

مقالة في الكوفة

بِقَدْر السَّلامَةِ

الشيخ / محمد زاهد الكوشري

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

المتوفى سنة ١٣٧١ هـ



المكتبة التراثية

أمام البناية القديمة - مدينة الكويت

٥٠٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠٠

مَقَالَاتُ الْكَوْثَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الشَّيْخُ / مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكَوْثَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

المتوفى سنة ١٢٧١ هـ



أولم الهادي الأعظم - مدينة المحمدية

٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢

جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لمكتبة التوفيقية (القاهرة-مصر) ويحظر طبع
أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنسيق الكتاب كاملاً
أو جزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إرساله
على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية
(لا يوافق الناشر عليها) .

Copyright ©

All Rights reserved

Exclusive rights by Al Tawfikia Bookshop
(Cairo-Egypt) No part of this publication may
be translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the prior
written permission of the publisher.

المكتبة التوفيقية

القاهرة - مصر

العنوان: أمام باب الأخضر - ميدان الصين

تيلفون: ٥٩.٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠ (٠٠٢٠٢)

فاكس: ٦٨٤٧٦٥٧

Al Tawfikia Bookshop

Cairo-Egypt

Addr.: In Front of the Green Door Of El Hussein

Tel. : (٠٠٢٠٢) ٥٩.٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠

Fax : ٦٨٤٧٦٥٧

إشراف

توفيق شعلان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الأستاذ الجليل الشيخ محمد يوسف البنوري أستاذ الحديث بدار العلوم الإسلامية بباكستان

الحمد لله رب العالمين وحده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه الذين حفظوا للإسلام عزه ومجده، وعلى حملة العلم الذين ينشرون عنه تحريف الفالين وانتحال الباطلين وتأويل الجاهلين فبلغ فيه كل جهده.

أما بعد . . فكنيت قرات كلمة في طبقات ابن سعد (ج ٢ ص ١٠٥) بإسناد صحيح إلى مسروق - ذلك التابعي الكبير من رجال الكوفة - في حق جبر الكوفة وحير القاضية وأقربهم إلى الله وإلى عبد الله بن مسعود قال: لقد جئنا أصحاب محمد - ﷺ - فوجدتهم كالإخاء، فالإخاء يروى الرجل، والإخاء يروى الرجلين، والإخاء يروى العشرة، والإخاء لو نزل به أهل الأرض لأصدهم، فوجدت عبد الله بن مسعود من ذلك الإخاء.

هذه كلمة كنت قراتها، رأيتها صدقت في عهدنا هذا على محقق العصر، الجبهة الناقد البهانة، الخير الشيخ محمد زاهد بن حسن الكوثري المتوفى في ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ. سواء بسواء. فكان رجلاً يتجلى فيه بعصره هذه النزعة بأجلى منظرها. رجل جمع بين غاية سعة العلم والاستيعار للدهش ودقة النظر، والحفاظ على الحارقة للعادة والاستحضار للحير، والجمع بين علوم الرواية على اختلاف فروعها وتسميها، وعلوم الدراية على تفنن مراميها ومقاصدها، وبين رقة الشماثل ومكارم الأخلاق، من التواضع والقناعة بالكفاف، والورع والتقوى، والصبر على الكار، وكرم النفس، والسماحة بخزائن معارفه ودفائن علمه، مع علم واسع بنوادر الخطوط في أقطار الأرض وعزائات العالم، ثم الغيرة على حفظ سباج الدين، وإيذاء وجه الحق

إلى الأمة ناصع الجبين، كل هذا مع جمال منظر وسيماء، وقوة هيكل وأعضاء، فصدق فيه قول الله عز وجل ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (١).

وعلى الرغم من كل حاسد أذعنت القلوب لفضله ونبله، وسعة علمه وإطلاعه، ولا تزال هذه الأمة تباهى بأفراد وأقلامه في كل قرن من القرون المزهرة بجمال العلم.. بيد أن الله سبحانه يخص قسرا بعد قرون بمن يكون نظير نفسه، ونسيج وحده، لا يشق له غبار ولا يساويه أحد. وأرى أن الكوثري من من الله به بعد دعور مستطالة في بلاد الأتراك، نشأ في بيت العلم، في مركز العلم، ورزق قريحة وقادة، وطبيعة نزوعة إلى التوسع، ونشيطه في المكابدة لا يحول دونها ملل ولا سآمة، وتلقى العلوم من جهابذة عصره، وحرر وقته، وكانت بلاد «الأستانة» ينابيع فياضة بغنائس المخطوطات، وحيونا ثرة متدفقة بخواص الكتب، ففتح عينه، وشاهد عن يمينه وشماله وخلفه وأمامه مكاتب خافضة بالجوهر الثمينة، فصرع فيها شأها ومكتهلا يتطلع من متابعها الصافية بكل رواء، ثم غرل مكاتب دمشق والقاهرة شيئا مجريا، وفوق كل ذلك إنه طلب العلم للعلم أولا، ثم طلبه للحق ثانيا، وأرى أن العلم كماله وجماله لا يحصلان إلا بهذا المنهج البليغ.

لست أريد الخوض في غمار خصائصه ومميزات علمه، فإن أماننا مقالاته وأبحاثه وهي شهود مقانع على ما اشرت إليه من مزاياه، فسرى فيها ثروة علمية فياضة، يتدفق نيلها في كل ناحية من مناحي التحقيق والبحث، روايتها ودراستها.. قلها وحديثها.. كلامها ومعقولها.. أدبها وتاريخها، بكل دقة وبكل نصفة وبكل ديانة وبكل أمانة، ثم كل ذلك بكل صراحة لا يشوبه نفاق ولا مداعنة ولا مساورة، قياما لحكمة الحق بما يقتضيه الحق، ونصيحة للدين بما يستدعيه الدين.

قرأت الكوثري من قريب وقرأت للكوثري كثيرا من قريب ومن بعيد، وأرى أن الحق - والحق يقال - أن القوم لم يقدروا الكوثري بما يستحقه من

تقدير وإجلال، ذلك المحقق، وذلك البهجة الناقد، وذلك الخلق الجميل،
والنبل الجزيل بمعنى الكلمة.

بين يديك أيها القارئ الكريم «مقالات الكوثرى» أجلّ فيها فداح نظرك
والغائر تر كل مظلة وكل موضوع يتفرق فيه علم غزير فهاض. ولا أرى بأسا
إن أذكر أهميات خصائص مقالاته وكتابه قسما إلى إجمالاً ليكون القارئ
بصيراً خبيراً، يتذوقه ذواقاً قبل تعاطيه، وتأخذ الأريحية قبل أن يرشح الإناء
بما فيه:

١- كل ما كان يكتب أو أراد أن يكتب يكون الحامل عليه الذب عن
حررة الدين الإسلامي والانتصار للحق، دون أن يكون مرموا إبداء تحقيق
فقط، أو مغزاة رجاء ثناء الناس عليه. فترى تأليفاته وتعليقاته ومقدماته
ومقالاته كلها لا يشذ عن ذلك ذرة.

٢- كل موضوع كتب فيه لا تعبد تقلاً من غرر القول في باب من قرب
أو بعد إلا تشاهده هناك بين يديك من مظانه وغير مظانه ومن بطون للجلدات
ومن بطون الخزائن الدولية أو الشخصية، فتجد غرر القول مما لا يتلقى إلا
بشق الأنفس ماثلة أمامك بكل حسن وجمال.

كفى وشفى ما في الصدور ولم يدع لدى إبرة في القول جذا ولا هزلاً
٣- كل موضوع ترى في تحليله آراء ناضجة، وأفكاراً صائبة، وعطلا
للبحث شافية وافية، هي نتيجة للبحث الطويل، والتفكير العميق، والعلم
الوافر، والسعي المتواصل مما لا يقوم مثله إلا جهابذة العلم وصبارة النقد.

٤- أسلوبه في الكتابات مع غلبه بأجلى مظهر الأدب والتزاهة بغير
أسلوب عامية المتألفين. وربما يحس بعض المستأثمين بلين القول ورفق
اللهجة، خشونة في الرد، وقسوة في الدفاع وإنما هي نتيجة حرارة دينية،
وحماسة طبيعية. الحق عند أحب إليه من كل شيء باطل، والصدق أقرب
إليه من كل دور، فطبعاً تتغير لهجة الرد على الكلام المرود بما يقتضيه قربه
وبعد من الحق، فهو مسموح حين لئن مع كل من ضاع صوابه خطأ، وأما من

أراد التليس في الحق لو التليس في الدين فهو معذور في ذلك لا يستطيع الدين معه. فانظر يا رعاك الله: وجل يذكر أبا الحنفية الإمام في المسجد الحرام بأبي حنيفة فكيف هو يقدر أن يلين معه القول. انظر كتابه «التكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة» وانظر «تأنيب الخطيب فيما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» تجد في أسلوبيهما فرقا بينا، نجد في الأول موادعا سمحا لبنا، في حين نراه في الثاني هزبرا مزيرا.

وقصارى القول أن أسلوبه يتفاوت في الشدة واللين بمبلغ الخطورة في الكلام المردود... وليست شعري إذا لم يكن هذا من قبيل الحب في الله والغضب في الله فمادام يكون؟ ترى الناس يستيطون قيظا إذا كانوا هم أعداها للاملام والطعن، وتراعهم أرحب صدورا إذا فوقت السهام إلى دين الله ومنه رسوله! فذلك التحامل وهذا التحالم والتحمل كل في غير موضعه أمر شنيع!

وبعيني قول الكونثري في (ص ٢٥٣): أما الكونثري فهو - والله الحمد - ناصع الجبين جبان وعديد، لا يجترئ على تخطي حدود ما أنزل الله في ذاته وصفاته وأحكام شريعته... لكنه يظل كسارا، حنيفي حتى يهد الأسماع كبيرها وصغيرها، ويسحق رؤوس عبادها بمقامع الحجاج من الكتاب والسنة والمعقول ما دام له عرق ينض... إلخ.

٥- كل كتاب أو مقالة لأحد ممن يحله ويحترمه إذا ظهر له فيه بعد من التصواب من أية ناحية لا يحول دون الرد عليه صلته بالمؤلف الكريم بالإجلال والتعظيم، فإن الحق أحب إليه من كل شيء، انظر كتابه «الاستبصار في الجبر والاختيار» حيث رد به مزائق «الشيخ مصطفى صبري» متكلم عصره، وكذلك رده في عرض كلامه في بعض كتاباته على فضيلة المغفور له الشيخ محمد بختي الطيحي.

٦- لا نجد في كل ما يكتب كلمات جوفاء، ولا تهيدا فارغا، ولا سفا مستغنى عت في الموضوع، وإنما يكتب حينما يكتب صفوة ولباسا، وروحا وجوهرا، لا يمكن لأحد أن يلخص كلامه.

وما محاسن شيء كله حسن

فليس هو يأتي بحشو في البين، ولا هو يخرج من الموضوع، وهذا أسلوب متين كالبيان المخصوص يخضع له كل ذوق سليم.

٧- هو محتاط من حيث في النقل، متيقظ لكل مناسبات الكلام مطابقة والتزاماً بكل صنوف الدلالات .. انظر أبلغ كتابة له في الرد على نونية ابن القيم وأقوى لهجة في كتبه هل تجد فيه مغزاً؟ وكان سيفاً صليلاً، وصارماً مسلولاً، ومهنداً مشهوراً، لم يستطيعوا فيه رواية ولا دراية في عشرين سنة مع غاية عنايتهم له في هذا الموضوع.

٨- لا يأتي في الاستدلال بأسور فوقية أو وجدانية لا تقوم بثبوتها حجة على الخصم، وإنما يأتي ببينات وأصحة تقوم بثبوتها حجة على رؤوس الأبطال.

٩- هو متصلي في المعتد كصخرة صماء، متصير للماتريديّة غاية الانبصار، حارس متيقظ، يذب عن حریم الخليفة كل حملة شعاء، ولا تجد لصارمه ثبوتاً، ولا لجواده كبوة في هذا الصدد، وهذا غاية ما يؤخذ عليه، ولكنني أقول متعللاً:

وعيرني الواشون أني أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
أو أقول:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
وبالجملة فهذه أمهات خصائصه، ومميزات مقالاته وكتابه وتلفاته، ويطول بنا القول لو أخذنا في سرد شواهد وبيانات من غرضون ومائلون ومؤلفاته.

وقد حان لي أن أنسبر إلى قطيرات ورشقات من بحر مقالاته بما يكون دليلاً للسالك، وابتهاجاً للقارئ الكريم، كل ذلك بإيجاز واختصار:
هذه المقالات وصل إلى منها إلى (٢٥٥) ولها بقية فيما أرى، لكن

لا أدري كم بقى منها، ميدوها بمقالة فى المصاحف ومتهاما بمقالة فى الصراع بين الوثنية والإسلام، وهذه خمس وخمسون مقالة بين طويلة وقصيرة كلها شاهد صدق على طول باع صاحبها فى جميع علوم الإسلام، ومشاركته فى الفنون سائر علماء الإسلام، وبراعة يترقروا خلالها مهارته البديعة، وحسن تصرفه فى التعبيرات، والتنبيه على مقاصد الشرع بكلام إمام محقق خبير بما فى الزوايا، بصير بما فى الحبابا، حكيم متفلفل فى غايات الدين ومبادئه وأصول الدين الأساسية: عدة مقالات منها كلامية، وطائفة منها حديثة، وبعضها فى التفسير والقراءات، وبعضها فى الفقه وأصوله، كلها يرمى إلى غاية سامية فى دين الإسلام، ويصادف الناظر فى كل منها شيئا طريفا بديعا. فدونك قولاً ملخصاً فى حقائقها والإشارة إلى أمثلتها:

فقولوه فى (ص ٢٣) فى مقاله مصاحف الأمصار: وترد الصديق يادى بدء (أى فى كتابة القرآن الكريم) إما كان بملاحظة أن ذلك ربما يكون سببا للتواكل فى حفظه، والتكاسل فى استظهاره، لا باختيار التخرج فى الكتابة، قال الله تعالى: ﴿وَسُوْرٌ مِّنَ اللَّهِ يَكُوْهُ صَحْفاً مُّطَهَّرَةً﴾ (١) فإنى يتصور التخرج من كتابة آيات السور فى الصحف مع وجود هذه الآية الكريمة ... إلخ.

كلام متين. وكلامه فى مصاحف البلاد وتوارثها فى القرون كلام فى غاية التحقيق. ولحقيقه فى وجود المعوتين والقائفة فى مصحف ابن مسعود وقراءته لتحقيق بارع يسكن إليه القلب. وكلامه فى (ص ٢٨) فى التنبيه على دلائل مستشرقى الغرب مع قيامهم بشر المؤلفات كلام حاذق خبير يعلم ما وراء الأكمة، والمقالة هذه كلها فى غاية التحقيق، وفى غاية الحسن والجمال.

والمقالة الثانية فى الأحرف السبعة كلها يدل على ثقله فى علوم القراءات والتفسير، وفيها تنبيهات وتقائق لا يستغنى عنها محقق باحث، وقوله الفيصل فى هذا المعترك الضئك بما يفضى لأصاحبه بالبراعة، وسكونه إلى قول الإمام الطحاوى فى ذلك ثمرة بحثه الراسع وفكره الناضج.

والقادة الثالثة في تحقيق الصوت على قصرها متينة جيدة منظمة، وأكثر التقول فيها بعيدة عن متناول أهل العلم، والرابعة في كعب الأحيار والإسرائيليات ورأيه فيها في (ص ٣٩) بقوله: وهذا منهج شديد إلى قوله: وهذا اعتذار وجيه. في غاية الحسن والوجاهة، وفي الخامسة قوله في (ص ٤٠): ثم إن قول النقاد في الحديث إنه لا يصح... إلخ تنبيه مهم، والسادسة في الأحاديث الضعيفة للقالة كلها كالمقدمة المهمة للمستغفلين بالحديث.

وفي أسطورة قتل المرتدة نجد نموذجاً من مهارته برواة الحديث، وبراعة في النقد بلطف ظهري وحديثي. ومقالته في حديث معاذ بن جبل في حجة القياس مقالة في غاية الجودة ونموذج صحيح من علومه في الحديث ورجاله، والفقه وأصوله في رالت واحد. ومقالته في حديث «لا وصية لوارث» فيها من غرر التقول على أن مضعون الحديث مسألة إجماعية. وفي حديث التشبه (ص ٦٤) نقله للكلام ابن تيمية من «اقتضاء الصراط المستقيم» يدل على رحابة صدره وأن عدائه لأبن تيمية إنما هو في شوائبه ومعتقداته الخاصة. ومقالته في أحاديث الأحكام (ص ٦٦) نُحَدِّثُنا بما آتاه الله من الاطلاع الواسع، والبصيرة النافذة. وكلمته عن موطأ مالك وروايته نتيجة علم منقول مغربل في الرجال والطبقات، وكلمته عن فتوح الملهم في شرح مسلم» تدل على تقديره لرجال العلم ورحابة صدره للثناء على أهل عصره من غير منافاة ولا منافرة.

ومقالاته في الدين والفقه، وفي شرع الله في نظر المسلمين، وفي عدم استثناء الإمام من قوانين الشرع وأنه ليس لغير الله حق في التشريع. ومقالته حول فكرة التزريب بين المذاهب. ومقالته في أن اللاهوتية قنطرة اللادينية، وكلمته في عظورة التسرع في الإفتاء - كل هذه المقالات لها قيمتها العلمية من تحقيقات وصينة وأفكار متينة، وتبين من ناحية أخرى عن غيرته على صميم الدين، وحفظه حوثاً الإسلام وسياج الشريعة الغراء، والصراحة بالحق والإجلال للائمة السبعين، والسلف الصالحين، مع ما يلمع من خيالاتها من تلك الثروة الهائلة العلمية التي تفرد بها الشيخ في أفاضل عصره بكل وضوح وجلال، والله يختص برحمته من يشاء.

ومقالته في عدم سقوط الجمعة عن صلي العيد فيها بحث مستفيض من كل جهة، وهي من خصائص الكوثري. ومقالته في الصلاة في النعل مقالة لم يترك لشفرة محزرا وأجاد فيها كل الإجابة. والمقالات الثلاث في الموقف قيمة جدا من جهة التصحيح والتنقيح وإبداء حكمة التشريع، وحسن المجادلة لأراء الخصم. وكنت أود أن لو دخل الشيخ المحقق في عدة من مسائل الموقف مما يحتاج إلى تفسيح وتعميق، ولو كان ذلك لملأ الفراغ الملموس، ولكنه رحمه الله على عادته اكتفى بما طالبه الظروف. ومقالة تعدد الزوجات على احتصارها متية، والمقالة التالية لها دقيقة ينسب ثلثها الكوثري. ومقالته في بيان مشا إلتزام أهل الذمة بشعار خاص مقالة علمية فقهية حديثة تاريخية، ثم فوق كل ذلك أدبية في غاية الحسن والانسجام تتجلى فيها أفكاره النقية بكل جلاء، ومقالته في الحجاب تعطيك صورة صحيحة من خبرته الواسعة وعلمه الصحيح، ومعلوماته المنخولة، وقد جاء فيها بحل شاف لما أشبه على كثير من الناس من أهل العلم في مسألة كشف المرأة لوجهه واليدين. وعدم الفرق بين غورة المرأة ومسألة الحجاب، وكلمة العلامة أحمد باشا العثماني في قباحة السفور وحسن الحجاب «الأنهن لا يرفعن غير أن يلدن من غير أزواجهن» كلمة حكيمة طريفة تولي مقالة.

ومقالته في نظر المرء إلى الشرع الله، ومقالته في تحقيق المصلحة في التحكم فيها أبحاث أصولية وكلامية بديعة، وتنقيح جيد في الفرق بين المصالح المعسرة والمصالح المرسله، وبيان معاني القليل والأماورة والعلة والسبب والشروط، ومقالته في العقيدة المتوارثة وما بعدها من المقالات صورة صحيحة لعلمه الصحيح، وغيره على حريم الدين الإسلامي، وتوجيهه في (ص: ٢٠٨) لحديث: «كانت الثلاث تهمل واحدة» إلخ توجيه في غاية القوة واستناده بقول الله عز وجل ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾^(١)، ويقول النبي - ﷺ - «من جعل عموه هما واحدة» إلخ استناد في غاية القوة والإحكام يكاد يلطم حجرا في أقراء المجادلين.

ومقالاته في الرد على من أنكر نزول عيسى - ﷺ -، وفي الرد على نقض الدارس، وفي خطوة القول بالجهة، والرد على الحشوية المجسمة... مقالات كلها تنبئ عن حمية دينية على حراسة معتقد أهل الحق من صولات أهل الزيغ، وصيانة لها عن تلاعب أيدي رجال مفهواء الاحلام، يستنون إلى الإسلام وهو يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وفيها لفت لانتظار أرباب الحل والعقد من أهل إدارة الأزهر الشريف إلى إصلاح شؤون الأزهر من جهة تربية الناشئة الحديثة، وكلها في غاية الأهمية عند من رزق بصيرة في الدين وحمية على الشرع الحين، وخيرة على معتقد السلف الصالحين.

فرحم الله الشيخ وضاعف أجره، فقد كافح ونال وتناضل عن الحق أي تضل ولا شك أن الاعتراف بمثل هذه المخازي في دين الإسلام يجعله معرضا لكل طعن وهدم لكل ملام، ويجعله عرضة للبهز والاحتقار في نظر الباحثين عن الأديان، ولا ريب أنه إصاصة على هدم أساس الدين ونقض لعمري الدين الوثيقة من أناس متسمين بسمه الإسلام، قنأ الله وإنا إليه راجعون.

ومقالاته في الرد على القسيمي، ومقالاته في تخليص الأمة من دعاة الوثنية، ومقاتته في أسطورة الأرواح، ثم مقالته البديعة التاريخية في قنأ المجسمة، ورده على كتاب السنة لابن أحمد ومقاتته في الصراع الأخير بين الإسلام والوثنية... كل ذلك مما دججه براع عالم متغلغل في حقائق الدين، يكن حماسة وصراحة حرمها لصيانة وجه الإسلام عن هذه الفظائع والمكرات، جزاء الله عنا وعن الإسلام غيرها.

فيا أيها القارئ الكريم! هذه إحصاءات إلى قيمة هذه المقالات القيمة ثمينة لا حاجة بنا إلى إنهاء البيان بأكثر من هذا فاتها مائلة أمامك، طُف بين أغوارها وأجنادها للعيان أكبر شاهد.

كنت أغني منذ زمن غير قصير في حياة الشيخ الدكتورى جميع مقالاته ومقدماته في صعيد واحد حرصا على إبراز هذه الثغائس القيمة من معدنها البعيدة حتى يستفيد منها كل مشتاق بقدر هذه الجواهر الغالية بين حنايا

فصلوحه، حتى عرضت اقتراحى هذا على حضرة الشيخ نفسه، ووجهت المجلس العلمى بالهند إلى القيام بطبعها، ولكن كانت هذه السعادة محتومة لصديقنا الفاضل الفيود على الدين فضيلة الشيخ رفيعان محمد رضوان فقام بطبع تلك المذالات البديعة بترتيب جيد فى غاية الحسن، فجزاء الله عن العلم والدين خيراً..

وأود أن لو طبع مقدمات الكوثرى على كتب شتى على هذا المثال، فإنى أرى فيه خدمة للعلم ونفعاً لأهل العلم، فمقدمته على كتاب «الاسماء والصفات للهى» ومقدمته على «التصوير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية من الهالكين لأبى الظفر الأسفرائنى» ومقدمته على «تبيين كذب المفتري لأبى عساكر» ومقدمته على «نصب الرتبة فى تخريج احاديث الهداية للزيلعى».. وما إلى ذلك من مقدماته وتقدماته على عشرات من الكتب فإن فيها من الفوائد والمغام ما يسارى بعضها رحلة وطالما اشتاقت لشأها الأفكار وانتهجت بطلعتها الأبصار.

هذا إذا غابَ أو هذا إذا حضرَا

حديثُه وحديثُ عته يُعجِبُنِي

فكُنْ أَحْلَاهُمَا مَا وَافَقَ النَّظَرَا

كَلَاهُمَا حَسَنٌ حَسْبِي أَسْرَبُهُ

هذا والله رلى الشوقيق والهداية إلى سواء الطريق، وصلى الله على صفوة البرية سيدنا وميد العالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وآله وصحبه وبارك وسلم.

يوم السبت ٦ ربيع الأول ١٣٧٣ هـ

كتبه الفقير إليه تعالى

محمد يوسف البتورى عفا الله عنه

بمنزله فى قرية من مديرية حيدر آباد

السند - باكستان

الإمام الكوثري

يقلم الأستاذ الكبير الشيخ محمد أبو زهرة

وكيل كلية الحقوق وأستاذ الشريعة بجامعة القاهرة

١- منذ أكثر من عام فقد الإسلام إمسا من أئمة المسلمين الذين علوا بأنفسهم عن سلفاء هذه الحياة، وانحبوا إلى العلم النجاء المؤمن لعبادة ربه، ذلك بأنه علم أن العلم عبادة من العبادات يطلب العالم به رضا الله لا رضا أحد سواه، لا يسعى به علوا في الأرض ولا فسادا ولا استئطالة بفصل جاء، ولا يبرمه عرضا من أعراض الدنيا، إنما يسعى به نصرة الحق لإرضاء الحق جل جلاله. ذلكم هو الإمام الكوثري، طيب الله ثراه، ورضى عنه وأرضاه.

لا أعرف إن عالما مات فخللا مكانه في هذه السنين كما خللا مكان الإمام الكوثري، لأنه بقية السلف الصالح الذين لم يجعلوا العلم مرتزقا ولا سلعا لغاية، بل كان هو منتهى العايات عندهم وأسمى مطاوح أنظارهم، فليس وراء علم الدين غاية يتقنها مؤمن، ولا مرتقى يصل إلى عالم.

لقد كان -رحمته- عالما بتحقيق فيه القول «المأثور» العلماء ورثة الأنبياء» وما كان يرى تلك الورثة شرفا فقط ليفتخر به ويستقبل على الناس، إنما كان يرى تلك الورثة جهادا في إعلان الإسلام وبيان حقائقه وإزالة الأوهام التي تلحق جوهره، فبهدية للناس صافيا مشرقا متبرا، فبعثوا الناس إلى نوره ويهتدون بهديه، وأن تلك الورثة تنفأ عن العالم أن يجاهد كما جاهد النبيون ويصبر على اليأس والضراء كما صبروا وأن يلقى العنت عن يدعوهم إلى الحق والهداية كما لقوا، فليست تلك الورثة شرفا إلا لمن أخذ في أسبغها وقام بحققها وعرف الواجب فيها، وكذلك كان الإمام الكوثري -رحمته-.

٢- إن ذلك الإمام الجليل لم يكن من المتحلقين للذهب جديده ولا من الدعاة إلى أمر يدي- لم يسبق به، ولم يكن من الذين يسعهم الناس اليوم

بسمة التجديد، بل كان يفر عنهم، فإنه كان متعباً ولم يكن مبتدعاً، ولكن مع ذلك القول إنه كان من التجديدين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد، لأن التجديد ليس هو ما تعارفه الناس اليوم من خلق للرفعة ورد لعهد السوء الأولى، إنما التجديد هو أن يعاد إلى الدين رونقه، ويزال عنه ما خلق به من أوهام، ويبين للناس صافياً كجوهرة نقياً كأصيلة، وإنه لمن التجديد أن تحيا السنة وقنوت البدعة ويقوم بين الناس عمود الدين.

ذلك هو التجديد حقاً وصدقاً، ولقد قام الإمام الكوثري بإحياء السنة النبوية فكشف عن الخسوف بين ثلثي القرنين من كتبها، وبين منهج روايتها، وأعلن للناس في رسائل دونها ركنها سنة النبي - ﷺ - من أقوال وأفعال وتفسيرات، ثم عكف على جهود العلماء السابقين الذين قاموا بالسنة وروعوا حق رعايتها، فشر كتبه التي دونت فيها أعمالهم لإحياء السنة، والدين قبل اشريت النفوس حبه، والقلوب لم ترق بفساد، والعلماء لم تشغلهم الدنيا عن الآخرة ولم يكونوا في ركاب الملوك.

٣- لقد كان الإمام الكوثري عالماً حفاً، عرف علمه العلماء، وقليل منهم من أدرك جهاده، ولقد عرفته سنين قبل أن ألقاه، عرفت في كتاباته التي يشرق فيها نور الحق، وعرفت في تعليقاته على المخطوطات التي دم على نشرها، وما كان والله عجبى من المخطوط بقدر إعجابى بتعليق من عبق عليه، لقد كان المخطوط أحياناً رسالة صغيرة، ولكن تعليقات الإمام عليه تجعل منه كتاباً مقروءاً، وإن الاستيعاب والاطلاع والشاع الأفق تظهر في التعليق بادية العيان، وكل ذلك مع طلاوة عبارة ولطف إشارة وقوة نقد وإصابة للهدف واستيلاء على التفكير والتعبير، ولا يمكن أن يحول بخاطر القارئ أنه كاتب أعجمى وليس بحري مبدع، ولقد كان لفرط قواضيه لا يكتب مع عنوان الكتاب عمله الرسمي الذي كان يتولاه في حكم آل عثمان، لأنه ما كان يرى - رحمه الله - أن شرف العالم يناله من عمله الرسمي وإنما يناله من عمله العلمي، فكان بعض القارئ - سلامة المبنى مع دقة المعنى ولاشراق الديباجة وجزالة الأسلوب - لا يحول بخاطره أن الكاتب تركى بل يعتقد أنه

عربي ولد عربيا وعاش عربيا، ولم تظله إلا بيئة عربية. ولكن لا عجب فإنه كان تركيا في سلالة وفي نشأته وفي حياته الإنسانية في اللغة التي عاشها في الإنسانية، أما حياته العلمية فقد كانت عربية خالصة، فما كان يقرأ إلا عربيا وما سلا رأسه لمشرق إلى النور العربي المصدي، ولذلك كان لا يكتب إلا كتابة نقية خالية من كل الأساليب الدخيلة في المنهاج العربي، بل كان يختار الفصح من الاستعمال الذي لم يجر خلاف حول فصاحته، مما يدل على عظم اطلاعه على كتب اللغة مشا ونحوا وبلاغة، ثم هو موفق ذلك بقرص الشعر العربي فيكون منه الحسن.

٤- لقد اختص - رحمه الله - بمزايا رفيعته وجعلته قدوة للعالم المسلم. لقد علا بالمسلم عن سوق الانتهاز، وأعلم الشافقين أن العالم المسلم وطنه أرض الإسلام، وأنه لا يرضى بالذنية في دينه، ولا يأخذ من بدل الإسلام يهودا، ولا يجعل لغير الله والحق عند إرادته، وأنه لا يصح أن يعيش في أرض لا يستطيع فيها أن ينطق بالحق ولا يعلى فيها كلمة الإسلام وإن كانت بلده الذي نشأ فيه وشفا وترعرع في مغايه، فإن العالم يحيا بالروح لا بالمادة، وبالحقائق الخالدة لا بالأعراض الزائلة. وحسبه أن يكون وجيها عند الله وفي الآخرة، وأما جاء الدين وأهلها فظل راتن وعرض حائل.

٥- وإن نظرة هابرة لحياة ذلك العالم الجليل ترى أنه كان العالم المخلص للمجاهد الصابر على البأساء والقراء. وتنقله في البلاد الإسلامية والبلاء بلاء، ونشره النور والمعرفة حيثما حل وأقام، ولقد طوف في الأندلس الإسلامية فكان له في كل بلد حل فيه تلاميذ نهلوا من منهله العذب واشرفت في نفوسهم روحه المخلصة المؤمنة، يقدم العلم صفوا لا يرتفعه وراء ولا التواء، يفضي في قول الحق قدما لا يهمه رضى الناس أو مسخطوا ما دام الذي بيته وبين الله حاسرا.

ويظهر أن ذلك كان في دمه الذي جرى في عروقه، فهو في الجهاد في الحق منذ نشأ، وإن في أسرته لتفوى وقوة نفس وصبر واحتمال للمجاهد، إنه من أسرة كانت في الفوقار حيث النعمة والقوة وجمال الجسم والروح وسلامة الفكر وحمقه.

ولقد انتقل أبوه إلى الأستاذة فولد على الهدى والحق، فدرس العلوم الدينية حتى نال أعلى درجاتها في نحو الثامنة والعشرين من عمره، ثم تدرج في سلم التدريس حتى وصل إلى أقصى درجاته وهو في سن صغيرة، حتى إذا ابتلى بالذين يريدون فصل الدنيا عن الدين لتحكم الدنيا بغير ما أنزل الله، وقف لهم بالمرصاد، والعود أخضر والآمال متفتحة ومطامح الشباب متحفزة. ولكنه أكره ديه على ذهابهم وأثر أن يدافع عن البقايا الإسلامية على أن يكون في عيش ناعم، بل أكره أن يكون في نصب دائم فيه رضا الله، على أن يكون في عيش رافه وفيه رضا الناس ورضا من يدهم شؤون الدنيا، لأن إرضاء الله غاية الإيمان.

٦- جاهد الاتحاديين الذين كان يدهم أمر الدولة لما أرادوا أن يفسقوا مدى الدراسات الدينية ويقتصروا زمنها، وقد رأى - رحمه الله - في ذلك لتقصير نفصاً لأطرافها، فأعمل الحيلة ودبر وقدّر حتى قضى على رغبتهم وأطال السنة التي رغبوا في تقصيرها ليتمكن طالب علوم الإسلام من الاستيعاب ومعظم العلوم، وعخصوصاً بالنسبة لأعجمي يتعلم بلسان عربي مبدع.

٧- وهو في كل أحواله العالم المنزه الأنف الذي لا يعتمد على ذي جاء في ارتفاع، ولا يتعلق ذا جاء ليل مطلب أو الوصول إلى غاية مهما شرفت، فإنه - رحمه الله - كان يرى أن معالي الأمور لا يوصل إليها إلا طريق سليم ومنهاج مستقيم، ولا يمكن أن يصل كريمة إلى غاية كريمة إلا من طريق يصون النفس فيها عن الهوان، فإنه لا يوصل إلى شريف إلا شريف مثله، ولا شرف في الاعتماد على ذوى الجاه في الدنيا فإن من يعتمد عليهم لا يكون عند الله وجيهاً.

٨- معنى - رحمه الله - بجده وعمله في طريق المعالي حتى صار وكيل مشيخة الإسلام في تركيا، وهو ممن يعرف للمنصب حقه، لذلك لم يفرط في مصلحة إرضاء لذي جاء مهما يكن ثوباً مبطركاً، وقيل أن يُعزل من منصبه في سبيل الاستمساك بالمصلحة، والاعتزال في سبيل الحق خير من الامتناع للباطل.

٩- عرف الشيخ عن وكالة الشيخة الإسلامية، ولكنه بقي في مجلس وكرالها الذي كان رئيساً له، وما كان يرى غضاً لمقامه أن يتزل من الرئاسة إلى العضوية ما دام مهيب النزول ورفيعاً، إنه العلو النفس لا يتبع العامل من أن يعمل رئيساً أو مسؤولاً، فالعزة تستمد من الحق في ذاته وبيارتها الحق جل جلاله.

١٠- ولكن العالم الأبي العف الثقي يمتحن أشد امتحان، إذ يرى بلمه العزيز وهو دار الإسلام الكبيرى ومناط عزته ومحط آمال المسلمين بسوده الاتحاد، ثم يسيطر عليه من لا يبرجو لهذا الدين وقاراً، ثم يصح فيه القابض على دينه كالثقالب على الجمر، ثم يجدد هو نفسه مفصوفاً بالأذى، وأنه إن لم ينج الثقى في غيابات السجن وحيل بينه وبين العلم والتعليم.

عندئذ يجدد الإمام نفسه بين أمور ثلاثة: إما أن يبقى مأسوراً مقبلاً ينطق علمه في غيابات السجون، وإن ذلك لعزير على عالم تعود الدرس والإرشاد وإخراج كنوز الدين ليعلمها الناس عن بينة، وإما أن يتعلق ويهاهن ويمالئ، ودون ذلك خرط الفتاد بل حيز الاعتاق، وإما أن يهاجر وبلاد الله واسعة، وتذكر قوله تعالى ﴿لَمْ تَكُنْ أَرْضِي اللَّهَ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ (١).

١١- هاجر إلى مصر ثم انتقل إلى الشام، ثم عاد إلى القاهرة، ثم رجع إلى دمشق مرة ثانية ثم القى عصا السيار نهائياً بالقاهرة، وهو في رحلاته إلى الشام ومقامه في القاهرة كان ثوراً، وكان مسكنه الذي كان يسكنه -حقول أو اتسع- مدرسة بأرى إليها طلاب العلم الحقيقي لا طلاب العلم المدرسى، فبهتدى أولئك التلاميذ إلى يتابع المعرفة من الكتب التى كتبت، وسوق العلوم الإسلامية رائجة، ونفوس العلماء عامرة بالإسلام، فرد عقول أولئك الباحثين إليها ووجههم نحوها، وهو يفسر المعلق لهم ويضيف بتعزيز علمه وثعار فكره.

١٢- وإن كاتب هذه السطور لم يلق الشيخ إلا قبل وفاته بنحو عامين،

وقد كان اللقاء الروحي من قبل ذلك بسنين عندما كنت أقرأ كتاباته وأقرأ تعليقاته على ما يخرج من مخطوط، وأقرأ ما ألف من كتب، وما كنت أحسب أن لي في نفس ذلك العالم الخليل مثل ماله في نفسي، حتى قرأت كتابه «حسن التقاضى في سيرة الإمام أبى يوسف القاضى» فوجدته - رحمه الله - عصى عند الكلام في الخليل المنسوبة لأبى يوسف بكلمة غير. وأشهد أنى سمعت ثناء من كبراء وعلماء فما اعتزرت بثناء كما اعتزرت بثناء ذلك الشيخ الجليل لأنه وسام علمي عن يملك إعطاء الوسام العلمي.

سمعت إليه لألفاء، ولكنى كنت أجهل مقامه، وإلى لأسير في ميدان العناية الحضراء فوجدت شيخاً وحيها وقوراً، الشيب ينشق منه كنور الحق وليس لباس علماء الشرق، قد انف حول طلبة من سورية، فوقع في نفسي أنه الشيخ الذى أسمى إليه، فما إن رآلى تلاميذه حتى استغفرت من أحدهم: من الشيخ؟ فقال: إنه الشيخ الكوثري، فأسرعت حتى التقيت به لأعرف مقامه فقدمت إليه نصي، فوجدت عنده من الرغبة في اللقاء مثل ما عندى، ثم زرته فعلمت أنه فوق كتبه وفوق بحوثه، وأنه كثر في مصر.

١٣- وهنا أريد أن أبدي صفحة من تاريخ ذلك الشيخ الإمام لم يعرفها إلا عدد قليل:

لقد أردت أن أعم نفعه وأن يتمكس طلاب العلم من أن يردوا وردة العذب وينتفعوا من منهله الغزير: لقد اقترح قسم الشريعة على مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة أن يتدب الشيخ الجليل للتدريس في ديوان الشريعة من أقسام الدراسات العليا بالكلية، ووافق المجلس على الاقتراح بعد أن علم الأعضاء الأجلاء مكان الشيخ من علوم الإسلام وأعماله العلمية الكبيرة وذهبت إلى الشيخ مع الأستاذ رئيس قسم الشريعة إبان ذلك ولكننا فوجئنا باعتذار الشيخ عن القبول بمرضه ومرض زوجته وضعف بصره، ثم بصر على الاعتذار، وكلمنا أختنا في الرجاء لح في الاعتذار، حتى إذا لم نجد جدوى وجرتنا في أن يعاود التفكير في هذه المعاونة العلمية التى نوقها ونتمناها، ثم

عدت إليه مغفدا مرة أخرى أكرر الرجاء والحنف فيه ولكنه في هذه المرة كان معي صريحا، قال الشيخ الكريم . . . إن هذا مكان علم حقا ولا أريد أن أدرس فيه إلا وأنا قوي ألقى دروسى على الوجه الذى أحب، وإن شيخوختى وضعف صحتى وصحة روجى، وهى الوحيدة فى هذه الحياة، كل هذا لا يمكننى من أداء هذا الواجب على الوجه الذى أريه.

١٤ - خرجت من مجلس الشيخ وأنا أقول أى نفس علوية كانت تسجن فى ذلك الجسم الإنسانى، إنها نفس الكوثرى.

وإن ذلك الرجل الكريم الذى ابتلى بالشدائد فانتصر عليها، ابتلى بفقد الألفة ففقد أولاده فى حياته، وقد اخترمهم الموت واحدا بعد الآخر، ومع كل فقد لوعة، ومع كل لوعة ندوب فى النفس وأحزان فى القلب، وقد استطاع بالعلم أن يصبر وهو يقول مقالة يعقوب **﴿فَصِرْ جَمِيعًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾**^(١) ولكن شريكته فى السراء والضراء أو شريكته فى بأساء هذه الحياة بعد نوالى الكليات كانت تحاول الصبر فتصبر، فكان لها مواسيا ولكلومها مداويا، وهو هو نفسه فى حاجة إلى دواء.

ولقد مضى إلى ربه صابرا شاكرا حامدا كما مضى الصديقون الأبرار، فرضى الله عنه وأرضاه.

محمد أبو زهرة

صاحب السماحة والفضيلة الشيخ الكونرى بقلم الشيخ محمد إسماعيل عبد رب النبى واعظ القاهرة

فى يوم الأحد (فى التاسع عشر من ذى القعدة سنة ١٣٧١) وبهى
العباسية من ضواحي مصر، توفى إلى رحمة الله العالم العالمى، والباحث
المؤدعى، والمؤلف للحصن الراسخ فى العلم السرايع الأفق، والفكر
العبرى، والمناظر الذى لم يقهر قط فى حياته، وسيف الله المسلول على
رقاب الملاحدة والفرق الفائلة، وأقصد ناصر ومناضل عن السنة النبوية،
وأبرق محام وحارس للعقائد الدينية الصحيحة، وصاحب المؤلفات القيمة
المتعة فى كل علم، والتعليق الباصرة فى شتى الفنون، والذى انتهت إليه
الرعاية فى علوم السنة المحمدية، ولاسيما فى الجرح والتعديل، ومعرفة
أحوال الرجال وتراجم العلماء وتاريخ الفرق الإسلامية، ومناشئ اختلافها
وأسياب تعددها وتطورها.

ذلكم هو العلامة صاحب السماحة والفضيلة الأستاذ الشيخ محمد زاهد
ابن حسن الكونرى وكيل المشيخة العثمانية سابقا.

كان -رحمه الله- رحمة واسعة- دعت الخلق، كريم الطبع، يريده
التواضع العلمى الساهر رفعة، والإنصاف الأسمى مكانة... أشهد أنه كان
يحب فى الله ويغض فى الله، وكان يمثل جلال العلم ووقاره، أروع غثيل،
وكان لبق الحديث يلهمه بمهارة فائقة.

وإذا ما سئل فى معضلة، أخذ يكشف الغامض من جوانبها، ويشرح
حقيقتها شرح الخبير بأصولها وفروعها، العلم الملم بخوانبها وقواعدها، فى

يدن قياهم وقوة حجة، حتى إنه ليرغم السماع على الإنصات التام ويجذب قلوب الجالسين نحو بيانه وحديثه.

وكان -قدس الله روحه- مهيب الطلعة كامل الرجولة حسن الصورة جميل المعشرة هاشماً هاشماً عند اللقاء، كان يقول فلا يدناجي، ويتنطق فلا يحايي، وكان شجاعاً في الجهر بالحق لا تأخذه في الله لومة لائم، بل كانت شجاعته منقطعة النظير في هذا العصر، وكان أميناً ثباتاً في العلم والنقل.

وأشهد أنه -رحمته- قد علمني بالفعل والقول صفة الثبوت والتحرى في كل شيء، ولقد التحمت في فضيلته إجازة في رواية الأحاديث النبوية وعلوم السنة، ففطس وشرفت وأجلاني إجازة عامة شاملة، أن أروي عنه جميع ما يصح له وعنه روايته من حديث وتفسير وفقه وأصول، وتوحيد ومصطلح وحكمة، وعربية... إلخ، وخلد تلك الإجازة بخط يده الكريمة في صلب (تبت) الشهير المرسوم بالتحريم الوجهز فيما يتفقه المستجيز.

وما ذهبت إلى منزله العامر بالعبادية لزيارة أو طلب علم، أو استطلاع رايه في كل نازلة أو حادثة، إلا وجدت زولوا وطلبة علم، وأكابر العلماء من كل قطر، هذا يسأله، وذلك يستصحه، وأولئك يسألون عن المشكلات والمعضلات، ومصادر الكتب النفيسة المطبوعة والمخطوطة، فكنت تراء بهراً لياضاً وسبلاً مستفصلاً، وكل يرتشف من معين علمه الدفائق الذي لا ينضب فكان بينه للعمور كمية للفصاد من جميع الشعوب.

وكان -عليه سبحانه الرحمة- يجيد أربع لغات. وأذكر جيداً أن الحكومة أجرت مسابقة في الترجمة منذ زمن بعيد، فتقدم لها عدد كبير، فإذا بأستاذنا الكوثري -سقاء الله من الكوثر- هو الأول في التاجحين.

والفضيلة الأستاذ حساد -كما لكل مهوب وثابغة- وعلى قدر فضل المرم يكون حساده. ولقد سمعت غرا أو مفتونا يرميه بالتحصب للمذهب الخفية، وهي فرية يكذبها الأمر الواقع، وسيبها أن أستاذنا الكوثري كان قوي المعارضة، لا يرحم كل من يتهم على الخفية بالباطل، أو يتجنى على الإمام

لبي حنيقة التعمان زورا وبهتانا، شأنه في كل دفاع عن الملة أو الأئمة أو الحق أو العلم.

وصفوة القول: أن استاذنا الدكتورى كان عالما عالميا قام بواجبه في خدمة الإسلام، وأدى رسالته العلمية على أكمل وجه، وفتح في مصر مدرسة علمية فكريّة، وترك من المؤلفات ثروة عظيمة.

فكانت هجرته من تركيا إلى مصر أروع هجرة في العزة والكرامة وجلال العلم وانتماع العام لعموم المسلمين والتفجئة المثالية.

رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته وأنزله منازل الأبرار مع الأنبياء والصديقين والصالحين.

الابن البار والعلميد الوفى

محمد إسماعيل

واعظ القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصاحف الامصار

وعظيم عناية هذه الأمة بالقران الكريم

في جميع الادوار

لم يسبق لأمة من الأمم في تاريخ البشر أن تعنى بكتاب من الكتب قدر اعتناء هذه الأمة بالقرآن الكريم حفظاً ودراسة وتدويناً لكل مثاله به صلة من قرب أو بعد مدى القرون من فجر الإسلام إلى اليوم وإلى ما شاء الله، وقد صدق الله وعده في حفظه حيث قال: ﴿إِنَّا لَنَحْنُ نُحَافِظُهَا وَإِنَّا لَنَحْفَظُهَا﴾ (١).

فأين سبق في تاريخ البشر أن تحفظ أمة كتاباً تستمر على حفظه على تعاقب القرون، يستظهره الصغير والكبير، والشايع والكهل، في المدن والقرى والأصقاع كلها، بحيث لو سها نال في كلمة منه أو حرف في أبعد المواطن عن العواصم يجد هناك من يرده إلى الصواب ويرشده إليه - سوى هذا القرآن الحكيم.

وقد حفظته الأمة يوم أن نزل، واستمرت على استظهاره وحفظه مدى الدهر في الأقطار الإسلامية كلها. وهذا أمر لا يشك فيه إلا من يشك في شمس الشمس، أو يتظاهر بالشك، لحاجة في النفس في الحقائق الملموسة.

وكان النبي - ﷺ - في غاية من الاهتمام بتحفيظ كل ما نزل من القرآن إثر نزوله، يحفظ الصحابة على تعلم القرآن وتعليمه وحفظه واستظهاره فاعلا

لهم «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» وما ورد في هذا الصدد من الأحاديث الصحيحة يعد بالعشرات.

وتزول القرآن تجزئاً سهلاً على الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أمر حفظه وتعرف أحكامه، وإليه يشير قوله تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا لَهُمْ فَرَقًا مِّنْ قُرْآنِهِ لِيُبَيِّنَ لَآئِلَآئِهِ وَرَأَىٰ عِزَّهُمْ عَلَىٰ مَا يُبَيِّنُونَ وَلَا يَمُرُّ عَلَيْهِمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (١).

وكان للنبي صلوات الله وسلامه عليه من الكتاب ما يزيد عددهم على أربعين كتاباً، يبادر كتاب الوحي منهم إلى كتابة كل ما ينزل من الذكر الحكيم إثر نزوله بمحضر الصحابة، والصحابة أنفسهم كانوا يسارعون إلى كتابته أو است كتابته كل على حسب استطاعته ومقدار مقدوته. وكانوا يثقلون على الرسول - ﷺ - غداً وعشياً لاستظهاره كما نزل. ولهذه العناية البالغة في كتابته وحفظه وثلاوته ترى الكفار يقولون ما حكى الله سبحانه عنهم حيث يقول: ﴿وَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَٰذَا إِلَّا إِفْكٌ مُّبِينٌ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلُمًا وَزُورًا﴾ (٢) وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً (٣).

وكان الذين لا أهل لهم من الصحابة الفقراء يأوون إلى صفة مسجد النبي - ﷺ - تحت رعايته - ﷺ - يثقلون كتاب الله ويتدربونه حيث كان النبي - ﷺ - يحضهم على حفظه ومدارسته حتى كان لهم دوى بالقرآن في مسجد الرسول - ﷺ - وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَصَاةِ وَالْعَظِي يَرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ (٤).

وكانت الصفة مدرسة لتحفيظ القرآن وتدریس أحكامه لا ملجأ للعجزة فقط. وكم كان النبي - ﷺ - يرسل منهم إلى القبائل لتعليمهم القرآن

(١) سورة الإسراء: آية ١٠٦.

(٢) سورة الفرقان: آية ٥.

(٣) سورة الكهف: آية ٢٨.

وتغفبهم فى الدين. وكان فى المدينة، زادها الله تشرىفاً، دار للقراء يتزلها الراقدون من أهل القراءة منذ عهد مصعب بن عمير - رضي الله عنه - الذى كان بعث الرسول - صلوات الله عليه - قبل الهجرة ليعلم أهل المدينة القرآن. وكان النبى - صلوات الله عليه - أمر أئمة من قراء الصحابة أن يقوموا بتعليم القرآن للجمهور، كما أمر الجمهور بتعلم القرآن منهم حتى امتلأت المدينة المنورة بالقراء، وكان النبى - صلوات الله عليه - يبعث منهم جماعات إلى الجهات التى أسلم أهلها لتعليمهم القرآن وتغفبهم فى الدين، وهذا هؤلاء فى غاية من الكثرة. وقد ذكرت أسماؤهم فى كتب السير البسطة، وفى الكتب المؤلفة فى الصحابة، والذين استشهدوا منهم غداً فى بئر معونة فقط نحو سبعين قارئاً حتى استاء النبى صلوات الله عليه من هذا القدر غاية الاستياء، فاستمر يقتل فى الفجر شهراً يدعو على رجل ويكون عصابة بسبب غدرهم بهذا القراء.

وبعد هذه الحادثة ازداد اعتناء الصحابة بحفظ القرآن. وكان من عادة الصحابة أن يعلموا القرآن آيات آيات يقومون بتحفيز هذا سوراً وذلك سوراً آخر، ليقوم كل منهم بتسببه من الحفظ تكثيراً لعدد حفاظ القرآن بكل وسيلة، فكان منهم من يحفظ القرآن كله، ومنهم من يحفظ سوراً فقط يشاركه فى حفظها آخرون . . وهكذا باقى القرآن مورداً على جماعات. ومن لا يستظهر القرآن من الجمهور يكثر فيهم جداً من لا يقل عن أن يكون بحيث ينتبه إلى السهو إذا ما سها التالى، وذلك من كثرة تلاوتهم للقرآن وتوالى استماعهم إليه. وكان بينهم من يؤم القوم فى الصلوات الجهرية - لاسيما الفجر - بقراءة السبع الطول، بل كان بين الصحابة من يختم القرآن فى ركعة واحدة كما فعل عثمان وعيم الدارى - رضي الله عنه -، وفعل مثل ذلك أبو حنيفة فى عهد التابعين، وليس بقليل بين السلف الصالح من كان يختم القرآن فى كل رمضان ستين ختمة، وأيضاً أهل العلم فى كل طبقة من يختمه فى كل شهر مرة، والأغلبية العظمى فى كل طبقة على ختمه فى كل أسبوع مرة.

وسهل حفظ القرآن على الصحابة ما أتاهم الله من قوة الذاكرة وسرعة الحفظ وما حفظه العرب من القصائد والخطب والشواهد والأمثال بما يدهش الأسماء، ويغضب لهم بالتصديق الباطل. لم يحفظ إلا عند أهل العلم، والذين

والأصفهان الميمنة، فيظهر من ذلك كيف يكون حالهم فى حفظ القرآن الذى أخذ بمجامع قلوبهم، ويهر بصائرهم ببلافته البالغة، ومعانيه العالية مما ينادى بأنه تنزيل من حكيم حميد.

وقد صح عن الرسول - ﷺ - أنه كان يعارض القرآن على جبريل مرة فى كل سنة فى شهر رمضان، وفى عام انتقله إلى الرفيق الأعلى كانت المعارضة بينهما مرتين فى شهر رمضان منه. والمعارضة تكون بقراءة هذا مرة واستماع ذلك ثم قراءة ذلك واستماع هذا، لتحقيقاً لمعنى المشاركة فتكون القراءة بينهما فى كل سنة مرتين، وفى سنة وفاته أربع مرات، فعرض النسي - ﷺ - من تكرير المعارضة فى السنة الأخيرة قرب زمن لحوله بالرفيق الأعلى، فجمع الصحابة - رضاهم - فعرض القرآن عليهم آخر عرضة.

والقرءات الواردة فى العرضة الأخيرة هى أبعاض القرآن المتواترة فى كل الطبقات، فيكفر جاحد حرف منها، إلا أن من القرءات المتواترة ما هو معلوم تواتره بالضرورة عند الجماهير، ومنها ما يعلم تواتره حقائق القراء المتفرغون لعلوم القرءات دون عامتهم، فإنكار شيء من القسم الأول كفر باتفاق. وأما الثانى فإنما بعد كفر بعد إقامة الحجة على المنكر وتبعته بعد ذلك، فتبهين أمر القرءات السبع أو العشر المتواترة لخطر جدا، وإن اجتروا على ذلك الشوكاني وحديق خاتم الفتوحى، مع أن شيخ الصناعة الشمس الجزرى يرد أسماء رواة العشر طيفة بعد طيفة فى كتابه «منجد القرنين» بحيث يجعل لكل ناظر أمر تواتر القرءات العشر فى كل الطبقات جلاء لا مزيد عليه فضلاً عن السبع. وهذا مع عدم استقصائه رواة العشر فى كل طيفة.

فمن المضحك جدا دعوى الشوكاني والفتوحى استنتاج مزاعمهما السابقة من كلام ينسب إلى ابن الجزرى. ودونك نصه الصريح فى «كتاب المنجد له» على التواتر. وأما كلام ابن جرير فى بعض قراءات ابن عامر ونحوه فهلوة باردة من قيل القسم الثانى، وكذلك ما وقع للزمخشري فى كشفه نال الله

السلامة. ولم يكن ابن جرير من الخلق في علم القراءة ولا من السفرقين لدراسته وتدريسه. وهذا هو مصدر أخطائه كما تبين على ذلك الخلق من أهل هذا العلم.

وترتيب السور والآيات في المصحف المتواتر ليس على ترتيب النزول بل هذا الترتيب المتواتر هو الترتيب المتلقى من النبي صلوات الله عليه في العرض الأخير. بل كان الرسول - ﷺ - يرشد الأمة كلما نزلت آية إلى موضعها بين الآيات في السور، كما كان يرشدهم إلى ترتيب السور على ما في الحديث الصحيح عن تحفيظ القرآن.

والحاصل أن الحجة قائمة على أن الترتيب بين السور توقيفي في التحقيق، كما أن الترتيب بين الآيات في السور توقيفي.

وأي يتصور العرض المترتب في السمع بدون ترتيب في السور وآياتها، وكان القرآن كله مكتوباً في رقاع وأكتاف وحسب ونحوها في عهد النبي - ﷺ - وكانت تلك القطع المكتوبة بحضرة - ﷺ - يحرسها الصحابة في بيوتهم مع استظهارهم لما فيها بل للقرآن كله، بل كان القرآن يحفظه كتبه من لا يحصيهم العدد في عهد - ﷺ - بالطريقة التي شرحناها، والعدد المروي عن بعض الصحابة إنما هو بالنظر إلى علم الراوي وبالنظر إلى قبيلة خاصة، ولا يشك في ذلك من استعرض الروايات في هذا الصدد. وقد توسعنا في بيان ذلك فيما أعليناه في علوم القرآن قبل سنين متطاولة.

ولم يكن جمع السور وآياتها كلها في مصحف واحد في عهد النبي - ﷺ - لفقر المدة بين زمن نزول آخر ما نزل من القرآن وزمن انتقال - ﷺ - إلى الرفيق الأعلى، ولم يكن الجمع في مصحف متصوراً في عهد استمرار النزول. وجمعت كل سورة في صحف عماسة وقراطيس مرتبة الآيات بخط زيد بن ثابت - رض - في عهد أبي بكر الصديق - رض - تحت إشراف جمهرة فقهاء من الصحابة، وجروا على طريقة الكتابة من حين ما كتب بين يدي

الرسول ﷺ - بعد ثبوت ذلك بشهادة شاهدين عقلين بأن هذا هو المكتوب بعينه بمحضر النبي ﷺ - مهالعة في الحافظة على رسم القرآن المتبع عند كتابته أمام النبي - ﷺ - بمحضر الصحابة، ولم يكن المراد بالإشهاد الإشهاد على نفس الشظم الكريم أصلاً، فإن الصحابة الذين كانوا يحفظونه كانوا في حماية من الكثرة، وحديث عزيمة بنادي بأن الإشهاد إنما كان على القطع المكتوبة.

واستشهد جماعة كبيرة من قراء الصحابة في اليمامة هو الباحث على اقتراح عمر - رضيه - جميع القرآن في الصحف، وتردد الصديق - رضيه - بادئ بدء، إما كان بملاحظة أن ذلك ربما يكون سبباً للتواكل في حفظه والتكاسل في استظهاره لا باعتبار التخرج في الكتابة قال الله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ (١) فإني بصور التخرج من كتابة آيات السور في الصحف مع وجود هذه الآية الكريمة.

ولم يكن الصحابة - رضيه - يستصحبون شيئاً مكتوباً من القرآن في حروبهم وأسفارهم مخافة أن يناله العدو بسوء، وانقياداً لنهي النبي - ﷺ - عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو. وشهداء اليمامة من قراء الصحابة ما كانوا استصحبوا شيئاً من القطع المكتوبة بمحضرة - رضيه - المحفوظة في بيوتهم لنهي - ﷺ - عن ذلك، لكن إذا تكرّر مثل هذه الحادثة قبل جميع الآيات في الصحف بالنقل من تلك القطع؛ فإنه يحصل اضطراب إلى الجمع بإملاء حفاظ القرآن من الصحابة عن ظهر القلب فينسى الرسم الذي جرى عليه الصحابة بمحضر الرسول - ﷺ - فاقترح عمر ما اقترح، وواقظه الصديق وسافر الصحابة - رضيه - على ذلك حتى تم جميع آيات كل سورة في صحف خاصة بيد زيد بن ثابت - رضيه - تحت إشراف جمهرة الصحابة، فكتبت مئات من المصاحف من تلك الصحف.

(١) سورة قية. آية ٢.

ولما اتسع نطاق الفتح الإسلامية جدا، وبدأت الأخلاط في التلاوة تدفع في البلاد الشاسعة أجمعت الصحابة في عهد عثمان - رضي الله عنه - على نسخ مصاحف من صحف أبي بكر وإرسالها إلى أنصار المسلمين تحت إشراف قراء معروفين، ليقابل أهل كل قطر مصاحفهم بالمصاحف المكتوبة تحت إشراف الصحابة المرسلين إليهم، ولتخلوها أئمة يقتدون بها في التلاوة والكتابة بنيد ما سوى ذلك من المصاحف التي كتبها أفراد وغلطوا فيها، ولم ياب ذلك أحد من الصحابة، حتى إن أبي بن كعب - رضي الله عنه - كان من المساعدين لزيد في أمر النسخ.

وأما ما يصر عليه الذهبي من تقديم وفاته فوهم محض، بل ابن مسعود - رضي الله عنه - بعد أن أبدى بعض استياء من عدم توليته أمر الكتابة وافق الجماعة على هذا العمل الحكيم، حيث قال للذين فزعوا إليه في أمر المصاحف: «إن القرآن أنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف». وكان زيد بن ثابت - رضي الله عنه - هو الذي قام بكتابة القرآن معه وحط في عهد عثمان، كما كان هو القائم بها في عهد أبي بكر، فليس لابن مسعود أن يستأ من تولية عثمان زيدا أمر نسخ القرآن وكتابه، لأنه هو الذي كان وليها في عهد أبي بكر، وقد وقع عليه الاختيار في العهدين بالنظر إلى أن زيد بن ثابت كان أكثر كتاب الوحي ملازمة للنبي - ﷺ - في كتابة الوحي، على شبابه وقوته وجودة خطه، فيكون أجدر بذلك ولأبي بكر وعثمان أسوة حسنة برسول الله - ﷺ - في اختياره لكتابة المصحف الكريم، على أن طول ممارسته لمهمة كتابة القرآن يجعله جازما على تحط واحد في الرسم، واتحاد الرسم في جميع أدوار كتابة القرآن أمر مطلوب جدا، ولتحصيل مثل هذا العمل المشاق للشيوخ من الصحابة يكون فيه إرهاق، وليس أحد من الصحابة ينكر فضل ابن مسعود وسبقه واتساعه في معرفة القرآن وعلومه، لكنهم لا يرون وجها لاستنيائه من هذا الأمر وهو القائم بمهمة عظيمة في الكوفة، يفتنه أهلها في دين الله ويعلمهم القرآن، وإشغاده عن الكوفة ستين لم يكن من مصلحة العلم الذي كان روع بذوره هناك، بل كان من الواجب أن يستمر على تعهد غرامه لتزلي أكلها بإذن ربه.

وقد استمر عمل الجماعة في نسخ المصاحف مدة خمس سنين، من سنة خمس وعشرين إلى سنة ثلاثين في التحقيق، ثم أرسلوا المصاحف المكتوبة إلى الأمصار، وقد احتفظ عثمان بمصحف منها لأهل المدينة، ومصحف لنفسه، غير ما أرسل إلى مكة والشام والكوفة والبصرة، وكانت تلك المصاحف تحت إشراف قراء مشهورين في الإقراء والمعاينة بها، فشكرت الأمة صنيع عثمان هذا شكرا عميقا، وفي مقدمتهم علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - بل كان يقول: لو وليت لفعلت في المصاحف الذي فعله عثمان. . كما روى ذلك أبو عبيد في فضائل القرآن عن عبد الرحمن بن مهاد عن شعبة عن حلقمة بن مرثد عن سويد بن غفلة عن علي كرم الله وجهه.

فالقرآن الموجودة في العرصة الأخيرة هي أبعاض القرآن، فلما أمكن جمعه منها بالخط جمعوه بالخط في المصاحف المكتوبة، حيث لم يكن في خط الصحابة شكل ولا نقط، بل كانوا يستغنون عن كتابة الألفاظ المتوسطة في الكلمات: ولذلك تمكتوا من الجمع بالخط بين (فسيئون) و (فسيئون) وبين (بشركم) و (يسيركم) إلى نحو ذلك من القراءات (لوائرة)، وأما ما لم يمكن جمعه بالخط فوزعوه على المصاحف.

وكيفية الرسم في تلك المصاحف مدونة تفصيلا في كتب خاصة من أول عهد إلى يومنا هذا، ومن الكتب السهلة التناول في هذا الصدد كتاب «المنبع» للندائي و «الحكم» له أيضا، وقد لخصهما من كتب المتقدمين في رسم القرآن، ومئات من القراء في كل طبقة يعرفون كيفية إملاء الكلمات في تلك المصاحف من أول يوم إلى يومنا هذا. وما هي كتبهم المدونة في كل طبقة في الرسم ماثلة أمامنا بكثرة بالغة.

ومصحف الكوفة من بين تلك المصاحف - كما يذكره السجستاني - هو المصحف الذي كان محفوظا بطرطوس - إمام جزيرة الرواد - قرب طرابلس

الشام فى عهد العلم السخاوى . ثم نقل إلى قلعة حمص ، ووصفه التابلسى فى رحلته الكبرى سنة ١١٠٠ «كف ومائة» ولم يزل محفوظًا بها إلى الحرب العامة ، فنقله أصحاب الشأن من هناك إلى عاصمة الدولة .

وكذلك كان مصحف المدينة المنورة محفوظًا بالروضة المعطرة مدى القرون إلى الحرب العامة ثم نقل إلى العاصمة أيضًا فى أثناء الحرب العامة ، ولعله أعيد إليها بعد أن وضعت الحرب أوزارها .

وأما مصحف الشام فهو الذى كان بطبرية ثم نقل إلى دمشق ، وكان محفوظًا فى مسجد التوبة فى عهد ابن الجزرى ، ثم استمر محفوظًا فى حجرة الخطيب بالجامع الأموى إلى الحرب العامة أيضًا ثم نقل فيما نقل إلى العاصمة .

وكان الشيخ عبد الحكيم الأصفهاني الدمشقى العالم المشهور من أهل عصرنا ألهم نسخ القرآن من المصحف الدمشقى على طبق رسمه قبل وفاته بسوات فلائيل وقبل الحرب العامة ، كأنه كان أحس أن المصحف الشامى ينقل من هناك ، فأنتم نسخه على طبق رسمه بيده الكريمة . ومصحف عبد الحكيم هذا محفوظ عند بعض أصحابه بدمشق إلى اليوم . وفى «الحقيقة والمجاز فى رحلة الشام ومصر والحجاز لعبد الغنى التابلسى» وصف ما شاهده فى حمص ومصر من المصاحف الأثرية . وذكر فى «مادسة الأطلال» أتياء المصاحف الشامية فى العهد الأخير .

وأما مصحف عثمان الخاص به الذى اطلع عليه أبو عبيد فى بعض الخزائن على ما فى العقيلة وشروحها ، فلا يبعد أن يكون هو المصحف الذى يذكره المقرئى فى الخطط عند الكلام على مصحف أسماء فى جامع عمرو - الذى كان عبد العزيز بن مروان وحده بجائزة كبيرة عن كل خلطة توجد فيه ، فوجد قارئ كوفى كلمة (نمجة) بدل (نمجة) خلطًا فأخذ الجائزة - ثم نقل إلى قبة الملك العزرى بالقاهرة مع الآثار النبوية ، ثم نقل إلى المشهد

الحسيني بها مع الآثار المذكورة، وبصفة العلامة الشيخ يخيئ في «الكلمات الحسان».

وكثير من الماكرين يجتريون على تلطيخ بعض المصاحف القديمة بالدم ليظن أنه الذي كان بيد عثمان - رضي الله عنه - حينما قتل. وكم من مصاحف ملطخة بالدم في خزائن الكتب والله ينتقم منهم.

وأما ما أرسله الملك الظاهر بيبرس إلى ملك المغول في الشمال في «ولجنا وما والاها أثناء سعيه لوقف في إسلامهم إلى الإسلام - فليس هو بالمصحف العثماني رغم ما شهر في البلاد، وإن كان من المصاحب القديمة المنسوخة في عهد الصحابة، لأن رسمه يخالف رسم مصحف عثمان الخاص في بعض الكلمات كما حقه العلامة الشهاب المرجاني في «وفيات الأسلاف ونجيات الأخلاف» بمعارضة رسمه برسم مصحف عثمان الخاص المدون في كتب الرسم كقراية وغيرها. ويظهر أن مصحف بيبرس هو المصحف الذي كان محفوظاً بجامع عبيد الله الأحرار السمرقندي بسمرقند بعد انقراض دولة المغول الشمالية وحينما استولى الروس على سمرقند في القرن المنصرم نقلوا المصحف المذكور إلى خزانة قيصر روسيا، ولم يزل محفوظاً بها إلى انقراض دولتهم. ويقال أنه أعيد إلى الجامع المذكور بسمرقند قبل نحو ١٥ خمس عشرة سنة بعد انقراض دولتهم، لكن جهلة المسلمين هناك أخذوا أرواقاً كثيرة منه من مواضع متفرقة خفية باسم التبرك، ففقدوا بذلك على هذا المصحف الأثرى العظيم القدر، والله في علمه شئون.

وقد تمكن بعض أهل الفضل من أخذ صورة شمسية من البقية الباقية، وتلك المصاحف قيمتها الأثرية العظيمة وإن لم يكن إليها حاجة في معرفة الرسم لأنه مدون في كل طبعة كما ذكرنا.

وسمى قراء المصاحبة الميسريين إلى الأقطار النائية في تعلم القرآن وتحفيظه فوق كل تقدير.

وقد اكتشفت كتب التاريخ المزلفة في أخبار الصحابة وأبناء الأمصار وتراجم قراء البلاد بمساعيهم الحميدة في ذلك، ونجد مصداق ما ذكرناه في

«تلويح دمشق» لأبي زرعة الدمشقي و «فضائل القرآن» لأبي الضرير و «تاريخ دمشق» لأبي عسكرو و «طبقات القراء» للذهبي وغيرها من الكتب المتداولة .

ولم يكن عدد المصاحف في البلاد الإسلامية في عهد الصحابة يقل عن مائة ألف مصحف بالنظر إلى سعة مساحة البلاد المفتوحة وحاجة أهلها بتعليم القرآن الكريم، بل كان عمر الفساروق رضي الله عنه يفرض مربيات من بيت عال المسلمين للذين يستظهرون كتاب الله الكريم إلى أن خشى أن يشتغل الناس بحفظ القرآن ويهملوا أمر التصفة فيه . وكان من الذين جمعوا بين التحفيظ والتلقيح : ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين .

والذين تخرجوا في القرآن والفقه عند ابن مسعود بالكوفة لهم كثرة بالغة، حتى الذين قاموا بعد بنى أمية مع عبد الرحمن بن الأشعث من القراء فقط نحو أربعة آلاف قارئ، هم خيار التابعين من تلاميذه وتلاميذ تلاميذه، وكان أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ينسخ تلاميذه حلقة حلقة، ويجعل لكل حلقة نائباً يشرف عليهم، ثم هو يشرف على الجميع تعليماً وتحفيظاً كل يوم من طلوع الشمس إلى الظهر في جامع البصرة، ويفعل مثل ذلك سواء بسواء أبو الدرداء رضي الله عنه في جامع دمشق كل يوم إلى أن توفي بالشام، ومنائبهم في التحفيظ والتلقيح لا تسعها هذه العجالة .

هكذا كان شأنهم في تعليم القرآن والقراءات التي تعد ألبعض القرآن وهي القراءات الثوارة، تواتراً لا يتصور المزيد عليه في الطبقات كلها . وأما ما يروى بطريق الأحاد من القراءات المسوية إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى بعض الصحابة أو التابعين فليس من القرآن أصلاً، بل يدور أموره بين أن يكون تفسيراً سمع منهم في أثناء تعليمهم القرآن ثم دوّن في عداد القراءات، وبين أن يكون سهواً جرى على لسان التالي وقته السامع قراءة . . . ولمثل ذلك أشار مالك بن أنس إلى نافع القارئ بالآ يؤم القوم حينما استشاره في ذلك قائلاً له ما معناه : إنك بارع في القراءات فإنما سهوت في القراءة أثناء الصلاة ربما يظن هذا السهو أنه قراءة مروية فيتلقي منك هذا السهو كقراءة .

وتلك القراءات الشاذة دونها العلماء فى كتب خاصة، منها الجارى
مجرى التفسير، ومنها النور المحض.

وتوجد قراءات تروى بأسانيد ملفقة كاذبة وحققها أن لا تعد من القراءات
بالطمة، والفرق بينها شأن العلماء الاختصاصيين بحجج ناهضة معلومة لأهلها
قال أبو عبيد فى «فضائل القرآن» عند ذكر ما جمع فى عهد عثمان نعمت
بشرف جمهرة الصحابة: «وهو الذى يحكم على من أنكر منه شيئاً بالحكم
على المرند من الاستتابة فإن أبى فالقتل» ثم قال عند الكلام على الشواذ
والألفاظ الواردة بغير طريق التواتر «فهذه الحروف وأشياء لها كثيرة قد صلوات
مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين فى التفسير
فيستحسن ذلك، فكيف إذا روى عن كبار أصحاب محمد - ﷺ - ثم صار
فى نفس القراءة فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى. وأدنى ما يستبطن من علم
هذه الحروف معرفة صحة التأويل على أنها من العلم الذى لا يعرف العامة
فضله، وإنما يعرف ذلك العلماء».

وقد مر جدا كون ما يروى عن أمثال ابن مسعود وأبي بن كعب وابن
عيسى - رضي الله عنه - من الألفاظ المخالفة للتواتر تفسيراً على الوجه الذى سبق
بيانه.

وقد تواترت عن ابن مسعود قراءته بطريق أصحابه من أهل الكوفة، وقد
لتقاها عاصم عن زر بن حبیش عنه - رضي الله عنه -، وهى التى يروىها أبو بكر بن
عياش عن عاصم، وتواترها البالغ مما لا يتطابق فيه، وليس فيها ثلث الألفاظ
الشاذة. ومن زعم أنه لم يكن فى مصحفه القاطعة والمعوذتان أو أنه كان يحك
المعوذتين فكذب قصداً أو واهم من غير قصد. . والمعوذتان موجودتان فى
قراءة ابن مسعود المتواترة عنه بطريق أصحابه، وكذلك القاطعة، وقراءته هى
قراءة عاصم المتواترة التى يسمعها المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها فى
كل حين وفى كل الطبقات. وأنى بناهض خبر الأحاد الرواية المتواترة على
أن العامة يحفظون عن ظهر القلب القاطعة والمعوذتين لصلواتهم وتعاوذهم فى

عهد، فلا مانع من أن يكون استغنى عن كتابتها لكونها غير مظنة للنسيان، ولا مانع أيضا من أن يكون يحك اسم المعوذتين دون التمسك على طريقته المعلومة في تجريد القرآن من أسماء السور وعدد آياتها وأحاديثها وغير ذلك مما لا يدخل في التزويل، وقد أجاد ابن حزم الرد على تقولات النقولين في هذا الصدد في كثير من مؤلفاته.

والعناية البالغة من الأمة باستظهار القرآن وحفظه من يوم النزول إلى اليوم وإلى قيام الساعة، لا تحول دون وهم وأهم في لفظه، وغلط غلط في كلمة؛ لأنه ليس في طبيعة البشر أن يكون جميع أفراد سواء في الحفظ والعلم وفهمهم، لكن الأوهام والأغلاط تلوث أمام ضبط الجماهير وحفظهم في كل طبقة ويستأنس أهل العلم بالفاظ تروى في صدد القراءة بتمييزهم بين ما هو من قبيل التفسير، وبين ما هو سهل بحث، وبين ما هو غير صرف ظنه بعض منغلى الرواة أية بين ما هو ملحق محض، فيحصلون لكل منها حكمه الخاص به.

ونرى في الملة الأخيرة اعتساما خاصا لمشرقي الغرب بنشر مؤلفات علماء الإسلام الأقدمين مما يتعلق بالقرآن الكريم وعلموه من كتب القراءة وكتب الرسم، وشواذ القراءات، وكتب الطبقات، بل يواصلون سعيهم في ذلك وفي نشر ما للأقدمين من المؤلفات في الحديث والفقه واللغة . . إلى غير ذلك من المشرقيات . . ومسمى أغلبيتهم ينم عن قصدهم لإحياء عهد الصليبيين بطريقة أخرى في الحملات المتتالية تعصبا وجهلا نحو النور الوضوء الذي أشرق من القرآن الكريم على هذه الكرة المظلمة حتى استنارت البصائر بفلك النور الوهاج. فدخل الناس في دين الله أفواجا، قبضت الأرض غير الأرض. وخاية هذا الفريق مكشوفة جداً مهما تظاهروا بمظهر البحث العلمي البريء كذبا وزورا وعداوا.

وبذلك الإمامة البسيطة في تاريخ القرآن الكريم يظهر أن محاولتهم هذه ما هي إلا محاولة خائبة منكوبة، وأنهم لو ابتغوا نفسا في الأرض أو سلما في السماء - ليأتوا بماله ماسي بكتاب الله المنزل على حبيبه المرسل - صلوات

الله عليه وعلى سائر الأنبياء- من قرب أو بعد؛ لما وجدوا إلى ذلك أدنى سبيل.

ولو كان الأظهر الشريف صرف شطراً من عنايته لنشر أمثال تلك الكتب مباشرة أو إعادة نشرها مع تعليق ما يجب التعليق عليه لقطع السبيل على الماكزين. وما ذلك على الله بعزيز.

ما هي الأحرف السبعة؟

لم يسجل التاريخ لأمة من الأمم في العناية بكتابتها تعليمًا وحفظًا، مثل ما سجل لهذه الأمة المحمدية من العناية البالغة بالقرآن الكريم، حفظًا وتحفيظًا، وداسة وتدريسًا لكل حاله به صلة من قرب أو بعد، مدى القرون من فجر الإسلام إلى اليوم وإلى ما شاء الله. وقد صدق الله وعده في حفظه حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١).

يستظهره الصغير والكبير، والتاشي والكهل، في المدن والقرى وأصقاع الإسلام كلها بحيث إذا سها نال في كلمة منه أو حرف أو حركة في أحد المواطن عن العواصم، يجد هناك من يردّه إلى الصواب ويرشده إليه.

وكان النبي - ﷺ - في غاية الاهتمام بتحفيظ كل ما نزل من القرآن إثر نزوله، يحض الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - على تعلم القرآن وتعليمه قائلاً لهم: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» وما ورد في هذا الصدد من الأحاديث الصحيحة بعد بالعشرات.

وقد بعث رسول الله - ﷺ - مصعب بن عمير - رضي الله عنه - في العتبة الأولى إلى المدينة ليعلم الأوس والخزرج القرآن قبل الهجرة ونزل دار القراء بها وعلمهم القرآن، وكانت صفة المسجد النبوي بعد الهجرة كدار للقراء يأوي إليها قراء الصحابة من لا أهل لهم، يتفارسون القرآن ويتعلمونه ثم يعلمونه لأهل البلاد المفتوحة على عهد الفتح.

وكان جماعة من كبار الصحابة تفرغوا لتعليم الناس القرآن في المدينة المنورة بأمر النبي - ﷺ - حتى امتلأت المدينة بالقراء. وكان لحاذ بن جيل - رحمه الله -، ثم لابن عباس - رضي الله عنهما - عناية عظيمة بتعليم القرآن وعلومه لأناس لا يحصىهم العدد في مكة المكرمة، وكان ابن مسعود - رحمه الله - قد علم القرآن وعلومه لعدد عظيم من أهل الكوفة. ويبلغ بعض ثقات أهل العلم عدده هؤلاء إلى نحو أربعة آلاف قارئ ما بين متلق منه مباشرة أو أخذ عن أحد عنه، وأبو موسى الأشعري - رحمه الله - كان يصنع صنيعه أيضًا بالبصرة.

وقد حدث الحافظ ابن الصريس أبو عبد الله محمد بن أيوب السجلى فى كتابه «فضائل القرآن» عن مسلم بن إبراهيم عن قسرة عن أبي رجاء العطاردي البصري أنه قال: كان أبو موسى يظوف علينا فى هذا المسجد - يعنى مسجد البصرة - فيقعدنا حلقا حلقا يقرتنا القرآن له.

وكان أبو الدرداء - رحمه الله - يعلم القرآن فى كل يوم بجامع دمشق من طلوع الشمس إلى الظهر، ويقسم للتعليم عشرة عشرة، ويعين لكل عشرة عريف يعلمهم القرآن، وهو يشرف على الجميع يراجعونه إذا غلطوا فى شيء - كما فى تاريخ دمشق لأبى زرعة الدمشقى وتاريخ ابن عساکر - . وهكذا كان أصحابهم وأصحاب أصحابهم.

وعا هو الإمام ابن عساکر - رحمه الله - أقدم القراء السبعة طبقة كان له وحده بدمشق أربعمائة عريف يقومون بتعليم القرآن تحت إشرافه. وهو الإمام الذى يجترئ على قراءة مثله الشوكاتى والقنوجى بدون وارغ لهما مع خطورة الكلام على القراءة المتواترة. وفى المجلد الثانى من «النشر الكبير» لابن الجزرى بحث ممتع يردع أمثالهما من الحباطين أو اللخطين التحاملين على القراءات المتواترة، كما توسعت فى بيان ذلك فى الأعداد (١١) و (٢٥) و (٢٦) لسنة ١٣٥٦هـ من مجلة الإسلام.

والقراءات المروية بطريق التواتر مدى القرون منذ آخر حروضة عرض فيها القرآن على النبي - ﷺ - في آخر رمضان من عمرة الكرم، هي أسعاض القرآن المروية بواسطة الأئمة السبعة بل العشرة تواتراً، فيكون إنكار شيء من تلك القراءات في غاية الخطورة، إلا أن من القراءات المتواترة ما يعلم الجماهير تواتره بالضرورة، ومنها ما يعلم تواتره حلقاً القراء المتفرغون لعلوم القراءة فقط دون عامةهم، فمإنكار شيء من القسم الأول يكون ككفرًا باتفاق، وأما إنكار شيء من القسم الثاني فإما بعد كفرًا عند إصرار المنكر على الإنكار بعد إقامة الحجة عليه.

ولولا هذا التحقيق لكان تطاول ابن جرير والزمخشري على بعض القراءات السبعة المتواترة عند حلق القراء خطراً جناً. ولم يكن ابن جرير تفرغ لعلوم القراءة وإما كان اكتمى بكتاب أبي عبيد في اختلاف قراء الأمصار الخمسة فيسهو فيما لا يسهو فيه الحلق المتفرغون لهذه العلوم، وأبو عبيد أيضاً غير متفرغ لعلوم القراءة، بل معناه موزع على علوم شتى على أنه أول من ألف في اختلاف القراء فيعلم هذا وذلك في السهو، لكن من يتابعهما بعد وضوح الحجة لا يكون معذوراً أصلاً.

وما في «التيسير» لأبي عمرو الداني، و«حرد الأسماء» للشاطبي من قراءات الأئمة السبعة كلها متواترة إلا في مواضع يسيرة بينها أهل الصناعة، وكذا القراءات الثلاث المكسلة للعشر كما في «منجد القرنين» و«النشر الكبير». وفي «المنجد» بسط ما يحصل به تواتر العشر في كل طبقة، مع أنه لم يستوف سرد قراء العشر في كل طبقة.

واختلاف هؤلاء القراء فيما وقع الاختيار عليه في نظر كل منهم. يعد اعترافهم بتواتر قراءات الآخرين وتجهيز القراءة بها سواء اعترنأها وحوه قراءة واحدة أم اعترنأها هي الأحرف السبعة محفوظة مدى الدهر.

والأول رأى القائلين بأن الأحرف السبعة كانت فى مبدأ الأمر، ثم نسخت بالعرضة الأخيرة فى عهد النبى ﷺ - فلم يبق إلا حرف واحد، ورأى القائلين بأن عثمان - رضي الله عنه - جمع الناس على حرف واحد ومنع من السنة الباقية لمصلحة، وإليه نحا ابن جرير ونهيه أناس فتابعوه، لكن هذا رأى خطير قام ابن حزم بإشدد التكرير عليه فى «الفصل» وفى «الإحكام»، وله الحق فى ذلك .

والثانى رأى القائلين بأنها هى الأحرف السبعة المحفوظة كما هى فى العرضة الأخيرة، وفى جمع أبى بكر وجمع عثمان - رضي الله عنه - بجمع الصحابة القراءات المختلفة فى الخط فيما لم يكن جمعه بالخط لعدم وجود الشكل والنقط والألفاظ المتوسطة فى خطهم، رضوان الله عليهم أجمعين، ويؤيدهم ما هو من قبيل زيادة حرف أو نقصه على المصاحف فى جمع عثمان، وعلى الهامش فى جمع أبى بكر كما يظهر من «المنقح» ومن شروح الرائية المعروفة، وإليه ذهب الجمهور ومعهم ابن حزم وابن جبار والجبلى وغيرهم، ولا يتسع المقام لبيان أقوالهم فى ذلك.

وفى تواتر الأحاديث فى إنزال القرآن على سبعة أحرف، لكن اختلفوا فى تفسيرها إلى نحو أربعين قولاً، لا تعزى إلا على أقل قليل منها، والواقع أن القرآن الكريم كان ينزل معقده على لغة فريش على حرف واحد إلى أن فسحت مكة وبدأ الناس يدخلون فى دين الله أفواجاً، وأخذت وفود القبائل العربية المختلفة تتوافد، فأذن الله سبحانه على لسان نبيه أن يقرؤهم على لغاتهم ولهجاتهم، تيسيراً لهم لصعوبة تحويلهم من لغتهم إلى لغة النبى - ﷺ - بمرة واحدة، كما يدل على ذلك حديث أبى بن كعب رضي الله عنه - عند البخارى ومسلم والترمذى وغيرهم.

قال الطحاوى فى «مشكل الآثار»: إنما كانت السبعة للناس فى الحروف لمعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم، فوسع لهم فى اختلاف الألفاظ إن كان المعنى متفقاً، فكانوا كذلك حتى كثر منهم من يكتب، وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله - ﷺ - ففقدوا بذلك على تحفظ ألفاظه، فلم يسمعهم

حينئذ أن يقرؤوا بحلافها احد. قال القرطبي قال ابن عبد البر: فيان بهذا أن تلك السبعة الأحرف إنما كانت في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك الضرورة فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد احد.

وقد أحال الطحاوي النفس في مشكل الآثار في الجزء الرابع من (١٨١ - ١٩٤) في تخصيص هذا البحث بما لا نجد مثله في كتاب سواء . . . ومن جملة ما يقول فيه بعد أن أخرج حديثا لما لم تختم عذابا برحمة أو رحمة بعذاب: فكان في هذا الحديث ما قد دل على أن السبعة الأحرف هي التي ذكرنا، وأنها بما لا تختلف معانيها وإن اختلفت الألفاظ التي يلفظ بها، وأن ذلك توسعة من الله تعالى عليهم لضرورتهم إلى ذلك وحاجتهم إليه، وإن كان الذي نزل على النبي - ﷺ - إنما نزل بالفاظ واحدة احد.

وقال الإمام الشافعي - رحمه الله - في «الختلاف الحديث» عند كلامه في اختلاف ألفاظ التشهد في الصلاة. وقد اختلف بعض أصحاب النبي في بعض لفظ القرآن عند رسول الله ولم يختلفوا في معناه فأقرهم وقال: وهكذا أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه لما سوى القرآن من الذكر أولى أن يتسع هذا فيه إذا لم يختلف المعنى.

وقال البخاري في شرح ألفية العراقي (ص ٢٧٧) في بحث رواية الحديث بالنسبة «قال الشافعي: إذا كان الله يراد به بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، معروفة منه بأن الحفظ قد يزل لتحل لهم قراءته، وإن اختلف لفظهم فيه، ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف ما لم يحل معتلة احد.

وسيقه لنحوه يحيى بن سعيد القطان فإنه قال: القرآن أعظم من الحديث ودرخص أن يقرأ على سبعة أحرف. وأسد الخطيب في الكفاية (٢١٠) إلى يحيى بن سعيد أنه قال: أضاف أن يهريق على الناس تتبع الألفاظ لأن القرآن أعظم حرمة ووسع أن يقرأ على وجوه إذا كان المعنى واحدا احد.

وفي فتح الباري عند شرح حديث عمر وهشام بن حكيم في اختلافهما في قراءة سورة الفرقان وقول النبي - ﷺ - «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه أي من المتزل. وفيه إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور، وأنه للتيسير على القارئ. وهذا يقوى قول من قال: المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة لأن لغة هشام بلسان قريش. وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما. ثبت على ذلك ابن عبد البر، ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة.

وذهب أبو عبيد وأخرون إلى أن المراد اختلاف اللغات وهو اختيار ابن عطية، يعنون لفصحها، وقد أنزل أولاً بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرؤوه بغير لسان قريش، وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك بعد الفتح.

وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء أن معنى قوله «أنزل القرآن على سبعة أحرف» أي أنزل موسعاً على القارئ أن يقرأ على سبعة أوجه. أي يقرأ بأي حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قيل أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة، وذلك لتسهيل قراءته إذ لو أخذوا بأن يقرؤوه على حرف واحد لشق عليهم. ثم ذكر ابن حجر ما قاله ابن قتيبة في مشكل القرآن من أن الهذلي يقرأ (عني حين)، والأسدي يقرأ (يعلمون) بكسر التاء، والتميمي يهمل والقرشي لا يهمل. ثم قال: ولو أراد كل طريق منهم أن يزول عن لفته وما جرى عليه لسانه طقلاً وناسخاً وكهلاً لشق عليه غاية الشقة، فيسر عليهم ذلك منه. ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلاً: أنزل القرآن سبعة أحرف، وإما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة. وقال ابن عبد البر: إن أكثر أهل العلم أن يكون

معنى الأحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولقتهما واحدة وقالوا إنما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة نحو أقبل وتعال وهلم اهـ.

ولاحظ ابن حجر أن الإباحة المذكورة لم تقع بالنسبة أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لفته، بل المرامي في ذلك السماع من النبي - ﷺ - ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الهباب: أقراني النبي - ﷺ - .

ثم قال: لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموحاً له اهـ. إلى آخر ما توسع به في (٢٢/٩).

فيستخلص من ذلك أن القراءات السبع المندوة في التيسير والشاطبية قراءات متواترة تعد أبعاض القرآن إلا في بعض مواضع نية عليها أهل الشأن، وأن إقامة المرادف مقام اللفظ المتزل كانت لضرورة وقتية نسخت في عهد المصطفى - ﷺ - بالعرضة الأخيرة المعروفة، وأن القراءات المختلفة المتواترة إلى اليوم إما وجوه حرف واحد، والسة - من أمثال تعال أقبل - نسخت في عهد المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، أو هي الأحرف السبعة بعينها محضوطة كما هي في العرضة الأخيرة، المعروفة بالجمع النبوي، وفي جمع أبي بكر - ﷺ - ، وفي جمع عثمان - ﷺ - الذي هو عبارة عن تكثير عدد المصاحف بالنسخ عن صحف أبي بكر لتوزيعها على أمصار المسلمين، حتى اشتغلوا بنسخ المصاحف خمس سنين متوالية، شكر الله فضلهم، وأعظم أجرهم. فيكون الخلاف في التسمية لا في تواتر القراءات المتواترة مدى الدر طيقة قطيفة، فإنه لا خلاف في أنها متواترة، وأنها أبعاض القرآن كما سبق.

ولعل في هذا القدر كفاية في هذا البحث المشعب، ولا نسع المجالات بسط القول في ذلك بأكثر من هذا، والله سبحانه ولي التوفيق.

بدعة الصوتية حول القرآن

يوجد بين البشر من يرضى لنفسه أن يقول: إن القرآن كلام الله بحرف وصوت، ومع ذلك فهو غير مخلوق. وفي هؤلاء يقول أبو بكر الباقلاني في «المنقضى الكبير» من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء، والميم بعد السين الواقعة بعد الباء لا أول له، فقد خرج عن المعقول وجحد الضرورة، وأنكر البديهة. فإن اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوليته، فإذا ادعى أنه لا أول له فقد سقطت محاجته وتعين لحوقه بالسفسطة، وكيف يرجي أن يرشد بالدلائل من يتوابع في جحد الضرورى اهد. راجع «شامل» للإمام الحرمين، و «الحج المهندي» لابن المعلم القرشي.

وقال الخليلي في «شعب الإيمان» ومن زعم أن حركة شفتيه أو صوته أو كتابته يبدء في الورقة هو عين كلام الله القائم بذاته، فقد زعم أن صفة الله قد حلت بذاته، ومست جوارحه، وسكنت قلبه، وأي فرق بين من يقول ههنا وبين من يزعم من النصارى أن الكلمة التحدث بعيسى عليه الصلاة والسلام! اهد.

وبعد إحاطة القارئ علماً بهذا وذاك لينظر قول التوفيق ابن قدامة صاحب المغنى -الذى يقول عنه ابن تيمية إنه ما حل دمشق مثله بعد الأوراس- في مناظرته مع بعض الأشاعرة في صدد نفي الكلام النفسى، المسجلة في المجموعة المحفوظة تحت رقم ١١٦ بظاهرة دمشق: «قال أهل الحق: القرآن كلام الله غير مخلوق. وقالت المعتزلة هو مخلوق. ولم يكن اختلافهم إلا في هذا الموجود دون ما في نفس الباري عما لا ندرى ما هو ولا نعرفه اهد وله أيضاً «الصرائط المستقيم في إثبات الحرف القديم» وفيه عجائب. فيكون اعترف في أول خطرة أن الحق بيد المعتزلة وهو لا يشعر، فإذا كان حال الموقف هكذا فبماذا يكون حال من دونه؟! نسأل الله الصون. وقد أجاد الألويسى المفسر الرد عليه وعلى إخوانه من نقاة الكلام النفسى في مقسعة تفسيره. فستغنى بذلك عن الإفاضة فيه هنا.

والواقع أن القرآن في اللوح وفي لسان جبريل - عليه السلام - وفي لسان النبي - صلى الله عليه وسلم - والسنة مائر النالين وقلوبهم وأرواحهم مخلوق حادث محدث ضرورة. ومن يكرر ذلك يكون مسفطاً ساقطاً من مرتبة الخطاب، وإنما المقدم هو المعنى القائم بالله سبحانه بمعنى الكلام النفسى في علم الله جل شأنه في نظر أحمد بن حنبل وأبن حزم. وقد صحح عن أحمد قوله في المناظرة: «القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق» أو بمعنى صفة الكلام القائمة بالله سبحانه كقيام صفات العلم والقدرة ونحوهما به جل شأنه على تقدير ثبوت إطلاق القرآن عليها، فدلالة القرآن على المعنى القائم بالله بالاقتدار الأول دلالة اللفظ على مدلوله الوضعى، ويشمل وجود العلم اللفظ والمعنى في آن واحد، لأن كليهما في علم الله، ودلالته على الصفة القائمة به سبحانه بالاقتدار الثانى تكون دلالة عقلية كما لا يخفى .. فنقولهم: «القرآن مكتوب في مصاحفنا، محفوظ في قلوبنا، مقروء بالاستثناء مسموع بأذاننا» من وصف المدلول باسم الدال محاذراً، كما نص على ذلك السعد العلامة في شرح المقاصد، بل قال في شرح النسخة عند شرح قول النفس «غير حال فيها»: أى مع ذلك ليس حالاً فى المصاحف ولا فى القلوب والآلة والأذان، بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى، يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه، ويحفظ بالنظم الخيل، ويكتب بتقووش وصور وأشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال: النار جوهرة محرق. يذكر باللفظ، ويكتب بالقلم، ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتاً وحرارة.

ثم توسع في بيان الوجودات فى الأعيان والأذهان والمبانيات والكتابات عما يعد من مبادئ معارف المشتغلين بهذا العلم.

وبهذا تبين قيمة شهادة ابن تيمية فى حق العلماء، وليس عند سوى ألفاظ مرصوعة لا إفادة تحتملها فى بحوثه الشاذة كلها، وغير المقيد لا يعد كلاماً، ولم يصح فى نسبة الصوت إلى الله حديث.

وقد ألفاى الحافظ أبو الحسن المقدسى شيخ المنبرى فى رسالة خاصة فى

تبيين بطلان الروايات في ذلك زيادة على ما يوجبه الدليل العقلي القاطع بتزيه الله عن حلول الحوادث فيه سبحانه، وإن أجاز ذلك الشيخ الحراني تبعاً لابن ملكا اليهودي الفيلسوف المسلم، حتى اجترأ على أن يزعم أن اللفظ حادث شخصاً، فقيم نوعاً. يعني أن اللفظ صادر منه تعالى بالحرف والصوت فيكون حادثاً حتماً، لكن ما من لفظ إلا وقبلة لفظ صدر منه إلى ما لا أول له فيكون قديماً بالنتوع، ويكون قدمه بهذا الاعتبار في نظر هذا المخرف، تعالى الله عن إفتك الأفاكين ولم يدر المسكين بطلان القول بحلول الحوادث في الله جل شأنه، وإن القول بحوادث لا أول لها هذان، لأن الحركة انتقال من حالة إلى حالة، فهي تقتضي بحسب ما عبتها كونها مسبوقه بالغير، والأول ينطى كونه مسبوقه بالغير، فوجب أن يكون الجميع بينهما محالاً، ولأنه لا وجود للنوع إلا في ضمن أفراد، فادعاء قدم النوع مع الاعتراف بحوادث الأفراد يكون ظاهر البطلان، وقد أجاد الرد عليه العلامة قاسم في كلامه على المسيرة.

وفسأوى أهل العلم في الرد على الصوتية مسرودة في تكملة الرد على نونية ابن القيم. راجع السيف الصغير (ص ٤١ - ٦٤).

ونص فتيا العز بن عبد السلام: القرآن كلام الله صفة من صفاته، قديم بقدمه، ليس بحروف ولا أصوات. ومن زعم أن الوصف القديم هو عين أصوات القارئ، وكثالة الكتاتين، فقد ألد في الدين، وعالف إجماع المسلمين، بل إجماع العقلاء من غير أهل الدين، ولا يحل للعلماء كتمان الحق، ولا ترك البدع سارية في المسلمين، ويجب على ولاية الأمر إعانة العلماء المتزهدين الموحدين. وقمع المستدعة المشبهين المجسمين. ومن زعم أن المعجزة قديمة فقد جهل حقيقتها. ولا يحل لولاية الأمور تكوين أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين، ويجب عليهم أن يلزموهم بتصحيح عقائدهم بإحثة العلماء المعتبرين، فإن لم يفعلوا اجتروا إلى ذلك بالحس والضرب والتعزير، والله أعلم. كتب عبد العزيز ابن عبد السلام.

ووجوب صون المجتمع الإسلامي من إفساد مقصد لعقيلتهم "سيما في مساجدهم- أمر لا يخص بلدًا ولا زمانًا. ألهمنا الله رشدنا. ونخيل حلول كلام الله في تلاوة التالي في كلام السالية تخيل مبرسم.

وقد هنا ابن قتية هقوة يلزدة في كتابه «الاختلاف في اللفظ» في تفلسفه بشأن اللفظ المسموع فردنا عليه ردًا واضحًا مكشوفًا، فلو علم أن أسماء الكتب من قبيل أعلام الأجناس، فيتناول اسم «الكتاب» له مثلاً ما تخيله هو في ذهنه أو كتبه يده أو أملاء على مستمليه من الفاظه وعباراته والفاظ سائر القراء لكتابه، لعلم أن القرآن يشمل ما في اللوح وما في لسان جبريل - ﷺ، ولسان رسول الله - ﷺ، والسنة سائر النالين، وأن الكل محدث مخلوق سوى ما قام بالله قياماً علمياً أو قيام صفة كما سبق، فيكون تصور تلقى القرآن من الله بحرف وصوت من فيه ربحاً مبيهاً.

وقد كذب من عزا إلى أحمد بن حنبل أنه قال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١) من فيه وتلاوة التوراة من يده إلى يده، كما نقله عبد القادر بدران السكيني في كتابه «الدخل» إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل رواية بطريق الإصطخري عنه (ص ٣٠)، وتلك الرواية موجودة أيضاً في (طيفات الحنابلة) للفاخر أبي الحسين أبي يعلى في ترجمته الإصطخري. لكن المفروض أن يتورع مثل ابن بدران في مثل هذا العصر أن ينقل مثل ذلك بدون تزيفه. وترى هنا الأمر أخطر مما يتصور، اللهم الله الهز على معتقد جماعة المسلمين، وجننا مسيرة الميطلين.

كعب الأخبار والإسرائيليات

رغب بعض لافضل أهل العلم في بعض الاقطار الشقيقة في أن أدلى بدلوى في الجواب عن السؤال الآتي، فأبديت ما عندي في هذا الموضوع، ومقت هنا نص السؤال وجوابي عنه، وإليكم نص السؤال:

(١) سورة البقرة الآية ١٦٤.

ماذا كان تأثير كعب الأحبار (اليهودي - المسلم) على أفكار وتقاليد الإسلام بما يخص الجنة والنار، كما أتت بقصة الإسراء والمعراج لمولانا ابن عباس المتداولة بين الشعب والمثبة بالتفسير الحديث - الجزء الثاني؟

وجوابي عنه: لم يبين السائل مراده بالتفسير الحديث، ولا أوضح القصة المتداولة بين الشعب (...). ليمكن التحدث عنهما بجملاء، فإن كان يريد بالقصة تلك القصة الطويلة التي يسردها ابن جرير وغيره في تفسير سورة الإسراء، فليس في أسيدها كعب ولا ابن عباس، بل فيها أبو جعفر عيسى ابن ماهان الرلزي المعروف بسوء الحفظ، وأبو هارون عمارة بن جوين العبدى وخالد بن يزيد بن أبي مالك التهمان بالكذب، فلا تقوم بروايتهما الحجة ولا سيما في مثل تلك القصة الطويلة، وليس لتلك القصة صلة بكعب من قرب ولا بعد، على أن الجنة والنار مما أهمل ذكره في أسفار التوراة الموجودة اليوم عند اليهود حتى عد ذلك من أبرر الأدلة على التحريف في التوراة، لخلوها من أنقص ما يدعو إليه رسل الله من الإيمان بالبعث بعد الموت، فلا يتصور أن يلهج كعب بنقل قصة في الجنة والنار عن كتب اليهود، بل في التلمود نص على التناسخ المناقض لدعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام.

وأما كلام ابن عباس -رحمته- مع كعب في رؤية الله ليلة المعراج فقد أخرجه الترمذى في جامعه في تفسير سورة النجم لكن بسند فيه مجالد بين سعيد وهو سيئ الحفظ مختلط، ولفظ النعمى فيه لفظ لا يفيد الاتصال، ويعارضه أحاديث صحيحة.

وكعب هذا يقال له: كعب الأحبار، وكعب الحنير، وهو ابن ماتب الحميرى، كان من أحبار اليهود ومن أوسعهم اطلاعا على كتبهم، وكان من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، لأنه ولد في اليمن وأقام بها إلى أن هاجر وأسلم سنة اثنتي عشرة في زمن عمر -رحمته-، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، وقال: كان على دين اليهود فأسلم وقدم المدينة، ثم خرج إلى الشام فسكن حمص حتى توفي بها سنة ثنتين وثلاثين في خلافة عثمان الع. وفيها أرغفه غير واحد.

وقال ابن حبان فى الثقات: إنه مات سنة أربع وثلاثين، وقيل سنة اثنين وثلاثين، وقد بلغ مائة وأربع سنين لهـ.

وقد ذكر ابن سعد بطريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدهان عن ابن السيب أن العباس قال لكعب: ما منعك أن تسلم في عهد النسي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر حتى أسلمت في خلافة عمر؟ قال: إن أبى كان كتب لى كتاباً من التوراة فقال احمل بهذا وختم على سائر كتبه، وأحد على حق الولد على الولد إن لا أفضى الختم عنها قلما رأيت ظهور الإسلام قلت لعل أبى غيب عنى علماً ففتحتها فإذا صفة محمد وأمه فجلت الآن مسلماً لهـ.

وفى سند هذا الخبر حماد بن سلمة وهو مختلط تحاماه البخارى وتحاماه مسلم أيضاً، لكن فى غير روايته عن ثابت لبقاتها فى ذاته كما هى بعد الاختلاط فى نقله، وفيه أيضاً علي بن زيد بن جدهان ضعفه غير واحد.

والجمهور على توثيق كعب، ولذا لا نجد له ذكراً فى كتب الضعفاء والتركيب، وقد ذكره الذهبي فى طقات الحفاظ وترجم له ترجمة قصيرة، وتوسع ابن عسكرو فى ترجمته فى تاريخ دمشق، وأطلق أبو تميم فى الحلية الكلام فى أخباره وعظائمه ومجالسه وتخفيفه لعمر وذكره للجنة والنار بإطالة سند فيه فرات بن السائب من غير ذكر مصدره، وترجم له ابن حجر فى الإصابة وتهذيب التهذيب، وقد انقضت كلمة نقاد الحديث على توثيقه، لكن البخارى روى فى كتاب الاعتصام من صحيحه عن معارية أنه ذكر كعباً، وقال: كنا نبلغ عليه الكذب له وروى فى الإصابة تكذيبه عن حذيفة وكذا ابن عباس نسب إلى الكذب.

وقال على القارى فى الموضوعات الكبرى (ص ١٠٠) من الطبعة الهندية: لما أراد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أن يبنى المسجد الأقصى استشار الناس هل يجعله أمام الصخرة أم خلفها؟ فقال له كعب: يا أمير المؤمنين ابنه خلف الصخرة. فقال: يا ابن اليهودية خالطتك

يهودية، بل أنهى أمام الصخرة حتى لا يستقبلها المسلمون فجاءه حيث هو اليوم أحد.

هكذا حال عمر دون تكوين كعب من أن يعلى إلى قبلة اليهود في مسجد المسلمين.

وقد استوطن كعب اتهام عمر إياه حتى رثى اتصاله بالمشركين في أخيه - رحمه - مع سبق إنذار منه لعمر بأنه سيقتل متظاهراً بالنقل عن كعب أهل الكتاب، وما لعمر ولكتب أهل الكتاب؟! فلو كان الشرع الإسلامي يبيح أحد المتهم بالظنة لكان للقضاء الشرعي شأن مع كعب في قضية قتل عمر - رحمه - ومن المعروف في التاريخ حمل أبي ذر إلى المدينة من دمشق بشكوى معاوية، ورد كعب في مجلس عثمان على أبي ذر في رأيه في المع من اتقاء المال وقول أبي ذر لكعب: يا ابن اليهودية ليست هذه من مسالك، ومن الثابت أيضاً منع عوف بن مالك كعباً من أن يقص إلى أن سمح له بذلك معاوية.

فتبين من تلك أنه أن عمر وحذيفة وإيا ذر وابن عباس وهوف بن مالك ومعاوية ما كانوا يفتنون كعباً اتعنا كمالاً مع رواية ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة عن كعب بعض روايات، بالنظر إلى أن الأخبر الإسرائيلية تتبع القاعدة القاضية بتصديق ما صدقه الشرع الإسلامي وتكذيب ما كذبه والتوقف فيما سوى ذلك، لحديث البخاري «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلينا وإلهم واحداً ونحن له مسلمون».

وهذا منهج شديد لا تخشى معه غائلة الإسرائيليات؛ لأن من ذكرها إنما ذكرها على أنها إسرائيلية خاصة لذلك المعيار الصادق العبار؛ فإذا لا كعب ولا غيره من رواة الإسرائيليات أثروا ولا يستطيعون أن يؤثروا على أفكار الإسلام وعقائد الإسلام وتقاليده المسلمين أصلاً ما دامت رواياتهم تعرض على ذلك للحك الدقيق؛ ولذا ترى كثيراً من القسرين دونوا ما يظنون به أن له ثغماً لتبين بعض النواحي في أنباء القرآن الحكيم من معارف عصرهم

المؤاترة من اليهود وغيرهم تاركين أمر غريبتها لمن بعدهم من النقاد، حرصا على إيصال تلك للعارف إلى من بعدهم، لاحتمال أن يكون فيها بعض فائدة فى إضاح بعض ما أجمل من الأنباء فى الكتاب الكريم، لا لتكون تلك الروايات حقائق فى نظر المسلمين يراد اعتقاد صحتها والأخذ بها على علاقتها بدون تمحيص. فلا تثريب على من دون الإسرائيليات ما دام قصده مكملا.

وقد اعتذر سليمان بن عبيد القوى الطوفى عن المفسرين فى ملء تفاسيرهم بالإسرائيليات بحمل قصدهم على ذلك فى كتاب «الإكسير فى قواعد التفسير» المحفوظ فى مكتبة قرا حسام الدين فى الأستانة، وضرب لذلك مثلا بصنيع رواة الحديث حيث عنوا يديى ذى يده بجميع الروايات كلها تاركين أمر التميز بين صحاحها وضعافها لمن بعدهم من النقاد، وهذا اعتذار وجه.

وصفوة القول أنه لا يتخذ بالإسرائيليات الباطلة إلا من تعود أن يأخذ عن كل من هب ودب من غير رجوع إلى أهل العلم فى البحوث المتشعبة، على أن كثير من أهل العلم قاموا بما يصون المجتمع من الأغيار الزائفة فجردوا التفسير من الإسرائيليات الباطلة كما فعل ذلك عبد الحق بن عطية فى تفسيره المسمى «بالحرر الوجيز فى تفسير كتاب الله العزيز» فلا يكون للإسرائيليات وسائر الخرافات تأثير سئ إلا على بعض العامة وبعض المتعالمين الذين يرون أنفسهم فى غنى عن الرجوع إلى العلماء وإلى المصادر المتخيرة حتى فى المهمات، والله ولى التدبير.

حول حديثين

فى حديث من أحاديث رمضان

فى أحد أعداد جريدة الأهرام فى أوائل شهر الصيام المبارك انشصر، مقال فيه تحت عنوان (حديث رمضان: «ياكم وخضراء الدمن») حديثان عن رسول الله - ﷺ - لو عرفهما المصريون وعملوا بهما لضمتوا أمورا أربعة . . .

وهذان الحديثان هما «تغيروا لظنكم فإن العرق صاس» و «إياكم وعصراء الدمن» -وهي المرأة الخسء في الثبت السوء- بين الرسول في هذين الحديثين ... لهذا كله أتح في أن يعلم المصريون هذين الحديثين ويعملوا بهما.

ولو كان الحديثان من صحيحى البخارى ومسلم لما أتح على الأخذ بهما بأكثر من هذا الإلحاح، فإذ هما حجتان عند الأستاذ صاحب المقال بحيث ينصح بالآئمة على العامة باعتبار أنهم يجهلونهما، ولست أدرى أتدري الجهلهما العامة أم لا؟ ولكن الذى أدرى أن الخاصة يعلمون منذ قدمهم أنهما غير ثابتين عن النبى -ﷺ- فضلا عن أن يكونا فى مقام الحجة.

ثم رأينا فى أحد أعداد الأهرام كلمة لبعض أهل العلم يقول فيها: إنهما موضوعان. فقام الأستاذ صاحب المقال بالجواب عن هذا الاعتراض قائلا: «إن أول هذين الحديثين، وهو «إياكم وعصراء الدمن» قد رواه الدارقطنى فى «الأفراد» والرامهرمزى والعسكرى فى «الأمثال» وابن عدى فى «الكامل» والقضائى فى «مسند الشهاب» والخطيب فى «إيضاح القلب» (هكذا). والديلمى فى حديث الواقدى عن أبى سعيد، وذكره السخاوى، وقال الفارى: لا يكون موضوعا سواء كان موقوفا أو مرفوعا. أما الخطيب الثانى فقد روى بطرق مختلفة: رواه ابن ماجه والدارقطنى والحاكم والبيهقى عن عائشة مرفوعا. وقد روى «تغيروا لظنكم ولا تضعوها فى غير الأكفاء» وإذا كان قد قال فيه ابن الصلاح: له أسانيد فيها مقال فقد صححه الحاكم، وبالجملة لم يقل فيها أحد إنهما موضوعان فيما علمت.

هكذا ينقل البحث فى الحديثين من كلمة مقام الاحتجاج بهما إلى حقيقى: هل هما موضوعان؟ ثم رأينا أخيرا فى أحد أعداد الأهرام نفى الاعتراض عن نشر باسمه. فوقع البحث فى وضع غريب. فوجب صون الجمهور من الاغترار بالباطل بتشخيص هذا الموضوع وإعادة الحق إلى نصايه. فأقول مستعينا بالله سبحانه:

إن صنيع صاحب المقال فى الحديثين ما هو إلا وهلة منه فى المحدثين:

مرحلة الاحتجاج بهما، ومرحلة قيامه بدفع الاعتراض. أما الخطأ في المرحلة الأولى فأن حديث «إياكم وخضراء الدمن» تفرد بروايته مرفوعا محمد بن عمر الواقدي. وهو غير مرضى عند جمهور الفقهاء، حتى عنه ابن المديني - شيخ البخاري - من الوضاعين، وإذا قال الدارقطني في أفراد: لا يصح من وجه. وحديث «تخيروا لنطفكم» في سننه الحارث بن عمران الجعفي عند الحاكم والبيهقي وابن ماجه وغيرهم. وهو كان يضع على الثقاب في نقد ابن حبان. ولذا قال الحافظ أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث: لا أصل له. وفي لفظ باطل. وساقه البيهقي في عداد ما لا تقوم به الحجة. ورد الذهبي على الحاكم قائلا: في سننه الحارث بن عمران وهو مستهم. يعني بالكذب. ومن المعروف أن سنن ابن ماجه فيه أحاديث لا تقوم بها حجة وفي سننه هذا الشخص بعينه.

ولما الخطأ في المرحلة الثانية فإنه حذف في نقله من مصدره ما يكشف عن الحديث ويمنع الاحتجاج بهما، مع أن أول ما يجب على العالم الأمانة في النقل، ومصدره الوحيد هو «كشف الخفاء للمجلوني المتوفى سنة ١١٦٢ هـ بدليل ذكره «إيضاح اللبس» للمخطيب باسم «إيضاح اللبس» كما وقع فيه غلطا. فمن ذلك قول المجلوني (١-٢٧٢) في حديث خضراء الدمن: قال (ابن) عدي: تفرد به الواقدي. . . وقال الدارقطني: لا يصح من وجه. وقال القاري: لا يكون موضوعا سواء كان موقوفا أو مرفوعا، وذكره صاحب «تحفة العروس» عن عمر موقوفا. مع أن هذا مبني كلام القاري في روايته موقوفا. وأما مستنده في كلامه في المرفوع فيظهر من تمام كلامه، وهو «وقال السيوطي رواه الديلمي عن أبي سعيد. قلت: فلا يكون موضوعا سواء كان موقوفا أو مرفوعا، وذكره صاحب «تحفة العروس» عن عمر موقوفا» وقد حذف المجلوني صدر هذا الكلام اختصاراً لكن أختل من جهة تعمية منشأ غلط القاري، وهو أنه لما رأى السيوطي يقول في «الدرر المنتثرة» (ص ١١٢) - في هامش (الفتاوى الحديثية) - «إياكم وخضراء الدمن» أخرجه الديلمي عن أبي سعيد، ظن أنه بغير طريق الواقدي فيكون الواقدي لم يفرد به مع أن سننه

الدليلى بطريق الواقدي نفسه كما يظهر من (المقاصد الحسنة) للسخاوى (ص ٦٥) والقارى لم يطلع على المقاصد الحسنة وإنما يقتل ما فيه من ملخصه لابن الدبع. وأما مصدر الموقوف على عمر - رحمه الله - فهو كتاب (لمحة العروس وترهة النفوس) للأديب أبى عبد الله محمد بن أحمد البجائى وهو من كتب الباء فلا يكون مستثا لى هذا البحث، فلا يكون صنيح القارى فى الشقين إلا مخالفاً لمعمل أهل نقد الحديث، على أن البحث ليس فى الموقوف بل فى المرفوع، فلو ورد حديث «إياكم وعصراء الدمن» فى ألف كتاب بطريق الواقدي لا يتغير الحكم فيه عند أهل النقد، فضلاً عن أن يرد فى كتب الأمثال وكتب غريب اللغة التى ليست بمصادر للأحاديث الصحيحة المحتج بها عند أهل العلم. وكذا ذكره فى كامل ابن عدى لأنه خاص بالضعفاء والمتروكين وروايتهم التروكة فى نظره.

وبلذكرنى هذا ما شهدته فى بعض الجوامع فى غير هذا البلد فى موسم من المواسم التى يحتفل بها، إذ رأيت خطيب الجامع يخطب على المنبر يوم الجمعة فى فضل ذلك الموسم ويسرد أحاديث لا يحتج بها عند أهل العلم، ويقول فى آخر حديث تقوية لأمراء: أخرجه ابن الجوزى فى الموضوعات بصوت عال ينطوى على اغتيابه بهذا النقل، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما حديث «تخبروا لنظفكم» فقد حذف الأستاذ فى نقله من مصدره السابق (١-٢٠٢) قول العجلونى: قال ابن الجوزى فى سنده مجاهيل، وقال الخطيب (البغدادي) كل طريقه ضعيفة. وفى «التحفة» و «النهاية» صححه الحاكم واعترضه. وفى الشرينى على (النهاج): وأما حديث «تخبروا لنظفكم» فقال أبو حاتم الرازى: ليس له أصل أصح. وحذف تلك الكلمات فى النقل إغفاء لحال الحديثين على الجمهور بما لا يستسيغه عالم. ثم إن قول البقاع فى الحديث إنه لا يصح بمعنى أنه باطل فى كتب الضعفاء والمتروكين لا بمعنى أنه حسن وإن لم يكن صحيحاً كما نص على ذلك أهل الشأن بخلاف كتب الأحكام كما أوضحت ذلك فى مقدمة «استفاد المفتى». ثم إن تعلم

الطرق إما يرفع الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره إذا كان الضعف فى الرواة من جهة الحفظ والضيقت فقط لا من ناحية تهمة الكذب فإن كثرة الطرق لا تفيد شيئا إذا ذلك.

وقال البخارى فى حديث «تخبروا لظنكم» مداره على أناس ضعفاء روى عن هشام، أمثالهم صالح بن موسى الطلحى والحارث بن عمران الجعفرى أعم. قائلين يكون الحسن من رواية أمثالهم؟ والحارث بن عمران هو كما سبق وصالح بن موسى الطلحى يقول عنه الذهبى: قال يحيى ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال النسائى متروك. وقال ابن عدى: هو عدى من لا يعتمد الكذب. وقال ابن حبان عن عكرمة بن إبراهيم عند الحاكم: كان من يقلب الأخبار ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به أعم.

وفى علل الحديث (١-١٠٣) لابن أبى حاتم الراى: فسألت أبى عن حديث رواه الحارث بن عمران الجعفرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن أبى - عليه السلام - أنه قال: «تخبروا لظنكم» قال أبى: الحديث ليس له أصل، وقد رواه مثله أيضا. قال أبى: الحارث ضعيف الحديث وهذا الحديث منكر. وقال فى حديث «انكسروا الأكفاء واختاروا لظنكم» قال أبى: هذا حديث باطل لا يحتمل هشام بن عروة هذا، ولا فرق بين تعتمد الكذب والكذب نفسه، من جهة عدم جواز الاحتجاج بهما، وإنما الفرق بينهما من جهة إسقاط الراوى مطلقا وعدم إسقاطه فى بعض الأحوال، كما هو مبسوط فى موضعه.

قال الذهبى عن الحاكم: صدوق لكنه يصحح فى مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك فما أرى هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهو عيانة عظيمة وحمل ذلك ابن حبان على حصول تغير والحفلة له فى آخر عمره أثناء تأليفه المستدرک أعم.

ونص الذهبى على أن ربع الكتاب عبارة عن أحاديث ضعيفة وبينها نحو

مائة حديث موضوع احد. وهذا اهدم الانتفاع بالكتاب لمن هو غير اهل للتمييز بين الروايات والأسانيد.

وفي هذا القدر كفاية في تعرف حال الحديثين عند أهل النقد من المتقدمين. والله سبحانه ولي التسيّد.

كلمة حول الأحاديث الضعيفة

لا عجب في أن يقع اليوم عالم فيما وقع في مثله الغزالي قبل قرون من الاحتجاج على حكم من أحكام النكاح بروايت «إياكم وخضراء الدمن» و «تخبروا لتطفلكم» ولا في أن يذكره أحد إخوانه بأنهما غير ثابتين عند أهل نقد الحديث بسوق نصوصهم فيرجع إلى الحق «وهو فضيلة» وإنما العجب أن يتفقد الحقائق الناصعة من يقرأ في ثابيا كلامه مبلغ إمامه بمدخل الحديث ومخرجه، فيصرح بما يجالئ الحق من شئ النواحي، وهذا ما دهاني إلى كتابة هذه الكلمة الوجيزة إعادة للحق إلى نصابه. فاقول:

أولاً: إن الأستاذ المتفقد يسمى حليف ما يكشف عن وضع الخبرين من الأصل المنقول عنه كما سبق إيضاحه «أنه لأمانة العلم»، وإطلاق أداء الأمانة على مثل ذلك التصرف إطلاق مبتكر! وتسمية للشئ باسم نقيضه.

وثانياً: بظاهر بأنه كان يود لو وقف مقامه غيره ممن هو أولى به منه، وهذا يفيد أنه كان لا يرى في نفسه الكفاية في نحو هذا البحث المتشعب الكاشف عن الخائض فيه بنسبة توسيعه لدائرة الكلام فيه. . فيأذن ما هو الحامل له على الوقوف في هذا الموقف الحرج بعد هذا الاعتراف!

وثالثاً بقول: «لا شك أن الحديثين على كثرة ما قيل فيهما غير موضوعين» وبعبارة أدق لم تجمع الأئمة على وضعهما «فمن الذي قال إنها غير موضوعين» وقد ذكرنا مشأ غلط على الفارابي فيما سبق. وقد قال أبو حاتم في: «تخبروا لنطقكم» مع تعدد طرقه: «إنه لا أصل له، وإنه باطل». لعدم خلوه طرقه من كاذب أو متهم بالكلب أو فاحش الخطأ أو متلفن، فكيف

يكون الحكم في «إياكم وخضراء الدمن»؟ وقد انفرد بروايته من كلبه جمهرة أئمة النقد بخط عريض، ولما استنصر الأستاذ الناقد بطلان نفى الوضع منهما -لتبصير سبق ذكرها- تراجع سريعاً ونفى الإجماع على وضعها، فكأنه يرى أنه لا اعتداد على الحكم بالوضع في حديث ما لم يكن ذلك بالإجماع، وهذا ما لم يفقه أحد، وإنما انتزعه انتزاعاً من قول السخاوي في شرح قول العراقي «والنسائي يخرج من لم يجمعوا» في صدد تعيين المراد بضمير الجمع، ولفظ الأئمة ليس في كلام محمد بن سعد الباوردي المنقول عنه مذهب النسائي هذا، لأن لفظه: «مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على ترك» كما في مقدمة ابن الصلاح، ولم يذكر الباوردي من هم هؤلاء المجمعون؟ ولا ذكر في كلامه لفظاً عاماً حتى يترك على عمومته، وتركه على إطلاقه يكون توسعاً، لكنه يخالف نص النسائي نفسه المنقول في «لنكت على مقدمة ابن الصلاح لأبن حجر» كما في زهر الربيع في شرح المجتبى للسيوطي والرفع والتكميل في الجرح والتعديل لعبد الحى الكوثري وغيرهما، الدال على أنه أراد إجماعاً خاصاً بين مشدد ومتوسط في النقد في طبقات خاصة. كأنما في شعبة والثوري أو ابن القطان وابن مهدي أو ابن معين وأحمد أو أبي حاتم والبخاري.

على أن مذهب النسائي هذا في تخريج الحديث وروايته لا في العمل به. هذا بحث وذاك بحث آخر وأين هذا من ذاك؟ فهكذا تردج الأخطاء هنا، فندعوى الحاجة إلى الإجماع في الحكم بالوضع على الحديث بدون مستند غير مذهب النسائي المغلوط في فهمه. تنزيل الحواجز بين صحاح الأخبار وموضوعاتها. فتكون تلك القاعدة المتكررة جناية على السنة، على قرابة مسحاولة إتقاذ رواية الواقدي من الحكم عليها بالوضع بقول الباوردي المغلوط في فهمه، مع وجود نص من النسائي نفسه يبين أن مراده الإجماع الخاص بل مع وجود نص منه ومن رجال تلك الطبقات في تكذيب الواقدي نفسه.

فتدرك قول النسائي في الضعفاء: الكذابين المعرولون بالكذب على

رسول الله ﷺ - أربعة: الواقدي بالمدينة . . وقول البخاري: قال أحمد: الواقدي كذاب . . وقول ابن معين: الواقدي ضعيف ليس بثقة . . وقول أبي داود: لا أشك أنه كان يستعمل الحديث . . وقول أبي حاتم: إنه كان يضع. كما في تهذيب التهذيب وغيره، وجرح هؤلاء مفسر لا يحتمل أن يحمل التكذيب في كلامهم على ما يحتمل الوهم كما ترى. فلا يتصور أن يكون ما انفرد به الكاذب في نظره غير موضوع عندهم، فتهازل هكذا تلك القاعدة المتكررة بين سماع واضعها وبصره، كما يزول إمكان التمسك بما ينسب إلى أحمد وإلى داود من الأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً إذا لم يكن في الباب غيره، لظهور أن انفرد الكاذب في نظرهما بخبر يوجب الحكم عليه بالوضع عندهما، فلا يمكن إنفاذ خبر الواقدي من هذا الحكم بالنظر إلى تكليبهما البات له، ولا قائل بقبول خبر الكاذب. على أن المراد بالضعيف في كلام أحمد هنا الضعيف غير المتروك لا الشامل للمتروك وغيره كما حمله ابن تيمية في منهاجه وابن القيم في إصلام الموقعين، فيزدوج خطأ الاستدلال هنا أيضاً.

ورابعاً بقول: «إن نفي الثبوت لا يستلزم الوضع، وهذا كلام في خارج الموضوع ككلامه في تعدد الطرق، وفي عدم بناء الحكم على ما في نفس الأمر، فمن ادعى ذلك الاستلزام؟» ومن الذي يأخذ باللوازم مع وجود صرائح التصوص من أهل الفن؟! وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية هو انفرد الكذاب أو التهم بالكذب أو الفاحش الخطأ به، لا النظر إلى ما في نفس الأمر لأنه غيب، فالعمدة في هذا الباب هي علم أحوال الرواة، واحتمال أن يصدق الكذاب في هذه الرواية مثلاً، احتمال لم ينشأ من دليل فيكون وهماً متبوعاً.

وخامساً: استرساله في بيان أحكام الضعيف لوقعه في أغلاط لا حجاب دونها، ولو اقتصر على ما له صلة مباشرة بهذا البحث كان في إمكانه أن يتفادى منها، فأوصيه أن لا يتأرجح الأمر أهله بدون ممارسة سابقة ولا معاناة لاحقة خصوصاً بما يزيل الخواجز بين الحق والباطل من الروايات.

وسامعاً يقول: «لم تجمع الأئمة على كذب الواقدي» فكان رد رواية الكذاب في حاجة إلى إجماع الأئمة على تكذيبه في نظره، مع أنه لم يقع إجماع على تكذيب راوٍ مطلقاً كما يعترف بذلك من له إلمام بكتب الرجال. وما من راوٍ إلا وله قاذح ومصدق ولكن العبرة بكلام ثقافتين لثقة الرجال فقط . . . فهذا هو الواقدي له قاصحون ومادحون، لكن المصنف في أحاديثه هو قول جمهوره نقاد الحديث. وإن كان لا يستغنى عنه في الفسوح والمغازي وتراجم الرجال على أن تكون غريبة مروياته على عوائق من بعده من أهل الثقة كما ذكرت في نقدة طبقات ابن سعد ولهما علفت على (شروط الأئمة) ولاحاديث الشريعة رجال، ولسائر الأخبار والأسماح رجال، فلتراجع ترجمته في تاريخ الخطيب وتهذيب التهذيب وميزان الاعتدال.

وسابعاً: يترسل في بيان وجوه اختلاف العلماء في الأخذ بالحديث الضعيف، ويتمسك بالضعف الآراء فيه فيهدم مصراً ليس كوخاً، مع أن الواجب هو التمسك بالأقوى حجة لا اتباع أي رأى لاي قائل، فأعدل الآراء في الأخذ بالضعيف وأقربها صحة تفيد ذلك بشروط. قال الشيخان في حاشية (القول البديع): «وقد سمعت شيخنا -يعني ابن حجر- مراراً يقول وكتبه لي بخطه: إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة: الأول متفق عليه وهو أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من أفراد من الكذابين والشبهين بالكذب ومن فحص غلطه . . . والثاني أن يكون متدرجاً تحت أصل عام فيخرج ما يخرجه بحيث لا يكون له أصل أصلاً. والثالث أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لثلاث ينسب إلى النبي -ﷺ- ما لم يقله؛ قال والأخير أن عن ابن عبد السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد. والأول نقل العلالي الأتقد عليه اهـ.

هذا هو نص عبارة ابن حجر في المسألة فيظهر من ذلك أن هذا ليس برأى مبتكر من ابن حجر بل الشرط الأول مما اتفق عليه نقاد الحديث في قول مثل الحافظ أبي سعيد صلاح الدين العلالي الشافعي، مع تضاعفه وعظم اطلاعه في هذا الفن فيسقط ما يحكى في عداد الآراء عن بعضهم من تجويز الأخذ بالضعيف على الإطلاق. وإنما ذلك سوء فهم وغلط في التوليد

والاستنتاج مع بعده في ذاته عن الحجج، فيكون تعويل الاستاذ على هذا الرأي في غاية السقوط كإيهامه أن اشتراط هذه الشروط من عند ابن حجر، مع أن الشرط الأول متفق عليه عند أهل الفن وفيهم النووي وإن وقع إجمال فيما يحكى عنه. . ولو فرض ثبوت عدم اشتراطه لشيء سوى انتفاء كون الخبر موضوعا لسقط هذا الرأي لمخالفته لرأي الجماعة المتفق عليه. فيكون عدم الاشتراط غير صالح للاعتداد أصلا، وإن اعتمد به صاحب المقال. والشرطان الأخيران من آراء مثل العز بن عبد السلام وابن دقيق العيد المعروف مقامهما في التحقيق، بل النووي في أول صف المشرطين أن تكون صيغة رواية الضعيف صيغة تضعيف وتوضيح مثل: ورد ويحكى ويذكر ويروي، الحافظين استعمال ما يفيد الجزم من الصيغ مثل: قال وبين وذكر، كما وقع في كلام صاحب مقال حديث رمضان. ويمر بذلك الأستاذ المدافع من غير أن ينطق بشيء، مع أن الشك من ذلك أمر متفق عليه بين النقاد.

وقول النووي: فوأمّا الأحكام كالحلّال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك، فلا يعمل فيها إلا بالحدّث الصحيح أو الحسن لا يدع مجالا للاستاذ أن يزعم أن تخير الأزواج من الفضائل، والتع من الأخذ بالضعيف على الإطلاق ملهوب البخاري ومسلم وابن العربي - كبير المالكية في عصره - ولبي شامة المقدسي - كبير الشافعية في زمانه - وابن حزم الظاهري، والشوكاني والهم بيان قسوى في المسألة لا يهمل. وأما ما يعطى ظاهر كلام النووي في العمل بالضعيف في الفضائل في قوله: فما لم يكن موضوعا فقد أثار جدلاً عتيقا أجاد تحقيقه اللكنوي في (قصر الأماني) على أن الحديثين مما لا يجوز الأخذ بهما عند هؤلاء الطوائف جميعا. لانتفاء الشروط عند الفريق الأول ولانتفاء الحجة في الضعيف عند الفريق الثاني، ولا نفرد الكتاب أو الشهم فيهما عند النووي، وهم من عزا إلى أحمد وإلى داود تقييد العمل بالضعيف مطلقا. بل صح عنهما تكليب الواقدي فلا يتصور أن يقبلا روايته في شيء حتى على تقدير صحة هذا العزو.

وثامناً بقول: «إن ظاهر كلام هؤلاء الأعلام العمل بالضعيف في الفضائل مطلقاً لكن الواقع أن كلام النسائي وأبي داود ورواية البيهقي عن ابن مهدي وقول ابن عبد البر، في رواية الحديث الضعيف وتخرجه لا في العمل به كما يظهر لمن ينظر في الفاظهم.

وتاسعاً: إنه يظن أن القول في الحديثين بالضعف في كلام العراقي، يناهى كونهما موضوعين، وهذا غفلة عن أن الموضوع من أنواع الضعيف البالغة لثنتين وأربعين نوعاً. وقال العراقي: «شر الضعيف الخسر الموضوع» فالموضوع قسم من الضعيف لا قسم له، ومدار تعيين درجة الضعيف هو النظر في سنده فإن كان فيه كاذب أو متهم فهو ضعيف متروك؛ فلا يؤخذ به أصلاً عندهم، سواء سموه ضعيفاً متروكاً أو موضوعاً، والعالم قد لا ينشط لبيان درجة الضعيف.

وحاشراً: إن ذلك مثل العريس «ياكم وبغيره البدع» غير واضح للقول، بل ربما يفهم منه ما يتنافى مع آية ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(١) فيها هو ابن نوح -عليه السلام- لم ينفعه شبه الطيب، ولا طهر عكرمة -عليها السلام- كون أبي جهل أباه. وصابت كثير من زوجات رجال الصدر الأول من شتى التحل والأديان والعناصر ماثلة أمام كل طمع بالحديث وعلومه والسير والتاريخ. ثم موقع النطق هنا ليس كموقع النطقة في القرآن الكريم عند بيان أطوار الخلقة البشرية وقدره القادر الحكيم في النفل من طور إلى طور إلى أن يصبح ذلك الماء بشراً سوياً، لأن النحدث عن ماء الشهوة بذلك التصريح في باب بيان تخيير الزوجات ليس من دأب النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا من أدبه -عليه السلام-، وهو الذي يكنى عن التهي عن وطء الجبلى من السبابة بنهى كل أمرئ عن أن يسقى ماءه رزع غيره.

وبينه -عليه السلام- في تخيير الزوجات يكون في الوضوح كذلك الحديث المتفق على صحته الناهي عن سوى ذات الدين ولو كانت من السيئات فيما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة مرفوعاً: «تتبع المرأة لأربع: لثألها ولحبسها ولجسمائها ولقيتها، فأظفر بذات الدين تربت يداك»

(١) سورة آل عمران: الآية ٢٧.

.. هكذا يكون بيان الرسول - ﷺ - في تغير الانكاف وظهور المعاني . وأما رج علم النفس والاجتماع أو الوراثية في المسألة فمسترع أهل الطبيعة الذين يعززون الآثار إلى القوى الطبيعية قاطعين صلتها بالصانع الحكيم ، ولا يتحدثون عن ذات الدين أصلاً ، فليساك السائل أولاً أئمة أصول الدين عن مدى ترتب الآثار على غير قدرة القادر الحكيم ، وعن مبلغ تأثير القدرة الخدائفة والنواميس الكونية قبل أن يسأل علماء النفس والاجتماع الذين ما زالوا يعمدوا عن إيصال علومهم إلى مستوى يصح معه التعويل على علومهم ، وبناء الأحكام الباقية عليها باعتراف أهل الذكر من الملهمين بتلك العلوم ، فنقول لمن يلغظ بمثل ذلك : ليس هذا بمشك فادرجي»^١ .

وبهذا القدر اكتفى اليوم ، وعقدنا مزيد - بإذن الله سبحانه - لمن يستزيد . والله ولي الهداية ، وهو الهادي لمن استهداه .

حول حديث الجمل

ذكر أحد الفضلاء في العدد (٣٥) من مجلة الإسلام الغراء ، بمناسبة التجاء جمل إلى القصر الملكي ، حكاية التجاء جمل إلى رسول الله وغريمه - ﷺ - إياه .. لوجه الله بعد شرائه من صاحبه . بصيغة تنبئ عن ثبوت الخير ، مع أن الخير غير ثابت ، بل منكر متنا وسندا .

وقد قال ابن كثير في تاريخه (٦-١٤٢) بعد أن ساقه بسنده من كتاب (دلائل النبوة) لأبي محمد عبد الله بن حامد الأصفهاني الواقفي : هذا الحديث غريب جداً لم أر أحداً من المصنفين في الدلائل أورده سوى هذا المصنف . وفيه غرابة وتكرار في إسناده ومتمه أيضاً والله أعلم» اهـ .

ورفع في تاريخ ابن كثير هنا من الخطأ الطبعي تحريف (غيم) إلى (غنيم) في موضع . وتغيير (الداري) إلى (الزاري) في موضعين .

ولولا أن عادة المحدثين التساهل في الفضائل والمناقب لقسا ابن كثير على الخبر المذكور بأكثر من هذا لأن في سنده مجاهيل ، كما أن فيه رواية سعيد بن زيد بن قائد بن أبي هند الداري عن أبيه عن جده . وثلاثتهم متهمون عند ابن حبان حيث يقول عند كلامه في حديث باطل ورد بهذا الطريق : لا أدري البلية عن أبي سعيد أو من أبيه أو من جده؟ اهـ . وقال أبو الفتح الأردى عن سعيد هذا . إنه منكر الحديث .

وفي الخبر تحرير النعم وتيسيره. وهذا بما أبطله الإسلام بعد أن كان من عادة الجاهلية، فلا يتصور أن يصدر ذلك من حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه بعد إبطاله.

فظهر أن خبر الجمل بعيد عن الثبوت جد البعد فكنا نود أن لو أشل الاستاذ الفضل صاحب المقال إلى مبلغ بعد الخبر عن الصحة والله سبحانه هو الموفق.

ليلة النصف من شعبان

ليلة النصف من شعبان ليلة اعتادت الأمة إحيائها بصروف العبادة ورفع الدعوات إلى قاضي الحاجات جل جلاله؛ للآثار الواردة في فضلها. . . وهي تبشرنا بقرب حلول شهر الصيام نستعد له. وقد ألف أهل العلم قديما وحديثا في ذلك مؤلفات خاصة فلكنجم الشهيدي، وابن حجر المكي، وعلي القاري ومسلم السنهوري وغيرهم رسائل معروفة في هذا البحث، ومن أنفع ما ألف في فضائل الليالي والأيام المباركة كتاب (اللطائف) لابن رجب الحنبلي وهو مطبوع متداول بالأيدى.

أما ما ذكره التعلي في تفسيره من حمل الليلة المباركة المذكورة في أول سورة الدخان على ليلة النصف من شعبان فسبق قلم لطائفة ذلك لنص القرآن القاضي بتزوله في شهر رمضان، فلا يعرج عليه وإن تبعه بعض من بعده من المفسرين. . . ولا صانع من أن تكون تلك الليلة زمن تسليم بعض سجلات الشقاء والسعادة السنوية لموكليها من الملائكة الكرام كما ورد في بعض الآثار، وكما روى عن بعض السلف الرغبة في رفع طاعة له في تلك الليلة الفاضلة تلك المناسبة فتكون التقدير السنوية موزعة بينها وبين ليلة القدر على هذا الرأي.

وأخرج الترمذي وابن ماجه وأحمد وغيرهم خروجه - عنه - إلى البهيم في تلك الليلة يدعو الله عز وجل. وقوله - عنه - لعائشة - عنها - : كثرة مغفرة الله سبحانه في تلك الليلة المباركة للمؤمنين النواوين. . . إلا أنه نظر البخاري في سند الحديث لانقطاعه في موضعين من سند الحديث حيث لم يسمع الحجاج بن أرطاة من يحيى بن أبي كثير ويحيى من عمرو، لكن الانقطاع بمجرد لا يدل على ترك الحديث إطلاقا. . . نعم في ابن أرطاة كلام إلا أن الترمذي حسن بعض حديثه، ولا سيما أن هذا الحديث له شواهد عند

ابن ماجه واليهي وابن خزيمة وغيرهم، فلا ينكر فضلها وفضل الدعاة والاستغفار والعبادة فيها ولذا نجد في كتب لأهل الفقه عد إحياء تلك الليلة في عداد النيات المندوب إحيائها في الشرع فيشتغل الشحيح بدينه الحرص على النيات الفاضلة يصنف العبادات المستجلية لرضا الله سبحانه وفقرائه كما هو الجارى في جميع بلاد الإسلام.

وأما الصلوات الخاصة فلم يثبت منها شيء خاص، وإن ذكرها أمثال قوت القلوب والإحياء والغنية، وقد أطال المحدث عبد الحى اللكنوى النفس في تبين وجوه الفساد في رواياتها في (الأنوار المرفوعة في الأخبار المرفوعة) ص ٣٠٧ - ٣١٤، وقال ابن رجب في (لطائف المعارف): في فضل ليلة النصف من شعبان أحاديث متعددة، وقد اختلف فيها فضعفها الأكثرون وصحح ابن حبان بعضها وأخرجه في صحيحه، ومن أمثلها حديث عائشة عند أحمد والترمذى وابن ماجه أهد. وهو حديث خروجه - عنه - إلى البقيع في تلك الليلة، وقد قسا ابن العربى عليه، وثقفه معروف، ونجاة ما قاله فيه الترمذى: حديث عائشة لا تعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج وسمعت محمداً (يعنى البخارى) يضعف هذا الحديث وقال: يحيى لم يسمع من عروة والحجاج لم يسمع من يحيى أهد. وذلك بعد أن قال: وفي الباب عن أبي بكر الصديق. يريد به ما أخرجه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الملك (بن عبد الملك بن المصعب بن أبى ذئب الفهري) عن المصعب بن أبى ذئب عن القاسم بن محمد عن أبيه أو عمه عن جده (أبى بكر الصديق) عن رسول الله - ﷺ - كما في (التوحيد) لابن خزيمة، وكتاب التوحيد له بعد قطعه من صحيحه، وأخرجه تلميذه ابن حبان أيضاً في صحيحه لكن في سماع مصعب من القاسم وقفة. والله أعلم.

وأما حديث على بن أبى طالب - رضي الله عنه - عند ابن ماجه مرفوعاً: إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها الحديث. . . ففى سنده ابن أبى مبررة ولم يخرج عنه أحد من الأئمة الستة غير ابن ماجه، وهو يرمى بالوضع لكن ابن جريج كان يروى عنه ويدخل أحاديثه في كتبه، وكان يؤلى القضاء ببغداد قبل أبى يوسف وقام الحديث أفان الله ينزل فيها لغروب

الشمس إلى سماء الدنيا فيقول ألا مستغفر فأغفر له، ألا مستزود فأزوجه ألا منلى فأعافيه، ألا كذا ألا كذا حتى يطلع القمر.

ومعنى النزول فتحه لباب الإجابة لعباده وهو استعمال عربي صحيح، وحمله على الانتقال من فوق إلى تحت جهل بما يجوز في الله ومالا يجوز، فلا بد من حمل النزول على الإسناد المجازي بمعنى بعثه من ينادي هذا الله كعب يدل على ذلك حديث النسائي، أو على المجاز في الطرف، بمعنى أنه يقبل على المستغفرين كما ذهب إلى ذلك حماد بن زيد وغيره، والغروب وثبت الليل مما يختلف باختلاف الطالع فيستمر هذا وذلك بالنظر إلى مختلف البلاد، فلا يتصور أن يراد الهبوط الحسي في مطلق أحداث النزول، فيكون عني نطها حديث ليلة النصف من شعبان بل حديث شعبان متكلم فيه، فسوف بين خزيمة له في صدد الاحتجاج به على النزول الحسي باطل مردود بالمرّة.

قال ابن حزم في الفصل (٢-١٧٢): وهذا إما هو فعل بفعله الله تعالى في سماء الدنيا من الفتح لقبول الدعاء، وأن تلك الساعة من مظان القبول والإجابة والمغفرة للمجتهدين والمستغفرين والتائبين، وهذا معهود في اللغة، تقول: نزل فلان عن حقه بمعنى وبه لي ونطروا به على، ومن البرهان على أنه صفة فعل لا صفة ذات أن رسول الله - ﷺ - خلق النزول المذكور بوقت محدود، فصح أنه فعل في ذلك الوقت مفعول حيثما، وقد علمنا أن ما لم يزل فليس متعلقاً بزمان البشة، وقد بين رسول الله - ﷺ - في بعض ألفاظ الحديث المذكور ما ذلك الفعل، وهو أنه ذكر - ﷺ - إن الله يأمر ملكاً ينادي في ذلك الوقت بذلك، وأيضاً فإن تلك الليل مختلف في البلاد باختلاف الطالع والغروب، يعلم ذلك ضرورة من بحث عنه، فصح ضرورة أنه فعل بفعله ربنا تعالى في ذلك الوقت لأهل كل آفة. وإما من جعل ذلك نقلة فقد قدمنا بطلان قوله في إطلاق القول بالجسم بعون الله وتأيدته، ولو انتقل تعالى لكان محدوداً مخلوقاً مؤلفاً شاغلاً لمكان، وهذه صفة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وقد حمّد الله إبراهيم خليله ورسوله وعبيده - ﷺ - إذ بين لقومه بنقلة القمر أنه ليس رباً فقال:

﴿قُلْنَا أَفَلَا قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾^(١) وكل متقل عن مكان فهو آفل عنه.
تعالى الله عن هذا الحد.

هذا ما يقوله ابن حرم الظاهري في حديث التزول وأين هذا من خشية
اليوم الذين يدعون الأخط بالظاهر فيما يخرجهم من الملة والله ولي الهداية.

أسطورة قتل مرتدة شر قتلة!!

في عهد الصديق -رضه-

ورد إلى من استاذ بحاته له مقام إجلال في نفوس عارفي فضله خطاب
بإلنسى فيه عن حديث ورد في «الناسخ والنسخ» لابن شاهين في مكتبة
الأسكوريال، وإليك نصه. . . ورد في الكتاب أثناء الحديث عن الملة
والتهى عنها، والناسخ والنسخ فيما يتصل بها ما يأتي ورقة ١٤٨.

١. . . وروى أن أبا بكر الصديق مثل بامرأة حيث ارتدت عن الإسلام
كذلك حدثنا أحمد بن إسحاق بن البهلول، قال: نا أبي، قال: نا محمد بن
عيسى عن الوليد بن مسلم، قال: حدثني سعيد بن عبد العزيز أن أبا بكر قتل
أم ورقة القزارية في ردتها قتلة مثله: شد رجلها بفرسين ثم صاح بها
فشفاعها، ولا يعلم أن أبا بكر مثل بغيرها، ونهى أبو بكر عن الملة ونسخ
حديث الملة» الحد.

ونفس يا سيدي لا تطمن إلى هذا الخبر، ولم أقرأ من قبل، إلا أن
مثل هذه الأمور لا يحكم فيها الهوى وإنما يرجع فيها إلى أهل الذكر
والراسخين في العلم. ولا شك أن في النفس صورة عن رحمة أبي بكر
تجملني أنرد في قبول هذا الخبر، ولكني لا أنسى أن الحكم على حادثة مر
عليها أكثر من ألف وثلاثمائة عام ليس بالأمر الهين، خاصة ولنا لا أعلم
للقروء والملايات التي وقعت فيها، فما رأى سيدي في هذا الخبر؟ وهل
ورد في مصادر أخرى، وما مدى الثقة بتأليفه ورواياته؟ والكتاب قد سقطت من

(١) سورة الأنعام: الآية ٧٦.

أوله أوراق، ولكن يظهر أن المفقود قليل، وأنه لا يزيد عن المقدمة وصفحة من متن الكتاب - والله أعلم -. وللمؤلف تعليقات قليلة على ما يورده من ناسخ ومسنوخ، ولكنها تعليقات دقيقة طريفة، مثال ذلك ما ورد في ورقة ٥٩ ب عن شرب الماء وعائلنا ناقله لفضيلتكم مع تعليق المؤلف عليه:

«حديث آخر في الشرب: حدثنا محمد بن علي بن حمزة الانطاكي، قال: نا أبو أمية الطرموسي، قال: نا عبيد الله بن موسى، قال: نا أبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: قال رسول الله - ﷺ - «إذا شرب أحدكم فليشرب بنفس واحد» الخلاف في ذلك: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي قال: نا محمد بن جعفر الوركاني، قال: نا سعيد بن مسرة البكري الموصلي، عن أس بن مالك أنه رأى رسول الله - ﷺ - يشرب جرعة ثم قطع، ثم سقى ثم جرعة ثم قطع، ثم سقى الثالثة ثم جسر ثم مضى حتى فرغ منه، فلما شرب حمد الله. قال الشيخ: والذي يجعل أن يكون هذا ناسخاً للأول لأنه أشبه بأخلاق رسول الله - ﷺ -، وإن كان إسناده الأول أجود، وقد روى عن النبي - ﷺ - أنه قال: «إذا شرب أحدكم فليتنفس ثلاثاً فإنه أهنا وأمرأ» أو كما قال له. فتعلق المؤلف هنا بورد قول بعض الحديثين من أن الحديثين القدماء لم يكونوا يلتفتون لفتح الحديث، وأنهم لم يعتوا بغير الأستاذ ورجاله انتهى ما كتبه الأستاذ السائل.

وهذا نص ما كتبه إليه جواباً عن سؤاله بعد التحية والسلام:

«ومن المعلوم عند سيادتكم أن نقاد الحديث لا يهتمون خبراً ما لم يحصل سنده ويعرف رجاله بالثقة والضبط، وأحدثة ابن شاهين لا مغمز فيها من جهة شيخه وشيخه «وإن كانا حفيين» وقد وثقا حتى عند الخطيب إلا أن ابن شاهين نفسه على كثرة مؤلفاته وسعة دائرة رواياته وكونه مسندوناً من الثقات يقع في مرويته ما لا يرضاه أهل النقد من زيادة ونقص واستبدال لفظ بلفظ، وقد شاركه عصره الدارقطني في رواية تلك الأحذثة بسنده في المتن

ص ٣٣٦ لكن بلفظ «...» نا محمد بن عيسى عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز أن أبا بكر قتل أم قرة القرظية... وانتهت رواية الدارقطني عند «فشقاها» وزاد ابن شاعين بعد ذلك: «ولا يعلم أن أبا بكر الصديق مثل غيرها، ونهى أبو بكر عن التثلة ونسخ حديث التثلة» من كيسه.

وإنما كان نسخ التثلة بحديث بريدة عن النبي -ﷺ- عند مسلم وغيره. ولا يتصور أن يكون نسخ التثلة إلى أبي بكر -رضي الله عنه- فيكون هذا الزيد من ابن شاعين مختل العيار وذكر ابن شاعين «أم قرة» بدل «أم قرة» و «حدثني سعيد...» بدل «عن سعيد...» عند الدارقطني. فسمعت بن عبد العزيز ولد سنة تسعين، وتوفي سنة ١٦٧ هـ. فيكون من تبع التابعين، فيكون السالط من رجال السند من سعيد إلى أبي بكر نحو ثلاثة رجال ليكون الخبر موصول السند، والخبر المقطوع لا غير فيه عندهم: على أن سعيداً وإن كان من الثقات ومن رجال الأئمة السنة، لكنه ما كان يكتب الحديث تعويلاً على حفظه، ورواية مثله لابد أن تقع فيها أخطاء. لأن الحافظة كثيراً ما تخون. ثم إنه من اختلط قبل وفاته، والاختلاط يدعو إلى التروى في قبول رواية صاحبه، فيكون من الرجال الذين يستغنى بعض حديثهم عند الجماعة، فلا تكون هذه من نقالة رواياته.

وأما الوليد بن مسلم فعلمنا مشهور من رجال الجماعة أيضاً، وقد طال فيه الكلام، وقد عني في لفظ الدارقطني كما ترى وعتمة الدلس مردودة عنهم وابن شاعين دون الدارقطني في الضبط والإتقان. وكثير من الرواة يقع في استبدال (عن) بالتحديث وبالعكس فيستعمل الشر عندما يكون الراوي مدلياً كما هنا.

ومحمد بن عيسى الأموي الدمشقي مدلس أيضاً وقد عتق عند الدارقطني وابن شاعين معاً كما ترى. ثم ابن شاعين كان يرتعش خوفاً من الدارقطني فيلزم السكون في مجله خوفاً من الانتضاح في علمه الذي هو الحديث، فلماذا يفيد أن يكون مثله ألف ألف جزء من التفسير؟ ثم هو كان يدعي أنه محمد بن المذهب عند كلامه في مسائل الفقه سترأ لجله وجه الجواب

فيها على مذهب من المذاهب المعروفة، كما نجد على هذا النمط لا مذهبية هذا العصر.

وأبو بكر الصديق الذي شهرت سيرته في قتل المرتدين وسمى نسايم لا يتصور أن يمثل بالمرتدة مع شهرة حديث النهي عن لئلة عند جماعير الصحابة - (١٢٢) - بل رواية قتل مرتدة في عصره قتلا عاديا رواية فيها مقامز، ولو لم يكن فيها غير خالد بن يزيد بن أبي صالح مؤلف كتاب الديات لكفى في سقوط الخبر، وإن كان قتل المرتدة قتلا عاديا مما يختلف فيه الصحابة - (١٢٣) - وأدلة الحنفية في الاكتفاء بحبسها ناهضة رغم كل متهور «فاجارك الله من حملات الحنفية على القاتلين يقتل المرتدة فضلا عن أن يمثل بها».

ولنا نعلم الدارقطني في تدوين تلك الرواية في سنه مع السكوت عما فيها من القمامز. وبعض من ضاق أفق تفكيره من شيوخ العلم يهينون فرصا لأمثال غولد زيهير في الطعن في الإسلام وتاريخ الإسلام بسكونهم عما يحفظونه من الروايات النافعة التي لا يجوز تدوينها إلا مع ذكر أفتاتها، والله الأمر من قبل ومن بعد.

وقد وصفتم كتاب «الناسخ والمنسوخ» لابن شاهين وصفا دقيقا مشكورا، لكن حيث أهد مؤلفه من مشاهير الجامعين من غير تميز بين الغث والسمين لست راغبا في الاطلاع عليه وإن لم أره في مكتبة ما في الشرق.

وأبو أمية الطرسوسي - في خبر الشرب بنفس واحد - يذكر بكثرة الأوهام، فلا يصح خبره وإن كان من شيوخ الطحاوي. وكذا الخبر الذي بعده لأن فيه سجد بن ميرة، فالعملية في هذا الباب هي الحديث الأخير من غير تصور نسخ في المسألة.

والواقع أن المحدثين يقتصرون في الغالب على نقد الحديث من جهة السند فلا يعنون بالاضطراب في متن الحديث قلن عنايتهم باضطراب السند، واتخذ في ذلك الذي يسميه أصحاب غولد زيهير نقدا داخليا يقوم به أهل الفقه والاستنباط، والفرقان تقاسما وجوه نقد الحديث. وتكتفي بهذا القدر في هذا البحث المتشعب.

إكمالاً بحث أم قرفة: بعد الانتهاء من كتابة خطاين رأيت أن أشير إلى حكاية معروفة في كتب السير عن أم قرفة «فاطمة بنت ربيعة بن بدر العبوزة» حمزة بن قزارة، فقد ذكر أصحاب السير في أبناء سنة ست من الهجرة قصد زيد بن حارثة إلى الشام في تجارة في رجب، وتعرض بنى قزارة له في طريقه حتى جردوه من أمواله وجرحوه جرحاً بليغاً، ولا التام جرحه استأذن النبي ﷺ - في غزوهم فأتوا له حتى غزاهم في شهر رمضان وانتصر عليهم في سرية، فقبل إهم قتلوا أم قرفة وبنيها الثلاثين المرسلمان الذين كانت أمهم جهزتهم، وكانت تحضهم على اغتسال محمد عليه الصلاة والسلام، وكانت العرب تقرب المثل بعزتها على بنى قزارة.

لكن اختلف أهل السير فيمن قتلها مباشرة، والشهور عندهم أنه قيس ابن مالك بن الحسر وإن لم يثبت قتلها في تلك الغزوة عند أهل الحديث. وفي «عيون الآثار» لابن سيد الناس (٨/٢) بعنوان «وعن ابن إسحاق من طريق يونس بن بكير قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر». ذكر قيس بن «مالك» بن الحسر لأم قرفة وقتله إياها بأمر زيد بن حارثة قتلاً عنيفاً بربط رجلها يعبرين حتى شقاهاء، لكن ليس في رواية ابن هشام ذكر للمعبرين.

وفي هذه الأقصوصة وقفات من جهة أن الراوى عن ابن إسحاق هو يونس بن بكير، وعنه يقول أبو داود: ليس بحجة عندي كان يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالحديث، وقد ضعفه المعلى والنسائي، وأخرج له البخاري ومسلم لكن في الشواهد لا في الأصول، فأنفراد مثله يكون موضع ريب، بل لا يصعب على مثله ذكر (حدثني) بدل (عن) فيجعل المقطع موصولاً. . بل وقع في تاريخ ابن جرير حفنة ابن إسحاق لهذا الخبر عن ابن أبي بكر، فتعين الرد لكونه مدلساً، وشيخ ابن جرير: ابن حميد، وشيخه: سلمة بن الفضل الراوى عن ابن إسحاق لا يحتاج بهما عند كثيرين؟ وقد أصرح ابن جرير حديث سلمة بن الأكوع الموصول عن الحسن بن يحيى -يعنى العبدى- نا أبو صامر -يعنى العبدى- ثا عكرمة ابن همار عن إياس بن سلمة عن ابن الأكوع، فيكون عليه التحويل للاتصال وثلة رجاله وحكم معارضة ما هو أقوى منه.

ثم إن عبيد الله بن أبي بكر توفي سنة ١٣٥ هـ من ٧٠ سنة،
فإسناده لنبأ مفروض وقوعه سنة ست في حاجة إلى روايتين ثقتين على
الأقل فوقه، فأن يكون التعويل على مثل هذه الرواية المقطوعة المخالفة
لرواية مسلم وأحمد وأبي داود، وليس فيها ذكر لمثل ذلك القتل الفظيع
على اتصال أسانيدهم وثقة رجالهم، بل فيها مجرد ذكر أن تلك السرية
كانت تحت إمرة أبي بكر -عليه السلام، وأنه قتل بنت أم قرفة لسلمة بن
الأكوع واستوليها منه الرسول -ﷺ - فبعثها إلى قريش استخلاصاً
للأسرى من المسلمين عندهم بدلها - وكانت عزيزة على المشركين -
فيصرب بذلك الرواية رواية ابن اسحاق عرض الحائط كما فعل ابن كثير
في (البداية والنهاية) اعتماداً على الرواية الصحيحة لأحمد ومسلم وأبي
دارد فقط.

على أن الواقدي يذكر أن قتلها كان في بزانة ولم يذكر أحد بسند
يعتمد عليه قتلها في تلك الفترة، ورد على ذلك أن ابن حجر قال في
(الإصابة): وذكر ابن الكلبي أن قيساً هو الذي باشر قتلها، قال: وقتلها قتلاً
شنيعاً، فيكون مصدر التشيع هو ابن الكلبي المعروف

ثم إنه على تقدير ظهور قيس وقتله إياها هذه القتلة يكون ذلك
منه لا من أبي بكر الصديق -عليه السلام، ولا من حضرة المصطفى صلوات
الله وسلامه عليه، لو فرض ثبوت هذا القتل الفظيع . . مع أن دعائم
الثبوت لم تتحقق في الرواية كما أوضحنا، كيف والرسول -ﷺ -
قد نهى عن امثلة نهياً باتاً في كثير من الأحاديث المخرجة في الصحيح
والسنن، فلا يتصور أن يرضى بفعل ما نهى عنه بل كان ينهى نهياً باتاً
عن قتل النساء في الحروب وكانت أم قرفة مشركة أصلية فلا يباح قتلها
في شريعة محمد -ﷺ - إلا إذا كانت محاربة - فلا يتصور أن يقرء،
ولم تكن مرتدة بعد الإسلام حتى يتصور الاختلاف في النهي عن
قتلها.

وبهذا يظهر مبلغ الشخبط في رواية ابن شاعين كما يتبين منقوط محمولة البرنس كيتانو في (حولياته) استغلال الأفضولة الزوى وقوعها سنة ست في النيل من تاريخ العهد النبوى، ولعل في هذا القدر من الاستطراء كفاية والله ولى الهداية.

هذا ما كتبه إلى ذلك الأستاذ البهجة قبل مدة. والآن سنح لى نشر السؤال والجواب بنصهما لما فى ذلك من إزالة شبه، والله سبحانه ولى النفع.

حديث معاذ بن جبل - رحمه الله - فى اجتهاد الراى

كسر التنازل فى هذه الأيام عن حديث معاذ فى الاجتهاد والقياس، فراهبت التحدث عنه فى هذا المقال:

قد أخرج أبو داود والترمذى والدارمى عن معاذ بن جبل - رحمه الله - بألفاظ مختلفة، أنه لما بعثه النبى - ﷺ - إلى اليمن سألته النبى - ﷺ - قائلا له: «كيف تقضى؟» قال: أقضى بما فى كتاب الله. قال: «فإن لم يكن فى كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله. قال: «فإن لم يكن فى سنة رسول الله؟» قال: اجتهد رأى ولا أكو. فقال رسول الله - ﷺ -: «الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضاه رسول الله».

وهذا من جملة الأدلة على الأخذ بالقياس فى أحكام التنازل عند عدم النص عليها فى الكتاب والسنة، وعلى هذا جرت الأمة إلى أن استدع النظام ما ابتدع من تقى القياس وتابعه شرانم من المبتدعة.

وهذا الحديث رواه عن أصحاب معاذ الحارث بن عمرو الثقفى، وليس هو بمجهول المعنى بالنظر إلى أن شعبه بن الحجاج يقول عنه إنه ابن أنس المغيرة ابن شعبه، ولا بمجهول الوصف من حيث إنه من كبار التابعين فى طبقة شيوخ أبى حنن الثقفى المتوفى سنة ١١٦، ولم ينقل أهل الشأن جرماً مفسراً فى حقه. ولا حاجة فى الحكم بصحة خبر التابعى الكبير إلى أن ينقل

توثيقه عن أهل طبقة، بل يكفي في عدالته وقبول روايته ألا يثبت فيه جرح مفسر عن أهل الشأن، لما ثبت من بالغ الفحص على المجروحين من رجال تلك الطبقة فمن لم يثبت فيه جرح مؤثر مستهم فهو مقبول الرواية. أما الصحابة فكلهم عدول لا يؤثر فيهم جرح مطلقاً عند الجمهور. والتابعون أيضاً مشهود لهم بالخيرية عدول ما لم يثبت فيهم جرح مؤثر. ومن بعضهم لا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم وهكذا. وهذا ما يؤدي إليه النظر الصحيح والأدلة الناصعة. فمن جعل الصحابة والتابعين وتابعيهم في منزلة واحدة في هذا الحكم لم يتزل الناس منازلهم. وكم في صحيح البخاري من رجال لم يتزل توثيقهم عن أحد نصاً، إلا أنه لم يثبت جرحهم فادخلت روايتهم في الصحيح كما نص على ذلك الذهبي في مواضع من الميزان. والحارث هذا ذكره ابن حبان في الثقات. وإن جهله العفيلي وابن الجارود وأبو العرب، يعتون الجهل من جهة أنهم لم يظفروا بتوثيقه نصاً من أحد. وقد سبق حكم هذا الجهل في كبار التابعين.

ولا مجال لتوهين أمر هذا الحديث باعتبار انفراد أبي عون برواية هذا الحديث عن الحارث بن عمرو الثقفى؛ لأن رد الحديث بسبب انفراد رآه غير مجروح ليس من مذهب أهل السنة، ولا من أصول أهل الحق. وأبو عون محمد بن عبيد الله الثقفى قد روى عنه أمثال الأصمشي وأبي حنيفة والثوري وأبي إسحاق الشيباني ومسلم وشعبة وغيرهم. وهو من رجال الصحيحين، وتوثيقه موضع إجماع بين أهل النقد.

وقد روى هذا الحديث عن أبي عون عن الحارث أبو إسحاق الشيباني وشعبة بن الحجاج - المعروف بالثقة في الرواية والمعترف له بزوال الجهالة وصفاً عن رجال يكونون في سند روايته - فرواه عن أبي إسحاق أبو معاوية الضرير، وعنه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة. كما رواه عن شعبة يحيى بن سعيد القطان وعثمان بن عمر العبدى وعلي بن الجعد ومحمد ابن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وأبو داود الطيالسي وغيرهم، ورواه عن هؤلاء من لا يحصىون كثرة حتى تلقت فقهاء التابعين وتابعيهم هذا الحديث بالقبول وجسروا خلقاً عن سلف على الأهل الأصل الذي أصله هذا الحديث.

وأما محاولة توهم أمر هذا الحديث حيث وقع في لفظ الحارث فمن أصحاب معاذ من أهل حمص عن معاذ باعتبار أن أصحاب معاذ مجاهيل، ورواية للمجاهيل مردودة - فمحاولة فاسدة لأن أصحاب معاذ معروفون بالدين والثقة، ولا يستطيع هذا المحاول أن يثبت جرحاً في أحد أصحاب معاذ نصاً، وأما ذكر الحارث لأصحاب معاذ بدون اكتفاء منه بذكر اسم أحد منهم فإنما هو للدلالة على مبلغ شهرة هذا الحديث من جهة الرواية حتى ترى الأمة قد تلتفه بالقبول.

قال أبو بكر بن العربي في العارضة: «ولا أحد من أصحاب معاذ مجهول ولا يجوز أن يكون في الخبر إسقاط الأسماء عن جماعة ولا بدخله ذلك في حيز الجهالة، وإنما يدخل في المجهولات إذا كان واحداً فيقال: حدثني رجل أو حدثني إسان، ولا يكون الرجل للرجل صاحباً حتى يكون له به اختصاص، فكيف وقد زيد تعريفاً بهم أن أضيفوا إلى بلد، وقد خرج البخاري الذي شرط الصحة في حديث عمرو البارقى سمعت الحن يتحدثون عن عمرو» ولم يكن ذلك الحديث في جملة المجهولات. وقال مالك في القسامة: «أخبرني رجال من كبراء قومه» وفي الصحيح عن الزهري: حدثني رجال عن أبي هريرة «من صلى على جنازة فله قيراط» اهـ.

وكلام ابن عربي هنا يقضى على ما يرويه ابن رجب عن البخاري في التاريخ. على أن لفظ شعبية في رواية علي بن الجعد «قال: سمعت الحارث بن عمرو ابن أمي الضميرة بن شعبة يحدث عن أصحاب رسول الله - ﷺ - عن معاذ بن جبل، كما أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه، ومثله في جامع بيان العلم لابن عبد البر، وقد صحب معاذاً كثير من أصحاب الرسول - ﷺ - فيكون أصحاب معاذ الذين سمع منهم الحارث هم من أصحاب رسول الله - ﷺ - أيضاً ومثله لا يكون من الجهالة في شيء عند جمهور أهل العلم بالحديث، وعدهم مجاهيل يكون مجازفة باردة، وهكذا أصحاب الفرائح الجامدة يجعلون من القوة ضعفاً.

وقال أبو بكر الرازي في أصوله: «إن قيل إنما رواه عن قوم مجهولين من أصحاب معاذ، قيل له: لا يضره ذلك؛ لأن إضافته ذلك إلى رجال من أصحاب معاذ توجب تأكيداً لأنهم لا يتسبون إليه بأنهم من أصحابه إلا وهم ثقات مقبولو الرواية . . ومن جهة أخرى أن هذا الخبر قد تلقاه الناس بالمقبول واستفاض واشتهر عندهم من غير تكثير من أحد منهم على روايته ولا رد له (يعنى في القرون الفاضلة) وأيضاً فإن أكثر أحواله أن يصير مرسلًا والمرسل عندنا مقبولة أحد».

وقبول المرسل عند الاعتضاد موضع اتفاق بين الأئمة المتبحرين، وكفى من دليل يحضد مضمون هذا الحديث حتى يبلغ المجموع حد التواتر المعنوي فضلاً عن الصحة المصطلحة، وقد سبق منا تحقيق أنه ليس هذا الحديث من مقطع الانقطاع أصلاً، وكلام الرازي إنما هو على فرض الإرسال.

وقال أبو بكر بن العربي ذلك الحافظ الكبير: «اختلف الناس في هذا الحديث فمنهم من قال إنه لا يصح -على مصطلحهم- ومنهم من قال هو صحيح، والذي أدين به، القول بصحته فإنه حديث مشهور برويه شعبة بن الحجاج رواه عنه جماعة من الفقهاء والأئمة» أحد.

وقال الخطيب البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقه» -وهو من أجمل كتبه بالطبع- وقول الحارث بن عمرو «عن أناس من أصحاب معاذ» يدل على شهرة الحديث وكثرة روايته، وقد عرف فضل معاذ وزهده، وانقضاءه من حال أصحابه الذين والثقة والزهد والصلاح، وقد قيل إن عيادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ، وهذا إسناده متصل ورجالته معروفون بالثقة، على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به فوقفتنا بذلك على صحته عندهم أحد.

فتلخص من ذلك كله أن الحديث ثابت عند جمهور الجامعين بين الفقه والحديث، بل مع ما اختلف به من القرائن والروايات يبلغ مقلوته حد التواتر المعنوي، ولو أخذت أسرد طرق هذا الحديث من الكتب السالف ذكرها -

فضلا عن سائر الكتب وعن سائر الروايات في هذا القصد - لطال بنا الكلام جدا وسئم المطالع الكريم، وفيما ذكرناه غنية في معرفة مرتبة هذا الحديث رغم ثقلات بعض النقلة.

والذي دعانا إلى نشر هذا الكلام هو ما تلقى من كثرة التساؤل عن هذا الحديث في هذه الأيام، حيث منى أهل العصر بجهلة أقمار يحاولون إنكار القياس الشرعي وأعمين الأعداء بالحديث عن كل من هب ودب وليسوا هم في شيء من علم الحديث ولا من التفقه، لكنهم أمحوا الشيطان وأنصار الهوى يسمعون في فريق كلمة المسلمين بتشيت المجاهدين ومجاطة الحق، ومجانبة الصدق، ومناصرة الهوى هي أخص الوصافهم، قالوا يجب أن لا يلتفت إلى هرائهم مع صدق السلوك على الطريقة المشي السلوك عند أئمة الدين، وهي قبول القياس من أهله فيما لا نص فيه من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، مع الاستقصاء البالغ في أحاديث الأحكام، لتكون على بينة من مراتب الأحاديث المروية في أحكام الفروع قوة وضعفا متساويين من حيث الثبوت، ووضوحا وخفاء من حيث الدلالة، إن كنا نريد الإلزام بأدلة الأحكام بحض الإمام، والله سبحانه الموفق.

حديث «لا وصية لوارث»

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢٤١/٥) عند كلامه في قول البخاري (باب لا وصية لوارث) هذه لفظ حديث مرفوع. ثم ذكر مخرجه ثم قال: جنح الشافعي في «الأم» إلى أن هذا المتن متواتر فقال: وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قرئش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي - ﷺ - قال عام الفتح: «لا وصية لوارث» ويأثرون عمن حفظوه أنه من لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة له.

يريد به ما ذكره الشافعي - رحمه الله - في «الأم» (٢٧/٤): «أعجزنا ابن عينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله - ﷺ - قال: «لا وصية لوارث» وما وصفت من أن الوصية للوارث متوخة بأي الروايات وأن لا

وصية لورث مما لا أعرف فيه عن أحد ممن أقيمت خلافه . . وفيه أيضاً (٣٦ / ٤): «رأيت متظاهراً عند عامة من لقبته أهل العلم بالمغازي أن رسول الله ﷺ - قال في خطبته عام الفتح: «لا وصية لورث» ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً، ومثل ذلك في (٤ - / ٤٠) منه، والشافعي رحمه - أخذ بمسئل مجاهد لتقصيه بوجوه التقوى المعسرة عنده في الرسل ومثله يكون صحيحاً عنده كما يعلم من «الرسالة» له، بل هو متواتر عنده كما سبق.

وقال مالك - رحمه - في «الموطأ» رواية يحيى الليثي (٢ / ٢٣٢): السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها، أنه لا تجوز وصية لورث إلا أن يجيز له ذلك ورثة الميت.

وقال أبو داود في «المسائل» (ص ٢١٥): سمعت أحمد - رحمه - سئل عن رجل مات وترك ورثة فكان على أحد ورثته دين فلما أخذ ميراثه قضى دينه فلم يبق عنه شيء، يعطى من ثلث هذا الميت؟ قال: لا يعطى. كررت عليه المسألة فقال: لا يعطى ورث.

وقال ابن هبيرة الحنبلي في «الإشراف» لقصور عن «الإفصاح» (ص ٢٤٥): «واتفقوا على أنه لا وصية لورث إلا أن يجيز ذلك الورثة» اهـ. يريد إجماع الأئمة على ذلك، وليس بين الأئمة اختلاف في أن وجوب الوصية للوالدين والأقربين منسوخ، وإنما الاختلاف في ناسخه أم هو آية الموارث أم الحديث المستفيض؟.

وقال ابن حزم في «مرايب الإجماع» (ص ١١٣): «واتفقوا أن الوصية لورث لا تجوز» يريد ثبوت الإجماع على ذلك. والإجماع عنده هو اتفاق الصحابة - رحمه -، وليس هناك مسألة يجمع عليها الصحابة ثم يجترئ أحد علماء الأمة بعدهم أن يخالفهم في المسألة فيكون هذا الإجماع إجماعاً يقينياً يكفر منكره.

وقال ابن حزم في الحلبي (٩ / ٣١٦): إن حديث «لا وصية لورث» مما نقله الكوفي فيكون الحديث متواتراً عنده أيضاً.

وساق الزيلعي الحافظ في «نصب الراية» (١/ ١٠٣) أسانيد حديث «إن الله أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لولث» عن أبي أمامة وعمرو بن غارحة وأنس وابن عباس وعبد الله بن عمرو وجابر وزيد بن أرقم والبراء وعلي بن أبي طالب وخارجة بن عمرو - رضي الله عنه - من رواية أبي داود والترمذي وابن ماجه والنسائي وأحمد والبخاري وعلي بن يعلى والحارث بن أبي أمامة والطبراني وابن عدي وابن عساکر، وتوسع في الكلام على طرق الحديث في ثلاث صفحات كبيرة.

وقال الشيخ مرتضى الزبيدي في «معجم الجواهر النيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة» بعد أن ساق الحديث بطريق مسانيد أبي حنيفة والسن الأربعة وسق البيهقي وغيرها: «والذي يظهر مجموع ما ذكرناه أن حديث أبي أمامة صحيح، وحديث عمرو بن غارحة من الوجهين صحيح، وحديث أنس بالوجه الذي ذكره صحيح، ومع وجود هذه الأسانيد الصحاح كيف ترك ويجعل مرسل مجاهد أصل في المذهب اهـ».

وقال أبو بكر الرازي في «الحكام القرآن» في (١/ ١٦٥) بعد أن ساق الحديث عن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - : «وهذا الخبر المأثور عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك الوارد من الجهات التي وصفناها هو عندنا في حيز التواتر لاستفاضته وشهرته في الأمة وتلقى الفقهاء له بالقبول واستعمالهم له اهـ».

والحديث الذي ورد على مشهد الوف من الناس في خطبة حجة الوداع يكون شأنه هكذا، وإيراد بعض أهل العلم هذا الحديث نقضاً لقاعدة «لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الأحاديث» بطوب إزاء هذا البيان، وليس أحد من أهل العلم يبيع الوصية لولث أصلاً وإن كانت مداركهم تختلف في هذا الحكم، ولا يضر الكلام في سند خاص من أسانيد الحديث بعد أن ورد بأسانيد لا تحصى، وانحدت به الأمة جميعاً خلفاً عن سلف، على أن الكلام في الأسانيد إنما يكون عند أهل النقد فيما لم يستفيض هذه الاستفاضة، ولم تأخذ به الأمة هذا الأخذ.

وقال ابن هبيرة: «وأجمعوا على أن الوصية مستحبة مندوب إليها لمن لا يوت الموصى من أقاربه ونزوى رحمه».

فعلّم من ذلك كله أن إيجاب الوصية لوارث باسم الشرع لا يمكن صدوره من مدح للاجتهاد، حيث لا وجه له أصلاً بعد قيام الدليل القطعي على خلافه كما شرحناه، بل إنما يصدر مثل هذه المحاولة من رميل لمسلعة من الدجاجلة الذين ألفونا بظهورهم في آخر الزمان، وإلى الله سبحانه مرد الأمر كله.

حديث «من تشبه بقوم فهو منهم»

وقع في فنيها العلامة الشيخ محمد باقر رحمه الله المقتولة في العدد ٢٧ من مجلة الإسلام الغراء ما نصه:

وهذا الحديث وإن قال فيه البخاري في كتابه «المقاصد الحسنة»: إن أئمة الحديث ضعفوه، ولكن بتعدد طرقه صار حسناً يحتاج به وله شواهد تؤيده. فكون الحديث حسناً يحتاج به صواب، لكن ما عزاه إلى البخاري من أنه قال: «إن أئمة الحديث ضعفوه» غير موجود أصلاً في «المقاصد الحسنة» فلا يكون عزو ذلك إليه غير سيق القلم.

وإليك نص ما قاله البخاري في «المقاصد الحسنة» في ص ١٩٢:

«من تشبه بقوم فهو منهم» أحمد وأبو داود والطبراني في الكبير من حديث أبي ميثب الجعفي عن ابن عمر به مرطوعاً، وفي مسنده ضعف، ولكن شاهده عند الميزان من حديث حليقة وأبي هريرة، وعند أبي نعيم في تاريخ أصبهان عن أنس، وعند القضاة من حديث طائوس مرسلًا، وتقدم في «إلمام العالم بالتعلم» من الهمزة عن الحسن في أثر: «وقلما تشبه رجل بقوم إلا كان منهم» ويلفظ آخره.

فظهر أن لفظ «إن أئمة الحديث ضعفوه» لم يقع في كلام السخاوي، كيف وقد حسن الحديث بما أشار إليه من الشواهد. . . ومن شواهد حديث ابن مسعود «من كثر سواد قوم فهو منهم». أخرجه أبو يعلى . . . ومن شواهد أيضا حديث الترمذي «ليس منا من تشبه بغيرنا» وإن كان في مسنده ابن لهيعة، وموضع تضعيفه فيما رواه عنه غير العبادة الأربعة من أصحابه، وهذا مما رواه عنه عبد الله بن المبارك أحد هؤلاء الأربعة ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مما اضطر الأئمة إلى الاعتد به ولو في بعض المواضع، والكلام في ذلك طويل الذيل، يل صححه ابن حبان والعراقي كما يظهر من (كشف الخفاء) في (٢/ ٢٤٠) وساهل ابن حبان في التصحيح إنما هو عند توثيقه لرجل غير موثق بمجرد عدم اطلاعه على جرح فيه، وأما تصحيحه لهذا الحديث فمن جهة ترجيحه لتوثيق عبد الرحمن بن ثابت في السند كما هو مروي عن عدة، على أن الصحيح عنده يشمل الحسن كما هو مذهب شيخه ابن حزيمة وغيره.

ونص كلام ابن تيمية في (٢٩) من «التضاء الصراط المستقيم»: روى أبو داود في مسنده: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو النضر - يعني هاشم بن القاسم - حدثنا عبد الرحمن بن ثابت حدثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «من تشبه بقوم فهو منهم» . . . وهذا إسناد جيد فإن ابن أبي شيبة وأبا النضر وحسان بن عطية ثقات مشاهير أجلاء من رجال الصحيحين، وهم أجل من أن يحتاج إلى أن يذاك هم من رجال الصحيحين. وأما عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فقال يحيى بن معين وأبو زرعة وأحمد بن عبد الله (العجلي) ليس به بأس. وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دُحيم: هو ثقة. وقال أبو حاتم: هو مستقيم الحديث. وأما أبو منيب الجرشي فقال فيه أحمد بن عبد الله العجلي: هو ثقة وما علمت أحدا ذكره بسوء، وقد سمع منه حسان بن عطية، وقد احتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث.

ثم أطال النفس في سرده مسائل بنيت على هذا الحديث في مذاهب الأئمة: مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم.

واحتجاج الأئمة بحديث تصحيح له منهم، بل جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأئمة بالقبول لصديق له أو عملاً به أنه يوجب العلم، كما نجد تفصيل ذلك في (توجيه النظر) في ص ١٣٤، وكلام من تكلم في عبد الرحمن بن ثابت من جهة نسبه إلى بعض القدر، أو من جهة تفسير حفظه في الأواخر . . أما الأول فليس بجارح عند المحققين، وأما الثاني فمرولية هاشم بن القاسم عنه قبل تفسيره؛ لأنه كان ابن ثلاث وعشرين سنة عند وفاة عبد الرحمن بن ثابت، وتفسيره قبل موته بمدة يسيرة، وقد روى الذهبي في الميزان عن أبي حاتم ودعيم؛ توثيقه، كما روى الخطيب توثيقه عن ابن اللبني والعلّاس وإن اختلفت الروايات عن ابن معين، ولم يذكر أحد هذا الحديث في عداد منكره أصلاً.

وهذا الحديث من جوامع الكلم، ولشجيم الغزى من كبار الشافعية في القرن الحادى عشر (حسن التنبه لأحكام التشبه) في مجلد ضخيم يتوسع فيه في بيان الأحكام التي تستتبط من هذا الحديث . . وهو في ظاهريه دمشق - نافع في بابه حقيق بالطبع.

أحاديث الأحكام

وأهم الكتب المؤلفة فيها

وتناوب الأقطار في الاضطلاع بأعباء علوم السنة

لا بد لمن يتعمق إلى الفقه من أن يكون ذا عناية بالأحاديث والأثر الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الأحكام الأصلية والفرعية، ليكون على بينة من أمره، فيصون نفسه من محاولة إجراء القياس على ضد المخصوص، ويحترز من مخالفة الإجماع في المسائل المجمع عليها؛ لأنه لا يمكن تفريق ما يصح فيه القياس عما لا يصح هو فيه، وتعمير ما يستلزم فيه

الخلاف بما لا يسوغ فيه غير الاتباع للجرد، إلا أن أحاط غيراً بموارد النصوص، ووجره لنفسه فيها، واستقرأ الآثار الواردة من فقهاء السلف في الأحكام فهو الذى يقدر أن يتصون من القياس في مورد النص، وهو الذى يستطيع أن يحترز من الخلاف في موطن الإجماع، ولذلك تجد علماء هذه الأمة وأولادها قد سعوا سعياً حثيثاً - في جميع الأدوار - في جمع أدلة الأحكام، والكلام عليها متناً ومنثناً ودلالة على اختلاف آذواقهم ومشايخهم في شروط قبول الأخبار، وعلى تفاوت مذاهبهم في النصوص والآثار.

وكانت أمصار المسلمين تتناوب في الانضطلاح بأعباء علوم السنة مدى القرون، إن قصر في ذلك قطر قام قطر آخر بواجبه في هذا الباب، وهكذا . . وكانت من أكبر الأقطار حظاً من العلوم، ما بين شرعية وعقلية وأدبية، ولا سيما علوم السنة والفتنة، البلاد العراقية أيام مسجد الدولة العباسية إلى تاريخ انقراضها، وما خلف علمائها من المآثر الخالدة شاهد صدق على ذلك.

ثم خلفتها - في حيازة الفتح المعلن في العلوم - الدولة المصرية على اتساع ممالكها في عهد الدولتين البحرية والبرجية - وإن كان للمغرب فضل غير منكور في جميع الأدوار - والآثار الباقية من الدولتين، والجامعات العلمية التي كانت الملوك والأمراء يشيّدونها لم تزل ماثلة أمامنا تنطق عن ماضٍ مجيد، ولم تزل نشاهد في التاريخ مبلغ ما كانوا يدرون عليها من الخيرات في سبيل العلم، مع مشاطرة كثير من ملوكهم وأمراءهم العلماء في علومهم.

وما هو الظاهر برفوق ينفقه على الإمام أكمل الدين البائري؛ وبشارته المحدثين في رواية الصحيحين، ويجلب أمثال ابن أبي المجد من كبار المستدين من الأقطار التالية رغبة منه في إعلاء سند التعلّمين بمصر بسماعهم الحديث من أصحاب الأسانيد العالية . . ويقفل مثل ذلك المؤيد حيث كان هو نفسه يروى الصحيح عن المراح البلقيني، بل ابن حجر سمع الحديث من المؤيد هذا، وترجم له في عداد شيوخه في المعجم المفهرس. وقد جلب المؤيد إلى مصر العلامة شمس الدين النيرى صاحب المسائل الشريفة في أدلة مذهب

الإمام أبي حنيفة». وكذلك ترى الظاهر جليق يسمع الصحيح من ابن الجزري، ويجلب كبار المسلمين إلى مصر ليتلقى منهم المتعلمون بمصر مروياتهم في السنة من الصحاح والمسانيد، ويجعل السلعة المصرية مجمع هؤلاء العلماء وموضع تلقى المتعلمين لتلك الكتب من هؤلاء المسلمين تنويرها بأمرهم وإعلاء شأن العلم.

وبهذه العناية والرعاية من الملوك والأمراء كانت مصر دار حديث وفقه وأدب في القرون الثلاثة: السابع والثامن والتاسع. . . وها هي كتب التاريخ قد اكتظت بتاريخهم رجال كبار أنجبتهم مصر بكثرة بالغة في تلك القرون الذهبية، ممن لهم مؤلفات كثيرة جداً في شتى العلوم، بحيث يعدون مفخرة الإسلام طراً فضلاً عن مصر، بل مآثرهم المحفوظة في خزائن العالم مما يقضى لمصر بالتفخر الخالد، ومؤلفاتهم في الحديث والفقه والتاريخ حاضرة عن حد الإحصاء.

وقد استمرت النهضة العلمية بمصر على ما وصفناه إلى أوائل القرن العاشر. فبإفراض الدولة المصرية البرحية في أوائل ذلك القرن تضاعف النشاط العلمي بمصر بل تزهزت لركان العلم بها، وغادر هذا النشاط القطر المصري إلى أقطار أخرى. كما هو سنة الله في خلقه، فلماذا طارت رجال أوامر القرن العاشر برجال القرون الثلاثة التي سبقتها، علمت مبلغ ما أصيبت به مصر من الانحطاط العظيم في العلم حين ذاك.

ثم توزعت الأقطار النشاط العلمي، وكان حظ إقليم الهند من هذا ليراث - منذ منتصف القرن العاشر - هو النشاط في علوم الحديث، فأقبل علماء الهند عليها إقبالاً كلياً، بعد أن كانوا منصرفين إلى الفقه المجرد والعلوم النظرية. . . ولو استعرضنا ما لعلماء الهند من الهمة العظيمة في علوم الحديث من ذاك الحين - مدة ركود سائر الأقاليم - لوقع ذلك موضع الإعجاب الكلي والشكر العميق، وكم لعلمائهم من شروح عممة وتعليقات نافعة على الأصول السنة وغيرها، وكم لهم من مؤلفات واسعة في أحاديث الأحكام، وكم لهم

من أباد بيضاء في نقد الرجال، وعمل الحديث، وشرح الآثار، وتأليف مؤلفات في شتى الموضوعات. والله سبحانه هو المسؤول أن يديم نشاطهم في خدمة مذاهب أهل الحق ويوفقهم لامثال أمثال ما وصفوا له إلى الآن، وأن يبعث هذا النشاط في سائر الأقاليم من جديد.

ومن أحسن الكتب للأقمنين في أحاديث الأحكام - سوى الصحاح والسنن والمسند - مصنف ابن أبي شيبة، وكتب الطحاوي ولا سيما «معاني الآثار» وكتب ابن المنذر ولا سيما «الإشراف» وشرح الجصاص لمختصر الطحاوي، ومختصر الكرخي، و «الجامع الكبير» وكتب ابن عبد البر «المفيد» و «الامتدكار» وكتب «الأحكام» لعبد الحق، و «الوهم والإيهام» لأبي الحسن بن الفطان، وكتب البيهقي، والنووي، وكتب ابن دقيق العيد من «الإمام» و «الإمام» و «شرح العمدة» و «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» لأبي محمد المنجي، و «الاهتمام بتلخيص الإمام» لقطب الدين الحلبي - وقد أصلح ما غلط فيه ابن دقيق العيد من عزو الحديث في الإمام إلى غير من خرج به - وتحقق ابن الجوزي، ومستفي للمجد ابن تيمية، وتفتح ابن عبد الهادي، وكتب البخاري كلها - ومن أنفعها ولوسعها «نصب الراية» للجمال الزيلعي - و «المختصر للجمال الحلبي»، وكتب ابن حجر وعصمه افتح «الباري»، و «التلخيص الخبير» وكتب البدر العيني ولا سيما «عمدة القاري» و «شرح معاني الآثار»، و «شرح الهداية» وكتب العلامة قاسم وخاصة تخرير الحديث الأخير، .. إلى غير ذلك مما لا يحصى من الكتب المؤلفة إلى أوائل القرن العاشر.

ثم يأتي دور إخواننا الهنود - من أهل السنة - فمأثرهم في السنة في القرون الأخيرة فوق كل تقدير، وشروحهم في الأصول السنة تزخر بالتوسع في أحاديث الأحكام، فلهذا «فتح الملهم في شرح صحيح مسلم» و «بذل المجهود في شرح سنن أبي داود» و «العرف الشافي في شرح سنن الترمذي» .. إلى غير ذلك مما لا يحصى، ففيها البيان الشافي في مسائل الخلاف، ولبعض علمائهم أيضًا مؤلفات خاصة في أحاديث الأحكام على طراز يدبغ

مبتكر، وهو استقصاء أحاديث الأحكام من مصادرها وحشدها في صعيد واحد في الأبواب، والكلام على كل حديث منها جرحاً وتعديلاً، وتقوية وتوهيناً.

وها هو العلامة المحدث مولانا ظهير حسن التيموي -رحمه الله- قد ألف كتابه «آثار السنن» في جزأين لطيفين، وجمع فيهما الأحاديث المتعلقة بالطهارة والصلاة على اختلاف مذاهب الفقهاء، وتكلم على كل حديث منها جرحاً وتعديلاً على طريقة المحدثين، وأجاد فيما عمل كل الإجماع، وكان يريد أن يجرى على طريقته هذه إلى آخر أبواب الفقه لكن المنة حلت دون أميته رحمه الله. وهذا الكتاب مطبوع بالهند طبعاً حجرى إلا أن أهل العلم تخاطفوه بعد طبعه، فمن الصعب الظفر بنسخة منه إلا إذا أعيد طبعه.

وكذلك عنى بهذا الأمر العلامة الأواحد والخير المفرد شيخ المشايخ في البلاد الهندية المحدث الكبير والجهيد النافذ مولانا حكيم الأمة محمد أشرف على التهانوى صاحب المؤلفات الكثيرة البالغ عددها نحو خمسمائة مؤلف ما بين كبير وصغير، فآلف - طاك بقاؤه - كتاب «إحياء السنن» وكتاب «جامع الآثار» في هذا الباب وبغنى عن وصفها ذكر اسم مؤلفهما العظيم وكلاهما مطبوع بالهند إلا أن القصر بهما أصبح بمكان من الصعوبة حيث نفدت نسخهما المطبوعة لكثرة الراغبين في اقتناء مؤلفات هذا العالم الربانى - وهو الآن قد ناهز التسعين - أطال الله بقاءه - وهو بركة البلاد الهندية وله منزلة سامية عند علماء الهند حتى لقبوه حكيم الأمة.

وهذا العالم الجليل قد أشار على تلميذه وابن أخيه التخرج في علوم الحديث لديه المحدث النافذ والفقير البارح مولانا ظفر أحمد التهانوى - رادت مآثره - أن يستوفى أدلة أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام في الأبواب من مصادر صعبة المال مع الكلام على كل حديث في ذيل كل صفحة بما تقتضى به صناعة الحديث. من تقوية وتوهين، وأخذ ورد على اختلاف المذاهب، فاشتغل هذا العالم الغيور بهذه المهمة الشاقة نحو عشرين سنة اشتغالا لا مزيد عليه حتى أتم مهمته بقاية من الإجماع بتوفيق الله سبحانه في عشرين جزءاً

لطيفاً بقطع (آثار السنن) وسمى كتابه هذا (إعلاء السنن) وجعل له في جزء خاص مقدمة بدعية في أصول الحديث نالعة للغاية في بابها.

والحق يقال إنني دعشت من هذا الجمع وهذا الاستقصاء ومن هذا الاستيفاء البالغ في الكلام على كل حديث بما تقتضي به الصناعة متناً وسنداً من غير أن يبدو عليه آثار التكلف في تأييد مذهبه؛ بل الإنصاف رائده عند الكلام على آراء أهل المذاهب، فاقتضت به غاية الانحياز. وهكذا تكون همه الرجال وصير الأبطال - أطال الله بقاءه - في تحرير وعافية، ووقفه لتأليف أمثاله من المؤلفات النافعة. - وقد طبع المؤلف - حفظه الله - نحو عشرة أجزاء من ذلك الكتاب طبعاً حجبياً، وقد نفذت نسخ الأجزاء الأول. وأما طبع الباقي فيجري ببطء بالغ، فيأليت بعض أصحاب المطابع الكبيرة بمصر سعي في جلب الكتاب المذكور من مؤلفه وطبع تمام الكتاب من أوله إلى آخره بالحروف الجميلة المصرية. ولو فعل ذلك أحدهم لخدم العلم خدمة مشكورة، وملا فراغاً في هذا الباب.

ومن مشاهير علماء الهند أيضاً من يعنون بأحاديث الأحكام العلامة للحدث الشيخ مهدي حسن الشاهجهانقوري المفتي - حفظه الله - فإنه شرح كتاب (الآثار) للإمام محمد بن الحسن الشيباني في مجلدين ضخمين. كثر الله سبحانه من أمثال هؤلاء الرجال.

وهذه نبذة بمسيرة من متأري هؤلاء الإخوان، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

الموطأ ورواته

ألف عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كتاباً فيما اجتمع عليه أهل المدينة، ولما أطلع عليه مالك بن أنس - رحمه الله - استحسنته، إلا

أنه أخذ عليه إغفاله ذكر الأخبار والأثر في الأبواب، حتى قرر أن يقوم هو بنفسه بجمع كتاب تحتوى أبوابه صحاح الأخبار وعمل أهل المدينة في أبواب الفقه، فبدأ يهد السبل لذلك، وكان المصور العباسي ينفذ شيء مما عزم عليه مالك فاجتمع به في حجته الأخيرة - في التحقيق - وأوصاه أن يدون علم أهل المدينة مجتنباً رخص ابن عباس وشاذل ابن عمر وشواذ ابن مسعود - **رحمته** - ، حيث كانت جماعة من أصحاب هؤلاء ينشرون علومهم في المدينة المنورة - منهم الفقهاء العشرة في أيام عمر بن عبد العزيز - ولهم أصحاب وأصحاب وأصحاب أدركهم مالك، فتتوث عزيمته مالك حتى تجرد لجمع الصفوة من الأحاديث والأثر المروية عند أهل المدينة والعمل الثورات بينهم، مقتصرًا في الرواية على شيوخ أهل المدينة سوى سنة وهم: أبو الزبير من مكة، وإبراهيم بن أبي عيلة من الشام، وعبد الكريم بن مالك من الجزيرة، وعطاء بن عبد الله من خراسان، وعبد الطويل، وأيوب السخيتاني من البصرة، إلى أن أتم عمله في أوائل عهد المهدي العباسي - كما ينت ذلك فيما علفت على «الانتفاء لابن عبد البر».

فأخذ مالك يلقي الموطأ على أصحابه فيثقلونه من سماعه. ولم يكن تأليفه الكتاب ليعطيه الناس فينسخوه ويتداولوه بينهم كمادة أهل الطبقات الأخيرة في تصانيفهم، بل كان التعويل حينذاك على السماع فقط. وكان تأليفه الكتاب لنفسه خاصة، لئلا يفلط فيما يلقى على الجماعة كمادة أهل طبقة من العلماء في تأليفهم؛ ولذا كان يزيد فيه ويتقص منه حسب ما يبدو له في كل دور من أدوار التسميع المختلفة، فاختلفت نسخ الموطأ نرتبا ونزوا وريادة وتقصا وإستادا وإرسالا، على اختلاف مجالس السماعين، فأصبح رواها على اختلاف الحتمات هم مدونيها - في الحقيقة - منهم من سمع عليه الموطأ سبع عشرة مرة أو أكثر أو أقل بأن لازمه مدنا طويلة تسع تلك المرات، ومنهم من جالسه نحو ثلاث سنوات حتى تمكن من سماع أحاديثه من لفظه، ومنهم من سمعه عليه في ثمانية أشهر، ومنهم من سمعه في أربعين يوما، ومنهم من سمعه في أيام هجرة في مدة قصيرة، ومنهم من سمعه في أربعة أيام، إلى آخر ما فصل في موضعه.

ومنازل هؤلاء المسلمين تقالوت فيها وضبطاً وضغطاً وقوة، فتكون موطن اتفاقهم في الذروة من الصحة عن مالك، ومواضع اختلافهم وانفرادهم متدولة المنازل إلى الحضيض حسب ما لهم من المقام في كتب الرجال.

وقد ذكر أبو القاسم الغافقي اثني عشر راويًا من دولة الموطن في «مسند الموطن» له، فيهم عبد الله بن يوسف التنيسي، ومحمد بن المبارك الصوري، وسليمان بن برد، واستنرك السيوطي عليه روايتن تختارهما من أشهر النسخ، وساق ابن طولون في «الفهرست الأوسط» أسانيد الموطن من أربع وعشرين طريقًا، وكذلك فعل أبو النصر أيوب الحلوتي حيث ساق أسانيد في ثبته من طريق ابن طولون ومن غير طريقه.

وإني أرى إجازة بطريق الحجار: روايات محمد بن الحسن، ويحيى بن يحيى النسابوري، وقتيبة بن سعيد، وعبد الله بن عمر بن قاسم، وعبد العزيز ابن يحيى الهاشمي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وأمين القاسم، وعبد الله بن نافع الزبيري.

وطريق أبي هريرة بن الذهبي: روايات مطرف بن عبد الله اليساري، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وعلي بن زيد التنوسي، وأشب.

وطريق محمد بن عبد الله بن الحبيب: رواية عبد الله بن وهب، ورواية إسحاق بن عيسى الطباع.

وطريق إبراهيم بن محمد الأرموي: رواية عبد الله بن مسلمة القضي.

وطريق زينب بنت الكمال المقدسية: روايات الشافعي، ومحمد بن معاوية الأطللسي، وأسد بن القرات.

وطريق ابن حجر: روايات يحيى بن يحيى الليثي، وأبي مصعب أحمد ابن أبي بكر الزهري، ويحيى بن عبد الله بن يكر المصري، وسويد بن سعيد، وسعيد بن كثير بن خبير، وسعد بن عيسى القزاز: وهؤلاء أربعة وعشرون راويًا من أصحاب مالك.

وأحمد يكثر من طريق ابن مهدي، وأبو حاتم من طريق معن بن عيسى، والبخاري من طريق عبد الله بن يوسف التميمي، ومسلم من طريق يحيى بن يحيى النسابوري، وأبو داود من طريق الفصيح، والنسائي من طريق قتيبة بن سعيد.

وقد أرسل الخافظ محمد بن عبد الله الدمشقي المعروف بابن ناصر الدين رواة الموطأ إلى ثلاثة وثلاثين راويًا في كتابه «إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك».

وأشهر رواياته في هذا العصر رواية محمد بن الحسن بن المشارة.

ورواية يحيى الليثي بين المغاربة. فالأولى تمتاز ببيان ما أخذ به أهل العراق من أحاديث أهل المحضر المدونة في «الموطأ»، وعلم يأخذوا به لأدلة أخرى ساقها محمد بن عوطه، وهي نافعة جدًا لمن يريد المقارنة بين آراء أهل المدينة وآراء أهل العراق وبين أدلة الفريقين، والثانية تمتاز عن نسخ «الموطأ» كلها باحتوائها على آراء مالك البالغة نحو ثلاثة آلاف مسألة في أبواب الفقه. وهاتان الروايتان نسخهما في غابة الكثرة في خزائن العالم شرقًا وغربًا. وتوجد رواية ابن وهب في مكتبة فيض الله وولي الدين بالأمستاتة. ورواية مسويد بن سعيد، ورواية أبي مصعب الزهري في ظاهرة دمشق، و«أطراف الموطأ» للذاني في مكتبة كيريلي في الأمستاتة.

وليس في كتب السنة ما يقارب شأواً الموطأ من جهة كثرة الرواة، وفيه يقول الإمام الشافعي: ما كتاب بعد كتاب الله تعالى أنفع من كتاب مالك، كما ذكره ابن عساكر بإسناده في «كشف المغطي في فضل الموطأ» وقال ابن عبد البر في التقيص: ٩: «الموطأ لا مثيل له، ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله عز وجل». وقال أبو بكر بن العربي في العارضة: «الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب

البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمشعل والترمذي».

ولهذه المنزلة السابعة للموطأ بين أهل العلم لم يزل المقام الأول له في الاعتناء به من كل ناحية.

وحيث اختلفت نسخه وتعددت رواته أصبحت في حاجة شديدة إلى معرفة مواضع اتفاق رواته ومواقع اختلافهم على تفاوت مراتبهم في الضعف والقوة، لتتوزل الروايات متلازماتها في حالتها الاتساق والانفراد . . وقد قام بتعريف ذلك أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ بأن ألف جزءاً في ذلك مرتباً أحاديث الموطأ على ترتيب شيوخ مالك مع بيان عدد ما لكل منهم من الحديث مستقصياً في البحث عن رواياته كلها: لإبانة مواضع الاتفاق والاختلاف، بل راجع في ذلك الأسبعة خارج الموطأ فأجاد وأفاد. وللدارقطني أيضاً جزء يذكر فيه «ما خولف فيه مالك» من أحاديث الموطأ، كما أن له «غرائب مالك» أغلبها مناكير انفرد بها عن مالك أناس غير مرضيين. وعن ألف في اختلاف الموطآت أبو الوليد بن الجاهلي. وقد رتب ابن عبد البر في التمهيد أحاديث الموطأ على ترتيب شيوخ مالك، ونوسع في الشرح. ثم لخص هذا الترتيب في كتاب «التنقيص» تلخيصاً نافعا مع بيان بعض وجوه الاختلاف في الروايات.

ولذلك كتور ثمانية يهتم بها كل الاهتمام من يريد تدقيق علم الحديث بوجهه رافضياً في العلم للعلم. وطالب الحديث إذا عني بادي ذي بدء بمداينة أحوال رجال الموطأ فأحصاه عن الأسانيد والمتون فيه تدرج - من ذوق وخبرة - في مدارج معرفة الحديث والفقه في آن واحد، بتوفيق الله سبحانه، فيصبح على نور من ربه في باقي بحوثه في الحديث، رافقاً على مراقبته الاعتناء في العلم، نافعا بعلمه ومنفعاً به، والله سبحانه ولي التسلية.

فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم

لاهل العلم بالحدیث عنایة خاصة بصحيح مسلم علما منهم بمنزلة العلیا بین اصول الإسلام الثلاثة . . فمنهم من ألف مستخرجات علیه، ومنهم من ألف فى رجاله خاصة، ومنهم من حنى بمواضع النقد عند بعض أهل النقد سندا ومثنا، ومنهم من سعى فى إيضاح مخبات معانيه وشرح وجوه دلالاته وكشف ما أغلق فى أسانيده، فمن جملة الشارحين لهذا الكتاب الجليل الإمام أبو عبد الله محمد بن على المازرى صاحب «المعلم» فى شرح صحيح مسلم . . ومنهم القاضى عیاض بن موسى البحصى مؤلف «إكمال المعلم» فى شرح صحيح مسلم . . ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر القرطبى مصنف (للمتهم) لما أشكل من تلخیص كتاب مسلم . . ومنهم أبو زکریا محیی الدین یحیی النورى صاحب (المنهاج) فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج، وهو استمد من الكتب الثلاثة التى ذكرناها ومن الأعلام ومعالم السلف للخطائى.

وشرح النورى هذا هو أول شرح برز فى عالم المطبوعات من شروح صحيح مسلم إلا أنه ليس بما يشفى غلة الباحث فى جل المطالب، ثم ظهر فى عالم الوجود (إكمال إكمال المعلم) لأبى عبد الله محمد بن خلیفة الأبی الذى طبع قبل نحو ثلاثین سنة ومعه (مكمل إكمال الإكمال) لأبى عبد الله محمد بن محمد السنوسى، وقد جمعا فیهما صفوة ما فى الشروح السابقة من الفوائد مع استدراكهما ما نیسر لهما، وكان سرور أهل العلم بهما عظیما بما لقوا فیهما من نوع من البسط بالنظر إلى شرح النورى المطبوع فیما سبق.

ولكن والحق یقال إنه لم یكن شرح من تلك الشروح بفی صحيح مسلم حقه من الشرح والإيضاح من جمیع النواحي التى تهتم الباحثین للتمطشون إلى اكتساب ما فى الكتاب من الحبايا، فإن أجاد أحد الشروح فى التفهيمات أو الاعتقادات على مذهب من المذاهب مثلا تجده یفتقر شرح ما یتعلق بسائر المذاهب عملا واعتقاداتا، وهذا لا یروی ظمأ الباحث أو نراه یهمل شرح مقدمته مع أنها من أقدم ما سطره أئمة الحدیث فى التمهید لقواعد المصطلح

في كتاب «التميز لمسلم» وحق مثلها أن يشرح شرحاً وافياً، وتجد بين الشراح من يترك الكلام على الرجال بالمرء مع أن الباحث في حاجة شديدة إلى ذلك في مواضع النقد المعروفة، فإذا أصححك أحد تلك الشروح من بعض الوجوه تجده لا يشقى غلتك من وجوه أخرى، وهكذا سائر الشروح، وهذا فرغ ملموس كنا في غاية الشوق إلى ظهور شرح لصحيح مسلم في عالم المطبوعات ليملا هذا الفراغ.

وها نحن أولاً قد ظفروا بفضالتنا المنشودة ببرور افتتاح الملهم في شرح صحيح مسلم بثوبه القشيب وحلته المستملحة في عداد المطبوعات الهندية، وقد صدر إلى الآن مجلدان ضخمان منه، عدد صفحات كل مجلد منهما خمسائة صفحة، وعدد أسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطراً، ولو كان الكتاب طبع بمصر لكان لكل مجلد منه مجلدين بالقطع الكبير، وتقام الكتاب في خمسة مجلدات كهذا، والمجلد الثالث على شرف الصدور.

وقد اغتبطنا جد الاغتباط بهذا الشرح الضخم الفخيم صورة ومعنى حيث وجدناه قد شفى وكفى من كل ناحية، وقد ملأ بالعمى الصحيح ذلك الفراغ الذي كنا أشرنا إليه، فيجد الباحث مقدمة كبيرة في أوله تجمع شتات علم أصول الحديث بتحقيق باهر يصل آراء المحدثين النقلة في هذا الصدد بما قرره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب، غير مقتصر على فريق دون فريق . . فهذه المقدمة البديعة تكفي المطالع مؤنة البحث في مصادر لا نهاية لها . . وبعد المقدمة الهائلة مائة صفحة يلقى الباحث شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً يشرح له صدر الفاحص، حيث لم يدع الشارح الجهد موضع إشكال منها أصلاً، بل أبان مالها وما عليها بكل إنصاف، ثم شرح الأحاديث في الأبواب بقاية من الاتزان فلم يترك بحثاً فقهياً من غير تمحيصه، بل سرد أدلة المذاهب في المسائل وقارن بينها وقوى القوى ووهن الواهي بكل تصفة.

وكذلك لم يهمل الشارح القضاة أموراً تتعلق بالحديث في الأبواب كلها، بل وفه حقه من التحقيق والتوضيح: فاستوفى ضبط الأسماء، وشرح الغريب، والكلام على الرجال والتحقيق مواضع أورد عليها بعض آئمة هذا الشأن وجوها من النقد من حيث الصناعة غير مستشيخ اتخاذ قول من قال «كل من أخرج له الشيخان فقد كفر الفطرة» ذريعة للتقليد الأعمى، وكفى رد في شرحه هذا على صنوف أهل الزيغ، وله نزاهة بالغة في رده على المخالفين من أهل القصة والحديث، وكفى آثار من ثابوا الأحاديث المشروعة لقول شاردة، وحقائق عالية لا يتبها إلا أهل الألفاظ الرجال وأرباب القلوب.

ولا عجب أن يكون هذا الشرح كما وصفناه وفوق ما وصفناه عند المطالع النصف.

ومؤلفه ذلك الجهد الحجة الجامع لأئمة العلم معق العصر المقصر للحدث الفقيه البارع النقاد الفواض مولانا شير أحمد العثماني شيخ الحديث بالجامعة الإسلامية في داهيل سورت «بالهند» ومدير دار العلوم الديوبندية - أزمهر الأقطار الهندية - وصاحب المؤلفات المشهورة في علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين، أطال الله بقاءه في خير وعافية، ووفقه لإتمام طبع هذا الشرح الثمين، ولتأليف كثير من أمثاله مما فيه سعادة الدارين ونفع بعلومه المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، إنه قريب مجيب.

الدين والفقه

كثير من سكارى شهرة الظهور يتناولون بحوثاً في شرع الله بألفاظ متراكلة وهم لا يعرفون مبلغ تهافت ما يهذون به، ويكتفى الصحابة الذين يشهدون الهديان بهز الأكتاف، ومن رأيت منهم اليوم يدعو إلى الأديان جميعاً مثلاً لا تشك أنه يعتبر طسه فوق الأديان «وهو يرى» في حد ذاته من الجميع» يحذ بذلك لسك اليهود بالبيع، وترهب التصاري في الديور، وتعيد الصابئة للهيكل والأجرام العلوية، وترامى الحجوس في النار، واعتصام المسلمين بدين الإسلام في آن واحد. وأما تلك الطوائف فلا ترعى طائفة منها قولاً له، ولا

تقبل منه رأيا من هذا القبيل فضلا عن المسلمين، فلابد وأن يكون من يخطئ بمثل هذا الهجر منبوذا عند الجميع، حيث لا يمت إلى إحداها بوشيجة إلا أن يكون اتخطئ بطلنها كلها وليجة.

والى مسلم يستطيع أن يتجاهل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَحْمَتِي لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ مِنْهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾^(٣).

أم أي صاحب يستطيع أن ينفي بأن الفقه غير الدين في كتاب الله، بفكره وبيانه مطلقا مفهوما وصليا ولحققا ليس صحيح بذلك انتهاك حرمة «الفقه في الدين» مع أن الفقه ما هو إلا معرفة الدين، فلا تصور مغايرة علم الدين للدين، ولا مخالفة العلم لمعلومه إلا حد من لا يميز بين الأشخاص فضلا عن المعاني بفكره، ولا بين المقدم والمؤخر ببالغ غفلكه.

وما أسخف ادعاء أن الدين ما هو إلا الكلمة التي هي سواء بين المسلمين وغيرهم - لا الفقه - إزاء قوله تعالى: ﴿فَقُولَا نَعْمَ مِنْ كُلِّ طَرَفَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^(٤) وقوله - ﷺ -: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا فَقَهَّ فِي الدِّينِ وَلَهُمَّ رَشْدُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ».

أم يمكن أن يرى عاقل تنافي الشيء والعلم به ليحكي إنكار فقه الدين مطلقا بدون إنكار الدين، وهذا مبدأ إليه المنتهى في السخف.

وأما تنازع الفقهاء في التربع من مسائل أبواب الفقه المتجانبة أدلة

(١) سورة المائدة: الآية ٣.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٩.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٢٢.

«الأحكام»، وتفاوت الأفهام بعد التفاتهم على ثلاثة أرباع المسائل، فلا يسبق انتهاك حرمة الفقه مطلقاً، بل الدين ينص على أن المجتهد المخطئ يرى الذمة مآجور، والمجتهد المصيب مضاعف له الأجور.

ولما الدين في كتاب الله فهو الطاعة لله فيما أمر به من الاعتقاد الصحيح والعمل الصالح والخلق الكريم. فمن عرف الفقه بقوله: «معرفة النفس مالها وما عليها» أدخل الثلاثة فيه كما أدخلها في الدين من عرف الدين بقوله: «وضع الهيئتين للبشر إلى ما هو خير له في الدارين» قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (١) وقال جل شأنه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبِيرٌ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ (٢) وليس الدين هنا هو الإيمان بما يجب تصديقه فقط بل يشمل والطاعة له تعالى في أحكامه في العبادات والمعاملات والأخلاق، وتلك الأصول الثمينة هي الأصول المشتركة بين الأنبياء عليهم السلام، فمن ألقاها فقد ألقاها الدين، ومن نبذ أحدها فقد أصبح في عداد الذين تفرقوا فيه، وقد جمل الله سبحانه لكل نبي شريعة ومنهاجاً يلزم أمته التحمسك بها بأدلة قائمة بتبصاعون لها مدة يقاء شريعة كل نبي، ومعرفة فقهاء الأمة المحمدية بجزئيات تلك الأصول - الماضية بالطاعة له تعالى في الاعتقاد والعمل والخلق - من أدلتها التي ألقاها الله لهذه الأمة هي الفقه فتكون الطاعة لأحكام تلك الأدلة عين الدين فلا يكون الاختلاف في الفروع بحسب الأدلة القائمة على شيء من التفرق في الدين، بل ذلك محض إقامة للدين، قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَايِزٌ﴾ (٣).

وليس شأن العالم بعد اعترافه باستناد المسائل الخلافية - الدائرة بين النفي والإثبات - على أصولها الشرعية سوى أن يبره على المراجع منها إن كان أملاً للإبراء، لا يبد جميعها والاستهانة بها بدون ترجيح إحداها بحجة.

(١) سورة التوبة: الآية ٣٣.

(٢) سورة الشورى: الآية ١٣.

(٣) سورة المائدة: الآية ٤٨.

وأما ما أقر الفقهاء في كتب قواعد الفقه وكتب الأشباه والنظائر الفقهية باختلاف حكمه حسب اختلاف الزمان والمكان؛ فليس من الاختلاف في شيء، بل هو تفصيل للحكم بالنظر إلى حال وحال، فإذا حال ذلك في الاختلاف التبوذ إنما يكون من علل في تفصيل الموضوع ودخل في التفكير.

وأما تحليل تفسير الأحكام باختلاف الزمن مطلقاً بدون نظر إلى ما قرره الفقهاء؛ فتزويل لشرع الله منزلة الأحكام الوضعية، وذلك بما ياباه أهل الدين، وإما التفريق في الدين هو نية الطاعة لله بالإيمان ببعض ما في الكتاب والسنة والكفر ببعض ما فيهما بشي الذرائع المصطنعة تكليفا لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْظُرُ عَنِ الْقَوْمِ﴾ (١) إن هو إلا وحي يوحى (٢) وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبا لَأَسْتَمِثُّ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (٣) فصيمن أهل بئث الأصول معاندة فلا يكون له أدنى مناسبة للاختلاف في القسور بسبب حالة الدليل في الدلالة وضوحاً وخفاء، وقد سبق أن ذلك من طاعة الله، على أن قراءة حمزة والكسائي «فارقوا دينهم» في موضع ﴿فارقوا دينهم﴾ متواترة أيضاً فيجب حمل الآية على معنى تنفق القراءتان فيه وهو ما ذكرناه.

وأما تحكيم العرف على النصصوص فلم يقع من مسلم ولن يقع، والتعامل بين المسلمين بالعديتين المسكوكين من غير وزن إنما هو للعلم بورنهما من قيام رقابة ساهرة عليه جد السهر، وليس ذلك من تحكيم العرف في شيء. وقد ألفت بعض إمام بأحكام العرف في مقالين فلا أرى حاجة إلى إعادة ما فيها.

ومن لا يرفع رأساً إلى خلاف الفقهاء كيف يستبيح بعض الحرام لحاجة في النفس تعويلاً على تقسيم بعضهم الحرام إلى حرام لذاته وحرام لتغييره بالرأى بدون كتاب ولا سنة، وهذا هو محض التشبه مع ما في ذلك من فتح باب شر لا يغل.

(١) سورة النجم: الألفان ٣، ٤

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٥٩.

ولما محاولة لتتبع السنة تمهيدا لشرك مالا يتفق منها والحاجة وهوى العصر فيحول دون الانخراط بها قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿قُلْ حُذِرَ الَّذِينَ يَخْتَلِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢) لأن الأمر في هذه الآية مصدر مضاف لفيقيد العموم عند أهل اللسان. كما أن لفظ (ما) يفيد العموم في الآية السابقة فيعلم من ذلك علما باتسا بأنه لا مجال لتتبع لأوامر سيد المرسلين - ﷺ - تمهيدا لنيل كثير منها، بل على الأمة الأخذ بأوامره كلها حيث قام هذا الوعيد الشديد ضد من يخالف أمراً من أوامره ويخوض عنه، ولم يقع هذا العام في سياق النفي أو النهي حتى يتوهم سلب العموم، نعوذ بالله من الخور بعد الكور.

شروع الله في نظر المسلمين

شروع الله في نظر المسلمين هو القانون الإلهي الذي أدى محمد - ﷺ - رسالة ربه بتبليغه للأمة لإسعادهم في معاشهم ومعادهم، فلا يسوغ لمسلم غير مغلوب على أمره أن يستبدل ببعض أحكامه - قليلا عن أحكامه كلها - إلا في حالة إكراه يبيح النطق بكلمة الكفر، ولا أن يرضى به بديلا في حال من الأحوال، وهو صالح لتقويم أود الأمة وإصلاح شؤونها في كل زمان وكل مكان، بخلاف القوانين الوضعية فإنها لو صلحت لزمان أو لمكان فلن تصلح لأزمنة أخرى ولا أوضاع أخرى، ولئن للعقل البشري الإحاطة بجميع مصالح الأمة على اختلاف الأزمنة والأمكنة حتى يفتن قانونا كهذا فما يصرمه اليوم ينقضه غدا، والله سبحانه قد أحاط بكل شيء علما، فشرعه في نظر المسلم هو المحيط بمصالح عباده في كل زمان وكل مكان . . . فمن حاول أن يقرب الشرع الإسلامي من قوانين غير إسلامية ويحوره على غرارها فهو مريض القلب أليم العقل، لا يلقى سوى الدمار والفساد حيث يبغي الرقي والصالح

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

(٢) سورة التور: ١٣.

.. ومن فضل عقله على علم الله وشرعه فليس هو من الإسلام في شيء .. وكذلك من ضايق صدوراً من شرع المسلمين باعتباره غير صالح للزمن الذي هو فيه . قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُونَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجْعَلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا﴾ (١).

وقد ذكر الحافظ أبو شامة القدسي أن نور الدين الشهيد - ذلك الملك الصالح الذي قل نظيره في ملوك الإسلام - لما ولي الحكم كانت البلاد على أسوأ حالة يتصورها متصور من جميع النواحي .. ففكر هؤلاء الدولة فيما يجب السير عليه في إصلاح شؤون البلاد، ورأوا أن مجرد تنفيذ أحكام الشرع عند ثبوت إجرام المجرمين ثبوتاً شرعياً لا يكفي في قمعهم ومنعهم من المضي في إفساداتهم، فلابد من أخفهم بأحكام قاسية سياسية حتى يستتب الأمن وتصلح الأحوال، فرجوا من العالم الصالح الشيخ عمر الوصلي - بالنظر إلى أنه الناصح الأمين عند جلالة الملك قبل توليه الحكم - أن يوصل إلى مسامحة ذلك الرأي الخفيف في حسانتهم، فقبل رجاءهم وكتب إلى الملك يوصيه بالضرب على أيدي الأتيسمين بأحكام صارمة بدون انتظار إلى ثبوت إجرامهم ثبوتاً شرعياً، وبعد أن قرأ الملك توصية الشيخ كتب على ظهر الورقة ما معناه:

«حاشا أن اجازي أحداً بجرم لم يثبت ثبوتاً شرعياً، وحاشا أن أتهاون في عقوبة مجرم ثبت جرمه ثبوتاً شرعياً، ولو جريت على ما رسمته التوصية لى لكنت كمن يفضل عقله على علم الله، ولو لم يكن هذا الشرع كافياً في إصلاح شؤون البلاد لما بعث به خاتم رسله وأعادها إلى الشيخ.

ولما اطلع الشيخ على هذا التوقيع الملكي الحازم بكى بكاء مرّاً وقال: يا للخيبة! كان الواجب على أن أقول ما قاله الملك فلنعكس الأمر، فتاب من توصيته أصلق توبة، وجرى الملك في تسيير الأمور على ما رسمه الشرع فصلحت البلاد وزال الفساد في مدة يسيرة، وأصبحت تلك الأصفاة بحيث

لو سافرت غداة حسنة وحدها ومعها أئمن الجواهر والأحجار الكريمة من أقصى البلاد إلى أقصىها لما حدثت أحدًا نفسه أن يمسها بسوء لا في مالها ولا في عرضها، وقد اكتظت كتب التاريخ بما تم على يد هذا المثلث العظيم من الإصلاحات الشهامة، ودفع عدوان الصليبيين من أرض الشام بل من أرض مصر أيضا بتحريد جيش تحت إمرة أحد قواده.

وأحكام الشرع لا تنتهي عجائب أسرارها في الإصلاح وليست هي كأحكام العقول الخاطئة . . . وما هي الدول الإسلامية لم تسعد دولة منها إلا بمقدار تمسكها بأعقاب الشرع، ولا شقيت إلا بنسبة ابتعادها عن أحكام الشرع، ولنا ألف دليل ودليل على ذلك من التاريخ الإسلامي، وقد نظق على ابن أبي طالب كرم الله وجهه بكلمة حكيمة جدا حيث قال: «ما ترك الناس شيئا من أمر دينهم لاستصلاح دنياهم إلا فتح الله عليهم ما هو أضر منه» وهي حقيقة علمية في جميع انوار التاريخ، وقد صدق الشاعر الذي قال لعبد الملك بن مروان:

نرفع دنيانا بتعزيق ديننا فلا ديننا يبقى ولا ما نرفع

ومثل هذا الممزق المرقع مثل من يمزق سراويله الساترة لومته لتزريق موضع من جبهته.

وأحكام الشرع هي ما فهمه الصحابة والتابعون وتابعوهم من كتاب الله وسنة رسوله على موجب اللسان العربي المبين، وعمل الفقهاء إنما هو التفهم من الكتاب والسنة، وليس لأحد سوى صاحب الشرع دخل في تشريع مطلق، ومن عد الفقهاء كمشرعين وجعلهم أصحاب شأن في التشريع فقد جهل الشرع وفقه في آن واحد، وتخرج من جهله باب القول لأعداء الدين - كما هو مشهود - وأما المشأخرون من الفقهاء فليس لهم إلا أن يتكلموا في نوازل جديدة لا أن يبدوا آراء في الشرع على خلاف ما فهمه من النصوص رجال المصدر الأول الذين هم أهل اللسان، المطلقون على لغة التخاطب بين الصحابة قبل أن يعثورها تغيير وتحوير، والشلقون للعلم عن الذين شهدوا

الروحى، فما فهموه من الشرع فهو المفهوم، وما لم يفهموه من أن يكون دليلًا بعيد من أن يتمك به، وإنما يكون الكلام فيما لم يتكلموا فيه أو اختلفوا فى حكمه، ومن تخيل حاجة الإسلام إلى مثل ذلك المصلح الألمانى فى النصرانية فقد أباه المقارنة بين الإسلام الذى نصوصه محفوظة كما بلغه الرسول - ﷺ - وبين النصرانية التى تاريخ كتبها للحرفة لا يدع مجالاً للتشريع، فمن يلجج بالإصلاح فى الإسلام من أعمار هذا العصر فقد جمع إلى تلك الإساءة الجهل بتاريخ الدين الإسلامى وتاريخ الكنيسة لكن صدق من نطق التبج من قبلهم . . .

ويأسف المسلم كل الأسف من وجود أناس فى أرياء العلماء يحملهم شهوة الظهور على التقاعز بمظهر الاستدراك على انتهاء الصدر الأول، وعلى محاولة ابتداع أساليب بها يحرفون الكلم عن مواضعه ويجعلون الشرع الواضح الشهاج الصريح الأحكام يتقلب مع الزمن، وذلك لأجل التقرب إلى الذين لا يفهمون للإسلام غيرًا، تراهم يقولون: عندنا العرف وعندنا المصلحة بهما كم تتغير الأحكام وكم لنا من هذا القيل . . . يريدون بذلك أن يجعلوا شرع الله متقلبًا مع الزمن ومع الظروف كأسمعتهم الشيعة القابلة لكل شك مع كل ظرف . . . نعم يوجد فى فلاسفة الغربيين اللاتينيين من يضى دينًا يتقلب مع الزمن، ولكن بغية هذه ليست إلا شبكة يريد أن يوقع فيها مقلداتهم من أبناء الشرق الأغرار المثقفين.

وليس للعرف فى الشرع إلا ما بينه علماء المذاهب فى كتب الفوائد وكتب الأصول والقروص من مثل حمل الدرهم فى العقود على الدرهم المعروف فى البلد، وكذا الرطل، ويكون المشروط عرفيًا كالشروط لفظًا، وزوال خيار الرؤية برؤية المشتري إحدى غرف الدار عندما كان العرف جاريًا بين الناس بيناء دورهم متساوية الغرف، وعدم زوال الخيار المذكور عند تغير العرف المذكور، واعتبار اللفظ صريحًا فى معنى تعورف فيه بخلاف ما إذ نقل إلى معنى آخر، وتنويع المعنى الأول وحمل الطعام واللحم على البر ولحم الضأن فى بلد تعورف تخصيصهما بهما . . . إلى غير ذلك مما هو مفصل فى التحقيق

قياهر في شرح الأشياء والظواهر المحفوظ في المكتبة الرافعية في خمس مجلدات ضخمة لشيوخ مشايخ مشايخنا العلامة هبة الله التاجي، و المجموع للذهب في قواعد الملعب للصالح العلائي، وغيرهما من الكتب المؤلفة في قواعد المذاهب وهي الواسطة بين القروع والأصول، ولها أهمية عظمى في التفقه - وإن أهملت دراستها في الأدوار الأخيرة - وليس في شيء منها عدد عرف طائفة تسرعاً مشروعاً حتى يظن أن عمل أهل المدينة في عهد الفقهاء السبعة ليس بالعمل المتوارث طيبة عن طبقة عن النبي - ﷺ - أقراراً بتقولات بعض الماجنين فإذا تعرف في بلد احتساء الشاي البارد وغشيان الحانات فهل يجعل ذلك ذريعة إلى إباحة هذا أو ذاك؟ هل يتق الله المرجفون في محاولاتهم تغيير الشرع باسم العرف، ولا يتسع المقام للتوسع في ذلك بأكثر من هذا بل الأمر يحتاج إلى كتاب خاص.

ومن جملة أساليبهم الزائفة في محاولة تغيير الشرع بمقتضى أهوائهم قول بعضهم:

إن مبني التشريع في المعاملات ونحوها المصلحة فإذا خالف النص المصلحة يترك النص ويؤخذ بالمصلحة!..

فيالخيبة ممن ينطق لسانه مثل هذه الكلمة ويجعلها أصلاً يبنى عليه شرعه الجديد. وما هذا إلا محاولة نقض الشرع الإلهي بتحليل ما حرمه الشرع باسم المصلحة. فسل هذا الفاجر ما هي المصلحة التي تريد بناء شرعك عليها؟ إن كانت المصلحة الشرعية فليس لمعرفتها طريق غير الوحي حتى عند المعتزلة الذين يقال عنهم إنهم يحكمون العقل، كما نجد ذلك مفصلاً في «المعتمد شرح العمدة لأبي الحسين البصري للمعتزلي» وفي نقل نصه طول، راجع «الشامل للإتقاني». وإن كنت تريد المصلحة الدنيوية على اختلاف تقدير المصدرين فلا اعتبار لها في نظر المسلم عند مخالفتها للنص الشرعي، إذ العقل كثيراً ما يظن القسوة مصلحة بخلاف الشرع. وأما المصلحة المرسلة وسائر المصالح المذكورة في كتب الأصول وكتب القواعد

تضيماً لا نص فيهِ، باتفاق بين علماء المسلمين فلا يتصور الأخذ بها عند مخالفتها لحجج الشرع.

وأول من فتح باب هذا الشر (شر إلغاء النص باعتباره مخالفاً للمصلحة) هو النجم الطوفى الخنبلى فإنه قال في شرح حديث «لا ضرر ولا ضرار»: «إن رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض».

وهذه كلمة لم ينطق بها أحد من المسلمين قبله ولم يتابعه بعده إلا من هو اسقط منه. والقول «بأن إجراء ذلك في المعاملات دون العبادات باعتبار أن العبادات حق للشارع، والمعاملات إنما وضعت أحكامها لمصالح العباد وكانت هي المعتبرة» فرق بدون فارق، لأن الله أن يأمر بما شاء فيما شاء من غير فارق بين أن يكون أمره في العبادات أو المعاملات، وهو الذى أباح أنواعاً من البيع وحرم أنواعاً منها، وكذا السلم والصرف والإجارة وغيرها من أبواب الفقه . . فإذا راج هذا الكثر من هذا المفضل تسرى خديعته في الأبواب كلها ويكون شرع الله أثراً بعد عين، ولكن لى الله إلا أن يتم نوره. ومن الذى ينطق لسانه بأن المصلحة قد تعرض صحيح الله من الكتاب والسنة والإجماع، والقول بذلك قول بأن الله لا يعلم مصالح عباده فكأنهم أدرى بها حتى يتصور أن تعرض مصالحهم للأحكام التى دلت عليها أوامر الله المبلغة على لسان رسوله - سبحانه - هذا اتحاد مكشوف - ومن أعار سمعاً مثل هذا القول فلا يكون له نصيب من العلم ولا من الدين، وليست تلك الكلمة غلطة فقط من عالم حسن النية تحتل التأويل، بل فستة فتح بابها قاصد شر ومثير فتق.

وعن هذا الطوفى الخنبلى يقول ابن رجب في «طبقات الخنابلة»: لم يكن له يد في الحديث، وفي كلامه فيه تخييط كثير، وكان شيعياً منحرفاً عن السنة . . ولقد كذب هذا الرجل وفجر فيما رمى به عمر، وذكر بعض شيوخنا عن حدثه أنه كان يظهر التوبة ويترأى من الرضى وهو محبوس. وهذا من نفاقه فإنه لما جاور في آخر عمره بالمدينة صاحب السكاكينى شيخ

الرافضة ونظم ما يتضمن السب لأبي بكر. ذكر ذلك عنه المطري حافظ المدينة ومؤرخها أم. وقال ابن مکتوم: اشتهر عنه الرفض والوقع في أبي بكر -
 ثمرة - وابته عائشة - ثمرة - . . . ومن شعراء:

كم بين من شك في خلافة وبين من قيل إنه الله
 يعني أبا بكر وعلياً - ثمرة - فهل هذا مما يصدر من في قلبه إيمان؟ وكان
 يقول عن نفسه.

حنبل رافضى ظاهري أشعري إنها إحدى الكبر

راجع ترجمته من طبقات ابن رجب والدرر الكامنة وشذرات الذهب.

التمثل هذا المرائع يشهد قسوة في مثل هذا التأصيل الذي يرمى إلى
 استئصال الشرع؟ ولا يفترون القارئ الكريم بلفظ بعض المهملين إياه بالإمام
 النجم الطوفي فإنا في زمن نرى من لا يصلح أن يكون إماماً في مسجد
 حارته يلقب بالإمام الحجة، وإلى الله عاقبة الأمر كله.

أنسخ الأحكام من حق الإمام...؟! كما يدعيه (عالم فاضل!) في الرسالة

بوالى صاحب مجلة الرسالة نشر مقالات تكشف الفناع عن نوع
 رسالته ومصدر ثقافته، فيكون بذلك كاشف قراء بما يحمله بين ضلوعه من
 مفاسد وغايات، فيؤازره من يؤازره على علم بالرمي وإطلاح على منتهى
 السير به، فلا يحق له أن يلوم سوى نفسه إذا وجد نفسه تهوى به تكباء
 الهوى في مكان صحيح. وقد أشرنا إلى بعض نماذج من ذلك في بعض
 مقالاتنا.

وتحدث اليوم عن مقال منشور في العدد ٤٨٠ من الرسالة تحت عنوان
 «حق الإمام في نسخ الأحكام» معزواً إلى «عالم فاضل!» متع يرمز إلى اسمه
 بحرف «ع» في موضع التوقيع. وتحدث بعضهم عن المرسوم إليه بأنه «عالم
 أزهرى» سبق أن نشرت له مقالات في الرسالة حول التشرين دهم ومؤقت،

وحق الإمام في نسخ الأحكام، لكن لا يهمل ذلك لأن الشيء من معدنه لا يستعرب، وإنما يهمل الرأي نفسه كأنما من كان القائل به.

وملخص رأى هذا «العالم الفاضل» أن رأى بعضهم في تقسيم التشريع الإسلامي إلى دائم ومؤقت يتميز ما صدر من النبي ﷺ - بصفة أنه رسول مبلغ عن الله سبحانه - قولاً كان أو فعلاً أو تفسيراً - عما صدر منه كذلك بصفة أنه مفسر أو قاض أو إمام - لا يفي بتطويع الفقه الإسلامي (واحضاه) لمجاراة الزمن ومسيرة الظروف والأحوال لتعذر التمييز بين هذا وذاك - في نظره - ولضيق دائرة شمول ما سوى القسم الأول في ساحة الأحكام، وإنما الدواء الناجع في لومة التشريع، هو الأخذ برأى من ذهب إلى جعل النسخ بيد الإمام كما حكى ذلك أبو جعفر بن النحاس في كتابه «النسخ والنسخ» عن فرقة .. فعقد صاحب المقال كل آماله على هذا الرأي وعده هو الوسيلة الوحيدة لتطويع الفقه الإسلامي لمجاراة الظروف والأحوال على الوجه التام الشامل، وقال: إن الدين الإسلامي جاء لرفع الأضرار والأغلال المتوارثة فلا يقر أغلالاً على أتباعه في أي زمن كانوا، وعده مالا يتلاءم - في نظره - مع طبيعة الاجتماع البشري أغلالاً لا يطاق - في فهمه - وهكذا تكون التكاليف المنصوص عليها في الكتاب والسنة أغلالاً في وقت دون وقت يطلب التخلص منها شيئاً فشيئاً عند من يريد التخلص من جميع القيود. وذلك يدل على مبلغ سعة علمه بالأغلال والأضرار المحممة على الأمم الغابرة، بل مبلغ علمه أيضاً بوجود اليسر في شرع الإسلام.

وليس نظر هذا النثر المنشأ إلى الشرع الإسلامي غير نظره إلى القوانين الوضعية .. يدل ويخبر بين حين وآخر على طبق آراء الحكام كتبديل الأنظمة الوضعية .. وليس معنى أن شرع الإسلام صالح لكل زمان ومكان - كما يتوهمون - أنه قابل للتفسير والتبديل في كل حين على هوى كل عصر، بل بمعنى أنه مشتمل على المصالح الحقيقية للبشر في دنياهم وآخرتهم لاستناده إلى الوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بخلاف العقل البشري الذي كثيراً ما يرى المصالح مفاسد والمفاسد مصالح بين حين وآخر.

فتكون قواعده عرصة للتبديل والتغيير. وأما الشرع الإلهي فلا تبدل فيه بغير الوحي، وقد انقطع زمن الوحي.

ولست أدري ماذا يريد صاحب المقال بالإمام، فإن كان يريد خليفة المسلمين فقد انطوت صحيفته وتخلص المسلمون عن الالتفات إلى أمر الإمامة الكبرى طوعا أو كرها فلا يحال نسخ الأحكام على من هو غير قائم، ولو كان قائما ما استطاع أن يجاهر صاحب المقال بفكرته تلك فضلا عن أن يتصور اجتراء ذلك الإمام على تغيير شرع الله فلا يكون من أجمع على أمانته المسلمون من الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله.

وأما إن كان يريد بالإمام (الأستاذ الإمام) فهو متمتع تمام التمتع في هذا القطر العزيز بشك السلطنة بكل معنى الكلمة نراه يضع ما يشاء ويرفع ما يشاء بدون أن يمانعه أحد، فبدونك أحكاما كثيرة في النكاح والطلاق والوقف والوصايا والمواثيق وغيرها كانت متواردة من صدر الإسلام على الوجوه التي يدل عليها الكتاب والسنة وإجماع أئمة الهدى النبوعين - **عليه السلام** - إلى اليوم الذي جدت فيه للأستاذ الإمام آراء تخالف تلك الأحكام فأصبحت آراؤه هي الأحكام النافذة دون الأحكام السابقة، وهذا لا يكون إلا من قبيل نسخ الأحكام برأي الأستاذ الإمام، فإذا ما ينبغي صاحب المقال حاصل بالفعل، وتحصيل الحاصل محال، فلا أدري ماذا يريد «العالم الفاضل» فوق هذا الحاصل^(١).

وليس نطاق هذا المقال يتسع لشرح تلك الآراء، ويكتفى كعشال ذكر عد الطلاق ثلاثا بلفظ واحد واحدة وإلغاء حكم الخلف بالطلاق المشروحين في «الإشفاق على أحكام الطلاق» وتقسيم الوقف إلى قسمين يختلف حكمهما ثالثا وثانياً وتقييداً بطبقتين وتوريثاً، مع أن الكل يخبري بتجديد الحكم جالب للمثوبة داخل تحت قوله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢) بدون

إلزام الواقف بذلك التقييد عند جمهرة فقهاء هذه الأمة كما تضافرت الأحاديث في الدلالة على ذلك . . ومثل ذلك تشريك طلبة جامع الخوانسارية (الخوانرة) مثلا لطلبة الجامع الأزهر (المعلوم الحدود والمكان) في استحقاق ريع وقبهم الحاضر . . إلى غير ذلك مما لشرحه موضع آخر.

وأما إن كان مراده بالإمام: الأسماء المصنوم عند الإسماعيلية الباطنية، فهؤلاء هم الذين يجعلون أمر نسخ الأحكام بيد الإمام حقيقة، وقد تحدث الغزالي عن إمامهم في «فضائح الباطنية» كما يجب. وقد اتحنى صاحب المقال باللائحة على أبي جعفر بن النحاس حيث لم يعبأ بهذا الرأي ولم يشرح صحيح الأخذ به - كما هو شأن الفقهاء الذين لم يشرح الله صدرهم للكفر - بل اكتفى بأن قال: «وقال آخرون بأن النسخ والمنسوخ إلى الإمام ينسخ ما يشاء، وهذا القول أعظم لأن النسخ لم يكن إلى النبي - ﷺ - إلا بالوحي من الله إما بقرآن مثله على قول قوم وإما بوحي من غير القرآن، فلما ارتفع هذان يموت النبي - ﷺ - ارتفع النسخ» احد. وإنما قال: وهذا القول أعظم بعد أن حكى قولاً وقال عنه: «وهذا القول عظيم جداً يؤول إلى الكفر»، فيكون ما هنا أعظم خطورة باعتبار شدة توغل هذا الرأي في الكفر وإغراقه في الإلحاد. وهذا الرأي هو الرأي الذي برأه «العالم الفاضل» دواء ناجعاً لأزمة التشريع - ولا أزمة في شرع الله عند المؤمنين -.

وهؤلاء الإسماعيلية هم الذين أرادهم أبو جعفر بن النحاس بقوله «وقال آخرون إن النسخ إلى الإمام» وهو قد أدرك فتشهم بالعراق، واستيلاءهم على الحجاز، ونقلهم الحجير الأسود إلى بؤرة فسادهم، فما كان مثله ليستطيع أن ينطلق مع هؤلاء المردة، وحيثه في الرد عليهم واتضح جلية قاعسة دافعة مستغنية عن الإفاضة في تفويتها، وكان منهم العبيديون حكام مصر قبل الدولة الأيوبية ومخالفهم مشروحة في «التبصير» لأبي المظفر الإسفرايني، وفي مقدمتنا على «كشف أسرار الباطنية» لابن مالك الحمادي . . وتفصيل

أحوالهم في الزندقة وكذبهم في نسبهم في تاريخ الذمى وابن كثير، ويقول ابن عساکر عن لقبهم ابن كلث اليهودى: «كان يهودياً من أهل بغداد، خبيثاً ذا مكر، وله حيل ودعاء، وفيه فطنة وذكاء» . . إلى أن ذكر كيف أسلم طمعاً في الوزارة.

وقال الذمى في تاريخه الكبير عن فقههم الآخر النعمان القيروانى «وتصانيفه نذل على رتدته وانسلخته من الدين، لو أنه تلقى القوم، كما ورد أن معرباً جاء إليه فقال: قد عزم الخادم على الدخول في الدعوة. فقال ما يحملك على ذلك؟ قال الذى حمل سيدنا. قال يا ولدى! نحن أدخلنا فى هواهم حلواهم قالت لما قد تدخل؟» ويقولون عن عبيد الله الذى كانوا يتمنون إليه: إنه كان يظهر الرفض ويطن الزندقة. وقال أبو الحسن القاسم: الذين قتلهم عبيد الله وتوهم بعده ذبحاً فى دار النحر - التى كانوا يعذبون فيه الناس ليرددوهم عن الترضى على الصحابة - أربعة آلاف رجل ما بين عالم وعابد اختاروا الموت على لمن الصحابة العد.

وليس إقامة العيد الألفى للمعاصم الأزهر من ناحية الاعتزال مجديهم ولا ينسبهم فى آل فاطمة عليها السلام، بل من جهة تذكير ما تعاقب على بقعته من السيئ المتطولة، ولألا تشابه الطرفان، فلا يكون صاحب المال تخير بينة صالحة ليث دعوته لهذا المذهب إن كان هو على مذهب هؤلاء، وإن كان جاهلاً بأحوالهم فليس من شأن الجاهل أن يزوج نفسه فى هذه المضائق.

ثم أخذ صاحب المقال يسرد ما يحسبه أن يكون صالحاً ليكون مستنداً لذلك الرأى الساقط فقال: «إن الشرع الدائم هو ما وصى به الله جميع الأنبياء وليس الإسلام فى صميمه إلا الشريعة الثابتة من عهد نوح. وأما تلك الفروع فتختلف فيها الأنظار وتقبل التغير والتبدل بحسب الظروف والأحوال» فكانه نسي بناء الإسلام على خمس، أكانت هذه الصلاة وهذا الصيام وهذه الزكاة وهذا الحج من الشريعة المتولدة من عهد نوح؟ أم هى ما أوحى به إلى فخر المرسلين؟ أم هى من الفروع التى تكون عرضة للتفسير والتبدل باحتلاف الأنظار؟ ولو تلا صاحب المقال تمام الآية لوجد بيان ما وصى به الأنبياء عليهم

السلام في قوله سبحانه: ﴿أَنْ أَتَّبِعُوا الَّذِينَ وَلَا تَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^(١) ولعلم أن المشترك بين الأنبياء هو إقامة الدين وعدم التفرق فيه. والدين: هو الطاعة لله فيما أمر به في الاعتقاد والخلق والعمل، والأولان لا يقبلان النسخ، والآخر يقبل النسخ لكن بالوحى لا بالرأى. وقد جعل الله لكل هؤلاء من الأنبياء شريعة ومنهاجا فلا تكون أحكام العمل متحدة في شرائع الأنبياء. فتكون إشارته إلى تلك الآية في صدد التليل على جعل النسخ بيد الإمام بما ينفي منه العجب، لأن الشرائع لا تكون معترك الآراء إلا فيما إذا احتل التليل وجوبها. والأحكام تختلف ولا شأن للرأى في النسخ... ثم ذكر قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾^(٢) وتخيّل أن معناه: أن الرهبانية التي ابتدعوها كتبها الله عليهم ليستغوا بها رضوان الله. فالرهبانية بدعتهم وشرع الله في أن واحد - في نظر هذا «العالم الفاضل» - فإذاً هي بوحى ورسول وحى، وهذا هو فهم هذا «العالم الفاضل» في الآية بنظرة الناقب! متأسياً أن الاستثناء منقطع هنا وأن معنى الآية عند أهل الفهم: أنهم ابتدعوها الانقطاع عن الناس للتعبد والتزموه لا ابتغاء رضوان الله بدون أن يلزمهم الله ذلك ولكن ما راعوا التزامهم، وإلا نافي ابتداعهم الرهبانية المقرض الله إياها عليهم لا ابتغاء رضوانه، والتزام مالا يلزم بوجوب المضى فيه إن كان غيراً. فيظهر من ذلك أن الآية لا شأن لها في الدلالة على نسخ الأحكام برأى الإمام.

ثم احتجاجه بحديث «ما رآه المسلمون حساً فهو عند الله حسن» من طراز حججه الأخرى في كونه غريباً عن الموضوع، والحديث مما يحتاج به لحجية الإجماع، وهو موقوف أخرجه أحمد عن ابن مسعود، إلا أنه في حكم المرفوض عند جماعة من أهل القسفة حيث إن ذلك مما لا يعلم بالرأى، ولا يتصور أن يتفق جميع المسلمون على استحسان شيء مع قيام ما يدل على قبحه

(١) سورة الشورى: الآية ١٣.

(٢) سورة الحديد: الآية ٢٧.

من الكتاب والسنة، وكلامنا في نسخ الإمام لحكم ثابت بالكتاب والسنة فلا يتصور الاحتجاج على ذلك بهذا الحديث عند من يعي ما يقول.

وأما شطر فمن سن سنة حسنة ففيمما له عاقبة حميدة بدون مصادمته للكتاب والسنة، وشطر فمن سن سنة سيئة ففيمما لا يكون له عاقبة حميدة مع مصادمته لأحدهما، فلا شأن لهما أيضا هنا كما هو ظاهر لأهل الفهم، وللفظ الحديث «وأجر من عمل بها» في الأول و «وودر من عمل بها» في الثاني، وقد تصرف فيهما صاحب المقال كما ترى.

وترك التغريب في عهد عمر -رحمه الله- من باب الأخذ بأخف الضررين وكذا مضاعفة جزية بني تغلب كما يظهر من طرق الخبرين في «نصب الراية» و «التلخيص الجليل» و «المحراج» لأبي يوسف و «الأموال» لأبي عبيد وغيرها. على أن زيادة التغريب بخير الأحاد على الجملد للتصريح عليه في الكتاب لا يستيفه كثير من أئمة الفقه، فليكن عمل عمر -رحمه الله- بترك التغريب لتلك الدقيقة، حتى إن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان يقول: كفى بالتغريب فتنة. بل في نصب الراية رواية هذه جزيتكم فسموها ما شئتم عن عمر في مضاعفة الجزية على بني تغلب.

وأما عمل عثمان -رحمه الله- في الأذان فمفروق بموافقة الصحابة -رحمهم الله- مع ظهور المصلحة فيما فعل، وعدم ورود نهى عن ذلك وكفى بذلك حجة. وقد تكب المحجة من اتخذ ما أخذ به معاوية ومروان حجة، على أن تأخير الخطبة ليس شرطا لصحة صلاة العيد اتفاقا، ويطلق أصل الدعوى في الموضح بحيث يستغنى عن التوسع في الرد بأكثر من هذا.

وصفوة القول أن مجرد تصور ذلك الرأي لا يدع مجالاً لتسجيل أن يكون قولاً لمسلم فضلا عن أن يكون رأياً لفرقة إسلامية أو رأياً لجماعة من فقهاء الإسلام، فلا وجه لاجترأ كاتب المقال على التنويه بمثل ذلك الرأي الإلهادي السخيف هذا التنويه في مجلة لمسلم ظاناً انطلاء الأمر على المسلمين وانخداعهم به حاسباً غير حساب الفضل بما يقحمه في غضبون

كلامه من قوله: «إن صح» مرة، وقوله «بلون أن نحمل أنفسنا ثبته ما نسوقه ونحكيه» مرة أخرى، وقوله «إِنَّه لا يلزم كناقل إلا بتصحيح النقل» تارة ثالثة محتجاً بما لا يحويه من وقع التصحيح الأبلج، كما لم يحم مكتشف «أن الأوامر للإباحة» من مثل ذلك فيما سبق، ولست أدرى كيف يتصور أن يستيعج بناء العللى والقصور على ذلك الرأى لو كان مشكوك الصحة عنه كما يقول سامعياً فى استيلاء اليقين من الشكوك! أم كيف يعقل أن يستجير هذا الناقل الأمين! أن ينسب إلى أبى جعفر بن النحاس ما لم يقله من نسبة ذلك الرأى السخيف إلى فرقة إسلامية أو إلى جماعة من فقهاء الإسلام! أم كيف يبيع رفع الوقوف إلى الرسول - ﷺ - وتغيير ألفاظ الحديثين فيمن من سنة حسنة وفيمن من سنة سيئة - كما سبق - . ثم إن كان هو لا يتحمل ثبته ما يسوقه ويحكيه عن نفسه وغيره فى الاحتجاج لذلك الرأى الساقط . . فمن الذى يتوب عنه فى حمل تلك التبعات فى آداب المناظرة؟! ثم الأكلة التى ساقها كمستند لتلك الفرقة الكافرة يترفع عن موافقها كمستند، كل من غير وجوه الدلالة وسلم ذوقه وفهمه لظهور كونها غريبة عن المدعى بالمرء كما سبق.

والحاصل: أن كاتب الدال انتضخ انتضاحاً فظلياً فى محاولته هذه المرة كذلك الانتضاح المزرى فى ادعاء أن الأوامر للإباحة، وهكذا يكون انحطاق الباطل تحت دواصف الحجب، فتعود بالله من الخذلان! .

هل لغير الله حق

فى الإيجاب والتحریم!!

يقول علم فى إحدى المجلات المصورة: «إن تنقيد الطلاق ومنع تعدد الزوجات مباحان فى الإسلام . . وإن ولى الأمر له الحق فى أن يأمر بمباح فيجب، وأن ينهى عن مباح فيصير حراماً» ويزعم أن ذلك قسادة مقررة فى الشريعة الإسلامية . . ثم يقول إنه كان يرى التنقيد المذكور وهذا المنع يوم كان رئيس لجنة الأحوال الشخصية سنة ١٩٢٧م وأنه قد تحول رأيه وأصبح اليوم

يرى عدم التنفيذ، وعدم المتع، وإن كان الشرع الإسلامي أباحهما - في نظره.

فعلى هذا لو كان أصحاب الشأن جازوه لكان لنا تشريع في السائلين في سنة ١٩٢٢م وتشريع آخر فيها يناقض التشريع الأول في السنة الحاضرة، وكلاهما باسم الشرع الإسلامي، وأصبح الشرع الإسلامي «صالح لكل زمان ومكان يتبدل هكذا في سنوات قليلة من تقيفس إلى تقيفس! ولو طرحنا وقوع مثل هذا التحول السريع في القوانين الوضعية لرمى واضعوها بالتسرع وقلة البصر، وكيف يتجاوز مثل ذلك فيما يستد إلى شرع الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ١٢ أم كيف ينطلق لسان هذا المقاتل بأن يقول: «إن تقيد الطلاق ومنع تعدد الزوجات مباحان في الإسلام» مع ما مثل لديه من نصوص كتاب الله وسنة رسوله والعمل المتوارث من صدر الإسلام إلى اليوم، والأجماع الفقهي بين لفهاء الملة الفاضية بأن الطلاق والتزوج بما فوق الواحدة إلى الأربع من النساء من حق الرجل فقط من غير أن يكون لأحد سواء مجال الاقتنات على حيله الصريح إلا وهو ظالم، كما أوضح ذلك إيضاحاً لا لبس فيه ولا تعمية في مقال لى، ولما عد ذلك قاعدة مقررة في الشرع الإسلامى فباطل لا يتصور أن يوجد في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله، ولا في مدارك فقهاء هذه الأمة ما يخالف به في تقيد مثل تلك القاعدة الهدامة - أي الله أن يكون شرعه يهدم بعضه بعضاً، بل تلك القاعدة المستفعدة هي معنى ما قاله «عالم فاضل!» متع، رمز إلى اسمه بحرف «ع» في موضع التوقيع، في مقال منشور له في العدد (٢٨٠) من مجلة الرسالة تحت عنوان «حق الإمام في نسخ الأحكام»، وسبق أن ردنا عليه ردّاً وإلياً تحت عنوان «نسخ الأحكام من حق الإمام»، وفيه ما يغنى عن إعادة الكلام في هذا الموضوع.

وأما ما وقع في كلام بعض المتأخرين من أصحاب الطبقات البارزة في الفقه من أن ولي الأمر إذا أمر بمباح وجب امتثاله، وكذا إذا نهى عن مباح كما في الدر والأنفروية ففي غير موارد النصوص . . . وأما ما ورد فيه نص فلا معدل فيه عن النص، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فيمكن جعل ذلك الرأي قاعدة شاملة للتصويص وغيره، بما لم يفته به عالم قبل اليوم. ففي بحث الأشرية من «الدر المختار» القول بتحريم شرب الدخان لنهى ولي الأمر عنه - يعنى السلطان مراداً الرابع - ورد ابن عابدين عليه بأن ولي الأمر لا شأن له في التحليل والتحريم، كيف وقد قال فقهاؤنا «من قال لسلطان وماتنا عدل فقد كفر» حيث يكون اعتقد الظلم عدلاً. وقد توسع في تحقيق ذلك ابن عابدين في رد المختار في بحث الأشرية.

وكان أحد المطلوبين من كبار موظفي وزارة المعارف بالأسنانة قدم تقريراً عن رد المختار هذا يقول إن فيه كلمة ماسة مثيرة - يريد الكلمة السابقة - فصدر أمر بمصادرة الكتاب المذكور من المكتبات هناك ففقد الأمر على مرأى من الناس ومشهد مهم، نعم الاستياء اليقظ العلمية، وكان ذلك في حدود سنة ١٣٢٠هـ فنهض العلامة المعمر أبو المحاسن يوسف التكويني رئيس العلماء واستصحب معه المحدث المعمر الشيخ محمد قمرهاده الريزوي - رحمهما الله - وكلاهما من أكابر علماء دار الخلافة إذ ذاك - وذهبا توجاً إلى القصر السلطاني، ولما تشرفا بالبول لدى جلالة السلطان قالاً لجلالته: «لعل جلالة مولانا لا يشك في تعلقتنا بعرشه القائم بحراسة الدين، وقد حملنا هذا التعلق على أن نرفع إلى سامع جلالته: أن رد المختار الذي ليس يخلو بيت عالم منه قد صودر أسوأ مصادرة، وهذا مما يدمى قلوب المخلصين، والسائلة التي تنسب إليه موجودة في كل كتاب فقهي تقريباً، وقد رفعنا هذا إلى سامع مولانا قياساً بواجبنا» ومثل هذا العرض كان يعد جسراً بالغة في ذلك العهد، وقد كسل سعى هذين العاملين بالتجاسع حتى صدر الأمر السلطاني بإعادة تلك الكتب إلى أصحابها مع نفي ذلك الموظف الكبير الذي كان قدم

ذلك التقرير إلى إحدى الولايات الشرقية البعيدة ليكون مستغنياً بسيطاً في إحدى البلديات كما هو مشروح في «التحرير الوجيز».

وكان أهل العلم يشارون على شرع الله هكذا إلى الأمام الذابرة وما كان من شأنهم السعي في التمهيد لهدم البقية الباقية .. فلا حول ولا قوة إلا بالله!

ويقول الشيخ عبد الغنى النابلسي الحنفي في شرحه على الطريقة المحمدية عند كلامه في التن والقهوة: وأمر السلطان ونهيه إنما يعثران إذا كانا على طبق أمر الله تعالى ونهيه لا على مقتضى نفسه وطبعه .. بل لو فرضنا أن أمر النبي - ﷺ - ونهيه كانا من تلقاء نفسه لا من أمر الله ونهيه - وحاشاء - ﷺ - من ذلك - لما وجب علينا امتثال ذلك فكيف يجب علينا امتثال أمر السلطان أو نهيه الصادر من مجرد رأيه وعقله مالم يكن موافقاً لحكم الله تعالى إلا إذا ظلم السلطان وجار وشدد على الناس وضيق عليهم في النهي عن هذين المباحين، وخاف الناس على أنفسهم من شره خصوصاً إذا كان يستحل دماء المسلمين ويوجب تعذيبهم في رأيه بسبب ذلك، فلا يجوز أن يلقى أحد بنفسه إلى التهلكة، فيكف المؤمن عن استعمال ذلك بهذا السبب لا معتقداً الحرمة أو الكراهة بل حاشاً دمه وعرضه .. إلى آخر ما في الحديقة الندية لعبد الغنى النابلسي (ج ١ ص ١١٤٣).

والحاصل أن ما يباحه الله سبحانه ليس إلى أحد تحريره كما سبق، على أن ذلك الحديث المنشور على لسان ذلك العالم ليس بأول حديث له من هذا القبيل، وهو القائل للكتاب الأمريكي «روم لا تدور» في عدد الجواب عن تجويز بعض علماء الأزهر القول بقدوم المادة: «إن رأياً كهذا قد كان يحسب من الزندقة قبل خمسين سنة، وما كان أحد لجسر على تقديمه في جامعة إسلامية فما أعظم التغير في أطوار الزمان: نحن اليوم أدنى إلى الحرية والسماحة كما

في العدد ٢٤٦ من مجلة الرسالة، وهو القائل أيضاً للوقد العراقي ... وإن من ينظر في كتب الشريعة الأصلية، يعين البصيرة والخلق، يجد أنه من غير المعقول أن تتبع قانوناً، أو كتاباً، أو يبدأ في القرن الثاني من الهجرة ثم يحى بعد ذلك فتطبق هذا القانون أو الكتاب أو المبدأ في مصر أو في العراق في سنة ١٣٥٤هـ كما في الأهرام (٢٨ فبراير سنة ١٩٣٦م) . . وقد سمع الناس حديثاً من لسان أحمد لطفى (باشا) السيد في الأزهر عن «إله أرسطو» واتجاه الفلاسفة هناك شيئاً كثيراً حتى كثير من أفاضل الأزهرين باستنكار ذلك الحديث في مقالات متتمة، زادهم الله غيرة، ونصرونا عواقب ما نحن بسبيله، واللهما الإقلاع عن التوغل في طرق الردى، وأرشدنا إلى سبيل الرشاد والسداد.

حديث رمضان: التجديد

ورد في جريدة الأهرام مقال بهذا العنوان يتحدث فيه كاتبه عن التجديد، حيث استولى سلطان التجديد على مشاعره كل الاستيلاء حتى وجد هذا الشهر أجدر الشهور بحديث التجديد. وقد استهل مقاله بقوله: «أجدر الناس بالحياة هم المجددون، المجددون في علمهم وعملهم. يقول رسول الله - ﷺ -: «إذا أتى على يوم لم أزد فيه علماً جديداً فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم».

هكذا يحزم الكاتب بنسبة هذا الحديث بهذا اللفظ إلى النبي - ﷺ -، لكن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يرد في رواية من روايات المحدثين، على أن الحديث باللفظ الآتي تفرد برده الحكم بن عبد الله الأبلق عند ابن عبد البر والطبري وغيرهما، وعنه يقول الذهبي في «الميزان». كان ابن المبارك شديد الحمل عليه. وقال أحمد: إسناده كلها موضوعة. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال السعدي وأبو حاتم: كذاب. وقال النسائي والدارقطني وجماعة: متروك الحديث. ورواه ابن حجر وقال في «اللسان»: قال البخاري: تركوه وقال مسلم في الكنى: منكر الحديث. وقال أبو الحسن الهيثمي في «مجمع الزوائد» حديث: «إذا أتى على يوم لا أزداد فيه علماً فلا بورك في طلوع

شمس ذلك اليوم» رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الحكم من عبد الله، قال أبو حاتم: كذاب بعد. وقال الثوري في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» بعد أن ساق الحديث بلفظ الهيثمي: في إسناده وضاع بعد. فلفظهما ولفظ العجلوني وابن عبد البر والمثنى على اتفاق، وقد خالفهم كاتب المقال في عدة الفاظ وزاد عليهم لفظ «جديدا» من كيد، فيكون وضعاً على وضع ليستدل بما زاد عليهم على التجديد الذي يدعو إليه، واستدلال المرء على مدعاه بلفظ يزيده في الرواية يكون في منتهى الطرافة، فيكون الوضع في الخبر مركزاً. فلو كان قصد صاحب المقال الاستدلال على لزوم الازدياد من العلم لكفى ذكر قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾^(١) من غير حاجة إلى إيراد حديث الفرد بروايته كذاب مزيفاً فيه لفظ - لم يرد في روايات الحديثين - لمجرد التذليل على لزوم التجديد.

ثم سرد الكاتب ما شاء ثم قال: لما التجديد في أحكام الدين فإن كان إصلاحاً كان بدعة حسنة والا كانت بدعة سيئة، سواء كان ذلك في العبادات أم في غيرها، وهذا رأي جمهور العلماء لقوله عليه الصلاة والسلام «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة» وذلك بدون فسارق بين العبادات وبين غيرها من أبواب الدين.

ولفظ هذا الحديث عند أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه يخالف لفظ الحديث عند كاتب المقال بعض مخالفة، لكن لست في صدق تحقيق ذلك هنا.

وهكذا ترى الكاتب يوسع الخطى في التحسين والتفويض، ويضع أحكام العبادات تحت تصرف كل من هب ودب باسم الإصلاح، مع أنه لا يستتاع التصرف في أحكام الدين بالتغيير والتبديل بعد إكماله بنص الكتاب المين، وقد هرا الكاتب هذا الوضع إلى رأي جمهور العلماء لكنه لن يجد بين علماء

الدين الإسلامي المعتد بهم أحدًا يرافقه على هذا الرأي الشاطح الفاتح لباب التغيير والتحوير على مصراحيه.. فلو كان صاحب المقال يستذكر مورد الشطر الأول من الحديث عند مسلم من استحشائه -**تعالى**- للناس على وجوه المسارعة إلى إسعاف المعوزين؛ لعلم أن حسن الشيء المبكر فرع دخوله تحت تشريع عام يستحسنه، ولتهيب أن يقدم على ما أقدم عليه هنا من جعل العبادات تحت سلطان أصحاب الأهواء يتصرف كل منهم فيها كما يشاء باسم التحسين تخطيًا لحدود الأدلة الشرعية، فالشيء المبكر النافع إذا لم يصادم سنة يكون بدعة حسنة، كإنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ والربط والكليات، وتدوين الكتب في شتى العلوم النافعة للمجتمع عند جمهور أهل العلم؛ لأنها داخلية تحت أحداث البحث على إيصال الخير لصوف الناس مع عدم مصادمة شيء منها لسنة متوارثة.. وأما الشيء المبكر المصادم لسنة ثابتة فتحكم عليه في أول خطوة أنه سنة سيئة، وإن تصور بعض العقول في ذلك بعض نفع.

وابتداع شيء في العبادات لا يكون إلا مصادمًا للمتوارث من الشارع فلا يتصور أن يكون مثل هذا الابتداع بدعة حسنة أصلاً، فلا احتمال لشمول هذا الشئ من الحديث العبادات كما أوضحناه.. فحسن البدعة يكون بالتدريجها تحت تشريع عام يستحسنها، ولتحج البدعة بمضادتها لسنة حسنها الشرع، أو بالتدريجها تحت حكم قبحه الشرع، وهذا ما عليه جمهور أهل الفقه في الدين على اختلاف مذاهبهم إلا الألامذهبية الذين لهم في كل عام «تقليعة».. ولو كان الأستاذ الكاتب استدلل بحديث أبي داود في بحث من يجدد أمر دين هذه الأمة في كل مائة سنة؛ على لزوم التجديد لكان فيه بعض وجاهة، لكن التجديد في تخاطب الصدر الأول بمعنى إعادة الجسدة والقوة إلى الشيء الذي كاد أن يلبسه الزمن، فيكون المعنى تقوية التمسك بأحكام الدين بعد حصول نوع من الزهن في التمسك بها لا استبدال أحكام بأحكام.

ثم حجت الكاتب بمقاله بقوله: «وقال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا مِنْ حَيْثُ أَرَادَ﴾»^(١) وهذا أبلغ تشجيع على التجديد في أمور الدين والعقائد معاً.

فصرحى لهذا الاستنباط الطريف!! من الذى قال إن ﴿وَمَنْ يَقْتَرِفْ﴾ بمعنى «من يجلد»؟.. وإنما «القترفة» بمعنى «فعل» أو اكتسب عند جماهير أهل التفسير بالرواية وأهل اللغة، فيكون هذا التأويل منه تأويلاً بالرأى للمجرد من غير رواية قوية ولا لغة تستسيغه، فيخشى أن يطعن عليه حديث الترمذى فيمن يفسر القرآن براهبه - نسأل الله السلامة، بل تلك الآية بمعنى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍهَا﴾^(١) عند المفسرين، والقرآن يفسر بعضه بعضاً، فلا تكون الآية ﴿وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدَ لَهُ فِيهَا حَسَنًا﴾ أية مناسبة للتجديد المزعوم.

وعندما وصلت فى الكتابة إلى هذه النقطة أتانى صديق، فاطلع على كلمتى هذه فقال: هل تعلم صاحب المقال؟ قلت: لا. قال: هو قاض بسعى مع لجنة برأسها فى توحيد المذاهب. فقلت: فبشر المذاهب بطول البقاء بعد أن كان يريد تقويض دعائمها بهذه الخيرة فى الكتاب والسنة وطرق الاستنباط.

وصفوة القول: أن صاحب المقال استدل بحديث انفرد بروايته كتاب، وأنه زاد فيه لفظاً ليتمكن من الاستدلال به على مدعاه - فيكون فى الحديث وضع مذكور، وأنه حمل حديث «من سن سنة حسنة» على معنى استحسان الابتداء فى العبادات باسم الإصلاح، مع أن هذا المعنى مما لا يحتمله الحديث أصلاً لمصادمة الابتداء فى العبادات الكيفيات المتوارثة عن الشارع فيها، ومن ضرورة ذلك قبح هذا الابتداء، وأنه يرى إصلاح أحكام الدين، مع أنه كامل فى ذاته بنص الكتاب فيكون فى غيبة عن الإصلاح ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْقَصْدَ مِنَ الْمَصْلَحِ﴾ وأنه حمل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدَ لَهُ فِيهَا حَسَنًا﴾ على معنى «المجدة» مع أنه مما لا تستسيغه رواية ولا رواية، وكل ذلك فى مقال أقل من عمود، ومع ذلك كله يرى أئمة الهدى المشهورين مختطين مع أتباعهم البالغين إلى مئات الملايين وهو المنفرد بإصابتهم كبد الصواب دونهم، والله ولى الهداية.

حول حديث التجديد

كنت رأيت في عدد الخميس من جريدة «الأهرام» (١٣ رمضان سنة ١٣٦٦هـ) مقالا تحت عنوان (حديث رمضان: التجديد) وفيه يقول كاتبه: «يقول رسول الله - ﷺ -: إذا أتى على يوم لم أزد فيه علما جديدا فلا يورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم» ... يحتاج به على لزوم التجديد في كل شيء. فقلت في مقال لي «قبل هذا».

هكذا يجزم الكاتب بنسبة هذا الحديث بهذا اللفظ إلى النبي - ﷺ -، لكن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يرد في رواية من روايات الحديثين، بل لفظهم: «إذا أتى على يوم لا أزد فيه علما فلا يورك في طلوع الشمس ذلك اليوم» فتبين أن الأستاذ الكاتب غير لفظ «لا أزداده» إلى «لم أزد» وراه في الرواية «جديدا» و «لي»، على أن لفظ للحديثين السابق ذكره انفرد بروايته كتاب وضاع عند أهل الشأن كما سردت نصوصهم في مقال المذكور، فيكون عزو الخبر من غير ذلك التفسير وتلك الزيادات إلى الرسول - ﷺ - باطلا عندهم فضلا عن بطلانه بعد ذلك التفسير وتلك الزيادات.

وأما كنت كنت ذلك صوفا لهذا العلم من تحريف الغالين، والتصحال الباطنين، وتأويل الجاهلين، كما ورد في الحديث، وقياموا بواجب الرد على من احتج بذلك الحديث الواهي بعد أن تصرف فيه كما شاء على لزوم التجديد في كل شيء حتى في أحكام الدين؛ لأن السكوت عن إبطال الباطل شأن كل شيطان أخرس، وبيان الحق شأن كل من يرعى مهلق ربه، وليس من مكارم الأخلاق مجازاة الباطلين والسكوت عنهم.

ثم رأيت مقالا في العدد (٣٩) من مجلة الإسلام الغراء تحت عنوان (حول التجديد) يحاول كاتبه الكفاح عن المخطئ، ويقول: إن تلك الزيادة كتبت تفسيراً للحديث إلا أن الطابع أسقط اللفظ فدخل متن الحديث مع التفسير فلا تكون تلك الزيادة وضعاً على وضع. وقد تناسى بذلك أن التفسير له طرق معروفة في العربية وفي قواعد الترفيم والإملاء المحدثه، وليس وضع

النقط في شيء منها. فلو وضع (لم أره) و (جديداً) و (لى) بين أقواس هكذا
 لكان للقرئ أن تلتك الألفاظ بما رآه صاحب المقال في الرواية، ولو صح وضع
 النقط وإسقاط الطابع لها لما زاد ذلك إلا سواناً على سواد، على أن مثل هذا
 التصرف ليس بما يسغ الاحتجاج بالخبر الباطل ولا بتفسير النقط، وزيادة الثقة
 بالرواية على رواية الثقات الآخرين مقبولة عند الجمهور باعتبار أن من حفظ
 حجة على من لم يحفظ، لا أن الزيادة في آخر الزمن على حبر واه ينص أهل
 الشأن تكون مقبولة، بل لا تكون هذه إلا وضعا على وضع حتماً.

ومن الغريب قول المكافئ عن ذلك التصرف في الخبر «وحسبنا أن نذكر
 زيادة أبي هريرة في الحديث: «اسبغوا الوضوء» قبل للأعقاب من النار» ولم
 يقل أحد إن أبا هريرة قد وضع هذه الزيادة وضعا فكذلك هذه الزيادة
 تفسيرية».

يحاول بذلك أن يصف أبا هريرة - رضي الله عنه - في صف التزيدين في لفظ
 الحديث كما رآه صاحب المقال لفظ (جديداً) فيما ساقه بعد قوله: «يقول
 رسول الله - ﷺ - . . . لا قبله - لتدليل على لزوم التجديد، وحيث أبا
 هريرة من مثل ذلك، بل هذه المحاولة تصرف آخر في الحديث شأنه.

واليك نص ما في صحيح البخاري في باب غسل الأعقاب لتعلم مبلغ
 الشناعة في البهت على أبي هريرة: حدثنا آدم بن أبي إياس قال: حدثنا شعبة
 قال: حدثنا محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة - وكان يمر بنا والناس
 يتوضؤون من الطهرة - قال: اسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم - رضي الله عنه - قال:
 «ويل للأعقاب من النار».

فيظهر من ذلك أن «اسبغوا الوضوء» قول أبي هريرة للناس يعلمهم
 وجوب إتمام الوضوء، ولم يقل إن ذلك قول الرسول - ﷺ - ، وقد استدل
 أبو هريرة على ذلك الوجوب بقوله: «فإن أبا القاسم - رضي الله عنه - قال: «ويل
 للأعقاب من النار».

وهذا هو الذي عزاء إلى الرسول - ﷺ - هنا لا ما سبقه فيكون قول
 المتألف «وحسبنا أن نذكر زيادة أبي هريرة في الحديث اسبغوا الوضوء» وبل

للعقاب من التارة تقويلا لأى هزيمة مالم يقبله، ولا اظن أن الأستاذ الكاتب يقول هنا إن مطبعة الإسلام أسقطت من الوسط: فإن أبا القاسم - رحمه الله - قال: هكذا تكون نتيجة الكفاح من الباطل.

وأما ما يمزوه إلى جمهور أهل العلم من استحسان الابتذال في العبادات فنود أن يذكر أحداً في مقام القدوة منهم وقد أحضاه الله عن سرده عند منهم فضلاً عن سرد أسماء جمهور العلماء الذين عزا إليهم القول بذلك، ليتمكن لنا التحدث عنه وعن دليله، وإلا فإرسال الكلام على عوايته غير مألوف إليه، على أن الصلاة على الرسول بعد الأذان في صحيح مسلم.

وأما التفسير بالرأى المجرد بدون رواية تثبته ولا لغة تقيده فبطلانه وضع اتفاق، وقد عبرنا صنع أهل الشأن في ذلك قبل أن يولد هذا الأستاذ ونرى صدر «الأهرام» يتسرع لكثير من الكلام، فلو كان للأستاذ الرئيس سلف في تفسير «ومن يعترف حصة» على المنحى الذى ذكره لوسع صدر «الأهرام» لذلك، ولو فرض ضيق صدر الأهرام فصدر «الإسلام» واسع يرحب بمثل ذلك التفسير المؤيد من أهله لو كان موجوداً.

وقد استفدنا من مقال الجديد على لسان سكرتير اللجنة المطبوعة لتوحيد المذاهب أن لجنة توحيد المذاهب الإسلامية ... لم تكن مجتهدة في قراراتها، وإنما هي تختار من بين المذاهب الإسلامية ما يكون مناسباً لهذا الزمان من غير تهديد في الأحكام والاجتهاد في استنباطها من الكتاب والسنة وعلمنا من ذلك أن اللجنة لا تخطى على خطة التجديد في الأحكام على خلاف ما في مقال التجديد، وأنها تعترف بأنها لا يمكنها استنباط الأحكام من الكتاب والسنة مباشرة فإذا ذلك لا يكون هناك مانع من أن يكون متولى شؤونها غير خبير بالكتاب والسنة وطرق الاستنباط، أفلا يكون بعد هذا الاعتراف السعى في تأسيس مذهب ملحق بذلك مذاهب الأمة الاجتهاد التزاماً منها لما لا يلزمها: لأن العالمى الذى لا يعرف دليل الحكم ليس عليه إلا الاتباع لا السعى في الابتذال بل لو جاز له التفتيق بين المذاهب في خاصة نفسه عند بعضهم، لما جاز له تأسيس مذهب ملحق يلزم الناس به عند أحد من أهل العلم.

ومما يزيد غرابة في الأمر اجترأ بعض من في الأرياف على القيام بمثل ذلك الأمر الخطير، في حين أن مراكز العلم الكبيرة وفي العواصم الكبرى تأبى القيام بمثل ذلك السب، القضي، والدليل على منزلة المرء في العلم بنات أفكاره، ومؤلفات العالم تتقبلها مكتبة الأزهر ومكتبات المحاكم وسائر المكتبات، وذلك لا يمنع نقد العالم في آرائه الشاذة لتسبيح الحق من الباطل.

ومن الغريب أيضا أن ترى لثامنا يسعون في التشريب بين التحل الاعترافية، وآخرين في توحيد المذاهب الفقهية، وطائفة أخرى تسعى في التشريب بين شتى الأديان المتباينة، بتوجيه (براني) في حين قيام مشاكل إسلامية عالمية مستعصية الحل في جميع البلدان تقريبا . . . وهذا موضوع له خطورته فوجب دراسته بعناية خاصة لئلا نتعد عن الوقوع في الهاوية التي تهبط للمسلمين على خفلة منهم، أبغظنا الله من رقتنا، وألهمنا رشدا، إنه ولي التمشيد.

حول فكرة التشريب بين المذاهب

إن كان المقصود من هذا التشريب بين مذاهب أهل السنة الكثرية عن أئمة الهدى المعروفين -عليهم السلام- فالسعي في ذلك سعي في تفصيل الحاصل، بالنظر إلى أن أئمة تلك المذاهب كأئمة واحدة في خدمة الدين، وتبين طرق الاستنباط من الكتاب والسنة، والاحتجاج بالإجماع والقبلي بشروط خاصة، حتى نضج الفقه الإسلامي على أيديهم وأصبح هؤلاء الأئمة موضع ثقة الأمة على توالي القرون، لما نجحوا من سعة مداركهم وعظم بظنهم وكبر إخلاصهم وثباتهم في خدمة شرع الله.

فترى أبا حنيفة على تقدم سنه لا يأنف أن يطلع على كتب مالك بن أنس كما ذكره ابن أبي حاتم في «تقدمة معرفة الجرح والتعديل» مع أنه كان وارث علوم أصحاب ابن مسعود وعلى بن أبي طالب -عليهم السلام- الذين كانت الكوفة امتلأت بهم، بل كان أصحاب ابن مسعود وأصحاب أصحابه هناك

يلغون نحو أربعة آلاف عالم وقارئ، وكان يرأس هناك مجتمعا فقهيا عظيما كيانه من نحو أربعين عالما من أقلنا أصحابه، يشاورون فيه الفقه ويحاكمون بين أدلة المسائل إلى أن يستن الصواب كوكب الصبح فتدون المسائل المحصاة في الكتاب، وهذه كانت طريقة بدیعة جدا في التفقه، وبها ارتفع شأن العراقي في الفقه في جميع الهيئات العلمية.

وكذلك كان مالك عالم دار الهجرة الذي ورث فقه الفقهاء السبعة من أهل المدينة بواسطة شيوخه تلاميذ هؤلاء السبعة الفقهاء، ينحرف حتى أبى حنيفة إلى الخج والزيارة فيحصل به ويدارسه العلم، ويطلع كتبه حتى اجتمع عنده نحو ستين ألف مسألة من مسائل أبى حنيفة، كما ذكره عماد الإسلام مسعود بن شيبه السدي في مقدمة كتاب التعليم، ولما ترى بعض أئمة المالكية يوصى بالأخذ بقول أبى حنيفة فيما لا رواية فيه عن مالك.

وكذلك الإمام المظلي محمد بن إدريس الشافعي عالم مكة المكرمة يرحل في نشأته إلى المدينة المنورة ويسمع من مالك اللوطا، وعند وروده بغداد من اليمن سنة ١٨٤هـ يتصل بمحمد بن الحسن ويتفقه عليه ويتلقى منه جملا بختين من الكتب ليس عليها إلا سماعه، ويأخذ عن يوسف بن خالد السعدي وغيره من أصحاب أبى حنيفة، وهذا جمع بين الطريقتين المدنية والعراقية في الفقه، ثم ألف فديته المعروف بالحجة ونشره بالعراق ثم ألف جديده المعروف بالأم فنشره بمصر، وقد امتلا الكون بكتبه وكتب أصحابه.

وأحمد بن حنبل تلقى من أبى يوسف ثلاثة قضاظر من العلم في ثلاث سنوات، واستفاد من كتب محمد بن الحسن دقائق المسائل، وأخذ عن أحمد بن عمرو صاحب أبى حنيفة، ثم تفقه على الشافعي عند مجيئه إلى العراق سنة ١٩٥هـ، وقد جمع بين فقه علوم فقهاء الأمصار على سعة روايته في الحديث حتى كان مرجع العلماء في السؤال عن مسائل أئمة

الفقه، فكان أحمد بن الفرج يسأله عن مسائل مالك وأهل المدينة، وكان إسحاق بن منصور الكوسج - رواية فقهه وقته ابن راهويه - يسأله عن مسائل سفيان الثوري، وكان الميموني يسأله عن مسائل الأوزاعي، وكان إسماعيل بن سعيد الجرجاني الشافعي يسأله عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه، لكنه كان يأبى تدوين المسائل أمامه تحت إشرافه حينئذ من التبعة، حتى إنه لما بلغه أن الكوسج يروي عنه مسائل في خراسان جمع أصحابه وأشهدهم على أنه رجع عن تلك المسائل، مع أن كتاب أبي يعقوب إسحاق بن منصور الكوسج في مسائل أحمد وابن راهويه - وهو موجود بقاهرة دمشق - يعول عليه الترمذي في مذهب أحمد وإسحاق في المسائل، ولم يكن رجوع أحمد عنها لضعف فيها بل خوفاً من التبعة، وهذا لون من الورع أوجب كثرة الاختلاف في مسائله حيث لم يشرف على تدوينها، حتى يروي عنه في بعض المسائل نحو عشر روايات، وأقّة ذلك الرواة عنه، وقد ركب أبو بكر بن الحلال راحلته في زمن متأخر فنقل في البلاد يسجل مسائل أحمد من أقواء أصحابه وأصحاب أصحابه فبلغ ما سجله أربعين مجلداً لجمع مختلف الروايات عنه، لم تأعب فقهاء مذهب أحمد في تحييص تلك الروايات، ومن أحسن من قام بتحرير تلك الروايات، هو صاحب منتقى الأخبار عبد السلام بن تيمية الحراني - رحمه الله في كتابه (المحرر) فجزاه الله عن العلم خيراً.

فهؤلاء الأئمة كانوا كاسرة واحدة في خدمة شرح الله كما سبق، يأخذ هذا من ذلك وذلك من هذا. وأما الحكايات المروية عن بعضهم في بعض فصنع يد المتهاككين على حطام الدنيا، للتراحمين على الفناء أو اختلاقي بعض من نحا ناحية الانحراف عن الجادة في باب الاعتقاد للاستباح أعراض الأبرياء من غير ورع حاجز، وإلا فالأئمة وكبار أصحابهم برآء من مثل تلك الأكاذيب بل هم على إعتاء كامل، والتواصل بينهم أمر حاصل، لأن ثلثي المسائل الفلسفية

مسائل وفاق بينهم، والثالث الباقي يدور أمره بين أن يكون مقتضى الفتوى في مسألة خاصة منه في مذهب خاص، ومقتضى الفتوى في تلك المسألة في المذهب الأخرى وبين أن يكون المقتضيان على خلاف ذلك في سائر المسائل، فتكون المذاهب متحدة في مسائل الوفاق، ويدور الأمر بين الأحوط والأيسر في مسائل الخلاف، فلا يكون هذا في شيء من الخلاف الحقيقي، بل هذا جرى على مقتضى اختلاف طبيعة الدليل في نظر ونظر، وأخذ بالأحوط رجال وبالأيسر رجال.

وقد ألف أهل العلم منذ قديم كتباً في بيان وجوه الخلاف بين المذاهب بتوزيع موجب الفتوى وموجب الفتوى عليها، بالنظر إلى مسائل ومسائل، والساعون في تكبير الخلاف بينهم أناس مدفوعون ضائق وفق تفكيرهم وليصبرهم، أو شراذم يسعون المراحة على القضاء حرماً على حطام الدنيا، فدونك كتاب «الجمع بين الفتوى والفتوى في مهمات الدين والدنيا لأبي العلاء صاعد بن أحمد بن أبي بكر الرازي» من رجال القرن السادس، وزع فيه مسائل الخلاف على نوعين مقتضى الفتوى ومقتضى الفتوى، كما أن كتاب «ميزان الشعراني» يقسم المسائل على قسمي العزيمة والرخصة. على الغلط في نسبة المسائل إلى الأئمة اختاراً بما رآه في فرحة الأمة لأبي عبد الله محمد ابن عبد الرحمن العثماني.

هذا بالنظر إلى المسائل المجردة، وأما بالنظر إلى أدلة المسائل فدونك «اختلاف الفقهاء» و«مشكل الآثار» و«معاني الآثار» لأبي جعفر الطحاوي و«أحكام القرآن» و«شرح مختصر الطحاوي» و«شرح الجامع الكبير» لأبي بكر الجصاص و«التجريد» لأبي الحسين القدوري و«التواضع والزيادات» لأبي أبي زيد القيرواني و«الاستذكار» و«التهديد» لأبي عبد الله البز. و«المصنف» لعبد الرزاق و«المصنف» لأبي أبي شيبة و«معركة السنن» للبيهقي و«الحاوي» لأبي الحسن الطائري و«نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين، و«المقنى» للموفق بن قدامة. . ونحوها؛ تتبين فيها مدارك الأئمة وأدلتهم على ما ذهبوا إليه مما يكاد أن يكون خلافتهم فيه لا يعدو حد الفتوى أو الفتوى، والأخذ

بالعزيمة أو الرخصة في حال وحال، على اتفاقهم في أصول الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأما نقاد القياس من الظاهرية وبعض الشيعة فلا يسلم لهم الاجتهاد في موارد النصوص، وعليهم السكوت في غير موارد النصوص في مذهبهم والسكوت في غير موارد النصوص عن رد النظر إلى النظر يكون قد اعترف أنه لاحظ له من الاجتهاد، فيكون خلافه كلا خلاف حيث لا يتس على أساس.

ثم إن تسعة أعشار المسلمين على أقل تقدير أتباع أئمة الهدى المعروفين. فمحاولة تسير هؤلاء الكثرة العظيمة وراء شريعة ضئيلة من شذات الخواارج والروافض واللامذهبية الحديثاء لا تكون إلا هدماً لكيان الفقه الإسلامي المتوارث، وقلباً للأمر رأساً على عقب، وسعي في الإفساد باسم الإصلاح، وتصرفاً فضولياً ممن لا يدين بمذاهب الأئمة المتبوعين، فمحاولة إتياع الكثرة العظمى للأقلية الضئيلة جد الضآلة هكذا لا تكون غير نفع في كسر الفتنة، فيكون أول من يكتسب ينارها هو القائم بأعمال نار هذه الفتنة، ومنعود إن شاء الله تعالى إلى البحث بما يرد المكر إلى نحر الماكر، والله الهادي لمن استهداه.

ذكرت في مقال لي سابق أن السعي في التزريب بين مذاهب السنة سعي في تحصيل الحاصل لوجوه سبق بيانها.

وأما مذهب زيد بن علي زين العابدين -عليه السلام- فالكلام فيه كالكلام في مذاهب السنة المتوافقة في معظم المسائل بين مذهب ومذهب إلى حنيفة لاتخاذ مصدر المذهبين، لأخذهما من أهل الكوفة من أصحاب علي وابن مسعود -عليهما السلام- في الغالب، وفي باقي المسائل على اتفاق مع باقي الأئمة ومع بعض السلف -رحمهم الله- وأصول الأدلة عند الجميع متحدة تقريباً، كما أوضححت ذلك في كلمتي عن «الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير» في مذهبهم، والكلمات الخطرة في المذهب الزيدي من ناحية الاعتقاد إنما هي فيما يعزى إلى الجارودية خاصة.

وأما غلاة الروافض في بلاد الهند وإقليم فارس والديلم وخراسان
 التجترئون على لعن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة - عليهم السلام - وقبح
 مبعضيهم - بعد الصلوات الخمس معتقدين وجوب ذلك عليهم - فلا
 يستغرب منهم القسوة على مذاهب أهل السنة، إلى حد وقوع سفك دماء بين
 الفريقين بين حين وآخر في الهند خاصة، متنامين أنهم إخوان يقرون بالتأخي
 والتصالي، ويلبسون بالناسخ والتجاني، إلى أن يصبحوا لقمة سائغة في حلق
 المفتصب المآكر . . وقد شرح أحوالهم للحدث عبد العزيز الدهلوي في
 «الخطبة الاثني عشرية» وهي في ٤٠٠ صفحة كبيرة باللغة الفارسية، وترجمها
 إلى العربية غلام محمد الأسلمى الهندي، وخص هذه الترجمة محمود
 شكرى - الألوسى، والكتب الثلاثة مطبوعة بالهند - وقد توسع المؤلف في
 بيان تشاتهم وخصائص طوائفهم وعقائدهم وشواهد مسائلهم مع ذكر مصادرهما
 في اثني عشر باباً على عدد الأئمة الاثني عشر - عليهم السلام - وهذا الكتاب نفع
 كثيراً في إيقاظ المتعالمين منهم عند حلودهم، لإبرازهم من الكتب المعتمدة
 عندهم نصوصاً منهجة لا تقوى أمام النقد بالعقل والنقل. إلا أن المفتصب
 الجارى على دستور (فرق تسد) سلك طريق الدس معهم، وأقلدهم الشعور
 بخطر المناسخ، فقصوا على ما هم عليه على نوالى التفر.

وأما بلاد فارس وما والاها فكانت مرتع الغلاة القساة منذ عهد
 الصفوية، فزال أهل السنة من تلك الديار، حيث لم يمكنهم أن يعيشوا معهم،
 فأصبحت السنة هناك أثرًا بعد عين، وكان نادر شاه حاول في عهد حكمه
 لتوفيق بينهم بطريق المناظرة، فقام العلامة عبد الله السويدي عالم بغداد -
 المترجم له في سلك الدرر - بدور علمي عظيم في ذلك حتى ألف «الصارم
 الحديد في الرد على ابن أبي الحديد» في نحو ألف صفحة من القطع الكبير -
 وهو محفوظ بمكتبة القابع بالآستانة - وكان منهجه المنهج «العلمي للنقض»
 لكن علم نألاً بعد ذلك كله أن العلم قلما ينفع في تقريب أمثال تلك
 الطوائف التي نشأتها من عاطفة سياسية، كما لم يقد السيف غير استفحال
 الشر في سابق الأجيال.

وأما أهل العراق فينبههم أماسيل لفظاظ يفارون على مستقبل الإسلام لكنهم لا يستطيعون أن يعملوا شيئا سوى إنشاء أمانى طيبة حيث لا يمكنهم المشغول عن إخوانهم في الهند وبلاد فارس، وهم تحت تأثير الغلاة الذين ربما تكون عندهم ذرائع عنصرية، يستعملها من لا يضمحل للإسلام خيراً على توالى الغفلات.

والتصافى بين طوائف تحمل اسم الإسلام غاية نية بنشدتها كل مسلم مفكر غيور، بشرط أن لا يكون الطريق الذى يختار للوصول إليها شائكا غير مأمون المواقف، وليس طريق ذلك تنازل أهل السنة عن مسائل وعقائد ليندمجوا في الآخرين، فتكون لجنة التقريب سلكت طريقا يؤدى إلى زيادة التبعيد لا إلى التقريب.

وأما الطريق الوصول إلى الغاية المنشودة - إن كانوا جادين لا هازلين - التمهيد لذلك قبل كل شيء. بعقد مؤتمرات في بلاد الشيعة بين علمائها وحدهم ليتبادلوا الآراء فيما إذا كان شغلهم عما عليه تسعة أعشار المسلمين في مشارق الأرض ومقاربها في مصلحة الإسلام أو مصلحة المقتضين، وفيما إذا كانت الأصول الأربعة المعتمدة عندهم «الكافي للكليني» و«من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه القمي» و«تهذيب الأحكام» و«الاستبصار» كلاهما لمحمد ابن الحسن الطوسي (وذلك الأربعة من محفوظات دار الكتب المصرية) تصلح للاستيفاء في أعلى درجات الصحة عندهم مع ما حوته من الروايات الباطلة الفاسدة بكتاب الله وبالسنة الواردة بطريق رجال الصدر الأول مما لا تصور مصادقة أهل السنة عليه لاستحالة تخطيهم عن الكتاب والسنة، وهكذا يفعل علماء السنة في بلادهم أنفسهم، لينظروا فيما هو ممكن أو غير ممكن في هذا السبيل... وبعد التمهيد هكذا في بلاد الطرفين عن إخلاص لا تحت سلطان جمعيات سرية خفية، يفيد الاتصال المباشر بين علماء الفريقين، وأما تطوع فرد لهذه المهمة من غير تمهيد ولا تفويض فربما يعد من قبيل واهل يحتمى منه.

والحكمة تقضى بالابتعاد عن بحث المسائل مباشرة قبل ذلك التمهيد،
ولأنه يكون فتحنا باب جدل يزيد في التجاذب للاختلاف البعيد الشقة بيننا
وبينهم حتى في أصول الأدلة، فالكتاب والسنة يتبعان عندهم لما رسمه الكفلى
من الروايات، ومن المحال أن يتخلى أهل السنة عن الكتاب والسنة تودعاً
إليهم، والاجتماع لا يكون حجة عندهم إلا إذا كان مع المجمعين إمام معصوم
في نظرهم، فالاعتداد عندهم على الإمام لا على الإجماع، والقياس القفص
ليس بحجة عندهم، ومن لا قياس عنده لا فقه عنده، وتطاولهم على أئمة
السنة في اروضات الجنات وغيرها في غاية الشناعة والبشاعة، ولهم أكاذيب
عجيبة على مذاهب السنة، أود أن لا اضطر إلى ذكر لمنازج منها، ولا من
شواذ مسائلهم البشعة.

والكليني يجعل هذه آيات القرآن سبعة عشر ألف آية، وأنت تعرف أن
أى القرآن الحكيم أقل من نصف ذلك المقدار، والسنة عبارة عندهم عن
روايات الأئمة المعصومين - في نظرهم - فلا يكون لغير علي - كرم الله
وجهه - وأبيه - عليه السلام من المصحية والتابعين من سوى الإمامين اعتبار في
الرواية، وهذا يدل للسنة على طول الخط... فلتحذر من إثارة هذه البحوث في
غير أوانها وليل التمهيد لها تلاً تكون ماعين في استفحال شر التباعد باسم
التقارب، ولعل الموجه الأصلي يقصد ذلك.

فإن كان الاستناد المطلق حائراً للتفويض من الطائفة في الاعتراف
بسطوة تلك الكتب الأربعة من مقام الاعتداد يمكن بعض التحدث في بعض
المسائل معه، لكن لا أحسبه حائراً مثل هذا التفويض، فإذا فلتدع السنة تسود
بلاذعها، ولتترك باقي الفرق في ديارهم لا نحن نتدخل في شؤونهم ولا هم
يتدخلون في أمورنا إلى أن يتم التمهيد للشعور الأخوي الشامل.

وقد أصاب العلامة الأكبر الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في
قوله في كتابه «أصل الشيعة وأصولها»: إن أول شرط لإعادة مصيبي الإخاء
سد باب المجادلات القلبية وإغلاقه لأن الاسترسال في ذلك قد يؤدي إلى
مألاً غير فيه.

والى أحببت أن أذكر هنا نأ يتصل بهذا البحث، وهو أنه كان شاب
هتى قد اتحق بالأهر باسم أنه شافعى لو حنفى، وتدرج فى مراحل
الدراسة إلى أن تخصص فى مادة يريدها وتخرج، وكان يورنى بين حين
وأخر وكنت اتقن به أنه سنى، فأخذ يطلب إلى أن أكتب مقالا ليعت به إلى
مجلة لهم هناك، واعتذر ويزيد هو إصراراً، فبحثت فظهر أنه إمامى من
أصلب البعثات عوداً، وفى آخر اجتماعى به وهو على شرف العود إلى بلده
أعاد الاقتراح بتوع من العتب، فقلت مصارحاً: بى لا أكتب إلى مجلات
وراء البحار، ومع ذلك أرى معيك مشكوراً من جهة أنك تسعى فى تقريب
شقة الخلاف بين طائفتين كبيرتين من المسلمين، لكن باعتبار كبر سنى ربما
أكون أكثر تحريماً منك، ولى رأى فيما يحق لمحاحك فى قصدك: وذلك أن
أهل السنة خاصتهم وعامتهم فى مشارق الأرض ومغاربها كلهم يجلبون على
ابن أبى طالب -كرم الله وجهه- وأهل بيت الرسول - صلوات الله وسلامه
عليه وعليهم أجمعين - إجلالاً لا مزيد عليه، ويحبونهم حباً يرضاه الله
ورسوله وأهل البيت، ويسعد أن اطمانتم إلى ذلك يحب أن تعملوا انتم شيئاً
بادئ ذى بده يطمئن إليه أهل السنة، وهو أن لا تحسبوا ضغينة فى صدوركم
ضد رجال الصدر الأول ولا سيما الصديق والفاروق، وأن لا تسيؤوا القول
فيهم رضى الله عن الجميع . . فلما تم ذلك فما بعده يكون سهل الحل، لكن
يجب أن تكون مصرحاً فيما تعتقده فى ذلك، والصراحة حلية الشباب
الناهض، وأنت أريد نقيه شعبية ولا مصانعة سياسية (كما كان يفعل فلان
وفلان) فتحمس محدثى ومصارحتى قاتلاً أمام جماعة: «ليس تحت القبة
الزرقاء إمامى والحد يعتقد فى أبى بكر وعمر» الإسلام، فظلاً عن عدم حمل
ضغينة ضدهما فقلت (إذن خاب السعى فلا حول ولا قوة إلا بالله) سبحانك
هنا عدوان أليم، واستغرب المحذور صراحته وجبراته وهو شاب احتشنته
الأهر السنى، ودرجه على مدارج العلم إلى أن تخصص فيما بهمه.

أفيكون الجرى فى هذا الجبرى والركضى فى هذه القيفاء قبل التأكد من
نظرهم فى رجال الصدر الأول وأصول الأدلة مما يقدم عليه سنى يفكر فى
عواقب عمله.

وحينما نرى دعاء يسعون في التقريب أو التوحيد بين المذاهب والمحل
بمصر نرى تشكل جماعة (إخوان المصفاة) بها ألبا من رجال شتى الأديان
كأما التاريخ بعيد نفسه، وكذلك نرى دعوات توجه إلى رجال البلاد من لجنة
تشكلت في الهند تحت رعاية بعض قدماء دكاترة جامعة عليكرة، تدعوهم إلى
مشارطتهم في التقريب بين الطوائف البشرية من مسلمين ونصارى ويهود
وبوذيين وبراهمة وقاديانيين وإسماعيليين .. وغيرهم استغلالا لاشترائك جميع
هؤلاء في بعض الأسس، وذلك كله يجري في وقت تشغل فيه المسلمين
عادة مسائل خطيرة عامة .. فيأثرى من أين تلك التوجيهات المدبرة، ومن
أين تلك الأصابع المحركة لهؤلاء السادة في مثل هذه الظروف بدون منهج
سديد واتجاه رشيد؟!!

اللامذهبية قنطرة اللادينية

لا نجد بين رجال السياسة على اختلاف مبادئهم من يقيم وزنا لرجل
يدعى السياسة وليس له مبدأ يسير عليه ويكافح عنه باقتناع وإخلاص،
وكذلك الرجل الذى يحاول أن يخادع الجمهور قاتلا لكل فريق: «لنا معك»
ومن أربا إخلال المرء أن يكون إسمعة لا مع هذا الفريق ولا مع ذلك الفريق،
وإن تظاهر لكل فريق أنه معه. وقدما قال الشاعر العربى:

يوما يمان إذا لاقيت ذا يمن وإن لقيت معديا فعذنانى

ومن يتلذذ بين المذاهب متعجبا اللامذهبية في الدين الإسلامى فهو
أسوأ وأربا من الجميع.

وللعلوم طوائف خاصة تختلف مشاهجهم حتى في العلم الواحد عن
اقتناع خاص .. فمن داعى الفلسفة من غير انتفاء إلى أحد ممالكها
المعروفة، فإنه يعد سفيها متسبا إلى الفقه، لا إلى الفلسفة، والقائمون
بتدوين العلوم لهم مبادئ خاصة ومذاهب معينة حتى في العلوم العربية لا
يمكن إغفالها، ولا تسفيه أحلام المستمسكين بأهلها لمن يريد أن يكرع من
ينابيعها الصافية.

وليس ثمة علم من العلوم عنى به العلماء نهاية تامة على توالى القرون من ابعد عهد فى الإسلام إلى أدنى عهوده القريبة منا مثل الفقه الإسلامى، فالنبي - ﷺ - كان يفقه أصحابه فى الدين، ويديهم على وجوه الاستنباط حتى كان نحو ستة من الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- يفتون فى عهد النبى - ﷺ -. وبعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى استمر الصحابة على التفقه على هؤلاء، ولهم أصحاب معروفون بين الصحابة والتابعين فى الفقه، فالمدينة كانت مهبط الوحي ومقر جمهرة الصحابة إلى آخر عهد ثالث الخلفاء الراشدين، وعنى كثير من التابعين من أهل المدينة بجمع شتات المذلول من الصحابة من الفقه والحديث حتى كان للفقهاء السبعة من أهل المدينة منزلة عظيمة فى الفقه، وكان سعيد بن المسيب يسأله ابن عمر -رضي الله عنهما- عن قضية أييه - تقديرًا من ذلك الصحابى الجليل - لسعة علم هذا التابعى الكبير بأقضية الصحابة.

ثم انتقلت علوم هؤلاء إلى شيوخ مالك من أهل المدينة، فقام مالك بجمعها وإذاعتها على الجماهير، فذهب المذهب إليه تاصيلًا وتفريعًا واتصاع له علماء كبار تقديرًا لقوة حججه، ونور منهجه على توالى القرون، ولو قام أحد هؤلاء العلماء المتضمن إليه بالدعوة إلى مذهب يستجده لوجد من يتابعه من أهل العلم لسعة علمه وقوة نظره، لكنهم فضلوا المحافظة على الانساب إلى مذهب عالم المدينة حرصًا على جمع الكلمة، وعلمًا منهم بأن بعض المسائل الضعيفة المروية عن صاحب المذهب تترك فى المذهب إلى ما هو أقوى حجة وأمن نظرًا برأى أصحاب الشأن من فقهاء المذهب، حتى أصبح المذهب باستدراك المستدركين لواطن الضعف بالغ القوة، بحيث إذا قارعه أحد المتأخرين أو ناطحه فقدّ رأسه.

وهكذا باتى المذهب للأئمة المتبوعين، فيها هى الكوفة بعد أن ابتناها «الفاروق» -رضي الله عنه- وأمكن حولها القصص من قبائل العرب، بعث إليها ابن مسعود -رضي الله عنه- ليفقه أهل الكوفة فى دين الله قائلًا لهم: «إني أترككم على نقي بعد الله» وعهد الله هذا منزلة فى العلم بين الصحابة عظيمة جدًا، وهو

الذي يقول فيه عمر: «كتبت على علماء» وفيه ورد حديث «إني رغبته لأمتي ماضى لها حين أم عبدة» وحديث «من أراد أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبدة» فقرأ ابن مسعود هي التي يرويها عاصم عن زر بن حبیش عنه، كما أن قراءة علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - هي التي يرويها عاصم عن أبي عبد الرحمن بن عبد الله بن حبيب السلمي عنه، فعنى ابن مسعود بتفقيه أهل الكوفة من عهد عمر إلى أواخر عهد عثمان - رضي الله عنه - رعاية لا مزيد عليها، حتى امتلأت الكوفة بالفقهاء.

ولما انتقل علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - إلى الكوفة سر من كثرة فقهايتها جداً، فقال: «رحم الله ابن أم عبدة قد ملأ هذه القرية علماء» ووالى باب مدينة العلم تفقيهمهم، إلى أن أصبحت الكوفة لا مثيل لها في أمصار المسلمين في كثرة فقهايتها ومحدثيها، والقائمون بعلوم القرآن وعلوم اللغة العربية فيها بعد أن اتخذها علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - عاصمة الخلافة، وبعد أن انتقل إليها أقوى الصحابة وفقهاؤهم، وقد ذكر العجلي أنه وطن الكوفة وحدها من الصحابة ألف وخمسمائة صحابي سوى من أقام بها ونشر العلم بين ريوحها، ثم انتقل إلى بلد آخر فضلاً عن باقي بلاد العراق، فكبار أصحاب علي وابن مسعود - رضي الله عنه - بها لو دونت تراجمهم في كتاب خاص لأتى كتاباً ضخماً وليس هذا موضع سرد لأسمائهم.

وقد جمع شتات علوم هؤلاء إبراهيم بن يزيد النخعي، وآراؤه مدونة في آثار أبي يوسف وكنار محمد بن الحسن، ومصنف ابن أبي شيبة . . وغيرها، وبعد النقاد مراسيله صحابها وبفضله على جميع علماء الأمصار الشعبي الذي يقول عنه ابن عمر - رضي الله عنه - حينما رآه يحدث بالمغازي: «فهو أحفظ لها مني، وإن كنت قد شهدت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم» ويقول لنس بن

سيرين: فدخلت الكوفة فوجدت بها أربعة آلاف يطلبون الحديث وأربعمائة قد فقهوا كما في الفاضل للراهمري^٩.

وقد جمع أبو حنيفة علوم هؤلاء، ودونها بعد أخذ ورد مستجدين في المسائل بينه وبين أتفاد أصحابه في مجمع قضي كياته من أربعين فقيها من نيلاء تلاميذه المتبحرين في الفقه والحديث وعلوم القرآن والعربية، كما نصي على ذلك الطحاوي وغيره، وعن هذا الإمام الأعظم يقول محمد بن إسحاق التميمي الذي ليس هو من أهل مذهبه: «والعلم برأ وبحراً، شرقاً وغرباً، بعداً وقرباً تدويه»^{١٠} ويقول الشافعي -رحمه-: «الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة» ويعد أصحابه وأصحاب أصحابه نضج الفقه، ولم يدعوا كلاماً لمستورك - شكر الله سبحانه.

ثم أتى الشافعي -رحمه- فجمع عيوناً من المعينين، وراد ما تلقاه من شيوخه من أهل مكة كمسلم بن خالد الذي تلقى العلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس -رضي- وقد استلأ الحافقان بأصحاب الشافعي وأصحاب أصحابه، وملأوا العالم علماء، وأهل مصر من أعرف الناس بعلومه وعلوم أصحابه حيث سكنها في أواخر عمره ونشر بها مذهبه الجديد ودفن بها -رحمه-. ولا يتسع هذا المقال لبيان ما لاسر الأئمة من الفقهاء من الفضل على الفقه الإسلامي، وهم على اتفاق في نحو ثلث مسائل الفقه، والثلث الباقي هو معترك آرائهم، وحججهم في ذلك ومداركهم مدفونة في كتب أهل الفقه.

فمذاهب تكون بهذا التأسيس وهذا التدعيم إذا لقيت في آخر الزمن مترعماً في الشرع يدعو إلى نبذ المذهب بها باجتهاد جديد يقيمه مقامها، محاولاً تدعيم إمامته باللامذهبية بدون أصل ينسب عليه غير شهرة الظهور. تلقى تلك المذاهب وتابعوها في حيرة بماذا يحق أن يلتب من عنده مثل هذه

الهلواجس والوساوس، أهو مجنون مكشوف الأمر غلط من لم يقفده إلى مستشفى المجانين، أم مذهب بين الفريتين يختلف أهل العقول في عده من عقلاء المجانين، أو مجانين العقلاء... ٩١.

بدأنا منذ مدة نسمع مثل هذه العرة من أناس هم في حاجة شديدة - على ما نرى - إلى الكشف عن عقولهم بمعرفة الطبيب الشرعي، قبل الالتفات إلى مزاعمهم في الاجتهاد الشرعي الفاضل - في رعبهم - على اجتهادات المجتهدين، فعلى تقدير ثبوت أن عندهم بعض عقل، فلا بد أن يكونوا من صنائع أعداء هذا الدين الحنيف ممن لهم غاية ملعونة ترمى إلى تشييت النجاء الأمة الإسلامية في شؤون دينهم وديارهم تشييتا يؤدي بهم إلى التناحر والتناهد والتناحر والتنازير يوما بعد يوم بعد إخماء مفيد استمر بينهم منذ برزحت شمس الإسلام إلى اليوم.

فالمسلم الرزين لا يتخذه بمثل هذه الدعوة، فإذا سمع نكرة الدعوة إلى الانقراض من حول أئمة الدين الذين حرصوا أصول الدين الإسلامي وفروعه من عهد التابعين إلى اليوم، كما توارثوه من النبي ﷺ - وأصحابه - رضي الله عنهم أجمعين - أو طرق سمعه نقيق النبل من مذاهب أهل الحق، فلا بد له من تحقيق مصدر هذه النكرة واكتشاف وكر هذه الفتنة.

وهذه النكرة لا يصح أن تكون من مسلم صميم درس العلوم الإسلامية حق الدراسة، بل إما تكون من متمسلم متدس بين علماء المسلمين أخذ بعض رؤوس مسائل من علوم الإسلام بقدر ما يظن أنها تؤهله لخدمة صنائعه ومرشحيه، فإذا دقق ذلك المسلم الرزين النظر في مصدر تلك النكرة بنوره الذي يسمي بين يديه، يجد شخصاً لا يشارك المسلمين في آلامهم وآمالهم إلا في الظاهر، بل يزامل ويصادق أناساً لا يتخذهم المسلمون بطانة، ويلقيه بجاهر بالأعداء الكفر قديم وحديث إلا العتيق للمجلوب من مغرب شمس الفضيلة، ويراء يعتقد أن وظيفته تؤهله - عند أميائه - لعمل كل ما يعمل، فعندما يطلع ذلك المسلم على جليلة الأمر يعرف كيف يخلص بيته الإسلام من

شروط هذا التصديق المنكر بإيفاد أهل الشأن على حفاظ الأمور. وإلحق بعلو ولا يعلى عليه.

فمن يدعو الجمهور إلى نيل المذهب بمذاهب الأئمة المشيعين - الذين اثرتنا فيما سبق إلى بعض سيرهم - لا يخلو من أن يكون من الذين يرون تصويب المجتهدين في استنباطاتهم كلها بحيث يباح لكل شخص غير مجتهد أن يأخذ بأي رأى من آراء أى مجتهد من المجتهدين، بدون حاجة إلى الاختصار على آراء مجتهد واحد بتخيره في الاتباع، وهذا ينسب إلى المعتزلة، وأما الصوفية فإنهم يصورون المجتهدين بمعنى الأخذ بالعزائم خاصة من بين أقوالهم من غير اختصار على مجتهد واحد.

والله يشير أبو العلاء صاعد بن أحمد بن أبى بكر الرزى - من رجال نور الدين الشهيد - في كتابه «الجمع بين الفتوى والقنوى من مهمات الدين والدنيا» حيث ذكر في أبواب الفقه ما هو مقتضى الفتوى، وما هو موجب الفتوى من بين أقوال الأئمة الأربعة خاصة، وليس في هذا معنى التشبه أصلاً بل هو محض الفتوى والورع.

والرأى الذى ينسب إلى المعتزلة يبيح لغير المجتهد الأخذ بما يروقه من الآراء للمجتهدين، لكن أقل ما يجب على غير المجتهد في باب الاجتهاد أن يتخير لديه مجتهداً يراه الأعلّم الأورع فيتصاح لفتياه في كل صغير وكبير بدون تتبع الرخص - في التحفيق - وأما تتبعه الرخص من أقوال كل إمام، والأخذ بما يوافق الهوى من آراء الأئمة، فليس إلا تشبهاً محضاً وليس عليهما مسحة من الدين أصلاً، كائناً من كان مبيح ذلك، ولذلك يقول الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى الإمام، عن تصويب المجتهدين مطلقاً: «أوله سفسطة وآخره وندقة»، لأن أقوالهم تدور بين النفى والإثبات فأنى يكون التصواب في النفى والإثبات معاً. ؟ نعم إن من تابع هذا المجتهد في جميع آرائه فقد عرج من العهدة أصاب مجتهد أم أخطأ، وكذا المجتهدون الآخرون، لأن الحاكم إذا اجتهد وأصاب فله أجران، وإذا اجتهد وأخطأ فله

أجر واحد، والأحاديث في هذا الباب في غلبة من الكثرة، وعلى اعتبار من قلده المجتهد خارجاً من العهدة وإن أخطأ مجتهدته جبرت الأمة منذ بزغت شمس الإسلام، ولا تزال بلاعة إلى قيام الساعة - بخلاف شمس السماء فإن لها فجرًا وضوحاً وغروباً - . . ولولا أن المجتهد يخرج من العهدة على تقدير خطئه لما كان له أجر، وليس كلامنا فيه. وكلام الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني عن المصوية حتى يدل عليه ألف دليل ودليل، ولكن ليس هذا بموضع توسع في بيان ذلك.

وأما إن كان ذلك الداعي إلى نبذ التذهب يعتد في الأئمة الشيوعيين أنهم من أسباب وحوامل الفرقة والخلاف بين المسلمين، وإن المجتهدين في الإسلام إلى اليوم كلهم على خطأ، وأنه يستفرك عليهم في آخر الزمن انصواب الذي خفى على الأمة منذ بزوغ شمس الإسلام إلى اليوم؛ فهذا من التهور والمجازفة البالغين حد النهاية.

ونحن نسمع من فلكات السنة دعاء هذه الفرقة بين حين وآخر تهوين أمر أخبار الأحاد الصحيحة من السنة، وكذا الإجماع والقياس بل دلالات الكتاب المعتبرة عند أهل الاستنباط، فيتهوين أخبار الأحاد ينخلصون من كتب السنة من صحاح وسنن وجوامع ومصنفات ومسايد وتفاسير بالرواية وغيرها، وإن فلا معجزة كونية تستفاد منها، ولا أحكام شرعية تستمد منها، فهل يسلك مثل هذه السبيل من سبيل الشيطان غير صانع أعداء الإسلام؟.

على أن أخبار الأحاد الصحيحة قد يحصل بتعدد طرقها تواتر معنوي، بل قد يحصل العلم بخبر الأحاد عند احتفاظه بالقرائن . . بل يوجد بين أهل العلم من يرى أن أحاديث الصحيحين - غير المتقدمين - من تلك الأحاديث المحضة بالقرائن.

ورضى الإجماع ينخلصون من مذاهب جمهرة أهل الحق، وينحازون إلى الحواجز الرقعة، والروافض المردة.

ويرد القياس الشرعي يسدون على أنفسهم باب الاجتهاد ومسالك العلة

- على طرقها المعروفة المأقوفة - منحازين إلى ثقافة القياس من الحسوارج والروافض وجامدى أهل الظلم - وتلايحهم بدلالات الكتاب المتعيرة عند أهل الاستباط يتخذون القيود الجارية مجرى الغالب الملغاة باتفاق بين الفاتلين بالمفاهيم وغير الفاتلين بها من صدر الإسلام إلى اليوم؛ وسيلة لتغيير كثير من الأحكام القطعية، ويجعلون للعرف شأنًا غير ماله عند جميع فقهاء هذه الأمة خائعين لما ألفاء بعض مستشرقى اليهود بمصر فى عمل أهل المدينة ونحوه. وكذلك صنيعهم فى المصلحة التى شرحنا دعائها بعض شرح فى مفادنا (أمرع الله فى نظر المسلمين).

وكل ذلك يجرى تحت بصر الأزهر وسمعه. ورجاله مكوث. والسكوت على تلك المخازى بما لا يرتضيه الأزهر الذى أسس بنياته على التقوى منذ عهد الملك الظاهر بيبس وأمراته الأبرار، حيث صبروه معقل العلم لأهل السنة، بعد أن أحسوا معالاه، ولم تزل ملوك الإسلام تراءه على هذا الأساس إلى اليوم، ولا يزال ياب مغلقا على غير أتباع الأئمة الأربعة وكم أمروا عليه من الخيرات لهذه الغاية النبيلة . . وللملك فؤاد الأول - رحمه الله - يد بيضاء، فى إنهاض الأزهر على ذلك الأسس القويم . . والحكومة الرشيدة التمسكة بأهداف الدين الإسلامى لم تزل تسدى إليه كل جميل مراعاة لتلك الغاية السديدة.

فإذا تم لدعاة النعرة الحديثة قصر الاجتهاد على شخص واحد من أبناء العهد الحديث - بمؤهلات غير مألوفة - وتمكنوا من إيادة المذاهب المبنونة فى الإسلام لهؤلاء الأئمة الأعلام، ومن حمل الجماهير على الانصياع لأراء ذلك الشخص؟ يتم لهم ما يريدون، ولكن الذى يتغنى بحرية الراى على الإطلاق بكل وسيلة كيف يستقيم له منع الطامعين من إبناء الزمن مثله إلى الاجتهاد من الاجتهاد؟ أم كيف يجيز إسماء ما يريد أن يحليه من الآراء على الجماهير مرغمين فائقى الحرية؟ أم كيف يبيع دأى الحرية المطلقة حرمان الجماهير

المساكين المقلدين حرية تخير مجتهد يتابعونه باعتبار تحويلهم عليه فى دينه وعلمه فى عهد التوراة؟! ولم يسبق لهذا الحجر مثيل فى عهد الظلمات!!! وهذا مما لا أستطيع الجواب عنه.

وقصارى القول أنك إذا قعت بدمى أحوال القائلين بتلك النعمة الخيثة وجدتهم لا يأتونون المألوف، ولا يعرفون المعروف، أصمت شبهة الظهور بصائرهم حتى تراهم يصادفون المتألمين على الشرق المسكين، فنعرتهم هذه ما هى إلا نعيق الإلحاد النبعث عن أهل الفساد . فيجب على أهل الشأن أن يسعوا فى تعرف مصدر الخطر، وإطفاء الشرر، وليست هذه الدعوة للتكررة سوى قطرة للادبانية السائدة فى بلاد أخرى ميتة بالإلحاد وكسبت لها النعاسة. والزمن لا يلدغ من حجر مرتين، والعاقل من تعظ بشيء، والله يقول الحق وهو يهتدى السيل.

خطورة التسرع فى الإفتاء

ذكر للإمام صفيان بن سعيد الثورى -رحمه الله- كثرة المحدثين فى عصره، فقال: إذا كثر الملاحون غرقت السفينة. وقل أنت كذلك عن كثرة المفتين فى هذا الأمام. والنصحابة -رحمهم الله- الذين شاهدوا النزول وتلقوا علم الدين من النبي -صلى الله عليه وسلم- مباشرة، كانوا يسهبون الإفتاء، ويحيل بعضهم على بعض الإجابة عن مسألة يسأل هو عنها خوفاً من الزلل. وفى صحيح مسلم من حديث أبى المنهال أنه سأل زيد بن أرقم عن الصرف فقال: سل البراء بن عازب. فسأل البراء. فقال: سل زيدا «الحديث». وأخرج أبو محمد الرامهرمزي صاحب «المحدث الفاضل» عن عبد الرحمن بن أبى ليلى أنه قال: لقد أذكت فى هذا المسجد مائة وعشرين من الأئصار لمنهم أحد يحدث إلا رد أن أحده كفاء الحديث، ولا يسأل عن فنيا إلا ود أن أحده كفاء الفتيا، وأخرج أيضاً عن الشعبي أنه سئل: كيف كنتم تصنعون إذا سئلتم؟ قال: على الخبير سقطت: كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه أنتهم فلا يزال حتى يرجع إلى الأول. وقال أحمد كيار الأئمة: لولا الفسوق من الله من ضياع العلم لما أقيمت أحدا، يكون له الهناء وعلى الوزر.

ولولا خوف السلف من إثم كتم العلم لما كانوا يتصدون للإفتاء بالقرعة. وفي هذا الصدد روايات كثيرة عن رجال الصدر الأول تدل على مبلغ احترامهم من تبعه الإفتاء، ولكن ترى الناس اليوم على خلاف ذلك يتزاحمون على الفتيا ويتسابقون في حمل التبعة، فما من مجلة أو صحيفة في البلد إلا وفيها فتاوى عن مسائل، وكذلك ليس لطائفة اللامذهبية مجلس وعظ وتذكير إلا وفيه اختتات على الفتوى في التوحيد والفقه، حتى إن الكاتب السسيط لا يرى بأساً في أن يفتي الناس في أعوص المسائل وأكثرها تشعباً، وكفى أن تكون عنده فتاوى طرح الله الكردستاني أو الشيخ الحراني، لينقل منها صفحاتين من بحث تعليق الطلاق مثلاً، وينهج ما فيهما في الصحف والمجلات بدون أن يشعر بحاجة إلى التأكد من مبلغ أمانة الطابع، ومن عدم تصرفه في نصوص الكتاب زيادة ونقصاً أو تصحيحاً على روعه، أو تصحيحاً، أو متابعة للهيوى، ولا إلى التحقق من درجة مطابقة ما في الكتاب لمواقع وصدق مؤلفه وبعده عن الزيف والزلل فيما شذ به عن الجماعة.

وتلك أمور قد يغفل في تحقيقها كبار أهل العلم فضلا عن صغار
أرباب القلم، على أن اختلاف الفنيا من تلك المصادر المختلفة في مسألة
واحدة باسم الشرع، تصحيحا وإبطالا وتحليلا وتحريما يؤدي إلى تفرقة كلمة
الشعب المتحد الأمن القطن، بل إلى تهاونهم بأمر الشرع إلى أن تزول من
قلوب الأمة مهابة الإفتاء وجلال الشرع وحرمة العلماء، حتى إذا شاهد
المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها هذه الغوضى ربما يزول من
صدورهم ما كانوا يحملونه بين جوانحهم نحو علماء مصر من الإجلال
والإكبار والثقة والاعتماد . . . ويحز علينا أن نسمع هنا وهناك من أناس في
حق أهل العلم : هؤلاء لا نسمع لهم ركزا إلا عند قبض المرتب، أو
مسيرة كل من هب ودب، لا في توحيد كلمة المسلمين والحيولة دون
تفرقهم شيئا وطوائف، يتأخرون ويتأيدون بدل أن يكونوا إخوانا
متعاضدين متناصرين متحابين.

والله يعلم ماذا قلدت مصر من سمعتها العلمية في الخارج منذ مات شيخ فقهاء عصره الشيخ محمد بخيت -رحمه الله- وكان مرجع القضاة والعلماء في أقطار الأرض في حل مشكلاتهم، فأى قاض أو فقيه إذا راجعه في مشكلة كان يجد الجواب بما يحل مشكلته على مذهبه حاضراً وابطالاً إليه فيحضى القاضي القضاء، ويعمل المفتي بالفتيا، لأنه -رحمه الله- كان إذا نقض أوجع، وإذا أقرم أفتح، لسعة دائرة بحث في فقه المذاهب، وطول ممارسته للممارسة والقضاء والإفتاء، ومقدار ذلك العالم العالى كان عندهم عظيماً.

وإنى أعرف من أقاضى القضاة من كان يراجعه فيما يشتكله من المسائل مع كونه ممن له غوص في الفقه ليتأكد بما فهمه من كتب الفقه، فيجد الجواب عن مسأله يصل إليه في مدة يسيرة، وبعد وفاته رحمه الله، راجع ذلك القاضي، مصر على ما تعود في عهد الشيخ بخيت رحمه الله، فانتظر شهراً وشهرين وثلاثة أشهر إلى ستة أشهر بدون أن يصل إليه جواب عن مسأله، وكان يرجئ القضية إلى ورود الجواب إليه في قطر سوى قطر مصر، أمكلاً يحافظ على رعاة العالم الإسلامى^{١١٩}.

بل رأينا إفتاء صائراً من مصدر حقه أن يكون ملماً بوجوه الاختلاف في المسألة وبأدلة الجمهور فيها وبوجه سقوط تشبيب من شذ فيها، ينسب في ذلك الإفتاء القول بخلاف ما عليه الجمهور إلى كثير من الصحابة والتابعين وقضاه السلف اغتراراً بالقضاوى المذكورة، وتساهلاً في النقل، مع أن ذلك القول لا يثبت عن صحابى واحد ولا تابعى واحد ولا فقيه واحد من فقهاء السلف، فضلاً عن أن يثبت عن جميع منهم، بل المسألة إجماعية سلفاً وخلفاً، وجميع ما فى الأمر أن ابن حزم حول في القرن الخامس قضاء على كرم الله وجهه بسبب الإكراه والاضطهاد إلى صورة الحشود بدون إكراه بقلة ورع، كما عمل مثل ذلك فيما يرويه عن طائوس غيابة في النقل، وكما حفر الكلم عن مواضعه في قضاء شريح، مع أن نص الرواية (فلم يره حدثاً) يدل على أنه كان يحكم بالوقوع لوعده ما فعله المعلق حدثاً.

لفتيا ابن عمر، والقضاء على وهو يقول (اضطهدتوه) وقول ابن سمود وعمل أبي ذر، وعمل الزبير - ثالثاً - من غير أن يصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، والإجماع المنقول عن فقهاء التابعين وتابعيهم بالنظر إلى فتاويهم المدونة في مصنف عبد الرزاق، ومصنف وكيع، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، وسنن البيهقي، وللميد ابن عبد البر واستذكاره وغيرها، كل ذلك يقضى على نقولات الشاذ من الظاهرية وأمنابهم في المسألة، ولا ينبغي لعالم أن يتكلم في مثل هذه المسألة بدون اطلاع على أمثال تلك الكتب. و«مصنف ابن أبي شيبة في ثمانية مجلدات مكتوبة مراد ملا بالأستاذة، وبها أيضاً مصنف عبد الرزاق. وأما التمهيد ثمانية مجلدات منه في مكتبة كوبريلي بالأستاذة أيضاً، وبها تتم نسخة دار الكتب المصرية».

وقد قطع أبو الحسن النقي السبكي في «الدرة المضية» خيانة صاحب الفتاوى المذكورة في نقوله من تلك الكتب، وفي مطالعة الدرة المضية فوائد ومثقة.

ومصدر أقواله الصحابة والتابعين إنما هو أمثال تلك الكتب، فمن عزا شيئاً إلى الصحابة والتابعين بدون أن يطلع على تلك الكتب يضع نفسه في موقف الخجل عند أهل العلم والسقوط من نظرهم، وما يجر ذلك من شذرات ظاهري مكشوف.

فإذا تحدى أحد من أهل العلم وقال إنما السؤال عن الحكم الشرعي في المسألة على ما يراه الأئمة المجتهدون المعترف بإمامتهم عند الأمة لا عن القانون رقم كذا ولا النظام تاريخ كذا، وإن كان من الضروري ذكر الصحابة والتابعين في المسألة فأثبت عن صحابي واحد، أو تابعي واحد رواية صحيحة صريحة توافق الرأي الشاذ، من أحد كتب السنة، وقد أعفذك الله عن إثبات الرواية عن جمع من الأصحاب أو التابعين أو الفقهاء من بعدهم حتى تعلم بعض علز عند الناس - لا عند الله - في تأييد ما يخالف الإجماع المنقول في

كتاب ابن المنذر وغيره، فيأثرى ماذا يكون جوابه سوى أن يعترف بالحق ويرجع عن قتيه أو يغالط فيزداد سقوطاً أو ماذا كان يصنع؟!.

وأما المستغنى فلا يخلو من أن يكون من أتباع أحد الأئمة الشيوعيين عند أهل السنة، أو من فريق اللامذهبية.

فإن كان من أتباع الأئمة الشيوعيين؛ فإن كان مالكياً أو شافعيّاً مثلاً فإنما يقضى بالقول الصحيح المقتضى به في مذهبه قولاً واحداً، بدون ذكر اختلافه، لأن من المعلوم أن بيان الخلاف في جواب المستغنى لا يفيد سوى الحيرة، مع أن الإفتاء لأجل التخليص من الحيرة، لا لأجل الإيقاع في زيادة الحيرة، كما نص على ذلك علماء المذاهب في كتب رسم الفتوى وأدب القضاء، فلا يجوز للمفتى أن يقول له: فيه قولان من الشافعي، وفيه قول قديم وقول حديث، أو فيه ست روايات عن مالك بطريقين ابن القاسم وأشهب وابن الماجشون والليثي، وعبد الملك بن حبيب، والمعنى مثلاً، أو فيه خمسة أقوال في مذهب أبي حنيفة: ظاهر الرواية، وغير ظاهر الرواية، وقول أبي يوسف، وقول محمد، وقول زفر، أو فيه عشر روايات عن أحمد في الرعاية الكبرى، فإن أصحاب هؤلاء الأئمة قد حصوا الصحيح في مذاهبهم مدى القرون، وعينوا قولاً واحداً للإفتاء في كل مذهب، فليس للمفتى المقلد إلا أن يراجع الكتب المعتمدة عندهم فيفتي بالقول الصحيح في المسألة.

وأما القول بأن في (على الطلاق إن فعلت كذا) - مع العرف الجارى في عدة صريحا - قولين في مذهب الحنيفة مثلاً (الغترار) يمثل قول أبي السعود العمادى ومن تابعه من المتأخرين الذين لا تلحق أقوالهم بالمذهب باعتبار طفتهم، فليس من شأن الفقيه الباحث، وإن غلط الشيخ بخيت رحمه الله في تأييد هذا القول الذى ليس من المذهب في شيء حتى ألف رسالة فيه، لكن قوله هذا كقوليه في التصوير الشمس مغمر في زاهر صوابه سامحه الله.

ورأى محرم لا ينضم من لفظ (على الطلاق) المعروف في إيقاعه طلاق امرأة المتكلم، ولا يعتبر اللام تغنى لفاء الإضافة المحوية؟. وهذا على بعده

عن الذوق العربي بعيد عن الثقل بعيد عن المذهب. ولين هذا في كتب ظاهر الرواية أو التواتر، أو التوالد التي أُنشئ فيها مشايخ المذهب؟ وما عرف إيقاع الطلاق به هو في حكم التصريح.

ولنا في حاجة الآن إلى بيان أنواع الضعف الموجودة في معروضات أبي السعود أو فتاويه المستضعفة مدى القرون عند فقهاء دار الإفتاء التي كان هو تولى رياستها في حين من الدهر. على أن عذر أبي السعود هو عدم جريان العرف على إيقاع الطلاق بذلك اللفظ في تلك البلاد، بخلاف البلاد العربية.

وأما إن كان المستضي من طائفة اللامذهبية فلهم طوائف شتى في البلد: منهم من ينشر الإياحة باسم التصوف، ومنهم من يذيع التجسيم باسم السلف، ومنهم من يحاول بعث المذهب الإسماعيلي من مقبرته باسم الحديث، ومنهم من يتوقع إلى حد أن يحاول مزاحمة النبي - ﷺ - في وحيه باسم السنة. . . وكل هؤلاء اتفقوا على ألا يتفقوا في شيء إلا في الخروج على الأئمة ونبذ المذهب، فلا أظن أن مذاهبهم في اللطائف المعترف بها حتى يعتبر لهم مصدر إفتاء خاص، بل إذا لم يتأصل أهل الشأن شأفتهم قبل أن يكون لهم سبيل، وتركهم وشأنهم إلى أن يشتغل أمرهم، ويستشروهم فلا شك أن القطر الأمن - لا قدر الله - يكون عرضة لما لا تحمد عقباء، إلا إذا قامت كبار العلماء بواجبهم من الآن ومنعوا المتطقلين على الإفتاء من الإفتاء، وأرجعوا بحكمتهم دعاء تلك النحل الحديثة الممجوجة إلى صوابهم وقطعوا قول القائلين: أما لهذه الفوضى في الإفتاء ولهذا التفاضي عن إحداث نحل جديدة في الإسلام من أحر؟.

(ملحوظة:)

ليس كلامي فيمن يخدم الأمة عن كفاية وجفارة من العلماء المخلصين.

كلمة حول المحارِب

من العجب أن نرى بين أوتة وأخرى أناسا يعمون جهدهم في إثارة ضجعات حول مسائل تافهة، متفاضين عن مويقات ملأت البقاع، وأدّت الشرع

الإسلامي في جوهره وصميمه، ولو كان رائد هؤلاء الأخلاص لرأوا الصغير صغيراً والكبير كبيراً، ووسعهم ما وسع جماعة المسلمين على توالي القرون، وقد بلغ بعضهم النخبط إلى حد محاولة التحدي في أمر يظن أنه قتلته بحقاً فتهنئ مستكراً لما توارثته جماعة المسلمين في مساجدهم من أئدم العهد، وما ذلك إلا من سكوت كبار العلماء عن الفطرة إلى أن تصبح سجلاً، ولو حاسب هذا المحدث نفسه ووازن بين ما حفظه وما غاب عنه لعلم أنه المحتر يسكوت أهل الشأن عن أمثاله فظن أن الجو صفاء له فأخذ يشرح ما يشاء ويستكر ما يشاء، وفي مثله قال الشاعر:

وإذا ما خلا الجبان بأرضي طلب الظعن وحده والنزلا

ولو علم المسكين مقدار نفسه لسكت فاستراح وأراح، لكن الثملة لما سكت كم مقدار ورك؟ أجابت قائلة: أن يميزني مائة قطار، فلأن لا مانع من أن ترى ألف محنهد ومجنهد في كل بيت محلاً.

وقد اتفق أهل العلم على أن المسائل الفرعية الاجتهادية لا تتخذ مثار إنكار، فكيف يقوم في صف الدعاة إلى الله من يجهل ذلك أو يتجاهله ولا ينزل المسائل مثارها؟.

وأشد ما قيل في قيام الإمام في الطاق كلمة أهل العراق. وفي الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني: «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: لا بأس أن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق، ويكره أن يقوم في الطاق. ويروى مثل ذلك عن ابن مسعود -رضي الله عنه- وإبراهيم النخعي والحسن البصري والثوري وغيرهم من علماء العراق. وهذه الكراهة كراهة تنزيه عندهم على ما ذكره الحير الرملي في حاشية البحر الرائق، وهي أقرب إلى الجواز من الخطر، ولم يثبت عن ابن مسعود التحليل بالتشبيه بالنصارى لأن خبر البزار عنه في سنده ميمون الأعمور أبو حمزة قد ضعفه غير واحد، وإن ثبت عنه القول بكرهة القيام في الطاق -أي للحراب-.

فسر أهل العلم وجه الكراهة في ذلك فلاحظوا احتمال أن تكون العلة

اعتبار الإمام عن الجماعة بنظام، واحتمال أن تكون اشتباه حال الإمام على من في البين والشمال، فالاحتمال الأول رده بين الهمام قائلًا: «إن اعتبار الإمام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجباً عليه، وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ولا أثر لذلك فيه بنى في المساجد المحاربة من لدن رسول الله - ﷺ - ولو لم تكن كانت آية أن يتقدم في محاسبة ذلك المكان، لأنه يحاذي وسط الصف وهو المطلوب؛ إذ قيامه في غير محاذاته مكروه، وغايته اتفاق المتن في بعض الأحكام ولا بدع فيه، على أن أهل الكتاب إنما يخصصون الإمام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه» ورد على ذلك احتجاج من يشرح يشرع من قبلنا بالشروط المعروفة قال الله تعالى: ﴿فَأَذَانَهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُمْ قَائِمٌ يَصَلُّونَ فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِبَحْتٍ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَخَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١).

وأما الاحتمال الثاني وهو كون علة الكراهة خفاء حال الإمام على بعض الجماعة، فقد قوله ابن الهمام ذاكراً أن محارب أهل العراق مجبوبة مطوقة حتى إذا وقف الإمام داخل للحراب تشبه حاله على من عن يمينه ويساره، فلو كان بجنى الطاق عمودان وراءهما فرجنان يطلع منهما أهل الجهتين على حال الإمام لا يكره فعلى هذا يكون الأمر خاصاً بأهل العراق.

ومن أهل العلم من عده وجه الكراهة قيام الإمام في محل مرتفع في المحراب. وقد قال ابن الهمام أيضاً عند التعرض لذلك: «واختلف في مقدار الارتفاع الذي تتحقق به الكراهة قليل قدر القامة، وقبل ما يقع به الاستيلاء وقبل فروع كالسترة وهو المختار» اهـ. والتقدير بالقامة رواية الطحاوى عن أبي يوسف.

وعالم دار الهجرة مالك بن أنس - رحمه الله - مع أهل العراقي في كراهة انفراد الإمام في مكان مرتفع في رواية ابن القاسم. وفي المتن: «أكره مالك أن يصلى الإمام على شيء هو أرفع مما يصلى عليه من خلقه مثل الدكان في

الحراب ونحوه من الأشياء، إلا أن يكون على مكان يسير الارتفاع مثل ما كان عندنا بمصر فإن صلاتهم ثلثة اعد. وبذلك تعلم حكم المحارب التوارثة بمصر منذ عهد ابن القاسم صاحب الإمام مالك -رحمته- . لكن عالم قريش الإمام محمد بن إفريس المظلي -رحمته- اختار في «الأم» للإمام أن يصلى على الشيء المرتفع ليراه من وراءه فيقتدوا بركوعه وسجوده، وذلك بعد أن ساق حديث ابن مسعود -رحمته- في النهي عن ذلك.

وأما قول ابن الهمام ببناء المحارب في المساجد من لدن رسول الله -ﷺ- فيزيده حديث وائل بن حجر -رحمته- عند البيهقي وفيه . . . فدخل الحراب . . . وليس عدم ذكر أم عبد الجبار في سنده بضارره لأنها لا تشذ عن جمهرة الروايات الثلاثي قال عنهن الذهبي: وما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها على أنها زوجة صحابي. ولعل قول ابن حجر في نفي وجود لمحارب في عهد النبي -ﷺ- ليس بمعنى نفي وجودها مطلقاً، بل يريد نفي كونها على أنص أوصاف محارب عصره، وإلا فحديث وائل ابن حجر أحق بالتعميل من حديث عبد المهيمن بن عباس الذي يقول فيه «لم يكن لمسجد النبي -ﷺ- محراب في زمنه ثم أحدثه عمر بن عبد العزيز» لأنه يناقض روايته الأخرى التي توافق حديث وائل، وهي روايته عند الطبراني من حديث سهل بن سعد -رحمته- وفيه . . . فلما بنى له محراب تقدم إليه . . . وماله متابع أحق بالقبول مما يتفرد به مثل عبد المهيمن وقد ضعفه غير واحد.

والتوقع أن المحراب كان موجوداً. والذي زاد فيه عمر بن عبد العزيز أيام إمرته بالمدينة المنورة سنة ٨٧ هو التجويف البالغ في المحراب. وعمر بن عبد العزيز أقصر له طوائف الفقهاء بالإمامة في الفقه والحديث والورع والاعتصام بالسنة، فعمثه بعد مبتدعاً فيما فعل! ومن ظن أن تغيير البناء إلى أكمل فأكمل وأحكم فأحكم بدعة مخوفة فهو المفقوت، ولم يكن مسجد النبي -ﷺ- مبني بالحجارة إلا في أسانه ولا مسقفاً بغير جريد النخل، فوسعه

عمر - رحمه - وسفقه ، ثم وسعه عثمان - رحمه - وبناء بالحجارة على أعمدة حجارة وسفقه بالساج ، إلى أن جددت عمارته في عهد إمرة عمر بن عبد العزيز بالمدينة المنورة سنة ٨٧ هـ بفسيفساء ورخام . أليعد هؤلاء مبتدعة فضلاء ١١٢٧.

وقد أجاد الأستاذ السيد عبد الله بن الصديق الفماری فيما حلقه على رسالة السيوطي في حكم الصلاة في المحارب وكشف الستار عن غيباتها لتأنيدها وأبان عدم صحة التمسك بما فيها من جهة التلليل على ما يدعيه السيوطي ، وترى العالم كثيراً ما يوقعه فيما لا يرضاه لنفسه ، وكم يوقع السيوطي تسريه في مثل هذه المسئلة .

وقد أحسن صتما فضيلة الأستاذ الخليل الشيخ عمر عبد الوهاب الجندی حيث آلف ما هو فصل الخطاب في مسألة المحارب وكفى وشفى من كل ناحية ، ووصف ما في كنائس النصراني من المذاهب التي قد تسمى للمحارب وصفا دقيقا لا يدع شبهة لأحد أن محارب المسلمين لا تشبهها بوجه من الوجوه فجزاهما الله تعالى عن السنة خيرا حيث لم يدها قولا لقائل .

والعجب من السيوطي كيف يحاول الاستدلال بحديث البيهقي انتقوا هذه المذاهب بدون أدنى مناسبة له بالموضوع ، ولا سيما بعد أن ادعى أن المحارب لم يكن لها وجود في عهد النبي - رحمه - على أن سالم بن أبي الجعد في سننه مدلس ، وقد عمن وعتقة المدلس مردودة عند أهل النقد ، ونعيم بن أبي هند ناصي كان يتناول عليا كرم الله وجهه فلا حب ولا كرامة ، وعبد الرحمن بن مفرأ تركه ابن المديني وعنه ابن عدي من الضعفاء ، وسهل ابن رجلة على حفظه ثم يرو عنه من أصحاب الأصول الستة غير ابن ماجه ومثله متكلم فيه عند بعض أهل النقد ، ومحمد بن عبد الله الخطرمي كان محمد بن أبي شيبة يضعفه . وتوثيق ابن حبان لبعض هؤلاء على طريقته في توثيق المجاهيل وأما ما يروي عن ابن مسعود ففي سننه ميمون الأحرار ضعفه

غير واحد، ومحيوب بن الحسن ضعفه الثنائي، وإنما روى البخاري عنه حديثاً واحداً بمشارك في شيخ شيخه، ومحمد بن مرداس جهله أبو حاتم. قال الذهبي: روى عن خارجة غير ما خلا، ولم يرو عنه من الأئمة الستة غير أبي داود وهكلم، وكراهة من كره من أهل العراق الصلاة في الطاق لما سبق من ابن الهمام فلا ينهض ما يرويه السيوطي عن إبراهيم والحسن وابن مسعود وغيرهم حجة لمسألة الباب.

وهذه كاتبة أسوقها على عجل نزولاً عند رغبة بعض الإخوان والكلام متبع إذا لزم، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.



حول مسألة المحراب

انتهاك حرمة الحقيقة والتاريخ مسايرة للهوى

رأيت فى العدد السادس (سنة ١٣٥٩) من مجلة الإسلام الفراء مقالاً حول مسألة المحراب بقلم الأستاذ ابن رستم، فعميت كيف امتساحت إدارة المجلة نشره مع ما فى المقال المذكور من رمى السلف الصالح بالتغفل والانصياع لعمال التنصارى فى بنائهم للمسجد النبوى على تصميم كنائسهم حيث يقول كاتب المقال: «واحدثوا فيه بدعة المحراب الجوف كما شاهدوا فى كنائسهم» وهى كلمة لم يسبق التلق بها لمسلم قبل هذا الأستاذ السنى إلا أن يكون من أهل نحلته، وحاش لله أن يجعل السلف الصالح على هذا الوصف وهم الذين دعووا العالم ونشروا الإسلام وأعزوا المسلمين.

وفيه أيضاً وصف عمر بن عبد العزيز بالظلم والعدوان مع أنه هو الذى أحيا السنة بحمل أهل العلم على تدوينها، وقام بتغذية أهل البلاد فى أمر دينهم بيعت عشرة عشرة من الفقهاء إلى كل قطر كما هو معلوم لمن درس تاريخ الفقه الإسلامى كما يجب، وقد ذاع عدله فى الحكم وأصبح مضرب مثل من عهد إمرته إلى عهد خلافته ووفاته، وحينما ولى إمرة المدينة المنورة سنة ٨٧هـ - عام بنائه للمسجد النبوى كما هو الراجع عند ابن سيد الناس - دعا عشرة من فقهاء المدينة وفهم السبعة المشهورة وأمس بينهم أبان بن عثمان وقال لهم: «إني إنما دعوتكم لأمر تزجرون عليه وتكونون فيه أعواناً على الحق، إني لا أريد أن أقطع لأمر إلا ب رأيكم أو برأى من حضر منكم، فإن رأيتم أحداً يتصدى أو يلقكم عن عامل لى ظلامة فأخرج على من بلغه ذلك إلا يلقني».

أنعم تكون هذه سيرته أيام إمرته بالمدينة المنورة بعد شاباً قرأ بحرى مع هوى النفس ظلوماً غشوماً يفتصب أموال الناس ويحتدى على حقوق الناس ١١؟ أم تقياً ورعاً يشرف على ما يشرف عليه بوجه يرضى الله ورسوله؟.

ويجد القارئ الكريم في الأمر الصادر إليه من الوليد في جدد توسيع المسجد النبوي ما نصه: «فمن يملك ملكه فاشتره منه، وإلا فقومه له قيمة عدل ثم اعذهه وادفع إليهم الثمان يسوتهم فإن لك في ذلك مائة مائة مائة وعثمان» فقل لي بربك ماذا في هذا مما يتألى شرح الله؟

والإكثار من القول شأن الناس عند كل تجديد، وقد لقي عمر الفاروق - رضي الله عنه - عند توسيعه المسجد النبوي من حادثه كثيراً ليصرفه عن فعله لكنه - رضي الله عنه - كان إذا عزم أمضى، وليس حديثه مع العباس - رضي الله عنه - كما يريد أن يصوره كاتب المقال والكلام في حديث أبي لا يسهه المقام، وكذلك كان عثمان - رضي الله عنه - لقي من أكثر الكلام ليحول دون توسيع المسجد النبوي كما يشير إلى ذلك حديث الصحيحين. ففيمما فعل عمر وعثمان - رضي الله عنه - أسوة حسنة لعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - حيث مضى فيما صمم مع وجود من يقول: «تركها على حالها أولى...» أو «إن هذا البيان العالي إنما هو من أعمال القراعة والأكاسرة وكل طويل الأمل...» ففي عمل عمر بن عبد العزيز هذا سير على سنة الراسخين، وإعزاز للإسلام حقاً، ورفع لشأنه، وقضاء حاجة المسلمين على الوجه الأكمل، وزينة للمسجد النبوي، ولم تزل المدينة المنورة مأزق الصالحين ومزدهمهم في كل قرن، ولا سيما بعد انقضاء عهد الظلم بها بتولية عمر بن عبد العزيز إمرتها.

ويذكرنا إكثار الكلام حول تجديد المسجد النبوي، في كل عهد ما حدث من الفجة يوم منع حاجب الحجاب الناس من البيت في الأهر الشريف في القرن التاسع الهجري حتى نرى مثل المقرئ بجاري العامة في استنكار ذلك، وكذا ما كان الناس يقولونه حينما نقلت الصناديق من الأهر حديثاً، وقد جرت سنة الله على اصطدام العنيق بالجديد إلا أن من جمع الله له الدين مع العقل لا يصادى كل قديم ولا يؤاخذ كل جديد، بل يأخذ بالأصلح من الاثنين وهو الذي لا يصادم الشرع.

وكان فيما صنع عمر بن عبد العزيز في المسجد النبوي: الحراب والشرحات، وثا نظر القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر إلى الشرفات الجديدة فيه قبالاً: «لها من زينة المسجدة ومن تكلم عند تجديد

المسجد النبوي إنما تكلم في عظمة البيان لا في التجويف الباطن في الحراب، بل استمرت الأمة في عهد الأمويين والعباسيين إلى يومنا هذا على الأخذ بهذا الطراز في الحاربي، وماذا على عمر بن عبد العزيز من كونه يترقه في مبدأ أمره في المباحات؟ ويتقلب في نعم الله وفيما رزقه الله من الطيبات؟ ولم يزل يزداد خيراً إلى خير حتى ختم له بالخير، وقد أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على إحقاقه بالخلفاء الراشدين علماً وعملاً، أنتم له لا يستأهل أن يكف عنه اللسان ويحتجب التلويع نحره بتخاضع آل أمية وآل هاشم!!!.

ولولا أن الأستاذ السني يغاز على «بيت الخالص» الأمر بهدم للحاربي في آخر الزمن لتهب واجتنب القبل من مثل عمر بن عبد العزيز بتصويره في صورة الظلوم الغشوم (ورق) وبهتاناً تعويلاً منه على ما رآه في مثل «وفاء الوفاء» للسيد السهمودي من إزعاجه للحسن بن الحسن -رحمته-، مع أن ذلك ليس إلا حديث خرافة، وقد قال السهيلي: «إن الحجر والبيوت كانت أدخلت في المسجد في زمن عبد الملك بن مروان» بل كاتب المقال يتألف نفسه ويعترف بذلك ويقول: «كانت بيوت أمهات المؤمنين خالية منهن أكل بعد استقبالهن جميعاً إلى رحمة الله، ولكنها كانت تعشير جزءاً من المسجد إذ كان الناس يجلسون فيها وقت الصلاة ويصلون مع الجماعة - راجع مصدره - فإذا أين يتصور الاعتداء؟». و «وفاء الوفاء» الذي يستفي كاتب المقال منه أنباء يستولد منها ما يشاء، جامع لكل ما قيل حول موضوع الكتاب، لكن مؤلفه السيد يروي فيه عن كل من دب وهب فيحتاج الباحث إلى تمحيص ما فيه، ولذا قال البخاري عن وفاء الوفاء: «مفتقر إلى تحرير ونظر».

وبالنظر إلى أن صاحب المقال يقول على «وفاء الوفاء» في حملاته بيننا وشمالاً مع تزيد ما يشاء أن يتزيد نهض في أفقه أن تلك الروايات انفرد بها محمد بن الحسن بن زبالة الخزومي وهو كذاب معروف، و«هت يقول ابن معين: كذاب خبيث لم يكن بشقة ولا مأمون». وقال البخاري: عنده مناكير. وقال أحمد بن صالح المصري: كتبت عنه مائة ألف حديث، ثم تبين لي أنه كاذب يضع الحديث فتركت حديثه. وقال أبو زرعة: وأهـ

الحديث. وقال أبو حاتم: «منكر الحديث» وقال النسائي: «متروك الحديث» ليس بثقة. وقال مسلم: «خير ثقة». وقال أبو داود: «كتابا للدينة ابن زبالة» ووهب بن وهب.

هكذا يكون قدوة من فارق الجماعة، أهرولية مثله يصح في «دينه الخالص» أن يقال من مثل عمر بن عبد العزيز الذي أطبقت الأمة على إمامته في الفقه والحديث والورع والعدل والاعتصام بالسنة، وكتاب عبد الله بن عبد الحكم في سيرته جزء يسير من مناقبه، ولو قرئ كونه مرغعا في عهد إمرته لبادر بإزالة البدعة أيام خلافته لو كان هناك شيء يعمده بدعة.

وأما ما يقال من محادثة أبان بن عثمان التي يسوقها كاتب المقال فكذب مكشوف من رواية ابن زبالة أيضا فيسمى في الزبالة ١١١ بل ابن كثير ذكر وفاة أبان هذا في عداد وفيات سنة ٨٥ هـ قبل البدء في بناء المسجد النبوي بستين، ولو كان أبان في الحياة يوم تولى عمر بن عبد العزيز إمرة المدينة لكان استنصره في عداد الفقهاء العشرة من أهل المدينة. وأما ما في تهذيب الكمال من أن وفاته كانت سنة ١٠٥ نقلًا عن خليفة بن خياط فقد نصرا على أنه سهو عن تاريخ وفاة يزيد بن عبد الملك لأنه هو المذكور في طبقات خليفة بن خياط دون تاريخ وفاة أبان بن عثمان، وأعداد ابن كثير ذكره في السنة المذكورة مراعاة لحجمه أبي الحجاج المزي الذي وهم في ذلك، على أن الأحوط عندهم إذا اختلفت الروايات في الموالييد والوفيات أن يؤخذ بالاعتدال في الوفيات وبالأحدث في الموالييد.

وأما ما يذكره ابن جرير في تاريخه من أن الوليد كتب إلى ملك الروم يسأله أن يعث له صناعا للبناء فيعث له بمائة صانع وفصوص كثيرة من أجل المسجد النبوي فيعمده ابن كثير من أجل مسجد دمشق فأولى أن تكون كلمة

الأستاذ السني في مسجد دمشق، وإن وهم في النقل، وتاريخ ابن جرير في الأبناء يورن بقيمة أساتيد فيها.

والحاصل أن كاتب المقال أراء أوغل في الباطل حيث لم يرض أن يكون الكلام يهدوء في مسألة إنه يكره تنزيها قيام الإمام في محراب خاثر في الجدار مطوق الخافئين بطوق ثائيء يلتزق به عمودان من جانب المحراب بحيث يصعب اطلاع من في طرفي الصف على حال الإمام في الانتقالات كما هو الطراز العراقي في القديم. فيراجع الإمام بمقدار ما يظهر حاله للجماعة فنزول الكراهة كما في كتب الفقه بل بلغت به المغالاة إلى النيل من السلف الصالح الدين أشرفوا على بناء المسجد النبوي بكل بقضة واتباء مثل صالح بن كيسان الحافظ من أجلة شيوخ الإمام مالك - رحمه الله - وإلى الطعن في مثل عمر بن عبد العزيز المرخص عند جميع الطوائف الإسلامية، وإلا جعل الفاتمين بأمر بناء المسجد النبوي طوع إشارة عمال التصاري في أقدس بقعة عند المسلمين في عهد كبار التابعين أيام عز الإسلام - والانصياع لهم إن وقع إنما وقع في زمن غير زمنهم - وهذا التصوير من الخطورة والاجترأ بمكان، ولعل الأستاذ السني لا يتأخر بعد أن مهد هذا التمهيد عن أن يقترح هدم المباني الدينية العالية، والجوامع الشاهقة القباب باعتبار أن علو البنيان وضخامته من عمل الأكاسرة والفراعنة! لأن من تكلم في بناء المسجد النبوي في عهد عمر بن عبد العزيز إنما تكلم في عظمة البنيان لا في تحوير المحراب كما سبق.

وأما ما يخص الأستاذ الجليل الشيخ عمر الجدي من مقال الأستاذ ابن رستم فصاحب الشأن بعده في عداد ما يهمل، أو يجنونه إن كان يرى متارلة مثله، والله سبحانه يجمع كلمة المسلمين، ويسد خطواتهم ويعد الشاطحين إلى رشدهم قبل أن ينزل عليهم البلاء المين.

بناء مساجد على القبور والصلاة إليها

نشرت كلمات خافية في ذلك في مجلة الأزهر وفي غيرها في السنة الأخيرة حتى وقع في عدد ربيع الآخر لسنة ١٣٦٦ هـ من مجلة الأزهر بعد إيراد حديث جابر عند مسلم: «نهى رسول الله - ﷺ - أن يجصص القبر، وأن يعمد عليه وأن يبنى عليه» وحديث أبي الهياج عنه أيضاً: «أن لا تدح نقالا إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» ما نصه:

«وهما يدلان على عدم جواز إقامة بناء على القبر مطلقاً، سواء أكان القبر في أرض مملوكة للخاص أم غير مملوكة كالأرض الموقوفة للدفن فيها أو المرصدة من ولي الأمر للدفن فيها؛ لأن ما جاء بهذين الحديثين مطلق غير مقيد بأرض دون أرض، فالذهاب إلى جواز ذلك في الأرض المملوكة، وعدم جوازه في الأرض المسبلة أو الموقوفة لا دليل عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس» ثم استظهر صاحب التوقيع في تلك الفتوى بكلام ابن القيم في إغاثة اللهفان في مكاييد الشيطان: «وكذلك القباب التي على القبور يجب هدمها كلها لأنها أسست على معصية الرسول؛ لأنه قد نهى عن البناء على القبور، فبناء أسس على معصيته ومخالفته بناء غير محترم، وهو أولى بالهدم من بناء الغاصب قطعاً، وقد أمر رسول الله - ﷺ - بهدم القبور المشرفة، فهدم القباب والبناء والمساجد التي بنيت عليها أولى وأحرى، لأنه لعن متخذى المساجد عليها، ونهى عن البناء عليها فيجب البانة والسارعة إلى هدم ما لعن رسول الله - ﷺ - فاعليه ونهى عنه، والله عز وجل يقيم لذنبه وسنة رسوله من ينصرهما ويذب عنهما، وكذلك يجب إزالة كل قنديل أو سراج على قبر وطنية».

فعلى هذا الرأي من صاحب التوقيع يجب على أولياء الأمور في بلاد الإسلام أن يسكوا بمعاول الهدم ليعملوها في هدم قباب الصحابة وأئمة الدين وصالحى الأمة في مشارق الأرض ومغاربها، والمساجد المضافة إليهم، وقباب ملوك الإسلام وأمراء الإسلام وغيرهم في كل قطر، مع ما توارثت الأمة من خلاف ذلك مخالفاً عن سالف، ففى مثل هذه البلوى العامة يجب على العالم

التروى واستقصاء أقوال أهل العلم في جميع الطبقات ليجد بينها ما يزيل الحرج.

قال أبو عبد الله محمد الأبي المالكى في شرح صحيح مسلم (٢-٢٣٤) «قال بعض الشافعية: كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء ويجعلونها قبلّة يتوجهون إليها في السجود فاتخلوها لوثاناً فمنع المسلمون من ذلك بالتهنئة، فأما من اتخذ مسجداً قرب رجل صالح أو صلى في مقبرته قصداً للشرك بآثاره وإجابة دعائه هناك فلا حرج في ذلك، واحتج لذلك بأن قبر إسماعيل - عليه السلام - في المسجد الحرام عند الخطيم، ثم إن ذلك الموضع أفضل مكان للصلاة فيه».

وقال عبد الغنى التابلسى الخنفسى في الخديقة الندية: (٢-٦٣١) «وأما من اتخذ مسجداً في جورٍ صالح أو صلى في قبره وقصد به الاستظهار بوجه، أو وصول أثر من آثار عبادته إليه لا لشعظيم له والتوجه إليه فلا حرج إذ مرقد إسماعيل - عليه السلام - عند الخطيم من المسجد الحرام، ثم إن ذلك الموضع أفضل مكان يصلى فيه. كذا في شرح المصباح».

وفي شرح الدرر لإسماعيل البابلسى: «فإن كان في القبرة موضع أعد للصلاة ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به كما في الخاتمة». وفي الخاوى: «وإن كانت القبور وراء المصلى لا يكره».

وقال عبد الغنى التابلسى في كتابه المذكور (٢-٦٣٠) في بحث إيقاد الشموع على القبور: وهذا كله إذا خلا من فائدة وأما إذا كان موضع القبور مسجداً أو على طريق، أو كان هناك أحد جالس، أو كان قبر ولى من أولياء الله أو عالم من المحققين تعظيماً لروحه المشرقة على تراب جسده كإشراق الشمس على الأرض إعلاماً للناس أنه ولى لينبركوا به ويدعوا الله عنه مستجاب لهم فهو أمر جائز لا منع منه والأعمال بالنيات».

وفي المدونة (١-٩٠): «قلت لأبن القاسم: هل كان مالك يوسع أن يصلى الرجل وبين يديه قبر يكون سترة له؟ قال: مالك لا يرى بأساً بالصلاة في المقابر، وهو إذا صلى في المقبرة كانت القبور بين يديه وخلفه وعن يمينه وشماله. قال: وقال مالك: لا بأس بالصلاة في المقابر. قال: وبلغني أن بعض أصحاب النبي - ﷺ - كانوا يصلون في المقبرة» وقال مالك أيضاً في المدونة (١-١٨٩): «أكره تجهيز القبور والبناء عليها وهذه الحجة التي تبنى عليها».

وقال الشافعي في الأم (١-٢٤٦): «وأحب أن لا يبنى (القبور) ولا يجصص فإن ذلك يشبه الزينة والحيلاء وليس الموت موضع واحد منهما، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة، وعن طاووس أن رسول الله - ﷺ - نهى أن تبنى القبور أو تجصص، قال الشافعي: وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها فلم أر الفقهاء يعيون ذلك، فإن كانت القبور في الأرض يملكها الموتى في حياتهم أو ورثتهم بعدهم لم يهدم شيء أن يبنى منها، وإنما يهدم إن هدم مالا يملكه أحد فهذه لتلا يحجر على الناس موضع القبر فلا يدفن فيه أحد فيضيق ذلك بالناس».

وقد ابن حزم في المحلى (٥-١٢٢) «فإن يبنى عليه بيت أو قنائم لم يكره ذلك، وكذلك لو نقش اسمه في حجر لم يكره ذلك . . . وقد أنكر - ﷺ - بموضع قبره بقوله «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة». وأعلم أنه في بيته بذلك، ولم ينكر - ﷺ - كون القبر في بيت ولا نهى عن بناء قائم، وإنما نهى عن بناء على القبر قبة فقط».

هكذا يرى هذا الظاهري فرقاً بين دفن الميت في بناء وبين بناء قبره نفسه وبناء قبة عليه بعد دفنه، ومجال نظر المجتهد متسع في الأحاديث الواردة في ذلك، وقال أهل التفسير في قوله تعالى عن أصحاب الكهف ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾^(١) أي المسلمون وملكهم المسلم لأنهم بنوا عليهم مسجداً يصلى فيه المسلمون ويتركون بمكائهم، وكانت أولى

بهم وبالباء عليهم حفظاً لترتيبهم - كما ذكره النيسابورى وغيره. وحكى النولوى فى المجموع (٥-٢٩٨) كراهة التجصيص وكتابة الاسم والبناء عن الجمهور ثم عزا إلى أبى حنيفة أنه لا يكره ذلك. وأين لفظ الشافعى ومالك من كلام ابن القيم ١٢.

وحدث أبى الهياج فى إسناده اختلاف مع عنقة حبيب بن أبى ثابت، ومع كون التسوية غير معمول بها لدى النولوى، وحدث جابر فيه عنقة أبى الزبير، والنهى عن الكتابة زيد فى بعض الروايات، قال الحاكم فى المستدرک (١-٣٧٠): هذه الأسانيد صحيحة، وليس العمل عليها؛ لأن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف.

وترك العمل بالحديث مدى القرون حلة قلادة عند كثير من أهل النقاء، فإذا حمل النهى على التنزيه فى النهى عن البناء، وحملت التسوية فى حديث أبى الهياج على البناء فى القسرة المسيلة هان الخطب، وتوافقت الآثار، وطابق الحكم بالهدم بحدث اليس لعرق ظالم حقاً وزال الغلو والإسراف فى تضليل الأمة وارتفع الحرج، نعم قول الإمامية بتجوز الصلاة إلى جهة قبور الأئمة بنية مزيد الثواب لا مهرب من دعوتهم فيما كان اليهود والنصارى يفعلونه، ولعل عند زميل صاحب التوقيع فى لجنة توحيد المذاهب ما يوضح هذه المسألة. ولنا عود إلى الموضوع إن شاء الله تعالى إذا لزم الكلام فى المقارنة بين الأدلة والله سبحانه ولى التدبير.

العيد والجمعة

زارنى زائر فاضل أسى يلتمس أن أكتب كلمة عما إذا كانت صلاة الجمعة تسقط عن صلاة العيد يوم الجمعة أم لا تسقط؟ قلت: هذا سؤال فلت أرائه. قال: لا، بل لرجوك ملحا فى الرجاء أن تكتب ما يشفى فى هذا الموضوع لأن كثيراً من السعاة فى الهدم يدعون أن ينرو شيئاً من الدين ديدنهم تشويش العامة بمجاهلهم بما يخالف التوارث بينهم من المسائل فى

العقيدة والعمل - لأسباب علمها عند الله - دائبون على الكلام في تلك المسألة في كثير من المجالس والندى من يوم عيد الأضحى إلى اليوم، وربما يؤدي ذلك إلى التشكيك في الثقة المتواترة كله إذا سكنت أهل الشأن عن بيان الحق كلما اجترأ مجترئ على الثقة التابع خلفاً عن سلفه. فقلت له: هون الأمر عليك، وليست المسألة من المسائل الخطرة بالنسبة إلى شواذ المسائل التي نهجه بها بين حين وآخر، ومع ذلك أكتب كلمة عنها نزولاً عند رغبتك في القول مستعينا بالله!

إن القول بإجزاء صلاة العيد يوم الجمعة وكفائتها عن صلاة الجمعة قول شاذ يعزى إلى الإمام أحمد بن حنبل من بين الأئمة المتبوعين - رحمه الله -، لكن حيث لم يكن تدوين مذهبه القسقى بإشراف منه - بخلاف مذاهب سائر الأئمة - كثرت الروايات عنه كما نجد مصداق ذلك في «الرعاية الكبرى» لابن حمدان و«المسرح» لابن مفلح، حتى أصبحت ضربلة الروايات عنه يمكن من الصعوبة، وأشكل التعويل على صحة نسبة قول مخالف لقول الجمهور إليه، ولذا ترى ابن جرير وغيره ممن كتبوا في الخلاف لا يذكرون خلافه في الغالب، بل لم ينتشر مذهبه في خارج العراق كمذهب قطبي إلا في أواسط القرن الخامس بواسطة أبي يعلى القاضى وأصحابه. ولقد دون الإمام الكيا الهراسى الشافعى المعروف كتاباً يحتوي على نحو مائة مسألة من مفرداته فأثار ثائرة الجنبلة حتى صنّفوا ردوداً عليه.

وأما في مسائلنا هذه فقد اتفق أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه والشافعى وأصحابه حتى الظاهرية على أن صلاة العيد لا تقط صلاة الجمعة أصلاً.

وبعد هذا التمهيد أقول: إن المستفتى إن كان عامياً فلا مذهب له غير ما يفتيه به العالم الذي استفتاه، وثوقاً بدينه وعلمه متحرياً لا متشعباً، وهذا

العالم يكون مقيداً بنصوص مذهب إن لم يكن من أهل الاجتهاد .. فمصر - حرسها الله تعالى - حيث لم يكن فيها مذهب معتبر يتفكره الشعب المصري المسلم غير مذاهب أبي حنيفة ومالك والشافعي - رحمهم الله - لا يسلخ لعالم من ذلك الطراز أن يقضى مستغنياً غير حنبلي فيها بقول بعد شاذاً عند الجمهور بمجرد أن يجله مدونا في بعض الكتب ولا سيما في الرخص، لأن ذلك يكون تشبهاً لا تبعاً. وأما إن كان العالم القنى ممن يستشعر الاجتهاد في نفسه فلا يجوز له أن يقضى بشيء بدون حجة ناهضة بقيمة في المسألة متلقياً الردود عليه يصدر رجب، فيكون كلامنا في المسألة مع فريقين: فريق المقلدة أتباع الأئمة الشيوعيين - رحمهم الله -، وفريق يطمح إلى الاجتهاد.

فالفريق الأول حيث يكفى بنصوص الأئمة بكفينا هنا أن نورد من نصوص أئمة الاجتهاد في المسألة ما فيه بلاغ، فنقول:

قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني في (الجامع الصغير): محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: عيدان اجتمعا في يوم واحد فالأول سنة والأخر فريضة، ولا يترك واحد منهما - يعنى العيد والجمعة - وفي (الموطأ) للإمام محمد أيضاً عن الإمام مالك بن أنس عن محمد بن شهاب الزهري عن أبي عبيد مولى ابن زهر أنه قال في حديثه: «شهدت العيد مع عثمان بن عفان - رحمه الله -، فصلى ثم انصرف، فخطب فقال: إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل العالية أن يتظر الجمعة فليتظرها، ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد أفتت له» ثم قال محمد: «وبهذا كله نأخذ، وإنما رخص عثمان في الجمعة لأهل العالية لأنهم ليسوا من أهل المصر وهو قول أبي حنيفة». والعالية على أميال من المدينة وأخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه في الأضاحي كما أخرجه يحيى الليثي في الموطأ.

وقال أبو الوليد الباجي المالكي في شرحه: «روى ابن وهب ومطرف وابن الماجشون عن مالك أن ذلك (أي الإذن لأهل الموالي والقرى) جائز ... وبذلك قال أبو حنيفة والشافعي» بعد.

وقال الشافعي في (الأم): «وإذا كان يوم القطر يوم الجمعة، صلى الإمام العبد حين تحل الصلاة ثم أذن لمن حضره من غير أهل المص في أن يصرفوا إن شاوروا إلى أهلهم ولا يعودون إلى الجمعة، والاختيار لهم أن يقيموا حتى يجمعوا أو يعودوا بعد انصرافهم إن قدروا حتى يجمعوا، وإن لم يفعلوا فلا حرج إن شاء الله تعالى، ولا يجوز هذا لأحد من أهل المص إلا من علته». ثم قال: «وهكذا إن كان يوم الأضحي، لا يختلف إذا كان يلد يجمع فيه الجمعة ويصلي العبد، ولا يصلي أهل (منى) صلاة الأضحي ولا الجمعة لأنها ليست بمصر».

وقال البدر العيني في (البثية شرح الهداية): «قال ابن عبد البر: سقوط الجمعة والظهر بصلاة العبد متروك مهجور لا يعول عليه».

وقال ابن حزم في المحلى «وإذا اجتمع عيد وجمعة يصلي للعبد ثم للجمعة ولا يد، ولا يصح أثر بخلاف ذلك». قال أبو محمد: الجمعة فرض والعيد تطوع، والتطوع لا يسقط الفرض».

وبهذا ظهر مذهب الأئمة الثلاثة وأصحابهم ومذهب الظاهرية. ودليلهم الكتاب والسنة المستفيضة والعمل المتواتر والإجماع في فريضة الجمعة على أهل الأنصار من الرجال غير العذرين فرضاً عاماً، فلا يتصور إخراج من يصلي العبد من هذا الحكم إلا بقيام دليل مثله في القوة، ودون ذلك غرط الفتاة - كما يقول المحدث الكبير الشهير في الجزء الثامن من كتابه «إعلاء السنن» وفي استقصاء هذا البحث من كل ناحية - وما يعزى في بعض الكتب إلى عطاء من إسقاط الجمعة والظهر عن من صلى العيد في يوم اجتمع فيه العيد والجمعة فغلط من روايته لعدم خروج ابن الزبير بعد صلاة العيد إلى العصر، وحاشاه أن يقول بإسقاط الجمعة فضلاً عن الظهر فيسقط من الصفات الخمس صلاة.

وأما ما يروى عن ابن الزبير فستحدث عنه قريباً إن شاء الله تعالى. ولا تشرب على حنبلي غدير مله بأفلة المسألة إن يتابع القول الملون في كتب

الخطابة في المسألة من كون الجمعة فرض كفاية بعد أداء صلاة العيد بدون أن يسقط الظهر عن من لم يصل الجمعة، وهو ملهب زيد بن علي -رحمه- أيضا، وحاشا أن يكون من ملهب زيد أو أحمد إسقاط فرض الظهر عن صلى العيد.

ولما الفريق الذي يطمح إلى الاجتهاد فعليه أن يعرج على مدعاء في هذا الباب، لكن حجته لا تكون إلا دافضة، لأن تضاربي ما يكون عند أحاديث وأكثر مخرجة في معنى أبي داود وغيره من الكتب غير الصحيحين وهي تدور بين أن تكون واجبة الأسانيد، أو مخصصة بأهل البوادي يقرائن الأحوال.

حتى إن الموفق بن قدامة غير موفق في (المغني) للإدلاء بحجة مقبولة لمذهب في هذا الباب كما يظهر من مقارنة كلامه بما هنا.

فحديث أبي داود «حدثنا محمد بن كثير أنا إسرائيل ثنا عثمان بن الغيرة عن إياس بن أبي رملة الشامي قال: شهدت معاوية يسأل زيد بن أرقم هل شهدت مع رسول الله -ﷺ- عيدين اجتمعا في يوم؟ قال: نعم، قال: فكيف صنع؟ قال: صلى العيد ثم رخص في الجمعة، فقال: من شاء أن يصلي فليصل» في سننه إسرائيل بن يونس ضعفه ابن المديني وابن حزم، وإن اتقى الشيخان بعض أحاديثه وهذا ليس مما اتفقوا عليه. وقال ابن المنذر هذا الحديث لا يثبت وإياس بن أبي رملة مجهول. وأقره ابن القطان على أن إياسا مجهول في (الروم والإيهام) والذهبي في «الليزان» وابن حجر في «التفريب» و«تهذيب التهذيب». وقد انفرد إياس بتلك الرواية، وانفرد عنه عثمان بن الغيرة فيكون إياس مجهول العين والصفة في أن واحدا، وذكر ابن حبان إياه في «الثقات» - على طريقته في توثيق المجاهيل تبعاً لشيوخه ابن خزيمة - لا يجعله ثقة فلا يكون معنى لتحسين إسناده فضلا عن تصحيحه عند ابن خزيمة أو الحاكم، وسكوت النسائي وأبي داود إنما يدل في التحقيق على

أنه صالح للاعتبار عندهما لو ورد بسند آخر، وأين الصلاحية للاعتبار من الصلاحية للاحتجاج به، ولا سيما في مناقشة ما ثبت بالكتاب والسنة المستفيضة والعمل المتوارث؟.

وأما ما يعزى إلى علي بن المديني من تصحيحه فهوهم عن تصحيح أبي موسى المديني لجميع ما في سند أحمد - وهذا الحديث مخرج فيه - وقد فسد أهل العلم بالحديث رأى أبي موسى هذا، كما هو مبسوط في «الفروسية» لابن القيم، وفي تعليلنا على «خصائص السند» لأبي موسى المديني، على أن وجود القادح الملموس في الحديث كما ذكرناه يقطع كلام كل خطيب، وأين هذا من حديث عثمان المخرج في الصحيح الدل على تخصيص أهل العوالي بذلك الترخيص؟ ولم ينكر عليه أحد في ذلك الجمع الحاشد، فيكون تخصيص الحكم بخير أهل الأمصار مجتمعا عليه بين الصحابة - عليه السلام -، ولو فرض لحرق خلاف، لا يؤثر في الاتفاق السابق، وهذا الحكم ليس بما يعلم بالرائي فيكون حديث عثمان في حكم المرفوع، ويقويه مرسل عمر بن عبد العزيز عند الشافعي وموصول أبي هريرة عند البيهقي وإن كان في إسناده بعض ضعف.

وبهذا البيان يذهب أدراج الرياح توهم الشوكاني في «بيل الأوطار» صحة حديث زيد بن أرقم مع تلك القوادح المكشوفة، وتخليه تخصيص قول الرسول - ﷺ - بقول عثمان في تخصيص الترخيص بأهل القرى، وتصوره كون ذكر العوالي في حديث عثمان من قبيل التخصيص على بعض أفراد العام. كما أن قول الأمير الصنعاني في «بيل السلام» في حديث زيد بن أرقم. «قد صححه ابن عزيمة ولم يظن غيره فيه فيصلح مخصصا لعام الكتاب والسنة» يسقط بذلك الإيضاح، ولم يصح الحديث كما سبق حتى يتصور تخصيص عام الكتاب به عند من يجوز تخصيص الكتاب بخير الأحاد.

وقد أخذ الشافعي رحمه الله يحدث عثمان ومرسل عمر بن عبد العزيز على أصله في الأخت بالمروءة، فلا يرد عليه ما يريد الصنعاني أن يورده عليه، على أن صحيح ابن خزيمة مفقود منذ قرون مستطاوله غير باب التوحيد منه فلا يعول على صحيح يعزى إليه بدون سند متصل مع تساهله المعروف في التصحيح، والشوكلي والأمير الصنعاني ليسا على مناهج أهل البيت، ولا على مسالك أئمة السنة في الفقه بل هما مضطربان فيه على قلة بضاعتهما في الحديث وفقرهما من جهة الكتب رغم تشبيعهما بما لم يعطياه وإن انخدع بهما بعض الناس، وقد أساء إلى العلم من اختار كتبهما في عداد كتب الدراسة في بلاد السنة، وقد أشرت إلى بعض أحوالهما في «الإشفاق على أحكام الملاحق».

وأما حديث أبي داود «حدثنا محمد بن طريف البجلي ثنا أسباط عن الأعمش عن عطاء قال: صلى بنا ابن الزبير في يوم عيد في يوم الجمعة أول النهار ثم رحلنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدثنا وكان ابن عباس بالطائف، فلما قدم ذكرنا ذلك له فقال أصحاب السنة فأسباط بن نصر في سنده مختلف فيه، ضعفه أبو نعيم وأبو زرعة على مسلم إخراج حديثه وتوقف في أمره أحمد. وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ بغرب، وانتفاء مسلم لبعض أحاديثه بغير طريق محمد بن طريف لا يدل على أنه من شرط مسلم مطلقا كما يظهر من «شروط الأئمة ص ١٦٢»، والأعمش مدلس وقد عنعن، وابن خزيمة على تساهله في التصحيح يرد ما يعنن فيه الأعمش على أن ذلك ليس تمام الحديث . . وفي حديث النسائي بطريق عبيد الحميد بن جعفر عن وهب بن كيسان: «ثم خرج فخطب فأطال الخطبة ثم نزل فصلى ركعتين» وتقديم الخطبة فيه يدل على أن هاتين الركعتين كانتا عن الجمعة، كما يدل حديث ابن جريح الأثرى على ذلك أيضا، وصلاة الجمعة قبل الروال جائزة في بعض الأحوال وإن كان هذا التحيز في غاية الضعف من ناحية الحجة - فيكون كلام ابن عباس «أصحاب السنة» محتمل الحمل على تقديم الخطبة على صلاة الجمعة «وعند الاحتمال يسقط الاستدلال» وكانت السنة -

مسهر، وهو مدلس وقد عمن في رواية الوصالي عند أبي داود، والمغيرة مدلس أيضا وقد عمن إلا أن الهكائي تابعه، لكنه متكلم فيه، والصحيح عند أحمد والمدركشي إرساله لا رفعه حيث رواه حماد عن عبد العزيز عن أبي صالح مرسلا، وهذه علة أخرى في حديث بقية، وعلى فرض ثبوت الخبر يكون الخطاب بالنهي لغير أهل المدينة بدليل «إنا مجمعون» والمراد بلفظ «إنا» أهل المدينة، وهذا هو الظاهر؛ ولا معضل عن هذا الظاهر بدون صارف، بل لو عم التظهير ما وجب على أحد من أهل المدينة أن يجمع معه - بمكة - ولذا قوله «إنا مجمعون» مع أن تأكيد التجميع بالجملة الاسمىة و «إنا» يفيد البت وعدم اليهودية. وقال أبو بكر بن العربي: حديث أبي هريرة عن أبي داود وحديث زيد بن أرقم عنده أيضا ليس فيهما ترك الإمام الجمعة - كما يحكى عن ابن الزبير - وإنما فيهما الرخصة لمن كان ذا منزل قصى الله.

لصاحب الحجة لا يمكن العدول عن قصر الرخصة على أهل القرى، وعلى ذلك مشى الطحاوي في «مشكل الآثار» اتباعا للصحیح، إلا أن الخبلي المقلد يعثر في اتباع ما هو مدون في كتب مذهبه، وإن ضعفت المسألة من ناحية الحجة كما هو الحكم حين يفكر الأئمة المتبوعين بخلاف من يتم بأدلة الأحكام فإنه لا يسوغ له الانحراف عن مقتضى الحجة البرة للمعالم.

نظهر أن صلاة العبد لا تغنى فتىلا عن صلاة الجمعة، والترخيص للتحلف عن الجمعة إنما هو بالنظر إلى أهل القرى والبادى عند الأئمة الثلاثة وأصحابهم وجمهور الفقهاء - بمكة - . وأبو داود على إخراجهم لتلك الأحاديث لم يعز المسألة إلى أحمد في مسائله ولا إسحاق بن منصور، ومع ذلك تعذر مقلدة المذهب الخبلى أو الزيدى في اتباع القول المدون في المذهبين في المسألة وإن كان ضعيف المدرك داحض الحجة، لأن دليل المقلد قول إمامه فلا يلزم بالحجة بخلاف من له إمام بأدلة الأحكام، فإنه لا تسعه مخالفة الحجة الظاهرة، وقد ظهرت الحجة في المسألة فله الحمد على التوفيق والمزيد.

كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة

كثر التساؤل في هذه الأيام عن حكم صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير عذر، وعن حكم الصلاة في النعال، حيث نجم أناس يلزمهم إنكار المعروف ورداعة المنكر، ومفاجأة الجمهور بخلاف ما توارثوه خلقاً عن سلفه، وهؤلاء المتجهدون الساعون في العتة بإثارة قلاقل بين المسلمين في بيوت الله في عباداتهم له سبحانه من أعجب الناس عقولاً وأشبههم بالخسارج في استعظام الصغير واستصغار الكبير، ولا داعي للإفاضة في الكشف عن أحوالهم هاهنا، وقد عرفتهم الناس بحسبهم في تفرقة كلمة المسلمين فنبذوهم ودعوتهم في كل مكان فاتحدت هنا عن المسائلين بتوفيق الله سبحانه:

أما صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير عذر فصحيحة إذا كانت مستجيعة للشروط والأركان، لكنها خلاف السنة الثابتة، والعمل المتوارث في كل بقعة من بقاع المسلمين على نواحي القرون، وتشبه بأهل الكتاب فإنهم يصلون وهم حاسر الرؤوس كما هو مشهود، ونجد للزينة التي أمر المسلمون بأخذها عند كل مسجد وصلاة، وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٦/٢) بطريق أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله - ﷺ - قال: «إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبه فإن الله عز وجل أحق من تزين له، فإن لم يكن له ثوبان فليأزر إذا صلى ولا يشتمل أحدكم في صلاته أشمال اليهود».

وأخرج أيضاً بطريق العباس الدوري: ثنا سعيد بن عامر الطوسي عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب، عن نافع قال: رأي ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد فقال: ألم أكسك؟ قلت: بلى، قال: فلو بعثتك كنت تذهب هكذا؟ قلت: لا، قال: فإله أحق أن تزين له.

وأخرج أيضاً بطريق يوسف بن يعقوب القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال: تخلفت يوماً في علف المركب فدخل على ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد فقال لي: ألم تكن تزين؟ قلت: بلى، قال: أرأيت لو بعثتك إلى بعض أهل المدينة أكنت تذهب في ثوب واحد؟ قال: لا، قال: فإله أحق أن تزين له أم الناس؟

وهذه هي مذرك الفقهاء في قولهم بركاة صلاة المصلي في هيئة لا يخرج بها إلى من يحترمه، ولا شك أن المرء لا يخرج إلى من يحترمه وهو حاسر الرأس في عادة المسلمين خطأ عن سلف فتركه صلاته وهو حاسر الرأس.

قال الماوردي: أخذ الزينة هو التزين بأجمل اللباس وقال أبو حيان: والذي يظهر أن الزينة هو ما يتجمل به وتزين عند الصلاة. ولا يدخل فيه ما يستر العورة لأن ذلك مأمور به مطلقاً بعد.

وهذا الكلام وجهه جداً فشمول الزينة لغطاء الرأس ليس بموضع ريبة أصلاً، وهو المعلوم به من أول الإسلام إلى اليوم، ولم ير أحد في زمن من الأزمان ولا في مكان من الأمكنة اسحقاق صفوف المسلمين في صلواتهم وهم حاسر الرؤوس. ومن ينكر ذلك يكون مكابراً. فمحاولة إخراج غطاء الرأس من الزينة لا يعاضدها دليل بل تكون قولاً بالنسهي بدون قنوة. ولا شك أن لفظ الزينة يتناول غطاء الرؤوس تناولاً أولياً فيكون مأموراً به في الآية، وتوهم اقتضار الآية على سبب نزولها من دحر أهل الجاهلية الذين كانتوا يطوفون بالكعبة وهم عراة من جميع ملاسهم؛ اعتماداً عن منعه أهل الاستباط من أن العبدة يشمول اللفظ لا بخصوص السبب، ولذا ترى أهل المذاهب مجمعين على استحباب لبس القنصوة والرداء والإزار في الصلاة كما في شرح المنية ١٣٤٩ ومجموع النوري ٣٨/ ١٧٣ وغيرهما.

وقد استقصى المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في «المدحمة» ذكر الأحاديث الثلاثة على ملخ مواظبه - رحمته - على لبس القنصوة بعمامة وبدون عمامة، وأقول أهل العلم في ذلك، فليراجع.

وأما ما يروى من أنه - رحمته - كان ربما نزع قنصوته فجعلها سترة بين يديه وهو يصلي فضعيف كما في شرح الشماثل وغيره فلا يعرج عليه. وليس له ذكر في دواوين الحديث المعتبرة فلا يمكن أن يتأخر العمل بالتوراث والسنّة المتوارثة في تغطية الرأس، نعم كان عمر - رحمته - ينهى الإمام عن تغطية

رؤوسهم قلعل هؤلاء الحسر يعدون أنفسهم من الإماماء ١١ أو يحبون التشبه بهم في صلواتهم. وهذا ليس من شأن الرجال في نظرنا وهم وشأنهم في ذلك. فمن استهان بالعمل المتوارث والسنة المتوارثة في تغطية الرأس ولم يكثرث بحصول التشبه بحال النصرارى في صلواتهم ولا بمشابهة الإماماء، لا يكون سليم النية فلا يمكن من شغبه الفارغ.

وأما الخج فعبادة خاصة في مكان خاص وزمان خاص فلا يقاس عليه شيء في باب الكشف عن الرؤوس.

وفي شرح مية المصلى (٣٤٨): ويكره أن يصلى حاسراً رأسه تكاملاً - بأن استغل تغطيته ولم يرها أمراً مهماً في الصلاة فتركها لذلك - ولا بأس إذا فعله تذلاً وخشوعاً - وقوله «لا بأس» يدل على أن الأولى أن لا يفعله وأن يتذل ويخشع بقلبه فإنهما من أفعال القلب اهـ

ومكذا الحكم في باقي الملأعب، ورد على ذلك أن كشف الرأس في الصلاة أصبح شعاراً لطائفة من مبتدعة اليوم فينبأ نبأً بعداً عن التشبه بهم. والحاصل أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى وهو حاسر الرأس من غير عذر حتى نفتدى به - ﷺ - في كشف الرأس في الصلاة، وقد سبق بيان عادة النصرارى من كشف الرؤوس في صلواتهم بل هم يفعلون كذلك في كل موقف احترام يفتنونه.

ومن الأتباء الطريقة المتصلة بكشف الرؤوس، أن الرؤوس لما استولوا على قوقسيا الإسلامية سنة ١٢٨٠هـ بعد حرب دامت نصف قرن ألزم حكام الروس المسلمين هناك أن يكشفوا رؤوسهم عند دخولهم على المحاكم، فأثف عالم رباني ملء قلبه العزة الإسلامية من قبول هذا الإرغام، وقال للحاكم العام: أنتم أعطيتكم كلمة بأن لا تدخلوا بشؤون ديننا، وكشف السلم عن رأسه عند دخوله على المحاكم محظور في دين الإسلام فكيف يحاولون الآن أن ترغمونا على ذلك؟ ١٢.

فقال الحاكم سأجمع علماءكم في مؤتمر لأعلم ما إذا كانت آراؤهم

تطابق رأيك، ففعل، فإذا العلماء يتخذون مجتمعين وذلك العالم مصر على رأيه. فقال الحاكم لذلك العالم: اكتب مستندك في رأيك هذا لأرضه إلى الرئيس الأعلى لعلماء الدين الإسلامي في الدولة، فإذا وافقت على رأيك هذا أنقذ حكم إعفاء المسلمين من ذلك الإلزام في قسركم رغم انفرادك في الرأي، وإلا فانت تتحمل عاقبة إصرارك، فقال العالم: وهو كذلك، وكتب ما معناه: «إن المسلمين لا ينزعون فلانهم عند دخولهم المساجد وفي صلواتهم لله جل جلاله، فإذا فعلوا ذلك عند دخولهم إليكم يكونون كأنهم يجلبونكم فوق إجلال الله وهذا مما لا يجوز في دين الإسلام». فبعث الحاكم ما كتبه إلى الرئيس الأعلى فاتفق أن وافق الرئيس على رأي هذا العالم الغيور، فتم إعفاء المسلمين في ذلك القطر من هذا الإلزام.

هكذا تكون العزة والأفة والابتعاد عن التشبه بأهل الكتب بخلاف دين دعاء توحيد الأديان، وجعلها في منزل متساوية، ودعاة إزالة الحواجز بينها.

وأما الصلاة بالنعل فصحيحة إذا كانت طاهرة لا تمنع وضع باطن رؤوس الأصابع على الأرض كما هو شأن تمام السجدة - على ما ذكره الخطيب وغيره - وكان مسجد النبي - ﷺ - مفروشاً بالخشب، وحجرات أزواج النبي - ﷺ - كانت في اتصال المسجد فلم تكن نعله - ﷺ - مظنة إصابة قدر أصلاً، لأنه لم يكن يطأ بها شوارع قذرة، وكانت المدينة المنورة طاهرة الأرقعة من الأرواث والأرجاس اتصافها من الصحابة - رضوان الله عليهم - لأمر الرسول - ﷺ - في مراعاة النظافة الكاملة في البيوت وأقربها فضلاً عن بيوت الله . . فكان الماشي فيها يتمكن من التحفظ في المشي من وطء الأقطار، وأراضيها كانت عملياً رحوه يؤمن معها الرشاش وعند إرادة صب الماء كانوا يتعدون عن الأرقعة والمسكن ويطلبون دماً من الأرض لا يرش، وكان - ﷺ - إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد، وكان ينهى عن الملاعن الثلاث، وكان ينهى عن

التخلّى فى طريق الناس أو ظلمهم - كما أخرجهم أبو داود وغيره، بخلاف شواريح اليوم ومراحض اليوم فإنها لا يمكن فيها التحفظ من وطء الأقدار والمرشاش على التعال لكون مراحضها صلبة ترش حتماً فى التعال، ولا سيما إذا بال الشخص وهو قائم لأنها على طرار أقصرعى لا يتمكن المرء من البول فيها إلا وهو قائم.

وقد صح أنه - رحمته - خلج نعله عند الصلاة فى فتح مكة فيكون هذا آخر الأمرين. كما أنه خلج حينما أعلمه جبريل أن يتعله أذى. والشرخيص عند التحليق من طهارة النعل هو مقتضى الأدلة عند المحققين. ومن يرى استحباب لبسها بشرطه إنما استحب لمخالفة اليهود، لكن أهل الكتاب أصبحوا اليوم بدخول كنائسهم ويصلون بنعالهم فتكون لمخالفة لهم فى خلج النعال لا فى لبسها.

وقول انس - رحمته - "نعم" لمن سأل "أكان يصلى فى النعلين؟" لا يدل على الموافقة، كما نجد ما يوضح ذلك فى شرح النووى لمسلم عند كلامه فى صلاة الليل. فتكون دعوى بعض المتألمة الشاذ سنية ليس العمل فى الصلاة غير قائمة الحجة. بل يعد اليوم من سوء الأدب دخول المساجد بالنعال؛ لما ذكره النووى والأبى فى شرح مسلم وعلى القارى فى شرح المشكاة والمقرى فى فتح التعال والكنزى فى غاية المقال وابن أبى عمير السجستاني فى منية المفتى والحموى فى الأشباه، بل لهم سلف فى الصحابة - رحمته -.

واليك تفصيل ما يدل على ذلك:

قد صح عن انس بن مالك - رحمته - أنه سئل: أكان النبى ﷺ يصلى فى نعليه؟ فقال: نعم. كما فى الصحيحين وغيرهما. وقال النووى فى باب قيام الليل من شرح مسلم: إن المختار الذى عليه الأكثرون والمحققون من الأصوليين أن لفظة "كان" لا يلزم منها الدوام ولا التكرار إنما هى فعل ماض يدل على وقوعه مرة، فإن دل دليل على ذلك جعل به وإلا فلا تقتضيه بوضعها أحد.

وفي حاشية معنى الأثر: قال النووي: لا يؤخذ منه لغيره - **تخيّل** - لأن حفظ غيره لا يلحق به، ثم إن فعل لا يفعل في المسجد لتلا يقضى إلى الفساد، بل لا يدخل المسجد بالتعليل مخلوعة إلا وهي في كثر بحفظها.

وفي المجموع للتورى ٣١-٤٢٧: قال الشافعي: وأحب إن لم يكن لرجل متخففا أن يقضى بقدميه إلى الأرض ولا يسجد متنعلا له. ومصادقه ما في الأم للشافعي ١١/٩٩: وأحب إذا لم يكن الرجل متخففا أن يقضى بقدميه إلى الأرض ولا يسجد متنعلا فتحول التعليل بين قدميه والأرض له.

قال ابن بطال: الحديث محمول على ما إذا لم يكن فيهما نجاسة. ثم هو من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة، وهي وإن كانت من ملابس الزينة إلا أن ملاستها الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الزينة . . وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين، ومراعاة إزالة النجاسات قد تقصر عن هذه الزينة . . وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين، ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفسد والآخرى من باب جلب المصالح إلا أن يرد دليل إحقاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر له. كما في شروح البخاري.

وأنت تعلم منزلة ابن دقيق العيد في الحفظ والاجتهاد والجمع بين مذهبي مالك والشافعي ثم جمع.

وقال ابن حجر: ورد في كون الصلاة في المنعك من الزينة للأشهر بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدي في الكامل، وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعملي من حديث أنس له. ولا شأن لكل هذا الضعيف في باب الأحكام فيبقى نظر ابن دقيق العيد مأخوفاً به.

وفي شرح جامع الترمذي للعسافى: اختلف نظر الصحابة والتابعين في ليس التعلل في الصلاة: هل هو مستحب أو مباح، أو مكروه؟ والذي يرجع التسوية بين اللبس والزرع ما لم يكن فيهما نجاسة محقة أو مظنونة له.

فخلافهم فيما إذا كانت طاهرة لا في الفعل التي يمشي فيها لابسها في مثل شوارعنا وأزقتها ومراحيضنا أصلاً كما توضح ذلك. واستحباب من استحب لبسها إنما هو باعتبار المخالفة لليهود فليثبت أبي داود والحاكم: عن شداد بن أوس، لكن في نسخة مروان بن معاوية وهو مدلس، وقد عنعن، ويعلى بن شداد وعنه يقول الذهبي: بعض الأئمة توقف في الاحتجاج بخبره اهـ. على أن أهل الكتاب أصبحوا يصلون في نعالهم فتكون المخالفة لهم في نزعها لا في لبسها في الصلاة كما في «بذل للجهود» وكما هو مشهود.

وقال الأبي في شرح مسلم (٣٥١/٢) في شرح حديث أنس السابق: «ظنهم التكرار ولا يؤخذ منه جواز الصلاة في الفعل وإن كان الأصل الثاني لأن تحفظه - رحمته - لا يلحق به غيره بل الناس تختلف حالهم في ذلك، فرب رجل لا يكثر المشي في الأرقعة والشوارع، وإن مشى فلا يمشي في كل الشوارع المشي هي مظنة النجاسة، وإنما يؤخذ جواز الصلاة فيها من فعل الصحابة - رضي الله عنهم - منضمين إلى إقراره - رحمته - لهم، ثم إنه وإن كان جائزاً - يعني عند إمكان إتمام السجدة فيها مع طهارتها - فلا ينبغي أن يفعل لابسها في المساجد الجامعة فإنه قد يؤدي إلى مصدا أعظم كما اتفق في رجل يسمى هذاجا من أكابر أحراب أصفورية إذ دخل الجامع الأعظم بتونس بأخفافه فزجر عن ذلك فقال: دخلت بها كذلك والله على السلطان، فاستعظم ذلك العامة منه وقاموا عليه وأتت الحبل إلى قتله وكانت فتنة، وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يفعله من العوام من لا يتحفظ في المشي بتمله، بل لا يدخل المسجد بالفعل مخطوطة إلا وهي في كثر يحفظها اهـ.

وأنت تعلم منزلة الأبي بين شراح مسلم، ومن نظر إليه بمنظار مصغر فهو مختل البصر عليل النظر، وترجمته في نيل الأيتهاج «٢٨٧». وقد تابعه السنوسي شارح مسلم.

وقال الأبي أيضاً في «٢٦٦/٢» ولما إدخال الأئمة غير مستورة فقال الشيخ الصالح أبو علي القروي الشيخ الفقيه الصالح أبا الحسن المستنصر عن ذلك فقال: يا سيدي ألم تخبرني أن سيدي أبا محمد الزواوي رأى وضعت

نملك غير مستورة بلإاء سارية. فقال: أنتم أيها الرهط يقتدى بكم فلا تفعل، فكان القورنى بعد ذلك يقول حفتنى المستصر عني أن الزواوى كرهه اهد ومثل ذلك فى مدخل ابن الحاج المالكى.

هكذا كان علماء المالكية فى التحفظ لسوء بإخوانهم من علماء باقى المذهب. ومخالفة هؤلاء جميعاً ليست بالأمر الهين عند من أوتى بصيرة.

قال ابن حجر المكي فى شرح المشكاة فى شرح حديث اختلفوا اليهود: وقضيت مذهب الصلاة فى الحال والخفاف، لكن قال الخطاى: ونقل عن الإمام الشافعى أن الأدب خلق نعليه فى الصلاة، ويتنقى الجمع يحمل ما فى الخير على ما إن ثيقن طهارتهما، ويمكن معهما من تمام السجود بأن يسجد على جميع أصابع رجله، وكلام الإمام فيما إذا كان على خلاف ذلك. اهد.

ورد عليه على القارى فى شرح المشكاة (٤٨٣/١) وقال: فعلا خطأ ظاهر لأنه يلزم منه أنه إذا ثيقن الطهارة ولم يمكن معهما إتمام السجود يكون خلق الفعل لهما مع أنه حينئذ واجب. فالأولى أن يحمل قول الشافعى على أن الأدب الذى استقر عليه آخر أمره - الصلوة - خلق نعليه، أو الأدب فى زماننا عند عدم اليهود أو النصارى أو عدم اعتناهما الخلع. ثم منح لى أن معنى الحديث اختلفوا فى تجويز الصلاة مع الحال والخفاف فإنهم لا يصلون أى لا يجوزون الصلاة فيهما، ولا يلزم منه الفعل وإنما فعله - الصلوة - تأكيداً للمخالفة خصوصاً على مذهب من يقول إن الدليل الفعلى أقوى من الدليل القولى. اهد.

ونعل الصحابة كانت لينة مكشوفة الأصابع كالنعال المعروفة فى الحجاز إلى اليوم فيسهل معها إتمام السجود بخلاف مداسات اليوم فتأثرت صلبة، فوضع الرجل فيها كوضعها فى صندوق فلا يتمكن المصلى من إتمام السجود فيها. وحديث السجود على سبعة أرباب مما أخذ به جميع الفقهاء فى جميع المذاهب وفى شرح المبة (٢٨٥): المراد من وضع القدم وضع أصابعها قال الزاهدى: ووضع رؤوس القدمين حالة السجود فرض، وفى مختصر الكرخى: سجد

ورفع أصابع رجله عن الأرض لا تحجود. وكذا في الخلاصة والبرازية، والمراد بوضع الأصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها، وألا فهو وضع ظهر القدم وهو غير معتبر، وهذا مما يجب التنبيه له فإن أكثر الناس عنه غافلون أمد. وذلك بعد أن رد على صاحب العناية وعنه. وقيل عن قوله في عدم وجوب وضع الأصابع في السجود: إنه بعيد عن الحق ويضله أحق إذا لا رواية تساعد والدراية تثق به.

ومن الدليل على أن تزج النعلين أحرر الأمرين: حديث عبد الله بن السائب عند أبي داود أنه رآه عام الفتح يصلي وقد خلع نعليه.

ثم ما وقع في حديث انس عند الطبراني وغيره من أنه - رحمه الله - لم يخلع نعليه في الصلاة إلا مرة فالمراد به خلعهما أثناء الصلاة لصريح لفظ الحديث نفسه، لأن الصلاة في الحديث جعلت ظرفاً للخلع، فلا يتصور أن تكون الصلاة ظرفاً للخلع إلا إذا وقع الخلع في أثناء الصلاة كما لا يخفى، فيكون تخيل أنه - رحمه الله - لم يخلع النعلين قبل الصلاة طول عمره إلا مرة، خروجاً على نص الحديث ودلائله الصريحة، فلا يناقش هذا الحديث كثرة خلعه قبل الصلاة. على أن في سند حديث انس ثمانية بن عبد الله - وهو ممن يشير ابن معين إلى ضعفه، وكان غير محمود في القضاء وإن كان ممن ينتقى بعض حديث في الصحيح وليس هذا منه - . وفيه أيضاً عبد الله بن الشئب - وهو متكلم فيه وإن انتفى بعض حديثه في الصحيح أيضاً - على أن خبر انس هذا تعارضه روايات عن ابن عباس، وأبي هريرة، وابن مسعود وعبد الله بن الشخير - رحمهم الله - حيث لم يوجد فيها المقصر على مرة واحدة، بل فيها ذكر الخلع أثناء الصلاة فقط من غير مقصر على مرة واحدة وهو الموافق لأحاديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وعائشة، وعبد الله بن السائب - رحمهم الله - المخرجة في متن أبي داود والبيهقي ومسنده أحمد، ومعجم الطبراني الأوسط، وغيرها في صلاته عليه الصلاة والسلام وهو غير لأبس النعلين.

على أن السجد النبوى كان مفروشا بالخصباء فى مبدأ الأمر، وليس له سقف يحمى أرضه من حرارة الشمس فكان يحوج ذلك إلى اتخاذ تعال خاصة اتقاء من حرارة الخصباء وخشونتها، وأين هذا مما استقر عليه الأمر فيما بعد؟ ولا لوم على من اتخذ تعالا لينة كاخفاف لينة دون الكعيبين لتلبس أثناء الصلاة خاصة كما كان أصحاب شيخ مشايخنا الضياء للمحدث يفعلون ذلك؛ لأن مثل هذه التعال لا تحول دون التمكن من إتمام السجود، ولا هى مقلدة لصوف النجاسة بها لعدم المشى بها فى الأوقه والشوارع.

وفى حديث الطحاوى بطريق شعبة عن النعمان بن سالم عن عثمان بن عمرو بن أوس قال: كان جدى - يعنى أوس بن لىي أوس - رضي الله عنه - يصلى فيأمرنى أن أأوله نعليه فيتعلم ويقول رأيت رسول الله ﷺ - يصلى فى نعليه احد. وهذا اتخاذ فعل خاصة للصلاة، وهذا مما لا كلام فيه كما سبق، ومن لم يعترف بمبلغ تحفظ النبى ﷺ - وتحفظ أصحابه رضي الله عنهم - من الأقطار فى ثيابهم ومساجدهم ومنازلهم وأوقفتهم مع كثرة ما ورد فى ذلك من الأحاديث التى أشرت إلى بعضها ولم يلفت إلى صنوف الأرجاس والألحاحس المشهودة فى أوقه اليوم ومراحيض اليوم بل متعرجات الشوارع التى اتخذها حمير البشر مذاهب ومبالات تسيل أرجاسها إلى تلك الشوارع المرسوشة، وحمل العامة على أن يرسخوا الساجد بتعالهم القلدة، وعرض صلاتهم هكلا للفساد بنجاسة تعالهم، وعدم تمكنهم من إتمام السجود فيها لصلايتها - فهو مريض القلب رنخ العقل، وسخ الفعل، متعام عن الحقائق، مكبر فلا يستحق الخطاب.

وقد تطابقت كلمات أهل العلم على أن الصلاة فى تعال الشوارع اليوم خلاف الأدب وإن كانت طاهرة، بل سوء الأدب كما تجد تفصيل ذلك فى «منية المفتى» للسجستانى و«فتح المتعال» للعلامة المقرئ، و«شرح المشكاة» لعلى الفارزى و«غاية المقال» للمحدث عبد الحى اللكنوى وغيرها.

وأما طهارة التعال بالسج على الأرض فقيما إذا كان الأذى فيها ذا جرم غير رطب تشرب التعال رطوبته النجسة؛ لأن لفظ الحديث عن أبى داود - فى الصلاة - من روايته عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن أبى نعمة السعدى عن أبى نظرة عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا: «إذا جاء أحدكم

للسجد فليَنْظَر فإن رأى في نعليه قدراً - أو قال أذى - فليمسحه وليصل فيهما، ومثله في صحيح ابن حبان إلا أنه لم يقل فيه: وليصل فيهما. والفظ الطيبالس بطريق حماد وبهذا السند مرفوعاً: «فإن أذى أحدكم السجد فليَنْظَر فإن رأى في نعليه أذى فليخْلعهما وإلا فليصل فيهما، وهذا ساكت عن المسح بل أمر بالخلع فيكون الخلاف في حديث أبي سعيد بعيد الثقة كما ترى مع أن سنده لمثل من سند حنبل الأرواح عند أبي داود.

وفي لفظ «إن وجد» عدل لفظ «إن رأى» ولفظ «إن وجد» على أن المراد بالأذى هو المرنى، ونحو البول لا يرى بعد الجناف فيكون المراد من الأذى في الحديث ما هو ذو جرم لأنه هو الذي يرى ويوجد. وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود بين تطهيرهما بقوله - (ﷺ) - «فطهرهما التراب» ومن المعلوم أن التراب لا يرين الرطوبة التي تشربها التعل، فيكون التطهير بالتراب مفصلاً على الأذى اليابس ذي الجرم بهذا التعليل لأنه هو الذي يزول بالتراب، وأما تطهير الرطب أو اللثع فلا يكون إلا بالماء لص قولته تعالى: ﴿وَيُطَهِّرُكُمُ اللَّهُ بِالتَّوْبَةِ﴾ (١) ولصريح السنة في عذاب من كان لا يستبرئ من بوله في الصحيحين وغيرهما. والأمر بالامتناء من البول في كتب السنن والمسانيد، ومن لم يمتل نعله من البول ونحوه لم يظهر ثيابه ولم يستتره من البول. وهذا ظاهر جداً، فمن تساهل في التشرب والجناف غير المرتين يكون مشمكاً بالسراب، بدون دليل يقوله أهل التخطاب. على أن التجاسة هنا حسية لا تزول إلا بإزالة عينها، لا حكمية حتى نحكم عليها بالزوال بدون مزيل حسي - بخلاف التميم المزيل للحدث. بل أنصرح ابن أبي شبة في مصنفه عن حفص بن غياث عن الأعمش عن يحيى بن وثاب قال: سئل ابن عباس - (رضي الله عنه) - «ممن خرج إلى الصلاة فوطئ على عذرة قال: وإن كانت رطبة غسل ما أصابه، وإن كانت يابسة لم تغسله». ووجهه رجال الصحيح، والفظ ابن عباس عند وزين العبدي في جامعه: «إذا مر ثوبك أو وطئت قدراً رطباً فاغسله، وإن كان يابساً فلا عليك».

فنعلم أن القول بوجود غسل الرطب والاكتفاء بالمسح في ذى جرم يابس في غاية من قوة الحجة وسلامة الفهم، فيتحون الغسل إذا أصاب النعل بول أو خمر، أو مشي لايس النعل في شارع مرشوش غير خال من النجاسة، كما هو مذهب جمهور أئمة الهدى.

قال البدر العيني في شرح البخاري (٢/٢٨٩): «قال مالك وأبو حنيفة: لا يجزئ أن يطهر الرطب إلا بالماء، وإن كان يابساً أجزاءً حكه وقال الشافعي: لا يظهر النجاسات إلا الماء في الحف والحمل وغيرهما».

وأما محاولة استغلال ما يروى عن مالك من أن طهارة الثياب ليست شرط في صحة الصلاة، فعلى مخالفتها للأدلة الصريحة لم يصح عن مالك أصلاً، بل الصحيح عنه هو ما رواه أبو طاهر عن ابن وهب عنه: أن طهارة الثياب في الصلاة فرض. ومن مثل ابن وهب بين أصحاب مالك في قبول مروياته جمعاء، عند جميع الفقهاء والمحدثين؟.

قال النووي في «المجموع» (٣/١٣٢) عند الكلام في اشتراط الطهارة من النجاسة في الصلاة: «هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة، وأحمد، وجمهور العلماء من السلف والخلف، وعن مالك في إزالة النجاسة ثلاث روايات أصح وأشهرها: أنه إن صلى عالماً بها لم تصح صلاته، وإن كان جاهلاً أو نامياً صحّت، وهو قول قديم للشافعي، والثالثة لا تصح الصلاة علم أو جهل أو نسي. والثالثة: تصح الصلاة مع النجاسة وإن كان عالماً متعمداً، وإزالتها سنة».

فالأولى: رواية المدونة، والثانية رواية ابن وهب كما في المنقى للباحي. والثالثة: رواية محمد بن أحمد العيني الثوري سنة ٢٥٥هـ صاحب المستخرجة المعروفة بالعتية، وعنها يقول محمد بن عبد الحكم: رأيت جلها كذا ومائل لا أصول لها. وقال ابن وضاح: في المستخرجة خطأ كثير. قال ابن لهيعة: كثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة، وكان يوتى بالمسألة الغريبة، فإذا أحجبه قال: أدخلوها في المستخرجة، كما في الدياج لابن فرحون

(٢٣٩)، فلا يعول على رواية مثله المخالفة لما عليه الجماعة والروايات ثقات أصحاب مالك.

فإذا اختلفت الروايات عن إمام فالتعين هو الأخذ بما يوافق الجماعة منها إذا تساوت الروايات قوة وضعفاً، ثلثاً بعد في موقف الشذوذ عن الجماعة، فكيف إذا كانت الرواية المخالفة لما عليه الجماعة وأمية كما هنا لكونها رواية العتيبي الواسع الروايات^{١٤}.

وأما الأولى: فرواية الثبوتة التي لها المقام الأول عند المالكية، وأيدها الباجي.

وأما الثانية: فرواية ابن وهب المتفق بين الفرق على جلالته قدره، وهي الموافقة لما عليه الجماعة تمام الموافقة وعليها عول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي المشهور.

وأما الثالثة: فمخالفة لما عليه الجماعة كل المخالفة، فتسهر لضعفها رواية، وثقاتها ضاربة، بل قال الباجي في المتن (١/٤٢): «فمن رأى نجاسة من بول أو غيره في ثوبه أو في جسده وهو في صلاته فروى ابن القاسم عن مالك: يقطع الصلاة» اهـ. وقال أيضاً في (١/٤١): «قال القاضي أبو محمد - يعني عبد الوهاب - في التقيين: إن إزالة النجاسة واجبة لا خلاف في ذلك من قبله، وإنما الخلاف في الإزالة هل هي شرط في صحة الصلاة أم لا. وهذا هو الصحيح عندى إن شاء الله، وبالله التوفيق» اهـ.

فتبين من ذلك ومما تلقاه عن رجال مذهب مالك التفات أنه لا مجال للمصنوع بمذهب مالك أصلاً في التساهل في أمر طهارة الثياب عند مناجاة العبد ربه في صلاته، وحقيق من قال: «من تتبع شواذ العلماء ضل» و «من حمل الشاذ حمل شراً كبيراً» و «لا يحمل الشاذ إلا الرجل الشاذ» كما في شرح حثل الترمذي لأبن رجب.

وتبين أيضاً أنه لا مجال لمغالط أن يحاول التشطيب في التساهل في أمر الطهارة في الصلاة، لوضوح حجة الجمهور في المسألة في نص الكتاب على تطهير الثياب، وفي صرائح السنة الأمرة بالاستبراء من البول إطلاقاً، أو لثبوت أن حمة عذاب القبر من عدم الاستبراء من البول، كما في السنن والصحيح.

وأما حديث المضي على الصلاة بعد خلع النعل أثناء الصلاة فقد اختلفت ألفاظه في الروايات من شيء أو أذى أو قسر أو خبط فيكون أحدها هو لفظ الرسول - ﷺ - وما سواه لفظ الراوي على طريقة الرواية بالمعنى، فلا يتعين قصد النجاسة بتلك الالتقاط، والفرد قد يطلق على المستكره طبعاً، وكذا الخيط قد يطلق على المستخيث طبعاً، وقد يطلقان على النجاسة إطلاقاً المشترك على المعنيين لا إطلاقاً العام على متاولاته؛ لأن الطاهر وغير الطاهر حقيقتان مختلفتان فلا تدرجان تحت عام، فيحتاج الأمر إلى بيان معين المراد من المجهل على تقدير ثبوت تلك الالتقاط المتفاوتة المعاني عن المصنوع - ﷺ -، مع أن الرواية بالمعنى واضحة في تلك الالتقاط المتعددة، على أن شيئاً من رواية هذا الحديث - أعني المضي على الصلاة بعد خلع النعلين لأذى فيهما - لم يرد في الصحيحين؛ وساعل الحاكم وابن حبان في التصحيح مشهور بل ليس سند من أسانيد هذا الحديث - في السق والسانيد يسلم من المأخذ، من انقطاع أو وجود رجل متكلم فيه في سنده أو اختلاف فيه وصلاً وإرسالاً، أو غير ذلك مما يزل درجة الحديث من مرتبة الصحة إلى منزلة ما يتفوق بعض رواياته ببعض؛ ومثله لا يصلح أن يكون مناهضاً لنص الآية وصرائح وجوب الاستنزاه من قبول في السنة الصحيحة، بل تحمل تلك الدلائل الواضحة على جعل أحاديث المضي على الصلاة بعد خلع النعل لأذى فيها، على معنى الأمر المستخيث الذي لا يمنع صحة الصلاة كالتطين والخطا ودم حلية - كما ورد في بعض الروايات - مما لا يمنع صحة الصلاة، ولا إعاد عليه الصلاة والسلام ولم يعدها.

فإذا علم أن روايات المضي على الصلاة بعد خلع النعل متكلم فيها وأنها من قبيل ما يتفوق بعض ببعض، ظهر أنها لا تمكن معارضتها للكتاب والسنة الصحيحة الصريحة، ولا سيما فيما يخالف القياس. اللهم إلا أن يؤخذ بها فيما وافق القياس ولم يخالف النصوص، وهو الاكتفاء بالمسح فيما إذا كان الأذى نجساً بآسيا؛ لأنه بالمسح يزول بخلاف الرطب الذي تنشرب النعل رطوبته النجسة. وهذا هو وجه قول القائلين بوجوب غسل الرطب كما سبق.

وأما العذر عن طين الشوارع فلا تعلق به في مثل هذه البلاد الحالية من الأوجال، على أنه إما هو عند الضرورة، ولا ضرورة في استبقاء التعلين على القدمين في مثل هذه البلاد، ثم ما يساح للضرورة إما بقدر بقدرهما عند أهل الفقه، فلا يستلزم الامتناع في ذلك امتناعاً غير محدود .

وأما إتاحة رواحل بعض الوفود قرب المسجد النبوي فلا تصلح لاتخاذها وسيلة لرمي لزقة المدينة المنورة بالقسرة في عهد النبي ﷺ - وعهد أصحابه - أجمعين، لأنها أمر يندر لا يبنى عليه حكم عام، فسرعان ما كانت أدر تلك الإتاحة تزال، لأن إزالة الأذى عن الطريق من تعاليم هذا الشرع الأغر فضلاً عن أبواب المساجد، وكان الصحابة من أرحم الأمة لتلك التعاليم، على أن كلامنا ليس فيما اختلف فيه، وإن كان الحريص على دينه يعتمد من مواضع الخلاف ليطعن إلى صحة صلاته من غير خلاف.

وأما صب الحُمُور في الأزقة فما كان إلا يوم تحريرها، فحفل هذا الأمر الطارئ بعيد عن الدوام، بل يزال أثره في الحال، فلا يصلح لاتخاذها وسيلة لاستباحة استدامة الوساخة أصلاً ولا لعد الصحابة - ﷺ - يطؤون بها الأرجاس ويصلون فيها، حاشاهم عن ذلك، بخلاف غسالات اليوم فواتها دائمة الأرجاس، في الشوارع التي هي بها، فوطء تلك الشوارع بالتمسك لاسيما أثناء رشحها بمناسبة الحر ثم الصلاة في تلك الحال مما لا يتفق والتحفظ في شؤون الدين.

وصفة القول: أن جعل الناس على الصلاة في المساجد بتعاليم التي يطؤون بها هذه الشوارع، وهذه الأزقة، وتلك المراحض، تعريض لصلواتهم للفساد بسبب النجاسة التي تشربتها النعال، وبعدم إمكان إتمام السجدة في هذه المدارس الصلبة عند جمهور الفقهاء، وتوسيع المساجد التي أمرنا بتطهيرها، ونشر للخرائب التي تحملها تلك النعال القلرة إلى القدس بقعة حيث يناجي المصلى ربه. وكل ذلك شر يجب إبعاده عن المساجد بالسهر على أحوال أئمة المساجد الذين منهم من يتساهل في ذلك بكل أسف. ومن لا ينهض منهم لأحكام الشرع في ذلك زاعماً أن ما فعله هو السنة، برغم أن

يبتعد عن الإمامة في مساجد أهل الحق، وإن كان لابد من الإغضاء عن ذلك باسم الحرية في المعتقد والعمل فليكن عمله ودعوته إلى تحلته في معبد خاص تبنيه عشيرته، وحظيرة خاصة تحوطها طائفته بأموالهم التي يكتبونها بكد بينهم، وعرق جيباتهم، لا بالأوقاف المرسدة لجوامع المسلمين. اللهمنا الله سبحانه الرشد والهدى، والابتعاد عن وجوه الفساد.

هل تصح عمارة المساجد من زكاة المال؟

هذا سؤال وجهه «عبد المقصود محمد» فنشر مع جوابه في عدد شهر صفر الحير لسنة ١٣٦٦ هجرية من مجلة الأزهر الفراء، وقضية الأستاذ المولع على هذا الجواب يقول: إن الأئمة اختلفوا في ذلك فأجازوه فريق ومنع منه فريق ولكن أدلة المانعين ضعيفة، والرأي القائل بجواز ذلك هو الوجه القوي الدليل - في زعمه - حتى وسع دائرة الجواب؛ فجعل الجواز يشمل وجوه البر كلها لا عمارة المساجد فقط، فلم يقتصر في الجواب على قدر السؤال حيث لا يرى حاجة إلى الخوض لما رسمته كتب «رسم المعنى» في المناقب، وقال إن «سبل الله» المذكور في مصارف الزكاة يشمل وجوه البر كلها وإن لم يكن هناك تمليك.

ورد على القائلين بأن الصدقة تمليك الفقير مالا، وقال بل تشمله والأمر بالمعروف ونحوه في لسان الشارع، فلا تفيد اشتراط التملك، كما لا تفيد اللام التملك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾^(١) بل تفيد مجرد الاختصاص، وهو يكون في كل موطن بحسبه، وهنا «بيان الجهات التي تختص بحسب الصرف إليها». ولا يسرى حكم اللام إلى قوله تعالى: ﴿وَلِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لأنه لم يتصب عليه معنى اللام بل دخله لفظ «في» ولا تمليك ولا اختصاص في كلمة «في» ثم قال: إن القرآن ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يذكر الجهاد كثيرا لا يدل على قصر معناه على الغزو. لكون الجهاد إما باللسان وإما

(١) سورة التوبة: الآية ٦٠.

باللسان، ومع تسليم أن يكون بمعنى الغزو عند مقارنته للجهاد لا تسلم هذا المعنى هنا لعدم مقارنته للجهاد في هذا الموضع، فيعم ﴿سَبِيلَ اللَّهِ﴾ هنا جميع ما يؤدي إلى مرضاة الله من الفريسات، كما هو المراد في آيات ذكر فيها سبيل الله مجردا عما يفيد إرادة الغزو منه.

هذا ملخص الجواب المنشور هناك . . ولكن هذا الجواب لم يعم على قدمي حق ولا على قدمي حق وباطل، بل حاول أن يقوم على قدمي باطل فانهار انهياراً لا قيام له بعده، حيث بنى على الباطل من جميع النواحي؛ لأن ادعاء اختلاف الأئمة في جوار صرف الزكاة إلى عمارة المساجد باءى ذي بدء، لا نصيب له من الصحة أصلاً، لأنه ليس بين الصحابة والتابعين وأئمة الاجتهاد المعترف بإمامتهم عند الأمة أحد جور لك.

بل ترى ابن عسيرة الحنبلي يقول في كتابه الإقصاص (ص ۸-۱۰): «واتفقوا على أنه لا يجوز أن يخرج الزكاة إلى بناء مسجد ولا تكفين ميت» وإن كان من القريب لتعين الزكاة لما عيئت له» يريد اتفاق أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم على عدم تحييز ذلك، وهذا نتيجة اتفاق من قبلهم من فقهاء الصحابة والتابعين.

وقال مالك بن أنس في المدونة (۲-۵۹): «لا يجوز أن يعطى من زكاته في كفن ميت؛ لأن الصدقة إنما هي للفقراء والمساكين ومن سمي الله؛ وليس للأموال ولا لبنان المساجد». وأما ما في كتب الحنفية والشافعية من النصوص في ذلك فأكثر من أن تستقصى.

وقال ابن حزم في المحلى (۶/ ۱۵۱): «وأما سبيل الله فهو الجهاد بحق» ثم ساق حديث عطاء بن يسار «لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة: لغار في سبيل الله . . الحديث» للاحتجاج به على أن المراد بسبيل الله في مصارف الزكاة هو الغزو. ثم قال: «لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه الشر في قسمة الصدقات، فلم يجوز أن توضع إلا حيث بين النص وهو الذي ذكرناه» يعنى الغاري النصوص في الحديث السابق الذي أخرجه مالك

وعبد السزاق وأبو داود وابن ماجه، وهذا يدل على أن حمل سبيل الله على الغزى موضع اتفاق بين من سبق ابن حزم من قتلها الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم إلى عصره.

وقال أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن (١-٣٩٦): «قال مالك: سبيل الله كثيرة ولكنى لا أعلم خلافاً في أن المراد بسبيل الله هاهنا الغزو».

وقال محمد بن الحسن في الموطأ (ص ١٧٩) بعد أن سبق حديث عطاء ابن يسار السابق: «قال محمد: وبهذا نأخذ، والغزى في سبيل الله إذا كان له عنها غنى يقدّر بغناه على الغزو لم يستحب له أن يأخذ منها شيئاً، وكذلك الثمار إن كان عنده وفاء بدينه وفضل نجب فيه الزكاة لم يستحب له أن يأخذ منها شيئاً. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله».

هكذا ترى أبا حنيفة وأصحابه يميلون دائماً في الأدلة المحتملة إلى الاحتمال الذي يكون في صالح الفقير، ومن لا يفهم هذا يقول ما يشاء، وهذا الحديث يعين أن المراد بسبيل الله هنا هو الغزو فيكون حقيقة شرعية لا يعدل عنها إلا بصارف، ولا صارف.

وقال البدر العيني في عمدة القارى (٤-٣٩٢): «قال ابن المنذر في الإشراف: قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد: سبيل الله هو الغزى غير الغنى، وحكى أبو ثور عن أبي حنيفة أنه الغزى دون الحاج، وذكر ابن بطال أنه قول أبي حنيفة ومالك والشافعى وذكر مثله النووي في شرح المذهب» اهـ. وعزو ابن المنذر إلى أبي حنيفة وأصحابه اشتراط الفقر في الغزى وهم، بل مراده استحباب ذلك كما سبق فيما نقلناه من موطأ الإمام محمد. وبهذا تسقط حملات المتحابين على الإمام هنا.

وقال الإمام الشافعى في الام (٦-٦٢): «ويعطى من سهم سبيل الله - عز وجل - من خزا من جيران الصدقة فقيراً كان أو عيباً».

وقال النووي في المجموع (٦-٢١٢) في صدد الاحتجاج لأصحاب الشافعى على أن المراد بسبيل الله هنا الغزو: «واحتج أصحابنا بأن المفهوم في

الاستعمال، «تبادر إلى الأفهام أن سبيل الله تعالى هو الغزو، وأكثر ما جاء في القرآن العزيز كذلك، واحتج الأصحاب أيضا بحديث: «لا تحل الصدقة لغى إلا لحسنة» فذكر منهم الغزى، وليس في الأصناف الثمانية من يعطى باسم الغزاة سوى الذين تعطيتهم من سهم سبيل الله».

والحقيقة الشرعية هي التبادر إلى الأفهام في مخاطب أهل الشريعة. والحقيقة اللغوية لا تكون متبادرة إلى أفهامهم فإرادة المعنى الغزوى من اللفظ المشهور في معنى شرعى يكون في حاجة إلى قرينة صارفة عن الحقيقة الشرعية، ولو فرض احتمال (سبيل الله) في مصارف الزكاة للمعنيين لكان هذا الحديث مبنيًا للإجمال فتعين حملُه على الغزو. وأحمد معهم في رواية يرجعها ابن قلانة - راجع شرح مفردات أحمد.

ولما ما حكاه الفخر الرازى على الفضل الشاشى من عزو القول بشمول (سبيل الله) لوجوه البر إلى مجهول من الفقهاء على خلاف رأى الجماعة؛ فثاناه شأن رواية المجاميل والآراء النافذة للمجاميل، على أنه لا رأى يؤخذ به قصد الإجماع الذى حكيناه عن مالك وابن حزم، مع العلم بأن الرازى ليس من رجال تحيى الروايات، ثم الشاشى كان حينما ألف تفسيره معتزليا لا يتحاشى نقل آراء البتةدة ممن لا يقام لكلامهم وزن.

ثم إن شمول (سبيل الله) بالمعنى اللغوى لوجوه البر في غير آية مصارف الزكاة الواردة بصيغة الحصر، لا مانع من قبوله إذا كان هناك مصارف عن الحقيقة الشرعية، كأن يكون الكلام في صدقات الفل ونحو ذلك كما في الآيات التى سردوها صاحب التوقيع، فإن معها من القرأتين ما يعين أن المراد منها المعنى اللغوى كالإتفاق العام، والهجرة، وقصر الإحصار على الفقراء، وإطلاق الأموال، والمن، ومضاعفة الأجر . . . ونحو ذلك، فإلا ذلك يحمل سبيل الله على وجوه البر مطلقا، وإذا خلت من تلك القرائن تحمل على المعنى الشرعى والحقيقة الشرعية، وفي مصارف الزكاة مع ذلك حديث يبين المراد بسبيل الله وهو الغزو كما سبق فلا معدل عنه أصلا هنا، فتكون هذه الإطالة من صاحب الجواب في غير طائل غير الأزدباد في الانكشاف فيما هو بسيله من الاعتصاف، كما هو شأن من يحاول مناصرة الإجماع والجماعة.

وأما تحدته عن الصدقة بأنها أهم في لسان الشارع من التملك فتشمل الأمر بالمعروف وإقامة الأذى عن الطريق ونحوهما، فإجراء منه الحقيقة والجار في مجرى واحد، وما في الصحيح . . . فإن لم يجد؟ قال يعين نا الحاجة للمهوف، فإن لم يجد قال: فليعمل بالمعروف وليملك من الشر فإنها له صدقة فيمضى أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر كما بقوله أهل الشأن ويدل عليه فإن لم يجد فتكون الصدقة حقيقة في العطية خاصة مجازاً في أعمال الخير عامة، وإن شئت فقل إن تلك الأحاديث فيها تشبيه بلفظ.

ثم الأصناف الثمانية متباينة لا تتداخل إلا إذا وجد صدق عن هذا التباين، فعند حمل السبل هنا على خلاف رأى الجماعة يحصل بينها تداخل؟ لأن السبل بمعنى وجوه الخير يشمل إعطاء الفقير قطناً من الزكاة، والتصدق على المسكين بنقطة منها، واستخلاص الرقاب من الرق أو الأسر، وإنقاذ الغارم من الدين، ومعاونة ابن السبيل، فالجماعة أجروا لفظ السبل على المعنى الشرعى المبين بالحديث المتأخر إلى أفهام المتخاطبين كما هو شأن الحقيقة الشرعية، وأما المعنى اللغوى الشامل لأنواع الخير فبنايه لزوم التباين بينها، وهذا يعده عن أن يكون مراداً لو كان هذا المعنى مدلولاً حقيقياً للسبل هنا، فكيف وهو معنى مجازي؟ فيزداد بعداً عن أن يكون مراداً هنا.

ومن العجب محاولة المجيب إخراج اللام من معنى التملك الظاهر هنا كل الظهور على فهم جماعة الفقهاء خلفاً عن سلف. وحملها على معنى الاختصاص المتنوع إلى أنواع لا ضابط لها هنا جعله يرتك ارتباكاً ظاهراً في قوله: «وإنما هي لبيان الجبهات التي تختص بحل صرف الزكاة إليها لو فيها» لأن ظاهره جعل اللام للبيان وهو يدعى له جعلها للاختصاص ولا أدري أين رأى مجيء اللام للبيان؟ وصلة الوصول هنا مقحمة من غير أدنى مناسبة؛ لأنها لو حدثت وحلت محلها لفظة (يحل) بصيغة الفعل لاستقام المعنى من غير حاجة إلى صيغة الاختصاص غير زعم أن اللام بهذا المعنى، مع أن لام الاختصاص إنما تدخل للمختص به لا للمختص - كما صوره صاحب التوقيف -

والصدقات التي يجب أن تكون مختصة بالجهات يجعلها صاحب الشوق مختصا بها تلك الجهات، فيقلب المعنى فيجعل المختص مختصا به، والمختص به مختصا.

فكان وجوه البر لا يجوز أن يصرف فيها غير الصدقات المفروضة، فأتى ما في الأموال من حقوق غير الزكاة! وأين الإنفاق بسعة تطوعا على وجوه الخير؟! وأين مصارف الأوقاف الخيرية؟! وأين الوصايا؟! والله يختص برحمته من يشاء، فهل الرحمة الإلهية مقصورة على العقلاء أم تشملهم وخلفاء «تخطئ إذا جئت في استنهاها بمن».

وتخصيص الصدقات المفروضة بالأصناف الثمانية أتى من لفظ (ما) المفيد للمحصرة، وكون هذا الاختصاص بطريق التعليل جاء في وقوع اللام بين صدقات تملك وشخص يملك ومن السياق لأن الآية في الرد على طلاب التملك من غير استحقاق فتكون الأصناف الثمانية هم الذين يملكونها عن جدارة، ثم إدخال (في) على (سبل الله) هنا يزيده تأكيداً من ناحية وجوب الصرف فيه لإفادته صب الصدقة فيه حسب إطاء في الوعد، فيكون هذا أكد وأبلغ من اللام فلا يستحق مثل هذا التوكيد إلا مثل الغزو الذي فيه بذل النفس والنفس كما هو فهم الزمخشري.

ثم القول بشراء عدة الغزو بالزكاة ليس بقول ابن عبد الحكم فقط، بل معه غيره في ذلك من غير أن يكون هذا القول صالحاً لاتخاذ تكافة للعدول عما عليه الجماعة؛ لأن الغزاي لا بد له من عدة، وذلك بأن يشتري بنفسه أو تشتري له من مال الزكاة في الحالين قولي الأمر إذا اشترى العدة، وملكها الغزاي فقد ملكه نصيبه من الزكاة، وإن ملكه ما يشتري به العدة من التظدين فقد ملكه نصيبه أيضاً من الزكاة. وفي الحالين التعليل فاكم عند ابن عبد الحكم وغيره كما أوضحه الفقهاء في موضعه.

فإذا كان الحال بعد التلها والتي لو حرم الفقراء والمعوزون حقهم في الزكاة باسم صرفها في وجوه البر من بناء مساجد ومدارس ومستشفيات ..

إلى مالا آخر له من اقتراحات، في زمن أصبح العقلاء يفكرون في المحاولة دون استفعال شر الفقر والفاقة في كثير من بئاع العالم، ويرون ألجع دواء في الإسلام لئاء الفقر وما يترتب على ذلك من شر مستطير هو إعطاء الفقراء حقهم في أموال الأغنياء، واستنهاض همم الأثرياء في البذل في هذا السبل بدل السعى في مضايقتهم المؤدية لإفسادهم؟ والله يقول الحق وهو يهتدى السبل.

حج بيت الله الحرام

إن الله جل شأنه دبر عباد برحمته الشاملة، ودبرهم على الأركان التي بنى عليها الإسلام من أيسر فأيسر، ليسهل على نفوسهم الانقياد لأوامر الله سبحانه، فيقوزوا بالمعجم القيم، ويتجوا من العقاب الأليم.

فأول تلك الأركان نطق المكلف بكلمتى الشهادة مواطأ قلبه لسانه، قاطعا العهد على نفسه بأنه يضحى كل مرتخص وقال في سبل الإيمان بالله، والإيمان بخاتم رسل الله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى إخوانه المرسلين، ومن ذاق حلاوة هذا الإيمان، بما قام لديه من الأدلة الدالة على توحيد الله، وعلى صدق رسالة رسول الله بلله الانقياد لكن أمر من أوامر الله المنبئة من رحمته الشاملة، وأوامر رسوله المبعوث رحمة للعالمين، وهذا النطق أول ما يفترض على المكلف على أن يكون واعيا لمضمونه الشريف مستيقنا به مدى حياته، يستوى فيه الصغير والكبير، والغنى والفقر، والقوى والضعيف والصحيح والمريض، في جميع الأوقات، إلا من كان في لسانه خرس، ومن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، وإجراء تلك الكلمة على اللسان مع مواطأة القلب أمر سهل يسير، لكنه ينبوع كل خير كبير، فكان هذا أول ما طالب الله به عباده.

ثم طالب بإقامة الصلوات التي تغرس مخافة الله في النفوس وهي ثلثي الأركان، لكنها لا تستوعب الأوقات، بل لها أوقات معينة في كل يوم وليلة، وهي أصعب من الركن الأول لكن ليس فيها بدل المال، ولا تجوع النفس، ولا تحمل مشقة السفر في سبيلها، فهي أخف مما بعدها.

وثالث الأركان صيام رمضان، وهو أشق من الصلاة لكنه في وقت خاص في السنة، لا يطالب به المريض ومن كان على سفر، بل عليهما عتة من أيام آخر، ويطالب به الغني والفقير على حد سواء.

ورابع الأركان أداء الزكاة، وإنما يكلف به الغني دون الفقير، ووجوبه عند اكتمال الحول وهو أقصر في الوجوب، وأشق على بعض النفوس، لكن بعد أن تمرن المكلف على الصيام وشعر بأحوال الجائعين من عدم بمكابدته الجوع بنفسه لا عن عدم يسهل على نفسه بدل المال. وهو الحكيم الخبير.

وخامس الخمسة الحج، وهو أشقها وأصعبها من جهة الوجوب، لأنه لا يجب في العمر إلا مرة، ووجوبه على المستطيع فقط، ففيه زيادة شرط فوق الغنى، فمن يجب عليه الحج أقل ممن يجب عليه الزكاة، وهو أقل ممن يجب عليه الصوم... وهكذا، فتميز الترتيب المذكور. قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (١) وقد فسّر رسول الله - ﷺ - الاستطاعة بالزاد والراحلة. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ أكبر تنطيط للإصرار عن الحج بعد المقدرة عليه.

والأمر بالحج مطلق، ففي أي عام حج المكلف فحجه يقع أداء، لكن عدم التأخير بعد تحقق الاستطاعة هو الأقوى في النظر، والأبعد عن الخطر، لأنه عبادة خاصة في بقعة خاصة في زمن خاص... فربما تزول الاستطاعة فيبقى الحج في ذمته، أو لا يتمكن من تلافى فواته قبل موته عند ظهور مرض قد يؤدي إلى الموت، بخلاف الزكاة، لأن مصلوفها موجودة في كل زمان وفي

كل مكان. وما سعد من تمكن من الحج بماله الخلال إلى بيت الله الحرام حيث يفرح من دنوبه كيوم ولدته أمه - في غير حقوق العباد - . . بل الله سبحانه قادر على أن يرخص أصحاب الحقوق عنه إذا شاء . . بل للحجاج ولادة ثانية يتمكن من القيام بشعائر الحج وشهوده تلك المشاهد المقدسة فكانه خلق من جديد، مما نال من نفحات أسرار الحج، يوقفه في تلك المواقف العظيمة الأثوار، في نفوس الأخيار، لاسيما عند استذكاري ما سبق فيها لحضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ولصحابته القادة السادة رضوان الله عليهم أجمعين من الأعمال الفاعلة، والساعي المبرورة؛ في سبيل غرس التوحيد في النفوس، وإعلاء كلمة الله ونشرها في جميع الأفاق، فيكون كأنه شاركهم في مواقفهم تلك، وشاطرهم في أعمالهم، وهذا يعمل في النفس من أثر حميد مالا يسهل التعبير عنه.

فلو كانت البعثة الأزهرية أو البعثة الجامعية اعتنوا عناية خاصة باستذكاري أنباء تلك المواقف من كتب أئمة هذا الشأن، وتبرعوا بالإنباء عنها لوفود البلاد إلى حرم الله وحرم رسول الله، لحاروا بذلك مشوبة عظيمة عند الله وحسن ثناء عند الناس.

صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد اجتماعاً معروفة لما في اجتماع المسلمين من بركات شاملة تعم شؤونهم التي يحتاج إصلاحها إلى مشاور، ولما أتى ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرُوءَ بَيْنَهُمْ﴾ بعد إقامة الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(١) في سورة الشورى، والاجتماع في الجماعات فرق اجتماعهم للصلوات الخمس، وفوق ذلك الاجتماع في صلاة العيد، وفوق ذلك كله اجتماع الشعوب الإسلامية في صعيد واحد في الحج، وبه يتعارفون ويعرفون مواضع النقص في شؤونهم، ويتآخرون في إصلاح شؤونهم العامة مؤتسباً بعضهم ببعض في الإصلاح والكمال وسد الثغرات، ومن لم يستشعر هذا

الاجتماع العظيم لصالح المسلمين أجمعين فهو في سيات عميق من أمر دينه .
والله سبحانه هو الهادي لكل خير .

ومن المناظر المؤلة في وديان الحرمين تلك القبائل الفقيرة الذين أمتانهم
العدم ، ومئات الملايين من المسلمين في أقطار العالم مسئولون عن ذلك ، ولو
صدمت العزيمة لكان في إمكانهم أن يجعلوا هذه الأراضي المقدسة موضع
رخاء وهدوء بحيث لا يبقى بين جنباتها فقر ، مثل هؤلاء العلماء ، وقد بدأت
بشائر ذلك تبدو للأقطار ، باهتمام حكومة مصر الرشيدة بذلك ، بسعت
مهندسين يارعين يعدون مشروعات إصلاحية وعمومية في هذا السيل ، فتدعو
الله سبحانه أن يكمل ذلك بالنجاح بالتأثر بين الحكومتين الرشيدتين المصرية
والبحارية ، وبعد أن أصبح باكستان الهندي دولة مستقلة والجمهورية
الأمريكية في طريق الاستقلال التام آمالاً كبيرة على مستقبل الإسلام وعلى
عمران البحار خاصة وترقية سكنته مع السهر على أحوالهم الدينية والحلقية
والصحية وما ذلك على الله بعزيز .

والحاصل أنه يجب أن لا ننسى أن بقاء تلك القبائل في حالة البؤس
البالغ في جوار حرم الله وحرم رسول الله عار مسجل على جميع المسلمين في
مشارق الأرض ومغاربها ، فيجب أن نغسل هذا العار بالقيام بالواجب كما
يجب ، وهناك مشاريع لأهل الفضل يقدمون تطبيقها العملي مما هم فيه بدون
استنفاد خزائن في ذلك السيل . وهذا ليس بموضع لشرحها .

والحاصل أن المؤلف في مواقف الحرمين الشريفين ، والشهود في
مشاهدهما ، وأداء مناسك الحج ، والقيام بزيارة الروضة النبوية ، تثير معاني
عالية في النفوس فوق ما يتصوره كل متصور ، فيجب الاهتمام بشرح أناء
تلك المشاهد للمحتاج لتحصيل الفائدة المنشودة .

وأود أن أذكر هنا حكاية لها صلة بتلك المشاهد . وهي أن بلدة (شمتي)
في بلغاريا كانت مركزاً هاماً إسلامياً في عهد الحكم الإسلامي ، وكان مفتيها
الكبير العمر عالماً جليلاً له خدعات علمية ودينية عظيمة للغاية كما هو

معروف لأهل تلك البلاد، وقد استشاره يوماً وجه مسلم فى تزويج بته لكتائب أسلم حينئذ بعد أن أتى عليه خيرا، فأمره القنّى بالتزويج وعدم التسرع فى الأمر مهما أظهر ذلك الشخص الصلاح، لأن الإيمان فى النفس صعب المدرك، وقد يكون مخبر الشخص غير مظهره فى باب الاعتناء، وربما يكون تظاهره بالإسلام لأغراض خاصة فتصابق الوجهية من إصرار القنّى على هذا الرأى حتى اضطر القنّى أن يكشافه قائلا له: إني كنت طفلا بلغاريا قيناني مسلم وديني وأحسن تربيته وبعثني إلى الأستانة، وحصلت العلم على كبار أساتذتها فتخرجت فى العلوم وحيث مفتيا للبلد واستمررت فى الإفتاء إلى اليوم وكنت فى سبيل خدمة الدين، ومع هذا كله كانت تعشرين هواجس وثوسوس فى صدرى: أربما كان ديني السابق هو الحق وأنا غلطت فى اختيار هذا الدين تبعاً لولى نعمتى واستعبد فى الحال من هذه الهاجسة الشبهة، ثم تعارفت هذه الهاجسة مرة أخرى فأردتها بشدة واستعاذت وهكذا، لكن لم تقطع عنى تلك الهاجسة إلى أن حججت وأديت المناسك، وشهدت المشاهد، وولفت المواقف ووزرت حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، فزالت عنى معاودة تلك الهواجس نهائيا بحمد الله تعالى، أفتحسب أن من آمن بالأمس يقدر أن يجاهد جهادى ويستعبد استعاضتى إلى أن من الله على بعضاء لا بشوبه كدر، وفى هذه عبر لكل من اعتبر.

وذلك القنّى كان آية فى العلم والورع والتقوى، ولا حاجة إلى بسط ترجمته هنا، وقوله أيضا عالم كبير معمر كان تولى الإفتاء هناك فيما بعد، وكان فى الحياة إلى مدة قريبة. والله سبحانه يتولى الصالحين.

محاذلة قديمة

حول الوقف الأهلى

قبل نحو عشر سنوات من هذا التاريخ كان النزاع اشتد حول فكرة حل الأوقاف الأهلية، وكان العلامة الشيخ محمد بخيت (رحمه الله) أعلن إذ ذاك

أنه يلقى محاضرة في الرواق العباسي عن ذلك، وقبل للبعاد المحيد للإلقاء تلك المحاضرة بنحو يومين زارني عالم أزهري لم يجاوز العقد الرابع من عمره حينذاك وهو معروف في بيئته بجودة الإلقاء وسيلان القلم مع طموح منه إلى الاجتهاد ورياء آراء لم يسبق إليها - وكان من العلماء الذين يفضلون بالزيارة حيناً بعد آخر في ذلك العهد ليؤنسوني فأشكر فضلهم - لكن وجدته في تلك المرة منهجياً مكفهاً؟ فسأله مالك يا أستاذ أراك في حالة غير معتادة؟.

ليبدأ بشكو ما به قالوا: أما ترى مبلغ جمود كبار العلماء؟ وما هو قد أعلن الشيخ بحيث أنه يلقى محاضرة ضد إلقاء الوقف الأهلي مع أن المصلحة قاضية بحل الوقف المذكور، وقد شرح أهل الشأن في الصحف السيارة ماجره الوقف الأهلي من الولايات إلى المستحقين وإلى البلد نفسه، ولا مجال لتتوس في ذلك بالشرع بعد قول أبي حنيفة طيبة الملة في الوقف، فلا جرم أتى أقوم بواجبي نحو الشيخ بحيث فأقاطعه في المأ أثناء محاضراته وأعقب كلامه كلمة كلمة في ذلك الحشد الحاشد.

ففكرت ملياً وقلت في نفسي: لا يمكن أن يريد بالمصلحة المصلحة المرسلة المعروفة عند الفقهاء، فإنهما فيما لا نص فيه، بل يريد مصلحة النجم الطوفي ذلك الزائف المشهور، والكلام فيها منشعب طويل الذيل فأترك الخوض في بحث المصلحة الآن وأجاءته في ذات مسألة الوقف . . فقلت: هو عليك الأمر يا أستاذ، إنى أراك - ولا مؤاخذه - متسرعا في جولتك وحصولتك بدون أن تدرس المسألة كما يجب من جميع نواحيها، فإن كنت تستطيع أن تسمع بعض ما أعلم في هذا الصدد فأتى أرى أنك لتجد فيما أقول ما يسكن أعصابك، ويغير اتجاه بحثك، ويحميك من أن تظهر بمظهر التهور أمام ذلك الشيخ الكبير المعروف بجودة استحضار المسائل المدونة في مذاهب الأئمة الشيعيين، وحسن الإلمام بأدلتها وقوة المعارضة - وكان من عادة هذا الزائر أن يوصلني إلى كلامي من غير أن يقاطعتني في أثناء الحديث على اختلاف بيتنا في المنهج والمذرك - فقال:

حدث ما عندك وأنا مستعد لسماع كلامك ولي فيما بعد ذلك الرفض أو القبول.

قلت: ليس في استطاعة عالم لا يجاور، أن يلجج بحل الأرقام الأهلية من جهة من الجهات، أما من جهة الشرع فتدرك كتب الصحاح والسنن ففيها من الأحاديث الصريحة ما لا يستطيع مسلم بعد العلم بها إنكار نذب الشرع إلى الوقف، وأبو حنيفة فيما قال متابع لشرح القاضي دون تلك الجهد بنفسه في حكم المسألة، ولو بلغت تلك الأحاديث لما تبعه، وقد أقر بذلك تلميذه البار له حيا وميتا أبو يوسف، كما روى ذلك عنه ابن أبي العوام الحافظ بسنده إليه، ومن يكون أعلم بحال أبي حنيفة من تلميذه المذكور؟ والجهد كثيرا ما يتابع بعض من تقدمه من أهل العلم في مسألة بدون أن يفحص عن الدليل، ولأبي حنيفة مسائل تابع فيها أمثال شرح والنخعي من غير أن يفلح للجهود في معرفة دليل قول منها . . لكن إذا وضح الحق وظهرت الحجة في خلاف ذلك القول فليس يصح أن يعزى إلى اجتهاده ما تابع فيه سواء بدون دليل، ثم ظهر خطأ متبوعه كوضح الصبح، لأن الاجتهاد إنما يكون فيما لا نص فيه وللأئمة كلهم مسائل من هذا القبيل، وكرواية ترك التوقيت في المسح على الخفين للمسافر، والإقرار عند مالك، وكرواية ترك التسمية عمدا عند النخعي، ونكاح بنت المزية عند الشافعي . . إلى غير ذلك مما هذا ليس موضع شرحه، وأمثال تلك المسائل مضمورة في راحر استنباطاتهم الدقيقة. وقد تدرك أصحابهم الأمر بتصحيح ما يجب تصحيحه في المذهب . . على أن أما حنيفة يرى لزوم الوقف وتبديده إذا لحقه حكم حاكم من حيث إن حكم الحاكم يرفع الخلاف القائم، فلا يكون مجال لحل الوقف المذكور في الشرع باتفاق الأئمة، وليس حرج المائل عن التصرف في أمواله في أيام صحته والاعتناء على شروط الواقفين المشروعة في شيء من شرع المسلمين.

فقاطعتني في هذه النقطة قائلا: إنما ذلك في الوقف الخيري، وكلامنا في الوقف الأهلي. قلت: سبحان الله! كيف يخفى على مثلك أن الوقف غيري

كله في نظر الشارع، فالصدقة الجارية على ذوى الوقف كالصدقة على الغرباء في استجلاب الثواب. وأما تقسيم الوقف إلى خيرى وأعلى فاصطلاح حكومى حديث جداً لم ينتفح خبره بعد، وهو مأخوذ مما كان مصطلحاً عليه في عهد دولة المماليك من تقسيم الوقف إلى أعلى وغيره، كما نجد شرح ذلك في خطط القرينى، وكانوا يربطون بالوقف الأهلى ما يكون تحت نظر أحد من ذرية الوقف دون غيرهم، وأما المك الحطط فلا نحتاجنا إلى شرح الأنواع الثلاثة من الجبوس في ذلك العهد، ومن المعلوم أن من شروط صحة الوقف عند الأكثرين أن يكون الوقف لجهة خير لا ينقطع، وذرية الوقف وذرية عتقائه وخدامه وذويه عرضة للانقطاع. ولذلك يقول الواقف في حجة الوقف بعد ذكر ذويه: «ثم يصرف ريع الوقف لسائر وجوه الخير» فكل وقف يخلص ريعه لسائر وجوه الخير بانقطاع ذوى الوقف سموه خيراً، اصطلاحاً جديداً كما قلنا لا بمعنى أن الأهلى المصطلح ليس بخيرى ولا ثواب فيه.

فبين أنه ليس في الشرع ما يقال له أعلى وخيرى تختلف أحكامهما وإنما الكل خيرى، كما أن مال الأهلى المصطلح إلى الخيرى المصطلح، فمن يسمى في إلغاء الوقف الأهلى فهو ساع في قطع الخيرين العاجل والأجل في آن واحد، ولولا الأوقاف التى تسمى أهلية لما وجدت الجوامع والمساجد والمعاهد والمستشفيات والملاجئ وصنوف المورين مدناً لا ينقطع. وفي انقطاع ذلك كل الحسار للمجتمع الإسلامى، بل أوقاف الصحابة المدونة في كتب السنة غالبها أعلى على المصطلح الحديث.

ثم ذكرت له كيف سمى عالم مصر الليث بن سعد في إحصاء إسماعيل ابن اليسع القاضى من الحكم بسبب مسألة الوقف، وأرثته من تاريخ قضاء مصر للكنندى نص ما سرده الليث بأسانيد في أوقاف الصحابة . . ثم قلت: لا يجوز الاعتناء على شروط الواقف التى أقرها عليها القاضى الشرعى أثناء تسجيل الوقف؛ لأن الاشتراط شأن الواقف الذى هو كاسب أصل المال

الموقوف، وأما من لا يعجبهم شروط الواقفين من جهة نفعها للمجتمع، فليقبلوا أموالهم بشروط يفرغهم عليها قضية الشرع بما يروونه أنفع للمجتمع ولهم ملء الحق في ذلك، وأما الاعتداء على أموال الآخرين أحياء وأمواتا فليس لأحد حق في ذلك . . ثم قلت: ولعل هذه الإمامة تكون كافيية من ناحية الإشارة إلى حكم الشرع في المسألة. فتعجب وسكت ثم قال رد بيده.

قلت: وأما من جهة النافع الوطنية فإن الأوقاف الأهلية إذا أعيدت أعيانها إلى المستحقين الذين لا يحسنون التصرف في الربيع، فإن مصر تلك الأعيان إلى المرابين الذين لا يشبههم استنفاد موارد هذا القطر العزيز ولا يرضى بذلك غير السمسرة، وأي وطنى يرضى إحداث ممتلكات في صميم الوطن يستلزم خيراتنا غير وطنى وتدعو مشاكل تلك الممتلكات إلى تدخلات لا تنتهى. وقد رأيت كثيرا من «العزب» في الوجه البحرى . . تؤلم روح الحر معرفة كيفية انتقالها إلى أصحابها الجدد. هذا قبل حل الأوقاف، فماذا تكون الحالة على تقدير حل الأوقاف الأهلية؟

وأما ما يذكر في باب الاحتجاج على وجوب حل الوقف الأهلى من ركوب الديون على المستحقين للمرابين بسبب الوقف، فمن قيل التمسك بخيوط الشمس؛ لأن الشرع لا يسمح رهن الوقف ولا رهن الربيع غير المقبوض، فإذا التفت في ذلك إلى القانون الذى إباح للمستحقين رهن مالا يملكونه، والشرع براء من أن يكون مصدر مشاكل كهذه.

وأما اقتراح تسليم العين للمره بحجة أنه لا يحسن التصرف في الربيع فاقتراح نضحك منه التكللى، ولو كان صفه الملتحق موجبا لإلغاء الوقف لكان مثل ذلك يجرى في الإرث، وكفى لهذا التحكم من لوازم مخجلة مزرية.

وأما المستحقون فلا يبالغون من وراء ذلك مادة حيث تنظّل تلك الأعيان الموقوفة من أيديهم إلى المرابين بين عشية وضحاها، ثم يقامون أنفسهم ما يقاسى كل من أماء التصرف في ماله في شقاء متزايد، وكل ذلك في الوضع بحيث لا يحتاج إلى إطالة الكلام، بل استبعد أن يكون تخمر هذه

الفكرة يادئ بدء في دماغ مفكر وطني، وقد مثلت أماما غير في التاريخ الحديث، وأحق الناس ألا تسفوتهم غير التاريخ بدون اعتبار بها هم العلماء ورجال الدين، لأن سوق الغير التاريخية من طريق هداية القرآن الكريم، وفي مغاوي تاريخ الدولة العثمانية عبر أي عبر في هذا الصدد؟ وصلة هذا القطر العزيز بالدولة العلية صلة انوية قديمة مستغنة عن الشرح وتعرف أطوارها ومعرفه المحن التي انتابتها مما يزيد في المرء تحريبا.

وقد ألف بعض سفراء فرنسا لدى الدولة العثمانية كتابا في تاريخ الإصلاحات العثمانية يحتوي على وثائق رسمية لا يمكن للجماهير أن يطلعوا عليها إلا من مثل ذلك المصدر، وقد ترجم بعض أهل الأدب من العثمانيين ذلك الكتاب في أوائل إعلان الدستور في البلاد العثمانية، فاطلعنا بذلك على وسوء الأخل والرد بين دول أوربية والدولة العلية في صدد الإصلاحات في القرن المصموم والفرن الحاضر، فكنا إذا رأينا بين مقترحات دول أوربية ما يتعلق بتربية الروم والأرمن والبلغار مثلا، لا تستغرب ذلك كثيرا، لأن بين هؤلاء وهؤلاء من الصلات القلبية والمافع السياسية ما يدفع الدول المذكورة إلى مثل ذلك الاقتراح، ولكن إذا وجدناهم يقترحون على الدولة العلية تحت الحفظ إلغاء الأوقاف وجعل الأعيان والأراضي الموقوفة في عداد أملاك الأمة، فهناك تلف وقصة تتساءل عن الغاية التي يرمسون إليها بهذا الاقتراح، ونستجلى مصلحة هؤلاء في هذا الطلب في أمر إسلامي بحث.

ونحن نعلم جيدا أنه لم يكن في دار الخلافة العثمانية موضع شبر غير موقوف منذ اقتسحها المسلمون فإذا ألقى الوقف بسهل على الغريب لمالك ما يشاء وبناء ما يشاء في العاصمة وغيرها، ثم إن الوقف ميزانية الإسلام في أغلب البلدان الإسلامية، فإذا ألقى وقطع مدته فسرعان ما يختل نظام الجوامع والمساجد والمدارس والمعاهد والملاجئ والمستشفيات ومساعدة المعوزين وسائر وجوه الخير، فإذا ذلك تبقى البلاد الإسلامية مفتحة الأبواب لتسرب صنف من الكيد للمسلمين وأنواع من المكر بهم في دينهم وديارهم، لأن غالب المثريين من المسلمين لم يتعودوا أن يجعلوا في أموالهم حقا معلوما يؤدونه لدور

العبادة وللإسهامات العلم والمساعدة. وفي الله سبحانه المسلمين شر الاعتماد عن دينهم وأبدلهم بنصره ورد مكر الماكرين في نحرهم.

وكنا نجد غالب الاقتراحات الصادرة من رئاسة الدولة العميلة في الكتاب المذكور بكل صراحة، وما كان هؤلاء الرئاسة يظهرين بمظهر أنهم مرغمون فيما يقترحون بل كانوا يتظاهرون بأن تلك الاقتراحات بنات أفكارهم، وكما رأينا من غير تتعلق بالبلاد العثمانية في ذلك الكتاب وهو غير بعيد عن تناول الأيدي إذا صدقت العزيمة في اجتهاد الحقائق، والكلام في هذا الصدد طويل عريض .. ثم قلت: وفيما ذكرت كفاية فيما أريد لفت النظر إليه في المسألة التي نتحدث فيها، وبهذا ختمت كلامي معه.

فاطرق ذلك الزائر طويلا وسكت ولم ينطق بهت شفة في الرد على كلامي ثم قام وسلم على وذهب، وظنى أن كلامي لم يخل من تأثير عليه وإن كان مبعثه على أمل أن يجد عندي ما يتأيد به من مصداق الحجج في سبيل ما هو فيه حيث كان يظن بي - من بالغ إجلالي لأبي حنيفة ومزيد لمسكني به - أني أتصلب لكل رأى يروى عنه بدون تخير ولا نظر إلى ما هو من استنباطه بحججه الباهرة، وإلى ما هو من آراء من تقدمه وقد تابعه فيها من غير نظر، فإذا ذاك أكون (منشورا) لا متغيرا.

والذي علمته أن فضيلة الزائر عدل عن تصميمه وأن للحاضرة لم تلق في المواقف العباسي في ذلك الحين وإنما ألفت في موضوع آخر وأن العلامة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد بخيت - رحمه الله - ألف كتابا متعنا في المسألة، كما أصدر الأستاذ الكبير الشيخ محمد حسين العلوي - رحمه الله - رسالة نافعة فيها فقيرت الفكرة إذ ذاك، ونزلها اليوم قد بحث من قهرها، وإلى الله عاقبة الأمور.

وقد رأيت سوق المحادنة القديمة في مجلة الإسلام الغراء اليوم، لشبه ملموس بين الليلة والبارحة.

خطورة المساس بالأوقاف الإسلامية

يما ندب إليه الشرع الإسلامي من وجوه البر: الوقف، سواء كان للقرىب أو للقرىب أو لسائر مصالح الأمة، وعليه درجت الأمة من فخر الإسلام إلى اليوم، وكاسب المال هو صاحب الشأن في التصرف في ماله يما وإجارة ورهنا وقرضا وإعارة وتصدقا وهبة ووصية ووقف . . وغير ذلك من وجوه التصرف المستحبة ما دام عاللا لم يفسد شيئا من أهلية التصرف، وإليه دون من سواء تحديد الشروط في الوقف وتعيين مصاريفه، فيكون تدخل من سواء في شيء من ذلك اقتشانا على حق صاحب المال، وتدخل فضولى لا يبرره الشرع، وليس بين أئمة الإسلام من يصلح أن يتدخل تكاء في حل الوقف أو منع الناس منه.

وأبو حنيفة - رحمه الله - مع الجمهور في القول بتدب الشرع إلى الوقوف مطلقا، ولا سيما إذا جرى مجرى الوصية أو حكم به القاضى فإذا ذاك يكون الوقف لازما عنده أيضا . . وإلى وقف لم يقرب بحكم القاضى في الماضى قطعا للخلاف؟ على أن قول أبى حنيفة في لزوم الوقف عند حكم القاضى به وعدم لزومه عند عدم حكمه به رأى قام الدليل على خلافه فهجر في الملعب، ولذا ترى ابن أبى العوام الحافظ يقول في كتابه «أخبار أبى حنيفة وأصحابه»: «قال لنا أبو جعفر «الطحاوى» حكى عيسى بن أبان أن أبا يوسف لما قدم بغداد من الكوفة كان على قول أبى حنيفة في بيع الأوقاف في (بعض الأحوال) حتى حدثه إسماعيل بن علية عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر في صدقة عمر لسهامه من غير فقال: هذا بما لا يسع خلافه، ولو تناهى هذا إلى أبى حنيفة لقال به ولا يخالفه» اهـ.

هكذا يقول أبو يوسف ومن يكون أعلم بحال أبى حنيفة من أبى

يوسف؟ وهو من أبر أصحابه به حيا وميتا فلا يسوغ الأخط بما قام الليل على خلقه فضلا عن اتخاذه شرعا عاما يلزم به الناس.

وقد قال أبو عمر الكتني في (ص ٢٧٢) من (قضاء مصر) في ترجمته إسماعيل بن اليسع الكتني الحنفي الذي ولي قضاء مصر سنة ١٦٤ هـ في عهد المهدي العباسي:

- حدثنا محمد بن يوسف قال: أخبرني ابن قنيد عن يحيى بن عثمان قال: جاء الليث (بن سعد) إلى إسماعيل بن اليسع فجلس بين يديه فرفعه إسماعيل، فقال لليث: إنما جئت مخصصا لك. قال: في ماذا؟ قال: في بطلانك أحباب المسلمين وقد حبس رسول الله - ﷺ - وأبو بكر وعمر وعثمان وعلى طلحة والزبير فمسى بغير هؤلاء... وقام وكتب إلى المهدي فورد الكتاب بعزله، فأتاه الليث فجلس إلى جنبه، وقال للقارئ: اقرأ كتاب أمير المؤمنين، فقال له إسماعيل: يا أبا الحارث! وما كنت تصنع بهذا؟ أما والله لو لم يأمر السلطان ثم أمرتني بالخروج لخرجت. فقال له الليث: إنك - فيما علمت - لعفيف عن أموال الناس.

- حدثنا محمد بن يوسف قال: حدثنا أبو سلعة قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الحكم قال: أخبرنا أبي قال: كتب فيه الليث إلى أمير المؤمنين وثق ولينا وجلا بكيد سنة رسول الله - ﷺ - بين أظهرنا مع أن ما علمناه في الدينار والدرهم إلا غيرا، فكتب بعزله.

والليث بن سعد - ربه - يقضيه الإمام الشافعي - ربه - على هالم دار الهجرة مالك - ربه -، ويعده ابن خلكان والقاضي زكريا الأنصاري من أصحاب أبي حنيفة - ربه -، وس مثل الليث في سعة العلم بالحديث وبالفقه؟.

وليس الفرق بين الوقف للذرية والوقف لغيرها بما يعرفه الشرع، وإنما ذلك اصطلاح مستحدث، والوقف خيرى كله سواء كان للغريب أو للغريب في نظر الشرع الآخر، بل أغلب ما ورد من الأحاديث في الصحيحين والسنن

الأربعة وسائر كتب الحديث في الوقف، فيما يسمونه اليوم الوقف للثرية أو الوقف لأهلى، فلا يكون لمن يدين بسة رسول الله مجال أن ينكر ندب شرع الله إلى هذا الوقف أو يفكر في حله ومنع الناس منه.

وسبق أن ألقى العلامة الأستاذ الكبير الشيخ محمد بنخيت رحمه الله محاضرتين (في ٨ شعبان سنة ١٣٤٥هـ وفي ٢٧ رجب سنة ١٣٤٦هـ) في الرد على محام آثار تلك السائلة إذ ذاك ففضى على تلك الفكرة الخاطئة قضاء علميا لا نهوض لها عند أهل العلم بعد تلك الحجج الدامغة التي سردوها الشيخ المحاضر - رحمه - وكافها مكافأة الدابن عن حريم قدس الشريعة الغراء، وهما في متداول الأيدى حيث طبعنا إذ ذاك في المطبعة السلفية، لكن تنوى ما فيهما وجدت الرغبة في الحل والمنع بين سكوت حراس الشرع في زمن لا يوجد فيه مثل الشيخ محمد بنخيت رحمه الله في الغيرة على الفقه الإسلامي والندب عنه، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

والواقع أن الاجترار على الوقف مرض متفش نجب معالجته ببصيرة متقدة لا بالمنع من الوقف كما يرى الشيخ فالح الظاهري في «الفتح المسمى» صدا للثرية.

وكم اقترح الغربيون على دول الإسلام حل الأوقاف وجعلها ملكاً للدولة كما يظهر من تاريخ إصلاحات الدولة العثمانية للسفير الفرنسي «ابنك» لهارده رغبة منهم في القضاء على ميزانية الإسلام، وفتحها ليأب التملك في بلاد الإسلام.

والوقف هو ميزانية الإسلام حالاً أو مآلاً في غالب البلدان والمساكن به يضر المجتمع الإسلامي ضرراً وبيلاً في زمن تعد فيه السهرات الخليفة موارد بر وخير، وكاهل من يتحمل من الشايخ نقل المسكن به في موقف لا يعبط عليه.

ومن أغرب ما نسمع في صدد تأييد الخروج على التوارث في هذا الصدد قول القائل: إن هذا قول الإمام الغلاتي، ولما ضيق في تصحيح النقل

قال: له عدة أقوال هذا أحدها . . فباسمجان الله! متى يكون من يروى عنه عدة أقوال صاحب قول؟ بل من يكون له قولان يكون مترددا لا رأى له فضلا عن أن يكون له ثمانية أقوال على قدم المساواة أو عشرة أقوال، والتابع المتردد لا يكون إلا ترددا، فمن تصدعت الروايات عنه من الأئمة . . فإما ألا تصح إلا رواية واحدة منها فتكون هي قوله حقا وسائرهما لا يعد قولاً له أصلاً، وإما أن تصح عدة روايات عنه فيكون آخر أقواله هو قوله، وما سبقه يكون مرجوعاً عنه في حكم المنسوخ، فإذا لم يعلم المتقدم من المتأخر بين الأقوال تنهار تلك الأقوال كلها . . فمن يروى عنه عدة روايات لا بد وأن يظن في رواياتها قيل كل شيء فإن كان حرب بن إسماعيل السرجاني الكرماني المجسم المعروف بالثبث لله الحركة ونحوها من الحوادث هو الراوي مثلاً تسقط روايته في أول خطوة فكفى الله المؤمنين القتال، فلا تكون روايته في عداد أقوال المروى عنه، وهكذا.

وليس لمن يريد حمل الناس على رأى شاذ إلا أن يقوم بحججه من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة، وأنى له أن يقيم الحجة على خلاف التواتر بين جماعة المسلمين؟ وأما تقليد العامة لبعض الأئمة في خاصة نفسه فلا منع من ذلك بعد أن ثبت القول عن إمام معترف بإمامته عند جماعة المسلمين، وليست مسألة حمل الناس على خلاف التواتر بين المسلمين من هذا القبيل، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

كلمة أخرى في الوقف

كلامى إلى القراء، وليس بغليل بينهم من يميز بين المجترى وغيره، بتوفيق الله سبحانه، وإرضاء الناس كلهم غاية لا يتوخاها عاقل، والكلام في الشيء من شأن من يلم بأطراف الحديث فيه، وقد علم الوعاة أن الإصابة في كل شيء ليست من شأن المجتهد، بل للمجتهد قد لا يبلغه النص فيرى رأياً يخالفه مخالفة صارخة، لكنه يظن ويؤجر في حين أنه لا يسوغ لأحد بعده أن يقلده فيه بعد وضوح الحجة واستبانة ضد رأيه، وحديث عمر -رضي الله عنه- في

تعبس الأصل، لا يباع ولا يورث؛ قد صح عند الجميع وجرت الأمة على الأخذ به على تعاقب القرون، بحيث لا يسع أحداً خلافه، ومع ذلك لم يبلغ هذا الحديث أبداً حنيقة فأخطأ في الرأي كما نص على ذلك أبو يوسف، ولا بأس في أن يخطئ أبو حنيفة أو شريح في بعض المسائل، وقد أخطأ من هو فوقهما بمنازل في جملة مسائل كما هو مشروح في موضعه.

وقد أوضحت رأي أبي حنيفة في المسألة فيما سبق وليس من رأيه الفرق بين الوقت للزمنية والوقت للغيرها، بل لا يرى أحد من الفقهاء مثل هذا الفرق فيكون عزو القول بطلان الوقت الأصلي إلى أبي حنيفة أو شريح أو ابن عباس - رضي الله عنه - عزوا لما لم ينطقوا به إليهم، بل تقسيم الأوقاف إلى أعلى وغيره باعتبار حالة المشرفين عليها إنما حدث في عهد دولة المماليك كما يظهر من خطط المقرئ ٤٥-٨٣ ثم تطور هذا الاصطلاح الحكومي إلى ما نرى اليوم، وليس هذا تقسيماً فقهياً ينشأ عليه الاختلاف في الأحكام عند من يعرف أدلة الأحكام.

وأما ما يعزى إلى السراج البلقيني فغلط لا حجاب دونه، لأنه إنما رد على يرفوق باعتبار أن للعلماء والطلبة في الخمس أكثر، وأنهم من مصارف بيت المال دون خديجة وعريشة وقطيمة «بصيح التصغير استعطافاً» كما يظهر من ٢٥-١١٦٢ من «حسن المحاضرة» للسيوطي لأن يرفوقاً إنما ذكر - سنة ٧٨٠هـ أيام كان أتاك العساكر لا ملكاً - : «إن أراضي بيت المال أخذت منه بالحيلة وجعلت أوقافاً» ومن الظاهر أن هذا وقف المراء لما لا يملكه، لكن بالنظر إلى أن تلك الأراضي لبيت المال، والمدارس والعلماء والطلبة من مصارف بيت المال لا معبدل عن الصرف عليهم من لحاية تلك الأراضي في نظر البلقيني، وهذا حق لا مراء فيه، وأين هذا من أن يملك شخص ملكاً بطريقة ثم يقف لذوي قرياء وغيرهم.

وأما الشيخ الجزائري مفتي الإسكندرية ففتياه مقيدة بما في نص الاستفتاء الرسمي المسجل في محله، فتكون في حق المحتالين التهربين عن أداء ديونهم، فإين هذا مما هاء، على أن هذا الفتى نازل الطبقة في العلم حتى إنه يغلط في فهم نصوص المذهب، وقد شرح الشيخ بخيت «رحمه الله» وجوه

أخطائه في محاضراته المطبوعة، بل كان ممن اتقى بغير علم لفصل وأصل،
والد، لم تأخذ بفتياه الحكومة المصرية إلى اليوم على ما يظهر من سجلاته
الأوراق بعده.

وأما ما يروى في الضعفاء للعجلي بطريق ابن لهيعة عن أخيه عيسى من
أن ابن عباس قال: لما نزلت سورة النساء قال رسول الله - ﷺ -: «لا حبس
بعد سورة النساء» فقد قال ابن حزم فيه: هذا حديث موضوع، وابن لهيعة لا
خير فيه وأخوه مثله، وبيان وضعه أن سورة النساء - يعني آية الموارث -
نزلت بعد أحد، وحبس الصحابة يعلم رسول الله - ﷺ - بعد غير وبعد
نزول الموارث في سورة النساء وهذا أمر متواتر جيلًا بعد جيل، ولو صح
هذا الخبر لكان منسوخًا باتصال الحبس بعلمه عليه الصلاة والسلام إلى أن
مات له.

وأما قول بعضهم إن شريحًا كان لا يرى الحبس، ولو كان صحيحًا لم
يحز أن يستغنى من لا يعرف مثل هذا، فطد قال ابن حزم عنه: «لو استحب
قائل هذا لكان غيرًا له، وهلا قالوا ذلك في كل ما خالفوا فيه شريحًا، رأى
نكرة في جهل شريح سنة وألف سنة؟» ثم ذكر بعض ما غاب عن مثل أبي
بكر وعمر وابن مسعود - رض - ثم قال: «ولو لم يستغنى إلا من لا يخفى
عليه سنة ولا يغيب عن ذكره ساعة من دهره حكم من أحكام القرآن ما
استغنى أحد ولا اتقى أحد بعد رسول الله - ﷺ - لكن من جهل عذر ومن
علم غبطا له».

وأما قول شريح: «جاء محمد بإطلاق الحبس» فمستطع والمنقطع لا
يحتاج به، وعلى فرض ثبوته يحمل على إبطال النسيب للأصنام كما هو عادة
أهل الجاهلية. وأما الوقف الجارى في الإسلام فلم يكن أهل الجاهلية يعرفونه
حتى يصح حمله عليه.

وأما قول شريح «لا حبس عن فرائض الله» فلا يصح إلا إذا حمل على
الحبس في مرض الموت بما يزيد على الثلث، وإلا بطل كل صدقة وهبة
ووصية في حالة الصحة وسلامة العقل ولا قائل بذلك.

وأما ما يعزى إلى علي وابن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهم - فقد قال ابن حزم: لم يصح عن أحد منهم، لأن ما يروى عن ابن مسعود في سننه مجهول، ووالد القاسم لم يحفظ عن ابن مسعود كلمة لتكونه صغيراً ابن بنت هند وفاته، فضلاً عن أنه الذي يعزى إليه الرواية عن ابن مسعود، والمقطع لا غير فيه. وقد سبق الكلام على ما روى عن ابن عباس، بل قال ابن حزم في المحلى: لا تعرف رواية عن ابن عباس في هذا أصلاً ولا عن علي، بل نقطع أنها كذب على علي لأن إيفاقه «ينبع» وغيره أشهر من الشمس، والكذب كثير عند.

وإن البيع نكرة في الفقه لا يتخذ مثله قدوة في الأحكام، رضي الله عن الجميع وألهمت رشدنا، وسامحتنا فيما شط به القلم.

هامش: وألفت النظر إلى تمام كلامي عن التحديث عما يلي كاسب المال المحذوف في مقال المعقب وهو: «وسائر وجوه التصرف المشبهة» يعني في الشرع فلا وجه للإشارة إلى حديث «لا وصية لوارث» هنا. وفي مقال مفرد في هذا الحديث ولقد وثق الأستاذ سني اللفاني بحث الوقف حقه من التمهيط من نواحيه العصرية في جريدة الأهرام فيما سبق جزاء الله عن العلم خير، ومن ظن الكهنوت في الإسلام وراى احتكار طائفة للمسائل الدينية فقد غلط لأن مبدأ الإسلام هو ﴿قُلْ هَانُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١).

تعدد الزوجات والطلاق

كثر التساؤل عن حكم الشع من التزوج بأكثر من واحدة، وحكم الحد من الطلاق في الإسلام، بمناسبة ما برزت في الصحف من هواجس أناس سبق أن كرهوا من متاهل الغرب المعكرة فأخذوا لا يتحاشون من أن يحاويلوا تحوير أحكام الشرع على غرار ما رأوه هناك ولو على مراحل، لكن من المؤكد

أن إيقاف تلك المحاولة المخطرة مضمون بإذن الله، إذ لا يتصور أن يكون أهل الخلل والعقد في هذا البلد الأمين أحرارا للمتطرفين.

أما حكم تعدد الزوجات في الإسلام، فأجلى من أن يشتبه فيه، وأهل الجاهلية كانوا يتزوجون من النساء ما شاءوا غير متقنين بعدد محدود، وأهل الكتاب غير أهل التلمود كانوا يقتصرون على واحدة في الزواج، فأتى الإسلام عدلا وسطا بين هذا وتلك حيث أباح للرجل أن يتزوج أكثر من واحدة إلى الأربع إذا احتاج إلى ذلك ولم يخف هو أن لا يعمل بهن فيما يملكه من نفقة وكسوة وميث - لا في الحب الذي لا يملكه ولا يستطيع أن يعمل فيه ينص الكتاب والسنة - وتقدير ذلك إلى الزوج لا إلى شخص سواء في نظر الشرع، فيكون إقحام شخص في الأمر يكون له سلطان على الحيلولة دون اختيار الرجل بعد تراخي الطرفين، إكراهها عمقونا في الشرع.

وكذا الطلاق لم يكن له عدد محدود عند أهل الجاهلية، بل كانوا يطلقون نساءهم كلما شاءوا ثم يترجعونهن إلى عصمتهم كلما أرادوا وهن مرغبات... وأما أهل الكتاب فكانوا لا يرون الطلاق إلا عند ثبوت الفحشاء منهم غير مبالغين بسوء المعاشرة بين الزوجين لسبب آخر مهما طم ذلك واستفحل... وإلى اليوم يرتفع إلى عنان السماء أصوات مدوية من أهل الغرب تصم الأذان في الشكوى من ذلك.

وأتى الإسلام بجعل الطلاق بيد الرجل، فليأخذ لشخصه عليه حسن المعاشرة مع زوجته - وعليه تدور سعادة الأسرة وشقاؤها وجونا وعذما - يطلق زوجته.

وها هو الكتاب والسنة متصافران في إسناد الطلاق إلى الزوج فقط، ولم يجعل الشرع الإسلامي الحيلولة دون طلاق الرجل بيد أحد سواء... وتصور سلطان لأحد سوى الرجل على ذلك لا يكون إلا تشريعا كنسيا يتبذره الشرع الإسلامي ولا يرتضيه للمسلمين، وإمكان معيشة الرجل مع زوجته إنما يعرفه هو، وكذا تقدير مبلغ الحاجة إلى الزواج بأكثر من واحدة باعتبار

الظروف لا يكون إلا إليه، وزج أحد سوى تزوج في أحد الأمرين لا يكون إلا تفيداً لطلق الإباحة للتصوي عليه في الكتاب والسنة، وتخصيصاً للعام فيها المفيد لتشمول الحكم بدون قيد ولا مخصص من الكتاب والسنة، فيكون هذا وذاك اجترأ على كتاب الله، وسنة رسول الله، وعرقاً للإجماع اليقيني، وخطورة ذلك كله مما لا يخفى على عالم ارتوى بالعلم من ينابيع الصافية.

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّخِذُوا مَا طَآبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(١) نص في العدد في مخاطب أهل العلم بالأصول ويعين ذلك السياق. فلا يكون العدول عن النص من شأن من يدين بالتصوي، وقد وردت أحاديث كثيرة جداً في إسناد النكاح والطلاق إلى الرجل وإباحة نكاح ما فوق الواحدة إلى الأربع، وأمره - عليه السلام - لعيلان بن سلمة التغلبي وقيس بن الحارث الأسدي ونوفل بن معاوية الكعبي حينما أسلموا - عليه السلام - بأصاك أربع من نسوتهم ومفارقة من عداهن مما ورد بطرق كثيرة بقوى بعضها بعضاً، بل نص ابن حزم والمحاكم وابن حبان على بعض طرقها أنه صحيح - مع غرض النظر منهم عن باقي الطرق - وذلك نصوي في إحلال الأربع وما دونها، وفي تحريم ما فوق الأربع فيكون الكتاب والسنة متضافرين على أن الطلاق بيد الرجل فقط، وكذلك تزوج الأربع وما دونها بدون أن يكون من التدخل لأحد سواء في هذا الأمر أيضاً. وابن حزم ممن يضيق دائرة الإجماع جداً حيث يقول: لا إجماع غير إجماع الصحابة - عليه السلام -، ثم يكفر بخط حريص من ينكر ما ثبت بالإجماع عنده.

فتدرك ما يقوله ابن حزم في كتاب «مراتب الإجماع»: «واتفقوا أن للرجل الحر العاقل المالك أمر نفسه المسلم أن يطلق إذا أحب، إذا وقع طلاقه في وقته وعلى سنة الطلاق» والحد من الطلاق المنتسج أصم من هذا، فيكون الاقتراح المذكور عرقاً لهذا الإجماع اليقيني، كما تكون معاقبة المرء بما ساء له في الشرع عدواناً وإكراهاً بأبائهما الشرع.

وقال ابن حزم أيضا في كتابه المذکور: «اتفقوا أن نكاح الحر البالغ العاقل العفيف الصحيح غير المحجور المسلم أربع حرار مسلمات غير ذوات صحائح فإقل حلال، واتفقوا أن نكاح أكثر من أربع زوجات لا يحل لأحد بعد رسول الله - ﷺ -».

فيظهر أن من حق الرجل أن يتزوج أكثر من واحدة إلى الأربع بدون أن يكون لأحد حق التدخل في ذلك، كما ظهر أن عزو الشوكاني إلى الظاهرية بإباحة الزواج بأكثر من الأربع باطل، فيكون اقتراح تدخل آخر في تزوج رجل بأكثر من واحدة خرقا لذلك الإجماع اليعنى أيضا عند ابن حزم، لأن إحلال الأربع وما دونها للرجل مما أجمع عليه الصحابة - رضی اللہ عنہم -، بل مضت الأمة من صدر الإسلام إلى اليوم بدون وجود أى مخالف على أن الطلاق بيد الرجل فقط، وكذا التزويج بأكثر من واحدة إلى الأربع بدون أن يكون لأحد حق إكراهه على خلاف اعتباره، فلا يوجد إجماع أقوى من هذا الإجماع وذلك الإجماع.

وأما جواز الزيادة على الأربع فمما يميل إليه الشوكاني في «وبل القمام» متبعة منه لبعض الروافض، وعزوه ذلك إلى بعض الزيدية باطل كما يظهر مما نقلناه من الروض المضيئ في «الإشفاق على أحكام الطلاق» كسبطلان عزوه ذلك إلى الظاهرية بما نقلناه أيضا عن ابن حزم، وبما ذكره ابن حزم أيضا في المحلى (٩/ ٤٤١) حيث قال: «ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة... وخالف في ذلك قوم من الروافض لا يصح لهم عقد الإسلام».

وأما جواز نكاح الأربع ومن دونها فلا مخالف له أصلا في الأمة لا من الروافض ولا من غيرهم سوى نوايت العصر المتفرقة، وأما الظفر فليس من مومع النكاح لا في الواحدة ولا فيما زاد عليها إلى الأربع، بل من بواعثه قال الله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) وأما استبعاد من لا يجد نكاحا إلى

أن يخيه الله فيمعنى الانتظار بتعصف إلى وقت العثود على اسباب النكاح من رضى المخطوبة وغير ذلك، لأن القصور الذى وجد امرأة ترضى الزواج به ليس من المئين لا يجدون نكاحا بل هو وجده فعلا. وأما الشرطان - السابق واللاحق - فى قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية فلم يشترط أحد من أهل العلم فى الزواج بأكثر من واحدة إلى الأربع لمحقق أولهما، وهو الخوف من عدم الإنصاف فى النكاح كما لم يشترط أحد منهم فى الزواج بواحدة لمحقق ثانيهما وهو الخوف من عدم العدل بين النساء - فيكون الشرطان بما لا مفهوم له فى تفاهم أهل الفهم فى النصوص والله ولى الهداية.

الحكمة فى تعدد الزوجات

رأيت مقالا منشورا تحت هذا العنوان فى عدد شهر حفر من سنة ١٣٦٤هـ من مجلة «العرب» القراء - لسان حال إمارات الخليج الفارسي - المنشورة فى «بومباي» على أن جعل طراز فى الطبع، لتكون حلقة الاتصال بين الهند والعالم العربى، وهى مجلة راقية متصلة بأرقى اليناث العصرية، فأحييت إطلاع القراء على ذلك المقال لتعم فائدته، وإلى القارئ الكريم نص المقال المذكور:

الحكمة تعدد الزوجات التى أباحها ديننا الإسلامى الحنيف حكمة غفل عن كشف سرها الكثيرون، وقد ضرب حضرة النبى ﷺ - أربع الأمثلة بتعدد زوجاته الطاهرات أمهات المؤمنين، ليقضى المؤمنون أثره الشريف فى إقامة العدل بينهم ومراعاة القسطاس المستقيم وتجنبلى هذه الحكمة فى أن تعدد الزوجات إنما شرع لغاية حميدة، ومصلحة عامة للرجل والمرأة على السواء.

فمثلا: إذا كانت الزوجة شاذة الأخلاق، لم توافق طباعها طابع زوجها، ولم تألف عادتها عاداته، وكانت مقطوعة الأهل، ليس لها من يعولها... فرحمة بها للزوج أن يتزوج غيرها على أن تبلى هى فى عصمتها، وذلك ضمان لحياتها ومعيشتها (حفظ) للعاطلة الإنسانية والود (وإبعاد) لها من البؤس (الذى تلقاه) فيما إذا تخلص منها بطلاق.

وقد يكون الرجل لا يحدد مشهواه من رويته لما يع ضروري، كالحمل والرضاع أو المرض الزمن مثلاً فإنه والحالة هذه يحق له أن يتزوج.

وقد تكون المرأة في حالة عقم أو بلغت سن الإياس، والرجل في حاجة إلى وجود نسل، فهل لهذه الأسباب يبقى الرجل متغصّ العيش منزعج البال وهو لا يود فراق رويته هذه لحسن الصحة وتقديم المعاشرة معها، أم له حق في أن يتزوج بأخرى تبقى معها وتعاونها وقت شدتها ومريضها حتى لا يائس بمرأة أجبية تخدمها وتكون شراً عليها وعلى الزوج، والعصمة لا تكون إلا للنبي.

وفي حالة كثرة وجود النساء في قرية مثلاً أو مقبلة عقب حرب طاحنة فهل من الإنسانية والوجدان والمصلحة العامة تركهن يتكفن ويشردن في الأرقاء والطرقاوت ويكن عالة على المجتمع وشراً على الأمة، أم أن الواجب يحتم على الرجال في هذه الحالة صيانة أعراضهن وحفظ كرامتهن وانتشافهن من هذه الشقاء والنعاسة هذه، ولا يسنى ذلك إلا بالزواج.

ثم إن مصلحة الأمم - وهي لب هذه الحكمة - وحوب تعدد الزوجات عند الرجال لسبب النسل الذي هو سبب العمران وبه يكون الرقي والنهوض والتقدم، ولذلك يقول المشرع الأعظم سيدنا محمد - ﷺ -: «تتأكفوا تكثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة».

ونظرة سطحية صغيرة إلى مركز المرأة قبل الإسلام وبعد تظهر لنا الفرق واضحة تجاه تعدد الزوجات، فالعرب في الجاهلية كانوا يأخذون ما شاءوا من النساء بدون قيد ولا شرط وهو إجحاف بحق المرأة، أما الإسلام فجعلهم وأمرهم ألا يزيدوا على أربع زوجات بشروط ثقيلة جداً تكفل للمرأة حياتها وسعادتها، وتجعل الرجل لا يقدم على الزواج إلا بعد التفكير الكلي ومراعاة تلك الشروط ليكون تطبيقها على ضرر من محمود، وقدرة نامة على الإنفاق وإقامة العدل بين زوجاته؛ ولهذا يقول القرآن الكريم في صدد ذلك صراحة

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمَانِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنِ
وَلَاثِثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَثَنَى الْأَلَا
تَعُولُوا﴾ (١).

وبهذه المناسبة يقول فيلسوف الشرق المرحوم (الشيخ مططوى جوهرى):
إن من طوائف تعدد الزوجات تكثير النسل، وتقليل الزنا، والتكفل بمن ليس
لهم كفيل، والحفاظة على الأعراس عند ازدياد النساء وقلة الرجال .. وقال
أيضا: إن التعدد لدى بعضيه الجاهلون سيأتى يوم يدرك فيه الناس فوائده
فيملكون إليه ميلة واحدة ويعترفون بفضل القرآن الكريم.

وقال العلامة الأستاذ فريد وجدى: وقد أباح الإسلام تعدد الزوجات
لتعذر كبح الطبيعة البشرية وقصر الرجال على زوجة واحدة، والدليل على
ذلك أن السحبة لم تستطع أن تحصى المجتمع هذا الشر فانتشرت المخاضات في
البلاد التي تسود فيها المخاضة، وهى شر اجتماعى خطير ونتائج لا تقف عند
حد، وقد أحل شرع موسى - عليه السلام - تعدد الزوجات.

وقال شوبنهاور الفيلسوف: ولقد أصاب الشرقيون مرة أخرى في
تقريرهم مبدأ تعدد الزوجات لأنه مبدأ تخمه ونيره الإنسانية، والعجيب أن
الأوربيين في الوقت الذى يستكرون فيه هذا المبدأ نظريا يتبعونه عمليا، فما
أحسب أن بينهم من ينفذ مبدأ الزوجة الواحدة على وجهه الصحيح.

انتهى المقال المنشور في المجلة السابقة الذكر وفيه عبر لكل معبر.

حول تعدد الزوجات أيضا

سبق أن نشر في العدد ١٩ من مجلة الإسلام الغراء مقال يدعى منقول
من مجلة «العرب» الغراء المنشورة في يومئذ - في حكمة تعدد الزوجات في

الإسلام - وقد عني كثير من أهل العلم بتبيين وجوه الشطط في محاولة المنع من ذلك على خلاف المتعارفات بين المسلمين من فجر الإسلام إلى اليوم وقد جاء اليوم (١٥/٧/١٩٤٥) في جريدة الأهرام حديث فيه ما نصه

«... وأرى فيما يتعلق بتعدد الزوجات، أن الضرورة الاجتماعية - والدينية أيضا - تقتضي وضع قيود عليه. ومن الضروري أن يكون مفهوما أن المطالبة بتفسيده تعدد الزوجات ليست اجتهاذاً أو تفلسفاً متى أو من جانب القائلين بها، ولكنها أمر نص عليه في القرآن الكريم، واشترط في الآية الكريمة شرطان أساسيان للسماح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة:

أما الشرط الأول فالعدل وهو ما قطعت الآية بأنه مستحيل حين قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾^(١). وأما الشرط الثاني فهو القدرة على الإنفاق، فإذا لم تتوفر هذه القدرة، وجب بحكم القرآن منع الزواج بأكثر من واحدة، وهذا الوجوب يتنفس أن يقر بقانون أو بلائحة، فالقرآن هو الدستور الذي يحمل الأحكام ويضع أسس القواعد الشرعية. وعلى الشرع بعد ذلك أن يتولى وضع اللوائح والتشريعات التي تفسر دستور الشريعة الإسلامية».

وفي ذلك مواضع يستوجب التعليق عليها ليتجلى الاتجاه الصحيح في هذا البحث المنع.

أما قوله: «إن الضرورة الاجتماعية - والدينية أيضا - تقتضي وضع قيود عليه» فرأى واجتهد منه في أول خطوة، وهذا يناقض قوله بعد ذلك: «ومن الضروري أن يكون مفهوما أن المطالبة بتفسيده تعدد الزوجات ليست اجتهاذاً أو تفلسفاً متى...» ومن الظاهر أن دعوى الضرورة الاجتماعية في المسألة والثبر من التفلسف فيها أمران لا يجتمعان، ثم الضرورة الاجتماعية التي يلحق إليها هي كثرة النسل من غير وجود من يعولهم، ومن الهون على

(١) سورة النساء: الآية ١٢٩.

أصحاب الشأن إيجاد أعمالاً للأهلي العاملة فتصبح كثرة السل مفتاح كل خير للأمة الناهضة. وأما منع الناس من الزواج حوماً من كثرة النسل فليس سلباً بأباه الرجال الإحيائيون العمليون، لما في ذلك من التهرب مما ينهض الأمة.

وأما قوله: «ولكنها أمر نص عليه في القرآن الكريم» فليس يوجه حيث لم يرد فيه نص يُلغى بذلك المطالبة ولا بذلك التقييد وإلا ما تأخرت تلك المطالبة من فجر الإسلام إلى النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري.

وأما قوله: «وانشروط في الآية الكريمة شرطان أساسيان للسماح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة. قلما الشرط الأول فالعدل. وهو ما قطعت الآية بأنه مستحيل حين قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾» فقه اشتراط العدل في الزواج بأكثر من واحدة - في رايه - مع استحالة العدل بين النساء - في نظره وفهمه - فبإثفاء الشرط ينشأ الشرط، فلا يكون تعدد الزوجات مشروعاً مطلقاً في نظره لاستحالة تحقق الشرط. على أن اشتراط العدل مما لا يقع في شرع الله، وأين تقييد من الاستحالة التي بدعيها؟ ثم إن الشرط في تحطيط أهل العلم هو الموقف عليه المتقدم كالوضوء بالنسبة إلى الصلاة، والعدل بين النساء لا يعلم إلا بعد الزواج بهن فلا يصلح هذا التأخر وجوداً أن يكون شرطاً لصحة النكاح لوجوب تقدم الشرط على الشرط، وغاية ما يمكن قبل الزواج أن يظن طاق بالزوج أنه لا يعدل بين الزوجات، ومنع الزوج من النكاح بأكثر من واحدة بسبب أن شخصاً - مادوناً كان أو قاضياً - يظن به أنه لا يعدل مما لا يسيغه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ الظَّنُّ لَا يَكْفِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾^(١) بل قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ زَوَاجٍ فَإِنْ حَبِطْتُمْ فَلَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَقْسَى الْأَعْيُنِ﴾^(٢) نص في أن الخوف المذكور هو خوف من يرغّب في النكاح لاخوف أحد سواه لأن

(١) سورة النجم. الآية ٢٨.

(٢) سورة النساء. الآية ٣.

الخطاب في ﴿فَانكِحُوا﴾ إنما هو للراغبين في النكاح فيكون الخطاب في ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً﴾ لهؤلاء فقط.

لظهر أن تقدير التمسك من العدل بين الزوجات في النفقة والكسوة والسكرن هو إلى الزوج بنص القرآن، بدون احتمال أن يكون الخطاب في هذا وذلك إلى المأثومين أو القضاة أو غيرهم، فيكون جعل غير الزوج صاحب شأن في ذلك قلباً لحكم النص في مخاطب أهل اللغة بهذا اللسان العربي المبين، وعلى قراءة نصب تقدير الكلام «فانكحوا أو انكحوا واحدة» وعلى قراءة الرفع «فكنفكم واحدة أو المتنع واحدة» بتقدير الفعل أو المبتدأ كما هو ظاهر، ولا شأن لذلك في بطلان النكاح أو فساده عند الخوف من عدم العدل بين النساء باتفاق بين أهل العلم، والأمر في ﴿فَانكِحُوا﴾ ليس للزوج فيكون الأمر المقدر في ﴿فَوَاحِدَةً﴾ مثله في مجرد استحسان هذا وذلك.

وأما مشروع سعادة علوية بأنها فرما يحد أدنا صافية في الأهر الذي يستقيه سعادته بعد أن تشغل الشيخ ببحث إلى رحمة الله سبحانه، ثم العدل الذي لا يستطيع هو النسوية في الحب كما يدل عليه ما بعده وهو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ وحذره في كلامه السابق بذكرنا قول من احتج على ترك الصلاة بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ تاركاً قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَكَارَى﴾ والعدل المطلوب عند تعدد الزوجات هو النسوية في النفقة والكسوة والسكرن، لا الحب الذي لا يستطيع العدل فيه، وحديث «هذا قسمي فيما أملك...» في غاية من الشهرة، وإلى الله أن يكون كتبه ينقض بعضه بعضاً.

وأما اشتراط القدرة على الإنفاق فهذا أيضاً كالشرط السابق، بل قوله تعالى: ﴿وَالْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُخْرِجَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) أمر بالعفاف إلى تيسر أسباب النكاح من رضا المخطوبة والمهر ونحو ذلك، لا منع الفقراء من الزواج منعاً باتاً، وكم بين الصحابة «ذلك» من تزوج بنحو

خدم من حديد أمام رسول الله - ﷺ -، والأحدث في ذلك أكثر من أن نستقصى، بل الكناح من أسباب الغنى في كثير من الأحوال قال الله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ بَيْنَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (١).

وأما قوله: «أما الشرط الثاني فهو القدرة على الإنفاق فإذا لم تتوفر هذه القدرة وجب بحكم القرآن منع الزواج بأكثر من واحدة» فمحمّل لكلام الله مالا يحتمله، ولا فرق بين الواحدة وما فوقها إلى الأربع في أن تقدير تمكن الرجل من الإنفاق هو إلى الرجل نفسه، وأما إذا قصر في العفة بعد الزواج فينظر في أمره القاضي كما هو مدون في الفقه.

وأما قوله: «وهذا الوجوب ينبى أن يقرر بقانون أو بلائحة فالقرآن هنا هو الدستور الذى يجعل الأحكام، ويضع أسس القواعد الشرعية، وعلى المشرع بعد ذلك أن يتولى وضع اللوائح والتشريعات التى تفسر دستور الشريعة الإسلامية» فبعد عن أفهام أهل الفقه في الدين وحدود عن الخضوع لكتاب الله وسنة رسول الله وإجماع الأمة في باب التشريع، لأن في كتاب الله للحكم والمفسر والمتشابه والمجمل والنص والظاهر والمزول... وغير ذلك من وجوه التوضيح والحفاء، وأحكام ذلك كله مدونة في كتب الأصول، وجعل القرآن كله دستورا مجملا لا يكون حق بيانه إلا إلى القوانين والنوائح الوضعية رأى طرف عطر، وليس بيان المجمل في كتاب الله تعالى عند المسلمين إلا لحضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، وإنما أنزل الله سبحانه الذكر الحكيم عليه لبيته للناس، ولا إجمال في تعدد الزوجات في الكتاب الكريم، بل حكمه في كتاب الله واضح جلى غير محتمل، بل الكتاب والسنة والعمل المتوارث من صدر الإسلام إلى اليوم متضافرة على أن من أراد أن يتزوج أكثر من واحدة إلى الأربع فله ذلك.

ولست أدري وجهها لمحاولة تغليب شرع الله بظنا لظهور في صدد التخلص من كثرة النسل التي لا يكون نهوض الأمة إلا بها، وكثرة الأبدى العاملة.

كنت قبل نحو خمس وثلاثين سنة في بلد إسلامي من أعمال سلسلة قرب الدانوب جمعني هناك مجلس من عمدة البلد، وكان شبه عامي إلا أنه كان فيها يفتاء، فحكى فيما حكى أنه يحكم وظيفته ذهب إلى «خاص كوى» للتفتيش وقال: إن هناك مدرسة بلغارية أحد مدرسيها البلغاريين كان يحاول أن يدخلني في بحوث دينية في كل مقابلة، وقال لي يوما إن محمدا - ﷺ - رجل عظيم جداً، وفي شرعه مسائل حكيمة غاية الحكمة، حتى أكاد أعتق الدين الإسلامي لولا إبنعاده - في رعمه - عن التصفية في مسألة، وهي مسألة إباحة تعدد الزوجات للرجل بدون إباحة تعدد الأزواج للمرأة. . . فقال: العمدة: فقلت له: هذه المسألة هي المسألة الوحيدة التي لا تستبغها؟ قال نعم. فقلت له: أنا عامي ولست بعالم لكن يمكنني حل مشكلتك هذه، فماف يكون إذ ذاك موقفك؟ قال يكون موقفي السليم. فقلت: إذا اقترنت امرأة برجل يحصل بذلك عقوق بولد؟ فقال نعم. وإذا اقترنت بثان أو ثالث أو رابع يحصل لها أولاد جديدة في بطن واحدة في سنة واحدة؟ قال: لا، وإذا اقترنت الرجل بامرأة يحصل عقوق؟ قال نعم، وإذا اقترنت بثانية أو ثالثة أو رابعة يمكن حصول أولاد من جميع تلك النسوة؟ قال نعم. قلت: هذا هو الفرق بين تعدد الزوجات وتعدد الأزواج، وكثرة النسل مما ترغب فيه الأمم المتحصرة حتى لو أمكنهم أن يتوصلوا إلى أن تظر السماء فترى لقملوا ثم الأحوال الاقتصادية والأسباب الصحية لا تبيح الكاح إلى عدد غير محدود، فحدد الشرع إلى الأربع لئلاخذ كل شخص بما تستلزمه أحواله. قل: فيمت مناظري.

وأصحبني هذا الجواب من مثل هذا العمدة، ولكن لا عجب لأن الإسلام دين الفطرة يقبل أحكامه كل ذي عقل سليم.

بعث الحكمين

عند خوف الشقاق بين الزوجين

البحث الجاري، في موضوع أنه ليس لأحد سلطة شرعية في الخيولة دون إيقاع الزوج للطلاق ولا في تحميم إلقاء المرأة في عصمته على خلاف رغبته، وهو يتطرق بالنقاط توقع الطلاق، لا في إيقاع الطلاق رغم قصد الرجل استبقاء المرأة في عصمته وهو ظالم متعنت، فلا يكون لأية الحكمين دخل بما هنا، لأن قول الله سبحانه في سورة النساء ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثَا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ أَهْلَاهَا أَنْ يَرْيَا إِصْلَاحًا يَوْفِي اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(١) يفيد أن الحكماء إذا بلغهم ما يخاف منه استفحال الشر بين الزوجين - بحيث لا يفعل الزوج الصفح ولا الفرقة، ولا المرأة نادية الحق ولا الانسداد بالمال وتباين حالهما في الشقاق - كما في الالم للإمام الشافعي - **يؤخذ** - (١٠٣ / ٥) يبعثون رجلين من أرباب الاستقامة والخبرة من أهل الزوجين ليسعيا في إصلاح ما بينهما مع تمكين الزوجين من المناجحة بأسرار الشقاق التي لا يمكن كشفها لغريب عهدها، فيتبين القائل من المظلوم فيؤخذ حق المظلوم من الظالم عند عدم إمكان الإصلاح.

ثم إن الإمام مالك بن أنس - **يؤخذ** - تمسك بلفظ «الحكم» فرأى نفاذ حكم الحكمين عليهما في المال والفرقة، بخلاف أبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وابن حزم الظاهري وأصحابه - **يؤخذ** -، فإنهم يرون جميعاً أن نفاذ حكمهما عليهما مستوفى على رغبة الزوجين بتحكيمهما من قبل، لأن السياق يعين أن شأن الحكمين «السعي في الإصلاح لا التفرق»، ولا يصرف في اللغة ولا في الشريعة «أصلحت» بين الزوجين أي طلقتهما عليه كما في محلى ابن حزم (١٠٠ / ٨٧). وقال ابن حزم: ليس في الآية ولا في شيء من السنن أن للحكمين أن يفرقا ولا أن ذلك للحاكم أحد.

وأمر الطلاق في الشرع بيد الزوج فقط إلا حيث جاء النص بوجود
فسخ النكاح (وليس هذا بموضوع البحث)، والحاصل أنه لا قاتل باختصاص
حق الطلاق من يد الزوج الذي له أعلية التصرف في شؤونته وبهرمات الزوج
من حق إيقاع الطلاق متى شاء، وإنما سعى الحكمين هنا لمجرد الإصلاح أو
التفريق عند رضا الزوجين بتحكيمهما عند جمهور الفقهاء كما سبق.

ورأى مالك في التفريق فيما إذا تعنت الزوج ولم يرض بالفرقة لا في
الحيلولة دون طلاق الزوج وهو يطلق بالطلاق ويرضى به، فلو كان الرجل
أوقع الطلاق في حالة الشقاق لما سعى الحاكم ولا الحكماء في الحيلولة دون
إيقاعه الطلاق وقرع الفرقة حيث لا سلطان لهم في ذلك في الشرع الإسلامي
لتمسك حق الطلاق للرجل، فلا يكون لأية الحكمين تعلق بما هنا.

هذا ما رجبت الإشارة إليه قضاء على لعن بعض اللاعنين.

حول التضحية عن الأولاد

إصلاح وإيضاح

في جريدة الأهرام (١١ ديسمبر سنة ١٩٤٢): قبا في حكم التضحية
عن الأولاد، وقع فيها خطأ مطبعي، وإسقاط وتصحيف، وخلط، وتسمية
فرايت من الواجب الإشارة إليها.

أما الأول فلفظ (أبو ضبعة) في قول صاحب الفتا «ذهب أبو ضبعة إلى
أن الأضحية واجبة على الغنى» - يعني من يملك النصاب - ومصوابه (أبو
حنيفة) وهو الإمام الأعظم، الفقيه المشهور.

وأما الثاني والثالث فني «عن عبد الله بن صياد» في سنة حديث أبي
ثوب - رحمه - الذي نسب به القائلون بأن الأضحية سنة. ولا يوجد روى بهذا
الاسم في رواية هذا الحديث أصلاً، وقد أسقط صاحب الفتا وصحّف تبعاً
لشرح المذهب المطبوع هنا في التصحيف، والصواب «عن حمادة بن عبد الله
ابن صياد» - وهو شيخ مالك - وعبد الله بن صياد هو الذي علق به أنه

الدجال كما في صحيح البخاري ومسلم، ولا شأن له في رواية هذا الحديث،
واش روي هو عبارة ابنه وقد أسقطه، وصحف لفظ (صياح) إلى (طباد) ومن
ذلك كثير الوقوع في كلام صاحب المتبا عندما يحاول نقل حديث من
الصحف.

والقول بوجود الأصحية على من يملك النصاب مذهب أبي حنيفة
 وإبراهيم النخعي وحمام بن أبي سليمان وربيعة بن أبي عبد الرحمن
 والأوزاعي والليث بن سعد ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم ... بل يروى
 الباقى في «التنقيح» عن مالك نائيم ناركها وهو بمعنى الوجوب بل كثيراً ما
 تطلق السنة على ما ثبت بالسنة والواجب على ما ثبت بالدليل القطعي -
 وهو الغرض - فيجتمع إطلاق السنة مع نفي الوجوب في الواجب العملي
 الثابت بالدليل القطعي.

والدلة القائلين بوجودها كثيرة، منها قوله - (رحمه الله) - «من وجد سنة ولم
 يضح فلا يقربن مصلان» أخرجه أحمد وابن أبي شبة وابن راهوية وابن ماجه
 وأبو يعلى والدارقطني والحاكم في موضعين من المستدرک وقال: صحيح
 الإسناد ولم يخرجاه، ورجال ابن ماجه رجال الصحيحين غير عبد الله بن
 عياش وهو من أفراد مسلم كما يقوله ابن عبد الهادي في «التنقيح» والفرق
 بينه وبين حديث الثوم واضح، وظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه ليس على
 لرجل أن يضحى عن أولاده الكبار ولا عن امرائه بل عليهم أنفسهم الأصحية
 إن كانوا يملكون النصاب.

وأما القول بأن الأصحية ستة مؤكدة فمذهب أبي يوسف والشافعي وابن
 راهوية وأحمد وأبي ثور والزنبي وغيرهم، ولهم أدلة، منها ما ذكر في سلب
 الفتوى من حديث أبي أيوب: «كنا نضحى بالشاة الواحدة بذبحها لرجل عنه
 وعن أهل بيته» وقد رجح مالك حديث ابن عمر - (رضي الله عنه) - عليه - كما في
 المدونة - وعند مثله مرفوعاً موضع خلاف بخلاف الأول، فإن رفعه المصريح
 ورد في رواية حيوة من شريح وعبد الله بن يزيد المقرئ وغيرهما وهما ثقتان

بل فوق الثقة عند أهل النقد، وحديث الترمذى وابن ماجه فى مسنده الضحك
ابن عثمان كثير الخطأ لا يحتج به أبو حاتم وابن عبد البر فلا يعول على زيادة
مثله وفى جملة من يقول إنها لا تحزى إلا عن نفس واحدة: ابن المبارك كما
فى الترمذى.

فيكون الأصحبة عند الأئمة إما واجبة، وإما سنة مؤكدة وهما متقابلتان
فالأول عزيمة تضاعف أجر الأخيلاء عند اشتداد الغلاء، على الفقراء والثانى
رخصة.

فيكون آخر ما فى القسبا: «والحق كما قال الشوكانى أن الشاة الواحدة
تحزى عن أهل البيت» مما لا ينبغى إيراد فى الفتوى بل هو غلط ظاهر لأن
المسائل المجتهد فيها تدور بين الإحابة والإعطاء بدون تأييم قائلها أصلا عند
أهل الحق، لا بين الحق والباطل كما هو عند أهل الزيغ المؤيمين للمخطئ فى
الاجتهاد على فرض أن القول الأول خطأ مع أن حجة ناهضة.

والشوكانى له شواهد شنيعة مشروحة فى «تذكرة الراشد للمحدث عبد
الحى البكتوى» منها تحريم تعدد الزوجات بدون تحديدها بالأربع، كما فى
«الإشفاق» واكفاره لأتباع الأئمة الأربعة فى تفسيره، ومثله من أهل الزيغ لا
يعول عليه عند أهل الحق.

والحاصل أن من يود أن يذكر الأدلة فى صلب الفتاوى يحب عليه أن
يستوفى أدلة الأقوال على وجوها بدون التمسك على دليل قول، وأن يتجنب
الإسقاط والتصحييف والتعصية ووجوه الأغلاط بدون تعويل فى النقل والرأى
على رافع مشكوف الزيغ كالشوكانى مع الاحترار عن تهوين أمر شعبة من
شعائر الإسلام المتوارثة والله المستعان .

منشأ إلزام أهل الذمة بشعار خاص وحكم تلبس المسلم به عند الفقهاء

كان شعار القاروق بين المسلمين وغيرهم في صدر الإسلام هو العمائم على القلايس كما يعلم من حديث أبي داود، واستمر هذا التمييز وهذا التميز إلى عهد القاروق - رحمه - . . . ولما اتسع نطاق الفتوح بدأ أهل الذمة من شتى الشعوب يسعون في الظهور بأزياء المسلمين ليمتدوا عن أنفسهم دوام السهر على غداوتهم وروحاتهم واستمرار النظر إليهم نظر من يرتاب فيهم، ولما رأى عمر - رحمه - ما يترتب على ذلك من المفاسد بدأ يشترط على الذين يعفد معهم عقد الذمة شروطاً؛ منها أن يشدوا الزنابير على أوساطهم ذواً للمفاسد التي تترتب على عدم وجود شعار يفرق بين العريقين، حتى قبل أهل الذمة التلبس بغير يفرقون به عن المسلمين، وجرى العمل من ذاك الحين على ذلك على توالي القرون لإجماع من الفقهاء في كل مذهب، ولم يكن في ذلك غير إلزام أهل الذمة بما التزموه عند عقد الذمة كما يظهر من كتب الاحتكام السلطانية وكتب الفقه على المذاهب عامة وكتب التخاريج خاصة.

وكان ملء إهاب المسلمين - أيام عز الإسلام - العز والشعم والترفيع عن الخنوع والذل والاستكانة، بفضل أحدهم أن يرمى من حالق على أن يرى وهو بشعار غير المسلمين فيظن به أنه غير مسلم كما هو شأن من يستشعر العز الإسلامي في نفسه، وكان ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَنِيهِمْ مِنْكُمْ فَإِنَّ مِنْهُمْ﴾^(١) وظاهر قوله - رحمه - : «من تشبه بقوم فهو منهم» والعمل الإجماعي المتوارث في الأخذ بهذا وذلك أكبر راجع لن تحذنه نفسه التلبس بمثل ذلك، وأي قول وولاء لقوم يكون أعرق وأحق، أم أي تشبه يكون أدنى من التلبس بشعارهم الخاص والسعي في تكثير مصادهم بالظهور بملابسهم؟ عند من لم ينشأ نشأة الفلة والاستكانة وفقدان الشعور بعز الإسلام.

ثم استدار الزمن وتوالى اللعن حتى طرأ الضعف على كيان المسلمين
بمصر سماسرة الخنوع والانحسار - فهوى ذلك الغر الشامخ، وانهارت تلك
القوة النيرة، فانقلبت الأوضاع، وشرع من يفقد الاعتزاز بعز الإسلام يعثر
بالانتماء إلى هياكل غير إسلامية، وضبح بالقوة حيث يراه، خائفا
مستكثرا، ويتزها بزى غير المسلمين وليس شعابهم الخاص بحيث أن من رآه
على تلك الحالة لا يخطر على باله سوى أنه منهم، وكان أهل الفقه في الدين
على توالي القرون يرون من يرضى لنفسه هذا النظرة فاسد العقيدة بمعنى أنه
فسدت عقيدته فليس، لا أنه ليس فسدت عقيدته.

وبعد هذا التمهيد الموجز نعود فنقول: نشرت مجلة الرسالة في العدد
٤٦٧ عدة تساوي مصطوية في لیس البریطة لیعضی علماء الأزهر، ومنها
صورة فتوى أصدرها فضيلة المفتي الحالي قبل نحو عشر سنين فعلما منها أن
الأمر عنده مفيد بقبول شروط، كانت الرسالة أغفلت ذكرها فيما عزته إليه
في العدد (٤٤٩) في صدد بيان رجاحة كفته على كلمة الأستاذ محمد عبد في
باب الإثاء وهو قوله: «...» فأخرجت فتوى التي تجيز لیس البریطة بإخراج
فقهيا، مزيدا بأقول العلماء، جازيا على طريقتهم في الاستدلال والترجيح،
وبذلك لم يستطع أحد أن يشغب على هذه الفتوى أو يثير في شأنها جدلا.

هكذا يقول فضيلة المفتي في فتواه التي قل من اطلع أو تطلع عليها في
الوجود قبل اليوم لما جد من المصائب التي أنست ما تقدمها، حيث أذهى
أهل العلم ما عشت في الجماجم عن التفكير في الألفية مع العلم بكثرة ما
دون من الرسائل في الرد على محمد عبد، إذ ذاك، والرد عليه رد على كل
من سار سيره في المسألة، على أن البون شامع بين المعهدين وبين الصوتين
هدى ومدى مع عظم الفرق بين الصين تصريحها وتعمية بين مد الألفاظ
وجريها. وقول فضيلة المفتي هذا، يفيد أن لیس البریطة جازر جوارا
مطلقا، وفتياه السابقة تقيد الجوار بشروط، فيكون بين الثقلين تدافع، وبين
الرأيين تناقض.

وقد اقتضت «المقالة» في النقل على فتوى الفرد دون التعرّيج على فتاوى جماعة علماء الأزهر - ومعهم ذلك الفرد عند إصدارها - وعلى رأسهم أبو الفضل المحزّزوى شيخ الجامع الأزهر، وعبد الرحمن قسرة مفتي المملكة المصرية إذ ذاك، ومحمد بيّت شيخ فقهاء عصره ورحمهم الله، وهم متفقون على استنكار التلبس بشعار غير المسلمين.

ولاقتصر في النقل على فتوى فديّة فرد وإغفال فتاوى جماعة أهل العلم وبينهم أمثال هؤلاء العظماء لا يكونان إلا من حاجة في النفس، ولا فهي سهلة التناول والاجتلاء لكل ذي عينين، فوجبت إعادة نشر تلك الفتاوى ليطلع كل حريص على أمر دينه على جلية الأمر ليأخذ بما يشرح صدره له ويدع ما يريبه إلى ما لا يريبه وإن أفتاه المفتون.

وحيث يحب فضيلة المفتي نقد فتاواه السابقة ويشكو من عدم وجود من يتقدّمها فلا بأس في أن ننظر فيها نظرة عجيلى، ونشرح ما تأخذه عليها شرحاً هادئاً باختصار، مرجعاً النقد الشامل إلى كتاب لنا في هذا الموضوع:

فإن نظرنا في الفتاوى المذكورة وجدنا في أولها تمهيداً ذا مرونة متقولاً من «جامع الفصولين» وفيه قول ليس حنيعة: «لا يخرج الرجل من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه»، وهذا حق لا غبار عليه لكن لا يصح أن يسنى عليه بطل، وذلك أن الجحود هو التكليب القلبي التالي للتصديق القلبي، لكن حيث لا سبيل إلى معرفة ما في القلوب معرفة يقينية بعد انقطاع زمن الوحي، بنى الشرع الأحكام على الامارات الظاهرة كما يظهر من كتاب عمر - رحمه الله - إلى أبي موسى - رحمه الله - في أحكام القضاء، وقد مشى عليه فقهاء الأمصار على إجماع منهم، فلا يكون لليقين أو الدلالة البقينة أو القطعية موضع في مثل هذه البحوث عند الفقهاء، فتكون دعوى وجوب قيام الدلالة القطعية إلغاء لتلك الأحكام المتواترة.

فانهى بهذا البيان هذا الأس وأصبح ما بينى عليه على جرف هار، ومن الذي عنده آلة تستجلى ما في القلوب، وإيجاب الأخذ بالرواية

الضعيفة والاحتمال البعيد ركون إلى الوهم وإلغاء للاعتداد بغلبة الظن في الحكم، فيكون هذا تنفها غريبا عن يتطلب الدلالة القطعية في المسألة، وبناء الفتوى على مثل هذا التنفها يكون تساهلا مردودا لا يسره وجوب التروى في القضاء؛ لأن القاضي عليه أن يحكم في الحوادث الجزئية بما اجتمع عنده من أسباب الحكم بعد تروى وتحري. وأما المفتى في المسائل الكلية فلا يسوغ له أن يفتى إلا بالأراجيح حجة ودولية، وأين أحكام القضاء من أحكام الإفتاء؟!

ثم يبين المرء بإيمان نفسه أمر مفهوم لكن تيقنه بإيمان غيره أو كفره بدليل يقيني فسمما لا يتصور وقوعه بعد انقضاء زمن الوحي فلا يقضى وجهه لذكر قاعدة «البين لا يروى بالشك» في هذا الموضوع بعد أن توارت القضاء بناء الأحكام على الأمارات المقيدة لعلمية الظن، فلا يصرح على الشك ولا على الوهم ولا على الروايات الواقعة بإزاء الروايات الصحيحة إلا من حرمه الله التوفيق من أدياء العلم.

ولكن من يكون عذري من الخدثاء وهم يرون في اجتهادهم الحديث كفية عزو المسألة - بدون أي حجة ولا دليل - إلى أي حامل عمامة انطوت صحيفته ممن ليسوا في العير ولا في التغير عند طوائف الفقهاء. ولا يكون هذا عند الندم. إلا تلاعبا بالشريعة الفراء، فلما ملأ الحق أن نعبج عن يستكر السنان على المنابر كل الاستكثار باعتبار أنها بدعة كيف لا يستكر تطويق منازل يلكومات مكشوفات عليها نساء كسايات عاريات وقد يتسابقن وعن اكسابات على دراجات تحت نظر العامة والخاصة يصصرهن كل من في الطرقات؟ .. أم كيف يستبيح حمل السلم لشعار غير المسلمين مع ما ورد في استنكر ذلك من الروايات؟ أم كيف يتساهل في إثبات الحد ولما كان والحركة والتفنن ونحوها ما سبغاته في «نقض الدارمي» مع أن ذلك كفر عند جمهرة أهل الحق؟!

وقد نسب «الرسالة» إلى فضيلة المفتى في العدد المذكور أنه لا يراعى ما في كتب رسم المفتى ولا يتقيد بأقوال الأئمة الأربعة، فإن كان هو يسير سير من

بلغ درجة الاحتهاد المطلق، لكن لم نره في المسألة يدلى بحجة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وإنما نراه يحوم حول الثقل من كتب قل ما هو مرضى منها عند أصحاب كتب رسم الفتوى، ثم عدم تقييده بالمذاهب الأربعة يجعل الأمة - أتباع تلك المذاهب - في حل من عدم الأخذ بآرائه المخالفة للأربعة الأربعة، وليس تعييد الطريق إلى الفروق والتجريد على الفقه الثوارث شأن العالم الحارم.

فها نحن نراه في تلك الفتيا يعتمد بادئ ذي بدء على تهديد مهلهل نقله من «جامع الفصولين» وعلى مسائل نقلها منه أيضا، وصاحب جامع الفصولين هو بدر الدين محمود ابن قاضي سعادونة عالم تركي صرب رقيه بسيف الشريعة على مهمة الزندقة سنة ٨٢٣هـ في «سرور» لتأليفه كتاب الواردات وفي مقدمته نعى الخضر الجسماني، فلا يقول على تهديد مثله ولا على تقوله في الفتاوى الشرعية، على أن ما نقله منه من قوله: «شد زمارا على وسطه ودخل دار الحرب للتجارة كفر» يقيد أن المسألة متفق عليها حيث لم يحك الخلاف - ومثله في فصول الأستروشنى - وهذا يناقض استنتاج فصليكه على حط مستقيم.

وأما ما نقله منه أيضا من قوله «قيل في لبس السواد وشد الفانزة على الوسط وليس السراخج ينبغي أن لا يكون كفرا» استحسنه مشايخنا في زماننا، وكلنا في قلنسوة المغول إذ هذه الأشياء علامة ملكية لا تعلق لها بالدين» فخرج بالمرءة عن موضوع بحثنا فضلا عن أن ينس عليه شيء. هنا، ولولا أن فقهيلة الفتوى رأى تلك الشارات بمكان من الخطورة لما حاول الاستدلال بجوارها على جوار لس الجرنيطة، مع أنها شارات حكومية خاصة لدولة المغول الإسلامية حكام بغداد وما وراء النقوقاس في وولجا وما والاها منذ أواخر القرن السابع الهجري، أما لبس السواد فقد ورد في السنة وكان شعار العباسية، والفانزة هي النطاق المغولي، تربط به خناجرهم، والسراخج هي شعور مفتولة على كيفية خاصة وعدد خاص تجمع على واجهة الثلاث للدلالة على مرتبة حاملها - كشارات الضباط

- وقلنسوة المغول تشبه قليق الجراكمة المسلمين. فلا يكون لشيء منها أي تعلق بما هنا لظهور أنها علامات ملكية بحثة للدولة المغولية المسلمة، حتى إن صاحب الفتاوى المزارية الذي يذكر حكم تلك الشارات من أعظم علماء تلك الدولة، فيكون بناء فضيلة المفتي لرايه عليها بناء على غير أساس. وتوهمه كون هذا الحكم المصدر بلفظ «قيل» عديلاً لمسألة الزنار أتى من استعجام تلك الشارات على فهمه ومن جعله لها على غير محاملها كما هو ظاهر.

وأما ما نقله عن «نور العين» لشافعي زاده التركي من علماء القرن الحادي عشر نقلاً من «المسيرة» لابن الهمام فكان حقه أن ينقله مباشرة من المسيرة نفسها بدون هذا الوسيط، على أن هذا النقل لا ينفعه قليلاً في المسألة بعد العلم بأن الأحكام تبنى على الأمارات الظاهرة إجماعاً كما سبق.

ثم نرى فضيلته ينقل من «القضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية تعليقاً لياه بشيخ الإسلام أنه قال في حديث «من تشبه بقوم فهو منهم» إسناده جيد. ولفظ «أبي منيب» في سند الحديث قد حرف إلى «أبي جنيب» وهذا ليس بمعجيب ممن لا يرفع رأساً إلى الحديث في باب الاجتهاد. وأما إن كان هذا التحريف من المسجل للفتوى فيكون أمره إلى فضيلة المفتي مباشرة - سامحه الله - ويوهم صنيع فضيلته هناك أن ما سرد به بعد قوله: «إسناده جيد» هو من كتاب «القضاء الصراط المستقيم» لكن الأمر ليس كذلك بل كلام المفتي بعد قوله: «إسناده جيد» ضد ما ذكره ابن تيمية في الكتاب المذكور على خطأ مستقيم، وليس لابن تيمية شذوذ في هذه المسألة بل هو مع الجمهور فيها، فكان الواجب على فضيلة المفتي أن يتابعه فيها ولا سيما بعد أن تعود أن يخلق عليه لقب شيخ الإسلام بكل وسيلة مع ما مثل لديه من شوائب الخطرة في باب الاحتشاد، وفي كثير من القسور لو لم يكن يتوهم أتباعه في شوائب الخطرة فقط.

واليك كلام ابن تيمية في (ص ٢٩) من الكتاب المذكور بعد أن أتى على رواة حديث «من تشبه بقوم فهو منهم» ثناء عظيمًا ووثقهم جميعًا: «وقد

«حجج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث، وهذا الحديث أثقل أحواله أن يقتضى تحريم التشبه بهم وإن كان ظاهره يقتضى كفر التشبه بهم كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَبِئْسَ مَا يَكُونُ مِنْهُمْ﴾^(١). وبكلى حال يقتضى تحريم التشبه بعلته كونه تشبهاً، والتشبه بهم من فعل الشيء لأجل أنهم فعلوه ومن تبع غيره فى فعل لغرض له فى ذلك إذا كان أصل الفعل مأخوذاً عن ذلك الغير، وقوله - **تعالى**: «غَيِّرُوا شَيْبَ وَلَا تُشَبِّهُوا بِالْيَهُودِ» دليل على أن التشبه بهم يحصل من غير قصد منا ولا فعل» اهـ.

فيقرر بهذا الحديث التقييد بقصد التشبه فى كلام فضيلة المفتى، وتتهار الإباحة البنية على عدم العلم بالقصد عند من ألقى السمع وهو شهيد، وبعد أن فسر الحديث هكذا بطل ذلك التقييد بالرأى وبما نقله عن بحر من غييم نقلا غير محرر.

وفى «معين المفتى»: «من تشبه بالكفار عمداً وتزبوا بزي النصارى أو تزبوا بزنايرهم أو تقلنس بقلنسوة المجوس يكفر» وهذا هو الذى قيده أبو السعود المصرى تبعاً للسيد الحموى فى شرح الألفاء والتظافر (بأنه محمول على ما إذا أراد الاستخفاف بالإسلام، ولما إذا لم يقصد ذلك فهو أتم فقط) اهـ.

ويظهر من ذلك أن فضيلة المفتى أتى بهذا القيد فى غير محله ولم يراع لنص فى نقله. وكلامهما فى القصد مبنى على الديانة لا على القضاء كما هو ظاهر لاحتمال سبق يده إليها بدون قصد ولا روية لها.

وليس الكلام فى هذا البحث فى العذور ولا فى المكروه ولا فيما يعينهم وغيرهم، ولا فى مسامير الأحذية، وإنما الكلام فىمن حمل شعارهم الخاص بهم طائفاً مختاراً مستعمداً من غير عذر معتد به، على أن هشام بن عبيد الله المرزى داوى خبر المسامير عن أبي يوسف بعد من الضعفاء فى رواية الفقه ثلثة ضبطة واضطرابه فى الفقه كما نص على ذلك الجصاص وغيره، والأعذار

في حمل شعاعهم مشروحة في الخاية والتارخانية والبزاية وغيرها. وفي البزاية عند ذكر الأعداء في لبس قلنسوة للجوس: «وكذا إذا لبسها لقطع البرد... والمختار أنه يكفر لأن دفع البرد يمكن باللبس بعد التمزيق فلا ضرورة في لبسها على تلك الهيئة» ومثله في المحيط، فيكون عذر حرارة الشمس من هذا القليل.

والإفتاء بالأقوال الضعيفة، وإتهام الفقهاء بالمجارقة، والسعي في إزالة الحواجز بين المسلمين وغيرهم مما يجر إلى استعجال الشر وفتح باب الدس بين المسلمين، فلا جبراء على مثل ذلك لا يفل خطورة عن التسرع في الحكم بالردة في زمن لا يخاف المرتد فيه من ضرب رقبته، فتلوажب على أهل العلم أن يسهروا على مداخل الفساد ويسعوا جهدهم في ترميم السياج وسد الخلل لا تعيد الطريق إلى المروق.

وقد قال البيضاوي في تفسيره: «وإنما عد لبس الغبير وشد الزنار ونحوهما كفراً لأنها تدل على التكذيب» - أي دلالة شرعية وعقلية - وهو من أئمة أصول الدين وأصول الفقه والتفسير. وقال السعد الشنفتاراني في شرح النسفية: «لو فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النبي - ﷺ - وأقر به وعمل به ومع ذلك شد الزنار بالاختيار أو سجد للصنم بالاختيار لمجعه كافراً لما أن النبي - ﷺ - جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار» وهو أيضاً من كبار أئمة تلك العلوم. وقال الخياطي في حاشية النسفية: «وذكر في شرح المقاصد أن التصديق المقارن لأمانة التكذيب غير معتد به والإيمان هو التصديق الذي لا يقارن شيئاً من أمارات التكذيب» وفي القصيدة السوية في معتقد أهل السنة:

والشرع قد عد شد المرء زناراً دليل جمحد كتمظيم لأوثان

ومن لا يعد الترفع عن مظهر المسلمين بالانتماسج في مظهر غيرهم دليل التكذيب والامتنعاف يكون بالغ البله مصاباً في عقله، أو يكون الإيمان عنده غير الإيمان عند جمهور أهل الحق، ولا سيما بعد أن نقل مثل العلامة سعد

المبين التفاتنا في شرح المقاصد الإجماع على إكفار من ليس الزنار بالاختيار . . ولا فرق عندهم بين شعار وشعار، وبعد أن علم أن خلافتهم في باب الاعتذار في الكفر وعدم الكفر، لا في الحل والحزمة كما سبق.

فقد بان بذلك البيان قيمة تلك الشروط الملهية في قيا الإباحة، كما سببان أن الحق استنكار حمل شعارهم في حالة الاختيار كما عليه علماء الأمصار.

ونحن وإن كنا نصدق فضيلة المقى في قوله: إن الشيخ عيده رحمه الله لم يكن يسك قتلاه سبك الفقهاء، ولكن لا نستطيع أن نصدق في دعواه أنه أخرج عليه شيء لحيز لس البرنيطة إخراجا لفتها مؤيدا . . . لأنه قد ظهر بما ذكرناه أنه إنما بنى على غير أساس، وفرغ على غير أصل، ونطق من غير حجة بما لم يسبقه إليه عالم.

وبهذا التحرير يظهر جليا لكل ذي عينين ما ثبت على النقد العلمي وما يذوب ذوبان الثلج أمام لواقع الحجج.

وفي الختام الفت النظر إلى أنه كلما قام عالم (مؤرخ) أو بدور الوسيط في المروق نجد (ذوات) لم يرمخ الإسلام في نفوسهم، ولا خالطت بشاشة الإيمان قلوبهم يرفعون رؤوسهم في المجلات للصورة وغيرها، فيكاشفون الجمهور بما في صدورهم مما فيه هلاك الحرث والنسل، و (رامبوتين) ضاحك مستبشر فتصرح قائلين: يا للإسلام من أذعياء العلم الذين ترعصوا على العلماء وليس لنا إلا أن نضج إلى الله جل شأنه في كشف هذا الضرر، متضرعين إليه أن يلهم أصحاب الشأن إبعاد هؤلاء الذين يتقصون عرى الفقه الإسلامي عروة عروة عن كراسي الرعامة في الدين، مع تصفية الجمعية تصفية شاملة لا تدع بهم من تحلته نفسه بتعكير النبع والتجور على الفقه الثوار، وأن يوقفهم في تخير علماء أبناء بررة ألقا بدل هؤلاء فيعود إلى الدين صفوه وإلى العلم نهائمه، ويعلم الخاصة والعامة أن الأزهر الشريف لا يكون مغفلا إلا للإسلام الصحيح والعلم الصحيح.

﴿وَبِنَا لَا تَرُخْ قُلُوبُنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾.

(هاملش). مود أن نرى الشباب الناعض يستمد القوة من الحق الذي لا يروى بدل أن يرضى لنفسه أن يكون ظلاً يستتبعه كل ميطل زائل، فتوصى صاحب تلك «المسيلات» أن يطلع عن الجوى وراء الهدامين وعن الاستمرسال فيما هو بسبيله من طرق باب «الدينيات» بمؤهلاته اللعوسة فيسـء إلى نفسه في مقبل عمره فيهوى حيث هوى بقلبه من قبل قبلدركه الفرق، وليس الركن الذي يأوى إليه بمزويه عن طوفان نقد بفرقه ويخفه.

حجاب المرأة

حُوطب نساء النى - ﷺ - في كتاب الله بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فِي يُونُكُنْ وَلَا تَبْرُجْنَ تَبْرُجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (١) وأمرن بالاحتجاب عن الرجال مع أنهن أمهات المؤمنات بصل الكتاب الكريم، فطيسرهن يكن أولى منهن بالاحتجاب، لكونهن أجنيات بالنظر إلى غير محارمهن من الرجال. ولقد قال الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ يَدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ (٢) فسأرى بين نساء النى ونساء المؤمنين في وجوب الحجاب البالغ.

وقد فسره عبيدة السلماني وارث علوم على بن أبي طالب وابن مسعود - ﷺ -، والذي كان يخضع لعلمه وفهمه مثل القاضي شريح - الذي استمر على قضاء الكوفة ستين سنة، من عهد عمر - ﷺ - قد قسر إثناء بعض جلابيبهن فيما أخرجه ابن جرير في تفسيره حيث قال: حدثني يعقوب قال: حدثنا ابن علي عن ابن عسوى عن محمد بن عبيدة في قوله تعالى: ﴿يَدْنِينَ

(١) سورة الاحزاب: الآية ٣٣.

(٢) سورة الاحزاب: الآية ٥٩.

عليهن من جلابيبهن» فلبسها عندنا ابن عون قال: ولبسها عندنا محمد، قال: محمد ولبسها عندى عبيدة قال ابن عون: فقتلج بردائه فغطى ثغره وعينه اليسرى وأخرج عينه اليمنى، وأدنى رداءه من فوق حتى يجعله قريباً من حاجبه أو على الحاجب. ورجال هذا السند جبال فى الثقة والضبط، فابن جرير هو الحفظ الطائر الصيت المفسر المشهور، وشيخه يعقوب بن إبراهيم العبلى، وشيخه ابن حلية إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، وشيخه ابن عون عبد الله الصرى، وشيخه محمد بن سيرين، كلهم حفاظ نفقات اتفق الأئمة السنة على إخراج أحاديثهم - رحمه الله -، وعبيدة هو السلماني الذي شرحنا حاله وأخرج له الجماعة أيضاً.

وقد فسر ابن مسعود قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ بالثياب، فيكون تفسيره بالكف والحنام - أى موضعهما من الوجه والكف - غير مرضى عنه وهو كيف ملئ علماء، فيكون هذا التفسير من ابن مسعود موافقاً لذلك وتفسيره الزينة بالثياب فى قوله تعالى: ﴿خَلَدُوا زِينَتَكُمْ عَنِ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١) وروى ابن أبى طلحة عن ابن عباس - رحمه الله - أيضاً تفسير الإذناء فى الآية السابقة بإذناء عين واحدة كما فسرهم عبيدة.

وصح عن عائشة - رضي الله عنها - مثل ذلك مذهباً لها.

فوضع حجاب غير مصفيق على الوجه بحيث لا يمتنع المرأة من رؤية الطريق التى تمشى من فيها بعد مثل ذلك فى المعنى، لأن المقصود الأصلي من الحجاب أن لا تظهر محاسن المرأة للرجال، والحجاب المذكور مانع من ذلك الظهور ما دام الرجال يراهمون غرض البصر الذى أمروا به كالنساء.

ويقول عبيدة السابق أخذ جمهور السلف، وعليه قول الإمام أبو بكر الرازي الجصاص فى أحكام القرآن، وهو عظيم المنزلة بين فقهاء الحنفية.

وأما إباحة كشف الوجه والكفين للمرأة فى الصلاة وفى إحرام الحج فلا تدل على جواز ذلك عند خروجها من بيتها فى حاجة؛ لأن حالة إحرام المرأة

حال تلبسها بعبادة الله سبحانه، كما أن سائر الحجاج كذلك فيكونون على غاية من غص البصر وحفظ النظر، وصلاة المرأة تكون في بيتها أو مخدعها، فلا يتصور أن تكون في حالة الصلاة مظنة اطلاع الرجال على محاسنها، فلا تنفس بهما حالة خروج المرأة من بيتها - في حاجة - إلى بيئة فاسدة، وغاية ما في الأمر استثناء حالة الإحرام وحالة الصلاة من حكم الآية.

والآية صريحة في وجوب إدناء طرف الجلاب إلى العين من تحت ومن فوق كما تناقل هؤلاء الأئمة الثقات ذلك بعضهم عن بعض على ما أسلفناه.

وأما حديث عائشة فسي سبق إلى داود من استثناء الوجه والكفين فلو صح لكان ترك عائشة العمل به حلة قاذرة تصرف عن الأخذ به عند جمهور السلف فكيف وفيه رواية حماد بن عريق عن عائشة، ولم يدركها باتفاق، وسعيد بن بشر في السند ضعيف، وفيه أيضا عنبة بعض المدلسين.

وأما ما يروى عن أئمة الأمصار من جواز كشف المرأة وجهها وكفيها لمفيد بعدم الخوف من الفتنة، وابن ذلك المجتمع للذهب الذي يأمن الإنسان فيه الفتنة عند خروج المرأة سافرة؟.

قال شمس الأئمة السرخسي في المبوط (١٠ / ١٥٢) أحرمه النظر لحوف الفتنة وخوف الفتنة في النظر إلى وجهها وعامة محاسنها في وجهها أكثر منه إلى سائر الأضواء. ثم ذكر ما يروى عن أبي حنيفة وأصحابه منباحة النظر إلى الوجه والكفين ثم قال: فهذا كله إن لم يكن النظر عن شهوة فإن كان يعلم أنه إن نظر انتهى لم يحل له النظر إلى شيء من ذلك، وكذلك إن كان أكبر رايه أنه إن نظر انتهى، لأن أكبر الرأي فيما لا يوقف على حقيقته كاليقين؟.

وعدم خوف الفتنة إما يعلم في ناظر خاص، وأما بالنظر إلى جماعه الناس الذين تبرز المرأة سافرة أمامهم فلا يتصور عدم خوف الفتنة منهم جميعا، فيحتتم المنع من السفر أمامهم على هذا التعليل. وبهذا يظهر مذهب أبي حنيفة وأصحابه في المسألة.

وقال القرطبي في تفسيره (١٢ / ٢٢٩): فقال ابن خزيمة متفاد - وهو من كبار أئمة الملائكة -: إن المرأة إذا كانت جميلة وخيف من وجهها وكفيها الفتنة فعليها ستر ذلك، وإن كانت عجوزاً أو مقبحة جاز أن تكشف وجهها وكفيها.
وهذا إيضاح منه لمذهب مالك في المسألة.

وأما عند الشافعي ففي كفاية الأخيار (٢ / ٢٢): فيحرم النظر إلى وجهها وكفيها إن خاف الفتنة، فإن لم يخف ففيه خلاف، والصحيح التحريم. قاله الإصطخري وأبو علي الطبري، واختاره أبو محمد (الجزيني) وبه قطع أبو إسحاق الشيرازي والرويانى، ووجهه الإمام (إمام الحرمين) باتفاق المسلمين على مع النساء من الخروج حاسرات سافرات، وبأن النظر مظنة الفتنة، وهو محرم للمشهوة فالأليق بحاسن الشرع سد الباب والإعراس عن تفاصيل الأحوال، وقول الشافعي في الأم (١ / ٧٧): فعلى المرأة أن تغطي في الصلاة كل ما عدا كفيها ووجهها مقيد بالصلاة كما ترى.

وأما مذهب أحمد في المسألة فككشف الشافعي على حد سواء. رضى الله عن الجميع ومن أباح النظر إلى الوجه إنما أباحه عند قيام ضرورة للكشف عن الوجه كالخطبة، والشهادة والمعاملة معها عند عدم وجود من يتوب عنها، لا عند خروجها بدون أي ضرورة لجرد التبرج والتعرج.

وقول ابن جرير وابن حزم بإباحة النظر إلى الوجه إنما هو عند عدم خوف الفتنة من ناظر معين، وأما خروجهن سافرات أمام غفام من الناس فيهم كل صنف من الفسقة فمما لا يرضاه عالم يخاف مقام ربه.

ومن تشدق بقضاء المرأة في بعض القضايا لم يدرك أن نفاذ حكمها فيها عند بعض الفقهاء مقرون بوقوعها في الإثم، كنفاذ الحكم في بعض مسائل الحيل مع كون المحتال أئماً، فلو وليت امرأة القضاء ظلماً وعدواناً نفذ قضائهما في بعض القضايا عند بعض الفقهاء، مع وقوعها في الإثم بتوليها القضاء، كنفاذ الحكم في بعض مسائل الحيل مع الإثم، ومن توهم انتفاء الإثم عند نفاذ الحكم فقد بعد عن الفقه.

وقد وردت عدة أحاديث في استئصال اللعنات على الذنابات المييلات المكسيات العاريات اللاتي على رؤوسهن أمثال أسنة البخت، فأمرهن لا يخرج إلى شرج وبيان.

ولذلك انحصرت الصريحة في وجوب احتجاب النساء، تجددت نساء المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها في غاية المراعاة للحجاب منذ قديم، في البلاد الحجازية واليمنية وبلاد فلسطين والشام وحلب والعراقين وبلاد المغرب الأقصى إلى المغرب الأدنى ومصر والسودان وبلاد جيبوتي والزيلى وزنجبار، وبلاد فارس والأفغان والسند والهند . . بل كانت بلاد الوجه البحري بمصر وبلاد الرومى والأناضول وبلاد الألبان قبل مدة في عداد البلدان التى تراعى فيها نساؤها الاحتجاب البالغ، بل كانت بلاد الألبان تنور عندما تريد الحكومة تسجيل أسماء النساء، سبحانه من يغير ولا يتغير .

وليس بلليل بمصر من أدرك ما كانت عليه نساء مصر كلهن من ناحية الحجاب قبل عهد قاسم أمين - فاعية السفور في عهد الاحتلال .

والغيرة على الحرم رمز الإسلام الصحيح، ومن فقدتها من أثناء البلاد الإسلامية إنما فقدتها بعد التعاجبه في أسم لا يقارون على نساتهم ولا يرون أى بأس في مخالصة زوجاتهم لرجال آخرين في مرأى منهم ومشهد .

وكان العلامة أحمد وفقى باشا العثمانى سريع الخاطر حاضراً الجواب، سبق أن تقلد كثيراً من الوظائف الدبلوماسية في عواصم أوربة قبل أن يتولى الصدارة العظمى في أوائل سلطنة السلطان عبد الحميد الثانى، وقد سأله بعض عشرائه من رجال السياسة في أوربة في مجلس ياحدى تلك العواصم قائلاً: «لماذا تبقى نساء الشرق محتجبات في بيوتهن مدى حياتهن من غير أن يخالفن الرجال ويخشين مجامعهم؟» مستكراً لتلك العادة المتوارثة في الشرق، فأجاب في الحال قائلاً: «لأنهن لا يرغبن في أن يلقن من غير أرواجهن» وكما هذا الجواب كصب ماء بارد على رأس هذا السائل فسكت على مضض كأنه ألقى الحجر .

أيقظنا الله سبحانه من رقودنا، وأشعرنا الاعتزاز بالعزة الإسلامية والشرف الإسلامى، وأبعدنا عن الاندماج في أمة غير أمتنا، وهذان سبيل الهدى .

مظهر جديد في الأزهر الحديث

نظر المرء إلى شرع الله

معياريته

نظر المسلم إلى الشرع الإسلامي هو أنه قانون إلهي مقدس منزل لإسماع
من تمسك به، لا يعتوره التحوير والتغيير بعد انقطاع زمن الوحي، وأنه الدين
الكامل الكافل لمصالح البشر في جميع الأزمنة والأمكنة، وأن مايطب بالعرف
والصلحة من أحكامه إنما يختلف عند تغير العرف والصلحة، لكن هذا ليس
من التغيير والتبديل في شرع، وإنما هو تفصيل من الشارح الحكيم للحكم
بانتظار إلى حال وحال، فلا تدخل لأهواء فرجاك في ذلك أصلاً، . . . وإنما من
كان نظره إلى الشرع الإلهي، كنظره إلى القوانين الوضعية في التغيير
والتبديل، فلا يتسبب الناس به، ولا يخشى أن يدخل تحت قوله تعالى:
﴿قَوْلٍ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ
ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٍ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾^(١) ولا يأبى
مثله أن يجاهر أمام وفود أن قوانين القرون الوسطى لا تصلح للقرن الحاضر:
يريد أن الأحكام الشرعية لم تكن صالحة لتسيير شؤون الأمة في القرن
العشرين! مثلاً: أن الله سبحانه يقول: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَأْمَنُونَ حَتَّى يَحْكُمَكَ
فِيمَا شَرَحَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجْعَلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْأَلُوا
تَسْلِيمًا﴾^(٢).

ومن كلام الشيخ للوفد العراقي المشور في الأهرام ٢٨١ فبراير سنة
١٩٣٦: . . . وأن من ينظر في كتب الشريعة الأصلية، بعين البصر
والخلف، يجد أنه من غير المعقول أن تضع قانوناً، أو كتاباً، أو مبدأ في القرن

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨١.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٥.

ثاني من الهجرة ثم لحى بعد ذلك تطبيق هذا القانون أو الكتاب أو اليدا في مصر، أو في العراق في سنة ١١٣٥٤.

وهذا النص منه مستغن عن التعليق . فإننا حاول مثله أن يجعل لنفسه شأنا في التشريع بأن يهد السبل لتلك بالظن في الفقه والفقهاء وتشكيك الناس في الحديث ونقله، وفي اعتقاد المسلمين وأئمتهم، وجرا على تحكيم العرف على نصوص الكتاب والسنة وإباحة نيل الأحكام المخصوصة باسم المصلحة، وقام يهين الجو لنقل حق الطلاق من يد مالكه الشرعي بنصوص الكتاب والسنة إلى المرأة لو القاصي بعد أن تمكن من إلغاء حكم الطلاق الثلاث المتوارث وحكم تعليق الطلاق المتوارث رغم الأدلة المتضافرة والإجماع اليقيني في المسألتين . . ترى أيها المؤمن الصادق بنور إيمانك ما وراء الأكمة، وتبقى متمسكا بدينك ولو كالتابض على الجمر كما هو شأن المسلم عند فساد الزماد، ولا تنزع بخزعبصلاتهم المفضولة عن أناس لا يشهد لهم التاريخ بالإمامة في العلم، ولا بالورع، بل بالشغب وصنوف البدع وأنواع الشذوذ، بل ربما يكونون منسوين بين المسلمين لإفساد دينهم وتخريف كلماتهم بمخير غير مظهرهم فتكون مع الجماعة لا مع الخاطئين المارقين للجماعة.

وأضى سلاح في قطع شقيهم هو معرفة الرجال، ومراتب الحديث، ومدارك الأئمة . . لكن يؤسف كل الأسف أن ذلك مفقود، ومعلوم هنا ملحة فيسهل انطلاء شقيهم على الذين يصفون أنفسهم في صف العلماء فضلا عن الآخرين، بيد أن الأضر لا تخلو عن قائم بالحجة . ومن أحدث حكما جديدا باسم الشرع بعد مضي الأمة منذ ثلاثة عشر قرنا وأكثر على حكم متوارث؛ فقد لعب بالشرع وضحك على عقول الأمة . . نعم لأصحاب الشأن بالمعين بأدلة الشرع الورع في دين الله أن يأخذوا بما هو أقرب للأمة من أقوال الأئمة المجتهدين الذين تقاسموا الأمة الحميدة على تعاقب القرون لكون علمهم ودينهم موضع ثقة عندهم، ونقلت أقوالهم إلينا بطريق الشهرة أو التواتر، ومن جرى مسجراهم من أمثال ابن أبي ليلى وابن شبرمة المنفولة أقوالهم في كتب أهل العراق وغيرهم طبقة طبقة بطريق الشهرة.

وليس العرف في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ الْفُطُورُ وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنْ
الْجَاهِلِينَ﴾^(١) بمعنى العادة الجارية هنا وهناك، بل هو الحكم المعروف الذي لا
ينكره الشرع ولا يستقبحه العقل بل يقره الشرع ويستحسنه العقل، يوصي الله
سبحانه في الآية المذكورة بالتسامح مع الناس في المعاملة الشخصية معهم
والمجاهرة بحكم الله في غير هوائه، وترك الانتقادات إلى من يحاول إيصال
الأذى في هذا السيل.

فمن فسر العرف هنا بالعادة فقد فسر بالرأي بدون مدرك لا في الرواية
ولا في الدلالة، وإنما عرّف العرف بمعنى العادة بعدد من الوحي، كما لا
يجهل ذلك أهل العلم بأحوال اللغة، فلا يتصور حل الرضا، ولا النكاح، ولا
حرمة تعدد الزوجات، ولا إباحة الخمر - إذا سميت شايًا باردًا - ولا
استدانة شعور والتبرج، ولا نقل حق الطلاق من يد مالكة الشرعي إلى يد
المرأة أو الفاضل، ولا إلغاء الطلاق المنجز أو المعلق بتهوس بعض الشذوذ،
ولا حل الأوقاف المتوارث تفضا حكمها من الصدر الأول بقول يعزى إلى ابن
عبدوس أو عبيدون، ولا نقل الصيام من شهر رمضان إلى شهر آخر، ولا
استبدال السدنة بالصيام عند المطلق . . إلى ما لا آخر له من الشهوات
المرفوضة يدعو تغير الأحوال الاجتماعية، وتغير الأزمان، وتغير العرف
والمصلحة.

ولا يصلح العرف عند أهل العلم أن يكون مخصصا للقياس أو الأثر إلا
إذا كان عاما متوارثا فضلا عن أن يكون قاصيا على النص، وأما الخاص فإنما
يثبت به الحكم الخاص مالم يخالف القياس والأثر، فلا يصلح أن يكون
مخصصا لهما، وأما المصلحة فلا اعتداد بها عند مخالفتها للنص عند أهل
الحق كما سشرح هذا وذلك إن شاء الله تعالى.

فمن حاول نسخ حكم من أحكام الشرع بإقامة غيره مقامه، حاول
بعبارة هذا أن يفضّل عقله على علم الله سبحانه حيث عد رأيه أصلاح من

شرع الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلا يسوغ لمسلم غير مغلوب على أمره أن يستبدل ببعض أحكامه إلا في حالة إكراه تبيح المطلق بكلمة الكفر، ولا أن يرضى به بدلا في حال من الأحوال، ومن ضاق صدره من شرع المسلمين حيث يعد غير صالح للزمن الذي هو فيه، لا يكون من الإسلام على شيء.

وقد سبق أن نقلنا عن «أزهار الروضتين في أخبار الدولتين» للمحافظ أبي شامة المقدسي: أن نور الدين الشهيد لما ولي الحكم، كانت البلاد على أسوأ الأحوال من كل ناحية، ففكر عتلاء الدولة فيما يجب السير عليه في إصلاح شؤون البلاد، وارتزوا أن مجرد تنفيذ أحكام الشرع عند ثبوت إحرام المحرمين ثبوتا شرعيا، لا يكفي في قمعهم، فلا بد من أخذهم بأحكام تاسية سياسية حتى يستتب الأمن، وتصلح الأحوال، فرجوا العالم الصالح الشيخ عمر اللاذقية الموصلي له من المنزلة السامية عند نور الدين قبل توليه الملك لعلمه وديته - وهو مؤلف كتاب السير الذي ينقل عنه الحب الطبري كثيرا - أن يوصل إلى مسامح الملك فذلك الرأي الخفيف في ظنهم، فقبل رجاءهم وكتب إلى نور الدين يوصيه بالضرب على الأيدي الأثمة بأحكام صارمة بدون انظار إلى ثبوت إجرامهم ثبوتا شرعيا.

وبعد أن قرأ الملك توصية الشيخ كتب على ظهرها بيده الكريمة ما معناه: «حاشا أن أجاري أحدا بجرم قبل أن يثبت جرمه ثبوتا شرعيا، وحاشا أن أتهاون في حقوبة مجرم ثبت جرمه ثبوتا شرعيا، ولو جريت على ما رسمته التوصية لي لكنت كمن يفضل عقل نفسه على علم الله جل شأنه، ولو لم يكن هذا الشرع كافي في إصلاح شؤون العباد لما بعث به خاتم رسله» وأعددها إلى الشيخ. وما أطلع الشيخ على هذا التوقيع الملكي الحازم بكنى بكاء مرأ وقال: بالخليفة! كان الواجب علي أن أقول ما قاله الملك، فانتقلت الأوضح وانعكس الأمر. فتاب من توصيته أصدق توبة، وجرى الملك في تسير الأمور على ما رسمه الشرع حرفا فحرفا فصطلحت البلاد، وزال الفساد في مدة يسيرة، وأصبحت تلك الأصطفاة بحيث لو مسافرت غداة حسناء

وحدها ومعها اثمن الجواهر والأعجار الكريمة من أقصى البلاد إلى أقصىها ما حدثت أحداً نفسه أن يسها بسوء لا في مالها ولا في عرضها.

وقد اكتنظت كتب التاريخ بما تم على يد هذا الملك الصالح من الإصلاحات العظيمة بعد تطهيره أرض الشام ومصر من عدوان أهل الصليب حتى ألقى بالخلفاء الفراسدين بسيرته الرشيدة. وهكذا الإيمان إذا خالطت بشائسته القلوب، وأحكام الشرع لا تنتهي عن أسرارها في الإصلاح، وليست هي كأحكام العقول الخاطئة، وها هي الدول الإسلامية لم تسعد دولة منها ولا اعتزت إلا بمقدار تمسكها بأهل الشرع، ولا شقيت دولة منها ولادلت إلا بنسبة ابتعادها عن أحكام الشرع، وقال على كرم الله وجهه: «ما ترك الناس شيئاً من أمر دينهم لاستصلاح دنياهم إلا فتح الله عليهم ما هو أضر منه». وهي حقيقة ماثلة في جميع أدوار التاريخ. وقد صدق الشاعر حيث قال لعبد الملك بن مروان:

نرفع دنياها بتمزيق دينها فلا ديننا يبقى ولا ما نرفع

وأصدق مثل لمن يحاول إصلاح دنياه على حساب دينه وعقيدته مثل من يمزق لباسه السائر لسوائه لترقيق موضع من معطفه أو جيبه.

وليس شيء أوجب في باب إصلاح العلم من إيقاف دعاة التبويع عن تنشئة النشء على مبادئ تظهر الشرع بمظهر هيولي ثقل كل صورة على هوى كل عصر، تراهم يقولون «تبدل الأحكام بتبدل الأزمان» إطلاقاً، و«السياسة الشرعية تسنى على الاعتراف بحكمة الله سبحانه، وعدم الاكتصار على الأئمة الأربعة» و«كان - عليه السلام - يحب موافقة أهل الكتاب» و«مسيرة الزمن حتم» و«مبنى الأحكام العرف» و«مدار المعاملات على المصلحة»... إلى غير ذلك من دساتير معقدة محملة تمهيداً لما يجاعلون به في بيانها حينما يحين حينه، ولو تركت الفوضى تسود في التنشئة لبقى المستقبل في ظلام حالك، فلا بد من السهر على مستقبل حملة الدين لينشؤوا تنشئة صالحة ترضى الله ورسوله والمسلمين.

أفليس من العار بعد أن كان الغرب أخذ من دساتير الشرع الإسلامي ما يصلح به شأنه بعض إصلاح منذ القرن العاشر الميلادي وما بعده على رأي المؤرخ موسيهيم في (تاريخ الكنيسة) كما ذكره الأستاذ المحقق السيد عفيفي في المجلد الثامن من مجلة الأزهر (ص ٢٦٩) في مقال موجز بديع له في نقض مزاعم السفائلين بشأن الفقه الإسلامي بالقانون الروماني. وما هو الأستاذ مخلوف المالك رحمه الله قد ألف كتابه في المقارنة بين القانون المدني الفرنسي وأحكام مذهب الإمام مالك - رحمه الله - في أوائل هذا القرن الهجري، فخص فيه على أحكام أخذها الفرعية عن مذهب هذا الإمام العظيم، ونحن الآن نقلب الأوضاع، ونسعى في الاندماج التشريعي كل السعي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وكلمة الأستاذ المولى في مبيعة بعض العلماء في عصره كانت قاسية فكيف لو أدرك الأحوال المشهودة اليوم.

ليأخذ منا من شاء ما شاء من الأحكام، وأحكامنا غنية عن التطفل على غيرنا إذا لم نهزل في موقف الجدل.

وما يؤسف له كل الأسف أن يوجد بيننا من يسعى بدون طلب في استبدال الأحكام المتوارثة باسم التجديد بدون أي مرر غير التقرب إلى قوانين لا تمت إلى الإسلام بصلة.

ومن المعلوم أن الحكومة قد قررت إلغاء البغاء فاشكر لها المسلمون من أعماق القلوب في مشارق الأرض ومغاربها هذا القرار الحكيم، واعتبروه بحق صفحة مبهجة فغنية في تاريخ الإصلاح الحكومي منتظرين بفارغ الصبر ما يتلو من خطوات تعزز آمال المسلمين في الإصلاح.

وإذا هذا الإصلاح العظيم الذي قامت به الحكومة نرى شخصاً يتعثر في أذياله وكضا وراء البحث عن رواية تعزى غلطاً - كما يقول ابن دقيق العيد - إلى مالك - رحمه الله - ويقول عن بغيته في تلك الرواية في غير عجل ولا وجل: «لا بد من التفكير في إحلال النعمة محل البغاء الذي قررت الحكومة إلغائه لأنه ما من حرام من اللذات إلا وقد أحل الله ما يحل مصلحه» ونسى

المسكين أن الله سبحانه أحل النكاح وحرم التعة والسفاح، وحرمة التعة ثابتة بالكتاب والسنة الثابتة وإجماع الأئمة، وقد صح رجوع ابن عباس إلى قول الجماعة بعد أن حدثه على كرم الله وجهه يحدث التحريم، وعزو تحويله إلى مالك في الهداية خطأ بحث كما سبق، بل مذهبه وجوب الحد على من وطئ بنكاح التعة في رواية ابن قانع؛ بخلاف مذهب من بعد ذلك وطأ بشبهة فيسقط عنه الحد فيكون معنى ذلك القاتن في منتهى الحد لأن فلا يرجى لأزهر صلاح وإصلاح ما لم يعد عنه المصلحون من هذا الطراز.

مظهر جديد في الأزهر الحديث

أثر العرف والمصلحة في الأحكام

كم قلت ولم أزل أقول بتوفيق الله وتأييده - ولهم كل نصيب بالإسلام من سدة الالات والعزى ومن لف لفهم - : إن أحكام الشرع هي ما فهمه الصحابة - **عليهم السلام** - والتابعون وتابعوهم رحمهم الله من الكتاب والسنة بموجب اللسان العربي البين، وعمل الفقهاء إنما هو الفهم من الكتاب والسنة وليس لأحد سوى صاحب الشرع دخل في التشريع مطلقاً، فمن عد الفقهاء كمشرعين وجعلهم أصحاب شأن في التشريع فقد جهل الشرع والفقه في أن واحد، ولتح من جهله باب القول لأعداء الدين كما هو مشهود.

ولما اختلفوا من الفقهاء فليس لهم إلا أن يتكلموا في نوازل جديدة لا أن يبدوا آراء في الشرع على خلاف ما فهمه من النصوص رجال الصدر الأول الذين هم لسان المطلقين على لغة التخاطب بين الصحابة قبل أن يتورثها تغيير وتحوير والمثقفون للعلم من الذين شهدوا الوحي، فما فهموه من الشرع فهو المفهوم، وما أبعدوه عن أن يكون دليلاً بعيد عن أن يتمسك به، وإنما يكون الكلام فيما لم يتكلموا فيه أو احتفظوا في حكمه.

ومن تخيل حاجة الإسلام إلى تغيير في أحكامه، أو إلى مصلح مثل

ذلك المصلح الأمامي في التصراتية؛ فقد أساء المقارنة بين الإسلام الذي تصوره مخطوطة كما يلمه الرسول ﷺ - وبين التصراتية التي تاريخ كتبها المعرفة لأبداع مجالاً للترقيع؛ فمن يلهج بالإصلاح في الإسلام من أعمار هذا العصر فقد جمع إلى تلك الإمساء الجهل بتاريخ الدين الإسلامي وتاريخ الكنيسة، وقد صدق الصادق المصدوق - ﷺ - حيث قال: «تنتبهن سنن من قبلكم...».

ويأسف المسلم كل الأسف من وجود أئمة بين المسلمين يحملهم شهوة الظهور على الظاهر يظهر الاستدراك على فقهاء الصدر الأول، وعلى محاولة ابتداع أساليب بها يحرفون الكلم عن مواضعه، ويجعلون الشرع الواضح الشفاف الصريح الأحكام يتقلب مع الزمن لأجل التفرغ إلى الدين لا يضررون للإسلام خيراً.

فسراهم يقولون: «عندنا العرف»، وهو قاض على النص، وعندنا المصلحة وهي أيضاً قاضية على النص فحين مع العرف والمصلحة تدور معهما حيثما دارا وبهما كم تتغير الأحكام حتى المنصوصة!! وكم لنا من أسس من هذا القبيل!!.

يريدون بذلك أن يجعلوا شرع الله مستقلاً مع الزمن ومع الظروف كأدعيتهم المنمعة الفائلة لكل شكل مع كل ظرف، غير مكتفين بتغير الأحكام التي ناطها الشرع بالعرف أو المصلحة التي نعرفها عند تغير ذلك أو هذا، نعم! يوجد في فلاسفة الغربيين المسلمين من يعي ديناً يتقلب مع الزمن ولكن بغية هذه ليست إلا شبكة يريد أن يوقع فيها مقلداتهم من أبناء الشرق الأغراب المتفلسفين، ليفضي على الإسلام بأيدي أبنائه، لكن لا يحق المكر السيئ إلا بأهله.

وليس للعرف في الشرع إلا ما بينه علماء الناهب في كتب القواعد وكتب الأصول والفروع من مثل حمل الدرهم في المقنود على الدرهم المتعارف في موضع العقد وكذا الرطل، فالعقد بمصر مثلاً على الرطل يكون

بالرطل المصري وهو ثلث الأنة تقريباً، والمقد بالشام على الرطل يكون بالرطل الشامي وهو أثنان وهكذا.

وكون المشروط عرفاً كالمشروط لفظاً، وإزالة خيار الرقبة بروية المشتري إحدى طرف الدار عندما كان العرف جارياً بين الناس ببناء دورهم متساوية العرف، وعدم زوال الخيار المذكور عند تغير العرف المذكور، والاكتفاء بظاهر الإسلام في العدالة في زمن يكون الغالب فيه موافقة المظهر للمخير، بخلافه ما إذا تغير هذا فلا يكتفى في العدالة بظاهر الإسلام، واعتبار اللفظ صريحاً في معنى معروف فيه، بخلاف ما إذا نقل إلى معنى آخر وتوسى المعنى الأول، وكون لفظ «يلزمى الطلاق» و «على الطلاق» يفيد مجرد الالتزام في بلد ليس في عرفهم إيقاع الطلاق بهما، وعندهما صريحين في إيقاع الطلاق في مثل مصر والبلاد الشامية للعرف، وحمل الطعام واللحم على البر ولحم الضأن في بلد معروف فيه تخصيصهما بهما . . إلى غير ذلك مما هو مذكور في «التحقيق الباهر في شرح الأشياء والنظائر» - في خمسة مجلدات - للشيخ محمد هبة الله البعلبي الشامي، وفي قواعد العز بن عبد السلام، والأحكام للمروفي والفروني له، وغير ذلك من كتب الفوائد في المذاهب ففيها شرح حكم ما إذا كان العرف عرفاً عاماً متولداً أو عرفاً خاصاً غير متوارث كما أشرت إلى ذلك في المقال السابق، وليس في شيء منها أنه إذا تعرف في بلد التعامل بالربا أو غشيان الحثات، أو الترخيص للبقايا، أو احشاء الشاي الباردة! بدون تكثير يتخذ ذلك ذريعة إلى استباحة ذلك كله فحاشا ثم حاشا أن يجعل للعرف شأن عند التصوص القائمة عند فقيه من الفقهاء.

وتوهم إلغاء الوزن في التعامل بالنهب والفضة بالعرف على خلاف النص، فمحل عن قيام الرقابة الساعرة على أوزان النقود كل شهر بحيث يجزم كل من المتعاملين بالمعدنين بوزن النقد الذي يتبادلونه، بل لو فرض تصرف الناس في التبر بدون وزن وجري عرفهم على ذلك لا يؤثر ذلك في حكم الشرع أصلاً.

ومن جملة أساليبهم الزائفة في تفسير الشرع بمقتضى أحوالهم قول

بعضهم: فإن مبنى التشريع في المعاملات ونحوها المصلحة، فإذا خالف النص المصلحة بترك النص وبإخذ بالمصلحة في المعارض والشار على من يتعلق لسانه بمثل هذه الكلمة ويجعلها أصلاً بيني عليه شرعه الجسد، فسله وقل له ماذا تريد بالمصلحة التي تبغى بناء شرعك عليها؟ فإن كنت تريد المصلحة الشرعية فليس لمعرفتها طريق غير الوحي حتى عند المعتزلة الذين يقال عنهم إنهم يحكمون العقل.

قال أبو الحسين البصري المعتزلي في المعتمد شرح العمدة للفاخر عبد الجبار الهمداني: «إن ما يعلم بالدليل ثلاثة أقسام: إما أن يصح أن يعلم بالعقل فقط، وإما بالشرع فقط، وإما بالشرع وبالعقل . . أما للعلوم بالعقل فكل ما كان في العقل دليل عليه وكان العلم بصحة الشرع موقوفاً على العلم به، كالمعرفة بالله سبحانه وبصفاته وأنه غنى لا يفعل القبيح . . وإما قلنا إن العلم بصحة الشرع موقوف على العلم بذلك، لا إنا نعلم صحة الشرع إذا علمنا صدق الأنبياء عليهم السلام، وإنا نعلم صدقهم بالمعجزات إذا علمنا أنه لا يجوز أن يظهرها الله تعالى على كذاب، وإنا نعلم ذلك إذا علمنا أنه عالم بخلق القبيح عالم يستعانة عنه، والعلم بذلك فرع على المعرفة به، عز وجل فيجب تقدم هذه المعارف على المعرفة بالشرع فلم يجوز كون الشرع طريقاً إليها.

وأما ما يصح أن يعرف بالشرع وبالعقل فهو كل ما كان في العقل دليل عليه ولم تكن المعرفة بصحة الشرع موقوفة على المعرفة به كوجوب رد المودعة والاتضاع بما لا مضرة فيه على أحد، وأما ما يعلم بالشرع وحده فهو ما كان في السمع دليل عليه دون العقل كالمصالح الشرعية والمقاسد الشرعية وماله تعلق بهما، وأما المصالح الشرعية فهي الأفعال التي تعبتنا بفعلها أو تركها بالشرعية، نعم كون الصلاة واجبة وشرب الخمر حراماً وغير ذلك، إذ ليس في العقل دليل على ذلك.

وأما ماله تعلق بالمصالح الشرعية والمقاسد الشرعية فهي طرق الأحكام الشرعية كالأدلة والأمارات وأسباب هذه الأحكام وعقلها وشروطها، أما الأدلة

فككون الإجماع حجة، وأما الأمارات فككون القياس وغير الواحد حججاً على قول من قال لا يعلم ذلك بالعقل، وأما الأسباب فككون زول الشمس سبب للصلاة، وأما العقل فكالكيل الذي هو علة الربا، وأما الشروط فضررنا: أحدهما شروط في أحكام معلومة بالعقل كالشروط التي شرطتها الشريعة في البياعات لأن وقوع التمليك بالبيع معلوم بالعقل، والآخر شروط في أحكام شرعية كسر العورة في الصلاة والطهارة وغير ذلك» اهـ.

ومن هنا يعلم أن المعتزلة الذين نرميهم بتحكيم العقل لا يجترئون على بناء الأحكام على المصالح والمفاسد في فهمهم بل بنوا معرفة المصالح والمفاسد الشرعيتين وما له تعلق بهما من أسباب وشروط وعقل على الشرع فقط كما ترى. وفي بيانه ننتظر ليس هذا موضع شرحها، وقصدنا لفت النظر إلى قوله في المصالح والمفاسد.

مظهر جديد في الأثر الحديث

رأى النجم الطوفى في المصلحة

سبق بيان ما إذا كان من يقول ببناء الأحكام على المصلحة يريد بالمصلحة: المصلحة الشرعية. وأما إن كان يريد بالمصلحة، المصلحة الدنيوية على اختلاف الأنظار في كونها عامة أو خاصة أو منحصصة للصالح أو خليط يخلبه الصالح أو الفساد فلا اعتبار لها أصلاً في نظر المسلم عند مخالفتها للنص الشرعي، إذ العقل كثيراً ما يظن المصلحة بمصلحة بخلاف الشرع. . . وأما المصلحة المرسلة وسائر المصالح المذكورة في كتب الأصول والفوائد فبما لا نص فيه باتفاق بين علماء المسلمين، فلا يتصور الأخذ بها عند مخالفتها لمصالح الشرع، ولأبن القيم أفلاط كشيعة في باب المصلحة في «المطرق الحكيمية» و«إعلام الموقعين» لا يتسع المقام لتسميحي الحق من الباطل بين أقواله في هذا الموضوع.

وأول من فتح باب هذا الشر: شر إلغاء النص باعتباره مخالفا للمصلحة هو النجم سليمان بن عبد القوى الطولى الحنبلى، فإنه قال فى شرح حديث «لا ضرر ولا ضرار»: «إن رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض».

وهذه كلمة لم ينطق بها أحد من المسلمين قبله ولم يتابعه بعده إلا من هو أسقط منه. والقول بأن إجراء ذلك فى المعاملات دون العبادات باعتبار أن العبادات حق للمشارع، والمعاملات إنما وضعت أحكامها لمصالح العباد وكانت هى المعيرة فرق بدون فرق، لأن الله سبحانه له أن يأمر بما شاء فيما شاء من غير فارق بين أن يكون أمره فى العبادات أو المعاملات، وهو الذى أباح أنواعا من البيع بشرط وقيد، وحرم أنواعا منها، ودونك أحكام الربا والسلم والإجارة والمزاعة والشركة والعقوبات حدد لها حدودا ورسم لها شروطا وقبولا، وهكذا سائر أبواب الفقه. . . فإذا راح هذا الرأي المنكر من هذا المفضل تسرى خديعته فى الأبواب كلها، ويكون شرع الله أثرا بعد عين، ولكن أين الله إلا أن يتم نوره.

ومن الذى ينطلق لسانه بأن المصلحة قد تعارضت جميع الله من الكتب والسنة والإجماع؟! والقول بذلك قول بأن الله لا يعلم مصالح عباده، فكان هذا الفائل يرى أنه أدنى بمصالح العباد من الحكيم الخبير جل جلاله حتى يتصور معارضة مصالحهم للأحكام التى دلت عليها أوامر الله البالغة على لسان رسوله - سبحانه هذا الجحد أقرع - ومن أعار سمعا لمل هذا القول لا يكون له نصيب من العلم ولا من العزة القومية. وفى الذين يهلون إلى مثل ذلك الرأي الإلحادى يجدر أن ينشد قول القتال:

عَنِ الْقُلُوبِ عَمَوًا عَنْ كُلِّ فَائِدَةٍ
لأنهم كَفَسَرُوا بِاللَّهِ تَقْلِيدًا

ولست تلك الكلمة غلطة فقط من عالم حسن النية نعمل التأويل، بل فتنة فتح بابها قاصد شر ومثير فتنة.

وعن هذا الطولى الحنبلى يقول ابن رجب الحنبلى فى طبقات الحنابلة: ولم يكن له يد فى الحديث، وفى كلامه فيه تخطيط كثير، وكان شيعيا منحرفا

عن السنة . . . ولقد كتب هذا الرجل وقهر فيما رمى به عمر فمن منعه الناس عن تدوين الحديث وذكر بعض شيوختنا عن حدثه أنه كان يظهر التوبة ويثراً من الرفض وهو محبوب، وهذا من ثباته، فإنه لما جاور في آخر عمره بالمدينة صحب السكاكيني شيخ الرفض، ونظم ما يشتمن السب لابي بكر ذكر ذلك عنه المطري حافظ المدينة ومؤرخها له.

وقال ابن مكنوم: اشتهر عنه الرفض والوقوع في ابي بكر - رحمه - وابنته عائشة - رضي الله عنهما - ومن شعره:

كَمْ بَيْنَ مَنْ شُكَّ فِي خِلَاتِهِ وَبَيْنَ مَنْ قِيلَ إِنَّهُ آفٍ

يعني ابا بكر وعليه - رضي الله عنهما -، أنهما لما يصدر عن من قلبه إيمان؟! وكان يقول عن نفسه:

حنبل رافضى ظاهرى أشعري إنها إحدى الكبرى

فلتراجع ترجمته في طغفات ابن رجب و «الدور الكائنة لابن حجر» و «شفاوت الذهب لابن العماد الحنبلي» أفتل هذا الزائع يتخذ قدوة في مثل هذا التأصيل الذي يرمى إلى استئصال الشر كله!؟.

ولا يفترون القارئ الكريم بتقليب بعض المسلمين إياه بالإمام النجم الطوسي، فإنما في زمن نرى فيه من لا يصلح أن يكون إماماً في مسجد حارته يلقب بالإمام الحجة.

ومن أصل مثل ذلك الأصل لا يكون إلا قاصداً لاستئصال الشر، وليس فيما عمل فقهاء الصحابة شيء بنى على قاعدة ترك النص للمصلحة، وإن المصلحة فيما نص عليه الشرع، وليس ما عمله عمر - رضي الله عنه - في الطلاق الثلاث أو الشعة وغيرها سوى جمع الصحابة للمشاورة معهم، وتقرير ما أقره أدلة الشرع، وحاشاهم أن يقرروا شيئاً على خلاف ما نص عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم -، كما شرحت ذلك في (الإشفاق على أحكام الطلاق) وغيره. ويظهر منه أن صنيع ابن تيمية وابن القيم في ذلك تشفيح محض تبذره الحجة عند كل من يعي ما يقال له ولم يعود أن يقول: عذرة ولو طارت.

وأما الموافقة قلوبهم فما كان صرف الزكاة إليهم إلا لتأليف قلوبهم عند الحاجة إلى ذلك، وبعد أن ألقت قلوبهم ورالت الحاجة إلى التأليف، لا يبقى أى داع إلى صرفها إليهم بخص الكتاب الكريم، لأن تعليق الحكم بالمشقة يفيد عليه ما أخذ الاشتقاق فيزول العلة يزول الحكم ويعود الحكم بعودة العلة، كما نجد شرح ذلك فى «بدائع الصنائع» وغيره.

وتوهم نسخ الحكم بالرأى فى ذلك أو ترك النص لمجرد المصلحة وهم قبيح بأبواه من شتم رائحة الفقه.

وفى «إعلام الموقعين» و «الطرق الحكمية» تصرفات تعزى إلى عمر وغيره من الصحابة - رحمته - ليس فى الثابت منها سوى الأخذ بأخف الضررين كما هو المنصوص فى الشرع أو الأخذ بالراجح من الدليلين عند تعارضهما. وحاشى لله أن تكون صحابة رسول الله يسعون فى هدم شرع الله متابعين لهواههم، بل الساعون فى الهدم هم الذين يحاولون اتخاذ تلك الروايات نكاه لإخضاع شرع الله لهواههم.

ومن ذلك ما يهتمر فى بعض السوروس فى هذه الأيام من نزاع حتى الطلاق من يد صاحبه الشرعى بحجة كثرة وقوع الطلاق - بدون مبالاة بما يترتب على ذلك من فساد النسب وشعور الربوب فبدأنا نرى فى بعض الجرائد نشر إحصاءات قاصرة عن عدد الطلاق والنكاح فى السنة تهويلًا بأن نسبة عدد الطلاق إلى عدد النكاح كنسبة الواحد إلى الثلاثة تمهيدًا من بعض المتطرفين لإحلال تشريع كنس مقام التشريع الإسلامى القائم فى ذلك.

والموضع الصحيح فى الإحصاء هو إحصاء عدد الطلاق الواقع فى السنة بين الذين عقد نكاحهم فى تلك السنة، وألا فى ملكة سكتتها نحو عشرين مليون نسمة - كمصر - لا يقل عدد المتزوجين فيها عن نحو ستة ملايين نسمة فإذا قيس عدد مائة ألف طلاق فى السنة إلى عدد المتزوجين جميعًا تكون النسبة نسبة الواحد إلى الستين لا الواحد إلى الثلاثة، وكفى لهم من مغالطات من هذا القبيل لمجرد التهويل.

ثم دواء ذلك الداء لا يكون بتقرير أنكحة غير شرعية، بل الدواء

الحقيقى لذلك الداء هو استئصال السبب الاصلى لهذا المرض الاجتماعى «لهلك» وهو التبرج وفساد الأخلاق فيكون تقرير ما لا يقبله الشرع الإسلامى لأجل الخيلولة دون هذا الفساد، من قبيل صلب العازل (كيرومين) على الحريق لإطفائه، ولعل شيخ الجماعة يهش ويهش لما بدأ يختصر فى بعض الرؤوس من الأخذ برأيه فى نزع حق الطلاق فى يد صاحبه الشرعى، والله الأمر من قبل ومن بعد.

مظهر جديد فى الأزهر الحديث

العقيدة المتوارثة والفقه المتوارث

سمعنا مترشداً فى الأزهر يقول باستنساخ إثبات قديم مع الله صيحاته كما فى أحد الأعداد المتدرة لمجلة «الرسالة» بدون أن يرد عليه أحد، مع أن تجويز استثناء شيء من الكون عن الصانع تجويز لاستثناء العالم كله عن الصانع حيث لا فارق بينهما، وهذه المسألة إحدى المسائل الثلاث التى أكثر بها الغزالي الفلاسفة فى التهافت.

ثم سمعناه يقول: إن أهل العلم اختلفوا فى بقاء الجنة والمآر. مع أنه لا خلاف بين أهل الحق فى بقاءهما، بل لإكفار من ينفى بقاءهما أو بقاء إحدهما بقرون بإجماع أهل الحق كما فى «مراتب الإجماع» لابن حزم «ص ١٧٣» و «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» للنقشبندى.

ثم رأيناه يدهش من الأزهر إلى الأديان شأن من يلقى الدعوة إلى مؤلحو الأديان، مع أن الإسلام لا يعرف ديناً يدهى إليه غير دين الإسلام.

ثم سمعناه يجاهر بأن الفقه غير الدين، ليتوصل بذلك إلى استنساخ المخالفة لقوله القهاء، مع أن الفقه هو العلم الصحيح فى الدين قال الله تعالى: ﴿لِيَتَّقُوا فِي الدِّينِ﴾^(١) وقال النبى - ﷺ : «من يرد الله به خيراً

يفقه في الدين، فيكون ادعاء مغايرة معرفة الدين للدين فلسفة جديدة في الأزهر الحديث.

ثم رأيت يحاول إرغام الناس على مذهب يستجده باعتباره أئمة الهدى المتبوعين - **مذبة** - أجمعين من الذين فرقوا دينهم، مع أنهم إنما اختلفوا فيما احتمل الدليل فيه وجوها فيكون خلافهم دائرا بين العزيمة والرخصة، والاختلاف بالاحتمال الأشد احتياطا أو بالاحتمال الأخف تيسرا، فلو كان أئمة الهدى من الذين فرقوا دينهم لكانت الأمة ضالة إلى اليوم.

ثم قرأت له آراء تصادم النصوص في النكاح والطلاق وتحكيم العرف والصلحة في غير موضع تحكيمهما عند أهل الفقه في الدين، إلى غير ذلك مما تشتمل منه نفوس الذين شتموا رائحة الفقه، وقلنا ذلك هو جسد لا تعدو قائلها.

ثم بدأت أرى في مذكرات أقسام الأزهر ما يمهّد السيل للانفصاف من حول أئمة الهدى الشيوعيين إلى أقوال شاذة ضلوا السبيل، إلى أن بدأت أرى رفع أساس فوق منازلهم مكافأة لهم على أعمالهم الشاذة فيما سبق من حمل الشيطان في كتب الله وسنة رسوله على قوة الشر المبتة في العالم بهذا اعتقاده كائنا حيا عافلا، وحمل آيات المسح في القرآن على الحجارة، والثناء على الأحمدية (القاديانية) نغطية لحديث نشر في «الصاعقة» سابقا وتناقلته مجلات الأقلام الشقيقة، والتخاذ كتب الإباضية والإمامية والإسماعيلية مصادر لتفهم الحديث، ثم هلا عن تواريخ هؤلاء وأحوالهم المشروحة في «مراتب الإجماع» ص ٦٤ و «كشف أسرار الباطنية» وغيرهما.

بل بلغ الأمر إلى حد أن يقول بعض الإسماعيلية في مجلة الأزهر «إن أحق المذاهب بالدراسة في الأزهر هو مذهب الإسماعيلية» مع نشر مقالات لبعض الأهربيين في الدعاية للمذهب الإسماعيلية في بعض المجلات، بدون أن يحرك أصحاب الشأن ساكنا في رجز هؤلاء، ولا تمزيق من يحاول تنويع السنة إلى أنواع لأجل التمكن من الإغرائين عن أغلب السنة، أو من يجترئ على جعل النسخ بيد إمام يهود، أو نفى نزول عيسى - **عليه السلام** - بل أحيل أمر تنقيح السنة وتهذيب الفقه إلى من لا يميز بين خبر الأحاد والخبر المتواتر إلى

أن يخلق صوت للجاهل من الحق من أعضاء الجماعة وغيرهم فيصلو الجواب للمستجدين حتى تصدر الجماعة القرار بالعدول عن عقيدة التزيه، كما شرحناه ونوالى شرحه في مقالات، إن شاء الله سبحانه.

أفلم يأن بعد ذلك كله أن يهتم أصحاب الشأن بتصفية المسألة تصفية شاملة تعيد الحق إلى نصابه.

مظهر جديد في الأزهر الحديث

نصوص تنفع في تشخيص الأزهر الحديث

في العدد ٢٤٦ من مجلة الرسالة مقال تحت عنوان «البحث عن خدا» بقلم الأستاذ علي العقاد ترجمة عن كتاب بهذا الاسم للصحفي المشهور «روم لاتدوا» فيه ما نصه:

«قائله . . وماذا تقولون في قبول العلماء لنظرية قدم الماده؟ ولا ريب أن الأستاذ المراغي لم يكن يتوقع قط أنني علمت شيئاً عن هذه القضية إلا أنه لم يظهر الدهشة ولم يبد عليه إلا قليل من مفارقة السكينة التي لزمته حتى الساعة كأنها فتاح لإخفاء ما وراءها من قلة الاكثريات. فقد انبعثت الحياة من خجالاتها، وقال: «إني لم تقع على الخبر الصحيح في هذه القضية، فليس هناك إلا عالمٌ كتب رسالته في علم الأصول ليعبر فيها عن رأيه وما انتهى إليه اجتهداه» فادبرت قاتلاً: ألم يكن صاحب الفضيلة وأخواته من العلماء مرجع الامتحان في هذه القضية؟ فاهتم الشيخ المراغي وهو يقول: «إن رأينا كهذا قد كان يحسب من الزندقة قبل خمسين سنة، وما كان أحد ليحسب على تقديمه في جامعة إسلامية. فما أعظم التغير في أطوار الزمان! نحن اليوم أدنى إلى الحرية والسماحة»

وهكذا اعترف فضيلة الأستاذ الأكبر بأن القول بقدم العالم ليس بقول عالم أزهرى فقط بل هذا قول العلماء المشرفين على الامتحان في الأزهر. مع أن هذه المسألة إحدى المسائل الثلاث التي أكثر الغزالي بها الفلاسفة في كتابته، وقد سعى ليعبر الشيرازي في «المبدأ والعائد» كل السعي في تبرئة

ساحة حكماء الإسلام من القول بقدوم العالم، وإن كان الشيخ يرى القول بقدوم المادة ليس في شيء من الزلزلة إنما تخافنا إليه في المسألة وهذا من مشخصات الأزهر الحديث.

وفي الجزء الثاني من مجلة الأزهر لسنة ١٣٦٠هـ. في تفسير سورة الحديد في (ص ٦٩) ما نصه: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. الأول: السابق في الوجود على جميع الموجودات. والآخر الذي يبقى بعد فناء جميع الموجودات. أما أنه أول بهذا المعنى ظاهراً . . وأما أنه آخر بهذا المعنى فليس بموضع اتفاق، وأكثر العلماء على خلافه، فمن الناس من ذهب إلى أن كل شيء يفتي ويقتل الله وحده . . والله تعالى يوصل الثواب إلى أهل الثواب والعقاب إلى أهل العقاب ثم يفتي الجنة وأهلها، والنار وأهلها والعرش والكرسي، والملك والملك، ولا يبقى مع الله شيء أبداً، ولا يعبد بعد ذلك شيئاً أبداً، وكما كان الله ولا شيء معه سيكون الله ولا شيء معه أبد الأبد. وهذا المذهب إن صح هو تفسير الآخر.

وهذا ملخص الدرس الذي ألفاه في جامع الرفاعي، وهذا الكلام يقيد أن هذا رأى جماعة من علماء الإسلام، مع أن إجماع المسلمين على أبدية الجنة والنار، يجعل هذا الرأي رأياً غير إسلامي. والآخر بالمعنى الذي بينه به من إليه البيان كما أوضحنا ذلك في مقال لي تحت عنوان «مسألة الخلود» وحكم من ينكر بقاء أحداهما مذكور بيسر هناك وفي «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» لتفتي السبكي.

وفي الجزء الخامس من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٥هـ. في ص ١٠٣ ندب عضو بمثل الأزهر في مؤتمر الأديان ورسالة فضيلة الأستاذ الأكبر إلى مؤتمر الأديان وفيها ثلثية للدعوة إلى مؤتمر الأديان والتنويه بالزمالة مع أصحاب الأديان وباتمسك بالأديان بيسر.

وفي العدد ٤٣٧ من مجلة الرسالة نبأ إرسال كتب ورسالات إلى زعماء الأديان غير المسيحية لإبداء موافقتهم على المبادئ الخمسة التي وضعها البابا

منذ ستين إلى سبعين عاماً، انفتح المسلمون واليهود والبروتستانت في الهند وبنورما والشرق الأقصى وترحيب الأستاذ المرافق بفكرة المؤتمر، ويندب إليه مثلاً آخر.

وفي الجزء الرابع من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٩ هـ. التصريح بأن الشرع الذي تعالیه الأمم بسبب غضب الله وسخطه على عباده وبعد ما عن الأديان. ومثله في كثير من خطبه، ولا تزال تلك الخطب تترن في الأسماع، وهذا أيضاً من مشخصات الأزهر الحديث، والأزهر القديم كان يأبى الرسالة والتنويه بالرسالة مع غير المسلمين، كما كان يأبى التنويه بالأديان ومشاطرة أصحاب الأديان على قدم المساواة في مذكرات، وكان يقتصر العمل على تشييد الإخاء بين الإخوان المسلمين تألياً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(١) وبقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ بِلَهُمْ﴾^(٢) وهذا قارئ جوهري أيضاً بين القديم والحديث.

وفي العدد ٣٩٦ من مجلة الرسالة في ص ١٢٨ ما نصه: «... وكان من المبادئ الجليلية التي صممتها ما قرره فضيلة الأستاذ الإمام المرافق من أن الدين في كتاب الله غير المنفك... فإنما الدين هو الشريعة التي أوصى الله بها رسله الأنبياء جميعاً، أما القوانين المنظمة للتعامل والحقيقة للعقل والدافعة للصرح فهي آراء الفقهاء مستمدة من أصولها الشرعية، تختلف باختلاف العصور والاستعدادات، وتبعاً لاختلاف الأمم ومقتضيات الحياة فيها، وتبعاً لاختلاف البيئات والظروف».

ولو جاز أن يكون الدين هو الفقه مع ما ترى من اختلاف الفقهاء بعضهم مع بعض وتفتيد كل آراء مخالفيه، وعدّها باطلة لحقت علينا كلمة الله ﴿إِنَّ الدِّينَ فُرُقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعاً لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾. وهذا بعد أن جعل اختلاف المجتهدين في الفروع تفرقاً في الدين في درس الفقه في جامع أبي العلاء سنة ١٣٥٦ وأحدث فصيحا كبيرا.

(١) سورة آل عمران: الآية ١٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٦٠.

والواقع أن المجتهدين على اتفاق فى ثلاثة أرباع المسائل، واختلافهم فى قدر الربع إنما هو من احتمال الدليل لهذا وذلك، ومن تفاوت الأقسام فيدور أمرهم بين الخطأ والصواب لا بين الحق والباطل . . والذين هو الطاعة لله فيما أمر به فى العقيدة والعمل والخلق، ومن الطاعة لله اتباع ما أدى إليه الدليل، والشبح لذلك مأجور فى حالتي الإصابة والإحطاء، ومحاولة إخضاع الأحكام للظروف مطلقا استرسال غير مقبول يؤدى إلى إلغاء الشرع.

ثم ذكر الاستاذ المراضى فى عداد تلك المبادئ إعدار العرف للمعايير والأوزان فى التعامل بالذهب والفضة، مع أن النص على تحريم التعامل فيهما بدون وزن قائم. فإذن العرف قاضى على النص فى نظره.

ثم قال فى عداد تلك المبادئ: لزوم تقرير ما قرره النسخ - ^(١) - بصفة أنه مبلغ عن الله عما قرره بصفة أنه إمام للمسلمين أو قائد للجيش أو قاضى . . ثم قال: إن بعض ذلك يكون ملزما للمسلمين فى جميع عصورهم، وبعضه لا يكون ملزما. فإذن هناك تشريع دائم وتشريع مؤقت والناس ليس بمقصور على أقوال الفقهاء بل يشملها والتصوص إعدارا وإعمالا.

فتلذذات التى نراها فى مجلة الرسالة فى تلك المعانى، استشعرنا لتلك المبادئ، والتطور تتبع القاطر. وهذا أيضا مظهر جديد جوهرى سبق أن عالجناه فى مذائون وسنعنى بالإقاضة فيه عودا على بدء إن شاء الله تعالى.

وفى الدرس الثالث الذى ألفناه فى جامع أبى العلاء سنة ١٣٥٦هـ. المطبوع مع سائر الدروس عند الكلام فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَقْبَمُوا الَّذِينَ وَلَا تَفْرَقُوا فِيهِ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٢) ما نصه:

فوقع المسلمون فيما وقع فيه أهل الكتاب من قبلهم: تفرقوا فى العقائد، وتفرقوا فى الفروع، ولو أنهم حكموا قاضية القرآن وردوا إلى

(١) سورة الشورى: الآية ١٣.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٠٩.

الكتاب والسنة من غير تصف في التأويل لضاعت دائرة الخلاف. وقد ضللت الأمة الطريق ولعبت بها الأهواء. وضلال الأمة يكون بضلال أئمتها. ولعل الحق لم يختلفوا في العقيدة إلا طبعاً لا عطفة فيه، ولا في الفروع إلا بقدر ما يبيح لهم الدليل الاختلاف فيها وذلك من اليسر، ولو استذكر قراءة (فارقوا دينهم) - وهي متواترة أيضاً - لما أدخل في متناول الآية اختلاف الأئمة في الفروع على خلاف الواقع (والجمع بين السلفاء المتواترة هو السبعين). ولا تلا أيضاً قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم وريبانهم أرباباً من دون الله﴾ في هذا الصدد كما فعل الشوكاني موقفاً في الباطل إغراء للأهواء ضد الأئمة السبعين.

وقد أجمعت الأمة على الاختلاف في الفروع عند احتمال الدليل لوجوده، والأمة لا تجتمع على الضلالة. . . ورمى الأئمة المختلفين بنزول الكتب والسنة وزعم لزوم التحاكم إليهما من جديد بأدعاهما التاريخ والحالة العلمية في البيئة التي يلهج فيها بتلك المبادئ الحديثة، وهذا أيضاً من مميزات الأزهر الحديث.

وفي العدد ٣٩٨ من مجلة الرسالة في ص ١٨١ استنكار النقد الموجه إلى أبي مسلم الأصبهاني في إنكاره النسخ، مع أن نقله وجيه يؤيده ما صنعه أبو جعفر بن النحاس معه في «الناسخ والمنسوخ» وأبو بكر الرازي في «أحكام القرآن» وقد عدها بحق أنه لو لا قلة إلمامه بمعرفة الأحكام ما وقع فيها وقع فيه من الغلط ويرجع الخلاف إلى اللفظ إساءة للطرفين. وفيه ما نصه: «إننا أولاً لم نجرب المرأة لسعرف إن كانت تستطيع أن تحسن استعمال حق الطلاق لو أعطى لها أولاً تستطيع، ولكننا إذا نظرنا إلى الرجل وجدناه قد أساء استعمال هذا الحق إساءة أصبحت مضرب الأمثال. . . فهل لنا أن نتزع منه هذا الحق لنصعه في يد القاصي؟ وحيث لا يحوز للزوج أن يطلق زوجته إلا أساءه، فنكتل بذلك مصلحة الرجل والمرأة معاً، ونجعل بذلك رباط الأسرة في يد أمين، بعيد عن الهوى غيالي من الغرض، قدير على التدبير والنظر والموازنة والحكم العادل».

وهذه مناقشة في الأحكام التصويصة على طراز المناقشة في الأحكام
الوضعية بإغفال الخصوص في قوامة الرجل وفضله في العقل والشهادة
وغيرهما . . وفي القرآن إسناد الطلاق إلى الرجل فقط، مع ظهور أن حال
المرأة في السوء ليرد في كل محفل، وإساءة بعض السوقة التصرف في حق لا
تدعو إلى التشريع العام بمقتضاها في الأنظمة الوضعية؛ لأن التشريع العام لا
ينى على التأثير الشاذ، فلا يكون للكلام المذكور وحاجة حتى بالنظر إلى
التشريع الوضعي.

وفي العدد المذكور أيضا عزم مخالفة النص لمصلحة إلى عمر - رضي الله عنه -
ونسبة «أن الطلاق الثلاث في لفظ واحد كان سببا في وقوع طلاق واحدة
فقط على عهد النبي ﷺ»، وفي خلافة الصديقين - رضي الله عنهم -، وفي صدر من
خلافة عمر، ثم قال عمر - رضي الله عنه - : «إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت
لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأَمْضَاهُ» إلى الصحابين، وهو غير
صواب؛ لأن حديث ابن عباس - رضي الله عنه - في الطلاق الثلاث لم يخرج به
المخاري أصلا، ولا أخرجه مسلم ولا غيره من أئمة السنة بهذا اللفظ.
وعند أبي دارة ما يجعل حديث ابن عباس في غير المدخول بها، وبه أخذ
إسحاق . . ولفظ مسلم: «كان الطلاق على عهد رسول الله - ﷺ - وأبي
بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب: إن
الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم
فَأَمْضَاهُ عليهم» وفي لفظ له «وكانت الثلاث تجعل واحدة»، وفي لفظ له
«فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الصلاة فأجازهم عليهم» وكل ذلك
يبعد كل البعد من ذلك اللفظ.

ومعنى ما في مسلم أن الناس كانوا يجعلون بدل الثلاث الجارية
اليوم طلاق واحدة جريا على السنة في توزيع الطلقات على الأظهار، ولما
عدلوا عن التوزيع وبدؤوا يجمعون الطلقات في طهر واحد استشار عمر
الصحابة في إمْضَاء الثلاث عليهم فلم يحدث أحد منهم بحديث ينافي
الإمْضَاء فَأَمْضَاهَا، لا بمعنى أن الثلاث كانت تواقع مجموعة وتعد
واحدة. وعيد الثلاث واحدة ليس من مذهب المسلمين في شيء بل لغة

القرآن حيث قال تعالى: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ ولغة الحديث حيث قال ﷺ - «من جعل الهموم هما واحدا كفاه الله ما أهمه» تفيد المعنى الذي ذكرناه دون ما يتصوره بعض الشاذ. والأئمة الأربعة، بل ابن حزم على ما أجمع عليه الصحابة في ذلك كما أوضحتنا إيضاحا لا مزيد عليه في «الإشفاق على أحكام الطلاق» فيكون القول بأن الثلاث واحدة تشريعا وضعيا فقط.

وموضع العبرة فيما سبق أن ترك النص إلى المصلحة أمر لم يقع في عهد عمر، وإنما مصدر مثل هذا الرأي هو سليمان بن عبد القوي الطوفي الزايع المعروف وقد قلنا رأيه في مقال لنا وفضحتنا دحيته فصححا لا مزيد عليه هناك، وبيننا أن هذا الرأي يخالف الدين الإسلامي مخالفة صارخة. ولنا إن شاء الله تعالى عود إلى العناية بمبادئ العهد الجديد من العرف والمصلحة ونحوهما، وهذا أيضا من مميزات الأزهر الحديث.

واتخذ كتب الإياضية والإمامية والإسماعيلية مصادر أحكام، ظاهر من تقارير اللجنة المنشورة في الأهرام وغيرها، وفي الجزء الثالث من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٧ في صفحة ٦٨٠ في سبيل السعي في إزالة التعصب ما نصه: ٣١- أن يكون الأزهر كعبة جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم، ويدرس فيه المذاهب العلوية: كمتذهب الزيدية، والإمامية، والإسماعيلية إن كان له بقية - فهو الآخر من سواه.

وفي العدد ٣٣١ من مجلة الرسالة في مقال عن ديوان قيم من العز العبيدي «لماذا ما أتيح للقاطمين أن يقيموا دولتهم الكبرى في وادي النيل فنحن أمام دولة حرية هاشمية تحمي اللغة كما تحمي كتابها ودينها» ومبلغ مجازة ذلك للتاريخ الصحيح مستغن عن البيان بما ذكرناه في مقال لنا وكتب ثقافت أهل العلم مكتظة بأنبيائهم الإلهادية، بل لا نفرد دولة من الدول في تاريخ الإسلام حكمت على رقاب العرب صنوف الصفاة والصفايين وطوائف الروم والأرمن واليهود والكناسيين سوى دولة العبيدين

ولا يكون التاريخ طوع بنان أحد. والموقع على ذلك المقال شاب أزهرى متخرج في الجامعة الإسلامية في كجرات وهي لا تقبل طالباً لا يكون إسماعيلياً روحاً ودماً كما هو معلوم، ولا أنرى كيف كان يسمح في العهد الحديث للإباضية والإمامية والإسماعيلية والمقلدياتية في الانتساب للأزهر معقل السنة!!!.

ثم قال ذلك الشاب: ومن أحسن ما قيل في نعيم بن المعز القاطن قزل بين رشيق:

أصبح وأعلى ما سمعته في الندى من الخبر المأثور منذ قديم
أحاديث تروىها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الأمير نعيم
فيجعل المدوح لـ **نـيـم** رشيق نعيم بن المعز العبيدي، مع أنه لم يلحقه حتى يتصور أن ينظم في مدحه قصائد ربانة، بل بمدوحه هو نعيم بن المعز باديس الشاعر الوفاة وليس بين ترجمتيهما غير خط فاصل في تاريخ ابن خلكان وفيه النص على المدوح بهذا الشعر، لكن الدعاية تجعل الليل نهاراً والشتاء صيفاً، وحال الإسماعيلية في مسألة الأديان في طور من أطوارهم المذكور في مقدمتنا على «كشف أسرار الباطنية».

واستراحة بروز النساء في مصاف الرجال في شتى الأعمال والسعي في إزالة الحواجز بين أرباب الأديان بلدهاء أنه ليس للإسلام ذي خاص ولا شعار خاص بخلاف ما قررناه في مقال لنا والركض وراء خيال توحيد الأديان وتخيل دين متحد، وشريعة متحدة وعقيدة متحدة وراء دين الإسلام وشرع الإسلام، وتصور مذهب موحد غير مذاهب الأئمة المتبوعين في الإسلام يقال في الإجماع والاتساع وإبعاد في الخيال وتحجير للوابع بدون حجة وخرق للإجماع، نسأل الله الصون.

وليسما سردناه في هذا المقال من النصوص ما يشخص الأزهر الحديث لكل ذي عينين ويعين اتجاهه الحديث، وسنعود إلى الموضوع في فرصة أخرى بعد عرض ما في «النفى للدارمي» من الوثائق، إن شاء الله تعالى. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

كلمة فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري

كان بيني وبين الأستاذ الكوثري صلة وثيقة، رغم سعي بعض الحاقدين لإفسادها، وكان يقدرني كثيراً، حتى أتى ما استجزته قبيل وفاته سنة استجرائي، وكان يسألني عن الأحاديث التي يسأله عنها بعض الناس، واستمرت صلتنا كما هي إلى وفاته، رحمه الله وأثابه رضاء.

المؤلف

فضيلة الأستاذ العلامة للحدث النافذ السيد عبد الله الصديق الغماري - حفظه الله - له براعة فياضة تفيض تحقيقاتاً كلما جد الجدد، ووجب الرد، فتوقف المتحججين على معتقد الجماعة عند حدهم، ولم تزل مواقف فضيلته ضد المشبهة، ونقاء التوسل، والمغالين في استنكار المحاريب ماثلة أمامنا، تشهد له ببطل الرأي ودقة النظر، وغزيرة العلم، والبراعة في الرواية والدراية، فينولي شكر أهل العلم والدين من أعماق القلوب على إجادته البالغة في الرد عليهم، وقد أهد الله سبحانه له مثوبة عظيمة بقدر ماله من الإخلاص في العمل، والنجاح في الجهاد، والإجادة في الدفاع عن حوزة الدين. وما هو ذا قد وقف بالأمس الدابر وقفة الأسد في الرد على مشايخ المرشيد العلموني - الجاري وراء الدكتور صدقي المعروف - في إنكار نزول عيسى - عليه السلام - في آخر الزمان، ففضى عليه بمقالاته الممتعة المشورة حديثاً في مجلة الإسلام الغراء فندمو الله سبحانه أن يرعاه، ويكافئه على ذلك مكافأة المحسنين ويكثر من أمثاله في حراسة الدين، والدفاع عن معتقد المسلمين.

وما يؤسف له أن يوجد بين صفوف حراس الدين، من تغلب عليه شهوة الظهور بالتجرؤ على العقيدة المتوارثة جرياً وراء الاستبعاد العقلي المجرد قيد لا يحيله العقل، مع تولد الكتاب والسنة وإجماع علماء أهل السنة والجماعة على تحتم الأخذ بها، ولا يكون ذلك إلا ترنداً مكشوراً في سبيل التجدد، وفي مثله يقول الشاعر العربي.

تزدنق معلناً ليقول قوم من الأدياء زنديق ظريف
فقد بقي التزدنق فيه وحماً وما قيل الظريف ولا الخفيف

وليس شيء أثقل من ذلك على نفوس الأيالة الكرام، ومحاوله المرء لوزن قدرة الله جل جلاله بمعياره الخاسر العيار، وعقله الفاسد عن اكتناء جزء من التكون، فضلاً عن اكتناء صفة من صفات مكون الأكوان - تدل على أنه مصاب في عقله قيل أن يصاب في دينه، والركض وراء ذلك الاستبعاد المجرد يدل على فقد الإيمان بالغييب، والاعتصار على المحسوس شأن السقيم، فنعوذ بالله من الخذلان.

وفي مسألة رفع عيسى - عليه السلام - حياً ونزوله في آخر الزمان تصانف الكتاب السنة وجماع أهل السنة والخماعة، فقوله تعالى: ﴿وَأَن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ بمعنى ليس أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمن بعيسى قبل موت عيسى لأن عود ضمير (قبل موته) إلى عيسى هو مقتضى الرواية حيث صح ذلك عن أبي هريرة - رضي الله عنه - واستفاض عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بدون أن يصح ما يناهض ذلك عن أحد من الصحابة، ولأن عود ذلك للضمير إلى عيسى هو مقتضى الدلالة أيضاً حيث يلزم من عوده إلى غير عيسى - وهو أحد من أهل الكتاب - أن يؤمن كل كتابي من اليهود وغيرهم قبل موته بعيسى، فإما أن لا بعد بطلان الإيمان، فيناهي إقسام الله سبحانه عليه، وإما أن يعتد به فلا يكون يهود ولا نصارى، بل يكون الجميع ملة واحدة، مع أن الإجماع على عدم رد اليهود والنصارى إلى غير أهل دينهم في الموارث وسائر الحقوق يدل على ثبوت الملتين، وعلى أن اليهود يهود والنصارى نصارى، ما لم نعلم اعتناء أحد منهم إلى الإسلام فتحكم فيه أنه مسلم.

فلو كان يهودي يؤمن قبل موته بعيسى - عليه السلام - ما صح رد دينه إلى اليهود، وقال الزهري: «قضت السنة على أن يرد أهل الكتاب في حقوقهم وموارثهم إلى أهل دينهم إلا أن يأتوا والغيب في حكم الله فيحكم بينهم بكتب الله» وحيث استحال عود ذلك للضمير إلى غير عيسى للسبب المشروح، تعين عوده إلى عيسى من جهة الدلالة أيضاً، وهكذا تطابقت الرواية والدلالة على أن موت عيسى - عليه السلام - يكون بعد نزوله في آخر الزمان، وإذا

ذلك يكون الجميع أمة واحدة بإيمانهم كلهم بما يدعو إليه عيسى إذ ذلك وهو دين الإسلام. ثم التفسير في قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُ لَعَلُّهُ لِلسَّاعَةِ﴾ يعني إرجاعه إلى عيسى - ﷺ - أيضاً، لأنه هو المذكور في سياق الآية ولا ذكر للقرآن في السباق حتى يستلزم إرجاعه إليه رواية. وأما من جهة الرواية فلم يصح عن أحد من الصحابة خلاف ما استفاض عن ابن عباس من إرجاع التفسير إلى عيسى - ﷺ -، فتطابقت هنا أيضاً الدلالة والرواية على أن عيسى سبب علم الساعة حيث يعلم بتزوله قيام الساعة كما تواترت السنة وتطابق الإجماع على ذلك.

وأما ما وقع في تفسير سورة المائدة - في غير مظهره - من صحيح البخاري من قوله: **قال ابن عباس: متوفيك بميتك** فخلو عن السند فلا يصلح للاحتجاج به، وكم له من هذا القبيل في كتاب التفسير بما لا يحتمل به عند أهل الصناعة. وهذه الرواية ولزدة بطريق عبد الله بن صالح عن معاوية الحضرمي عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس، عبد الله بن جرير وغيره. فعلى بن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس اتفاقاً، ففي الرواية التقطاع ثم ابن أبي طلحة والحضرمي وعبد الله كاتب الميث مختلف فيهم، وليسوا من شرط البخاري فإني تصح رواية هذا شأنها؟ حتى يتصور أن تناهض ما صح واستفاض عن أبي هريرة وابن عباس - ﷺ -، على أن جعلها على التقديم والتأخير - مثل واستحذى وأركمى - كما فعل الفراء وغيره بجعلها متلفة مع الرواية الصحيحة أصلاً.

وليس ما في العنينة من عزو موته - وهو ابن ثلاث وثلاثين - إلى مالك - رحمه الله - بصالح أن يكون علماً لمن شذ وقال بموته حيث لا مستند له من كتاب والسنة والإجماع، إزاء تلك الجبال الشامخ من الصحيح. . . على أن العنينة المعروفة بالسخرجة اشتهرت بين المالكية بأنها مجمع الروايات المطروحة، والمسائل الشاذة، وإن جامعها كان يؤتى بالمسألة الغريبة فإذا أعجبه قال: أدخلوها في السخرجة. بل قال ابن عبد الحكم: رأيت جلها كثيراً ومسائل لا أصول لها، فالأغترار بها اغترار في غير محله، إلا أن حب الشلو مرض في بعض النفوس. وبعد هذا الاستطراد نعود فنقول:

إن فضيلة الأستاذ الغماري وفي بوعده وأتم تأليف كتابه اليدبع المسمى «بقائمة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان» وأحسن كل الإحسان، في إقامة الحجج من الكتاب والسنة والإجماع على المسألة، وقد صرد فيه من طرق حديث النزول ما يشهد له بالتوسع البالغ في الحديث ويسجل له كل فخر على ناصبة الدهر، فأبان بذلك قوة ثواتر هذا الحديث عند كل منصف غير متعصب، فيكون كتابه الحائز هذا حارساً لقلوب الأجيال المقبلة، من أن يتسرب إليها شكوك المشككين من القاديانيين وأديال القاديانيين، حيث لم يدع ناحية من نواحي هذا الموضوع بدون أن يقتلها بحثاً، فيقتنع المطالع للتبصر بمجرد مطالعته بثواتر خبر نزوله - عليه السلام - في آخر الزمان . وهذا قدس على الشق الأول من زعم المردود عليه بأن «نزول عيسى - عليه السلام - إنما ورد بطريق الأحاد، وغير الأحاد لا يفيد عقيدة» . . ولما الشق الثاني فلا يمشي إلا على النقل الشاذ من الأشعرى المردود عند المحققين، لأن العقد الجارم هو المعتمد شرعاً وهذا قد يحصل بخبر الأحاد، وبالتقليد كما يحصل بالبراهين للقبلة للعلم، وفي قصر الاعتداد في العقد الجارم على إيمان أهل البرهان إكتفى لديهم الأمانة، وهذا يكون مجازفة شنيعة، بل إفادة خبر الأحاد العلم رأى كثير من علماء هذه الأمة، ولا سيما عند احتفافه بالقرائن، وخاصة فيما أخرجه الشيخان من غير منازع أو انقلبت الأمة على الأعداء به، بل لا يرد خبر الأحاد عند أهل العلم إلا عند مخالفته لكتاب الله أو سنة رسوله لشوازة أو المشهورة، أو عند ما علم العقل محالاً فيهما لا يحتمل التأويل لأن الشرع إنما يرد بمجردات العقول لا بما تحصيله كما في «التقية والتقية» للخطيب البغدادي وغيره.

ومضوية القول أن المؤلف أجاد كل الإجابة في تأليفه هذا، فندعو الله سبحانه أن يكافئه على هذه الإجابة، وأن يوفقه لتأليف كثير من أمته في خير وعاقبة، وأن يتفق به المسلمون.

محمد زاهد الكوثري

إنكار نزول عيسى - عليه السلام - وإقرار عقيدة التجسيم

سبق أن أنكر عضو في جماعة دينية رفع عيسى - عليه السلام - حيا ونزوله في آخر الزمان بفتيا نشرها في إحدى المجلات، ولم ينطق أحد من زملائه في الجماعة بكلمة تستكر تلك المخالفة الصارخة للعقيدة المتوارثة بين أهل الحق، وإنما رد على هذا التحرر غيرهم من أهل العلم بحجج قدسية للظهر مع توجيه سؤال إلى لجنة الإفتاء بالجامعة الأزهرية عن رأيها في الفتيا المذكورة، لكنها لم تحرك ساكنا ولم تعر للسؤال آذانا صاغية إلى أن نشرت مجلة البشرى القاديانية في العدد ٥٤، ٥٦ لهذه السنة: «أن الأزهر اعترف بوفاة المسيح الناصري» استنادا منها على تلك الفتيا!!! - فوجه السؤال من جديد إلى شيوخ الأزهر على أمل أن يبرروا الأزهر من ذلك العزو، لكنهم سكتوا وأصروا على السكوت، فقلعنا من ذلك أن الأزهر عدل في عهده الجديد عن العقيدة المتوارثة في الرفع والنزول.

وكذلك سبق أن نشر أحد علماء هذا المعهد كتاب «التقصي» للدروسي للجسم قبل ثلاث سنوات، وكانت الجماعة - منذ نشر الكتاب - تنظر فيه لتلفظ برأيها فيه بطلب من بعض زملائهم - وثلاث ساعات تستكثر للنظر في مثل هذا الكتاب - وقد انتهت الجماعة أمس والله الحمد من النظر فيه، فوصلت بعد هذا البحث الطويل إلى نتيجة أنه لا شيء في تداوله، فأباح نشره - كما يظهر من عدد الأحد من جريدة البلاغ القراء - بدل إذاعة بيان يستذكر ما حواه من المخاري، فهذا أصبح الأزهر الحديث متخليا عن عقيدة التنزيه المتوارثة أيضا إلى إباحة التجسيم، وإثبات الحمد والمكان، والاستقرار المكاني له تعالى، ولجوز استقراره

سيحانه على ظهر العوضه، وإثبات نخل له تعالى على العرش تقل أحكام الحجارة مع إثبات حركة ومشي وقبام وقعود واستواء حصى له على العرش، وعد ذلك كله قديماً، وإثبات مسافة وفرجة حصة بين الله سبحانه وبين خلقه، وعد من على رأس الجبل أو المائدة القرب إلى الله جل جلاله من على وجه الأرض . . إلى غير ذلك من المخازي المتوارثة عن الوثنية الأولى المسجلة في الكتاب المذكور

مع أن عقيدة أهل الحق في المسألة الأولى الرافع والترول . . وفي المسألة الثانية التنزيه المطلق كما نطق بهذا وذلك الكتاب والسنة وإجماع أهل الحق، وكما يظهر هذا وذلك من كتب أصول الدين التي تدرس إلى اليوم في أقسام الأزهر. ولم يبق بعد هذا المظهر الجديد غير منع تدريس الكتب المذكورة في تلك الأقسام.

وحيث لا كهنوت في الإسلام فمن أداء الأمانة للمحملة علينا إزاء جماهير المسلمين الذين يهمهم أمر دينهم - ولا سيما الذين يهمهم أمر الأزهر من قادة الأمة وأهل الحل والعقد منهم - أن نصارحهم بهذا التلخيص الحديث في المعتقده عند قادة الأزهر الحداثاء، ليكونوا على بينة من أحوال الذين اتسموهم على أمر دينهم، ونحن نيراً إلى الله عز وجل من فعل هؤلاء، ونفزع إليه في كشف هذه اللاواء، إنه قريب مجيب الدعاء.

مظهر جديد في الأزهر الحديث

نماذج مما في (نقض الدارمي)

الذي أبيع نشره

علم الناس مما نشرته جريدة البلاغ في عدد مساء الأحد ١٥ شوال سنة ١٣٦١هـ - استفتاء من مكرتارية الأزهر - أنه قد قررت الجماعة بالنسبة للكتاب (كتاب النقض للدارمي) بإحالة نشره، وأن لا شيء في تداوله.

وأن هذا ما وصلت إليه بحوثهم في الكتاب طول ثلاث سنوات وسبعة

أشهر ، فيكونون بإباحة نشره هكذا أباحوا اعتقاد ما فيه من الوثنيات التى ليس دورها حجاب ، على رغم ما هو متوارث فى الأزهر القديم من عقيدة التنزيه .

وحيث لا يجوز إغفال ما يمس العقيدة، فإنى أعرض لأنظار أهل الدين بعض نماذج مما فى الكتاب ليعلموا علما لا لبس فيه مبلغ إسماعيل مؤلفه فى عقيدة التجسيم التى فى ذنبها ضرر وويل .

فقد قال فى (ص ٢٠) «الحى القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، ويتزل ويرتفع إذا شاء، وينضى ويسقط، ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن أماره ما بين الحى والحيث المتحرك، كل حى متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة» .

وهذا تجسيم يحث بهذه البرهان العقلى، ويورد الكتاب والسنة وأقوال أئمة الهدى، فلعن معبود هذا الخاسر يقوم ويجلس ويتحرك كما هو اعتقاد عاد البشر من جيران هذا السجوى، وإثبات القيام والجلوس والحركة وسائر صنوف الحوادث له جل جلاله ما هو إلا اعتقاد بحلول الحوادث فيه سبحانه، واعتقاد حلول الحوادث فيه حل شأنه كفر صراح عند أهل الحق .

وقال فى (ص ٢٣) «ادعى المعارض أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية، وهذا الأصل الذى بنى عليه جهنم جميع ضلالاته واشتق منه أغلوطاته، وهى كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهنم إليها أحد من العالمين» . ثم استرسل فى إثبات ذلك كله لله سبحانه بوقاحة بالغة . وماله حد وغاية ونهاية فهو الجسم المناعب فى الجهات، وإكفار من يقول بذلك فى إله العالمين واجب عند الإمام أين منصور البغدادي كما فى «التبصرة البغدادية» و «الأسماء والصفات» و «الفرق بين الفرق» له، ومعه فى ذلك أساطين أهل العلم من أئمة أصول الدين كما نقلنا نصوصهم فى غير هذا المثال .

وقال فى (ص ٢٩): «هائن من خلقه فوق عرشه بفرجة بينة والسعورات السبح فيما بينه وبين خلقه فى الأرض» وقال فى (ص ٨٥): «ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته والطف بهيته فكيف على عرش عظيم» . . فقد الدارمى هكذا جواز استقرار معبوده على ظهر بعوضة أمرا

مفروغا منه، واستدل بهذا الجواز على جواز استقراؤه الخمس على العرش العظيم بطريق الأولوية.

فما ترى هل يوجد في البسيطة من يكفر هذا الكفر الأعرج سوى صاحب «التنقيص» ومتابعيه؟! وتجوز ذبوع مثل هذه العقيدة المستغربة بين العامة لا يتصور حدوثه إلا عند لعب الكتوس بالرؤوس، أو زوال الإيمان بالله من قراة النفوس! فسأل الله العيون والسلامة.

وقال في (ص ١٠٠) «من أتاك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله من أسفله؟ .. ورأس المارة أقرب إلى الله من أسفلها؟ .. فعند إمام المجسمة هذا، من علا في الجو بالطائرة يكون أقرب إلى معبوده من هذا وفك، وبذل كلامه هذا على أنه كان يتطلع إلى معبوده من رؤوس الجبال والمقنن والمراعد كما هو صنيع الصنابية الحرانية - عبدة الأجرام العلوية - وأما المسلمون فهم يعتقدون أن الله سبحانه متره عن المكان وأن نسبته سبحانه إلى الأمكنة سواء، فليس القرب منه بالسافة، ولا البعد عنه بالسافة، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبُ﴾^(١) وقال النبي - ﷺ - فيما أخرجه السائي وغيره: «القرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وهذا الخامس وأشياعه يقولون: لا، بل اطلع رأس الجبل، واصعد فوق المرصد، أو اركب طائرة تعلو بها في جو السماء تنفرب إلى المعبود! .. ومن الذي يجسهل أن سمت رأس هذا الواقف على هذا الجبل في هذا القطر، يعاكس كل المعاكسة اتجاه رأس ذلك الواقف على رأس ذلك الجبل في أمريكا مثلاً، وكربة الأرض شبرتها القنى بما لا يقبل التناقض، بل قال ابن حزم الظاهري في «المفصل» في (٢/ ٩٧) إن كربة الأرض ثابتة بالكتاب والسنة ثم سرد الأدلة منهما.

أفلا يسخر التلاميذ في المدارس الابتدائية - الذين من أوائل معارفهم معرفة كربة الأرض، وتبدل سمت الرأس حيناً فحيناً - من عقل هذا المحدث الخشوى الذي لم يزل عقله في دور الطفولة باعتقاد أن رأس الجبل يكون أقرب إلى المعبود؟ فنبأ لهذا العقل الوثني لهذا الهرم، ونبا ثم نيا لعقول الذين يتابعونه في ذلك لو يشئون عليه!

(١) سورة الملق: الآية ١٩.

ويرى هذا الجسم المسكين فى (ص ٩٢ و ١٨٢) أن حديث أطيح العرش من ثقل الله عليه ثقل أحكام الحجارة والحديد - تعالى الله عن ذلك - مع أن أطيح العرش عند أهل العلم بمعنى خضوعه لله سبحانه مجازاً مشهوراً، وخضوع أكبر مخلوق له سبحانه يدل على خضوع ما دونه بطريق الأولوية، ثم إن حديث الأطيح المخرج فى سنن أبى داود فيه من العطل المقادحة ما يقضى عليه بالبطلان، كما فى الجزء الذى ألفه الحافظ ابن عساکر فى إثبات بطلان ذلك الحديث من حيث الصناعة الحديثة، ونقلنا منه فيه فى كثير من تعليقاتنا على الكتب ولا سيما «تكملة الرد على نونية ابن القيم».

وقال فى (ص ١٢١): «لا تسلم أن مطلق المفعولات مخلوقة. وقد أجبنا واتفقنا على أن الحركة والنزول والمشى والهولة والاستواء على العرش وإلى السماء قديم». وهذا هو عقل هذا المؤلف! شيء عجيب، مفعول وغير مخلوق فى آن واحد!! تراءى ثبوت الحركة الحية والنزول الحسى والمشى الحسى والهولة الحسية والاستواء الحسى له تعالى، ويدعى الاتفاق على أنها كلها قديمة. فسيحان قاسم العقول!! أنتصور القدم فيما له أول وآخر وبداية ونهاية ومبدأ ومنقطع وطروء وزوال، أم يعقل قدم الاستواء على العرش أو الاستواء إلى السماء بدون قدم العرش والسماء!! وما حكم ادعاء قدم العرش أو السماء قدماً شخصياً أو نوعياً عند أهل الحق!!».

فتباً لابن نيمية وصاحبه ابن القيم حيث كانا يوصيان بكتابه هذا أشد الوصية وتابعائه فى كل ما فى كتابه كما يظهر من صفحة خاصة منشورة فى أول الكتاب، فأصبح بذلك فى صف هذا المؤلف الجسم الفاتد العقل، فلا إمام من شيوخ هؤلاء أئمة فى الأصول أو الفروع، ومن هنا يظهر كل الظهور مبلغ شناعة اتباعهما فى شوائبهما الفقهية بترك ما عليه أئمة الهدى، فتعود بالله من الخذلان.

ولقد أصابت اللجنة حيث قالت: «وما اشتمل عليه الكتاب مخالف لما عليه جمهور المسلمين من عهد الصحابة إلى الآن». لكنها أخطأت فى التواء

على مؤلفه بالعلم، أمكننا يكون العلم أيها السادة؟! قالوا أخذنا بسرد ما له من الأخطاء القطعية في أحاديث الكتاب سنناً ومتناً لرأي القارئ الكريم العجب العجاب في تصرفاته الخاطئة فيهما أيضاً.

وقال في (ص ١٥١) «ولم يبلغ ما روى عن الرسول - ﷺ - وأصحابه اثني عشر ألف حديث، يفسر تكرار إن شاء الله: إننا رواياتهم كلها من وضع الزنادقة في دعواك» فقلوه هذا عند محاولته الرد على معارضه الذي قال: «إن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألفاً من الحديث وروحوها على رواة الحديث وأهل الغفلة منهم» دليل على مبلغ ضيق دائرة علم المؤلف في العلم الذي يتبعه إليه، فمن معين وحده كان كتب بهذه نحو مئة ألف حديث .. والذي دونه أحمد في مسنده فقط نحو أربعين ألف حديث. وكان يذكر في ألف ألف حديث. وسعة ابن المديني في رواية الحديث كما يذكره الحاكم في «معركة علوم الحديث» وهؤلاء الثلاثة من مشايخ المؤلف - على ما يزعمون - والبخاري وحده كان يحفظ مائة ألف حديث صحيح كما ذكره الحلبي بسنده، وقد استند العقيلي إلى حماد بن زيد أنه قال «إن الزنادقة وضعوا أربعة عشر ألف حديث» وما وضعه ابن أبي العرجاء «ربيب حماد بن سلمة» فقط نحو أربعة آلاف حديث يحرم الحلال ويحل الحرام، وأحوال سائر التوفيعين مشروحة في كتب الضعفاء والمتروكين. وأين حماد بن زيد من المؤلف في معرفة الحديث؟ فكان المؤلف لم يجالس أحداً من أهل العلم بالحديث، حتى يعلم مبلغ كثرة ما روى من الحديث عن النبي - ﷺ - وأصحابه - رضاهم - أجمعين، ويدرك مبلغ تعب الجهادية في تنقية الروايات.

فظهر أن علمه بالحديث كعلمه بعقيدة أهل الحق على حد سواء، فلا وجه لإطرائه تقليداً للمطربين، ولا علم مطلقاً لمن بدون مثل ما في كتابه من الجاهلية الجهلاء ولا لمن ينشره ويروجه، وإن كان العز بن عبد السلام يمدح - في قواعده - من يدرك منه كلمة موهمة لكنه يريد بذلك العامي الذي تخفى عليه مدلولات الألفاظ، وتعلو على مداركه دقائق علم أصول الدين، وينتهي الولوح في هذه المضائق، لا من ألف وقام يدعو الناس إلى عقيدة التجسيم بهذه الصراحة، فيجب إلزامه مقتضى كلامه بدون توقف،

بن يقول «الفرطى المفسر فى «التذكار» إن الجسم عابد صتم. والمثلى يرد على ابن عبد السلام رآيه ويقول إنه رأى منه لا دليل عليه وليس أحد يعذر فيما يوجب الكفر.

أمر غريب!! استباحة نشر الكتاب مع ما فيه من الوثنيات المردودة بأدلة الكتاب والسنة وحجج العقل، واستنكار التوسل أئد استنكار إلى حد أن يرمى المتوسلون بالإشراك بالله، مع قيام الحجج فى الكتاب والسنة والعقول على أنه مشروع كما فى مقالين لى لكن الهوى يعمى ويصم.

وثاء ابن السبكي على الدارمى الجسم ناشئ من تفليد الذهبى ونحوه من الخشوية فى إطراره بدون أن يعلم حاله، وحاشاه أن يتنى عليه وهو يعلم حاله، بل لو كان أطلع على بعض مخازيه المدونة فى كتابه هذا لتبذره نبد التواء، وسل عليه سيف جهاده الصلوات على رقاب الباطنين، وهو الذى قسا كل القسوة على من يقول بالحد فقط - فى ترجمة الحافظ محمد بن حبان البسنى - وإثبات الحد له تعالى من أهون ما فى هذا الكتاب من صنوف الضلال، وقد تقلنا فى أواخر «تكملة الرد على نونية ابن القيم» مبلغ قسوة ابن السبكي على شيخه الذهبى فى باب التحسيم، مع أن الذهبى يسعى جهده فى الابتعاد عن التطن بما لم يرد فى الكتاب والسنة فى باب الصفات وإن كان غاطفاً فى فهم ما ورد وهو أهون بكثير من الدارمى صاحب «التنظر». فعلم أن قول ابن السبكي فى ترجمته لم يكن عن دراسة لأحواله ولا اطلاع على كتابه، وتوثيق خشوى لحشوى لا يعتد به عند أهل التقد كما لا يعتد بتوثيق من قلده فى ذلك.

هذا وقد ذكر بعض المترجمين له أنه جالس أحمد والبوطى ويحيى بن معين وابن الدينى، مع أنه لم يذكر له شيء فى الأصول الستة، وإعرافى أصحاب الأصول الستة عن يذال عنه إنه حضر مجلس هؤلاء لا يكون إلا من وقفة فى أمره.

والدارمى هذا هو عثمان بن سعيد السجزي المتوفى سنة ٢٨٢هـ، وأما

الإمام الدارمي صاحب السنن فهو عبد الله بن عبد الرحمن الكوفي سنة ٢٥٥ هـ وهو من مشايخ مسلم.

ولا شيء يسىء إلى سمعة الأزهر أكثر مما يسىء إليها المظهر الذي لا يتسم والعلم، ولا يصطبح والإيمان. فما لم يثبت أن يتخلى عن مهمته لا يسوغ له أن يحتضن الجحود، ولا أن يؤذى الجحود فضلاً عن أن يسأيرهما، وقد هجم الأزهر كما علم الآخرون رأى الشيخ في الأمة وأئمتها، والفقه والفقهاء والحديث ونقلته إلى قوله في تفسير سورة لقمان (ص ١٢) «وكل ما في كتب الكلام والفلسفة لا يمكن أن يهتدى به جمهور المسلمين، ونحن في شك من أن العلماء اهتموا به» فإذن انحرفت المعاهد والدارس وخابت الكليات ومزادوها، فلا تدريس ولا تعلم ولا علم للأمة خلفاً عن سلف غير ما يبغضه نصيبه من جديد في الفقه والحديث والفلسفة والتوحيد، وجديده كما وصفه الأستاذ محمد عبد الله عتات المؤرخ البارح - فإنما ما أباح مثله ما في كتاب «النفوس للدارمي» فقد أبهى عن مكتون علمه ومغزون بغيره ومزماه في العقيدة.

وصفوة القول أن الاطلاع على تلك المخازي المدونة في الكتاب يدل القارئ الكريم أجلى دلالة على مبلغ سقوط مؤلفه رغم إشراف السرفين في التناء عليه . . وهذا الكتاب المكثف بطلك الوثبات الفاضحة هو الذي يشيخ الأزهر الحديث نشره، ويرى أنه لا شيء في تداوله!! فحسبنا الله ونعم الوكيل.

مظهر جديد في الأزهر الحديث

خطورة القول بالجهة

فضلاً عن القول بالتجسيم الصريح

رأى الأزهر الحديث يتساهل في العقيدة الثوارثة في التزيه إلى حد أن يسمح نشر كتاب «النفوس للدارمي التجسيم» كما علم مما نقلناه عن جريدة البلاغ، وفي ذلك استخافة اعتقاد الجمهور لما فيه من إثبات المكان له تعالى

فى الصفحات (٤ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٣ و ٩٦) وفيه أيضا إثبات الخلق والغاية والس والقيام والقعود والجلوس والحركة له سبحانه فى الصفحات (٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ و ٤٥ و ٥٠ و ٥٤ و ٥٥ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١٢١) وفيه أيضا ادعاء قدم مفعولاً له تعالى وقدم استوائه على العرش، وقدم حركته ومشييه وهروكته كما فى (ص ١٢١) تعالى الله عن ذلك كله، وفيه أيضا إثبات القرب له تعالى والبعد عنه بالمسافة فى الصفحات (٧٨ و ٧٩ و ٨٠) وفيه أيضا ادعاء كون من على رأس الجبل والمثارة أقرب إلى الله تعالى ممن على الأرض كما فى (ص ١٠٠)، وفيه أيضا تجويز استقراره تعالى على ظهر بعوضة كما فى (ص ٨٥) وفيه أيضاً إثبات ثقل له تعالى على العرش وحملته كما فى (ص ٩٢) وفيه أيضاً ثقل ثقله تعالى على العرش بقتل أعكام الحجارة والحديد كما فى (ص ١٨٢).

إلى غير ذلك من الأساطير الوثنية التى لنا فى صدد استقصائها. وهذا هو الكتاب الذى تبيح الجماعة نشره ولا ترى شيئاً فى تداوله، مع أن القول بوثنيات الجبهة له تعالى كفر عند الأئمة الأربعة هذه الأمة، كما نقل عنهم العراقى على ما فى شرح المشكاة لعلى القصارى فضلاً عن باقى المخلضى فى كتاب الدرهم.

وقال البيهاقى فى «إشارات المرام»: «قال أبو حنيفة من قال: لا أعرف ربى فى السماء أم فى الأرض فهو كافراً، وكلما من قال إنه على العرش ولا أدرى العرش لى السماء أم فى الأرض، ثم ذكر وجه إكفاره وقال: لكونه قائلاً باختصاص البارى تعالى بجهة وحيز، وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محدث محدث بالضرورة، وهو قول بالنقص الصريح فى حقه تعالى، والفتائل بالجسمية والجهة منكر وجود موجود سوى الأشياء التى يمكن الإشارة إليها حساً، فهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك فلزمهم الكفر لا محالة اهـ».

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوى فى كتابه «اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن»: «تعالى الله عن المحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ولا تحويه الجهات الست كسائر المبدعات... وفيه أيضاً: «ونؤمن بخروج الدجال الأعور اللعين

ونزل عيسى بن مريم -عليه السلام- من السماء وعلى هذه العقيدة أتباعهم الذين لا يفلتون عن نصف الأمة للحمدية على توالى القرون.

وقد تلقى الطحاوى علوم هؤلاء فى الاعتقاد والعمل عن سليمان بن شعيب الكيسى ونيكار بن قتيبة وابن أبى عمير وأبى حازم. فالأول عن أبيه عن محمد عن أبى يوسف وأبى حنيفة، والثانى عن هلال بن يحيى عن زفر وأبى يوسف عن أبى حنيفة. والثالث عن ابن سماعة وبشر بن طولى، فالأول عن محمد وأبى يوسف والثانى عن أبى يوسف، والرابع عن عيسى بن أبان عن محمد، وعقيدة الطحاوى هذه مستفظة عن أئمتنا متواترة إلى اليوم.

ورد الإمام مالك بن أنس -رحمته- على الفاتلين بالجبهة مبسوط فى «المواضع عن القواصم» لابن العرمى و«السيف الصغير» للفقى السبكى. ويقول القوطى المفسر فى (التذكار ٢٠٨) عن المجسمة: «والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عبادة الأصنام والصور» أى. فيكون لفظ الهبة فى تفسيره سبق قلم، كما أوضحت فى (تكملة الرد على ابن القيم).

ورأى الإمام الشافعى -رحمته- فى المجسمة هو كما يظهر فى شرح المهذب للنووى، قال تلقى الحصنى فى «كناية الأعيان» - وكان من كتب الدراسة فى الفقه الشافعى فى الأزهر - جزم النووى فى صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة قلت وهو الصواب الذى لا محيد عنه إذ فيه مخالفة صريح القرآن قاتل الله المجسمة والمعلقة ما أجرأهم على مخالفة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١) وفى هذه الآية رد على الفرقين والله أعلم أى. وفى نقل ما ذكره إمام الحرمين فى الشامل والإرشاد فى الرد على المجسمة طول.

وأما رد الإمام أحمد -رحمته- على المجسمة فمحتول فى «مرهم العلل المعصلة للباطنى» بنوسج و«دفع شبه التشبيه لابن الجوزى» وهو كافى فى ذلك.

الحديث من أين يتزل ولا كيف يتزل؟ قالوا «وحجتهم ظاهر قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾»^(١) قلنا وما العرش في العربية؟ وما الاستواء؟ قالوا «كما قال الله تعالى: ﴿اسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾»^(٢) قلنا إن الله تعالى أن يمثل استواءه على عرشه باستوائنا على ظهور الركائب. قالوا «وكما قال: ﴿وَاسْتَوَى عَلَى الْجُودِيِّ﴾»^(٣) قلنا تعالى الله أن يكون كالسفينة جرت حتى ليست لموقفت، قالوا «وكما قال: ﴿وَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْقُلُقُلِ﴾»^(٤) قلنا معاذ الله أن يكون استواءه كاستواء نوح وقومه؛ لأن هذا كله استواء مخلوق بدوامه وتمكن في مكان واتصال سلامة وقد انقضت الأمة من قبل سماح الحديث ومن بعده على أنه ليس استواءه على شيء من ذلك، فلا يضرب له مثل شيء من خلقه. قالوا «قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾»^(٥) قلنا تناقضت! تارة نقول إنه على العرش فوق السماء، ثم نقول إنه في السماء فنقوله ﴿وَأَنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾» وقلت إن معناه على السماء... .
قلوا «اجتمعت الموحدة على أنهم يرفعون أيديهم في الدعاء إلى السماء ولولا ما قال موسى «إلهي في السماء» لفسرهم ما قال: «يا هاهنا ابن لي صرحاً» قلنا كليتم على موسى ما قالها قط، ومن يوصلكم إليه إنما أنتم أتباع فرعون الذي اعتقد أن الباري في جهة فبارأه أن يرقى إليه بسلام فيهلككم أنكم من أتباعه وأنه إمامكم. قالوا «وهذا أمية بن أبي الصلت يقول:

فسيحان من لا يقدر الخلق قدره ومن هو فوق العرش فرد موحده
ملك على عرش السماء مهيم لعزته تعش الوجوه وتسجد

وهو قد قرأ التوراة والإنجيل والزيور قلنا هذا الذي يشبه جهلكم أن تحتجوا بقول فرعون، وقول ملحد جاهلي ولحيون به على التوراة والإنجيل المبدلة للحرفة. واليهود أعرق خلق الله كفرة وتشبيها لله بالخلق.

(١) سورة طه: الآية ٥

(٢) سورة الفرقان: الآية ١٣

(٣) سورة هود: الآية ٤٤

(٤) سورة المؤمنون: الآية ٢٨

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٩

والذي يجب أن يعتقد في ذلك أن الله كان ولا شيء معه، ثم خلق المخلوقات من العرش إلى الأرض، فلم يتعين بها ولا حدث له جهة منها، ولا كان له مكان فيها، فإنه لا يحول ولا يزول قدوس لا يتغير ولا يستحيل.

والاستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ما بين حقيقة ومجاز: منها ما يجوز على الله فيكون معنى الآية. ومنها ما لا يجوز على الله بحال وهو ما إذا كان الاستواء بمعنى التمكن أو الاستقرار أو الاتصال أو الحاذق، فإن شيئاً من ذلك لا يجوز على البارئ تعالى ولا يضرب له الأمثل في المخلوقات. وإما أن لا يفسر كما قال مالك وغيره: إن الاستواء معلوم بمعنى مودعه في اللغة، والكيفية التي أرادها الله، مما يجوز عليه من معاني الاستواء مجهولة فمن يقرر أن معنيها؟ والسؤال عنه بدعة لأن الاستغفال به قد يشير طلب التشابه البتة. فتحصل لك من كلام إمام المسلمين مالك أن الاستواء معلوم، وأن ما يجوز على الله غير متعين وما يستحيل عليه هو منزعه عنه. . . وقد حصل لك التوحيد والإيمان بنفى التشبيه والحال على الله سبحانه وتعالى فلا يلزمك سواء.

وأما قوله: «ينزل ويجيء ويأتي» وما أشبه ذلك من الألفاظ التي لا تجوز على الله في ذاته معانيها، فإنها ترجع إلى أفعاله. وهي هنا ثلثة وهي أن أفعالك أيها العبد إنما هي في ذاتك، وأفعال الله سبحانه لا تكون في ذاته، وإنما تكون في مخلوقاته، فإنه سمعت الله يقول أقبل كذا فسمعت في المخلوقات لا في الذات، وقد بين ذلك الأوزاعي حين سئل عن هذا الحديث فقال: يفعل الله ما يشاء. . . وقالوا «نقول ينزل ولا نكفي» قلنا معاذ الله أن نقول ذلك، وإنما نقول كما علمنا رسول الله - ﷺ - وكما علمنا من العربية التي نزل بها القرآن قال النبي - ﷺ - «يقول الله: عبي! مرخصت فلم تعدني وجعت فلم تطعمني، وعطشت فلم تسقي» ولا يجوز عليه شيء من ذلك ولكن شرف هؤلاء بأن عير به عنهم. كذلك قوله «ينزل ربنا. . .» عبر عن عبده ومملكه الذي ينزل بأمره باسمه فيما يعطى من رحمته، ويهب من كرمه ويفض على الخلق من عطائه، وقال الشاعر:

ولقد نزلت فلا تظننى غيره منى بمنزلة المحب المكرم

والتزول قد يكون فى المعنى وقد يكون فى الأجسام . . . والتزول الذى أخبر الله عنه إن حملته على أنه جسم، فذلك ملكه ورسوله وعبيده، وإن حملته على أنه كان لا يفعل شيئا من ذلك ثم فعله عند ثلث الليل فاستجاب وغفر وأعطى؟ سعى ذلك نزولا عن مرتبة إلى مرتبة. فذلك حرية محضة.

إلى آخر ما ذكره ابن العربى، والله دهره حيث أجاد وأفاد فى هذا الموضوع، ورد على ما يدر من ابن عبد البر ردا متينا لا تقوم له قائمة بعده.

وقد قال الإمام أبو منصور عبد القاهر التميمى فى كتاب الاسماء والصفات له: فيما روى التلى السبكى عنه فى الفئارى الخليات وهى أجوبته عن أسئلة الشهاب الأذرى: «إن الأشعرى وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرا أولوت إلى كفر كمن زعم أن لمبوده صورة لو أن له حدا ونهاية أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون . . . ولا إشكال للمبى لب فى تكفير الكرامية مجسمة خراسان فى قولهم إبه تعالى جسم له حد ونهاية من تحت وأنه محاس لعرضه وأنه محل الحوادث . . .» وكل ذلك مما هو موجود فى كتاب الدامى، ولا يجهل أهل العلم منزلة أبى منصور فى علم أصول الدين، ولقد تخرج على مثل أبى إسحاق الإسفرايينى تلميذ أبى الحسن الباهلى صاحب أبى الحسن الأشعرى.

وأرى فى ختمة من التوسع فى بيان خطورة ما فى كتاب الدامى من إثبات المكان والجهة والححد والنهاية والغاية والثقل والمشي والجلوس والقيام والقيوم، ونحوها له سيئاته وأكثر مما سبق لآنى لا أظن أن يوجد حتى بين إخوان الصفاء من لا يفر فى قرارة نفسه أن ذلك كله كفر ناقل من الملة، مع إصدارهم القرار القاضى بإباحة نشره وأنه لا شيء فى تناوله، على ما فيه من الكفرات القطعية التى ذكرنا بعض ماذج منها.

بل شيخهم الذى حملهم على ذلك يقول فى تفسير سورة الحديد (ص ١٢): «ونحن نؤمن بأنه استوى على العرش كما وصف نفسه، وعرشه لا يعلمه البشر إلا بالاسم وليس حاملا له كما يتوهمه الناس، وتعالى الله عن

أن يكون محمولا أو في جهة أوحيز، وتعالى الله عن سمات المخلوقين... ولا يجوز أن يتحكم أولئك الجهلة في تفسير القرآن والحديث النبوي ويحملوا الألفاظ على ظاهرها فيوقعوا الناس في التجسيم وتلوازم التجسيم.

والكتاب الذي يستصوبه اليوم يدعو إلى ضد ذلك على خط مستقيم، فما رأى فضيك في هذا التناقض!! ولا نظن وجود إكراه ملجئ يسبح للجماعة النطق بالكفر الصارح، لكن الناس معاذن، وعلم (أكل عيشاً) ودين أكل عيشاً وأدب أكل عيشاً توقع المرء في مهال!

وصفوة القول أن التساؤل في أمر كتاب النقض بإباحة نشره من القطع ما ينسب إلى جماعة لا حكمة لوجودهم غير حراسة الدين.

حول تحميم القصيمي اليوم!

رأيت اليوم في مجلة يسميها صاحبها «الهدى النبوي» مقالاً في عشر ورقات من نحو عشرين ورقة صغيرة هي كل ما تطبعه هذه المجلة في كل شهر، وجه فيه كاتبه القصيمي صئوفاً من الشاتم -بعضاً بالغ- إلى كتاب مجلة الإسلام الغراء، أرتك الكتاب الذين لهم أقلام مرهقة جردوها لخدمة الدين الإسلامي، والدفاع عن حوزة السنة الصحيحة، والذين هم أحلى منزلة في قلوب المسلمين في أقطار الأرض من أن تضرهم أقواله من ليس في جعبته غير الشاتم، هؤلاء الغر من الكتاب الذين تجرى أفلامهم بالحكمة في إرشاد الخائدين عن الحق لا أظنهم من العبث وإضاعة الوقت بحيث يتنازلون إلى مساجلة مثل كاتب هذا المقال، بيد أنه لا بأس إذا أردت تعريف نفسي لهذا الطافح الناضج بما فيه أن أعلمه أن الكوثري عظيم لا تستطيع أسان مثل القصيمي أن تقضه.

وقد عرف الثاني والفاخص سيرة الكوثري وجهاده، وليست تركية مثله إلى مثل القصيمي الذي أتى تحمسه المصطنع متأخراً جداً، وتلك التعرة القومية التي يحب القصيمي أن يثيرها مع ما يثير من التعصب المذهبي بدون أي مناسبة، ما هي إلا تعرة جاهلية داسها خاتم رسل الله صلوات الله وسلامه عليه، وجعلها موضوعاً في ضمن ما وضعه من تعرات الجاهلية تحت قدميه ثم لهذا المغرور أن يجرب حقله من الكوثري متى شاء.

وأما دعواه السنة في مقاله الطويل، فنكذبها تلك الكتب التي يدعو إليها والتي طبعت بعضها (الجماعة) لإحياء مذهب التجسيم، وإثارة من جديد، بعد أن قضى عليه جمهور المسلمين.

ومن جملة هذه الكتب التي يذهب إليها بحماس قوى على اعتبار أنها تحوى لب السنة وصفواتها كتاب الدارمي الذي طبع حديثًا بمطبعتهم التي يلبونها بمطبعة أنصار السنة، ولكن أفضح هنا دخيلة نفوسهم، وما تطوى عليه من العمل على إفساد عقائد الناس وليعلم من لا يعمل اتجاه دهنهم، وليتضح عند عامة المسلمين وخاصتهم -في غير لف ولا دوران- من هو عدو الإسلام ومن هو صديق الإسلام؟

ولكى يتضح اتجاههم جلباً لسرد هنا نلاحظ بما في ذلك الكتاب المرفى عند القصصى وأمثاله كما صرح بذلك فى مقاله:

فمن تلك النماذج في (ص:٤) من كتاب الدارمي «وكيف يهتدى بشر
للتوحيد هو لا يعرف مكان واسمه... . يعني الله سبحانه». وهذا إثبات المكان
له تعالى.

وقى (ص ٢٠) . . . الحى القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء ويتزل ويرتفع إذا شاء ويقبض ويسط، ويقوم ويجلس إذا شاء لأن أفعاله ما بين الحى والميت المتحرك، كل حى متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة.

وفى (ص ٢٢) قوله تعالى له حد... ولكانه ايضاً حد، وهو على مرثه فوق سماواته، وهذان حدان اثنان.

وفي (ص ٢٥) «كل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية... وولي خلق آدم بيده مسيما».

وفى (ص ٢٩) اولو لم يكن له يدان بهما خلق آدم ومعه بهما مسيحا
كما ادعيت لم يجر أن يقال: بيدك الخير . . .

وفى (ص: ٤٨) معنى تأويل قول رسول الله - ﷺ -: «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرُ، إِنْهُ يَنْصُرُ ذُو عَيْنَيْنِ خِلَافَ الْأَعْوَرِ».

وفى (ص ٧٤) «وإنه ليقعد على الكرسي فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع...»^١.

وفى (ص ٨٥) «ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، ولطف ربهوته فكيف على عرش عظيم...»^٢.

وفى (ص ١٠٠) «إن رأس الجبل أقرب إلى السماء من أسفله، ورأس المنارة أقرب إلى الله من أسفلها...»^٣.

وفى (ص ١٢١) «لا نسلم أن مطلق القهلات مخلوقة، وقد أجمعنا واتفقنا على أن الحركة والنزول والثنى والهرولة والاستواء على العرش وإلى السماء قديم...»^٤.

هذا ما أردنا عرضه على أنظار القراء بما يروجه أصحاب هذه البضاعة الفاسدة الكاسدة.

فقل لى يربك هل يوجد على وجه البسيطة مؤمن يشك -ليمن يتفوه بتلك الكلمات ونظائرها وهي كثير فى كتبهم- أو يرتاب فى أنه حاد الله ورسوله ويخرج عن جماعة المسلمين؟! أهذه هى السنة التى يدعون إليها، عاملهم الله بما يستحقون وعاجلهم بما يستأهلون من نعمته وعذابه، وأزاح شرورهم وقلمت شركهم وضلالهم عن هذا البلد النكود بهم وسرورناهم وجهالاتهم!

ولعل فى هذا القدر من البيان ما يكفى فى تحذير المسلمين من شرور هؤلاء المبتدعة والله الهادى إلى سواء السبيل.

تحذير الأمة من دعاة الوثنية

لا يهمنى منبت ذلك المتعالم فى مطلع قرن الشيطان، ولا صلاته بمسيلة ولا اندساسه بين الأزهرين متظاهراً بأنه من أتباع أحد الأئمة السبعين -
عليه السلام- ولا ما آل إليه أمره من الطرد والإبعاد عن الأزهر الشريف بعد اكتشاف ستره، حفظاً لكرامة آخر معقل للإسلام؛ لأنها أمور مكشوفة لا غطاء عليها بل يعلمها الجمهور من أهل القطر وسائر الأقطار.

وأما بمعنى وبهم كل مسلم فيبور أن يتطاعر مثله بمظهر الدعوة إلى مذهب السلف الصالح بين أصحاب القلوب الصافية من عامة المسلمين، ويثبت سموه الفتاكة بينهم باسم السنة، فيسوء إلى سمعة البلد وسمعة الإسلام، فلا ندع هذا السجاج الفجاج بحيث بين المسلمين فساداً، ولا نتركه بتفلس من موضوع بحثنا بتوسيع دائرة الكلام إلى مالا شأن لنا به من الثروة الفارغة، إعفاء لمحلته التي تمت إلى الوثنية بأوثق وشيجة، بل كسلما حلول الإفلات لحكة من أذنه ونرده إلى موضوع ما يدعو إليه من الضلال الصريح، ونضطره إلى الحديث حول دعوته فقط.

فأنت أيها الدامي تدعو الأمة علنا جهاراً إلى ما في كتاب إمامك الدامي الذي طبعته جماعتك قبل شهر فقط، وإلى ما في كتاب السنة الذي تقررون أنه كتاب عبد الله ابن الإمام أحمد، ولست بتاركك تخلف المسلمين بما فيهما من الجاهلية الجهلاء، والوثنية الحرقاء، إلى أن تنوب وتقيب وتبهرأ بما فيهما من دسائس الوثنية، وصرائح الكفر الناقل من الملة.

وقد ذكرت جملة مما في كتاب الدامي من الكفريات في مقال لي سابق -يدون تعليق عليها- وأما اليوم فأتحدث عنها واحدة واحدة، إلى أن يأتي دور الكلام على ما في كتاب السنة المذكور فأتحدث عنه أيضا إن شاء الله تعالى إلى أن يقتنع الجمهور.

وكتاب الدامي هذا تعد ما فيه محض السنة في مقالاتك الذي تتحدى به في مجلة أنصارك -وفي أول الكتاب أن ابن تيمية كان جد معجب به، وكان يوصي به أشد الوصية- وكذا تقولون أيضا عن ابن قيم الجوزية، فإذا يكون الكلام في مسائل الكتاب المذكور كاملا في صريح معتذك، ومعتقد أنصار سنتك ومعتقد الشيخ الحراني، ونليمه ابن زبيل يا حترافكم، وهذا يقتصر مسافة الرد، ويسهل الوصول إلى نتيجة حاسمة في إيضاح معتذكم.

فأول الكلمات التي أخذت بها الدامي تعبيره في كتابه (ص: ١) مخاصمة بأنه يجهل مكان واحداً يعني الله سبحانه -وهذا يتكرر منه في الكتاب مرات فيكون اعتقاده هو أن الله يحويه مكان، وبفله سطح، وذلك قول بالتجسيم. ومن بعد الله سبحانه متمكناً بمكان فهو عائد وثن، خارج عن

جماعة المسلمين، كما نص على ذلك غير واحد من أئمة أصول الدين، تعالى الله عن إفتك الأفاكين.

ومنها وقوله (ص ٢٠) قال في القيسوم... يتحرك إذا شاء ويتزل ويرتفع إذا شاء، ويتلخص ويبسط إذا شاء، ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن أماراة ما بين الحى واليت التحرك، كل حى متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة هذا نص كلام الدارمي ويتكرر ذلك في كتابه، فإذا معبود هذا الحاضر يقوم ويجلس ويتحرك... ولعل هذا الاعتقاد ورثه هذا السجزي من جبرائه عباد البقر، ومن اعتقد ذلك في إله العالمين يكون كافراً باتفاق، فياويح من يقتدى بمثله في الصلاة أو بناحية أفعالها تكون حال من يرتضى هذا الكتاب أو يوصى به أشد الوصية أو يطيعه للدعوة إلى ما فيه؟ وهذا هو توحيدكم الذي إليه تدعون. فليعلم الأستاذ المنصوري بالألم من هذا التوحيد، وهو يتطلب توحيداً يرضاه البروتستانت.

ومنها قوله (ص ٢٣): «والله تعالى له حد... ولكانه أيضاً حد، وهو على عرشه فوق سماواته، وهذان حدان الثان... وكل أحد باؤه وبمكانه أعلم من الجهمية» وهذا نص كلامه، ويتكرر أيضاً في الكتاب وهو كلام لا يدع محالاً لتبيرة قائله من التحميم، والتجسيم ما هو إلا وثنية. فتناً لمن يحاول هندسة معبوده هكذا بالذراع والباع، وأنى لهم التمسك بأية الاستواء، والاستواء له معان، وللعرش أيضاً معان في اللغة، وليس فيما يضاف إليه تعالى معنى الاستقرار والتمكن والقعود والجلوس والركوب بإجماع أهل الحق، بل حكم الآية التفويض مع التنزيه أو الحمل على مثل معنى الملك والاستئثار بالملك، والبده في إصدار الأمر والنهي، وتحر ذلك بما هو مشروح في محله على مقتضى اللغة ولسان التخاطب، وكفر من بثبت الحركة والقعود والحدود له تعالى بما لا يتناطح فيه كبشان ولا يتنازع فيه مسلمان.

ومنها قوله (ص ٢٥) في آدم -عليه السلام-: «خلق آدم بيده مسيماً» ويتكرر هذا أيضاً في الكتاب، فتراه يحمل خلقه تعالى لأدم على مزاوله الطين بالجراحة، وهذا جهل فاضح باللسان وكفر مكشوف. وإنما معنى خلقه تعالى آدم بيده عناية الخاصة بدون جراحة، وفي كلام العرب «يذاك أو كئنا».

وَيَصْدُقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١١).

ومنها قوله (ص ٧٤): «إنه ليقعد على الكرسي فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع...» انظر إلى هذا الانحراف كيف ثبت لله سبحانه القعود على الكرسي يمتلئ موضعاً منه في جنبه لإقصاد رسوله فيه صلوات الله عليه، كما هو ملهيب البرهانية الأنشائي، والقعود في تعارف أهل اللسان نسي الساق ووضع الأكتفين على الأرض، هكذا يكون إيمان هؤلاء في الله ورسوله، وهذه هي السنة التي من ابتدئ عنها يكون عدو الإسلام عندهم. قاتلهم الله ما أجرأهم على الله!

ومنها قوله (ص ٨٥): «ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم» هذا كلامه في الله سبحانه كأن جوار استقار معبوده على ظهر بعوضة أمر مفروغ منه مقبول، فيستدل بذلك على جوار استقار الله تعالى على العرش الذي هو أوسع من ظهر البعوضة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ولا أدري أحداً من البشر نطق بمثل هذا الهذر قبل هذا السجزي والحرائي الموثم به وأشياعهما، ومن يجهل أن المشيئة لا تتعلق بالحال؟ وهذا مثل أن يقال: لو شاء لأكمل وشرب ونكح وخلق مثله إلى آخر تلك المحالات تعالى الله عن ذلك كله. كأننا الله سبحانه العلامة الأستاذ الكبير الحماصي حيث علق على هذه الكلمة في كتابه (غوث العباد) تعليقاً واسعاً يكشف عن مخبئاتها، بما لا يتسع المقام لقله، فاكشفنا بالإشارة وفيه شفاء للقلوب.

ولا زال أتعجب من ذلك الطبل القارغ الذي يدافع عن نحلته بأقلام الناس، ويفكر بأدسغة الناس حيث حاول تأويل تلك الكلمة الشيعة بأنها ضرب مثل، مستدلاً بقوله الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾^(١٢) ولم يدر المسكين معنى ضرب المثل ما هو لأن بلاغته

(١١) سورة آل عمران: الآية ٥٩.

(١٢) سورة البقرة: الآية ٢٦.

مروية فلا شأن له بالكتب، ولم يذكر قوله تعالى: ﴿فَلَا تَضُرُّوهُمُ اللَّهُ الْأَمْثَالُ﴾^(١) بل هذه الآية بمعنى أن الله سبحانه أن يصرب من الأمثال ما شاء في حق خلقه، لا بمعنى إباحة تفسير شأنه تعالى إلى حد أن يجعل بحيث تحمله البعوضة فوق ظهرها، وهذا جنون ليس فوقه جنون، تعالى الله عما يصفون. فتبا لمن يتصور معبوداً له تحمله بعوضة، ومثله يكون ساقطاً عن مرتبة الخطاب.

ومنها قوله (ص: ١٠): «من ابتلك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله من أسفل؟». ورأس المنارة أقرب إلى الله من أسفلها وكلامه هذا يدل على أنه كان يتطلع إلى معبوده من رؤس الجبال والمآذن والمراصد، كما هو صنيع الصابئة الحمرانية عبدة الأجرام العلوية، وأما المسلمون فهم يعتقدون أن الله سبحانه مترء عن المكان، وتبته إلى الأمكنة سواء، وليس الأقرب منه بالمسافة، ولا البعد عنه بالمسافة، قال الله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(٢) وقال الرسول صلوات الله عليه: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» أخرجه الترمذي وغيره.

وهذا الخاسر وأتباعه يقولون: لا بل اطلع رأس الجبل واصعد فوق المرصد تنقرب إلى المعبود. فهل بعد هذا كفر؟ ويلهج المسكين في موضع حديث «أين الله» على اضطرابه متاً ومنداً مع أن «أين» قد تكون للسؤال عن المكان وقد تكون للسؤال عن المكانة، فيكون الحديث بمعنى ما هي مكانة الله عندك؟ كما نجد تفصيل ذلك في حاشية أبي بكر بن العربي، ومن المعروف بين العرب قولهم: فلان مكانه في السماء، يعنون علو شأنه من غير ملاحظة السماء ولا التمكن فيها أصلاً، ومن هذا القليل قول ناهية بن جعد:

علونا السماء مجدنا وجدودنا وإنا لنبغى فوق ذلك مقهراً

رأس لوصي هؤلاء المفلحين ألا يسمعوا كلمتهم - في قرب من على رأس الجبل إلى الله سبحانه - صفار التلاميذ في المدارس فيضحكوهم بله أشفاقهم على هذه الكلمة وعلى عقول قائلها، لأنه لا يوجد بينهم من يجهل

(١) سورة النحل: الآية ٧٤.

(٢) سورة العلق: الآية ١٩.

أن الأرض كسرية فسحت رأس هذا الواقف على هذا الجبل في هذا القطر،
بمعاكس اتجاه رأس الواقف على رأس الجبل الواقع في أمريكا مثلاً، وكسرية
الأرض ثابتة بالكتاب والسنة، كما يذكره ابن حزم في الفصل فضلاً عن ثبوتها
للقنن الذي لا يقبل المناقشة.

ومنها قوله في (ص ١٢١) في صدد الرد على من يقول إن هذا القرآن
الذي بأيدينا من أماعيله سبحانه فيكون مخلوقاً: «قبل له لا نسلم أن مطلق
المفعولات مخلوقة، وقد أجمعنا وانفقنا على أن الحركة والنزول والمشي
والهرولة والاستواء على العرش وإلى السماء قديم» ويعتقد المؤلف قيام ذلك
كله بالله سبحانه، ومن ضرورة قدم الاستواء على العرش قدم العرش، وتعقل
قدم الحركة والمشي ونستهما إليه سبحانه شأن عقول هؤلاء القادة!

ومن يعتقد مثل هذا المعتقد الصريح في الوثنية لا يصح تركه بحيث في
الأرض فساداً ويؤم المسلمين ويأكلهم.

ومن أراد التوسع في معرفة فضائح هذه النحلة المنفوخة فليطالع ادفع
شبه التشبيه لابن الجوزي و ادفع شبه الشبه للشيخ الحنفي وكتاب «السيف
الضيقيل في الرد على ابن رقبيل» الذي يرد فيه التقى السبكي على نونية ابن
القيم، وتكلمنا للمرء المذكور، وكتاب «الأسماء والصفات للمحافظ البيهقي»
وقد أعيد طبعه حديثاً، فمن طالعها بعناية لا تخفى عليه خافية من دخائل
هؤلاء المجسمة فيقوم بواجبه نحو دعائهم.

وجد غريب أن يحتوى مثل ناشر كتاب الطارمي وأذيله على الدعوة
هنا جهاراً إلى القول بأن الله يتحرك ويمشي ويقوم ويجلس في مكان قديم،
في بلد فيه الأزهر الشريف - تعالى إله العالمين عن هذه الوثنية - ونالته يتولى
الخطبة والإمامة للمسلمين في صلواتهم والوعظ وإعطاء طوعوا ذلك المأثور
وجلبته في مثل هذا الوقت - وقت طبعهم لكتاب من أضر كتبهم ونشره بين
الجمهور - لسرف أصحاب العزائم الصادقة عن التعليق على تلك القضيحة -
فضيحة نشر الكتاب المذكور - وإلا لما باليت بهلوان مثله، بل كنت أدعه بهلوان
بما شاء. وكنت قلت: الإقذاع جهد العاجز وحاجة المعجزة، وموضع العبرة أن
تكون دعاة الوثنية الأولى - كما ذكرنا - هم الذين يرمون الأمة بالإشراك.

ولعل الأزهري الشريف لا يتأخر عن القيام بواجبه نحو كتاب المارسي وأمثاله حرصاً على معتقد الجمهور وإيضاحاً لظلمه عند حدودهم . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

أسطورة الأوعال

مثل نشر كتاب النقض للدارسي للجسم لم يزل الناس يتسائلون عن أقصرصة الأوعال؟ فتجاوبهم بما تيسر مما تعلم عنها ، وحيث طال التساؤل رأيت نشر كلمة موجزة عنها ليكتفي بها المتسائلون فأقول مستعينا بالله جل جلاله :

إن حديث الأوعال أخرجه أحمد في مسنده بطريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن شعب بن خالد عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن العباس ، وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بطريق سماك عن ابن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بزيادة الأحنف بين عميرة والعباس .

وقد تواردت نصوص ابن معين وأحمد والبطنجي ومسلم وإبراهيم الحري والسدي وابن عدي وابن العربي وابن الجوزي وأبو حبان على أنه غير صحيح .

قال ابن معين : « لا تزول الجهالة عن الرجل برواية مثل سماك عنه » كما في شرح علل الترمذي لابن رجب . وأنت ستعرف أن عبد الله بن عميرة في السند لم يرو عنه سوى سماك مطلقاً . وقال أحمد عن يحيى بن العلاء في مسنده « كذاب يطمع الخفيث » كما في اللبان وغيره ، على أن

بين ابن عميرة والعباس مفاولة وانقطاعا كبيرا بحيث لا يزول بزيادة الأحف بينهما. قال البخارى فى تاريخه الكبير: «لا يُعلم سماع لابن عميرة من الأحف» فيكون الانقطاع باقيا على حاله بعد محاولة تربيعة بريادة الأحف بينهما، وشيخ حفاظ الامة من أصحاب الاستقراء الثام فى هذا الباب، فنفى اليات هكذا لا يناقضه وهم واهم ليس فى العبور ولا فى النفي. وقال مسلم فى المفردات والوحدان ص ١٤ «انفرد سماعك بن حرب بالرواية عن عبد الله بن عميرة» فيكون ابن عميرة مجهول العين عنده، لأن جهالة العين لا نزول إلا برواية ثخين وسماع: إنما روى عنه مسلم ما لم ينفرد به وقال إبراهيم الحرسى -أجل أصحاب أحمد- عن ابن عميرة: «لا أعرفه» وقال النسائى وغيره عن سماع: «يلقن فيتلقن فلا يحتج بما انفرد» وكان سماع مختلفا فيه قبل احتلاطه فكيف يكون حاله بعد ذلك؟

وقال ابن عدى فى الكامل فى ترجمة يحيى بن العلاء عن حديث الأوعال «إنه غير محفوظ» وقال ابن العرس فى شرح الترمذى عن أسطورة الأوعال «سور تلتقت من أهل الكتاب ليس لها أصل فى الصحة» وقال ابن الجوزى فى دفع الشبه: «إن الخبر باطل لانفراد يحيى بن العلاء فى سند أحمد» وقال الذهبي فى الميزان عن عبد الله بن عميرة: «فيه جهالة» وقال أبو حيان فى تفسير قوله تعالى ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ (١) «وذكروا فى صفات هؤلاء الثمانية أشكالا متكاثرة غريبا عن ذكرها صفحا، فقد سرد الأفاضل الولادة فى ذلك من قبيل التسابق فى الكذب.

وقد أيد ابن جرير تفسير الثعلبية بشمالية صفوف من الملائكة بأسياد سردها وأغفل ذكر خرافة الأوعال في تفسير الآية، وقد كذب عليه من عزاها إليه، والعرش في الآية هو العرش الذي يستقل به يوم القيامة من يستحق الإطلال، وإضافته إلى الله سبحانه إضافة تشريف كما لا يخفى.

ومنازل هؤلاء العلماء في الحفظ وتقد الحديث معروفة عند أهل العلم.

ومن راجع أساطير اليونانيين الأقدمين في آلهتهم وركوبهم عروشاً، ومراكب تحملها ولجوها الأوعال؛ علم مصدر تلك الخرافة ولو لم يكن له نصيب من الصناعة الحديثة، أو من علم أصول الدين.

وأما قول الترمذي عن حديث الأوعال: «حسن غريب» فمتهانر متدافع بحسب الظاهر لاقتضاء الحسن تعدد الطرق في اصطلاحه المتن في آخر جامع. واقتضاء الغرابة الاتفراد الثاني لذلك، فيحمل الحسن على تعدد الطرق من موضع في السند، والغرابة على موضع آخر من السند، لها هي الطرق قد تعددت بعد سماعك، حيث روى عنه الوليد بن أبي ثور وعمر بن ثابت أبي المقدام وعمر بن أبي قيس وشريك وإبراهيم بن طهمان وشعيب بن خالد إلا أن الأول منكر الحديث، والثاني ضعيف، والثالث عنده متاخير، والرابع مختلف فيه، والخامس يفرد عن الشقات بأشياء معضلات ضعيف لين الحديث مضطرب عند أناس وإن كان في عداد من ينتقى منهم الشيخان، والسادس انفرد عنه يحيى بن العلاء الكذاب، فبرواية هؤلاء عن سماعك تعددت طرقه بعد سماعك على اختلافهم ولفظاً وزيادة ونقصاء سنداً ومتناً ولفظاً ومعنى. وأين هذا من الحسن المصطلح عليه عند الجمهور.

على أن ابن دحية يقول: «كم حسن الترمذى من أحاديث موضوعية وأسانيد وأهية» كما في نصب الراية وقال الذهبي في ترجمة كثير بن عبد الله الذي قال عنه الشافعي وأبو داود: «كأن من أركان الكذب» بعد أن ذكر تصحيح الترمذى لحديث من أحاديث كثير هذا:

- «فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى، وحيث انفرد سماعك عن ابن عميرة يكون غريبا، وبانفراد ابن عميرة عن الأحنف أو العباس يزداد غرابة، والغرابة لا تنافي الصحة إذا لم تكن بانفراد من لا يحتاج بانفراده كثرات الصحيحين البالغة نحو المائتين، بخلاف ما هنا فإن سماعا وشيخه الخيال عن لا يحتج بانفرادهم فيجتمع في الخبر هكذا كل بلية من اضطراب في السند والمثل والنقطاع ووجود مختلط يلقن فيتلقن واتصاف مثله عن مجهول عينا وصفة ومخالفة للكتاب حيث يستلزم إلغاء فائدة (يومئذ) في الآية الكريمة وغير ذلك مما تقدم.

ومضى ابن القيم في تهذيب أبي داود ليس بشيء، لأن كثرة الطرق بعد سماعك لا تغنى قليلا في ثقوبه ما دام سماعك منعزلا به. وابن القيم على بدعته قليل البضاعة في علم الرجال.

وسكوت أبي داود عليه لا يدل على أنه صالح للاعتبار بهذه حيث كان طاهر العقل، على أنه لا اعتبار فيما انفرد به داود.

وقد نص الذهبي في «سير النبلاء» على أن ما قيل إن ما سكوت عليه أبو داود فهو صالح عنه قصيد بما إذا لم يكن الخير المسكوت عليه

ظاهر العلل كما هنا، على ما نقله عبد الحى الكتورى فى الأجوبة
الفاضلة.

وأما الحدثون والقسرون المقيّن ذكره وسكتوا عليه فلا يدل
صحيحهم هذا، على صحته عندهم أصلاً لأن السلف كانوا يعتقدون براءة
ذمتهم من عبدة الخير الباطل إذا ذكره بسند لما فى السند من بيان
البطلان، كما نجد تفصيل ذلك فى شرح السخاوى على ألفية المصطلح
(ص ١٠٦) ومن يزعم خلاف ذلك فقد جهل ما هنالك وقول تقويل كل
أفك.

وأما صنيع الحاكم فى استدراكه فمعه ما يطله، لأنه إنما يصحح
الموقوف بطريق شريك، وبعد المرفوع بطريق يحيى بن العلاء أقرب إلى
الاحتجاج، فاستدراك الموقوف وعده على شرط مسلم تخريف، كيف
ومسلم هو الذى سجل على ابن عميرة أنه انفرد به سماعاً فيكون مجهولاً
عنده فلا يروى عن مثله، فقول الحاكم بصحة الموقوف يقضى بنفسه على
استدراكه لما غنى الذهبى عن الرد عليه. وقول الذهبى «حديث الوليد أجود»
بمعنى أنه لم ينسب إلى الكذاب مثل يحيى بن العلاء، وإن كان هو أيضاً ممن
لا يحتج بهم كما سبق، وتخليط الحاكم مشروح فى لسان الميزان، وشطوة
ابن حبان يذكر المجاهيل فى عداد الثقات يرد عليه ابن حجر فى اللسان
أيضاً.

وفى هذا القدر من البيان كفاية فى معرفة دغائل تلك الأقصوصة
وقد ساقها الدارمى للاستدلال على الاستقرار الكاتى، وأما باقى
المحدثين فزاعما ساقوها لمجرد تسجيل ما ورد فى الباب واليون بينهما
شامع، ولا يتسع المقال لأكثر من هذا. واستيفاء حق البحث من كل

ناحية في «فصل المقال في أسطورة الأوعال» وفيه كشف النقاب عن وجوه أكلة السحت الساعين في قلب الحقائق كما تشتهي النفوس الشريرة، وفضح دغيلتهم على الوجه الأتم، والله سبحانه ولي الهداية.



فتن المجسمة وصنوف مخازيهم!

بين تقاعس العلماء عن السهر على مداخل الفساد في الدين أصيب مسلمو هذا العصر - فيما أصيبوا - بمن يذر الرزق على ناشري هذه النحلة السخيفة، فقام أناس جبايع متحللون من كل قيد - غيروا الشكل لأجل الأكل - يحملون حملات شعراء على القائمين بالدفاع عن حريم الإسلام متظاهرين بإنكار البدع والدعوة إلى السنة، كما مهد لهم كبيرهم الذي علمهم السحر، ولنا نذكر أسماء القائمين بذلك الدعوة في الأقطار إلى حين - وإننا نضلل أبا جهل مراعاة لحاظه عكرية - ولكن سرعان ما انكشف الستر عن وجوه دعوتهم إلى الوثنية الملبسة بلباس السنة، فخرّبوا بيوتهم بأيديهم، وقضوا بأنفسهم على أنفسهم، وقد صدق من قال: ضرر الجاهل بجهله لنفسه أبلغ من ضرر عدوه له.

ولولا نشرهم ليقظ الدارمي السجزي، وسنة عبد الله، وتوحيد ابن

خزينة، لما وضع الصبح، ولا استمر أناس على ظن أنهم براء بما ينسب إليهم من الآراء، ولكن قطعت جبهة قول كل خطيب، وظهرت نحلتههم الوثنية بجلبها فخاب المستغفلون والمستغفلون، وخاب المدبر والمستدر.

ولا اعتقد أن عاقلا يطلع على الكتب الثلاثة وعلى ما فيها من الخبازي المشروحة في مقالاتنا السابقة دون أن يندفع نبذا بمرّة واحدة، ومن الغريب أن دعائهم أنفسهم لا يدعون إلا باستدراك المادة من مواردها واستغفال من يقعون به التغلال.. ومن ذلك الغافل الذي ينتظر من رواد المسارح والملاهي صدق الدعوة؟.. ومن ذلك الآخر الذي يؤمل ممن يلقي عليه القبض متلبسا بجريمة سرقة الكتب أن يكون مرشدا رشيدا؟.. وحكاية تلك المسكينة المشردة مصروفة هنا وهناك.. ومن ذلك الجاهل الذي يجهل أن الجاهل جهلا مكعبا لا يصلح الدعوة إلى غير الجهل؟.. ومن ذلك القاقون الذي لا يعلم أن المتحطلين من كل قيد لا يصلحون لغير الامتهان والاحتقار؟.. ومن ذلك البلبد الذي يظن أن من يبدأ في دعوته التهمجية مسملا بسباب وشتم وبهت يأبأها السوق يكسب القضية؟ ومن ذلك الذي يظن بالعملاء أنهم يبالغون بنير قرع الحجة بالحجة؟ وأمام هؤلاء الدعاة الجبياع، من السوق والرعاع مهلة يتوبون فيها عن أكل السحت والدعوة إلى الطاغوت ليحتدروا من الجمع بين الشفتين شقاء الدنيا وشقاء الآخرة.

ولو كانوا ما تعدوا الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة المشهورة الصحيحة المصرية من غير أن يقولوا إنه يتكلم بحرف وصوت، ويهبط بحركة، ويمشي ويشغل ويخطف، ويقوم ويجلس ويستلقي، وأنه عال علواً حسباً أو فوقية حصية، أو بائن يشونة مفاقة، وأنه في جهة، وأن له حداً، وأنه يمس، وإن له أبعاضاً وفماً ولهوات وأضراساً.. إلى آخر تلك الخبازي، بل قالوا

كلم الله موسى - عليه السلام - تكليماً، واستوى على العرش استواء يليق بجلاله لا كاستواء خلقه من الثمكّن والركوب والاستقرار والحلول والقعود والجلوس، لا حكم أحد عليهم بمفارقة جماعة المسلمين، لكن الواقع بكل أسف هو ما سبق بيانه.

ولأهل هذه النحلة السخيفة فى جميع أحوال التاريخ - ولا سيما فى أيام ضعف الإسلام - فقد كتّطع الليل المظلم، لا بأس من الإشارة هنا إلى بعضها استذكّاراً للماضى لتزّداد تضرّراً فى شؤون المستقبل.

والتاريخ يحدّثنا أنّهم سألوا الإمام ابن جرير عن القام المحمود يفتدّ ينتظرون منه أن يوافقهم على ريفهم الفائل بإتعاد الرسول - عليه السلام - فى حبه - جلّ جلاله - على العرش، فنهزم قاتلاً:

سبحان من ليس له نئس ولا له فى عرشه جليس

فثاروا عليه يرمونه بالحابر والأحجار حتى أوشكوا أن يقتلوه، وقد تمكّنت الجود بشقّ الأنفس من استنقاذ هذا الإمام الجليل من أيديهم حتى أوصولوه إلى بيته وعاش تحت حراسة الجنود فى بيته إلى أن مات سنة ٣١٠ هـ ولم ينفج سعيه فى إرضائهم بإدخال كليعات فى تفسيره وفى بعض كتيبه الآخر (والكثرة له أحكام)، والحكاية مبسوطة فى تحارب الأمم لابن مسكويه ومعجم الأدباء لياقوت، وكامل ابن الأثير.

وسبق الإشارة إلى قنة رعيمهم لى محمد الحسن بن على بن خلف البريهارى الحنبلى يفتدّ - عام اقتلاع القرامطة الحجر الأسود من الكعبة المعظمة - فى الدعوة بالسيف إلى القول بأن القام المحمود هو إتعاد الرسول فى جنب الله على العرش تعالى الله عن ذلك، ثم استفحل أمر البريهارية سنة ٣٢٣ حتى أصدر الراضى مرسوماً فى حقهم كما هو مدون فى تاريخ ابن الأثير، قضى ضمن ما يقول فيه . . . تارة أنكم تزعمون أن صورة وجوهكم الفيحة السمجة على مثال رب العالمين، وهيتكم الرذلة على هيت، وتذكرون الكف والأصابع والرجلين والنملين المتعبين والشجر القطط والقصود إلى السماء والتزول إلى الدنيا تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً

كثيراً. . . فلن الله شيطاناً زين لكم وهذه التكرات وما أغواء، وأمير المؤمنين يقسم بالله كلما يلزمه الوفاء به لئن لم تنتهوا عن مذموم مذهبكم ومروج طريقكم ليوصلنكم ضرباً وتشريداً وقتلاً وتبديداً وليستعملن السيف في قلوبكم، والنار في مثاولكم ومحالكم».

وفي منتصف القرن الخامس استحل أمر هؤلاء الخشوية ببغداد أيضاً حتى اضطر أمثال أبي إسحاق الشيرازي وأبي بكر الشاشي وغيرهما من أئمة الشافعية أن يكتبوا محضراً عليه خطوطهم، رفعوه إلى نظام الملك ومن جملة ما فيه: «إن جماعة من الخشوية والأوباش الرعاع التسمين بالحنبلية أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة، والمخاريق الشنيعة، ما لم يسمح به ملحد فضلاً عن موحد، ولا تجوز به فادح في أصل الشريعة ولا معطل. . . ونسبوا كل من ينزه أباي تعالى وجل عن النقائص والأفات، ويتقى عنه الحدود والتشبيهات، ويفتدسه عن الحلول والزواك، ويعظمه عن التغير من حال إلى حال وعن حلوله في الحوادث وحلوث الحوادث فيه» إلى الكفر والطغيان. . . وأبوا إلا التصريح بأن المعبود ذو قدم وأضراس ولهوات وأنامل، وأنه ينزل بقلبه ويتردد على حمار في صورة شاب أرمد بشعر قطط، وعليه تاج يلعب وفي رجله نعلان من ذهب. . . وأنه تعالى يتكلم بصوت كالرعد وكصهيل الخيل. . .».

ونص هذا المحضر بخطوط مرقعية من الأئمة الكبار مدون في «تبيين كذب المفتري على الإمام أبي الحسن الأشعري للحافظ زين عساكر» وهو مطبوع، والصورة الشمسية المأخوذة عن أصله القديم محفوظة بدار الكتب المصرية، وجلالة قدر موقع هذا المحضر موضحة هناك، بل هي معلومة لكل من له إلمام بأحوال الرجال، وليس الذين رد عليهم هؤلاء الأئمة من صغار الرجال في منعهم، بل إذا علمت منزلتهم بينهم وتراجهم في كتبهم لاستظمت الأمر كل الاستغناء.

ولست مصر بفائدة الخط من تلك الفتن بالنظر لما وقع بها في عهد ابن مرزوق وابن الكيخاني وعهد ابن نجدة.

وتجد في أبناء سنة ٥٩٦ إحراقهم جامع الشافعية بمرور تعصباً منهم على أهل التنزيه، وكم لقي أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي وأبو الجوزي الحنبلي من

الحسن منهم، وكتم استتيعب الأول رمياً له بالأهترال حيث كانا مترجمين، وحكاية ابن القنفذة الكراني ضد الإمام الرازي مدفونة في أنباء سنة ٥٩٥، وثقة عبد الغنى المقدسي نجدنا في ذيل الروضتين لأبي شامة، وفقن التقى ابن تيمية بدعشق الشام عما سارت به الركبان، ففي «دفع شبه من شبه وفرد للتقى الحصني» تفصيل قنته، وهو مطبوع. وفي «نجم المهتدي» كذلك وهو مخطوط. وكثير من الوثائق التاريخية المتعلقة بابن تيمية وتلميذه مسجل في «السيف الصفي» وحاشيته، وهو مطبوع.

وابن تيمية هو الذي أناع كتبهم في الزيج بمصر والشام بعد أن كانت غير موجودة بهما وإنما اتخذ يكنه البطاء لما احتوت عليه من الرد على البدع فلم يزال غير متبهن إلى ما في ثنايا كلامه من السموم الفتاكة، وهو قاتل بما في كتاب الدرر وكتاب عبد الله وكتاب ابن خزيمة جملة وتفصيلاً، فيرد عليه ما يرد عليهم.

ولا بأس بذكر بعض تصوص من كلماته المدونة في كتابه الذي سماه (التأسيس في رد أساس التفتيس) الموجود على المجلدات ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من الكواكب الدناري في طائفة دمشق، وفي بعض كتب له سواء ليحفظه من يحفظه على يده.

ففي التأسيس له نص قوله «إن العرش في اللغة السرير، وذلك بالنسبة إلى ما فرقته كالفق بالنسبة إلى ما تحته، فإذا كان القرآن جعل لله عرشاً وليس هو بالنسبة إليه كالفق علم أنه بالنسبة إليه كالسرير بالنسبة إلى غيره» وذلك يقتضي أنه فوق العرش» اهـ فإذا العرش عنده مقعده تعالى، تعالى الله عن ذلك.

وفي الكتاب المذكور له أيضاً: «فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم تنطق بأن الأجسام كلها محدثة، وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة اهـ. وهذه وقاحة بالغة، وأبي ذهبت آيات التنزيه؟.

ولعله يتظر أن ينص على كل سخافة يراها سخيف، ألم يكف قوله

تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٢١)؟ أم يبيح أن يقول بأكل هذا ويصنع هذا ويذوق هذا لأنها لم تذكر؟ وهذا هو الكفر المكشوف والتجسيم العريض.

وقال في موضع آخر من: «قلتم ليس هو بجسم ولا جوهر ولا متحيز ولا جهة له ولا يشار إليه بحس، ولا يتميز منه شيء من شيء، وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمقسم ولا مركب وأنه لا حد له ولا غاية، تريدون بذلك أن يمنع عليه أن يكون له حد وقدر أو يكون له قدر لا يتناهى، فكيفه ساغ لكم هذا المنى بلا كتاب ولا سنة أحد. ويعنى ذلك المطالع عن التعليل على هذه الكلمات الإلهامية، وهل يتصور للمرق أن يكون أصرح من هذا بين قوم مسلمين؟

وفي موضع آخر منه أيضاً «ومن المعلوم بالاضطرار أن اسم الواحد في كلام الله لم يقصد به سلب الصفات -يريد ما يشمل الجسء ونحوه- ولا سلب إدراكه بالحواس، ولا نفي الحد والقدر ونحو ذلك من المعاني التي يتدح نفيها الجهمية وأتباعهم ولا يوجد نفيها في كتاب ولا سنة أحد. وهذا من الصراحة بمقالة ما سبق.

وأصرح في «مواقفة العقول» له في هامش منهاجه (٢/ ٧٥) بقيام الحوادث بالله سبحانه، ويصرح في منهاجه (١/ ٢٦٤) بأنه تعالى في الجهة على التقديرين. وقد علمت قول الأئمة فيمن ثبت لله جهة قاصداً معناها بدون أن يكون تلفظه بها من قبيل سبق اللسان أو سبق القلم. وثبات الحركة له تعالى مع الخطين في مواقف العقول في هامش المنهاج (٢/ ٢٦) وفي (٢- ١٣) وقوله في إنكار الخلود في النار قد ملأ الكون. وكذا قوله بالقدم النوعي. راجع ما ذكره ابن تيمية في نقد «مراتب الإجماع لابن حزم» ص (١٦٩).

وقد شئت من تتبع مخازي هذا الرجل المسكين الذي ضاعت مواهبه في شئ البدع، وفي تكلمتنا على «السيف الصغير» ما يشفي غلة كل غليل، إن شاء الله تعالى، في تعقب مخازي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

وليس القول بالتجسيم وما إلى ذلك بالأمر الهين عند أئمة أصول الدين، وقد جزم النووي في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسة، ويقول عنهم ابن فرح القرطبي صاحب جامع أحكام القرآن في التذكار: والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عبادة الأصنام والصور أعم. ويقول الإمام أبو منصور عبد القاهر البغدادي في «الأسماء والصفات» إن الأشعري وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرًا أو أدت إلى كفر، كمن زعم أن لمبوده صورة أو أن له حدًا ونهاية، أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون. ولا إشكال لذي لب في تكفير الكرامية مجسة حراسان في قولهم: إن الله جسم له حد ونهاية من تحت، وأنه عاين لعرشه، وأنه محل الخواص، وأنه يحدث فيه قوله وإرادته أعم ومثله في كتاب «أصول الدين» له.

وأما قول المسائل: لا يكفر أهل القبلة بل يحكم بإيمان الرجل إذا وجد وجه واحد يدل على إيمانه فحد تسعة وتسعين وجهًا، فيمضي عدم التسرع في سفك دمه ما لم يصر على إنكار ما ثبت من الدين بالضرورة - وفي «إكشاف الملحدين للعلامة مولانا محمد الأنور الكشميري»، من تحقيق هذه المسألة ما لا يستغنى عنه باحث - لا يعني التغافل بشرك مثله بحيث فسادًا بين أصفياء المسلمين.

ونحن إذا ذكرنا رجلاً يكفر، إنما نقصد أنه نطق بكلمة تنقل من الملة، ولا يجوز أن قائلها كافر لاحتمال أن يتوب ويختم له بالخير، وغرضنا تبيين كون الكلمة كفرًا فقط تحلها للمسلمين عن مثل تلك الكلمة المردية وعن اتخاذ قائلها قدوة.

هذا وإنني ما كنت اطلعت على مقال القيم الذي دبحته براعة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن خليفة في صدد الرد على مجسة العصر قبل تقديم مقال المنشور في العدد السابق، فأشكر الأستاذ المجاهد على حسن ظنه بهذا العاجز، بيد أنه لو غننى موقف الحجل بخلق تلك الأوصاف والألقاب على من غير استحقاق، وإنا هي أوصافه حقًا، لجهاده الدائم، ودعوته الحكيمة، وتخليته المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بعلمه الغزير النابع

عن إخلاص يقطعه عليه القريب والبعيد، حيث لم يروه يوماً من الأيام يهجو مع أشغاله الكثيرة هفوة يسيرة إلا ويلازم بتصحيح المسألة بدون أدنى تأخر، وهذا لا يكون إلا من رجل ملأ قلبه الإيمان والإخلاص.

رحم الله ذلك الوالد الجليل العالم الورع، وقد أنجب حقاً من له هؤلاء الاتهامات الأثمة، وما مات من خلف هؤلاء، وقفهم الله سبحانه وجميع زملائهم من السادة العلماء المخلصين لمرضاته سبحانه في تقويم أود المعوجين، وأدامهم في خير وعافية.

ولو كان ذلك للعالم المتحامل يعباً وضاعاً استفاد واستفاد من علوم الأستاذ وحكمته في الدعوة إلى الله بدل أن يتحاشى بالتحامل عليه - كما هو شأن من لم يتخرج إلا في مدرسة السباب - لكان أسلم عاقبة له، لكن ماذا يتظر من يبيع نفسه أن يبال من مثل أستاذ الأستاذة فخر مصر، بل فخر الإسلام، صاحب المواقف المشهورة في الدفاع عن دين الله، العلامة التحرير الشيخ يوسف الدجوى، وبعد أن طال لسان ذلك البذيء على مثل هذا العالم، فهل يتصور بعد أن تكلم في مثله أن يتورع عن الكلام في صديقه الأستاذ عبد الرحمن خليفة أو الكوثري، ولكن الكوثري غير أنه به لأنه يعلم جيداً ما في جعبتهم.

ولا أزال أعجب من أن يدهى مثل ذلك الملقون على الحديث، وقد فصح نفسه مرات عند طلبه العلم حيث لا يميز بين مجمع الزوائد وزوائد ابن ماجه فيعزو ما لعله لذلك، ويجترئ على الحكم بالضعف على ما صححه جماعة من أهل الحديث جهلاً منه بتصحيحهم، ويضعف أناساً وثقلاًهم جماعة. إلى غير ذلك مما هو معروف عند من عرف تقولاته، ومثله لا يكون من الكتابة والتأليف في شيء، بل كلما سود صحيفة بيضاء يده فقد سود بعارها صفحة وجهه.

وفي الحديث الصحيح «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

كتاب يسمى كتاب السنة وهو كتاب الزيف!

الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - إمام من أئمة المسلمين ليس عنده ما يشبه لا عملاً ولا اعتقاداً، وإن حاول بعض أصحابه شينه باختلاق ما اختلقوه عليه - كما نص على ذلك عالم الخبائلة أبو الفرج بن الجوزى - وله موقف معروف فى محبة القول بخلن القرآن، وكان رحمه الله شديد الورع ترك التحديث قبل وفاته بنحو ثلاث عشرة سنة وقبل تهذيب مسنده، كما نص على ذلك أبو طالب والنعمى وغيرهما، وكان ينهى أصحابه أشد النهى عن تدوين فتياه، فضلاً على أن يؤلف فى علم الكلام، و «كتاب الرد على الجهمية» المنسوب إليه غير ثابت عنه، كما دللنا على ذلك فى عدة مواضع.

وأما ابنه عبد الله فهو الذى أخرج لى كتاب المسند، وحال المسند مشروحة فيما علقناه على «خصائص المسند لأبى موسى المدينى» وفيما كتبه على «المسند الأحمد لابن الجوزى».

وعبد الله هذا لم يرو عنه من أصحاب الأصول السنة غير النسائى، مع أنهم يروون عن من هو أصغر سناً منه، والنسائى حينما روى عنه لم يرو عنه إلا حديثين، وعبد الله بن أحمد هذا قد ورث من أبيه مكانته فى قلوب الرواة إلا أنه لم يتمكن من المضى على سيرة أبيه، من عدم التدخل فيما لا يعنيه، حتى ألف هذا الكتاب تحت ضغط تيار الخشوية بعد وفاة والده، وأدخل فيه بكل اسف ما يجافى دين الله، وينافى الإيمان بالله من وصف الله بما لا يجوز، فضل به أصحابه.

وكان أهل العلم يابون إظهار هذا الكتاب سترًا لفضائحه عن الأعيان، ثم نجم ناجم فى آخر الزمن لا يفكر فى العواقب، ولا يعقل ما حواه من الضلال البعيد، فسعى فى طبعه وإذاته فتخاطفه المستشرقون وغيرهم، إلى أن بدأ فى هذا القطر جهلة أشرار يدعون إلى ما فى كتاب السنة المذكور علناً جهاراً كفتلهم فى كتاب الدارمى الذى قمضنا دخيلته فيما سبق.

والآن نتحدث عن كتاب السنة هذا، لتحذيرك للمسلمين عما فيه من

صنوف الزيف، لاحتمال اختراع بعض أناس من العامة بسحرة والد المؤلف، مع أن الكفر كفر كائن من كان الناطق به، والزيف زيف كائن ما كان مصلوه، وليس في الإسلام دين يختلف باختلاف الأشخاص، فالإيمان إيمان مطلقاً، والكفر كفر مطلقاً، وقد أصاب ابن المبارك حيث قال: «دعوا ذكر الرجال عند الحاجة» كما أخرجه الخطيب عنه في «الفقيه والمتفقه».

وما نحن أولاء نضع أمام أعين الناظرين نماذج من الزيف المسجل في الكتاب المذكور، بقدر ما لا يدع عذراً للجمهور في الاستغناء بتلخيصات دعاة الوثنية اليوم المنوهين بشأن هذا الكتاب.

ففي ص ٥ من كتاب السنة: «فهل يكون الاستواء إلا بالجلوس؟» وفي ص ٧٠ «إذا جلس الرب على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد» وفي ص ٧١ «إنه ليفسد على الكرسي فما يفضل منه إلا قيد أربع أصابع».. فانظر إلى هذه الهذيان في جانب الله سبحانه من غير أن يصح في ذلك خبر ما موهم قد يعذر العاصي إذا تمسك به من غير خوض في المعنى، وعبد الله من خليفة في الخبرين الأخيرين يقول عنه الذهبي: لا يكاد يعرف وأبو إسحاق مختلط، فيكون سوق الخبرين من المؤلف مخادعة منه للمسلمين.

على أنه حيث سمي كتابه بكتاب السنة، يفيد أن ما حواه ذلك الكتاب هو العقيدة المتوارثة من الصحابة والتابعين الثقلين عقيدتهم طيبة طيبة من خاتم رسل الله صلوات الله وسلامه عليه، فيكون مخالفه إما كافراً أو مشدداً عنده، فيكون جميع ما حشره المؤلف في كتابه بهذه المثابة في نظره، فلا حاجة إلى مناقشته فيما ساقه من الأسانيد، لأنه لو لم يعتقد أن كل ما فيه هو الاعتقاد الصحيح دائراً أمر من يخالفه بين أن يكون كافراً أو مشدداً عنده لما ضمت كتابه المذكور، فحين يملك الفرق بين ذكر شيء في كتاب يسميه مؤلفه باسم (كتاب السنة) وبين ذكره في كتاب لا يسمى بمثل هذا الاسم، لأن الثاني لا يدل على أن جميع ما فيه مما يعتقد مؤلفه، بل قد يكون جميع فيه مألوف من الروايات تاركاً تمحيصها للمطالع، بخلاف الأول، فلا نتاقش المؤلف في الأسانيد، بل توجه النقد إلى المؤلف مباشرة من جهة أن ما حواه هو معتقده.

ومن تصور رأياً يجلس على الكرسي ويترك في جنبه موضعاً يقعد عليه رسوله، فقد تابع التصاري الذين يعتقدون أن عيسى -عليه السلام- وقع إلى السماء وقعد في جنب أبيه، تعالى الله عما يشركون، كما شرحت ذلك فيما كتبت على «الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة»، ويوم كان القرامطة يقتلون الحجر الأسود من الكعبة المكرمة كان هؤلاء الحشوية البربرية يدعون إلى هذه الوثنية بيغداد بالسيف، كما يظهر من كتب التاريخ في أنباء سنة ٣١٧هـ.

ويشهد التاريخ بأنه كلما اشترى شر المجسمة يستحل أمر الإلحاد، وهذه قاعدة لم تنحرم في عصر من العصور، فمن شاء فليعرض أهل عصره على هذا الملح، ولابن عساكر الحافظ جزء في إيصال حديث الأوطى، وكتب نشرت إلى ذلك فيما كتبت سابقاً.

وفي ص ٣٥ قرأه على كرسي من ذهب يحمله أربعة: ملك في صورة رجل، وملك في صورة أسد، وملك في صورة ثور، وملك في صورة نسر، في روضة خضراء، فونه فراش من ذهب هذا هو معتقده في إله العالمين، وشاعة هذه الأسطورة من الظهور بحيث لا تحتاج إلى أي تعليق، وهذه هي الوثنية الحرقاء التي يدعون الأمة إليها اليوم!

وفي ص ٦٤ كيف كلم الله موسى؟ قال: مشافهة أي شفا لشفا، وهذا مثل ما في طبقات الخنابلة لأبي الحسين بن أبي يعلى في ترجمة الاصطخرى عند ذكر عقيدة ينسبونها لأحمد سمعه من فيه تعالى الله عن ترهات المجسمة.

وفي ص ٦٣ فقالت بنت إسرائيل لموسى: بماذا شبهت صوت ربك حين كلمك - من هذا الخلق؟ قال: شبهت صوته بصوت الرعد حين لا يرجع، وهذا اعتقادهم في كلام الله سبحانه، وبشاعة ذلك ظاهرة جداً، حيث جعل كلامه تعالى صوتاً ثم شبهه بصوت الخلق، تعالى الله عن ذلك.

وفي ص ١٤٢: إن الرحمن ليثقل على حملة العرش من أول النهار إذا قام المشركون، حتى إذا قام السبعون خفف عن حملة العرش وفي الصفحة

بعدها «السماء مظطر به» قال مستقلة به معلقة به «جل إله العالمين من أن يوصف بما توصف به الأجسام من الثقل والخفة والتغير» ولعل هؤلاء الوثنية عندهم قهاري أو مولاي يزن لهم معبودهم فيحكمون عليه بالثقل والخفة، وجلّ إله العالمين من ذلك كله. ولكعب الحير كلمة شنيعة في هذا الباب لا أستطيع نقلها، والله سبحانه يتقّم منهم.

وفي ص ٦٧: «كتب الله التوراة لموسى بيده -وهو مسند ظهره إلى الصخرة- في الألواح من در يسمع صريف القلم ليس بيده وبيده إلا الحجاب» وفي ص ٦٨: «إن الله لم يمس يده إلا آدم خلفه يده» والجنة والتوراة كتبها بيده، ودمج الله الزلزلة بيده فغرس فيها قضيباً فقال امتدّي حتى أرضي، وأخرجني ما فيك ياذاي» فأخرجت الأنهار والأشجار». وفي ص ١١٩ «أبدي عن بعضه» وفي ص ١٦٤ «ويده الأخرى خلو ليس فيها شيء» و«حتى يضع يده في يده» وفي ص ١٦٥ «يمس بعضه» و«أخذ بحقوي» وفي ص ١٦٧ «حتى يضع بعضه على بعضه» و«حتى يأخذ بقدمه».

فهل ترك قائل هذه الكلمات شيئاً من الوثنية والتجسيم؟ هكذا اعتقادهم في يد الله وهكذا قولهم بالأعضاء والمس في جانب الله، فهل يشك مسلم في خروج من يعتقد ذلك من الإيمان إلى الوثنية الصريحة؟!.

وفي ص ١٤٩ «أوحى الله إلى الجبيل: إني نازل على جبيل منك، فتناولت الجبيل، وتواضع طور سيناء وقال: إن قدر لي شيء فسيأتيني، فأوحى الله إني نازل عليك لتواضعك ورضائك بقدري».

فما رأى السادة الفادة حمات هؤلاء الأغرار فيمن يرى هذا الرأي في الله سبحانه؟

وفي ص ٦٩ «أن يورك من في النار» قال: الله، ومن حولها، قال: الملائكة ولا يهتما ورود خبر ساقط بوجود مختلط بين رواته، وإنما يهتما إدخال مثل هذه السخافة في كتاب السنة، وأصل البلاء من إلقاء بعض عبدة النار تلك الكلمة في السنة بعض المغفلين من الرواة، هكذا يكون ثروهم فيما يعتقدون، فلا فائدة لمن يكون له هؤلاء فادة.

وفي ص ١٧٧ «ينزل الله في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي...»

فيتمثل الرب فيأتيهم، والرب يأتيهم حتى يبرر...^{١٠} انظر إلى هذه الجراءة في اختلاف خبر حول آية ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾^(١١) التى هى بمعنى أنه تعالى يأتيهم بغضب فى ظلل الغمام الذى ينتظرون منه الخير زيادة فى التكاليف بهم، وانظر كيف حرفوها إلى معتقدهم الباطل، ومن تصور إليها يخطو خطوات، ثم يتقدم الجماعة بمعنى قدامهم فهو «والله» عربى فى الوثنية والبعث من الدين الإسلامى. راجع ما ذكره المفسرون فى الآية المذكورة، ولا سيما الرازى، وراجع أيضا الأسماء والصفات للبيهقى حتى تبصق على وجوه من يهذى هذا الهديان.

وفى ص ١٨٦ «إن لهم سبع قناطر والصراط عليهن، والله فى الرابعة منهن، فيمر الخلاق على الله عز وجل وهو فى القنطرة الرابعة، قل لى ربك هل يحق أن يعبد من أهل العلم من يسوق هذه الأساطير، من أمثال أبقع واليهودى من أصحاب كتب الأحبار، فى كتاب يؤلفه فى بيان معتقد السنة. هكذا دحمت دسائس اليهود فى كتب المغفلين من الرواة فلعائن الله على من يعتقد مثل ذلك فى الله سبحانه.

وفى ص ١٥٦... فأصبح ربك بطرف فى الأرض...^{١٢} وفى ص ٤٨ «ثم يأتيها بعد ذلك بمعنى...^{١٣} ويأويج من يعتقد هذا فى إله العالمين.

وفى ص ٤٩ «فإذا كان يوم الجمعة نزل من عليين على كرسى، ثم حفر الكرسي بمناير...^{١٤} انظر إلى هذه الوقاحة البالغة من واضع هذا الخبر، كيف يقعد إله العالمين على كرسي محطوف بمناير وكراسي يقعد عليها الأنبياء والصديقون والشهداء، يترسم خطط الاحتفاء بالرجاللات فى السرادقات، وهذا مبلغ عقل واضعه، والمتخدر به يكون أقل عقلا من الواحش... وهذا هو حديث يوم الزيد وهو باطل بجميع طرقه، كما فى جزء الحافظ ابن عساكر.

ولعل هذا القدر من النصوص التى مقتناها من «كتاب السنة» يكفى لمعركة ما وراء الأكمة، ولا أظن بمسلم نشأ نشأة إسلامية أن يحيل إلى تصديق مثل تلك الأساطير الوثنية، إلا أن تلييسات الدعاة غير مأمونة الجانب عند مكوث أهل العلم، فسردت من كتابهم المذكور ما يكفى لتفضيح دحياتهم.

(١١) سورة البقرة: الآية - ٦٤.

ولهذين الكتابين ثالث في مجلد ضخيم يسميه مؤلفه ابن خزيمة «كتاب التوحيد» وهو عند محققى أهل العلم كتاب الشرك، وذلك لما حواه من الآراء الوثنية، يستدل فيه مؤلفه على إثبات الرُّجل لله سبحانه بقوله تعالى ﴿أَلَهُمْ رَجُلٌ يَمْسُونَ بِهَا﴾^(١) فنبحان قاسم العقول، وهو عين ما احتج به مجسمة طبرستان وبعض أصفهان كما ذكره الكسكى فى «الرهان فى معرفة عقائد أهل الأديان» حيث يقول فيه بعد أن ذكر مستقدم فى الصورة والشعر القطط والشاب الأمرد وغير ذلك من القضايح - يقولون لعنهم الله -: إذا لم يكن له عين ولا أذن ولا يد ولا رجل فما نعبده بطبيعة، ويحجبون بأن الله ذم فى القرآن ما ليس له جوارح، فقال تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يَصْهَرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾^(٢) الله.

وهذا غاية فى سوء الفهم وسوء المعتقد لظهور أن الله سبحانه إنما عبر عبدة الأصنام الذين يقررون بأن الإنسان لا يعبد إنساناً مثله حيث يعبدون جماً هو أخط وأقرب من الإنسان تصويراً لهذه الشناعة البالغة ليلج تصوير، لا أن المعبود يجب أن يكون ذا جوارح، وهذا ظاهر جداً لا يحتاج فهمه على العامة فضلاً عن الخاصة.

وفيه أشياء من هذا القبيل، وكلامه فى الوجه لا بدع له وجهها يقابل به أهل العلم، وربما ينزعج ناشره من عدم الالتفات إلى كتابه فى صدد النقد، لكن أرى فيما ذكرناه كفاية، حتى إذا وجب الكلام فيه لا نساخر عن غريته مع تبين مدعى نشره القديم والحديث ومورد ضلّاء ليزداد علماً بما هناك فيضم ذلك كله إلى ما يدونه عن الكوثرى لينشره بعد وفاته!! ولا أدري من أين اقتنع المسكين أن الأرض تخلو ممن يلج عن الحق بعد وفاة هذا أو ذاك؟ ختم الله لنا ولهم بالخير، وآلهم وإباهم التوبة والإتابة.

ومما يلجبه قلب المؤمن كسماً أن يرى انشطار الأسماء: فسويق يتحفز للرجوع إلى الوثنية الأولى، وفريق آخر يهرول إلى الاندماج فى الغربيين روحاً ومظهراً، ويبقى فى الوسط (الإسلام الصحيح^(١)) إسلام الناشئ والجمهور

(١) سورة الأعراف: الآية ١٩٥.

حيارى، وبكل تلك القسطن يتمخض الزمن فى مدة أقل من عشرين سنة،
وتشاهد هذا الشدهور السريع فى هذه الشدة اليسيرة بعد أن احتفظ الإسلام
بكيانه مدة تزيد على ثلاثة عشر قرنا من غير أن يمس سوء فى صميمه، وهذا
أمر خطر يجب أن يدرسه أهل الشأن باهتمام بالغ لاتخاذ تدابير تعيد الحافدين
إلى حظيرة الإسلام علما وعملا وأخلاقا قبل قوات القرصنة، وإلا فيهم البلاء
ويأكل الرطب واليابس، فإلى الله سبحانه نستعين، وبه نستعيد من عموم البلاء
ومرك الشقاء وشمانة الأعداء.

وفى الختام أقول: إن الأئمة المتبوعين من أبعد الناس عن القول بأن الله
فى السماء، بل نقل على الفارى فى شرح المشكلة إكفار القائلين بالجبهة عن
الأئمة الأربعة، فلما تحدث فى كتب الحشوية من الرواية عن الإمام مالك عالم
دار الهمصرة فى سنة عهد الله بن نافع الصائغ الأصم، وفى سند ما يروى
عن الإمام أبى حنيفة نعيم بن حماد، وزوج أمه أبو عصمة، وفى سند ما
يروى عن الإمام الشافعى أمثال أبى الحسن الهكارى، وأبن كادش والعشارى.
وأما الإمام أحمد فهو يرى من أقوال غالب المنتمين إليه، وكم نقلت نصوصه
فى التزيه فيما سبق فيما علفت وكبت وفى مقدمة الأسماء والصفات، وليس
هذا المقام يتسع لسط ذلك كله.

فمن طالع تلك النصوص ييقظة ينبذ بمرء واحدة هؤلاء الدعاة دعاء
الوثنية ولا يبقى عنده أنش رب فى انجاسهم المردى رغم نفيتهم تقية
الروافضى.

وقد قلت - والله الحليم - بكشف الفتاح عن وجوه هؤلاء الرعاع، بغربة
ما فى الكتابين الذين يدعون إلى ما فيهما من الزيف، ويشت بعض ما فيهما عما
ينافى دين الله وشرع رسوله، فلا حذر بعد اليوم لمن يتخذه بتلبسات هؤلاء
الوثنيين، وقد وضح الصبح لكل ذى عينين، فالمرجو من العامة الذين
يترددون إلى مجتمعاتهم من غير أن يعرفوا دعائهم أن يتوبوا وينبوا ويحترزوا
من تكتير سوادهم فيما بعد، رجوعا إلى الحق قبل تغفل الباطل فى النفوس،
والثائب من الذئب كمن لا ذئب له.

حول التحاكم إلى كتاب الجرح والتعديل

قرأت في العدد ٢٤ من مجلة الإسلام الفراء مقالاً قيماً جداً لفصيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن خليفة بأسلوبه الرائع، يد أنى رأيت من الراجب أن أشير إلى بعض ما يجافى الصواب فى آخر مقاله فى حديث ينقله عن بعض كبار الأساتذة.

أولاً: إن الأستاذ الملى ينسب كتاب الجرح والتعديل إلى أبى حاتم الراى، مع أن الكتاب ليس له، وإنما هو لابنه عبد الرحمن بن أبى حاتم المتوفى سنة ٣٢٧.

وثانياً: يجعل المؤلفين بعده فى الجرح والتعديل عبالاً على هذا الكتاب، وهذا خلاف الواقع، بل هو من المستولين على بضائع الناس، ولم يزد فيما زاد محض الخير، واليك الحجة: قال الذهبي فى طبقات الحفاظ (٣/ ١٧٥) فى ترجمة الحافظ أبى أحمد الحاكم الكبير النيسابورى: «قال الحاكم... سمعته يقول: كنت بالرى وهم يقرأون على ابن أبى حاتم كتاب الجرح والتعديل، فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة أراكم تقرأون كتاب التاريخ للبخارى على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبى زرعة وأبى حاتم فقال: يا أبى أحمد إن أبى زرعة وأبى حاتم لما حصل إليهما تاريخ البخارى قالوا هذا علم لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا فأعدها عبد الرحمن يسألها عن رجل بعد رجل، وزاد فيه ونقصاً».

وثالثاً: يشكك فى صحة نسبة كتاب السنة إلى عبد الله بن أحمد - وبالنسبة لم تصح - لكننا نقول بكل أسف إنها ليست بموضع ارتباب، والنصوص المنقولة من الكتاب قد اكتظت بها كتب الحنبلة فى الصفحات والعلو والحد والماسة وغيرها، ونسخ الكتاب ليست بعزيزة، فكيف لم يطلع عليها الأستاذ الملى؟ على أن الرد موجه إلى القول وقائله.

ورابعاً: يقول: «وما علينا إلا الرجوع إلى قول أبي حاتم... وهو بلا شك حجة وأى حجة» وقد علمت حال كتاب ابن أبي حاتم، وزد على ذلك نظاره في الكتاب على كثير من ثقات الأئمة، فمن أين ساع للاستدلال بقول بوجوب الرجوع إليه وهو المقاتل في شيخ حفاظ الأمة: فتركه أبو زرعة وأبو حاتم بسب مسألة اللفظ فلو كان ابن أبي حاتم حجة بلا شك بحيث يجب التحاكم إليه، لوجب إسقاط شيخ حفاظ الأمة البخاري من مقام الحجة لأنه متروك عندهما، ويكون هذا تهورا لا يتصور المزهد عليه.

وخامساً: إن ابن أبي حاتم يقول بأن القول بخلق اللفظ كهر ينقل من الملة، ولعل الأستاذ لم يطلع على كتاب الرد على الجهمية له وفيه كلمات خطيرة جداً، مع أنه يعترف بأنه لم يتعلم على علم الكلام، كما أسد البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٢٦٩).

وسادساً: نرى الأستاذ يقار على سمعة عبد الله ابن الإمام أحمد فقط دون أن يحرك ساكناً في استنكار تلك الآراء الوثنية المروية عنه، مع أن دين الله أحق بتلك الفقرة.

وسابعاً: إنه قد كان أهدى إليه الكتاب قبل ستين، كما أهدى إليه نفى الدرمي إثر نشره، وكان الواجب عليه حينذاك أن يدلي بحججه في نفى نسبة الكتاب إليه إن كانت عنده شهادة تقبل على النفي.

وختاماً: القول أن هذا العمل وإن كان يرضى أنحواله لكنه لا يرضى أهل الحق، ولا أحفاده الأئمة في الدين.

الصراع الأخير بين الإسلام والوثنية

وضح الحق وبطل الباطل بعد كشف شامل، واستوى جلف الباطية وخربت الحاضرة في التيقن بما للحشوية من النسب العريق في الوثنية بطلان النصوص التي نقلناها من كتاب الدرمي سنة عبد الله بن أحمد وتوحيد ابن

عزيمة، التي هي من مؤلفات أئمتهم ومن مطبوعاتهم أنفسهم، وفيها صغرة معتقدهم. . وقد عرضناها لأنظار أولى الأبصار مكتشفة بين الأقواس في بيت الذي كثر فيهما هذى وهذر، وليس فيما أشرنا إليه بين الأقواس كلمة لا تكون غير منافية لما ثبت من هذا الدين الخفيف بالضرورة، حتى أصبح ذلك الشافع من وقع هذه الحقيقة المرة صريحا بهذا هذيان من يلفظ نفسه الأخير، وليس بعد هذه الهلقة إلا صغرة، ولشأن نصح إخماد السيف في الصريح، وقد صدق بمقاله الأخير قولي حقا في نشأته ومنشئه ونخرجه أمام كل ناظر، وإن كان امتناعه حقا على بصره الطموس فليسال عن ذلك أصحابه، ولأنك أن كلمات مثله ترتد تورا إلى مصدرها الجدير بها كما هي غير مطبوسة ولا ملموسة، وما القرية إلا شأن الرقيم، ويرى لكه حيث يحاول أن يمسك بكن حشيش في سبيل الخلاص من هول الموقف.

أما الكوثري فهو - والله الحمد - ناصح الجين، جبان وهديد لا يجترئ على تخطي حدود ما أنزل الله تعالى في ذاته وصفاته وأحكام شريعته، لكنه بطل كرار حنفي حفي بهذا الأصنام كبيرها وصغيرها، ويسحق رؤوس عبادها بمضامع الحجج من الكتاب والسنة والمعقول، ما دام له عرق يتبخر. . وكتابات - ولا سيما الرد على نونية ابن القيم - دواء شاف للمرضى بداء التجسيم والوثنية، فلا غرو إذا رأى ذلك الصريح يستصرخ ويستعدي الطوائف على الكوثري قائلا لهم: أيها الناس تعالوا ولماثلوا الكوثري لأنه يعادي الله ورسوله وجماعة المسلمين!! والدليل على ذلك أنه يتره الله سبحانه عن القيام والشئ والهيوط والصعود والنس والقعود والحذود وسائر الخواص، وأنه لا يقبل غير القطعي من الأحبار في ذات الله وصفاته، إذن هو كافر (باطل الخواتم)!! عدو الإسلام والمسلمين!! يجب سحقه، وهذا منطق البديهة والوثنية!

ثم يقول: هو يعادي أيضا أئمة المسلمين!! فعادوه، فإذا سألته عن الدليل على معاداته للأئمة الشيوعيين يذكر مناقشته لبعضهم في بعض المسائل الأخلاقية. والله يعلم مبلغ إجلالي للأئمة الشيوعيين، ولمس كرام القراء

حقيقة الأمر في ذلك بمطالعة مقالتي (....)، ومطالعة «الإشفاق على أحكام الطلاق». ولم أزل في جميع أدوار كفاحي أذهب إلى التمسك بشرع الله بالانضواء تحت رايات هؤلاء الأئمة وخشوان الله عليهم أجمعين، بدون التفات إلى من شذ عن جماعتهم في المفرق والاصل، ومن عزا إلى خلاف ذلك فهو محجور محجور، معتد أثيم، مفتر كذاب، وليس معنى إجلال الأئمة عدم التقليل على مسألة أصلية خلافية أو قرعية كذلك بالجري على التسليم المحض؛ فإنه تقليد أعمى، بل شأن العالم بهذا ما عتده من الأدلة في المسائل الخلافية، وبذلك نضح الفقه الإسلامي، وليس كل من رد على عالم في مسألة اجتهادية يعد معاديا له، وهذا أيضا منطلق البادية. وليس في ترجيح مسألة خلافة بأدلة عداة لإمام يقول بخلافها أصلا.

بل عداة الأئمة والامة حقا هو من يسبح بحمد الشوكاني الذي يجاهر في تفسيره بإكثار أتباع هؤلاء الأئمة القادة، وقد قال عنه بلديه المطلع على دخائل العلامة ابن حريزة الشهيد -مؤامرة منه- في الغنمظم الزخار «إنه يهودي متدس بين المسلمين لإفساد دينهم» وليس ذلك بسعيد لمناصبته العداة لعامة المسلمين وعاصمتهم على تعاقب القرون بتلك الكلمة الفاجرة، وقد أفلس جد الأفلاسي من أحوال التفاح عن نحلة التجسيم إلى مثل هذا الجهول الذي لم يطور سمعه من المعارف الأولية أنواع التقابل وأحكامها من عدم الاجتماع والارتفاع معا لو عدم الاجتماع لمقط، فثبت أحكام الأجسام لخالق الأجسام، ويسكن الإله سبحانه في السماء، مع أن جميع سكنة السماوات والأرضين عبيد وعلوكون له تعالى بنص القرآن، وكل ما دخل في حيز الزمان والمكان هو خلق الله سبحانه، كما شرحت ذلك كله في كثير من كتبي.

فبا لمن يتصور عبدا معبودا، وكذلك يكافح عن إقاليه الثلاثة ويقول هم أئمة السنة ومناقض عن آرائهم، وهو القائل في سطر قبله أو بعده أنا لا أقول بما في كتبهم، وليس هو يسلط ولا متهافت في ذلك كله!! ورأيه في

الاستواء هو الجلوس المحسوس، وهو مدوس تحت الأقدام بأول الكلام،
مكتشف الأمر بعجزه وبجره، مهلوم مرفوم، وأين يكون تعدى ذلك للردى
بما كان أنه قد اتسار بأول معول؟ وهو يتطلب مدنا من عقرت فى مشارق
الأرض ومغاربها مبدا فى هذا السبل شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، ولا يكون
بذلك منهربا!!

وكلامى فى بعض الهنود ليس إلا من جهة انحراف من انحراف منهم،
إلى الخشوية أو اللاهورية أو العنائية ونحوها. فلبطالع القارئ الكريم أصل
الكلام فى كتبي ليئين مبلغ أمانة هذا الهلدى فى النقل، وكلامى فى عبد الله
ابن أحمد باعتبار ما سجله فى كتابه من الآراء الوثنية، وأبوه يرى من أمثال
تلك السعاف، وكما ذكرت نصوصه فى التنزه فيما كتبت سابقا. وآخر ما
كتبت من ذلك فى مقدمة «الأسماء والصفات» للبيهقى.

وقد حرق ذلك النسخ الكلى عن مواضعه فيما ذكره من الآيات
والأحاديث والحقائق الناصعة فى معانيها، فى «الأسماء والصفات» وفى مثل
هذا الصفيق قال الشاعر العربى:

يأيت لى من جلد وجهك رقعة فأنقذ منها حافراً للأذهب

حول كلمة

تعزى إلى السيوطى غلطاً

قرأت فى عدد من مجلة الإسلام الفراء رسالة بعث بها الوجيه الثرى
محمد نصيف المشهور إلى فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن خليفة
صاحب تلك المقالات القيمة والأجيرة الحكيمة المنشورة فى المجلة المذكورة،
فوجدت مرسل الرسالة يشكك فى نسبة كتاب «فتح المعارض فى الذب عن
ابن الفارض» إلى الجلال السيوطى.

وليس ذلك موضع شك وقد امتلأت به خزانات العالم. وله كتاب آخر في الذب عن ابن عربي سماه «تنبيه الغيبي بتسيرة ابن عربي» وهما من مشهورات كتبه.

وكان النزاع اشتد بين أهل العلم بشأن ابن الفارض وابن عربي في القرن التاسع الهجري بمصر، وكان حامل راية الفتنة البرهان البقاعي حتى ألف في ذلك كتابا. وكان قصد السيوطي الرد عليه، والحلادة مشروحة في «أحسن السامع في إيضاح حوادث البقاعي» للسيوطي، وفي كتب الأتباع المؤلفة في ذلك العصر، وحادثة مباحلة ابن حجر معروفة، وكان رأي السخاوي في النزاع القديم في حق ابن الفارض قوله: «لم يصل إلى ما نسب إليه من الشعر عنه بعد صحيح، ونحن لا نكفر بأمر محتمل سيما ولا فائدة في تكفيره وإنما الفائدة في التضرع من المقالة».

وآلف السخاوي كتابا في ابن عربي في مجلد ذكر فيه ماله وما عليه وسماه «القول المنبئ عن توحمة ابن عربي» ثم خصه في كراسة سماها «التكفاية في طريق الهداية» بل ألف فيه كتابا آخر وسماه «تجريد أسماء الأخذيين عن ابن عربي» ورايه فيه كراهه في ابن الفارض تقريرا، وكان العللاء البخاري شديد الرد على ابن عربي، كما كان شديدا في حق ابن نعمة، وقد ألف بشأن الأول «فاضة للتحدين» وهي مطبوعة مع رسالة على الفاري في حق فرعون في الأستانة باسم السعد التفتازاني، إما سهوا أو قصدا، كما ألف في حق الثاني «المليحة للمجسمة».

وقد رد على «تنبيه الغيبي للسيوطي» بقسوة وعنف إبراهيم الحلبي الفقيه صاحب ملتقى الأبحر، في كتاب سماه «تنبيه الغيبي في تسيرة ابن عربي» كما ألف «النصوص في نقض الفصوص»، و«الشرعة إلى نصرة الشريعة» في هذا الشأن، ومن الراديين على ابن عربي من المتصوفة عبد الحق بن سبعين الإشبيلي في كتابه «بدء العارف» ومتهم الإمام الرياني في مكتوباته، ولا يحصى ما ألف في الرد عليه والذب عنه، والقول الفصل في ذلك رأي السخاوي الذي

أشرفنا إليه، وفي خلاصة الأثر نقلا عن النجم الغزى ذكرت رؤيا طريقة في ترجمة أبي بكر الكوراني في هذا الصدد اكتفى بالإشارة إليها، وأرى من المصلحة إبعاد مثل هذه الأبحاث المتشعبة عن المجلة التي تصدر لتفيع الجمهور.

وأما الكلمة التي يقال عنها إنها للبطولي حيث يقول مرمل الرسالة: فكيف يقول: «ما رمقت عيني..» فخطأ محض، ونأفل تلك الكلمة عن «السمع المدرس» غلط، وإما تلك الكلمة للذهبي حيث يقول في «زغل العلم» له (ص ١٧): «.. قواله ما رمقت عيني أوسع علما، ولا أقوى ذكرا من رجل يقال له ابن نيمية..» وقد سمعت في وزنه وتغنيسه حتى مللت في ستين مستطولة، فما وجدت الذي أعمره بين أهل مصر والشام ومقتة نفوسهم، وازدروا به وكلموه وكفروه إلا الكبر والعجب وفرط الغرام في رياسة الشبيخة، والأزدراء بالكبار. فانظر كيف وبال الدعاوى ومحببة الظهور نسأل الله الماسحة.. وما دفع الله عنه وعن أتباعه أكثر وما جرى عليهم إلا بعض ما يستحقون» اهـ. ثم يقول أيضا: (ص ٢٣): «.. وقد رأيت ما آل أمره إليه من الخط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة متورا مضيقا على محياء سيما السلف، ثم صار مظلما مكسوفيا عليه قسمة عند خللاتي من الناس، ودحالا أفاكا كافرا عند أعدائه، ومبتدعا فاضلا محققا بارعا عند طوائف من عتلاء الفضلاء، وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحبي السنة عند عموم عوام أصحابه» اهـ. وما يقول الذهبي في رسالة بعث بها إليه في (ص ١٣٤): «قلنا كان هذا حالك عندى وأنا الشقيق المحب الواد، فكيف يكون حالك عند أعدائك، وأعدائك والله فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء، كما أن أوليائك فيهم فجرة وكثبة وجهلة وبطله وهور ويقر» اهـ. وهذا رأى الذهبي فيه وهو الذي يعد من لفستين به. وماذا يكون رأى العلماء الآخرين.

و (زغل العلم) للذهبي طبع مع تلك الرسالة قبل سنوات، واستبعد ألا يكون ذلك الوجيه الكريم اطلع عليه. وقد نقل السخاوى فى «الإعلان بالتوسيع»، ما نقلناه آنفاً، وأشار إلى تلك الرسالة فى أثناء الكلام، و (لزغل) من المخطوطات المحفوظة فى السيمورية، والرسالة من محفوظات دار الكتب المصرية بخط الثقى ابن قاضى شعبة. . وقد أشار صاحب «القول الجلى» فى ص ١٢٦ من الطبعة الفزجية إلى «زغل العلم» حيث قال: ويعارضه ما ذكر هو نفسه فى «زغل العلم» أنه وإن تصحف على الطابع وقال بذلك «رجل العلم» ووضع الرقم فى غير موضعه.

وليس لمعرفة الرجل أحسن من النظر فى مؤلفاته وهو الدليل الإثباتى فى حقه، وقد رأى أهل العلم فى مؤلفاته ابن تيمية القول بالقدم النوعى فى العالم، وقيام الحوادث بالله سبحانه ونفى الخلود فى الدار فى حق الكفار، وإثبات الحركة والجهة لله تعالى ولتحيز استقرار معبوده على ظهر بقوضة، إلى غير ذلك من مسائل طامة فى الأصول والقروع، فلا يعقل أن يكون الذين درسوا أصول الدين على الطريقة الأزهرية يصدون من حاله كما ذكرناه فى مقام القدوة فى الدين والعلم بعد تأكدهم من وجود تلك المسائل فى مؤلفاته.

وصاحب القول الجلى كان نزيلاً عند النابلسيين غريباً قواسماً فكافأهم بتأليف ذلك الكتاب، وأما ابن الوردى فيقول فى أواخر تاريخه عن أحد المقصورين من الصالحين ما معناه: «هنا أحد الأولياء الأربعة الذين يتصرفون فى قبورهم وهم يحرمون أرض الشام من الأفاعى والبلايا». فبالله عليك هل يكون من هذا قوله بعرف ابن تيمية حتى يقدم لشعره ميزان.

وأما أمثال ابن كثير والصلاح بن شاكر الكتنى والشمس بن عبد الهادى من الذين اتصلوا به وهم شباب حتى اقتنوا به وعزروا على ذلك فلا يوثق بهم فى ترجمة الرجل.

لأنه واجعت كتبه نفسه بتبصر و «نجم الهندى لأبن المعلم المحدث» و «دفع الشبه للتعنى المحصى» و «الدرر الكامنة لأبن حجر» ونحوها من الكتب، تتأكد من أن من شذ عن الجماعة لا يكون إلا موضع ريبة بالمعنى الصحيح. وإن كان ذلك الوجه القاضل يعول على البقاعى فيلزمه أن يسقط ابن ناصر الدين، لأن قول البقاعى فيه شديد سقط. واجمع العنوان للباقى.

وكان «جلاء العقبين فى محاكمة الأحمديين» للمعلم الألويسى -الذى تربطه بالتلوجى صلة مادية متينة- مرحلة من مراحل الدعاية، مشى فى تلك المرحلة بتكذيب ثبوت أمثال تلك المسائل عنه، لكن كتب ابن تيمية المطبوعة فيما بعد كشفت النقاب عن سر المهنة وكذبت المكذب فانهلج «الجلاء» من الميدان وأبو المعالى الشافعى «محمود شكرى الألويسى» طراز آخر وقد عرفه الناس.

وإنى جد معجب بتشاط ذلك الوجه السلفى المحتشم صاحب الكرم الحالى، فى الاتصال بأصحاب المجلات، والسعى فى إملاء ما يشاء عليهم، وفى إهدائه الكتب يميناً وشمالاً، وهو الذى استنسخ قبل سنوات ترجمة أبى حنيفة من المجلد المحفوظ تحت رقم ٦٠ بدار الكتب المصرية من تاريخ الخطيب -وفيه زيادات مع صفح النسخة- وسمى فى ترجمتها إلى لغة الهند حتى تم نشرها مع الأصل العربى فى الهند بهمة قبل طبع تاريخ الخطيب بمصر بملة بعيدة.

وأرد جداً أن يكون هذا النشاط وهذا السعى من ذلك الجواد الثرى فى نشر أمثال هلال أحمد بن حنبل، ومسائل إسحق بن منصور، ومصنف ابن أبى شيبة -لا الباب الخاص بأبى حنيفة وحده- وحلل الدارقطنى،

وتعهد ابن عبد البر، والأحكام الكبرى لعبد الحق، ومحور المجذ بن تيمية. . كما سبق له نشر علل ابن أبي حاتم، مع الاجتهاد فى نشر كتب نحب النبى ﷺ - إلى الأمة كما يجب، بدل السعى فى تحبيب ابن تيمية إليهم بدون جدوى. فلو فعل هذا لكان هذا العمل ذخرا له فى الآخرة وعذبة مشكورة عند جميع المسلمين، وكان لهذا العمل عاقبة حميدة جدا.

وأما إن كان اعتصم لنفسه المضى على ما رسمه فى ميل ما هو فيه، فإنى أصارحه وأقترح عليه ما يقصر المسافة جدا وهو أن ينقل عن كتاب السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد المطبوع تحت إشرافه سنة ١٣٤٩ من الصفحات (رقم ٣٥ و ٤٩ و ٦٣ و ٦٨ و ٧٠ و ٧١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٤٩ و ١٦٣ و ١٦٥) تلك الروايات المسجلة فيها، ويستغنى الأزهري الشريف الحارثى لدين الله فى هذا العصر عن حكم تلك الآراء وميلغ انطباعها لدين الله. ولم أنقل هنا نصا واحدا من تلك النصوص حرصا على معتقد العامة وفى هذا القدر كفاية.

عقيدة التنزيه

تنزيه الله جل شأنه عن سمات المحدثات وعن حلول الحوادث فيه مما ثبت فى دين الإسلام بالضرورة، وعلى هذه العقيدة جرت الأمة من قبح الإسلام إلى اليوم، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(٢)، وقال جل شأنه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾^(٤)، وقال

(١) سورة الشورى: الآية ١١

(٢) سورة النحل: الآية ١٧.

(٣) سورة الإخلاص: الآية ٤.

سبحته: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(١)، إلى غير ذلك من آيات التسييح والتعالي الدالة على تسمه الله جل جلاله عن مشابهة المخلوقات في ذاته وصفاته وأفعاله حتى أصبحت هذه العقيدة راسخة كل الرسوخ في نفوس العامة والخاصة على حد سواء، بل العامة تجددهم أكثر نهيباً من الخاصة في ذات الله وصفاته من بعض من يصف في صف الخاصة.

ومع ذلك لا تخلو من أن يفتاحك في بعض الحشود الحاشدة من لا يهون لسانه من فتات في هذا الباب على مرأى من الناس ومسمع منهم، فربما تدعو تلك الشطحات بعض الناس إلى الاغترار بالباطل لصدورها من أصحاب عمام كالأبراج، وأكمام كالأخراج، فيجب إذ ذاك وجوباً مؤكداً لفت النظر إلى مبلغ خطورة نسبة الحركة والحد والنهاية والجلوس والاستقرار المكاني على العرش والنقل ونحو ذلك من سمات الحدوث؛ إلى الله جل جلاله.

وقد كتبت كثيراً في هذا الموضوع فيما علقته على أمثال «الاختلاف في اللفظ لأين تبيته» و «التبصير في الدين لأين الطفر الإسفرائني» و «الأسماء والصفات لليهفي» و «السيف الصفيق للثقي البكي» وغير ذلك من الكتب، بل في مقالات خاصة جامعة مائة، في سنين متعاقبة، ويظهر أن كل ذلك لا يقنى عن العود إلى المسألة بين حين وآخر.

وقد قال الإمام أبو منصور عبد القاهر البغدادي المتوفى في سنة ٤٢٩هـ في كتابه أصول الدين المطبوع قبل سنين - وهو المعروف بين أهل العلم بعنوان «التنصرة السخداية» في ص ٣٣٧ «بعد أن نص على أن المشبه عابد وثن: «وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم بأن الله له حد ونهاية من جهة السفلى ومنها يعاص عرشه، وقولهم بأن الله محل للمحوادث، وإنما يرى الشيء برؤية تحدث فيه، ويدرك ما يسمعه بإدراك يحدث فيه، ولولا حدوث الإدراك فيه لم يكن مدركاً لصوت ولا مدركاً لمشي، وقد انفسدوا

(١) سورة الحل: الآية ٧٤.

(٢) سورة الصافات: ١٨٠.

بإجادة حلول الحوادث في ذات الله تعالى لأنفسهم دلالة الموحدين على حدوث الأجسام بحلول الحوادث، وإذا لم يصح على أصولهم حدوث العالم لم يكن لهم طريق إلى معرفة صانع العالم وصاروا جاهلين به^١ اهـ وقال أيضا في كتاب الأسماء والصفات له: «إن الأشعري وأكثر المتكلمين قتلوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرا أو أدت إلى كفر كمن زعم أن لمبوده صورة أو أن له حدا ونهاية أو أنه يحور عليه الحركة والسكون. ولا إشكال الذي لب في تكفير الكرامية مجسمة خراسان في قولهم إن الله جسم له حد ونهاية من لحمه، وإنه مجلس لعرشه وإنه محل الحوادث وإنه يحدث فيه قوله وإرادته^٢ اهـ. وكم من أمثال هذا النص في الإرشاد والشامل لإمام الحرمين والتمهيد للباقلاني والقوامص والعوامص لأبي بكر بن العربي ودفع شبه التشبيه لأبي الجوزي وغيرهم من أساطين أهل العلم ممن ذكرت نصوصهم في مواضع كثيرة مما كتبت، وكلها تحت متناول الأيدي.

وخطورة تلك الكلمات على منزلة واحدة سواء صدرت من الكرامية أو المتسلفين أو الشيخ الدارمي أو الشيخ الحراني أو الشيخ الزرعي أو غيرهم، لأن الضلال خلال حيثما وقع... ففي نقض الدارمي (ص ٢٠): «الحى القيوم... يتحرك إذا شاء ويقبض ويسط إذا شاء ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأن أمانة ما بين الحى واليت المتحرك، كل حى متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة» وهذا هو نص الدارمي بعينه ويتكرر مثل ذلك في كتابه كثيرا، وذلك النص بعينه منقول في موافقة المنقول لصحيح المنقول في هامش منهاج السنة للشيخ الحراني بذكر «يهبط» بدل «يتزل» مقرا بذلك لا راداه عليه -راجع ج ٢ ص ١٣ و ٢٦ و ٣٠- وكم في كتاب الدارمي من شطحات خطيرة عرضتها للأنتظار في تحريراتي فيما سبق.

وقد قال ابن القيم الزرعي في غزو الجيوش (ص ١٨٨) من الطبعة الهندية عن كتاب الدارمي هذا وكتاب آخر له: «وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جدا، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما». تبيين بذلك أن كتاب الدارمي على علاقتهما مرضيان عند الشيخين الحراني والزرعي فيقعان كالدارمي تحت ذلك الحكم القاضي من قبل أئمة هذا الشأن.

نعم بعد ابن عبد السلام في قواعد الكبرى العامي معنوا في الكلمة الموهبة، لكن ناقشه المقبلي في ذلك في العلم الشامخ، وعلى كل حال لا يرضى هؤلاء أن يعدوا من العامة ليعذروا في كلماتهم الشاذة، وقد ملأت مؤلفاتهم البقاع فلا محيص من عدهم واهين لما نطقوا به فتعين إلزامهم بما يترتب على تلك التعقولات في نظر أهل البرهان الصحيح.

ومن حاول أن يستدل على إثبات الحركة لله سبحانه بحديث النزول تغافل عن الدليل العقلي القاطن باستحالة ذلك على الله، مما يحتم الحمل على الإسناد إلى السبب الأمر أو المجاز في الطرف، وتجاهل اختلاف الروايات في النزول من إنزال ونزل، وغير ذلك ومعانيها في لسان العرب، وتغاضي عن حديث النسائي القائل عن إنزال ملك ينادي في الثلث الأخير من الليل كل ليلة، المعين لإرادة الأستاذ المجازي من قائله -رحمته-، ويتناسى أيضا أن الثلث الأخير من الليل مستمر في ليالي السنة كلها في أقطار الأرض على اختلاف المطالع حتى عند ابن حزم الظاهري على ظاهره، فيستمر النزول بل الكون في السماء الدنيا على هذا الزعم الباطل.

وأما حديث الجارية في السؤال بأين فقي سنته ومته اختلاف واضطراب كما شرحت ذلك في كلمة الرد على ثوبية ابن القيم ٩٠١-٩٥ وفيما علفت على الأسماء والصفات ص ١٤٢٢ على أن سمت الرأس الآن يقلب إلى سمت أخمص القدم بعد ساعات حيث يتجدد سمت الرأس كل آن. فادعاه أن الله في مكان في سمت الرأس الآن يتلفظ الإشارة إلى سمت الرأس بعد ساعات فإنه سمت القدم بالنظر إلى الأول.

وقد أغنى الله سبحانه العلم عن اتخاذ أصحاب تلك الطمعات قدوة فيه، فمن حاول المناصرة لهؤلاء الزائغين في آخر الزمن قد غفل عن أن الجو لن يصفو لعقيدة التشبيه ما دام للإسلام حرق يبهض، وأن عقيدة التنزيه أرسخ في النفوس مما يتصوره شخص ذلك المحاول المعود أن يهرف بما لا يعرف.

وأكتفى بهذا القدر لهذه المرة، وللمحق كرة بعد كرة. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

كلمة في تنزيه الله سبحانه وتعالى

لعلى بن أبي طالب كرم الله وجهه

قال الحافظ أبو نعيم الأصفهاني في فضيلة الأولياء ج ١ ص ٧٢: حدثنا أبو بكر أحمد بن أحمد بن محمد بن الحارث ثنا الفضل بن الحباب الجمحي ثنا مسدد ثنا عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن إسحاق عن النعمان بن سعد قال: كنت بالكوفة في دار الإمارة دار علي بن أبي طالب إذ دخل علينا نوف بن عبد الله فقال: يا أمير المؤمنين يا باب أربعين رجلاً من اليهود، فقال علي: علي بهم، فلما وقفوا بين يديه قالوا له: يا علي صف لنا ربك هذا الذي في السماء كيف هو؟ فاستوى علي جالساً وقال: معشر اليهود اسمعوا مني ولا تبالوا ألا تسألوا أحداً غيري:

إن ربي عز وجل هو الأول لم يبدع ما، ولا عالج مع ما، ولا خلق وهما ولا شيء بنفسه، ولا محبوب فيحوى، ولا كان بعد أن لم يكن فيقال حادث، بل جل أن يكيف الأشياء كيف كان، بل لم يزل ولا يزول لأختلاف الأزمان، ولا تغلب شأن بعد شأن وكيف يوصف بالأشياء وكيف ينعت بالآلكن القصاح، من لم يكن في الأشياء فيقال بائن، ولم يكن عنها فيقال كائن، بل هو بلا كيفية وهو أقرب من جبل الوريد، وأبعد في الشبه من كل بعيد، لا يخفى عليه من عباده شخص لحقة، ولا كرور لفظة ولا اردلاف رقوة، ولا تبساط خطوة، في غسق ليل داج ولا إدلاج، لا يتغشى عليه القمر المنير، ولا تبساط الشمس ذات النور بضوئيهما في الكروور، ولا إقبال ليل مقبل، ولا إهدار نهار مدير، إلا وهو محيط بما يريد من تكوينه، فهو العالم بكل مكان، وكل حين وأوان، وكل نهاية ومنتى، والأمد إلى الخلق مضروب، والحد إلى غيره متسوب، لم يخلق الأشياء من أصول أولية، ولا بأرائل كانت قبله بديلة، بل خلق ما خلق فأقام خلقه، وصور ما صور فأحسن صورته، توحد في علوه فليس شيء منه امتناع، ولا له بطاعة شيء من خلقه انتضاع، إجلته للداخين سريعة، والملائكة في السموات والأرضين له مطيعة، علمه بالأموات الباقين، كعلمه بالأحياء المتقلبين، وعلمه بما في السموات العلى كعلمه بما في الأرض السفلى، وعلمه بكل شيء، لا تغيره الأصوات ولا تشغله اللغات سميع للأصوات المختلفة، بلا جوارح له مؤلفة، مدير بصير، عالم بالأمور، حي قيوم.

صاحبه كلم موسى تكليما بلا جوارح ولا أدوات ولا شفة ولا لهوات
صبيحه وتعالى عن تكيف الصفات، من زعم أن إلها محدود، فقد جهل
خالق المعبود، ومن ذكر أن الأماكن به محيط، لزمته الحيرة والتخليط، بل هو
المحيط بكل مكان.

فإن كنت صادقا أيها المتكلف لوصف الرحمن، بخلاف التزليل والبرهان
فصف لى جبريل وميكائيل وإسرافيل هبهات، أتعجز عن صفة مخلوق مثلك
وتصف الخالق المعبودا وما تترك صفة رث الهيئة والأدوات فيكف من لم
تأخذه سنة ولا نوم؟ له ما فى الأرضين والسموات وما بينهما وهو رب
العرش العظيم.

(الرسالة) والأزهر

من يحرم نفسه يكون صادقا لبدا طائفة ومنهج جماعته متفانيا فى
اتخاذ السبيل إلى الغاية التى من أجلها برزت جماعته فى عالم الوجود، وإلا
تكون براثن جنت على نفسها، وهوى ذاك وطائفة فى هلاوة الحطلان بما
عملته لهدبهم، فلا يواجه أمضى لوم إلى الطوائف إذا تجاهلوا وجود مثل تلك
الطائفة ولم يرفعوا إليها رأسا فى ساحات العمل، ومن يهمل واجبه إذا أهمل
لا يحق له أن يلوم غير نفسه. ونحن نرى فى الملة الأخيرة آراء تعزى لبعض
الأزهريين فى «مجلة الرسالة» تؤذى رسالة المصطفى صلوات الله وسلامه
عليه، ولنا نستمرئ المساس برسالة أحمد المصطفى ودعوته فى سبيل الدعوة
إلى «مجلة الرسالة».

فلو جمعنا كلمات الأساتذة: القانم بأسر التوقيع عن رب العالمين، وهذا
العزى النابض للجمعة، وذلك الديمهورى صاحب تلك الأحلام، وذلك
التصورى المشيع المتظاهر بالارتواء على طوى وظما فى صعيد واحد؛ لرأينا
العجب العجيب فى البعد عن صوب الصواب.

وقد حزت «الرسالة» إلى الأول أنه يتجح بإباحته التلبس بشعار غير
المسلمين بدون قيد ولا شريطة ولا ضرورة، متناسيا ما أصدرته جماعة علماء
الأزهر - وهو معهم - من البيان الشامل فى استنكار ذلك استنكارا إجماعيا

النشور فى المجلات والمصحف السيرة ورسائل خاصة فى مدة قريبة . فهل جد وحى ينسخ ما كتبه جماعة العلماء باسم الشرع الإسلامى إذاك ، أم كانت الجماعة مخطئين فيما أذكعوا وانفرد بالصواب من فارق الجماعة الآن ؟ وماذا يكون موقف الجماعة إزاء هذا التهاثر باسم الشرع ؟ ونحن نود أن نطلع على أصل الفتيا المنوه عنها فى المجلة بنشر نصها فيها لتفان بين فتيا الجماعة وفتيا هذا الشأن ، محاذرين تخطئة الجماعة فيما يكون من هارق فيه الجماعة أقرب إلى التخطئة ، وسأقوم بنشر رسالة تجمع شتات هذه المسألة إن شاء الله تعالى لما أرى من الحاجة الملحة بعد ذلك التنويه .

وأما الشانى فكان لرايه فى الشيطان قوى هائل فى محافل العلم حتى فوبل بالاستنكار البالغ فى بينات العلم ، إلى أن استيقن أن لأزهر اليوم ليس بأزهر الحاكم العبدى حتى تُستمرأ قرمطه فى ذلك ، وبعد أن أصبح عضواً فى الهيئة طمعت نفسه الطمروح إلى جمل الإفتاء ، وتفتيح السنة وتزويجها ، وتهذيب كتب الشرع ونشر الآراء باسم الأزهر من اختصاص شخصه الكريم وزملائه الغر الميامين وبقي اقتراحه هذا تحت النظر ، وفى فترة التجريب رأينا له آراء فى مجلة «الرسالة» تنبئ عما يتوخاه من الأعمال فى تلك المواضيع ، منها مقال له يرمى إلى تنويع السنة ليمكك التخلص من أنواع منها لا تنفع ومصلحة العصر أخيراً للإجماع القاضى بمناجاة أوامر سيدنا محمد - ﷺ - على الإطلاق ، ونبيلاً لصوص الكتاب والسنة فى ذلك ، وقد سبق منا الرد على مثل تلك الهاجسة وأين تنويع السنة من تنويعها فى كتب الأصول وأحكام القرافى .

وفى هذه المرة رأينا له فتيا فى «الرسالة» بضرب فيها بالأحاديث الواردة فى نزول عيسى - ﷺ - فى الصحاح والسنن والمسند عرض الحائط ، متصرفاً فى الآيات على هوى القاديانية ، متجاهلاً أن حمل الرفع على رفع مكاتة تفصيل للمحاصل بالنسبة إلى من اصطفاه الله لرسالته ، وأن المراد بالرفع لو كان رفع روحه بعد وفاته - ﷺ - فكان شأنه فى ذلك شأن باقى الأنبياء

والمرسلين وعامة المسلمين، فلا يبقى وجه للتوبة بأمره في الكتاب الكريم، وهذا قاض على رأي من شبه -تبعاً للنصارى- وقال إنه مات ثم رفع وتولاه تعالى ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(١) بمعنى قبل موت عيسى عند نزوله. وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ لَعَلَّكُمْ لِلسَّاعَةِ﴾^(٢) بمعنى أن عيسى به يعلم قيام الساعة لكون نزوله من أنشراطها، كما استفاض هذا وفك عن ابن عباس وغيره عند ابن جرير وغيره بدون أن يثبت خلافهما عنه، على ما لا يخفى على من غير أسانيد الروايات. على أن الإجماع على عدم إدماع اليهود في النصارى في الموارث ونحوها، وعدم سبق ذكر القرآن بآيات إرجاع الضميرين إلى غير عيسى في الآيتين كما لا يخفى على كل ذي عينين، فهذا يعلم تطابق الرواية والدراية فيما ذهب إليه الجمهور.

وفي «عقيد الإسلام في حياة عيسى -عليه السلام-» لمولانا الحبر الكشميري^(٣) بسط القول في وجوه دلالة الكتاب على ما عليه أهل الحق فليراجعها من شاء للاستزادة.

وحمل التوفى هنا على إيفاء الموت عليه في الحال -باعتبار أن اسم الفاعل مجاز في الاستقبال- تجاهل عن معاني التوفى في الكتاب الكريم واللسان العربي المبين «وهي معروفة لا يسع المقام شرحها» وتغافل عن أن المقام مقام التنصيص على إنفاذه من اليهود، وليست الإمامة في الحال سبيلاً للإيقاظ، ومن فسره من بعض المتقدمين بالموت يريد موته بعد نزوله -عليه السلام- حملاً على التقديم والتأخير كما تجد شرح ذلك في «معاني القرآن لقراء...» على أنه ليس أحد من علماء هذه الأمة يقول بنفى نزوله -عليه السلام- عند قرب القيامة. وما في «مراتب الإجماع لأبن حزم» بعيد عن الصحة عند أهل العلم، بل هو غلط عن قول من يقول بموته.

ومن نص على الإجماع على حياته ونزوله، أبو حيان، مع أن من قال بموته ورفعه يقول إنه ينزل حياً إلى الأرض وبعد مضي المئة المقدرة له يموت ثانياً كما في فتح الباري (٦/ ٢١٧) بل مجمعون على أنه سينزل كما دل على

(١) سورة النساء: الآية ١٥٩.

(٢) سورة المزمل: الآية ٦١.

ذلك الكتاب والسنة والإجماع. وقد ذكر الشوكانى فى كتاب «التوضيح فى تواتر ما جاء فى المنتظر والدجال والمسيح» أن الأحاديث فى نزوله -عليه السلام- كثيرة منها تسعة وعشرون حديثاً ما بين صحيح وحسن وضعيف متبرر، ومنها ما هو مذكور فى أحاديث الدجال، ومنها ما هو مذكور فى أحاديث المنتظر، وتنضم إلى ذلك أيضاً الآثار الواردة عن الصحابة فلها حكم الرفع إذ لا مجال للاجتهاد فى ذلك؛ اهـ. ثم ساق ذلك كله فقال: «أوجمىع ما سقاء بالغ حد التواتر كما لا يخفى على من له فضل اطلاع» ومثله فى «الإذاعة لما كان وما يكون بين بدى الساعة» لصديق خان القنوجى ونزلت فى النقل إليهما لكونهما مرضيين عند صاحب تلك الفتاوى، وإلا فتواتر حديث نزوله -عليه السلام- بما نص عليه أمثال ابن جرير وابن رشد الكبير وغيرهما من أساطين العلم. بل لمولانا المحدث الكشميرى كتاب «التصريح بما تواتر فى نزول المسيح» يسوق فيه سبعين حديثاً تدل على نزوله -عليه السلام-.

وما يعزى إلى ابن عباس من القول بموته غير صحيح للانقطاع فى السند وفقاً فى رجاله من الكلام، لأن على بن أبى طلحة لم يدرك ابن عباس، ومن دونه متكلم فيهم. وإزاء هذا البيان يلزم وعده أن غير الأحاد لا يؤخذ منه المعتقد. وذهب بن منبه هو حجة من قال بموته -عليه السلام-، وهو من مصانير الإسرافيليات ولا شأن له ولا تكعب فى الأحاديث المسندة فى الصحاح والسنن فى نزوله، فتكون محاولة إعلال حديث النزول بهما بما يضحك، كدهواء الاضطراب فى الحديث وإثما الاضطراب فى عقله، وإحدى طرق البخارى فى نزوله روايته عن ابن المنذر عن ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبى هريرة عن النضر -رضي الله عنه-، وكل هؤلاء جبال شوامخ وأطواد شوامخ فى الرواية والنسبة والأمانة، وابن تيمية وابن القيم يريان ما فى الصحيحين من الأحاديث المسندة بما يفيد العلم، وصاحب الفتاوى المذكورة أطوع لهما من طلبهما حتى فى أعطائهما الظاهرة كما يظهر من رأيه فى «نقش الدارمى» فكيف يستريح الآن مخالفتهما فيما أبدته الأدلة.

وفى الصحيحين وحدهما عن أبى هريرة وغيره أحاديث كثيرة فى هذا الباب، بل روى حديث نزوله -عليه السلام- نحو عشرين من الصحابة كما يظهر

من جامع الترمذى وغيره، فكيف يستجري صاحبنا أن يمحو ذلك كله بحجة قلم من غير تفكير فيما يجر ذلك إلى قلوب الأمة من الشكوك فيما نواشوه كله. أهنكنا يكون العلماء أمناء الله في أرضه؟.

ومن المعلوم أن قاديانين كانا اتفعا بين طلبة الأزهر قبل مدة، وما كان الأزهر تمكن من أن يتخلص منهما إلا بشق الأنفس، وصاحبنا يفتاه هذه بعيد الشر ويفتح هذا الباب من جديد حيث لم يلاحظ مصدر الاستفتاء، مع أن من أقدم ما يجب على المجيب عن سؤال أن يكون على بصيرة من ملايات السؤال ومصدره، على أن نشر الجواب -الباطل شكلا وموضوعا- في المجلة بدون اكتفاء يبحث الجواب إلى السائل بما يزيد الطين بلة والشر اشتراء.

وغاية ما استفدنا من تلك المحاولات أن الاقتراح لو قبل لكانت نتيجة الإعراض عن الكتاب والسنة والإجماع ومعتمد جماعة المسلمين بين عشية وضحاها لكن الله سلم. أفلا يحق بعد هذا كله أن نسأل هؤلاء هداة آخر الزمن قائلين: إلى أين تريدون أن تسيروا بالأمة يا طغاة بحر العلم.

عند جبهة الخبر اليقين:

مروق القاديانية

لغلام أحمد القاديانى المثني، كتب بلغة الهند فيها نصوص تجعله مرقا من الإسلام كما أن له كتبًا باللغتين العربية والفارسية تدل على أنه جامع بين الهجتين الجسهل باللسان والوقاحة بالغة في البهتان، وكتم نشر القاديانية في مختلف البلاد على تناليها من نشرات تدهو إلى المروق واعتناق هذا الدين الجديد، وهذا أمر لا يرتاب فيه إلا من يرتاب في شمس الضحى قابعا في موضع لا يشرع عليه نور العلم، فانما بالشك في كل شيء بعد انكشاف الغطاء عن كسر الطائفتين منهم، فيكون من العار علينا ألا نكون على بينة من نحل الإباضية والرافضة والبهرة ومائر الإسماعيلية والقاديانية والياية والبهائية والعنانية، ونحسوها من الطوائف الشاذة على اختلاف منازلهم في الشذوذ، لتممكن من صون المجتمع من شطايا شذوذهم وشروهم.

وأريد اليوم أن أحدث سيرا عن القاديانية، وكم لعلماء السنة في الهند من صراع مشكورة في الرد عليهم، بتأليف كتب بلغات شتى يسجلون فيها نصوص كلمات غلام أحمد المتنبي المغولي في مؤلفاته بما هو خروج عن الإسلام ومروق ظاهر تدليلا على كفر الطائفتين من أشياعه.

واليك عدة نصوص من كلمات ذلك المارق المستببح لحريم الدين باسم حرية الرأي، لا تدع ريبا في كفره وكفر طائفته:

١- «قد ذكرت المعصية له -أي لعيسى -عليه السلام- معجزات كثيرة والحق أنه لم تظهر عنه معجزة، من (حاشية ضميمه انجم آهه) تأليف غلام أحمد المذكور بلغة الهند ص ٦.

٢- «لم هو من أظهر أرومة وخزولة وعصومة حيث كانت ثلاث من جداته الصحيحة وثلاث من جداته الفاسدة مومسات وبغايا ومنهن لحمه ودمه» من الكتاب المذكور ص ٧.

٣- «لعل مصاحبه للبغايا وصبوه إليهن كان من جهة هذه القرابة النسبية» منه ص ٧.

٤- «يحيى أننى أفضل منه فإنه لم يكن يشرب الخمر ولم تسمع بغير عظرت رأسه يعطر من مالها الخبيث» من كتاب «اعجاز أحمدى» له ص ١٣.

٥- «كان عيسى ابن مريم يشتغل بالتجارة مع أبيه يوسف إلى اثنين وعشرين سنة» من كتاب (إزالة الأوهام) له بلغة الهند أيضا ص ١٢٥.

٦- «فى حاشية (كشش- نوح) ص ١٦ «كان يسوع أربعة إخوة وأختان من أب وأم حيث كانوا كلهم أولاد يوسف النجار ومريم».

٧ «فى إزالة الأوهام له ص ١٢٧ «لولا إياى واستظلالى لئلى هذه الاعمال لم أكن بفصل الله وتوفيقه أحط رتبة من عيسى ابن مريم فى هذه الشبهات والتهجمات».

٨- «قد بعث الله تعالى فى هذه الأمة مسيحا أفضل وأرفع فى جميع الكمالات عن المسيح السابق وسماه غلام أحمد» من كتابه (دافع البلاء) ص ١٣.

٩ «كنت أعتقد فى أوائل أمرى أنى لا الحق بغير عيسى ابن مريم فى

الفضائل والكمالات كيف وهو نبى ومن أجل المقربين عند الله تعالى وكلما بدا لى ما يقضنى عليه أحمد فضيلة جزئية، إلا أن الوحى الإلهى الذى صاب على كويل الطر بعدد لم يتركنى على تلك العقيدة وأعطيت النبوة صراحة بلا تحفاه من كتاب حقيقه الوحى له ص ١٤٩.

١٠- بعد فم كتاب حقيقه الوحى ص ١٠٧ أن قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ﴾^(١) نزل فى حق غلام أحمد وكذلك زعم فى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢) على صراط مستقيم^(٣).

١١- وفى الهام أنهم ص ٧٩ «فكلمنى ونادانى وقال: إني مرسلك إلى قوم مفسدين» واتى جاعلك للناس إماماً، واتى مستخلفك إكراماً كما جرت سنى فى الأولين».

١٢- وفى كتاب حقيقه الوحى له ص ١٧٩ يجعل الكفر فسمين أحدهما جحد الإسلام وإسواء محمد -ﷺ-، والثانى جحد المسيح الموعود -يعنى نفسه- ثم يقول فى حاشية تزيين القلوب له ص ١٣: «إن تكفير المنكرين من خواص الأنبياء الذين جاءوا بشريعة جديدة وأحكام ناسخة، وأما من سواهم من الملهمين فلا يكفر أحد بجهوده وإن بلغ من شرف الكالة الإلهية على أقصى غاياته» فيظهر من هذين الصين أنه كان يذى أنه صاحب شريعة جديدة ناسخة للنس قبلها.

١٣- وفى حقيقه الوحى له ص ٣١١ «وأحلف بالله العظيم إني لؤمن بهذه الإلهامات كما لؤمن بقدراته وسائر كتبه، وأذهن بالكلام الذى يتزل على أنه كلام الله كما أذهن أن القرآن كلامه».

ولعل فى هذا قدر كفاية فى معرفة كفر الرجل ومشاعبه من الفريقين كفرًا ليس وراءه كفر.

أعلى الله سبحانه منزلة العلامة فقه الإسلام للحديث للحجاج الشيخ محمد الأثر الكشميرى فى غرف الجنان وكلاء مكافاة اللادين عن حريم دين

(١) سورة الزمل: الآية ١٥.

(٢) سورة يس: الآية ٣، ٤.

الإسلام، فإنه قمع القلاوذية بحججه الدامغة، وحال دون استفحال شر معتدليهم ومعتزقيهم بالهند بتأليف كتب مختصة في الرد عليهم بلغات شتى، وحقق في كتابه «إكفار الملحدين» أسرار إكفار هؤلاء. وأمثالهم، وفي ذلك نحو سبعة وسبعين نصاً من نحو ما سبق من عبارات علام أحمد التنبني المذكور نقلاً من مؤلفات هذا المأرق مع تعيين صفحاتها - بتحقيق الأستاذ الجليل مولانا السيد مرتضى الهدى - ومع تلك النصوص ترحمناها إلى العربية بفلم الأستاذ القيور الولوى محمد شفيع الديوبندى، والاطلاع على واحد منها كاف في الجزم بخروج قائله ومشايخه من حوزة الإسلام.

وبالنظر إلى أنه قد اتسعت دائرة البعثات الإسلامية إلى الأزهر الشريف اتساعاً مشكوراً، نود أن لو كانت في مكتبة الأزهر الشريف قاعة خاصة تجمع إليها كتب التحل المعروفة في أقاليم يسكنها المسلمون، ليرتد إليها طلاب الأزهر الشريف من كل قطر تحت إشراف أساتذة اختصاصيين في معرفة التحل وأطوارها، فإذا ذاك يكونون على بصيرة من دخائل التحل، فيحوزون مناعة تحميهم من هوى ضروب الأمراض الروحية الفاتكة، التي ربما غمّلها نفوس مريضة تقصد الأزهر الشريف من يثبات مختلفة لقصد غير طلب العلم، بل يوقنون كل زائغ عند حده، ويحمون الطوائف من طوائف الأمراض النفسية. والله سبحانه ولي التوفيق.

هفوة خطيرة:

ينسب إلى أبي حنيفة خدم ما تواتر عنه

لقضية الأستاذ الشيخ حامد محسن الأزهري شغل غريب بمجابهة الغراء بآراء لم يسبق إليها بما لا نلصق فيها غاية حكيمة مهما تطلبناها، والأستاذ حر، يرى ما يشاء تحت مسؤوليته الأدبية، والغراء أيضاً أحرار يناقشونه فيها إذا شاوروا أو يكتفون بتسجيلها باسم مرتليها. - لكن إذا جار الأمر هذا الحد وبدأ الأستاذ يعزو إلى إمام من أئمة الدين ضد ما تواتر عنه - بدون ثبوت ولا سند - فهناك نرى الحاجة ملحة في مطالبة فضيلته بتصحيح

القل، وليس كل عزو يثبت. . . وقد اطلعنا في (٦ / ٢٣٧ سنة ١٣٥٩) من مجلة الأهرام القراء على مقال له تحت عنوان «شبه قد ترد على القارئ» وفيه يقول فضيلته:

«يرى الإمام الأعظم أبو حنيفة أن النظر واجب على كل إنسان وإن لم يلمعه دعوة رسول من الرسل، ولا يشترط ما اشترطناه. . . بل يرى أن مجرد وجود الإنسان وإمام عينيه السموات والأرض وإمامه نفسه، وما في ذلك من آيات وشواهد على وجود الصانع الحكيم كاف في وجوب النظر. غير أن الإمام يرى -مع إيجانه النظر على كل إنسان- أنه إذا أقضى بالنظر نظره إلى عدم الاعتراض بالصانع، يكون غير مؤاخذه ما دام قد فصل ما وجب عليه، واجتهاده هو الذي أدى به إلى اعتقاد غير صحيح».

وهذا هو نص عبارة الأستاذ. ثم لخص ذلك بقوله «إنه غير مؤاخذه إن أدى بالمرء اجتهاده إلى عدم الاعتقاد بالربوبية».

وهذا الذي يعزوه الأستاذ إلى أبي حنيفة أشنع مما يعزى إلى الغنيري والجاسط في كتب الأصول. والواقع أن أبا حنيفة يقول: «لا عذر لأحد في الجهل بخالفه لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وسائر خلق ربه، أما في الشرائع فمعتلور حتى تقوم عليه الحجة» كما ذكره الروزي المعروف بالحاكم الشهيد المتوفى في سنة ٢٣٤ هـ في كتاب المنقلى له رواية عن أبي يوسف عن أبي حنيفة. وبروي عن أبي حنيفة أيضا أنه قال: «لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم».

وفي كتب أصول الدين وكتب أصول الفقه المبسطة نصوص كثيرة من هذا القبيل، تدل على أن مذهب أبي حنيفة هو هذا، لا ما ذكره الأستاذ، وتلك الكتب في متناول أيدي كل عالم فلا داعي إلى التوسع في سرد نصوص منها، فالعل الأستاذ زاح بصره عن كلمة في مصدره، قلب المعنى كما ترى؛ لأن أبا حنيفة لا يرى وجوب النظر فقط، بل يوجب على العاقل مطلقا معرفة وجود الله سبحانه و وحدته وعلمه وقدرته، إلى آخر ما فصل في موضعنا وقد شهر الخلاف بين الأئمة فيمن لم يبلغه دعوة رسل الله خاصة هل

يعتبر في جهله بالله سبحانه، فأبى حبيفة ومن معه لا يعترفونه بخلاف الآخرين، فمن لم ينظر أو لم يهتد إلى معرفة الخالق سبحانه، فهو غير معذور عنده أصلاً، فلا يتصور ثبوت ما عزاه صاحب المال إليه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١).

القوة الخفية في الكون

يقول الأستاذ صاحب الثقافة في الصفحة ٩٩ من كتاب «الأخلاق» له:
«في العالم قوة خفية تحركه وتدير شؤونهُ».

تستكون تلك القوة حائلةً في العالم حيث جعل العالم ظرفاً لها، والمظروف حال في طرفه بالضرورة، ولا يتصور أن تكون هذه القوة عند حافة من صفات الله مأخوذة من الاسم الكريم «القوى» لأن صفات الله قائمة بالذات العلية لا بالكون، ثم قول الأستاذ في وصف تلك القوة «تحركه وتدير شؤونهُ» يدل صراحة على أنه جعل ماله عند المسلمين لتلك القوة الخفية الحائلة في العلم حتى رآه- حيث جعل تحريك العالم وتدير شؤونهُ إلى تلك القوة، ثم زاد الأستاذ في الكشف عن مرماه وقال عن تلك القوة: «هي علة وجوده وبقائه» لأن معنى هذه الجملة في مخاطب أهل العلم أن إيجاد العالم وبقائه إلى هذه القوة الخفية، فجعل هكذا ما لله عند الموحدين لتلك القوة في صراحة ليست فوقها صراحة، ثم زاد كشفاً عن مراده بأن عزاً إلى تلك القوة ذلك النظام الدقيق في الكون يجعل مستأنسة مردها، مع أن الله سبحانه يقول: ﴿صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢) فلم يبق سوى أن يقول الأستاذ: «هذه القوة هي الله رب العالمين، فقالها فعلاً في طبيعة وطبيعة في غير تهيب ولا تلثم».

وهذا مذهب الحلولية من فلاسفة الغرب في العهد الحديث، ويظهر أنهم لا يتأخرون كثيراً عن المجاهرة بهواجس نفوسهم في الكهسياء، وقد اكتشف قبول الأستاذ بجمل سابقة وفطرات لاحقة لتنادى بمراد الكتاب في «القوة الخفية»، وتقطع احتمال سبق الفيلم من «هي لله» إلى «هي الله» على

(١) سورة الشورى: الآية ٢٢.

(٢) سورة النحل: الآية ٨٨.

أن ذلك لو كان من قبيل سبق القلم لبادر مثل إصلاح مثل هذا الشطط الفطحي في الطبعتين بدون تأخير، إلى الطبعة الأخيرة. بل محاولة إصلاح ذلك الخطأ البالغ الخطورة بعد سنين وبعد ضجعات متعاقبة ليست بحيث تصلح الموقف نظراً إلى عدم اتساق الإصلاح مع الجمل المرصومة قبل هذا القول وبعبارة.

وقد أشرنا إلى بعض الجمل التي سبقته، ولما ما لحقه فهو قوله «لهذه القوة نحن مدينون بكل شيء لنا بحياتنا وبصحتنا وبخواسنا وبكل ملاذ الحياة وصنوف العيش». مع أن المسلم ليس بمدين في شيء إلا لله المنعم الديان، فهكذا جعل الله عند أهل الدين الإسلامي لتلك القوة فيكون ثابته تلك القوة في نظره مما ليس بونه حجاب.

وبالنظر إلى وجوب الخرس على حراسة معتقد المسلمين إذا وجهنا إلى الأستاذ بعض لوم مثل تلك الفتنة الكاشفة عما بين الضلوع من الراس البعيدة فلا يلوم إلا نفسه، لأن يديه أو كتابها وفاء تفخ، ولعل في هذه الإمامة كفاية في إعادة الحق إلى نصابه.

مسألة الخلود

دوام نعيم أهل الجنة، واستمرار عذاب أهل الجحيم بما علم من الدين بالضرورة، وقد تواردت الأدلة على بقاء الجنة والنار، ومضت الأمة على هذه العقيدة مدى الدهور.

لجهم بن صفوان بزعمه فناء الجنة والنار قد نأى الكتاب والسنة وعرق الإجماع اليقيني، وهو الذي نسب إليه كثير من البدع المكفرة باتفاق بين الفرق الإسلامية، فأصبح متبوعاً عند أهل السنة، مهجوراً عند المعتزلة، يفيض عند الشيعة والخوارج وسائر الطوائف، فلا يكون صنيع الشيخ الحرامي وزميله ابن زبيل من مسابرتهمما بلهم في نصف رأيهم بتكديهما بقاء

النار سوى حرق للإجماع اليقيني، وغير تشغيب متهاات فيما ثبت من الدين بالضرورة، كيف وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على بقاء الجنة والنار لا إلى نهاية بعد دحول أهلها فيها، بحيث لا يدع أى مجال لزام في التشكيك.

وقد ورد في القرآن الكريم وحده من الأدلة نحو مائة آية في الخلود فنحو ستين منها في النار، ونحو أربعين منها في الجنة، وقد ذكر الخلد أو ما اشتق منه في أربع وثلاثين في النار، وثمان وثلاثين في الجنة. وذكر التأييد في أربع في النار مع الخلود، وفي ثمان في الجنة منها سبع مع الخلود، وذكر التصريح بعدم الخروج أو معناه في أكثر من ثلاثين، وتضافر هذه الآيات ونظائرها بفيد القطع بإرادة حقيقتها، كما نجد تفصيل ذلك كله في «الاعتبار بقاء الجنة والنار» لتفتى السبكي وهو مطبوع مع «الدرة المضية في الرد على ابن تيمية» فتحيل القارئ الكريم عليه.

وأما ما ورد في السنة مما يدل على بقاء الجنة والنار فأكثروا من أن يحصى. وما في الأصول الستة و «مجمع الزوائد» من ذلك كاف شاف، ولذلك أجمع المسلمون على اعتقاد ذلك وتلقوه خلفاً عن سلف عن النبي - ﷺ - وهو مذكور في فطرة المسلمين، معلوم من الدين بالضرورة كما يقوله تفتى السبكي.

ومن المعلوم أن ابن حزم بالغ التشدد كثير الإنكار على دعوى الإجماع في المسائل، ومثله إذا أقر بالإجماع في مسألة تكون تلك المسألة في أعلى مراتب الإجماع، فتدرك «مراتب الإجماع» له وهو يقول في أوله: إن من خالف مسألة من مسائل الإجماع المذكورة في كتابه المذكور يكفر بالإجماع. ثم ذكر في حيداد تلك المسائل مسألة الخلود حيث قال في (ص ١٧٣): «إن الجنة حق وإنها دار نعيم أبداً لا تنقضي ولا يفنى أهلها بلا نهاية، وإنها أعدت للمسلمين والنبيين وأنباهم على حقيقة الذين كما أتوا به قيل أن ينسخ الله أديانهم بدين الإسلام، وإن النار حق وإنها دار عذاب أبداً لا تنقضي ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية، وإنها أعدت لكل كافر مخالف لدين الإسلام ولن يخالف

الأنبياء السابقين قبل بعث رسول الله عليه وعليهم الصلاة والسلام وبلغ خبره إليه.

ولذا قال السبكي في صدر كتابه السابق ذكره: «إن اعتقاد المسلمين أن الجنة والنار لا تضمان، وقد نقل أبو محمد بن حزم الإجماع على ذلك، وأن من مخالفه كافر بإجماع» اهـ.

والكلام في أنواع التقديم والتأخير طويل الدليل، وليس فيها ما يبرر قسمة جهنم ومن لف لفه بقوله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾^(١) وإنما دلالة القول الكريم على أن وجود الله سبحانه ليس له ابتداء ولا انتهاء وأنه هو القديم الباقي بذاته، والمحكمات الدالة على الخلود دلالة بانه لا يتأعضها مجمل محتمل، بل رده إليها هو الأصل الأصيل، على أنه قد ورد بيانه عن إليه البيان حيث قال النبي - ﷺ -: «أنت الأول فليس قبلك شيء». وأنت الآخر فليس بعدك شيء» كما في سنن أبي داود وجامع الترمذي وغيرهما، فهذه تقطع دابر الوسواس والهواجس، وقد قال الإمام أبو عبد الله الحلي في منهاجه: «الأول هو الذي لا قبل له، والآخر هو الذي لا بعد له» فإن بذلك إن بقاء الجنة والنار بإبقاء الله الباقي بذاته، لا يتأني كونه تعالى هو الآخر بالمعنى الذي بينه الرسول - ﷺ - وبالمعنى الذي لا يختلف ومحكمات القرآن الكريم.

حكم محاولة فصل الدين عن الدولة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعد فقد ورد من بعض العلماء الأفاضل في حلب الشهباء استفتاء يسألني فيه عن حكم شرع الله في مسلم يطالب حكومته في بلد إسلامي عريق في الإسلام بإبعاد النص على أن (دين الدولة الرسمي هو الإسلام) عن دستور تلك الحكومة، إحتلالاً للأحكام الوضعية اللادينية محل أحكام شرع الله؟ ويسألني فيه أيضاً عن حكم الشرع الآخر في مسلم يكون

سببا لاستفحال ذلك الشر بسكوته عن تأييد الحق في هذه الكارثة، وفي هذا الخطر الداهم؟

فأقول مستعينا بالله جلّت قدرته: إن هذه هي أدنى الدواهي وأعظم المصائب يذوب لهولها قلب كل مؤمن صادق الإيمان، ولا سيما في مثل بلاد الشام التي لها ماضٍ مجيد في خدمة الإسلام.. فالمسلم إذا طالب بمثل ذلك في سلامة عقله، يجرى عليه حكم الردة في بلد يكون فيه الإسلام نافذ الأحكام، وفي غيره يهجر هذا الطالب هجرا كليا فلا يكلم ولا يعامل في أمر أصلا حتى تضيق عليه الأرض بما رحبت ويتوب وينيب.

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن دين الإسلام جامع لمصلحة الدنيا والآخرة والأحكامهما دلالة واضحة لا ارتياب فيها، فتكون محاولة فصل الدين من الدولة كفرا صارخا مثبلا لإعلاء كلمة الله، وعداء موجها إلى الدين الإسلامي في صميمه، ويكون هذا الطالب من هذا الطالب إقرارا منه بالابتعاد والانفصال قبلزعه بإقراره، فتعده عضوا ميتورا من جسم جماعة المسلمين وشخصا منفصلا عن عقيدة أهل الإسلام، فلا تصح تناكحته ولا تحل ذبيحته لأنه ليس من المسلمين ولا من أهل الكتاب.

وقد عد الصديق الأكبر -رحمه- الذين حاولوا إبعاد حكم جباية الزكاة عن الأحكام التي تنفذها الحكومة في سبيل الارتداد، حتى عاملهم معاملة المرتدين من سبي وقتل، واجمعت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين على موافقته بعد أن توقف بعضهم بعض توقف ثم شرح الله صدره لما شرح له صدر أبي بكر -رحمه-، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ٦٥﴾ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما^(١) فيكون من لا يرضى بقضاء الإسلام خارج عن عقيدة الإسلام منفصلا عن جماعة المسلمين، وقال جل جلاله: ﴿الْمُؤْمِنُونَ بِغُضِّ الْكِتَابِ

وَيَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أشدَّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾^(١) فيكون الكفر ببعض الكتاب كفرا بالجميع ناقلا عن الله ليعود بالله من الحسور بعد الكور، وقال على كسر هاء وجهه: «ما ترك الناس شيئا من أمر دينهم لاستصلاح دينهم إلا فتح الله عليهم ما هو أضر من».

وأما الساكت من أهل الشأن عن تأييد الحق في مثل تلك الكارثة فوالها هو شيطان أخمس ورد لأهل الردة.

وتعمل بعضهم في ذلك بحقوق الأقليات من أهل الكتاب يدل على مبلغ جهل هذا المتعلل بالحقوق التي منحها الإسلام لذوي العهد الأولياء بمعهودهم. وإي دستور أرعى لحقوق الأقليات الدينية والعنصرية من دستور الشرع الآخر الفاضل: «دموهم وما يدينون» و «لهم مالنا وعليهم ما علينا» - «ما لم يهتروا العهد» - وقد قال النبي - ﷺ -: «من آذى ذميا فأنا حسيبه يوم القيامة».

وقد سجل التاريخ بحروف من الذهب أبناء عهد مبلغ فتح أهل الذمة بالعدل الباهر في حكم الإسلام في عهد الدول الكبيرة الإسلامية فضلا عن عهد الدول الإسلامية الصغيرة.. وقد وعى الرافعون أن كبار المحامين من نواب أهل الكتاب في البرلمان العثماني كانوا صاحبا بلسان واحد قائلين: «إننا نرضى بأحكام الإسلام في ذوى العهد بكل ارتياح، ولكن لا نرضى بما يحاول الحزب الغالب أن يفرضه علينا من هذه» كما يظهر من محاضر جلسات الأول للبرلمان المذكور عند مداورة حقوق الأقليات في أوائل إعلان الدستور العثماني، وكانت جلسة قوية صاخبة.

والوراع الشرعى كان يوقف الحكام عند حدود العدل في الدول الإسلامية، وتخطى بعض المتغلبة تلك الحدود في بعض الأزمان شطوذا شخصيا لا يوصم به إلا ذلك الشاذ فلا يبنى عليه حكم عام، فمضى ساد الإسلام لمقد ساد العدل في الأحكام، من غير أن يلحق بأحد أى ضيم،

وتكون المرعايا كلها سواسية في نيل العدل، من غير فرق بين المسلم وغيره في باب العدل. فلا يكون مصدر تلك المطالبة إلا إلحادا في النفس متطويا على نيل الأديان كلها.

وما كنا نسمع مثل تلك النمرة قديما حينما كانت الخلافة قائمة فيكون مبدأ هذا الفساد المنسرب إلى الجماعة زوال الخلافة من الوجود من غير اهتمام بإحيائها من جديد، مع أنها أقدم شرع شرعه الله للمجتمع البشري من غير أن يطرا عليها النسخ في زمن من الأزمان، حتى استمرت الخلافة قائمة مدى الدهور، إلى أن لزلتها من الوجود يد أئمة استخفت الأقوام فأطاعوها، إلى أن أصبحت بعض الميولات الإسلامية تتسابق في غطْبٍ وَدَّ جِياع المستعمرين، مترسعين لخطاهم في الحكم من غير تعزُّز ولا تفرُّز غير حاسمين حساب العزة الإسلامية، فتعمل الذل والإلحاد.

مع أن المحتم عليهم أن يجمعوا كلمتهم ويلبوا شعهم لتكون لهم خلافة رشيدة لجميع قواهم وتستعيد مجدهم في عزة وإكرامة، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ (١) وقد علم الملائكة من ذكر الخليفة أن البشر يكون فيهم من يتخطى حدود الله حتى يولى عليهم خليفة يكبح جماحهم وينفذ فيهم حكم الله، شأن الخليفة هو تنفيذ أحكام الله. قال الله تعالى: ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ۖ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ۖ﴾ (٣) فدل هذا وذلك على أن الخليفة هو الشرف الشرعي على تقويم الأود وتوزيع العدل، فلا يكون النسب المجرد كافيا في ولاية العهد بدون القدرة على إقامة العدل وإزالة الظلم.

واشترط أبو حنيفة إذن أمير المؤمنين في صحة صلاة الجمعة -على توارث العمل بذلك- مستند إلى سياسة شرعية عالية، وهي تأييد الأمة إذا نصت عليهم مدة جمعة من غير بيعة خليفة يتولى الأمر بعد وفاة خليفة،

(١) سورة البقرة: الآية ٣٠.

(٢) سورة ص: الآية ٢٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٦٤.

حذركم من سيادة العوضى واستفحال الفتن عندما يخلو مقام الخلافة عمن يتولى بجدارة تقبّل الموقف، فإذا لم يبادروا إلى ذلك يجد كل ناهق من يتابعه فينخرم النظام ويعم الخلل ويشعل ذلك فيهلك الحرث والنسل.

وهذا ما عتدى من الجواب، والله أعلم بالصواب

كتبه محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية سابقا

في ٨ من رجب الفرد سنة ١٣٦٩

ابن عبد الوهاب والشيخ محمد عبده في نظر صاحب «الثقافة»

صاحب مجلة «الثقافة» كان حذرا كل الحذر من أن يطرق في مجلته بحوثا دينية قامت صيغة طائفية، معتبرا إياها بما لأحاجة إليه في التشفيف المعصري، لكن غير خطته الآن وأخذ يخوض فيها خوفا لا يبرره التمهيد العلمي والبحث البري، حتى انتهى باللائمة في العدد (٢٥٧) على أدلائل الخيرات للجزولي^(١) وفتوة المذبح للبوصيري^(٢) حيث احتوتا على التوصل بفخر الرسل - ﷺ -.

وهذا ذنب لا يختصر عبده مهما شغف بهما أهل العلم في مشارق الأرض ومغاربها تقديرا منهم لما حازتاه من القدرح المعلن في غرس حبه - ﷺ - في النفوس وثوبق الصلة به - ﷺ -.

ولقد حمل أهل العلم بعض عبارتهما اللوهمية عند بعض العامة على محامل حسنة تنعق والعلم الصحيح، ولم يحل دون اشتباههما تقول أي قائل كما يظهر من الأدب، ومن النسخ المحفوظة في الخزانات.

فكان الأستاذ صاحب المجلة تناسي لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) الأمر

(١) سورة الأحزاب: الآية ٥٦.

بالصلاة عليه بدون تقييد بوقت دون وقت ولا بصيغة دون صيغة.
توارث المسلمون الصلاة عليه في صلواتهم، بل يصلون عليه كلما ذكروه، لما
دانوا بالإسلام، وألف مؤلفون في فضل الصلاة عليه كتباً خالدة، ولا يزالون
هكذا إلى قيام الساعة رغم كل متحرف عن حضرة المصطفى - ﷺ - .

وكان الأستاذ تناسى أيضاً حديث الشفاعة الكبرى المتواتر عند أهل العلم
بالحديث.

ومن أخطاء غيره بأحاديث الشفاعة استيقن أنه - ﷺ - ملاذ الخلق حفا
في ذلك اليوم الرهيب، وأن من أخذ بيده نجا من أن تزل قدمه، وأنه هو
الشافع المشفع لأهل المحشر بإذن الله تعالى يوم يستولى عليهم الناس من
شفاعة الشافعين، والله سبحانه هو الذي يقيمه في هذا المقام للحمود إعلاء
لشأنه. . . فأنى يتصور في ذلك معنى الإشراف!! وبعض الناس يحسب أن
إنكار الشفاعة حين وهو عند الله عظيم.

وليس علم الحديث بالحالة التي يتخيلها هؤلاء زهيراً إن تابعه الأستاذ
في فجره وضحاها، وبسط ذلك مقام غير هذا المقام.

وما يأخذ الأستاذ على البوصيري، عده المصطفى يعلم علم اللوح
واقلم وليس الغيب كله ولا العلم كله ما في اللوح قطب حتى يلزم من نفي
العلم بالغيب نفي علم ما في اللوح، لأن النفي في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَظْهَرُ
عَلَيْهِ غَيْبٌ أَحَدًا﴾^(١) مع فرض التعاضد عن الاستثناء مسلط على مصدر
مضارع - أعنى غيبه - وهو من أفعال العموم فيفيد سلب العموم لا عموم
السلب، فيكون المعنى نفي علم جميع الغيب لا نفي علم شيء من الغيب،
كما حققه السعد في شرح المقاصد، على أن العلم بإعلام الله لا يكون من
الغيب في شيء.

ثم قال الأستاذ في العدد (٢٥٨) إن الشيخ عبده كان يتابع خطة ابن عبد
الروهاب في أسس الإصلاح، وكذا الشيخ التيجاني والشيخ السنوسي.
ولواقع أن الأخيرين من الصوفية المقاتلين بوحدة الوجود على مذاق

الشيخ الأكبر، كما يظهر من كتبه المتداولة بين أصحابهما، فلا يتصور أن يتبعاه في تحلته المتألفة للتصوف والتصوفة.

ولما الشيخ محمد عبده نشأ على القول بوحدة الوجود على ما يعلم من كتاب «الواردات» له ومن حاشيته على شرح الدواني على العنصرية، بل استمراره على هذا الرأي ظاهر من قوله (٢/ ١٧٨) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾^(١) رغم تكلف صاحب المنار التملص منه بعد مدة مديدة، ثم إنه تلقى كثيرا من كتب الفلسفة عن جمال الدين المازندراني، ورحل إلى الغرب وكرع من يتابعه العكرة. فيكون بشراقيا فيلسوفا على الطريقتين.

وإن عبد الوهاب وقدمناه ابن تيمية وابن القيم يرون القول بوحدة الوجود مرفوقا ونفيا للصانع والتحيزا إلى الطبيعيين نفاة إله العالمين. فلا يتصور من الشيخ محمد عبده أن يتابع من نظره إلى وحدة الوجود هذا النظر. على أن ابن عبد الوهاب ينهل الكلام والرأي والتصوف والفلسفة، في حين أن الأستاذ الإمام مؤلفاته في الكلام، ونعويله على أهل الكلام واعتماده على الرأي في الإفتاء والتفسير طول حياته، وليس عنده من علم متى الحديث ورجال الحديث وعمل الحديث ما يمكنه من الجولان في ميدان البت في التفسير بالرواية والاحتجاج بالحديث في أبواب الفقه، فيكون مشربه غير مشرب زعيم البداية.

فدعاه أن الشيخ عبده من ينضوي تحت راية ابن عبد الوهاب لا يكون معقولا وإن وقع مثله في كلام بعض المحاضرين قبل الأستاذ، والتعويل على الدعايات كثيرا ما يعد الرء عن اجتناء الحقائق.

وعلم الأستاذ أنه تعود النقل عن كتب من غير أن يتحقق من قبعة مؤلفيها في الثقة والثبوت، ومن غير أن يذكر مصادره فيلصق به القول مباشرة بدون أن يستطيع التدليل عليه، ولجهد مثل ذلك في كلامه عن ممدحت باشا حيث عول على «الانقلاب العثماني» و«محاكمة ممدحت» ونحوهما في شأنه، مع أن المسألة أوسع وأعمق من أن يكتفى فيها بأمثال تلك الكتب.

ولا يوجد عالم مختص إلا يسعى في إحياء السنة النقية وإماتة البهجة، لكن منع من البدع المنكرة غير رمى الناس بالشرك بآثفه الأسباب، وذلك يكون بالإخلاص في التصيحة وهذا يكون لبناء صرح الحكومة على الأسلاب.

وإبن عبد الوهاب صاحب الدعوة ينسب أصحابه إلى مسلح الإمام أحمد - رحمه الله - ومذهبه التقليد في باب الاعتقاد، كما نجد ذلك مسداً إليه في طبقات ابن أبي يعلى، ولم نر أحداً له شأن ادعى الاجتهاد له والاجتهاد في الإسلام صعب المال. فإن كان الأستاذ رأى كتاباً يشهد له بالنبوغ في علم الكتاب والسنة والعربية وسائر مدارك الفقه، غير مثل السيف في فهاقي قاحلة جرداء لا يشع عليها نور غير نور شمس السماء، فليبرره نعلم منزله في العلم أهو بحيث يصح إمام الموحدين حينما يعد أتباع أئمة الهدى المتبوعين مشركين بسبب زيارة القبور والتوسل بالأنبياء والمصلحين أم بالعكس.

على أن شيعة ابن عبد الوهاب صرحاء في معتقدهم في التشبيه والتحميم، فتوالت كتاب «القبض» للدارمي وكتاب «السنة» المنسوب لعبد الله ابن أحمد وغيرهما مما نشره أتباعه تشبين منها معتقدهم في الله سبحانه، وقد سجلنا في «الكلمة الرد على التونسية» من القول ما فيه كفاية في هذا الموضوع.

والجسم عايد وثن عند كثير من أئمة أصول الدين، فلا يلزم المشبه مع المنزه في قرن عند أهل الحق.

أخلاً يكون من الغريب المستغرب جداً - ولا سيما من مثل الأستاذ - أن بعد رعيم المشبهة في أواخر القرن الثاني عشر الهجري إمام الموحدين، وأتباع الأئمة المتبوعين مشركين تحمل دعاوهم وأموالهم، بمجرد أن رأوا القصور أو توصلوا، مع أن في الزيارة والتوسل أدلة من الكتاب والسنة ونصوص الأئمة يخلص لها كل من يعي ما يقال له، وقد سبق أن ذكرنا ما فيه كفاية من ذلك في مقالين تحت عنوان «محق القول في مسألة التوسل».

وإن لأبى زيارة بعض العامة أو توسله شيء من البدع فالواجب على العالم أن يرشده إلى السنة برفق لا أن يرميه بالشرك ويستبيح ماله ودمه،

ولسنا نرى مسح الزائر لكن لا ترميه بالإشراك بمثل هذا السبب، بل يقول أبو الوفاء بن عقيل عالم الحنابلة في «التذكرة» له المحفوظة بظاهرية دمشق رقم ٨٧ في الفقه الحنبلي حد ذكر كيفية زيارة قبر المصطفى صلوات الله وسلامه عليه في المذهب الحنبلي: «...» وإن أحييت لتسبح بالخير وبالحنانة، وهي الجذع الذي كان يخطب عليه الرسول - ﷺ - «وإن عقيل هذا عالم جليل له كتاب «الفنون» يقال إنه في ثمانية مجلد، ويقول الذهبي عنه إنه لم يصف في الدنيا أكبر من هذا الكتاب، ورواية أبي بكر الروزي عن أحمد في المسك في هذا الباب معروفة، وفي كتاب «الحكايات الشجرة» للحافظ الضياء المقدسي الحنبلي المحفوظ تحت رقم ٩٨ من المجموع بظاهرية دمشق أنه سمع الحافظ عبد الفتى المقدسي الحنبلي يقول إنه خرج في عضده شيء يشبه الدمع فأعقبته مداراته ثم مسح به قبر أحمد بن حنبل فبرق ولم يعد إليه. وهذا الكتاب بخط الحافظ المذكور ومن خطه نقلت هذه الحكاية، وأى حنبلي يستطيع أن يقول عن هؤلاء إنهم قبوريون يتعبدون الضرائع؟!»

والاستاذ الذي يخلع على أتباع ذلك الزعيم خلعة الموحدين مع رأيهم المعروف في التشبيه ويرمى أتباع أئمة الهدى بالإشراك والوثنية بسبب زيارة القبور والتوسل بالأنبياء والصالحين يقول في كتاب الأخلاق له (ص ٩٩): «في العالم قوة خفية تحركه وتدير شؤونته هي علة وجوده وبقائه... هذه القوة هي الله رب العالمين» والشفرة الحالة في العالم لا تكون إلا عرضاً قائماً به، فتكون تسمية العرض إلهاً من مبتكرات هذا الأستاذ بدل تسمية المادة إلهاً عند النجسة (تعالى الله عن ذلك) فلتظن إذن «ههنا» انشباطاً بما آل إليه رأيه في «القوة والمادة» بعده بملة يسيرة بفضل فلاسفة اليوم الذين يرون أنفسهم في مقام التحاكم إليهم في الفرق بين الموحدين والمشركين!!

وكان محمد بن إسماعيل الأمير اليماني صاحب سبل السلام بحث إلى ابن عبد الوهاب في مبدأ قيامه بالدعوة إلى نكلته بقصيدة طنانة مطلعها:

سلام على محمد ومن حل في محمد

وإن كان تسليمي على البعد لا يحمدي

ونقام القصيدة في «اليدور الطالع للشوكاني» و«التاج المكنن لصديق
خان» قطارت كل مطار، ثم لما بلغه ما عليه من مفرجه من سفك الدماء ونهب
الأموال والتمحاري على قتل النفوس ولو بالاختيال، وإكفار الأمة المحمدية في
جميع الأقطار وجع عن تأييده وقال:

رَجَعْتُ عَنِ الْقَوْلِ الَّذِي قُلْتُ فِي التَّجْدِي

فَلَقَدْ صَحَّ لِي عَنْهُ خِلَافُ الَّذِي عَنِّي

ظَنَنْتُ بِهِ خَيْرًا فَقُلْتُ عَسَى عَسَى

تَجِدَ نَاصِحًا يَهْدِي الْعَبْدَ وَيُسْتَهْدِي

لَقَدْ خَابَ لِيهِ الظَّنُّ لَا خَابَ نَصِحًا

وَمَا كُنْتُ ظَنُّ لِّلْحَقَائِقِ لِي يَهْدِي

وَقَدْ جَاءَنَا مِنْ أَوْحِيهِ الشَّيْخُ مَرِيدٌ

فَحَقَّقَ مِن أَحْوَالِهِ كُلِّ مَا يَهْدِي

وَقَدْ جَاءَ مِن تَأْلِيْفِهِ بِرَسَائِلِ

يَكْفُرُ أَعْلَى الْأَرْضِ فِيهَا عَلَى عَنَدِ

وَلَفَّقَ لِي تَكْفِيرَهُمْ كُلَّ حُجَّةٍ

تَرَاهَا كَتَبْتَ الْعَنَكُوتِ لَدِي التَّقْدِ

إلى آخر القصيدة، ثم شرحها شرحا يكشف عن أحوال ابن عبيد

الوهاب من الغلو والإسراف في القتل والنهب ويرد عليه، وسمى كتابه إرشاد
ذوي الألباب إلى حقيقة أقوال ابن عبد الوهاب.

وهذا هو الذي يعدد الأستاذ إمام الموحدين بدل أئمة الهدى التبوعين.

وكنت معجبا بالأستاذ على جلده في البحث وكثرة إنتاجه، مع ما أرى

في تنابها كلامه من وجوه الشطط على أصل أنه يصلحها بنفسه في أقرب

فرصة، لكن حيث خاب ظني فيه لم استطع السكوت عن إطلاق الساطل،

والله سبحانه ولي الهداية.

محق القول فى مسألة التوسل

الحمد لله، وحسبوت الله وسلامه على سيدنا محمد رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد... فلما نرى طائفة الخشوية يحاولون إنكار الأمة جمعاء بين حين وآخر، بسبب أنهم يزورون القصور ويتوسلون إلى الله بالأعيان، فكأنهم بذلك أصبحوا عباد الأوثان فحاشاهم من ذلك، فأحييت ذكر آراء أشعة أصول الدين فى مسألة التوسل لأنهم هم أصحاب الشأن فى تبيين وجوه الفرق بين التوحيد والإشراك وعبادة الأوثان، مع سرد ما فى الكتاب والسنة من وجوه الدلالة على ذلك عند أهل العلم رداً للحق إلى نصابه، وردعا للجهل وأصحابه. والله سبحانه ولى التلديد والتوفيق.

فلقول مستعينا بالله جل جلاله: إني أرى أن أحدث هنا عن مسألة التوسل التى هى وسيلة دعائهم إلى ربهم الأمة المحمدية بالإشراك، وكنت لا أحب طرق هذا البحث لكثرة ما أثاروا حوله من جدل عقيم مع ظهور الحجة واستتانة المحجة، وليس قصد أول من أثار هذه القضية سوى استباحة أموال المسلمين ليؤسس حكمه بأموالهم على دعائهم باسم أنهم مشركون، وأنى يكون للخشوية صدق الدعوة إلى التوحيد؟!

وهم فى إنكارهم التوسل محجوجون بالكتاب والسنة والعمل المتوارث والمعقول:

أد الكتاب منه قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا إِلَهَ الْوَسِيلَةِ﴾^(١) والوسيلة بمعنى ما تشمل التوسل بالأشخاص، والتوسل بالأعمال... بل الشبان من التوسل فى الشرع هو هذا وهناك رغم قول كل مفسر أنك، والفرق بين الحق والباطل فى ذلك لا يصدر إلا عن ينظر على اعتقاد فناء الأرواح المؤدى إلى إنكار البحث، وعلى ادعاء انتفاء الإمكانات الجزئية من النفس بعد مفارقتها البدن. المستلزم لإنكار الأدلة الشرعية فى ذلك.

أما شعور الوسيلة في الآية المذكورة للتوسل بالأشخاص فليس رأي مجرد، ولا هو مأخوذ من العموم الفقهي لمحب، بل هو المأثور عن عمر الفاروق - رضي الله عنه -، حيث قال، بعد أن توسل بالعباس - رضي الله عنه - في الاستفتاء: «هذا والله الوسيلة إلى الله عز وجل...» كما في الاستيعاب لابن عبد البر. وأما السنة فيها حديث عثمان بن حنيف - رضي الله عنه - بالصغير - رضي الله عنه - وفيه «يا محمد إني توجهت بك إلى ربي» هكذا علم الرسول - ﷺ - الضمير - الدعاء - وفيه للتوسل بالشخص، وصرفه عن ظاهره تحريف للكلم عن مواضعه بهوى. وأما كون استجابة دعاء الضمير بدعاء الرسول صلوات الله عليه - وهو غير مذكور في الرواية - أو بدعاء الضمير فلا شأن لنا بذلك، بل الحجة هي نص الدعاء المأثور عن الرسول - ﷺ -، وقد نص على صحة هذا الحديث جماعة من الحفاظ كما سائر..

وقد ورد أيضاً في حديث فاطمة بنت أسد -رضي الله عنها- حين نيك والآنبياء الذين من قبلي، ورجال هذا الحديث ثقاة سوى روح بن صلاح وعنه يقول الحاكم: ثقة مأمون. وذكره ابن حبان في الثقات، وهو نص على أنه لا فرق بين الأحياء والأموات في باب التوسل، وهذا توسل بجاه الأنبياء صريح، وفي حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك». وهذا توسل بالمسلمين عامة أحياء وأمواتاً، وابن التوفيق في منته لم يتفرد عن ابن مردود، وابن مردود من رجال مسلم، وعطية حسن له الترمذي عدة أحاديث كما سأل.

وعلى التوسل بالأنبياء والصالحين أحياء وأمواتا جرت الأمة طبقة طبقة، وقول عمر في الاستسقاء «إنا نتوسل إليك بعم نبينا» نص على توسل الصحابة بالصحابية؛ وفيه إنشاء التوسل بشخص العباس -عليه السلام-، وليس في هذه الجملة فائدة الخير لأن الله سبحانه يعلم توسل المسلمين، ولا لازم فائدة الخير لأن الله يعلم أيضا علم المتوسلين يتوسلهم، فتصحفت الجملة لإنشاء التوسل بالشخص. وقوله «كنا نتوسل» فيه أيضا ما في الجملة الأولى. على أن قول الصحابي «كنا نفعل كذا» ينصب على ما قبل زمن القول فيكون المعنى أن الصحابة -عليهم السلام- كانوا يتوسلون به -عليه السلام- في حركته

وبعد لحوقه بالرفيق الأعلى إلى عام الرمادة، وقصر ذلك على ما قبل وفاته -
 ﷺ- تقصير عن هوى، وتحريف لنص الحديث وتأويل بدون دليل.

ومن حاول إنكار جوار التوسل بالأسماء بعد موتهم يعدول عمر إلى
 العباس في الاستفتاء قد حاول الحال ونسب إلى عمر ما لم يخطر به على بال
 فضلاً عن أن يطق به، فلا يكون هذا إلا مـأولة إبطال السنة الصحيحة
 الصحيحة بالرأى، وفعل عمر إنما يدل على أن التوسل بقرابة الرسول الأحياء
 جائز كجوارزه بالنبي عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس غير، بل في استيعاب
 ابن عبد البر يأن سبب استفتاء عمر بالعباس حيث يقول فيه «إن الأرض
 أجندت إجمداً شديداً على عهد عمر زمن الرمادة، وذلك سنة سبع عشرة
 فقال كعب: يا أمير المؤمنين، إن بني إسرائيل كانوا إذا أصابهم مثل هذا
 استسقوا بعصبة الأنبياء، فقال عمر: هذا هم رسول الله -ﷺ- وصنو أبيه
 وسيد بني هاشم فعشى إليه عمر وشكا إليه... فهل استبان الآن أن استفتاء
 عمر بالعباس لم يكن من جهة أن الرسول ميت لا يسمع نداء، ولا جاء له
 عبد الله تعالى؟ حاش لله ما هذا إلا إنك مفترى.

وحديث مالك الدار في مجيء بلال بن الخارث الصحابي إلى قبر النبي
 صلوات الله عليه أيام الفتح في عهد عمر، وقوله «يا رسول الله استسق الله
 لأمك فإنتهم قد هلكوا» فأناء رسول الله -ﷺ- في المنام فقال انت عمر
 فآقرته السلام وأخبره أنهم يسقونه نص في توسل الصحابة به عليه السلام
 بعد وفاته من غير تكبر، والحديث مما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح كما
 في فتح الباري، وهذا قاصح لمن لا يميز التوسل به صلوات الله عليه بعد
 لحوقه بالرفيق الأعلى.

وكذلك حديث عثمان بن حنيف في تعليمه دعاء الحاجة السابق ذكره
 لمن كان له حاجة عند عثمان بن عفان -رضي الله عنه وفيه التوسل بالنبي -
 ﷺ- بعد وفاته من غير أن يذكر عليه أحد.

والحديث صحيحه الطبراني وأقره أبو الحسن الهيثمي في «مجمع الزوائد»
 كما سيأتي.

وقد جمع للحدث الكبير محمد عابد السدي في جزء خاص الأحداث والآثار الواردة في هذا الباب فثنى وكفى، وعمل الأمة الشوارت طيقة منطقة في ذلك مما يصعب استقصاؤه وفي ذلك كتب خاصة. وفي مناسك الإمام أحمد رواية لبي بكر الرازي التوسل إلى الله بالنبي - ﷺ - والصيغة التي يذكرها أبو الوفاء بن عقيل كثير الخاتبة في تذكرته في التوسل به - ﷺ - على مذهب الخاتبة فيها طول ذكرنا نصها في تكلمنا للسيف الصغير، وتوسل الإمام الشافعي بأبي حنيفة مذكور في أوائل تلويح الخطيب بسند صحيح.

وتصح الحفاظ عبد الغنى القدسي الحنبلي بطبر أحمد للاستشفاء لدعل أعيان الأطباء المذكور في «الحكايات المشورة للحافظ الطيباء المسمى الحنبلي» سماعاً من شيخه المذكور، والكتاب محفوظ بظاهرية دمشق وهو بخط المؤلف. فهل هؤلاء عباد القبور؟

وأما من جهة المعقول فإن أمثال الإمام فخر الدين الرازي، والعلامة سعد الدين التفتازاني، والعلامة السيد الشريف الخرجاني، وغيرهم من كبار أئمة أصول الدين الذين يفرغ إليهم في حل المشكلات في أصول الديانة قد صرحوا بجواز التوسل بالأنبياء والصالحين أحياء وأموات. وأبي حنيفة يستطيع أن يرميهم بعبادة القبور والدعوة إلى الإشراك بالله، وإلهم تضرع الأمة في معرفة الإيمان والكفر، والتوحيد والإشراك والدين الخالص؟

والمدد كله عند الجميع من مسبب الأسباب جل جلاله، فدونك خصوصاً من كلام هؤلاء الأئمة في هذه المسألة:

قال الرازي في تفسيره: «إن الأرواح البشرية الخاتبة عن العلاتي الجسمانية المشتاقة إلى الاتصال بالعالم العلوي بعد خروجها من ظلمة الأحساد، تذهب إلى عالم الملائكة ومنازل القدس، ويظهر منها آثار في أحوال هذا العالم فهي المديرات أمراً، ليس الإنسان قد يرى أستاذ في المنام ويسأله عن مشكلة فيرشده إليها».

وقال الرازي أيضاً في المطالب العلية - وهو من أمتع كتبه في علم

أصول الدين- في الفصل العاشر من المقالة الثالثة من الكتاب السابع منه: «إن الإنسان قد يرى أباه وأمه في المنام ويسألهما عن أشياء وهما يذكران أجوبة صحيحة، وربما أرشدها إلى دفين في موضع لا يعلمه أحد» ثم قال: «أنا كنت صبيًّا في أول التعليم وكنت اقرأ «حوادث لا أول لها» فرايت في المنام لي فقال لي: أجود الدلائل أن يقال الحركة انتقال من حالة إلى حالة فهي تقتضي بحسب ماهيتها مسبقيتها بالغير، والأول يناقض كونه مسبوقًا بالغير فوجب أن يكون الجميع بينهما محالًا». ثم قال المصنف «والظاهر إن هذا الوجه أحسن من كل ما قيل في هذه المسألة، وأيضًا سمعت أن الفردوسي الشاعر لما وصف كتابه السمي بشاهنامه على اسم السلطان محمود بن ميختكين، ولم يفتض حقه كما يجب وما راعاه كما يليق بذلك الكتاب ضاق قلب الفردوسي فرأى في المنام «رسم» فقال له: «قد مدحتني في هذا الكتاب كثيرًا وأنا في رمة الأموات فلا أندر على قضاء حقك ولكن اذهب إلى الموضع القلاني واحضره فإنك تجد فيه دفينًا فخذ»، فكان الفردوسي يقول إن رسمه بعد موته أكثر كرمًا من محمود حال حياته».

وقال أيضًا في الفصل الخامس عشر من تلك المقالة بعد سرد الحجج: «فوجب القطع بأن النفس بعد مفارقة البدن مدركة للجزئيات وهذا أصل شريف يتلوع به في علم المعاد».

وقال أيضًا في الفصل الثامن عشر من تلك المقالة «الفصل الثامن عشر في بيان كيفية الانتفاع بزيارة الموتى والقبور» ثم قال: «سألني بعض أكابر الملوك عن المسألة -وهو الملك محمد بن سام بن الحسين الغوري- وكان رجلاً حسن السيرة مرضى الطريقة شفيذ الميل إلى العلماء قوى الرغبة في مجالسة أهل الدين والعقل، فكتبت فيها رسالة وأنا أذكر هنا ملخص ذلك فأقول: للكلام فيه مقدمات: المقدمة الأولى أنا قد دللنا على أن النفوس البشرية باقية بعد موت الأبدان وتلك النفوس التي فارقت أبدانها أقوى من هذه النفوس المتعلقة بالأبدان من بعض الوجوه، وهذه النفوس أقوى من تلك من بعض الوجوه... أما أن النفوس المفارقة أقوى من هذه النفوس من بعض الوجوه، فهو أن تلك النفوس لما فارقت أبدانها فقد زال الغطاء وانكشف لها عالم

الغيب وأسرار مآزل الآخرة، وصارت العلوم التى كانت برهانية عند التعلق بالأبدان، ضرورية بعد مفارقة الأبدان؛ لأن النفوس فى الأبدان كانت فى عتاء وخطاء، ولما زال البدن أشرقت تلك النفوس ونجحت وتلاآت فحصل للنفوس المقارفة عن الأبدان بهذا الطريق نوع من الكمال، وأما أن النفوس المتعلقة بالأبدان أقوى من تلك النفوس المقارفة من وجه آخر، فلأن آلات الكسب ولطلب باقية لهذه النفوس بواسطة الأفكار المتلاحقة والأنظار المتتالية تستفيد كل يوم علما جديدا. وهذه الحالة غير حاصلة للنفوس المقارفة والمقدمة الثانية أن تعلق النفوس بأبدانها تعلق يشبه العشق الشديد والحب الثام، ولهذا السبب كان كل شيء تطلب تحصيله فى الدنيا، فإنما تطلبه لتوصل به إلى إيصال الخير والراحة إلى هذا البدن فإنما مات الإنسان وفارقت النفس هذا البدن، فمثلك الليل يبقى وذلك العشق لا يزول، ويبقى تلك النفوس عظيمة الليل إلى ذلك البدن عظيمة الانجذاب، على الملعب الذى نصرناه من أن النفوس الناطقة مدركة للجزئيات وأنها تبقى موصوفة بهذا الإدراك بعد موتها.

إذا عرفت هذه المقدمات فنقول إن الإنسان إذا ذهب إلى قبر إنسان قوى النفس كامل الجوهر شديد التأثير ووقف هناك ساعة وتأثرت نفسه من تلك التربة -وقد عرفت أن لنفس ذلك الميت تعلقا بتلك التربة أيضا- فحينئذ يحصل لنفس هذا الزائر الحى ونفس ذلك الميت ملاقة بسبب اجتماعهما على تلك التربة، فصارت هاتان النفسان شيهتين بمرأتين صقيلتين وضعتا بحيث يتعكس الشعاع من كل واحدة منهما إلى الأخرى، فكل ما حصل فى نفس هذا الزائر الحى من المعارف البرهانية والمعلوم الكسبية والأخلاق القاضية من الخسوع لله والرضا بقضاء الله يتعكس منه نور إلى روح ذلك الميت، وكل ما حصل فى نفس ذلك الإنسان الميت من العلوم المشرقة الكاملة فإنه يتعكس منه نور إلى روح هذا الزائر الحى، وبهذا الطريق تكون تلك الزيارة سببا لحصول المنفعة الكبرى والبهجة العظمى لروح الزائر ولروح المزار. وهذا هو السبب الأصلى فى شرعية الزيارة. ولا يسعد أن تحصل فيها أسرار أخرى أدق وأعمق مما ذكرناه. ونظام العلم بحقائق الأشياء ليس إلا عند الله -عز-

وها أنت ذا رأيت ما يراه الإمام فخر الدين الرازي في الزيارة من الأخذ والعطاء والاستغاضة والإفاضة على نسبة منزلي الزائر والمزور.

وقال العلامة المحقق السعد التفتازاني في شرح المقاصد - وهو من أهميات كتب أصول الدين - في الصفحة ٢٢ من الجزء الثاني منه في الرد على الفلاسفة:

لما كان إدراك الجزئيات مشروطاً عند الفلاسفة بحصول الصورة في الآلات فبعد مفارقة النفس وبطلان الآلات لا تبقى مدركة للجزئيات ضرورة انتفاء الشروط بانتفاء الشرط، وعدنا لما لم تكن الآلات شرطاً في إدراك الجزئيات، إما لأنه ليس بحصول الصورة لا في النفس ولا في الجسم، وإما لأنه لا يمنع ارتسام صورة الجزئي في النفس، بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات جزئية وإطلاخ على بعض جزئيات أحوال الأحياء، سيما الذين كانوا بينهم وبين الميت تعارف في الدنيا. ولهذا يتسفع بزيارة القبور والاستعانة بمنعوس الأحياء من الأموات في استئزج الخيرات واستدفاع المنكبات، فإنه للنفس بعد المفارقة تعلقاً ما بالبدن وبالتربة التي دفن فيها، فبالإضافة إلى تلك التربة وتوجهت نفسه تلقاء نفس الميت حصل بين النفسين ملاقة وإفاضة - اهـ.

هذا هو تحقيق هذا الإمام الجليل في المسألة، أهذا أيضاً من لا يميز بين التوحيد والإشراك؟ فنعنا لرأس يتخيل ذلك؟.

وقال التفتازاني أيضاً في الصفحة ١٥٠ من الجزء المذكور: فوبالجملة ظهور كرامات الأولياء يكاد يلحق بظهور معجزات الأنبياء، وإنكارها ليس عجيب من أهل البدع والأهواء، إذ لم يشاهدوا ذلك من أنفسهم قط، ولم يسمعوا به من رؤسائهم الذين يزعمون أنهم على شيء مع اجتهادهم في أمور الطهارة واجتناب السيئات، فوقعوا في أولياء الله تعالى أصحاب الكرامات؛ يمزقون أديعهم ويعضفون لحومهم، لا يسمونهم إلا باسم الجهلة المتصوفة ولا يعدونهم إلا في عداد آحاد المبتدعة قاعدين تحت المثل السائر «لوسعهم سباً وأردوا بالإبل» ولم يعرفوا أن مبنى هذا الأمر على صفاء العقيدة ونقاء السريرة وانتفاء الطريقة واصطفاء الحقيقة - اهـ.

وبعدا هو قول هذا الإمام الجليل في أولياء الله أصحاب الكرامات، مع أنه لا صلة له بالنصوب، وفي ذلك عبرة لمن تعود أن يبلغ في دعاء أصحاب الأئمة.

وقد العلامة السيد الشريف الجرجاني في أوائل حاشيته على (الطالع) عند بيان الشارح وجه الصلاة على النبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام في أوائل الكتب، ووجه الحاجة إلى التوسل بهم في الاستغاثة: «فإن قيل هذا التوسل إنما يتصور إذا كانوا متعلقين بالأبدان وأما إذا تجردوا عنها فلا، إذ لأجبه مقتضية للمناسبة، قلنا يكفي أنهم كانوا متعلقين بها متوجهين إلى تكميل النفوس الناقصة بهمة عالية فإن أثر ذلك باق فيهم، ولذلك كانت زيارة مراقدهم معدة لفيضان أنوار كثيرة منهم على الزائرين كما يشاهده أصحاب البصائر» اهـ.

مطابق الكتاب والسنة وعمل الأئمة المتوارث وكلام أئمة أصول الدين في المسألة كما رأيت، ومن عاقد بعد ذلك فهو بالغ عن السبيل.

والحدث الآن بأن الله عن الأحاديث والآثار المروية في هذا الباب تفصيلا لما أجملناه هنا بعد الإشارة إلى الآيات في ذلك:

فأقول: سن أن تلونا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾^(١) احتجاجا به على أن التوسل بالذوات والأعمال مطلوب شرعا لشمول إيفاء الوسيلة لهذا وذلك، لا بمجرد الرأي فقط ولا بالعموم اللغوي فحسب، بل بما رواه ابن عبد البر في «الاستيعاب» عن عمر -رضي الله عنه- أنه قال بعض أن استسقى بالعباس -رضي الله عنه- وسقوا: «هذا -والله- الوسيلة إلى الله عز وجل والمكان منه، ورد على ذلك قول عمر أيضا كما في «أنساب الزبير بن بكار» على ما في «فتح الباري»: «واتصلبوه -يعني العباس- وسيلة إلى الله» ولا يتصور أن يكون هذا بمعنى اطلبوا الدعاء منه، لأن عمر طلب منه الدعاء ونفد هو للدعاء، وبعد طلب أمير المؤمنين منه الدعاء وتقدمه للدعاء إجابة لطلب عمر لا يكون قول عمر هذا إلا بمعنى اتوسلوا به إلى

الله كما فعل عمر بن الخطاب، لكن الهوى يحس ويصم... وفي فتح الباري (٢/ ٣٣٧): وليس في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستغفر لهم، إذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به ﷺ. وقال ابن رشد: أراد بالترجمة قباب سؤال الناس الإمام الاستقامة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيستغفرون فأحرى أن يقدموه للسؤال به.

وكلام الحافظين يقضى على وهم من يهمل قائلًا إن التوسل به - ﷺ - هو طلب الدعاء منه، وأين التوسل من الدعاء منه، وأين التوسل من الدعاء؟ نعم! قد يدعو التوسل به للتوسل لكن ليس هذا مدلولًا لغويًا ولا شرعيًا للتوسل. ويستأنس في التوسل به - ﷺ - بما ذكره الفيض وغيره من أهل التفسير بالرواية في قوله تعالى ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾^(١) من أن اليهود كانوا إذا حزبهم أمر ودعاهم عدو يقولون: «اللهم انصرنا عليهم بالنبي المبعوث في آخر الزمان الذي نعد صفته في التوراة، فكانوا ينصرون» واستقصاء الروايات في ذلك في الدر المنثور للسيوطي.

وتخصيص قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٢) بما قيل الموت تخصيص بدون حجة عن هوى، وترك المطلق على إطلاقه مما اتفق عليه أهل الحنن، والتفديد لا يكون إلا بحجة، ولا حجة هنا تفديد الآية، بل فقهاء المذاهب حتى الحنابلة على شعول الآية لما بعد الموت - والأكبياء أحياء في قبورهم - وقد ذكرنا صيغة التوسل به - ﷺ - عند الحنابلة وقت زيارته قبره فلا من كتاب «التذكرة لأبي الوفاء بن عقيل» من قدماء الحنابلة في أواخر تكلمنا للرد على نونية ابن القيم، وفيها التوسل وتلاوة تلك الآية، وليس خبر العتيبي مما يرد بحجة قلم.

(١) سورة البقرة: الآية ٨٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٤.

وَأَمْعُدُ الْآنَ إِلَى الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ الْوَارِدَةِ فِي التَّوَسُّلِ
تَفْصِيلاً لِمَا أَجْمَلْتُهُ فِيمَا سَبَقَ . . فَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَمْتَقَاءِ حَيْثُ
قَالَ فِي صَحِيحِهِ:

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ الْإِنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ إِذَا قَطَعُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا
نَتَوَسَّلُ بِإِلَيْكَ نَبِيْنَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَتَسَيَّأْنَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ بِإِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيْنَا فَاسْقِنَا. قَالَ:
فَيَسْقُونَهُ وَفِيهِ التَّوَسُّلُ بِالذَّاتِ، وَادْعَاءُ أَنْ هُنَاكَ مَضَافًا مَحْدُودًا، أَيْ بِدَعَاءِ عَمِّ
نَبِيْنَا تَقُولُ مُحَضًى بِدُونِ أَى حِجَّةٍ، كَمَا أَنَّ فَرَضَ الْعُدُولِ - لِقَوَاعِدِ النَّبِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
- إِلَى الْعَبَّاسِ تَقْوِيلٌ لِعَمْرِ مَا لَمْ يَخْطُرْ لَهُ عَلَى بَالٍ، بَلْ فِيهِ جَوَازُ التَّوَسُّلِ
بِالْقَضُولِ مَعَ وَجُودِ الْفَاصِلِ، بَلْ التَّوَسُّلُ بِلِقَظٍ «بِعَمِّ نَبِيْنَا» تَوَسَّلَ بِقِرَابَةِ
الْعَبَّاسِ مِنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَبِمُزَاجَتِهِ لَدَيْهِ، فَيَكُونُ هَذَا التَّوَسُّلُ تَوَسُّلاً بِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
أَيْضًا، وَفَقَطَ «كَتَابَ» غَيْرِ خَاصٍ بِعَهْدِ النَّبِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بَلْ يَشْمَلُهُ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى عَامِ
الرَّمَادَةِ، وَالتَّقْيِيدُ ثَقِيْدٌ بِدُونِ مُقَيِّدٍ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَشْتَمِلُ بِشَرِّ أَبِي
خَالِبٍ «وَالْيَتَمُّنُ بِسُتَيْسَقَى الْغَضَامِ بِوَجْهِهِ» . . . كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ. بِنِ رَوَى
اسْتِشَادَ رَسُولٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «فَلَاكُ الشَّعْرِ كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِي. وَفِي شَرْحِ حَسَّانٍ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «فَسَقَى الْغَضَامَ بِغُرَّةِ الْعَبَّاسِ» . . . كَمَا فِي الْأَسْبِيَابِ وَلَوْ كُلَّ ذَلِكَ
طَلَبَ السَّقْيَا مِنْ اللَّهِ بِذَاتِ الْعَبَّاسِ وَجَاهِهِ عِنْدَ اللَّهِ.

وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ - بِطَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ النَّجَّاشِيُّ السَّبْكَى فِي الشُّفَاءِ
السَّامِ - وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ الدَّارِ فِي اسْتِغْفَاءِ بِلَالِ بْنِ الْخَارِثِ الْمُرْنِيِّ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي عَهْدِ عُمَرَ بِالنَّبِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَمَالِكِ الدَّارِ بِالإِضَافَةِ هُوَ مَالِكُ بْنُ
عِيَّاسٍ مَوْلَى عُمَرَ وَكَانَ خَازِنَهُ، وَلَقَدْ وُلَّاهُ وَكَلَّهُ عِيَّاسَ عُمَرَ، ثُمَّ وُلَّاهُ عُثْمَانَ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْقِسْمَ فَسَمَّى مَالِكُ الدَّارِ، كَمَا فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ وَالْإِصْبَافَةِ. وَفِي
مَعَارِفِ ابْنِ قَتِيْبَةَ: وَمِنْ مَوَالِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، مَالِكُ الدَّارِ وَكَانَ عُمَرَ وُلَّاهُ
دَارًا، وَكَانَ يَفْتَسِمُ بَيْنَ النَّاسِ فِيهَا شَيْئًا هَذَا . . وَنَحْوُ الْحَدِيثِ «أَصَابَ النَّبِيَّ
قَطْعٌ هُوَ زَمَانُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَسْقِ اللَّهَ لَأَمْنِكَ فَزَيْتُهُمْ قَدْ هَلَكُوا، فَأَنَاءَ رَسُولَ اللَّهِ -

رحمة - في المنام فقال: انت عمر فافترقه السلام واخبره انهم يسفون الحديث. ومحل الاستشهاد طلب الاستفتاء منه - رحمه - وهو في الروح، ودعاؤه لربه وعلمه بسؤال من سألته، ولم ينكر صنيعة هذا أحد من الصحابة، وقد انخرج هذا الحديث البخاري في تاريخه بطريق أبي صالح ذكره مختصراً، واخرجه ابن أبي غيث من هذا الوجه مطولاً كما في الإصابة، واخرجه أيضاً ابن أبي شيبة بإسناد صحيح كما نص عليه ابن حجر في الفتح (ج ٢ - ص ٢٣٨) من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار - والداري بالياء سهو من الطبع - قال ابن حجر: إن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة كما روى سيف في الفتح اهـ. وهذا نص على عمل الصحابة في الاستفتاء به - رحمه - بعد وفاته حيث لم ينكر عليه أحد منهم مع بلوغ الخبر إليهم، وما يرفع إلى أمير المؤمنين يذيع ويشيع، فهذا يقطع الستة المتقولين.

ومنها حديث عثمان بن حنيف - رحمه - في دعاءه عليه النبي - رحمه - إياه وفيه اللهم إني أسألك وأتوجه إليك ببيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي. الحديث. وفيه التوسل بآيات النبي - رحمه - وبجاءه ونداء له في غيبته. وهذا أيضاً مما يقطع الستة المتقولين، وهذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير والترمذي في أواخر الدعوات من جامعهم، وابن ماجه في صلاة الحاجة من سننه، وفيه نص على صحته، والنسائي في عمل اليوم والليلة، وأبو نعيم في معرفة الصحابة والبيهقي في دلائل النبوة، وغيرهم على اختلاف يسير في غير موضع الاستشهاد، وصححه جماعة من الحفاظ بقولهم عددهم خمسة عشر حافظاً، فمنهم سوى التائخرين: الترمذي وابن حبان والحاكم والطبراني وأبو نعيم والبيهقي والمناذري.

ومند الترمذي حديثاً محمود بن غيلان نا عثمان بن عمرنا شعبة عن أبي جعفر عن حمادة - بالضم - بن عزيمة بن ثابت عن عثمان بن حنيف، ثم ساق الحديث وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو الخطمي» وفي بعض النسخ المطبوعة «وهو غير الخطمي» وفي بعضها «وليس هو الخطمي»، وهذا وذلك من تصرفات

الناسخين وليس من عادة الترمذى أن يقول هو غير فلان ويترك من غير بيان، على أن أبا جعفر الراوى عن عمارة بين شيوخ شعبة إنما هو حمير بن يزيد الخطمى المذى الأصل ثم البصرى، كما يظهر من كتب الرجال المعروفة من مطبوع ومخطوط، وأبو جعفر الراوى للتوفى سنة ١٦٠ من شيوخ شعبة لم يدرك عمارة الشرقى سنة ١٠٥ أصلاً لأن رحلته إلى الحجاز بعد وفاة عمارة بنحو تسع سنين، وشعبة ثقة فى الثبوت فيما يروى، على أن طرقاً أخرى للحديث عند الطبرانى وغيره تنص فى صلب السند على أنه الخطمى الثقة باتفاق. وسند الطبرانى فى هذا الحديث مسروق فى شفاء السقام للشافى السبكى.

ورجل سند الترمذى كلهم ثقات وإنما سمعاً غريباً لا أفراد عثمان بن عمر عن شعبة وأفراد أبى جعفر عن عمارة، وهما ثقتان باتفاق. وكم من حديث صحيح ينفرد به أحد الرواة كحديث «إنما الأعمال بالنيات». وسمعاً حسناً أيضاً فنعقد طرقه بعد أبى جعفر وعثمان بن عمر، وتسببه صحيحاً باعتباره تكاملاً لأوصاف الصحة فى رواته.

ومنها حديث عثمان بن حنيف أيضاً فى تعليم دعاء صلاة الحاجة المذكور لرجل كانت له حاجة عند عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فدعا به فنفذت حاجته. . وموضع الاستشهاد أن الصحابى المذكور فهم من حديث دعاء الحاجة أنه لا يختص بزمنه - رضي الله عنه -، وهذا توصل به ونداء بعد وفاته صلوات الله عليه، وعمل متوارث بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وقد أخرج هذا الحديث الطبرانى فى الكبير وصححه بعد سواه من طرق، كما ذكره أبو الحسن الهيثمى فى «معجم الزوائد» وأقره عليه كما أقر المنذرى قبله فى «الترغيب» وقبله أبو الحسن المقدسى، وأخرجه أيضاً أبو نعيم فى المعرفة والبيهقى من طريقين واستادهما صحيح أيضاً.

ومنها حديث فاطمة بنت أسد - رضي الله عنها - وفيه من لفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - «حق نبيك والأنبياء الذين من قبلى. .» وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه الطبرانى فى الكبير والأوسط بسند فيه روح بن صلاح، وثقه ابن حبان والحاكم وبغية رجاله رجال الصحيح كما قال الهيثمى فى «المجمع» وفيه التوصل بذوات الأئمة الذين انتقلوا إلى الدار الآخرة.

ومنها أيضاً حديث عمر - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «لَا اقترف آدم الخطيئة قبل يارب أسألك بحق محمد لما غفرت لي». أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال هذا حديث صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم اهـ. وصاق سننه الثقي السبكي في «شفاء السقام». وأخرجه الطبري في الأوسط والصغير، وفي سندهما بعض من لا يعرفه اليهشمي، وأما عبد الرحمن بن زيد فقد ضعفه مالك وتابعه آخرون إلا أنه لم ينهم بالكذب بل بالوهم، ومثله يتفق بعض أحاديثه. وهذا هو الذي فعله الحاكم حيث رأى أن الخبر مما قبله مالك فيما روى ابن حميد عنه حيث قال لأبي جعفر المصور: «وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم - عليه السلام -».

وبعد أن أقر الإمام مالك - رضي الله عنه - بصحة الخبر واحتج به؛ زالت تهمة الوهم وقلة الضبط عن عبد الرحمن الذي إنما يقتدى من رماه بذلك بمالك وعبد الرحمن بن زيد ليس ممن يرد خبره مطلقاً، وها هو الإمام الشافعي يستدل في دين الله ببعض حديثه في الأم وفي مستنده، فلا لوم على الحاكم في هذه هذا الحديث صحيحاً، بل هو الصحيح إلا عند من يصيق صدره عند سماع فضائل المصطفى - صلى الله عليه وسلم -. وأما قول مالك لأبي جعفر المذكور فهو ما أخرجه القاضي عياض في «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى» بسند جيد، وابن حميد في السند هو محمد بن حميد الرازي في الراجح على خلاف ما ظنه الثقي السبكي.

لكن الرازي هنا ليس حاله كما يريد أن يصوره الشمس بن عبد الهادي حيث حشر قول جميع من تكلم فيه، وأعمل كلام من أتى عليه، وهو أحد الثلاثة الذين اتصلوا بين تيمية، وهم شباب فاتخذوها به فزاعقوا. يذكر الجرح ويغفل التعديل في الأدلة التي ساق ضد شذوذه شبهه.

ومحمد بن حميد هذا روى عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وابن حنبل ويحيى بن معين. قال ابن أبي خيثمة: سئل عنه ابن معين، فقال: ثقة لا بأس به ورازي كيس. وقال أحمد: لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد، ومن اتى عليه الصاعتي والذهلي، وقال الحلبي في الإرشاد: كان

حافظا عاما بهذا الشأن رحمه أحمد ويحيى. وقال البخاري: فيه نظر. وليس مثله ينهم في مثل هذا الخبر، وقد مات سنة ٢٤٨ عن سن عالية، وكان عمره عند وفاة مالك لا يقل عن نحو خمس عشرة سنة، وهم يفتلون رواية ابن خمس في سند إمامهم. ويعقوب بن إسحاق لا بأس به كما ذكره الخطيب في تاريخه وأبو الحسن عبد الله بن محمد بن إسماعيل من أجل أصحاب إسماعيل القاضي ولما للفقيه قضاء المدينة المنورة حوالي سنة ثلاثمائة، ولم يكن غير الثقات الأفاضل من أهل العلم ليؤلف قضاء المدينة المنورة في ذلك العهد - واسم ابن المتنب بهم فيه كثير - وصاحبه محمد بن أحمد بن الفرج وثقة السمعي في الآساب عند ذكر الجزائري وأقره ابن الأثير في (المذهب) وأبو الحسن الفهرى من الثقات الأثبات مترجم في العبر للذهبي، وابن دهاك من ثقات شيوخ ابن عبد البر مترجم في صلة ابن بشكوال وهي مطبوعة بمادريد، وألم السبكي بأحوالهم في الشفاء بما لا يخرج عما ذكرناه.

وابن عبد الهادي يأبى قبول هذا الخبر لأنه يمس شذوذ شيخه ليس إلا أراد ابن المتنب بسوق هذا الخبر لرد على ما في ميسوط شيخه إسماعيل القاضي المالكي المخالف لما رواه ابن وهب عن مالك، وإسماعيل من أهل العراق، وأهل مصر والمدينة أعلم بمائل مالك منهم على أن إسماعيل لم يسند ما ذكره، إلى مالك بل أرسله إرسالاً، لكنه حيث يوافق هوى ابن عبد الهادي يقلبه مت بدون سؤال عن سنده بخلاف ما هنا، ويظهره إطراره يقفه عن ذكر السند في نظره، فكأنه لم يرق قول داود الأصفهاني فيه، والله في خلقه شؤن.

على أنه قد وردت أخبار أخرى في توسل آدم يعقده بعضها بعضاً، استغنيا عن ذكرها اكتفاء بما سطرناه، لأن الأحاديث السابقة فيها كفاية لغير التبعث.

ومنها حديث أبي سعيد الخدري - رحمه - في سنن ابن ماجه في باب المشي إلى الصلاة: «من خرج من بيته إلى الصلاة فقال إني أسألك بحق السائلين عليك الحديث».

قال الشهاب البوصيري في «مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه» هذا إسناد مسلسل بالضعفاء، عطية هو العوفي وقضيل ابن مرزوق والفضل بن الموفق كلهم ضعفاء، لكن روى ابن خزيمة في صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح عنده، وذكره زرارة ورواه أحمد بن منيع في مسنده ثنا يزيد ثنا فضيل بن مرزوق فذكره بإسناده ومنه أحد.

وقال علاء الدين مسغلاتي في الإعلام شرح سنن ابن ماجه: ذكره أبو نعيم الفضل «هو ابن دكين» في كتاب الصلاة عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري موقوفاً أحد، ولم ينفرد عطية عن الخدري، بل تابعه أبو الصديق عنه في رواية عبد الحكم بن ذكوان، وهو ثقة عند ابن حبان وابن أبي عمير به أبو الفرج في علله.

وأخرج ابن السني في عمل اليوم والليلة بسند فيه الزايع، عن بلال وليس فيه عطية، ولا ابن مرزوق ولا ابن الموفق: «اللهم بحق السائلين عليك» فظهر أنه لم ينفرد عطية ولا ابن مرزوق ولا ابن الموفق بالنظر إلى هذه الطرق على فرض ضعف الثلاثة، مع أن يزيد بن هارون شيخ أحمد بن منيع شارك ابن الموفق في روايته عن ابن مرزوق، وكذا الفضل ابن دكين وابن فضال وسليمان بن حيان وغيرهم، وعطية جرح بالتشيع، لكن حسن له الترمذي هذه الأحاديث، وعن ابن معين أنه صالح، وعن ابن سعد: ثقة إن شاء الله، وعن ابن عدي: له أحاديث صالحة، وبعد التصريح بالخدري لا يبقى احتمال التلخيص ولا سيما مع المتابعة، وابن مرزوق ترجح توثيقه عند مسلم فروي عنه في صحيحه.

على أن الحديث مروي بطريق بلال -رحمته- أيضاً فلا تنزل درجة الحديث مهما نزلت عن درجة الاحتجاج به، بل يدور أمره بين الصحة والحسن لكثرة المتابعات والشواهد كما أشرنا إليها، وقول من يقول إن الجرح مقدم على التعديل على ضعفه فيما إذا تعارضا بشكافتهما في الميزان، ودون إثبات ذلك مغاير، فلا يتمكن البتة من اتخاذ ذلك ككأ لرد الأحاديث المثبتة برواية رجال وثقهم أهل الشأن بترجح ذلك عندهم، وقد حسن هذا الحديث الحافظان العراقي في تخريج الإحياء وابن حجر في أمالي الأفكار.

وفي الحديث التوسل بعمامة المسلمين وعصاتهم، وإدخال الباء في أحد مفعولي السؤال إنما هو غير السؤال الاستعلاء كقوله تعالى ﴿فَاسْتَلِ بِهِ خَبِيرًا﴾^(١) و ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾^(٢) وأما السؤال الاستعطائي فلا تدخل الباء فيه أصلاً إلا على التوسل به، فمدونك الأدعية المأثورة، فتصور إدخالها هنا في المفعول الثاني، إخراج للكلام عن سننه بهوى، وصيحة باطل تنجها الأسماع، وليس معنى الحق الإجابة، بل ما يستحقه السائلون المتضرعون فضلاً من الله سبحانه، فيكون عد مبعث السائلين سؤالاً لهذا الدعي هذياناً محضاً، ولا سيما عند ملاحظة ما عطف عليه في الحديث، وأما زعم أنه ليس في سياق الحديث ما يصلح أن يكون سؤالاً غير ذلك مما يشير الضحك الشديد والهزء المديد، فأين ذهب عن هذا الزاعم أن تعينى من شار...؟. وكم يكرر الفعل للتوكيد؟. فالسؤال في الفعل الأخير هو السؤال في الفعلين المتقدمين، بل لو لم تكن تلك الأفعال من باب التوكيد لدخلت في باب التنارع، فيكون هذا القيد معتبراً في الجمع على كل تقدير.

وأما من يحاول رد التوسل بتصور دخوله في الخلق بخير الله، فزعمنا حاول الرد على المصطفى صلوات الله عليه لأنه هو الذى علم صيغ التوسل وفيها التوسل بالأشخاص، ولين التوسل من الخلق؟.

ولا بأس أن نزيد هنا كلمة في الاستغاثة والاستعانة والكل من واحد:

ففي حديث الشفاعة عند البخارى «استغاثوا بأدم ثم بموسى ثم بمحمد - ﷺ - وهذا يدل على جواز استعمال لفظ الاستغاثة في صدد التوسل، وأما حديث «لا يستغاث بي» عند الطبرانى ففي سننه ابن لهيعة وقد شرحنا حاله في (الإشفاق) فلا يتأهض الحديث الصحيح.

وأما حديث «إذا استعنت فاستعن بالله» فيمضى «عند استعانتك بأى مستعان فاستعن بالله» على لين في طرفة كلها - حملاً على الحقيقة - فالمسلم

(١) سورة الفرقان: الآية ٥٩.

(٢) سورة المعارج: الآية ١.

لا ينسب سبب الأسباب عندما يستعين بسبب من الأسباب، وهذا هو عمر -
 يثاق - حينما استسقى بالعباس - يثاق - لم ينس أن يقول أن الاستسقاء «اللهم
 فاسقنا» وهذا هو الأدب الإسلامي. ولو لم تحمل الحديث على هذا المعنى
 لتكلفنا المجاز ولعارضه عدة آيات وأحاديث، في سردها طول، على أن لفظ
 «إذا» في الحديث بعيد عن إفادة معنى «كثما» بل هو من صيغ الإعمال عند
 الناطقة فلا يكون للخصم مجال أن يتمسك به أصلاً، ورد على ذلك أفراد
 الضمير، والخاصة ومنهم ابن عباس - يثاق - يحسن بهم أن تكون استعانتهم
 بسبب الأسباب.

وأما قوله تعالى ﴿وَإِلَّا تَنْقُتِ﴾ ففي العبادة والهداية بفرقة السياق،
 والسياق كما هو الجدير بحال الحاجة فلا يكون فيه تعطيل الأسباب العادية
 الدنيوية.

وقد أحسن صديقه العلامة المحقق صاحب المؤلفات المتعة الأستاذ
 الكبير الشيخ محمد حسين العلوي المالكي - رحمه الله - حيث ألف عدة
 كتب في دفع شبه يصطنعها النعميون حول التوسل فأزاح ظلماتهم ببيان
 العلم وتحقيقه الرابع. ومقامه في العلم فوق منازل شيوخ مشايخ هؤلاء
 بدرجات اتفاقاً بين أهل العلم.

وأما سماع أصحاب القبور وإدراكهم فمن أوسع من سرد أدلة ذلك
 للحديث عبد الحميد اللكنوي في «تذكرة الراشد» وأما قوله تعالى ﴿وَمَا أَنْتَ
 بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾^(١) ففي حق المشركين عند المحققين. وهناك تحقيق
 ذلك أيضاً فلا تلتفت إلى مغالطات المغالطين.

وبذلك الأحاديث والآثار يظهر أن من ينكر التوسل بالأنبياء والأولياء
 والصالحين أحياء وأموات ليس عنده أدنى حجة، وأن رمى المسلمين بالإشراك
 بسبب التوسل ما هو إلا تهور يرجع ضرره إلى الرامي نسال الله السلامة.

وأما إن كان بين العامة من يخطئ في مراعاة أدب الزيارة والتوسل،
 فمن واجب أهل العلم إرشادهم إلى الصواب برفق، وقد جرى عمل الأمة

على التوصل والزيرة إلى أن ابتدع إنكار ذلك الحراني فرد أهل العلم كيداً في نحره ودلعت فتنته عند جاهلي بلأيه، وقد غلط الأگوسى وابنه المتصرف في تفسيره بعض غلط تروء عليهما تلك الأدلة، وكنا مضطربين في مسائل من عدوى جيرانهما وبعض شيوخهما. وليس هذا بموضع بسط لذكر ذلك.

ومن أراد أن يعرف عمل الأمة في التوصل بخير الخلق فليراجع «مصابيح الظلام في المستغيثين بخير الأنام للإمام القدوة أبي عبد الله العمان محمد ابن موسى النعماني المالكي المتوفى سنة ٦٨٣ وهو من محفوظات دار الكتب المصرية.

وفي ذلك كفاية لخير المتعنين، ومن الله الهداية والتوفيق.

مولد خاتم رسل الله عليه أزكى الصلوات

في مثل هذا الشهر المبارك قبل ١٤١٠ من السنين ولد فخر المرسلين بمكة المكرمة، فاستنار الكون بنور طلعت عليه صلى الله عليه وآله وسلم، وأشرقت الأرض بهذا النور الرواح حتى انقضت الظلمات اشراكتة على هذا العالم، المتوارثة من القرون الهمجية المتوغلّة في الجهل، وكذلك كان مصير الجهالات التي غشيت العقول على تعاقب أدوار الجاهلية حيث أخذت تزول شيئاً فشيئاً بنور هديه صلوات الله عليه، إلى أن عم فطرته البسيطة، واستنارت بصائر الذين آمنوا به استنارة تضيء لهم ما وراء الحجب الظلمانية من الفسار والنافع، فتركوا الفسار وأخذوا النافع حتى تمكنوا في أبصر هذا من القيام بأعمال عظيمة عجزت عن عشر معشارها الأمم الأخرى طوال قرون في أقطار الأرض.

ومن استعرض ما كان عليه طوائف البشر من الجهل الطبقي والتعصّب المطلق في شؤونهم كلها أوان البعثة النبوية، ثم فكر فيما تم للمسلمين بعد مبعثه -صلوات الله وسلامه عليه- من عز متبع ورفق ياهر في جميع مرافق الحياة، واعتلاء شأن في العلوم والأعمال والأخلاق بما يرضى الله ورسوله اعتلاء يوازن مقدار نكبتهم بأعذاب هذا الدين الحنيف، بهجد معجزات فخر

الرسول - ﷺ - تتجدد على توالى القرون، وهكذا إلى انتهاء الحياة البشرية في هذا العالم.

فدونك الطوائف البشرية في عهد الجاهلية، فمنهم طائفة كانوا يبدون بناتهم، ويعبدون الأصنام وما عسى أن ياكلوه أيام المجاعة، ومنهم أمة كانوا يبيعون أرض الجنة شيئا شبرا للذين يستغفلونهم. ويعتقدون في الله أنه شيخ أسطى قاعد على كرسي أبيض الرأس واللحية وحوله الأملاك - تعالى الله عما يفترون - ومنهم أصل دين يقولون بالتثليث والحلول، وهم عن قضايا العقول ذاعلون - تعالى الله عما يافكون - ومنهم شرذم يتعبدون الأجرام العلوية، ويعتقدون أن الإله قاعد على العرش في السماء يقوم الملك على سرير الملك في الأرض - تعالى الله عما يفتلون - إلى غير ذلك من الخرافات التي يستبعد العقائل وجود أساس يعتقدون تلك المخاري في خيال الأجيال.

فبإشراق نور هديه صلوات الله عليه تجلت تلك الظلمات عن طريق دهرة سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، حتى تم للمسلمين ما يعلمه الجميع من المفاسد.

وما لهذا الرسول العظيم من نواحي العظمة جمد عظيم، وقد محز كبار أهل العلم عن شرح بعض مزاياه العظيمة، وأنى لمثل هذا العاجز أن يتصدى لبيان ناحية من نواحي ما لهذا النبي الشفيع من الذكر الرفيع؟ وفي بيان ذلك كتب خاصة حافلة تطلع على شيء من نواحي عظيمته صلوات الله وسلامه عليه.

وقد ليد الله سبحانه وتعالى أحب خلقه إليه بأكمل المعجزات وأتم البراهين، وبعثه إلى الناس كافة يدعوهم إلى الدين الأكمل والشرع الأنتم، فيه ختمت الرسالة من الله.

والفرقان الحكيم هو معجزته الخالدة، وقد خص أحكم الحاكمين بخاتم كتبه المنزل خاتم رسله، فيه الكمال والتمام، وبه الختام والأختتام، فلا بأس أن نتحدث عن هذا الكتاب الكريم الذي سعدت هذه الأمة باهتمامها بأحكامه أيام مجد الإسلام، وإنما ذل من قل ياهرأضه عن تعاليمه القيومية.

وهذا القرآن هو الذي جعلنا نبرز ما يجوز في الله سبحانه وما لا يجوز فنزله عما لا يجوز وصفه سبحانه به، وهو الذي حفزنا إلى الاعتناء في مرافق الحياة، والأخذ بكل ما فيه إعلاء كلمة الله وإسعاد الأمة، وهو الذي هدانا إلى مرضى الله تعالى في العبادات والعمالات، وإلى طرق اكتساب الملكات القلبية والعلوم النافعة.

ولذلك كانت الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- في غاية من الاعتناء بالقرآن الكريم كتابة وحفظاً وتحفيظاً ومداينة للعلوم، وكانت صفة المسجد النبوي كدر للقرءاء بأوى إليها فقراء الصحابة من لا أهل لهم، يتدربون القرآن ويتعلمونه، ثم يعلمونه لأهل البلاد المفتوحة على نجد الفتوح، وكان جماعة من كبار الصحابة تفرغوا لتعليم الناس القرآن في المدينة المنورة بأمر النبي ﷺ، وكان بها دار للقرءاء خاصة، وكان لعلاء بن جيل ثم لابن عباس -رضي الله عنه- غاية عظمى بتعليم القرآن وعلومه لأناس لا يحصيهم العدد في مكة المكرمة.

وكان ابن مسعود -رضي الله عنه- قد علم القرآن وعلومه لعدد عظيم من أهل الكوفة، وبلغ بعض ثقات أهل العلم عدد هؤلاء إلى نحو أربعة آلاف قارئ ما بين مستلق منه مباشرة أو أخذ عن أحد عنه. وأبو موسى الأشعري -رضي الله عنه- كان أيضاً يصنع صنيعه بالبصرة وقد حدث الحافظ ابن الضريس أبو عبد الله محمد بن أيوب البجلي في كتابه «فضائل القرآن» عن مسلم بن إبراهيم عن قرة عن أبي رجاء العطاردي البصري أنه قال: «كان أبو موسى يطوف علينا في هذا المسجد -يعني مسجد البصرة- فيعلمنا خلقاً خلقاً يقرئنا القرآن».

وكان أبو الدرداء -رضي الله عنه- يعلم القرآن في كل يوم من طلوع الشمس إلى الظهر ويقسم المتعلمين عشرة عشرة ويعين لكل عشرة عريف يعلمهم القرآن، وهو يشرف على الجميع يراجعونه إذا غلطوا في شيء. راجع تاريخ دمشق لأبي زرعة وتاريخ ابن عساکر.

ولو أخذنا نورد ما لأصحاب هؤلاء في الأمصار من السعي الخث في تعليم القرآن والتفني في الدين في أمصار المسلمين لطال الكلام وبها هو الإمام

ابن عمر الدمشقى صاحب لى الدرداء وأحد الأئمة السبعة من القراء، كان له وحده أربع مائة عريف يقومون بتعليم القرآن تحت إشرافه -وهو الإمام الذى يجترئ على قراءة مثله الشوكاتى والسقوجى بدون وزع لهما مع خطورة الكلام على القراءة للتواتر. ولى للجلد الثانى من النشر الكبير لابن الجزرى بحث مجمع فى هذا الصدد يردع أمثالهما من الخاطئين أو المخطئين المتحاملين على القراءات للتواتر. وطريقة ابن عامر هذه هى طريقة الآخرين من أصحاب ابن عباس وأصحاب على وابن مسعود وأصحاب أبى موسى -رضي الله عنه- فى التعليم.

وهكذا كان القراء فى سائر الأمصار يجسرون على هذا النمط فى تعليم القرآن.

وكان الصحابة والتابعون يتعلمون قلة القرآن عند تعلمهم آيات القرآن، وقد أخرج الحافظ أبو بكر جعفر بن محمد الثرىبى فى كتابه «فضائل القرآن» وقال: «حدثنا محمد بن عبيد بن حساب ثنا حماد بن زيد ثنا عطاء بن السائب عن أبى عبد الرحمن السلمى قال: إنما أعدنا بالقرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوهن إلى العشر الأخر حتى يعلموا ما قبلهن من العمل. قال. فتعلمنا العلم والعمل جميعاً وأنه سيرت القرآن بعفنا قوم يشربونه شرب الماء لا يجاوز هذا وأشار بيده إلى حنكه. لعد. وأبو عبد الرحمن السلمى هذا تلقى القرآن من على بن أبى طالب -رضي الله عنه- وهو عمه فيه وقد عرض القرآن أبشاً على عثمان وزيد -رضي الله عنه-، وعنه أخذ الشيطان الشهدان -رضي الله عنه- القرآن وكان ذلك بأمر على كرم الله وجهه.

وهكذا كانت الصحابة والتابعون فى العناية بتعليم القرآن وتفهم أحكامه وهكذا سار من بعدهم على سنتهم مدى القرون يحفظه فى كل طبقة من لا يحصيهم العدد فى كل قطر حتى إذا أخطأ نال فى حروف من القرآن فى قرى بعيدة عن المدن يجد هناك من يرده إلى الصواب.

وهذا أمر لم يسبق لكتاب من الكتب فى تاريخ البشر، وهكذا صدق الله وعده فى حفظه.

ومن المعلوم أن القرآن الكريم تنفطرت دلالة آياته على المعاني وتوسعا وخفاء، ولو كانت آياته تتلوى في دركها الأفهام -كمواد الفرائين الوضعية- تحمضت الهمم وركبت الأفهام يشعلها الغباء لعدم وجود ما يحمل على الفحص والتفكير العميق. لكن الله جلت حكمته جعل القرآن بحيث تختلف الأفهام والفرائح في إدراك أسرارها واجتلاء معانيه فاحتجج إلى علوم تساعد في تفهم أسرار الكتاب الحكيم فلهذا دونت العلوم العربية من مفردات اللغة والاستقاف والصرف والنحو والبلاغة وما إلى ذلك من علوم اللسان، ولذلك أيضا دون علم أصول التفسير وعلم أصول الدين وعلم أصول الفقه والجدل والتاريخ ونحو ذلك مما يفيد في معرفة مراتب الحجج والآلة وفي إدراك مواطن العبر من آياته. وقد فاض كل هذه العلوم من القرآن الكريم زيادة على ما أفاده من العلم بالله وبمراضيه في العبادات والاعتقادات والمعاملات واكتساب الملكات والنظر في ملكوت السموات.

وما الله أهل العلم في اجتلاء روائع المعاني من القرآن الكريم بما لا يكاد يحصى العدد على اختلاف ممالكهم في العناية بالرواية أو الدراية وفنون الألفان من علوم القرآن، وعلى تفاوت أدواتهم ومشاربهم في الاهتمام بجهة خاصة من مزايا القرآن المجيد.

وأرجو القارئ الكريم أن يسمح لي أن أذكر بعض مؤلفات علماء هذه الأمة في هذا الصدد مما يكون نموذجا لمسابهم الجبارة في مضممار تدوين المؤلفات:

فها هو تفسير الإمام أبي الحسن الأشعري للمسمى «المختزن» في سبعين مجلدا على ما يذكره الطريزي في المخطوط، وتفسير القاضي عبد الجبار الهمداني للمسمى «المحيط» في مائة سفر، وتفسير أبي يوسف عبد السلام القزويني المسمى «محدثات ذات بهجة» أقل ما يقال فيه إنه في ثلاثمائة مجلد، وكان مؤلفه وقفه وجعل سفره مسجد الإمام أبي حنيفة ببغداد ثم صار في عدد الكتب التي ضاعت في أثناء استيلاء المغول على دار الخلافة ببغداد، إلا أني سمعت من أحد أئمة الهند: أنه رأى قطعة منه في أحد فهارس الخزائن، والمخالف ابن شاهين تفسير في ألف جزء حديثي، وللقاضى أبي

يكرر بن العسرى «أنوار الفجر» فى التفسير فى نحو ثمانين ألف ورقة، والمعروف أنه موجود فى بلادنا إلا أنى لم أحظ به مع طول بحثى عنه. ولابن الطيب المقدسى أحد مشايخ أبى حيان تفسير يقارب مائة مجلد يوجد بعض مجلدات منه فى خزانات اصطبل. ويوجد من تلك التفسير بعض مجلدات فى بعض الخزانات، فيما أعلم.

وأما أصحخم تفسير تام يوجد اليوم -على ما نعلم- فهو تفسير «فتح المنان» المدعو بالتفسير العلامى المنسوب إلى العلامة قطب الدين الشيرازى وهو فى أربعين مجلدًا فالجلد الأول منه موجود بدار الكتب المصرية، وبه تظهر خطته فى التفسير. وفى مكتبتى: محمد أسعد وعلى باشا -حكيم أورغلى- فى اصطبل من مجلداته ما يتم بها نسخة كاملة. وللعلامة محمد الزاهد البخارى نحو مائة مجلد فى التفسير، كما فى «التهل الصافى». والعلماء هذه الأمة تفسير لا تحصى سوى ما تقدم على اختلاف سالكهم.

فما سرعاننا هنا نبذة بسيرة عما للعلماء من المساعى الحميدة فى سبيل تبين معانى كتاب الله العزيز وكشف أسرارها التى لا تحصى.

ولهم أيضًا مثل هذه الخدمة المشكورة فى تدوين السنن الشارحة للكتاب المبين لوجوه الإجمال فيه.

ومن هذين المعينين -الكتاب والسنة- ينبع شرع الله وإلهما يستند إجماع للجمعين وقياس القانتين، وقد جعل أئمة هذه الأمة لكل واحد منها سلاحاً يضمن حمايته من عدوان المعتدين وتهوس الخاطئين فاستقرت بعنايتهم طرق الاستنباط ووجوه الاستدلال ووسائل التوجيه وسبل الدلالة، حتى أصبحت محتجهم بينة المعالم وأصولهم رصينة القواعد بحيث لا تقبل أى تشويه.

فمن حاول أن يتخطى ما فهمه جمهرة أئمة العلم سلفاً وخلفاً من تلك الأدلة فى أحكام الشرع لا يقع إلا على أم رأسه متروكاً فى هاوية الردى، وليس للمفسرين فى التزيغ فى آخر الزمن سبيل ما فى المخالفة لجسماهير أهل الفقه فى الدين فى شيء من أحكام الشرع، بل قصارى ما يستطيعون أن يعملوا، أن يفضحوا أنفسهم ويكشفوا للجمهور عن صغيب ما ينظرون عليه من الجهل العاضح وتوهم الهلاك مع الهالكين.

ولست مخالفة جمهور الفقهاء في فهم كتاب الله وسنة رسوله بالأمر
الهيئ، بل ذلك أمر شديد الخطر. والله سبحانه أسأل أن يفرس في قلوبنا
مخالفته ويوحّد كلمتنا في دينه ويلهمنا الاتباع بدون ابتلاع وسختم لنا بخير،
وأن يسدّ خطوات قادة الأمة ولذلائها إلى ما فيه سعادة الجميع بجاء حبيبه
ومصطفاه.

المولد الشريف النبوي

ذكرى مولد النبي -صلوات الله وسلامه عليه- تجعلنا نتعرض ما كانت
عليه طوائف البشر من صنوف التزيغ ووجوه الجاهلية من قبل، وما تم بيده
الكريمة من سعادة شاملة لمن تبع دينه ونور وهاج يهدي إلى كل خير في
الدارين ويكشف صنوف الظلمات للتراكمة على أبصارهم ويصائرهم من عهد
الشفاء الذي ليس بعده شفاء، وكل ذلك يمين بعثته -ﷺ- إلى كافة الناس
بشيراً ونظيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً.

وشهر ربيع الأول هو رمز ذلك اليوم السعيد، مولد فخر الوجود -
صلوات الله وسلامه عليه- فترى المسلمين طول هذا الشهر المبارك مستأجرين
على الاحتفاء بذكرى ولادته ومطلع نور هدايته -ﷺ- عرفنا منهم لما قاض
عليهم من نور هدى طلعت الميمونة، بعد طلعة مراكمة وريغ متواصل وضلال،
ليس لوفه ضلال حتى تبدلت الأرض غير الأرض.

وقد أخرج أحمد وغيره عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: «ولد النبي -
ﷺ- يوم الاثنين، واستنبت يوم الاثنين، وخرج مهاجراً يوم الاثنين، وقدم
المدينة يوم الاثنين، وتوفي -ﷺ- يوم الاثنين» وقد اتفق جمهور الفقه على
أن مولده كان عام الفيل، وأنه كان يوم الاثنين وأن شهر مولده هو شهر ربيع
الأول -وذكر شهر سواه لمولده -ﷺ- ليس إلا من قبيل سبق القلم عند
التقاد- فيدور الخلاف المعتد به في تعيين اليوم من شهر ربيع الأول أهو عند
انقضاء اليوم الثامن أم العاشر أم الثاني عشر. فلا يعتدون برواية تقدم مولده
-ﷺ- على تلك الأيام ولا برواية تأخيره عنها؛ لعدم استادهما على شيء
يلتفت إليه.

فقدار البحث في ترجيح الراجح من تلك الروايات الثلاث، نقول بأن ولادته -عليه السلام- عند انقضاء ثمانية أيام من الشهر قدمه ابن عبد البر في الاستيعاب عند سرده لوجوه الخلاف في مولده -عليه السلام-، واقتصر عليه قبله أبو بكر محمد بن موسى الطولوزي، خازن دار الحكمة المأمونية. وقال عنه الحافظ عمر بن دحية في كتابه «التتوير في مولد السراج المنير» -الذي أجزاه عليه مظفر الدين صاحب إربل بألف دينار-: «هو الذي لا يصح غيره وعليه أجمع أهل التاريخ».

فيكون هذا هو الراجح رواية بل للمعين دواة؛ لأن اليوم التاسع عند انقضاء تلك الأيام الثمانية هو الذي تعين لمولده -عليه السلام- بعد إجراء تحقيق رياضي لا يتخلف بمعرفة الرياضى المشهور العلامة محمود باشا الفلكي المصري -رحمه الله- في رسالة له باللغة الفرنسية في تقويم العرب قبل الإسلام.

وقد ابتدأ المشار إليه في تحقيقه الفهري من يوم كسوف الشمس عند وفاة إبراهيم بن محمد -عليه السلام- في السنة العاشرة من الهجرة والتي -عليه السلام- في سن ثلاث وستين سنة كما في صحيح البخاري. وعين أن الكسوف في تلك السنة كان في مطلع شوال، واستمر على تبعه الرجعي إلى أن وصل إلى نتيجة أنه -عليه السلام- يلزم أن يكون مولوداً في اليوم التاسع من شهر ربيع الأول، لأن يوم الاثنين الذي كانوا انفقوا عليه هو ذلك اليوم من الشهر المذكور عام الفيل الموافق ٢٠ إبريل سنة ٥٧٦م وأحاديث البحث في تحديد يوم ولادته -عليه السلام- بعد الاستعراض الشامل لأقوال الفلكيين من الشرق والغرب.

فلا معدل عن هذا القول لترجيحه رواية وثبته دواة لأن التحقيق الرياضي لا يتخلف. وقد ترجم أحمد زكي باشا تلك الرسالة إلى العربية باسم فتاوى الأفضال في تقويم العرب قبل الإسلام وفي تحقيق مولد النبي وعمره -عليه السلام سنة ١٣٠٥هـ. وطبعت في تلك السنة بمصر - فجزاها الله عن المعلم خيراً.

ولما نقول بأن مولده في اليوم العاشر من الشهر فقد عراه ابن سعد في طبقاته إلى محمد الباقر -عليه السلام- لكن في سنته ثلاثة رجال متكلم فيهم. وأما القول بأنه اليوم الثاني عشر من الشهر فنقول محمد بن إسحاق لكنه غفل من الست كما في مستلوك الحاكم فيكون شأن الأقوال التي لا أساس لها.

لكن أغلب البلاد أخذ بهذا في الاحتفاء بمولده - ﷺ - ليكون في زمن كان يروى لهذا العالم في مثله أمراً متفقاً عليه عند الجميع . وأما تأخره عن ذلك اليوم فهوهم محض من ليس في السير ولا في التفسير . ولم يعتد صاحب تلك الرسالة بروايات في وقوع ذلك الكسوف في أيام وشهور غير سلخ شوال إضافة ذلك لمسلمات الفن .

فأصرار ابن حجر على تحوير وقوعه في ربيع الشهر أو عاشره أو الرابع عشر منه كما ورد في بعض الروايات ورده على الفلكيين وخسره لثلث بقول الشافعي في الأم من احتمال اجتماع العيد والكسوف ، ناشئة من بعده عن علم القلت المأخوذة مما جرت عليه سنة الله في اختلاف الأيام والشهور وتفصيل بطريق جرى العادة لا الإمكان العقلي فقط ، وقد أصاب البدر العمى في رده على الرواة في رواياتهم وقوع الكسوف في غير أيامه في جاري العادة . ولا عجب في أن يهم الثقة في شيء ليس في متناول علمه .

كما أنه لا عجب في اختلاف الرواة في تاريخ ميلاده - ﷺ - لأنه ولد بين ليلة أمية لا لحسب ولا تكتب ولا تؤرخ إلا بأحداث معروفة عندهم في مبدأ الأمر .

فلا محل في أن يعينا «اليرنس قيتاتو» على هذا الاختلاف مع سعيه في تكثير الروايات عن كل من هب ودب ، في تاريخه الكبير عن الإسلام متناسياً مبلغ الاختلاف العظيم «بالسنين لا بالأيام» الواقع في ميلاد عيسى - ﷺ - مما لا طريق معه إلى تحديد زمة أصلاً ، لتباعد ما بين رواياتهم من التفاوت الشاسع الذي لا جامع له ، بخلاف ما هنا لأن تحديد زمن ولادة نبينا - ﷺ - ثبت برواية راجحة أيدها رواية ناجحة كما سبق .

والملك المعظم مظفر الدين كوكبورى «الذهب الأزرق» التركمانى صاحب إربل - مبتكر ذلك الاحتفال البالغ بمولد حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه المشروح في روایات ابن خلکان ١/ ١٣٦ وصف احتفاله وسعة أعطياته ونفقاته - كان يحتفل بالمولد الشريف في الليلة الثامنة من شهر ربيع الأول في عام ، وفي الليلة التالية عشرة منه في عام آخر عملاً بالروايتين .

وقد ألف أهل العلم مؤلفات كثيرة في الآثار الواردة في مولده - عليه السلام -، ومن أجمع الكتب المؤلفة في ذلك: «جامع الآثار في مولد النبي المختارة» في ثلاثة مجلدات لحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله. وقد طرقت في هذا المقال مباحث تغني شهرتها عن ذكرها لكن توالى عدم ذكره المشهور قد يؤدي إلى نسيانه عند الجمهور، وهذا مما لا يستغنى. والخاص أن طرق هذه المباحث إن لم يكن فيه تذكير ففيه استذكاري. والله سبحانه ولي التوفيق.

المولد النبوي والدعوة النبوية

مَنْ عَلِمَ مَا كَانَتْ طَوَافِقَ الْبَشَرِ وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْمَشْهُورِ فِي أَبْوَابِ الْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ وَالْخَلْقِ قَبْلَ مَوْلِدِ الْمُصْطَفَى صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ثُمَّ لَمَحَ إِلَى مَا تَمَّ يَدُهُ الْكَرِيمَةُ مِنَ الْإِصْلَاحِ الشَّامِلِ فِي تِلْكَ الْأَبْوَابِ فِي مَدَّةِ سِيرَةٍ بَعْدَ قِيَامِهِ بِالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ لِرِزَادِ تَيْقِنَا بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَا أَرْسَلَهُ إِلَّا لِيَكُونَ رَحِيمَةً لِلْعَالَمِينَ حَقًّا، فَمَا هِيَ بَيْتُهُ كَانَتْ مَتَوَغِّلَةً كُلِّ التَّوَغُّلِ فِي جَاهِلِيَّةٍ جَهْلَاءَ وَوُثْيَةٍ خِرْقَاءَ تَعْبُدُ مَا تَنْعَتُ، وَتَعْتَقِدُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ بَنَاتُ اللَّهِ -تَعَالَى- عَنْ ذَلِكَ- وَلَا تَسْتَرْفَعُ عَنْ اتِّخَاذِ الْفُتَارَاتِ مَصْدَرِ ارْتِزَاقٍ، وَلَا تَسْتَشْكِفُ مِنْ وَادِ الْبَنَاتِ مَخَافَةَ مَسٍّ أَوْ خَشْيَةِ إِمْلَاقٍ، وَلَا تَأْتِي أَنْ تَبْسُجَ اجْتِمَاعَ رِجَالٍ عَلَى أَمْرَةٍ قَعْدَةٍ وَلَدَهَا وَلَدٌ شَرْعِيًّا لَمْ يَشْبِهْهُمْ. وَيُضِلُّونَ الْقَاتِلَ فِي بَنِي حَنِيْفَةٍ إِنْهُمْ اتَّخَذُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَهًا مِنْ حَيْسٍ لَعْبَدُوهُ دَهْرًا ثُمَّ أَكَلُوهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُفْتَرُونَ.

وحول تلك البيئة أُمُّ يَهُدْيُونَ بِأَدْيَانِ شَتَّى مُحَرَّفَةٌ مُخْتَلَفَةٌ، فَمِنْهُمْ أُمَّةٌ تَدِينُ بِالتَّثْلِيثِ وَيَقُولُونَ إِنَّ التَّلَاثَةَ وَاحِدٌ، وَإِنْ هُنَّ اللَّهُ قَتَلَ ثُمَّ رَفَعَ إِلَى السَّمَاءِ وَقَعْدَ فِي جَنبِ أَبِيهِ. تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَخْتَلِفُونَ وَيَسْبُحُ لَهُمْ كَهْتَمُهُمْ بِفَسَادٍ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُمْ لِأَرْبَابِهِمْ مَسْخَرُونَ.

ومنهم من يعتقد أن الله شيخ أشعث، قاعد على كرسيه في السماء، وحوله الأملاك يهبط إلى الصخرة ويصعد منها إلى السماء، وقد استراح يوم السبت مستلقيا على ظهره رافعا إحدى رجليه على الأخرى لتصب أصابه من خلق الكون. تعالى عما يفترون.

ومتهم الصائفة عبدة الأجرام العلوية كأصحاب الهياكل الذين يعتقدون أن الشمس إله كل إله، وكالخراتية الذين يرون أن الخالق واحد كثير، واحد في الأصل كثير يتكرر الأشخاص في رأى العين. . . فإنه يظهر بها ويشخص بأشخاصها ولا تبطل وحدته وذلك بحلول ذاته أو جزء من ذاته فيها. تعالى عما يشركون.

ومنهم المجوس عبدة النار القائلون بخالقين اثنين: النور خالق الخير، والظلمة خالق الشر على اختلاف فرقهم بخلط وتخليط من مانوية وديسانية ومزدكية وغيرها يرون أن النور غير متناه إلا من جهة التفتح حيث يلاقي الظلمة، وكان ماني رأس المانوية راعيا بحران مزج النصرانية بالمجوسية، ورئيس المزدكية هو مزدك الداعي إلى الاشتراك في الأموال والأشخاص تأسيساً للإخاء الشامل بإزالة أسباب العناء في رحمة، وقد بلغت به الوقاحة إلى حد أن يطلب قياد الساساني بتسليم الملكة له فتنصاع له قياد الذي كان دأن يدينه لكن صعب ذلك على أتوشروان ابنه فلنكب على رجلى مزدك بقلبهما لبعض أعمه من هذا قانعاهما، وبعد أن تولى الابن الملك أحمل في المزدكية السيف وقتل رئيسهم شر قتلة.

ومزدك هذا هو السبب الأصلي لانهدام ذلك المجد الشامخ لأل سامان، وانهدام للمجد نتيجة ضرورية للإيحاء للطفلة حيثما حلت ولو بعد حين ومن معتقد المزدكية أن المعبود قاعد على كرسية في العالم الأعلى على هيئة قعود الملك في العالم الأسفل.

ومن تلك الأمم الدهريون والطبعيون غلاة الصانع المحرومون من تعقل الاستدلال بالاثـر على المؤثر، وهذا منتهى البلاء، وهم آفة القسيلة في كل عصر، ولتزلزل للبشر منزلة البقر في عدم التكليف.

ومنهم السعينة والبراهمة القائلون بنفى ما وراء الحس والمنكرون للنبوة، وفلسفتهم أم الهوان والمذلة في كل دور.

هكذا كان الحجاز وما حوله إلى فلسطين والشام والعراق وبلاد الروم وأرض القرم والهند وبلاد الهندية وما والاها حين بعث خاتم رسل الله - ﷺ - فأى منظر يكون أقيم وأظلم من هذا المنظر في تاريخ البشر.

ولا يخلص على البصير مصادر ما يستخفه من المراحل الشائعة في بعض نحل اليوم من تلك المعتقدات الباطلة، فقام هذا النقي الهاشمي الأبطحي - صلوات الله وسلامه عليه - بالدعوة إلى الإسلام في تلك البيئة المحيطة بتلك الأمم يقسم الحججة لدعوته بحيث لا يدع عنرا لعائد، ويوظف العقول إلى المعالي بطريقة لا تعلقو على مدارك العامة ولا تستكرها الخاصة، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والوعظة الحسنة، ويجادل الطوائف بالنقي هي أحسن حتى دانوا له شاعا فعلمهم ما يجوز اعتقاده في الله ومالا يجوز، وفهمهم وجوب تزيه الله سبحانه عن مشابهة مخلوقاته ومماثلة مصنوعاته وفهمهم في أبواب العمل، ودرهم على الفضائل والسجيا الكريمة، واستنهض الجميع نحو رقى مستمر في العلوم والأعمال والأخلاق وما إليها استنهاضا تدرجيا بعيدا عن الطفرة والقاجاة مستعملا اللطف في محله والعف في موضعه حتى خرقت دعوته ذلك النطاق وانتشر دين الإسلام في جميع الآفاق فدانت الأمم بنور هدايته في مشارق الأرض ومغاربها.

واقاضت هذه الدعوة المباركة والنهضة الميمونة على العالمين ما لم يعهد له مشيل من الخيرات في أسر مدة، فمن تأمل ذلك يزداد يقينا ويجد في شاعا تشريع هذا النقي العظيم معجزات تجدد مدى الدهر، رغم انحراف المنحرفين عن هديه - ﷺ - ورغم مسمى الفاتنين في هد كيان شرعه في الداخل والخارج.

وأمهت ما تلقت الأمة من النقي - ﷺ - هي العلم بالله وصفاته وما إليها من المعتقدات المقصودة لذاتها، والعلم بالاحكام العلمية من عبادات ومعاملات بدور عليها تهذيبهم النفس وإقامة العدل بين الخليفة والعلم بطرق اكتساب الملكات الفاضلة والتخلي عن الحلال الرديئة النفسية مما يرشد إلى ومثل تركية النفوس وتصفية القلوب حتى تصدر منها الأهمال السعدة في الشاتين سجية لا بتكلف فتم لهم الكمالات العلمية والعملية. كما اشترت إلى ذلك كله عند محدثي عن الحالة العامة عند البعثة النبوية في مقدمة التبيين كذب المغنري لأين صاكر.

وكان السلف من الأمة المحمدية فى غاية من الاعتصام بهذا الدين الحنيف ونهاية التوفيق فى استثمار الحثرات منه فى ساحات العلم والعمل والاعتزاز كما هو معلوم لمن استعرض آثارهم فى فتح البلاد وهداية العباد، ومدوناتهم الخالدة فى العلوم ثلأ غزوات العالم وشهد لهم بكل فخر، بخلاف خلقهم الذين أضاعوا التراث، وبدلوا يتدمجون فى غير أمتهم فهانوا وفلوا حيث أعرضوا عن هذا الدين القويم والشرع الحكيم، فلا حول ولا قوة إلا بالله فتدعوه سبحانه أن يوفقنا من حقونا ويلهمنا رشدنا، وهو المجيب لمن دعاه.

المولد النبوى الشريف

ذكرى ولادة فخر رسل الله - صلوات الله وسلامه عليه - نجعلنا نشعر بما آخذه الله سبحانه بمولده وبمشته - ﷺ - على البشر كافة من تهديد السبيل لتخلص مما هم فيه من الضلال البعيد، وتهديد الطريق للذين اتبعوه إلى سعادة ليس بعدها سعادة.

وشهر ربيع الأول هو رمز ذلك اليوم المسعود، فترى المسلمين طول هذا الشهر المبارك مستمرين على الاحتفاء بمولده - ﷺ - عرفانا منهم لما فاض من طلعت الميمونة من إنارة الطريق وإزالة الظلمات المتركة من عهد الجاهلية فى شتى النواحي، وإبطال الباطل فى معتقدات الوثنيين والنجوس واليهود والنصارى والصابئين من إشراك وتشبيه وقول بالخلود، ونحو ذلك من الخبايا الشروحة فى كتب الملل والنحل وتاريخ الأديان، فكلما استذكر الإنسان ما كان عليه طوائف البشر من الزيغ والضلال المبين عند بعثته - ﷺ - وما وصل إليه مشاهيره من السعادة الباهرة فى مدة يسيرة يجد فى ذلك أكبر معجزة تدل على عظمة هذا الرسول العظيم صلوات الله وسلامه عليه، ويستيقن أنه لا سعادة ولا نهوض ولا عزة فى آخر الزمن أيضا إلا باتباعه - ﷺ - فى جميع النواحي العلمية والعملية والخلقية.

واستنهاض الهمم فى هذا السبيل إنما يكون بتذكار هديه - ﷺ - وهدى أصحابه - رضوان الله عليهم - فى شؤون الدنيا والدين لتأتى بهم فى ذلك حتى تسعد سعادة طيبة مباركة.

والعادة المتبعة في البلاد الإسلامية الاحتفاء بالمولد الشريف في الليلة الثانية عشرة من شهر ربيع الأول؛ لأن ولادته لم تتأخر عن هذا التاريخ عند الجميع فيحضرون به في ليلة لا يبقى أي خلاف يعتد به بعدها في كونه - **ﷺ** - مولوداً قبل ذلك الزمن.

ولا يستغرب الخلاف في مولده صلوات الله وسلامه عليه لأنه؛ ولد بين أمة لا تكتب ولا تحسب ولا تؤرخ إلا بأحداث معروفة عندهم.

وقد اتفق جمهوره النحلة على أنه ولد في عام الفيل وأن ولادته كانت في يوم الاثنين وفي شهر ربيع الأول، ثم اختلفوا في أن ولادته كانت بعد انقضاء ثمانية أيام من الشهر أو في العاشر منه أو الثاني عشر، والأول جزم به ابن دحية الحافظ حتى قال: هو الذي لا يصح غيره وعليه أجمع أهل التاريخ كما في السيرة الحلبية، والثاني عزاه ابن سعد إلى محمد الباقر - **عليه السلام** - لكن في سنة ثلاثة رجال متكلم فيهم، والثالث أضعفها حيث ذكره ابن إسحاق من غير سند، وقد رأيت قول ابن دحية في الرواية الأولى وهي الثمينة في تحقيق محمود باشا الفلكي المصري في رسالته بالسلطة الفرنسية عن تقويم العرب قبل الإسلام وقد ترجمها إلى اللغة العربية أحمد زكي باشا في رسالة سماها نتائج الأقيام في تقويم العرب قبل الإسلام وفي تحقيق مولد النبي وعمره عليه الصلاة والسلام وقد طبعت سنة ١٣٠٥ هـ وقد عمل فيها تحقيقاً راجحاً لا يتخلف، مبتدئاً من حديث أخرجه البخاري في كسوف الشمس في السنة العاشرة يوم وفاة إبراهيم ابن النبي - **ﷺ** - يوم كان النبي - **ﷺ** - ابن ثلاث وستين سنة وحده وقت الكسوف بآخر شهر شوال من السنة المذكورة وهجر الشهور التي وردت في بعض الروايات مما لم يقع فيه كسوف كما رد البعض الروايات عن وقع الكسوف في أيام لا يقع فيها الكسوف عادة ولا مانع من أن يعم الثقة في شيء ليس في تناول علمه وإن أصر ابن حجر على ثبوت تلك الروايات لبعده عن العلوم الفلكية.

فعمل محمود باشا الفلكي المذكور تبعاً فقهرياً من هذا المبدأ إلى أن أثبت أن يوم الاثنين كان اليوم التاسع من شهر ربيع الأول عام الفيل الموافق ٢٠ إبريل سنة ٥٧١ هـ وأجاد هكذا البحث في تحديد يوم ولادته - **ﷺ** -

براهين رياضية لا تختلف، بينما كان ميلاد عيسى -ﷺ- غير قابل للتحديد من خلاف شديد متبادل بالسين مما لا خطام له ولا رمام.

وقول القائل في مولده -ﷺ- في ثمانية خلعت بذل على أنه لم يولد في الثامنة بل في التاسعة على هذه الرواية لمطابق هذه الرواية التي أيدها ابن دحية ذلك التحقيق الرياضي كما يشين من الاطلاح على تلك الرسالة.

وبهذا القدر من البيان تكفى في هذا الموضوع والله سبحانه أعلم.

الإسراء والمعراج

الإسراء والمعراج آيتان من من آيات الله الكبرى اختص بهما المولى جل جلاله فخر رسله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين. فالأول مسره -ﷺ- ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وهذا ثابت بنص القرآن فيكفر منكرو، وأما الثاني فمسروجه -ﷺ- إلى ما فوق السموات العلى، وهذا ثابت بأحاديث صحيحة فيعد منكرو مبتدعا لا كافرا.

إلا أن الروايات في المعراج اختلفت، فمن العلماء من سلك طريق الترجيح، ومنهم من سلك طريق الجمع بينها بحملها على تعدد مسروجه -ﷺ- حتى قال صاحب التوبة الحضرية:

معراجة واقع بفظان في بدن بأية ومشاهير ووحدان
وقوعه كان تكرارا وقد دفعوا به تعارض مادل الحديثان

واسطورة أن السموات لا تقبل الحرق والالتهام ذهبت أدراج الرياح وإنكار المعجزات والحواري لا يجتمع والإيمان بالنبوته كما في دلالة الحائرين لموسى بن ميمون فيلسوف اليهود. وقال ابن سيد الناس: ذكر السهيلي - رحمه الله - خلاف السلف في الإسراء هل كان بلفظة أو مناما، وحكى القولين وما يحتج به لكل قول منهما. ثم قال: وذهب طائفة ثالثة منهم شيخنا أبو بكر بن العربي إلى تصديق القائلين وتصحيح المذهبين وأن الإسراء كان مرتين إحداهما في نومه توطئة له وليسرا عليه، كما كان بدء نبوته الرؤيا الصالحة ليسهل عليه أسر النبوة فلهذا عظيم، تضعف عنه القوى البشرية، وكذلك الإسراء، سهله عليه بالرؤيا لأن هوله عظيم فجاء في البقطة على توطئة

وتقدمة رقعا من الله بعيدة وتسهلا عليه، ورجع هذا القول أيضا للجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك فإن في ألفاظها اختلافًا، وتعمد الواقعة أقرب لوقوع جميعها. وحكى قولاً رابعاً فقال: كان الإسراء بجسده إلى بيت المقدس في الليلة ثم أسرى بروحه - عليه السلام - إلى ما فوق سبع سمواته والملك شنع المكدر قوله آتيت بيت المقدس في ليلتي هذه ولم يشعروا قوله فيما سوى ذلك أحد كما تجد تفصيل ذلك في الروض الأنف للسهلي.

وقول البخاري في باب كيف فرضت الصلاة ليلة الإسراء؟ يدل على أن الإسراء والمعراج في ليلة واحدة عنده لأنها إنما فرضت ليلة المعراج اتفاقاً.

وقد اختلف في ليلة المعراج متى كانت؟ والذي رجحه النووي في الروضة أنها الليلة السابعة والعشرون من رجب وإليه ذهب ابن الأثير والرافعي، ومن قال إنها قبل ستة ونصف من الهجرة يكون يرى هذا الرأي مثل ابن قتيبة وابن عبد البر، لأن الهجرة كانت في ربيع الأول فالتة قبلها من صفر إلى صفر تراجعاً، والستة الأشهر قبلها من المحرم إلى شعبان بالتراجع فتكون الأيام الثلاثة من آخر رجب غير مذكورة تركاً للكسر في الطرفين، وعلى ذلك عمل الأمة.

والاحتفاء بالذكر الإسراء والمعراج يذكرنا كيف جلّى الله سبحانه عن بيت المقدس حتى تمكن رسول الله - عليه السلام - من وصفه وصفاً دقيقاً فتعجب قريش من ذلك النبأ المطابق للواقع فأنكشف كفرهم العنادي، كما رواه المسلمون بذلك إيماناً. وكذا إتيانه - عليه السلام - عن العير التي سأله قريش عنها.

واعتبر الصحابة - رضي الله عنهم - بما حدثهم عن الآيات الكبرى التي شاهدها في ملكوت السموات وتلقوا منه افتراض الصلوات الخمس في تلك الليلة المباركة فواظبت الأمة عليها حتى صفت نفوسهم واتسعت معرفتهم، وأصبحت الصلوات الخمس معراجاً معنويًا لهم، حيث يناجون ربهم عند وقوفهم للصلاة، فترسخ في نفوسهم مخالفة الله التي هي ينبوع كل خير للمجتمع البشري.

ولغاؤه - عليه السلام - رسل الله وأنبياء عليهم السلام في السموات لغناء

روحانيا تعارف معنوي بينهم وتعريف لهم بما له - ﷺ - من المنزلة السامية، وفي ذلك وفي إمامته - ﷺ - لجماعة من الأنبياء تكريم عظيم له من الله سبحانه، واجتياز - ﷺ - قبل عروجه إلى السماوات ببيت المقدس الذي كان بين قرينش من شاعده من قبل تمكن لهم من توجيه أسئلة إليه - ﷺ - عما يعرفونه دونه في حساباتهم، فيكشف حول المعنى المصير على الكفر بعد تلقيه الجواب الصادق منه - ﷺ - في حين إزياد إيمان المؤمنين بتلك الأنبياء الغيبة الصادقة، وهذا هو الذي وقع بخلاف ما لو كان العروج إلى السماء من الحرم الملكي مباشرة كما ذكر ابن أبي جمره. وفي ذلك أيضا جمع للفتنين له في المشاهدة.

والجسمهود على أن الإسراء والعراج في ليلة واحدة وأتبعهما بالروح والجسد معا بقطعة ولا محيد عن ذلك بعد صحة الخبر ونظام الاعتقاد بقدرة القادر الحكيم الشاملة لكل ممكن.

ورد ذلك كله إلى عالم المثال الذي يتخيله صاحب «حجة الله البالغة» على عادته في المشاكل خروج عن الجادة بدون أي حجة ناعضة.

وأما يروي عن عائشة - رضى الله عنها - من قولها «ما فقد جسد رسول الله - ﷺ - لكنه أسرى بروحه» فغير ثابت عنها أصلاً لأنه من رواية ابن إسحاق بلفظ حدثني بعض آل أبي بكر فمن هو هذا البعض؟ وأين ابن إسحاق المتوفى في منتصف القرن الثاني من إتيانك زمن عائشة؟

وأما ما يروي عن معاوية من أن الإسراء رؤيا صادقة فغير ثابت عنه أيضاً للانقطاع بين شيخ ابن إسحاق يعسوب بن عتبة وبين معاوية، لأنه توفي سنة ٦٢٨ هـ وأين هذا التاريخ من وفاة معاوية؟ فلا يصح التعويل على مثل تلك الأخبار المنقطعة في ادعاء أن الإسراء روحاني فقط أو في حالة النوم فقط.

وأما قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فَنَاءً لِلنَّاسِ﴾ (١) فقد فسره ابن عباس برؤية العين كما أخرجه البخاري بسنده إليه في تفسيره تلك

(١) سورة الإسراء: الآية ٦٠.

الآية، على أن تلك الرواية لو كانت متامة لما اشتهد إنكار قرش لها، وقد تأتى الرواية بمعنى الرواية في اللغة قبل المتن: ورواية أحلى في العيون من الغمض: معنى رؤية النصارى، فلا بد من ترجيح بعض الروايات على بعض وحمل الباقي على وهم لبعض الرواة في ألفاظها. والثقة قد يهم ولا سيما في الأخبار الطويلة فينبذ موضع وهذه فقط، كما وقع في رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر عند البخاري ففيها نحو اثني عشر وهذا، بيانها في شروح البخاري، منها قوله في أولها «وهو نائم» وفي آخرها «ثم استيقظ» ومنها عند ذلك قبل أن يوحى إليه مع ذكر افتراض الصلوات الخمس في الخبر، وهذا تخطيط.

وقد اشتهد تكثير المحققين على رواية شريك من أمثال مسلم والخطابي فلا داعي إلى القول بتعدد المراجيع برواية مثله، بل القول بالتعدد لاختلاف الروايات يذهب إلى القول بعدد كبير جداً، وفي جميع الروايات افتراض الصلوات الخمس في تلك الليلة على اختلاف الأزمان التي ذكرها الرواة، والافتراض لا يتصور أن يتكرر، فيكون التعويل على ما عليه الجماعة فقط، والله أعلم.

وهذا العروج ليس للتقرب منه تعالى؛ لأن القرب منه لا يكون بالمسافة قال الله تعالى ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(١) وقال - ﷺ -: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» واحتجاج إمام الحرمين على نزاهة الله سبحانه عن الجهة بقوله - ﷺ -: «لا تفضلوني على يونس بن متى» وحمله على معنى أنه - ﷺ - عند وصوله إلى ملهة المتن ما كان أقرب إلى الله من يونس - ﷺ - وهو في بطن الحوت، مما ذكره الفروطى في تذكرته رواية عن أبي بكر بن العري. وروى ناصر الدين بن المنير عالم النفر الإسكندري العلامة المشهور مثل ذلك عن الإمام مالك عالم دار الهجرة - ﷺ - في كتابه «المقنى» في شرف المصطفى؛ وإن اشتمل ابن القيم المجسم من جواب إمام الحرمين وطال لسانه عليه، كما بسطت ذلك فيما علقته على السيف الصقيل للنفى السيكى ص ٣٦-٣٧.

وتزبه الله سبحانه عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات هو عقيدة أهل الحق رغم اغتيال الجسمة المصحاء والمجمحين من ذلك.

ربنا لا نزع قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

كلمة عن الإسراء والمعراج

اختص الله جلّت قدرته حبيبه -صلوات الله وسلامه عليه- بخصائص، ومن تلك الخصائص: إسرائه تعالى بحبيبه ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ليريه من آياته الكبرى، وهذا ثابت بنص القرآن القطعي الثبوت، القطعي الدلالة، فيكفر منكروه، وأما عروجه -ﷺ- من المسجد الأقصى إلى السماوات العلى وإلى ما شاء الله فتثبت بصحاح الأحاديث الثيرة الدلالة، فيعد منكروه مبدعاً لا كائناً.

وأما ادعاء أن أثر قدمه الشريفة على صخرة بيت المقدس حيث عرج منها فكذب مخنلق لا أصل له عند نقاد الحديث، ومن السخافة الدلغة رغم بعض الحشوية صعوده الله جلّ جلاله من فوق الصخرة إلى السماء كما رواه النووي في نهاية الأرب عن أبي بكر الواسطي وهذا إنما يتفوله من ليس عنده من الإسلام نصيب. وقد وقع في رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر الحديث المعراج الطويل عند البخاري أوهام كثيرة بينها أهل العلم بالحديث، ووقع راو في أوهام في رواية لا يتألف صحة باقي الروايات السالفة من العلل، وبعد صحة الرواية وإمكان الأمر لا يسع اللوم إنكاره.

والإمكان العقلي في المعراج لا مجال لإنكاره، ووقوعه مقتضى الأخبار الصحيحة المستفيضة، وقد مضى الزمن الذي كان أناس ينكرون فيه المعراج بزعم أن السماوات من الصلابة بحيث لا تقبل الحرق والالتهام، تحكما من غير دليل، وكان الرد المقاصم لظهور هؤلاء المتقولين إذ ذاك هو تبين تماثل الأجسام بحيث يجوز في جميعها ما يجوز في بعضها من الحرق والالتهام اللذين تشاهد وقوعهما في بعض الأجرام كما هو طريقة المتكلمين الأعلام، وأما العصر الذي لا يتصور مفكره صلابة في السماوات، بل يعدون الأجرام

العلوية تسبح في ملاوات سير السليح في الماء والطائر في الهواء دون أن يحول حائل عن السير في عالم الأثير فهم أجدر أن لا يتوهموا الامتناع في الاعتلاء إلى السماء لمشاهدتهم عجائب التخلوق في الأجواء كلما سدوا بصرهم إلى الفضاء.

وخلاف السلف في الإسراء هل كان مرة بقطعة أو مائتا أو مرتين مائتا أولا ثم بقطعة، وفقا من الله بحبيبه لعظم هول الإسراء المباشر قبل التهديد له بالرؤيا المسهلة لمشاهدة عجائب في حالة البقعة، جمعها بين الأدلة عما هو مشروح في الروض الأنف. لكن ليس لدعوى المأم شبه دليل فلا يقيم لرواية النوم وزن، حيث لم يذكر في ذلك إلا غير منقطع أو غير وهم فيه الراوي أو هاما صريحة. فلا يقوى هذا وذلك أمام الأخبار الصحيحة المستفيضة من ثقات ضباط متقين.

والتعارض إنما يتصور بين دليلين في مستوى واحد لا بين الصحيح والواهي، فلا داعي إلى ادعاء تكرار المعراج بقطعة، أو مائتا وبقطعة، عن رأي مجرد، ولا تمسك في ادعاء أن المعراج كان مائتا بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾^(١) لأن هذه الرؤيا بمعنى رؤية العين عند ابن عباس في صحيح البخاري، والخطم لا يكون مبعث فتنة للناس كما هو ظاهر. ومجرى الرؤيا بمعنى الرؤية له شواهد في العربية. ورؤياك أحلى في العيون من الغمض. . . وكثير للرؤيا وهش فزاده.

فلا معدل عما ذهب إليه جمهور أهل العلم من أن المعراج والإسراء كانا في حالة البقعة وفي ليلة واحدة، أخذاً بالدليل المستفيضة السالم من العلل وثبنا للأخبار التي فيها على قناعة.

ومع ذلك اختلف أهل العلم في تعيين ليلة المعراج على اتجاه والذي رجحه النوى أنها الليلة السابعة والعشرون من شهر رجب، وإليه ذهب ابن الأثير والراقعي، ويرى هذا الرأي من قال: إنها قبل سنة ونصف من الهجرة كابن قتيبة وابن عبد البر، لأن الهجرة كانت في ربيع الأول فاقسمة قبلها من

صفر إلى صفر تراجعوا، والستة الأشهر قبلها من الحرام إلى شعبان بالتراجع أيضاً فتكون الأيام الثلاثة من آخر رجب غير مذكورة تركاً للكسر في الطرفين، وعلى ذلك حمل الأمة.

والاحتفاء بالذكرى الإسراء والمعراج يذكرنا كيف كشف الله لرسوله عن بيت المقدس حتى تمكن من وصفه وصفاً دقيقاً فتعجبت قريش من ذلك الوصف المطابق للواقع فانكشف كفرهم العادي، كما لرداد المسلمون إيماناً بذلك، وكذا إخباره - ﷺ - عن العير التي سألته قريش عنها، واعتبر الصحابة - رضه - بما حدثهم عن الآيات الكبرى التي شاهدوها في ملكوت السماوات، وتلقوا منه فرض الصلوات الخمس في تلك الليلة المباركة فواظبت الأمة عليها حتى صفت نفوسهم واتسع عرفاتهم وأصبحت الصلوات الخمس معراجاً معنوياً لهم حيث يناجون ربهم عند وفوفهم للصلاة فترسخ في نفوسهم مخالقة الله التي هي ينبوع كل خير للبشر.

وقد توسعت في بيان ما في الإسراء والمعراج من وجوه الحكم في مقال لي منشور فيما سبق، فأكتفي هنا بهذا القدر، ومن الله التوفيق والتسديد.

الهجرة النبوية

فاتحة عهد جديد فياض

إن الله اصطفى خاتم رسله صلوات الله عليه من أكرم أرومة على أكمل خلال فبعثه بمكة بعد أن بلغ أربعين سنة من عمره إلى الناس كافة يدعوهم إلى سبيل ربه بالحكمة والوعظة الحسنة، ويجادلهم بالتي هي أحسن، وإبداً ينشر شبيرة الأقربين فأمن به الذين يستمعون القول ويشعرون أحسنه وآذروه وأبدوه في دعوته وأذاه مقلدة الجذود على العمى وقاطعوا المسلمين، فصبر النبي - صلوات الله عليه وسلامه عليه وعلى آله - والمسلمون جميعاً إزاء عدوان المشركين صبراً لا مزيد عليه، وعلء قلوبهم الإيمان بأن الله سبحانه ينصر رسوله ويعلى كلمته.

ولم يكن رسول الله صلوات الله عليه ولا أصحابه - رضوان الله عليهم أجمعين - يقابلون عدوان هؤلاء بعدوان ولا أذاهم بلأذى، بل كانوا يشرحون

لهم تعاليم الإسلام شرحاً تشرح له صدور من ألقى السمع وهو شهيد،
وبيّنون لهم حقائق الدين الخفيف بيانا تخضع له قلوب الجبابرة إذا فكروا فيما
سمعوا، ورغم هذا كان المشركون في تعنت شديد وقسوة بالغة نحو المسلمين،
والمسلمون يزدادون إيماناً إلى إيمانهم كلما أوقفوا في سبيل الله.

وعظيم صبرهم أمام ما لقوا في سبيل الحق من صنوف العنت فخر خالد
لهم مدى الدهر وأسوة حسنة وأمثولة علياً للذين يجاهدون لإعلاء كلمة الدين
ويسعون في أن يعيدوا إلى الدين مجده وجده بهزائم لا تعرف الخنوع
والاستسلام ولا التواكل والتكاسل.

وقد استمرت حالة المسلمين على ما وصفناه من الصبر على صنوف
العصم والاضطهاد من ابتدء البعثة النبوية إلى عام الهجرة حتى لم يبق
للمشركين مجال إزاء البراهين المشرقة لهم غير العنت الدائم والتمرد المتزايد
والعداوة المستمرة.

وهذه المدة الطويلة البالغة ثلاث عشرة سنة كانت مهلة كافية، بل فوق
الكفاية لتمكينهم من التفكير ملياً فيما يدعو إليه خاتم المرسلين بما فيه
سعادتهم العاجلة والأجلة، لكنهم ما ازدادوا إلا عتوا وفساداً، فأذن الله
سبحانه لنبيه في الهجرة إلى المدينة المنورة - زادها الله تشرقاً - فتتمت الهجرة
النبوية على الوجه المشروح في كتب السير كالمرور الهنيء للقطب الحلبي،
وسيرة ابن سيد الناس، وإمتاع القرظي وغيرها.

وكانت هذه الهجرة مبدأ عهد جديد ملؤه العزة للمسلمين، وهو عهد
يذكره دفع العدوان على الحق بالقرّة حيث أنشأ النبي - ﷺ - بين المهاجرين
والأنصار، وكان هذا التآخي بين الأصحاب أول نواة تبت منها القوة المنشودة
فقد المعتنين، وما أبرزه المهاجرون والأنصار إذ ذاك من التضحية والتفاني في
سبيل إعلاء كلمة الله مما لم يسجل مثله التاريخ لأمة من الأمم.

وقد مضى النبي وأصحابه في الدعوة إلى الله - بعد الهجرة - على مبدأ
الدفاع عن الحق بالقوة بعد إغفار الدعويين وإقامة الحجّة عليهم بهذه الطريقة
لترشيد انتشر النور الوهاج المخبئ من جانب الحجار في الأفاق كلها حتى

استنارت هذه الكرة الأرضية المظلمة بهذا النور العظيم، إلى أن تبدلت الأرض غير الأرض ولم رعم في البسيطة ما يعرفه الجميع من الرقي العظيم في العلوم والأعمال والأخلاق بعد اعتناق الأمم لهذا الدين الخفيف، وهذا مما لم ير مثله في حيل من الأجيال ولا دين من الأديان، ولم نزل نفخر بذلك التراث الفاخر أمام جميع أئمة العالم.

وقد أجاد عمر الفاروق -رضي الله عنه- الرأى جد الإجابة في اتخاذ عام الهجرة مبدأ للتاريخ الإسلامي للمعاني السامية المدمجة في ذكرى الهجرة النبوية. وأما ما يعزى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من أنه هو الذي أمر بالتاريخ من الهجرة كما في شرح البخاري للفظ لاني نقلا عن إكليل الحاكم فلا يناقض ما صحح الإمام فيه إلى عمر، لأن ما في الإكليل هو من بلاغات الزهري، ومرسلات الزهري -فضلا عن بلاغته- شبه ريح تذهب لأوج الرياح عند كثير من أهل البلد؛ منهم يحيى بن سعيد والإمام الشافعي وربما يرى بعض المتطعمين الذين يسرعون في رمي الناس بالبدعة بدعاة التاريخ من الهجرة والاحضاء بذكرى الهجرة، ممن البدع من غير نظر إلى تلك العواطف الكريمة التي تثيرها ذكرى الهجرة وتنميتها في قلوب الأمة، وبدون التفات إلى الإجماع الجاري في التاريخ بالهجرة، وليس يجد الكلام مع أمثال هؤلاء الذين تصغر بأصرتهم الكبير وتكبر الصغير.

وأجلى ما يترأى للناظر من المعاني السامية في الهجرة هو تعزيز الحق بالقوة؛ لأن الحق كثيراً ما يكون عرضة للضياع إزاء اعتداء المعتدين إذا لم تكن هناك قوة تحميه وتذب عنه.

ولهذا المعنى شرعت الخلافة في الشرع الإسلامي حتى تنفذ أحكام الشرع في الأبواب كلها بمنحة تقوم بكبح جماح الطغاة الفساة، بل رأى الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- الفراغ من بيعة الخلافة مقبعا على تجهيز النبي -صلوات الله عليه- ودفعه عند لحوقه بالرفيق الأعلى ليتولى حليفته الإشراف على شؤون الأمة عقب وفاته -رضي الله عنه- حذرا من حدوث أمر يحرج إلى الفسوة أثناء الفترة، بل عمدوا الساعين في تصديق شؤون الدين من شؤون الدنيا بمنح الزكاة، في سبيل المرتدين بسعيهم في تجريد الخلافة من

انقوا. بل الخلافة هي أول تشريع عرفه البشر المدنى بالطبع فى تاريخه، بل هو أول شرع مشروع للبشر قبل خليفة البشر حيث قال الله تعالى ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ولولا أن الملائكة علموا أن الخليفة يكون بيده تنفيذ الأحكام الشرعية بقوة عليّ الضيدين الخارجين على ما حده الشرع لما قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾^(١) ولو كان هناك أمر أهم للأمة من إقامة من ينفذ الأحكام الشرعية فيهم بقوة لسبق القول به.

وصفوة القول أن الهجرة فيها معان سامية تربي ذكرها فى نفوس المسلمين عواطف كريمة وتدريبهم على صنوف التضحية عن طيبة خاطر فى سبيل تأييد الدين بالقوة وإعلاء كلمة الحق، وما هو قد حل العام الجديد زفر ف عليه الأمل فاحتضنت الأمة بذكرى العام الهجرى الجديد فى كل مكان، فتحى إحوائنا فى مشارق الأرض ومغاربها تحية مسلم يحب لأخيه ما يحبه لنفسه، وندعو الله عز وجل أن يعز الإسلام والمسلمين ويجمع كلمتهم فى تأييد الدين وبارك لهم فى شؤونهم كلها وأن يلقب بنا وبهم فيما جرت به المقادير، وأن يوفقنا جميعا لحق حقا مع اتباعه، ويرينا الباطل بطلا مع اجتنبه، وأن يوفقنا وإياهم جميعا لما فيه رضا وسعادة المسلمين أجمعين.

الهجرة النبوية

ذكرى الهجرى النبوية -على صاحبها أركى الصلوات وأتمها- نعرفنا كيف تنصرف عن الخسوف والاستكالة لأهل الباطل، وتعلمنا كيف تحصد القوة بعد الضعف لتدفع العدوان فى كل ساحة، وتنبئ فى نفوسنا الشعور الحى الحافز لها إلى استهلاك القيام بصنوف التضحية فى سبيل الدعوة إلى الحق والذب عن الحق وإعلاء كلمة الله فى كل زمان ومكان بترويض أقدام الإسلام فى البقع والأصقاع، وتقوية عروق غراسه فى قلوب رجال المستقبل وأمهات الجيل القابل، وإذكاء نار الحماس ضد كل معتد أثيم، ولجمعلنا نحس بلذة قدسية فى مقدسة صنوف الأنعاب فى هذا السبيل من مفارقة الأهل والأولاد والمال والسكن عند الضرور، ولحممل الآتى من كل لون إلى بلك المسجع عند الحاجة.

(١) سورة البقرة: الآية ٣.

وَلَا فِي ذَلِكَ كَلَّةٌ أَسْوَأَ حَسَنَةٍ فِي رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَأَصْحَابِهِ الْأَبْرَارِ -
 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فَسَبَّوهُمْ مَارَ هَدَى فِي كُلِّ رِيحٍ لَا يَضِلُّ وَلَا يَهْدِلُ مِنْ مَسَارِ سَبِّهِمْ
 وَهَدَى هَدِيَّتَهُمْ، وَحِينَئِذَا نَرَى فِي ثَابِتِ أَنْبَاءِ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ قَلْبَهُ حَسَنَةً يُوَسِّسُ
 بِهَا فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنْ نَوَاحِي النَّهْضِ يَجِبُ عَلَيْنَا أَلَّا نَنْسَى حِفْظَهَا مِنَ الْإِكْتِسَاءِ
 بِهَا حَتَّى نَجِدَ مَا تَشْمُرُ بِهِ مِنْ ذِكْرِ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ مَعَانِي الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ
 الْخَيْرِ وَمِهَاجِرَةِ الْمَعَاصِي وَمَوَاقِعِهَا سَاحَةً تَطْبِيقُ عَمَلِي فِي أَنْفُسِنَا لَعَلَّا نَكُونَ مِنْ
 لَا يَجَاوِرُ إِيْمَانَهُمْ تَرَاقِبَهُمْ.

وَلَا يَأْسُ أَنْ أَذْكَرَ الْفَارِئِ الْكَرِيمِ هُنَا بَعْضَ نَمَازِجٍ مِنْ صُنُوفِ الْجِهَادِ فِي
 الْحَالَةِ الرَّاعِنَةِ، فَالْزَمْنُ لِلْخُلُصِ يَرَى بِتَوَرُّهِ الَّذِي يَسْمَى بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ دَعَا السُّوءَ
 وَالْمَوَانَ الشَّيْطَانِ قَدْ انْدَسَرَ بَيْنَ كُلِّ طَائِفَةٍ، وَانْتَشَرُوا فِي كُلِّ مَكَانٍ مَثْلُفَعِينَ
 بِغَيْرِ أَرِيَانَتِهِمْ تَقْصِيرًا عَنْهُمْ لِأَصْحَابِ الْقُلُوبِ الصَّاقِيَةِ يَسْعَوْنَ عَلَى مَرَاوِجٍ فِي
 دَعْوَةِ اعْتِقَادِ الْإِسْلَامِ، وَاسْتِزْلَالِ أَقْدَامِ السُّلَمِينَ، وَأَقْلَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ
 لِلْخُلُصِ إِزَاءَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَسْهَرُ عَلَى كُلِّ مَا يَدْرُ وَيُحْدِثُ مِنْهُمْ فِي سَبِيلِ مَا هُمْ فِيهِ
 مِنْ وَجْهِ الْإِغْوَاءِ فَيُنَاقِشُهُمْ حَتَّى يَفْصَحَهُمْ فِي غَايَتِهِمْ وَمَقَاصِدِهِمْ مَعَهَا
 تَقْدَهُرُوا بِالْإِيْمَانِ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ، وَلَيْسَتْ الْعَقْلَةُ شَأْنُ الْمُؤْمِنِ الصَّادِقِ فِي
 إِيْمَانِهِ.

فَوَيْلًا وَآيَتِ أَحَدِهِمْ يَهْوَنُ أَمْرُ إِبْرَاهِيمَ قَدِيمٍ مَعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، أَوْ نَسَبَةٍ
 أَوْ صَافِ الْحَدَثَاتِ إِلَيْهِ جَلَّ شَأْنُهُ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْدُثُ بِعَدِّ اعْتِقَادًا فِي اللَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ. وَإِذَا وَجَدْتَ مِنْ بَنِي الْعَجَزَاتِ الْكُونِيَّةِ عَنْ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مَعَ النِّظَافَةِ
 بِالْإِيْمَانِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَغُلِّ لِهَ إِعْسَافًا وَلَا تَتَكَلَّمْ، أَلْتَجْعَلُ بِعَفْلِكَ الْقَضَائِلَ
 وَفَهْمَكَ الْعَلِيلَ حَدًّا مَعْدُودًا لِقُدْرَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ! وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَثِيرٌ مِنْ
 الْعَجَزَاتِ أَظْهَرَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى أَيْدِي سَائِرِ أَنْبِيَائِهِ، وَإِيَّ عَقْلَ ذَلِكَ الْعَقْلِ
 الَّذِي لَا يَسْتَسْبِخُ ظُهُورُ مِثْلِ تِلْكَ الْعَجَزَاتِ عَلَى يَدِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ؟ وَقَدْ
 تَوَلَّوْثَ الْأَنْبَاءُ عَنْ مَعْجَزَاتِهِ ﷺ فِي كِتَابِ السُّنَنِ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالسُّنَنِ كَيْفَ
 يَحْدُثُ مُؤْمِنًا بِالْكِتَابِ! وَقَدْ كَانَ قَوْمُهُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مِنْ أَشَدِّ الْأَقْوَامِ عِتَاً خِلَافَ الْأَنْبَاءِ
 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَوْلَا التَّائِيدُ الْإِلَهِيُّ بِمَا أَظْهَرَهُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْعَجَزَاتِ لَمَا آمَنَ
 بِهِ قَوْمُهُ وَلَا انْتَشَرَ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ الْإِنْتِشَارُ الْبَاهِرُ، إِلَّا أَنَّكَ تَرِيدُ التَّشْكِيكَ فِي

النوبة ناطقًا باللسنة أعيداء الإسلام عند الإسلام ومفكرًا بمقولهم لا بمفلك، وكفلك هذا خزيًا ومهانة.

وإذا شهدت من بعدى التصون والعفاف داعيًا إلى التبرج والسفور والتلاعب بالثكحة المسلمين على مراحل، ينحى بالائمة على جعل الرجل قوامًا على المرأة في الإسلام قائلًا: «إن الرجل لم يحسن التصرف في طلاق المرأة حيث نراه يطلق من غير ما سبب في بيعه وشراؤه ولعبه وقيامه وقعوده، فدل ذلك على أنه ليس بأهل لأن يجعل الطلاق بيده، وأما المرأة فلم يجرب بعد أنها تحسن التصرف في الطلاق إن جعلناه بيدها أم لا تحسن؟» ولعن العملة عنده تحريره وحده بدون حاجة إلى الألفاظ لما ورد بشأنها في الكتاب والسنة، وهي تحسن أو لا تحسن فإدًا نجعله بيد القاضى وهو يراء من النجاسة.

قلت مجابوياً: تفضيلك المرأة على الرجل هكذا إقرار منك فلا يسرى حكمه في سواك، لأن الإقرار بحجة قاصرة لا تقبل في غير المقصر، فأنت وشلتك في هذا الإقرار، على أن القاضى إذا كان رجلاً كيف ينتاز عن سائر الرجال في هذا الحكم المستكر. وما للعجب! متى رأى الناس في التشريع الوضعى بناء التشريع العام على النادر الشارد؟ فضلاً عن الشرع الإلهى الذى لا يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهل يعقل اتخاذ عدة من أشياء لرجال من السوق والاجلاف الرعاج مداراً للتشريع العام في الرجال والحكم عليهم؟ ومن يرى تلك التبرجات الكاسيات العاريات المائلات المصليات اللاتي ملأن الأسواق والمتزهات والمسارح والصالات والترامات والسيارات جديرات بجعلهن قوامات على الرجال ويجعل حل عقدة التكاح بأيديهن! ولا يكون هذا إلا محض محاباة لله جل جلاله في قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا﴾^(١) قال ابن عباس قوامون: أمراء عليها فعليها أن تطيعه، وعليهم تأديتهن امر.

وأما جعل أمر الطلاق بيد القسيس أو القاضى فتشريع كنسى غريب

غريب عن شرع الإسلام يشاق لنصوصه. قال الله تعالى ﴿وَأِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾^(١) و ﴿وَإِذَا حُلِّقْتُمْ أَنْبَاءُ﴾^(٢) و ﴿ثُمَّ حُلِّقْتُمُوهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُمْ﴾^(٣) و ﴿وَأِنْ حُلِّقْتُمْ أَنْبَاءُ﴾^(٤) و ﴿ثُمَّ حُلِّقْتُمُوهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُمْ﴾^(٥) و ﴿فَتُطْلَقُوهُمْ لِعَذَّتْ﴾^(٦) الآية. وفيها جعل الطلاق بيد الرجال دون النساء والقضاة، بل لم يرد في الكتاب ولا في السنة إسناد الطلاق إلى النساء ولا إلى القضاة - أصلاً - وقد قال النبي - ﷺ - في النساء تناقصات عقل ودين وقال أيضاً: «ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء وقد جعل الله سبحانه في كتابه حظ الرجل مثل حظ الأنثيين في الميراث كما جعل شهادة المرائين كشهادة رجل واحد. فلا يكون ذلك الرأي الفج الشفويح إلا مخالفة لله ورسوله.

ثم إذا رأيت من أعوان الشيطان من يسعى في تهوين أمر الطلاق الثلاث فأعلم أنه يحاول التلاعب بالكمحة المسلمين حيث قطع الأمل عن استئصال قدم من الرشدة. فإذا رأيت يقول: وقد ورد في الصحيحين «إن الطلاق الثلاث في لفظ واحد كان سبياً في وقوع طلقة واحدة فقط على عهد النبي - ﷺ - وفي خلافة الصديق - رضيه - وفي صدر من خلافة عمر» صلحته بأنه كذب على عهد النبي صلوات الله عليه، وكذب على عهد الصديق والفاروق - رضيهما - واقرى على صحيح البخاري بل على صحيح مسلم أيضاً لأن حديث ابن عباس الذي يشير إليه لم يخرج البخاري أصلاً ولا أخرجه مسلم بتلك الصيغة المغيرة المبذلة. بل تلك الصيغة لم ترد في كتاب من كتب السنة بل هي صنع يد هذا الفيلسوف الجليل فتأوله الصحيحين قاتلاً له أرني فيهما الصيغة التي تحكى عنها وإلا فانت مفسر كذاب، ففسر بذلك ضوره في الكذب والتحريف.

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٧.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٢.

(٣) سورة الاحزاب: الآية ٤٩.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٢٧.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

(٦) سورة الطلاق: الآية ١.

والذي ساقه مسلم على ما فيه من علل استبانها الجهابذة محمود على معنى ينفق والفتيا المتواترة عن ابن عباس وهوان الناس كانوا يراعون السنة في الطلاق بتطبيق المرأة طلقة واحدة بدل تطليقها اليوم ثلاث تطليقات غير موزعة على الأظهار كما هو الموافق للغة القرآن. قال الله تعالى: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾^(١) أى اجعل بدل الآلهة إلهاً واحداً، لا أن الثلاث كانت توقع وتعد واحدة.

وفي كتاب «الإشفاق على أحكام الطلاق» بسط ذلك بحيث يقطع لسان كل عتيل. (راجع ٤٤-٥٠) ومن يرمى مثل تلك الآراء المتفرجة مع وضوح الحاجة ضدها لك أن تسأله قاتلاً من أى ملة أنت يا فيلسوف الطلاق.

الهجرة النبوية

ذكرى هجرة المصطفى - ﷺ - وهجرة أصحابه الغر الميامين - رضاهم أجمعين - بما بحث في نفوس المسلمين روحاً وثابة تحملهم على صنوف من التضحية في سبيل إعلاء كلمة الإسلام والاحتفاظ بتعاليم الإسلام وصون دار الإسلام من كل معتد أثيم باتخاذهم الرسول - ﷺ - وأصحابه - رضاهم - قدوة في ذلك كله، وبشر حماساً في قلوبهم يشعروهم العزة والكرامة والغيرة على حریم قدس الشريعة المطهرة، بل يدعهم شعلة نار، نلتهم من لحدته نفسه انتهاك حرمة هذا الحرم المصون.

ولما زداد اغتباطاً كلما رأينا ازدياد الأمة احتفاء بالهجرة على توالي السنين، وبعد ذلك بشر خير مستقبل للمسلمين، وللجالات نراها كلها تقريباً تدسج مقالات ممتعة عن الهجرة النبوية، وهذا في نظرنا بمنزلة قطع العهود من أصحابها بأنهم لا يحيدون قيد شعرة عن تعاليم الإسلام وخير المسلمين وافتقار أقلامهم لمناصرة الجماعة وجميع كلمتهم.

فإذا رأينا من يحتفى بالهجرة حتى أعز الله بها الإسلام، يشط في عمله أو قوله عن المهيح الإسلامي الرشيد، والمنهج الديني السديد، لئولا أو عملاً متابعاً لمن لا يضرر للجماعة غيراً في الداخل أو الخارج نمتعض كل الامتناع

ونأسف كل الأسف من عدم مواظبة القلوب للالسن، والرجولة تقضى بالوفاء بالعهد، وصدق التمسك بالمبادئ القويمة المؤدية إلى السعادتين، والكلام المجرد ليس بمجد عالم يمزو الفعل والعمل في السر والعلانية، فوذا ابتعد عن الجادة من يلهج بالإسلام والدعوة إلى الإسلام، وسلك سبل الشذاف التحرفين عن الجادة في الاعتقاد أو العمل أو الخلق يكون سائحراً هارثاً، فيعده الله المنتقم في طبقاته وهو في عمه وحيرة فيكون من الأعسرين أعمالاً في الدنيا والآخرة.

وليس الشعب الكريم من لا يميز من هو جاد من هو هارث هازل، بل ينزل كلا منهما في متركته التي اختارها لنفسه فيجعلها ينال ثمرة عمله من الثجلة أو الامتهان في يوم من الأيام.

ومن فارق الجماعة في شيء من المنهج المتوارث بين الأمة خلفاً من سلف يكون سلك طريقاً يؤديه إلى الضلال والحزى المبين مهما تظهر أنه هو التمسك بالكتاب والسنة بخلاف السواد الأعظم من المسلمين، ومن الحال في جرى العادة أن تكون الجماعة هي المتأيدة للكتاب والسنة وأن يكون من فارقهم هو التمسك بهما، وإليه يشير قوله - **فَقِيلَ** -: «من قال هناك الناس فلهو أهلكتهم» وليس بنافع من فارق سبيل الجماعة احتفاله بالمواسم ورميه الناس بالزيف دون شخصه الرشيداً.

فها هو الشوكاني يقول في تفسيره إن اتباع الأئمة الشيوعين - **عَلَيْهِمُ السَّلَام** - في صف الذين اتخلوا أحبارهم ورحيلهم أرباباً من دون الله حذو القلة بالقلة - مع أنه مضت الأمة من صدر الإسلام إلى اليوم على أن يسأل من لا يعلم وجوه أخذ الأحكام من الكتاب والسنة من يعلم ذلك، وكان من يتصدى للإفتاء من الصحابة - **عَلَيْهِمُ السَّلَام** - عدداً يسيراً جداً والباقيون إنما كانوا يستفتونهم في النوازل - فيعد اتباع من لا يعلم أخذ الحكم من الكتاب والسنة من يعلم ذلك اتخافاً له ربا من دون الله. سبحانه هذا بهتان عظيم، بل هذا أخذ الجاهل بقول العالم لقوله سبحانه **﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾** ^(١).

فكفرون كلمة الشوكاني هذه، باللغة الشائعة حيث يعد الأمة المحمدية اتخذت أرباباً من دون الله من أقدم المصور إلى اليوم، كأن الأئمة نابلوا صرائح الكتاب والسنة وتابعوا أهواءهم كما فعل الأحيار والرهبان وهو وحده الذي أخذ بالكتاب والسنة، وكفار الأمة جمعاء هكذا لا يصدر عن يحن أن يعد في علماء هذه الأمة، ونبيل الأوطار له ما هو إلا مرحلة من مراحل ابتعاده عن الجادة، بل فيه أيضاً تشغييات لا تتعلل إلا على من هو غير بصير بوجوه التصرف في أدلة الأحكام من الذين نزيوا قبل أن يتحصروا.

بل في كتابه هذا (٣-٢٣٤) رمى زوار القبور والمتوسلين بالأعيان بالكفر الفطيع والشرك الشنيع مسيرة لزعيم البادية، وهذا غلو وإسراف في الحكم بالكفر على الأمة المحمدية.

وقد صدق محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي -شيخ الشوكاني- حيث قال في «إرشاد ذوي الألباب» عند تحدته عن الذين يسميهم الشوكاني قبورين مشركين: هؤلاء مشيتون التوحيد لله لا يجعلون الأولياء آلهة كما قاله الكفار إنكاراً على رسوله -ﷺ- لما دعاهم إلى كلمة التوحيد: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِنِّهَا وَأَحِلًّا﴾^(١) بل هم مشيتون التوحيد الله بالألوهية قائلون إنه لا إله إلا هو، ولو ضربت عنق أحد منهم على أن يقول إن الولي إله مع الله لما قالها.

الأمير الصنعائي هذا من اللامذهبية كالشوكاني وله شطحات أيضاً، لكن هداه الله إلى الحق في هذه المسألة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في المقال السابق فيكون الاجترار على إكفار الأمة واستباحة أمورها ودمائها لتبسيهم ببعض بدع في زيارة القبور أو التوسل تهوراً فيها ومقاومة للجماعة وجهلاً فظيماً بالكفر الاعتقادي المنطلق عن الملة والكفر العملي غير الناقل من نحو الأخذ ببعض خلال الجاهلية المخالفة للسنة -على أكبر تنزل-

ولو كان بناء الضباب على القبور بدعة منكراً ما أقبرت الأمة ذلك من صدر الإسلام إلى اليوم، ومن أنكر إنما أنكر ذلك في المقابر المسيلة، فدونك تلك الروضة المطهرة المدفون بها حضرة المصطفى -صلوات الله وسلامه عليه

• وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق (رضي الله عنهما) - قد بنى عليها بناء من أقدم العصور بدون تكبر من أجل العلم، رغم كل من يريد انتهاك حرمة ذلك المقام العطر في زمن متأخر.

وهذا المنهج يرى أيضا أنه لا قضاء على من ترك الصلاة عمداً، وأنه لا زكاة في حروفي التجارة، على خلاف إجماع أئمة الهدى فبذلك يزول عماد الدين، وي زال حق الفقراء في أموال الأغنياء، ولا اعتداد بخلاف الظاهرية في التحقيق.

ويرى أيضا جواز نكاح ما فوق الأربع من النساء لكل أحد من الرجال على خلاف الكتاب والسنة وإجماع الأمة في كتابه «مبدل المقام» ونص كلامه نقله صديق خان في «ظفر اللاصق» بما يجب على القاضي، وقد رد عليه عبد الحى الكتوى رحمه الله - ردا مشبعا في (ص ١٧٩) من كتابه «تذكرة الراشد وبصيرة الناقد» فيحق أن يكون مثل هذا الزائغ قدوة للشهوانيين الذين لا يرون التحديد بالأربع في النساء أفلا يكون من مخزية مجددي اليوم الساعين في منع التزوج بأكثر من واحدة على خلاف الكتاب والسنة والإجماع اليقيني للأمة مدى القرون أن ينهوها بهذا الزائغ القائل بجواز النكاح إلى عدد غير محدود من النساء؟ وإن كان يتناقض نفسه في «الليل» و «النيل» والتناقض شأن المبطلين، وكم له من شواهد من هذا القبيل.

وقد رفع نسب في «البدع الطالع» إلى آدم (عليه السلام) - رداً على من يقول إنه منحدر النسب من اليهود. وللعلامة ابن حريوة الشهيد رد عليه شديد في كتابه «الخطوط الزخارية» يكشف عن منته وجوه سعاد.

فالتوضيح يكتبه وكتب أمثاله من الشواهد لا تصدر عن يعلم دخائلهم إلا إذا كان يريد إغواء الأمة عن مناهج الأئمة زاعماً «إن كلام المتكلمين في العقائد وكلام الفقهاء في التحليل والتحرير ليس حجة علينا، إنما إيماننا الكتاب والسنة» مع أن كلام المتكلمين من أجل السنة وكلام الفقهاء منهم مستبطلان من كتاب الله وسنة رسوله، وهم على وفاق في صرائح الكتاب والسنة الصحيحة، وإنما اختلفوا عند احتمال الدليل لوجهين، وهم في معة من ذلك؛ لاستجماعهم لشروط الاستنباط باعتراف الأمة لهم بذلك، وهذا

شغل الرجال لا لعب الأطفال، حتى يتصوروا أن يصفو لهم الجو فيتمكنوا من قلبه شرح الله وأما على عقب.

وتوهين أمر النفس والفقهاء، والحديث والمحدثين، والكلام والمتكلمين سعى في إحداث الفوضى في العمل والاعتقاد والخلق، وفتح لباب السقوط باسم الشرع للطفعة الفاسدة، وتفريق الكلمة المسلمين في زمن يستكثر فيه الأخذ بالمذهب الأربعة، فإذا درست أحوال من يدعو إلى ذلك لا بد أن يظهر لك أنه عدو في ثياب صديق.

ولنا عود بإذن الله سبحانه إلى هذا الموضوع ومن الله التوفيق.

ذكرى الهجرة النبوية

روى الحاكم في «الإكلیل» بطريق ابن جريح عن أبي سلمة عن ابن شهاب الزهري أن رسول الله - ﷺ - لما قدم المدينة أمر بالتأريخ فكتب في ربيع الأول. لكن هذا الخبر معضل سقط من سننه اثنين أو أكثر، ومرسلات الزهري شبه الريح عند كثير من أهل النقد مثل يحيى بن سعيد القطان والإمام الشافعي - رحمه الله - فضلاً عن معصلاته. والذي صح عند الجمهور أنه كان في خلافة عمر - رضي الله عنه -، وقد روى الحاكم عن سعيد بن المسيب أنه قال جمع عمر الناس - يعني من المهاجرين وغيرهم - فسألهم عن أول يوم يكتب التاريخ فقال علي كرم الله وجهه: من يوم هاجر رسول الله - ﷺ - - يعني إلى المدينة - وترك أرض الشرك. ففعله عمر. وابن المسيب أحلم التابعين بقضايا عمر حتى إن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يسأله عن قضايا أبيه.

وروى ابن أبي خيثمة في تاريخه من طريق محمد بن سيرين قال: قدم رجس من اليمن فقال: رأيت باليمن شيئاً يسمونه التاريخ يكتبونه عام كذا وشهر كذا. فقال عمر: هذا حسن فأرخوا، فلما أجمعوا على ذلك قال قوم أرخوا للمولد، وقال قائل للمبعث، وقال قائل من حين خرج مهاجراً، وقال قائل من حين توفي. فقال عمر أرخوا من خروجه من مكة إلى المدينة. وفي لفظ الحاكم أن عمر قال: الهجرة فرقت بين الحق والباطل فأرخوا بها.

ثم قال بأي شهر بدأ؟ فقال قوم بربيع، وقال قائل برمضان. فقال

عثمان - رحمه الله -: أُرِخُوا من الحِرم فإنه شهر حرام وهو أول السنة ومنصرف الناس من الحج، قال وكان ذلك سنة سبع عشرة في ربيع الأول.

فعلم من هذه الآثار أن الذي أشار بالحِرم عمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - وفي رواية عند أحمد أن أول من أُرِخَ يعلى بن أمية فيما كتبه إلى عمر من اليمن فاستحسنه عمر فشرع في التاريخ لكن في سنته انقطاع، ولا مانع من أن يكون ذلك من جملة البحوث على الشورى في التاريخ، كما أن ما كتبه أبو موسى الأشعري - رحمه الله - إلى عمر من البصرة من أنه يأتيك منك كتب ليس لها تاريخ - كما ذكره الحاكم - من جملة ما فُعل. فعلم أن ذلك لم يقع من عمر كيما اتفق بل بعد المشاورة مع الصحابة في الأمر.

وقد استوفى الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتبويب لمن ذم التاريخ» ذكر الآثار الواردة في ذلك، ومن جملة ما قال فيه السخاوي: «وقد كانت الفضائل التي يمكن أن يُؤرخ بها أربع: مولده ومبعثه وهجرته ووفاته، فرجع عندهم جعلها من الهجرة، لأن المولد والمبعث لا يتخلو واحد منهما من النزاع في تعيين سنته وأما وقت الوفاة فأعرضوا عنه لما يوقع تذكره من الأصف عليه فأنحصر في الهجرة، وإنما أخروه من ربيع الأول إلى الحِرم، لأن ابتداء العزم على الهجرة كان في الحِرم إذ البيعة وقعت في أثناء ذي الحجة وهي مقدمة الهجرة فكان أول هلال استهل بعد البيعة والعزم على الهجرة هو هلال الحِرم فأناسب أن يجعل مبتدأه هذا ما يقوله الحافظ السخاوي - رحمه الله - في تأريخ الهجرة.

والواقع أن يوم الهجرة هو اليوم الفاصل بين الحق والباطل وقد صبر المصطفى صلوات الله وسلامه عليه نحو ثلاث عشرة سنة، يلتقي من قومه كل أذى وجعت وهو يعاملهم بكل لطف ويكل حكمة، ليتشبههم من الجاهلية الجاهل، إلى التوحيد، وليرفعهم من الوثنية إلى مستوى السعداء في الشائين وهم لا يزدادون إلا عشقوا وإيذاء على أمل أن يصرفوه عن الدعوة إلى الإسلام.

وبعد أن دهلهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالحكمة والوعظة الحسنة إلى التوحيد ونهى الشرك طول هذه الفترة ولهاذا الحجة وقطع كل عذر بدون أن يزدادوا إلا

طغيانا وكفراً آذن الله سبحانه له في الهجرة وإعداد العدة للدفاع عن الحق بالقوة فهاجر إلى المدينة ومعه الصديق الأكبر - عليه السلام - ولم يجد الخوف ميلاً إلى قلبه الكريم في وقت من الأوقات وهو الذي يقول لصاحبه في الفار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَا﴾^(١) وهو الذي كان أبطال الصحابة - عليه السلام - يحتنون بحمائه حينما حوى الوطيس في بدر وغيره فكيف يخاف مثله على نفسه وقد قال الله سبحانه له: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٢) أم كيف يخاف عليهما القرآن الكريم وقد طمأنه الله عليه حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ ذِكْرٌ وَإِنَّا لَهُ نَحَاطُونَ﴾^(٣)

وفي هجرته - عليه السلام - ومثارة الصحابة - عليه السلام - لملاحقته ومناصرتة بكل ماله من حول وطول إلى أن نادوا صرح هذا الدين ورفعوا أعلامه في جميع السفاح والأصفاح أكبر حطة تسقط بها وأعظم عبرة تعتبر بها وبها يعلم كيف يكون النهوض بالحق وكيف يكون الصلاح والإصلاح.

والهجرة النبوية تجمع جميع معاني التضحية في سبيل الحق فذكرها تنمى في النفوس الشعور الحى الخافز لها إلى استهلال القيام بصنوف التضحية في سبيل الإسلام والاستمسك بتعاليم الإسلام والاعتزاز بعز الإسلام، وتذكى نار الحماس في صدورهم ضد كل من يحاول التلاعب بتعاليم الإسلام وتقاليد الإسلام، وتغرس في القلوب الإباء والشمم وعلو الهمم والترفع عن الخنوع لسمامة المروءة ودعاة الفسوق وأعوان الشيطان وكل مناقع عليم المسان ﴿وَتَعْرِفُهُمْ فِي لَحَنِ الْقَوْلِ﴾^(٤).

ولذلك ترى المسلمين يهتمون بذكرى الهجرة النبوية حكومة وشعباً، يزدنون اهتماماً بها على مر السنين، وما ذلك كله إلا لأجل استنهاض الهمم وتذكير الأمة بواجبهم نحو أنفسهم ونحو بيوتهم ونحو إخوانهم لينهضوا جميعاً لتقويم الأروء وإصلاح الفساد ورأب الصدح بما يرضى الله ورسوله

(١) سورة التوبة: الآية ٤٠.

(٢) سورة الله: الآية ٦٧.

(٣) سورة الحجر: الآية ٩.

(٤) سورة محمد: الآية ٣٠.

وجماعة المسلمين. وفي ذلك استعادة مجد الإسلام والمسلمين، ورفع عبدة الطواغيت من الكافرين، وحسن الإسلام من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. . فتدعو الله سبحانه أن يجعل هذا العام الجليل عام خير للإسلام وعام تعزيز لتعاليم الإسلام وعام هتاف وسعادة لجميع المسلمين اللهم غبطا لا هبطا.

الهجرة النبوية

حفت أعلام الأدباء، وبحت أصوات الخطباء، في شرح ما تطورت عليه ذكرى الهجرة النبوية، من المعاني السامية، وما يترتب عليها من إشعال الهمم وإرهاق العزائم، في سبيل استعادة مجد الأجداد واستنهاض عزائم الأحفاد، لأن في ذكرها استشعاراً لما سبق الهجرة من المصايرة لإزاء عنت المعتنين في سبيل الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وبإقامة الحجة على وجوب الإقلاع عما كانت الأمة عليه من الجاهلية الجهلاء، واستذكارة لتلك المعجزات الصادرة من حضرة المصطفى -صلوات الله وسلامه عليه- في أثناء الهجرة عند مغادرته لمزله المبارك بمكة، وإقامته في غار ثور، وتعقب سراقته -ﷺ-، ومروره بخيمة أم معبد، وحطوله بالمدينة المنورة، بما زادتهم سكينة وطمأنينة، وتذكارة لما حدث بعد ذلك من تكوين قوة تحمي الدعوة من العدوان، بمناصرة الأنصار للمهاجرين (رضي الله عن الجميع) وإيثارهم على أنفسهم في كل شيء، إلى أن استقر حكم الإسلام بحميه آية كرام بهمهم، ويكمل عزيز لديهم حتى تم نشر الدعوة الإسلامية في بفاق الأرض، فانتشعت ظلمات الوثنية عن الشفوس واستنارت القلوب بنور التوحيد.

والاعتناء بهم في المصايرة أيام الضيم، والتهوض في إسان التهوض، والتضحية بكل مرتخص وغال في سبيل المعالي، أكبر راسم للخطة الرشيدة في تسليق قمة المجد والعزة، والتخلص من مهانة الاستكانة والخنوع، ولذا تروى المسلمين -بكل فخر- يزدهون اعتماداً بإحياء ذكرى الهجرة النبوية في كل قطر وفي كل بلد، استثماراً لها في سبيل الصلاح والإصلاح.

والاحشياء بذلك فيه تجديد للعهد الذي قطعه المسلمون على أنفسهم

بالتمسك البالغ بشرع الله الآخر، وتحكيمه في كل صغير وكبير، فولا دين لمن لا عهد له.

وقد ازدادت ذكرى الهجرة النبوية في هذه السنة المباركة أهمية من جهة مصادقتها لأحد جامعة الدول العربية المباركة في النشاط الفعالي الثمر لأول مرة.

فراهم يذلون أقصى وسعهم في سبيل استنقاذ فلسطين الشقيقة من براثن الصهيونية المقترسة.

ويقرون في اقتراح معهد شرعي لدراسة الفقه الإسلامي دراسة شاملة تنقل للمجتمعات الإسلامية من القوانين الوضعية المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله، وهذا من صدق التمسك بشرع الله رغم محاولة بعض الشطرفين توجيههم توجيهها غير صحيح، والتفادي من ذلك سهل ميسور إذا خلصت النية.

ويوفدون جماعة من أهل الفضل والنبل للبحث عما يجب إحيائه من تراث السلف في مكتبات العالم، وهذه ناحية مشكورة جداً، كانت مهجلة إلى اليوم، وقد استبشر العالم الإسلامي من ذلك بكل خير.

وفي احتفائهم هكذا يذكرون الهجرة النبوية في كل مكان ما يحضرهم إلى النهوض الرشيد في كل ناحية، فيستعيدون بذلك مجد الاجتهاد، فيصيحون حياة كلمة الإسلام، وفائدة شعار العرب، فيعز بعزهم الإسلام، ويعز الإسلام يعز المسلمون جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها، فيعود الشايطون إلى حظيرة الإسلام، فيعزون جميعاً عزاً شاملاً، ويسعدون سعادة الأية الأعزاء، وما ذلك على الله بعزيز.

ذكرى الهجرة النبوية

نرى بكل احتياط الدول العربية خاصة، وسائر الدول الإسلامية عامة، تزداد على مر السنين اعتناء بذكرى الهجرة النبوية في الجامعات والأندية والبرامج والجلات، فتتبع مقالات بأقلام حملة رلمات الأدب، وتلقى محاضرات من قبل أئمة الخطباء، عن الهجرة النبوية، وهي الدور الفاصل بين المصايرة إزاء كل تحيم في سبيل الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة،

وتلقى صفوف الأتقى من أهل العنت بصلوة وحب في مكة نحو ثلاث عشرة سنة، وبين المثابرة على تكوين قوة تحمي الحق والدعوة إلى الحق لدفع العدوان بعد استبانة للحجة وتأم إقامة الحججة.

وموضوع الهجرة يشمل المعجزات التي ظهرت من حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، في أثناء عروجه من منزله المبارك في مكة، ومببته في غار ثور، وتعقب سرافة بن مالك له -عليه السلام- في طريق المدينة المنورة، واجتيازه -عليه السلام- بأم معبد، وحلوله بالهجر المبارك، كما يشمل صفوف الضيم التي كان المسلمون يلقونها من المشركين بمكة، ومبلغ توضحية الاتصال في سبيل إيواء المهاجرين بالمدينة المنورة، إلى أن قام عز الإسلام على قدم وساق، واستار بنوره جميع الأفق.

وفي استذكار تلك الأنبياء القديمة، تنمية روح التوضحية وقوة الإيمان في النفوس. وغرس حب التضاني في سبيل إعلاء كلمة الله في القلوب، فتجديد ذكرى الهجرة النبوية كل سنة هكلاً، تمهيد للعهد الذي قطعته المسلمون على أنفسهم أمام الله سبحانه بالتضاني في التحك بأهذاب الدين، وتعاليم الإسلام، والسعي الخيث فيما يحقق وضع أحكامه كلها في موقع التنفيذ في جميع أبواب التشريع وفي كل صغير وكبير من شؤونهم، إعلاء لكلمة الله جل جلاله.

لذا مضوا على هذه الخطوة النبيلة والتمتع السديد فلا بد أن يؤيدهم الله بروح منه، ويعينهم من جديد، فيعيشون تحت هذه القبة الزرقاء عيشة السعداء الأحرار بناء مجد وحماء مكارم وفادة دمار، مترسمين أئيل المثل في الفضائل النفسية والمكارم الخلقية والأعمال الصالحة والرقى المتواصل، وفي جميع مرافق الحياة، لا تشبهوهم بخارف الحياة المادية عن العناية بالفضائل النفسية، ولا بتعدهم صلاحهم وتقواهم عن السهر على شؤون المجتمع في هذه الحياة كما يجب، ليجمعون بذلك عمري الدنيا والآخرة وسعادتي النشأتين.

وقد امتازت ذكرى الهجرة النبوية في هذه السنة المباركة بمصادفتها بعد تكوين الجامعة العربية الميمونة، لأجلها في النشاط الفعلي المتسر في شتى

النواحي، فبينما ترى أركان الجامعة العربية يسعون في إنقاذ فلسطين الشقيقة من مخالب الصهيونية الفاشية بكل ما أوتوا من حول وطول، تراهم يوقنون جماعة من أهل الفضل والنبل للبحث في مكتبات الشام وغيرها لتخبرها ما يجب نشره من تراث السلف الخالد، وهذه ناحية كانت مهمة قبل اليوم، فننظر من ذلك كل غير فنكتطف هكذا ثماراً يابغة من ماضي الجامعة العربية المباركة فيشمل هذا الخير العالم العربي خاصة والعالم الإسلامي عامة.

ولهذا نعد ذكرى الهجرة النبوية في هذه السنة بالغة الأثر في النفوس الآلية المعترّة يعز الإسلام المستعرة لذة المجد ومرارة الاستكانة فتتهضها إلى العلى واستعادة مجد الأجداد واستنهاض همم الأحفاد، ففى ذلك عز العرب حقاً، ويعز العرب يعز الإسلام، ويعز الإسلام يعز المسلمون عامة في مشارق الأرض ومغاربها.

وقد قضى الله سبحانه -جلت حكمته- بانتهاء أمد الدولة العلية العثمانية قبل ثلث قرن بعد أن عاشت زهاء سبعة قرون، وشمل حكمها القارات الثلاث في رقعة واسعة الأرجاء، فانتقلت إلى دمة التاريخ بمفاخرها وعبرها، وعجزها وبجرها، ولم تخلفها دولة في غايتها وقوتها وسعة رقعته، بعد تقطيع أوصال تلك الدولة الإسلامية المترامية الجوانب، وكان الذين يقدرون على الإسلام في غاية الاستياء من هذا الوضع المخيف للإسلام، وكانوا ينساقون بفارغ الصبر نشوء دولة إسلامية قوية فنية صادقة لبلدئ الإسلام تحمل محلها لنحى كلمة الإسلام، لكن طال أمد انتظارهم إلى أن مكن الله سبحانه ملوك الدول العربية ورعاها من جمع كلمتهم، وتأسيس جامعة عربية من الدول العربية.

فاستبشر المسلمون بكل خير من هذا النبأ العظيم، علما منهم بأن عز الإسلام يعز العرب كما أن عز الشعوب الإسلامية يعز الإسلام، وقد حقق الله سبحانه بعض النواحي من هذا الأمل القدسي. فتدعو الله عز وجل أن يحقق باقى الآمال، كما يعيد إلى الإسلام مجده.

ذكرى الهجرة النبوية

انطوت صحف عام هجرها وبهرها، وأقبل عام جديد بمشاكله القائمة وكوارثه القائمة، واشتداد الأزمات بشر انفراجها إنا التجأنا إلى الله بإخلاص، والاحتفال بذكرى الهجرة النبوية قائم في كل مكان، ومعنى ذلك تجديد العهد مع الله في صدق التمسك بشرع الله في كل صغير وكبير، والزمن الذى نعيش فيه زمن جد وبضفة وبهلك فيه الهالكون والذين يفسطون في سبات عميق، وأمامنا أحداث تفوب من هولها القلوب الشجيرة، ونخلع من الأمها الأقلية المتجيرة. فدونك مشكلة وادى النيل لم تحمل حقلها مع ما بذل في سبيلها من مساح حيازة، وذلك المرض الواحد يصرف فيه كل ما يمكن صرفه للحيلة دون التشاور واستفعال شره بتوفيق الله جل شأنه، ومسألة فلسطين والقدس الشريف ثالث الحرمين الشريفين المبدول في سبيل إحقاقها من برائن الصهيونية كل مرتخص وغال، وتلك الدماء الغزيرة المسفوقة ظلما وعدوانا في الهند وتلك الكارثة الدامية في أندونيسيا، ومائل ليبيا وبرلة وما والاهما وأثرها.

وكل ذلك مما يبصر العمى ويسمع الصم أنه لا ينتظر لنا خير إلا من الله جل شأنه وهو الذى أمرنا بإعداد القوة بكل ما نستطيع، فليخجل هؤلاء الذين كانوا يظنون أنهم يكسبون شيئا من عطف الأعداء إنا مسايروهم في السهرات الخليعة، وسائر الموبقات المنطبعة، ولا ينتظر النصر من الله من يكون في حرب مع الله بالخروج عن تعاليم الإسلام، والكوت على استهانة من يستهين بكتاب الله وسنة رسول الله والشرع الأغر الإلهي المتوارث من صدر الإسلام إلى اليوم، واستباحة إقامة القوانين الوضعية مقام الأحكام الشرعية بين سمع الناس وبصرهم من غير حجل ولا وجل.

وإنا النصر من الله للذين إنا لنكونا في الحكم يسمعون في حمل الأمة على القيام بالعبادات البدنية والمالية والعمل بكل معروف والإستعداد عن كل منكر. قال الله تعالى ﴿وَلْيَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ مِنْ بَعْضِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١). **عن النبي إن مكاتبهم في الأرحى أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله غافق الأمور** (٢). قلنا إلى الله مفرج الكرب بإخلاص

وصديق، ولنعاهد أن نسمى في إعلاء كلمات الله في كل ربيع وناد، واتخاذ شرعه مدار الحكم في كل شيء كما هو شأن من آمن بكتاب الله وسنة رسوله، فإذا ذلك يكون لنا الحق في أن نتنظر من الله جل جلاله أن يفرج لنا تلك الكرب، وأن يحل تلك المقد بما يعيد إلى الإسلام مجده وطمأنينه وعزته وهائه.

ذكرى الهجرة النبوية والأزهر الشريف

نرى بكل الخطا ادياء الاهتمام على نوال السن بالاحتفاء بالتراسم الدينية، ولا سيما ذكرى الهجرة النبوية، في المحافل الرسمية، والمجامع القومية، بل في كل واد وناد، ولا يخفى ما في ذلك من إيتاش روح الحماس لأحكام الإسلام في النفوس، وإثاء قوة الغيرة الإسلامية في القلوب، بل نرى ذلك الاحتفاء تعديدا للعهد الذي قطعه المسلمون على أنفسهم في الاستمساك الكلي بأحكام الشرع الأخر في كل صغير وكبير، علمنا منهم بأن شرع الله كافل لسعادتهم، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يعترى أحكامه تحوير ولا تطوير، على أهواء أصحاب النزعات الجاهلية.

لكن ما هو هذا الشرع؟ وما هي تلك الأحكام؟ وليس من السهل على كل أحد معرفة ذلك على وجه الصحة بمجرد أن حلق لسانه، ولا بمطالعة كتاب أو كتابين في علم أو علمين من العلوم الإسلامية، بل لابد من تفرغ صفوة مختارة من المحصلين للتبريز في تلك العلوم.

وكان الأزهر القديم معقلا للسنن، قائما بهذه المهمة الشاقة غير قيام، منذ ثمانية قرون، بعد أن كان دار دعوة إلى المذهب الإسماعيلي -المشروح في كشف أسرار الباطنية- مدة قرنين، وكتب التاريخ كيفية بشرح ذلك كله.

ثم احتسرى الهرم هذا العهد المعمر ألف سنة، فاستحدثت شرابين حياتيه تصليب، بحيث لا تقبل إغاثتها يدم جديد، وبدأت أركانه تتداعى، وسامى الفاتمين بإنعاشه ثمى بالفشل، إلى أن صمم أصحاب الشأن على إنهاضه على المناهج العصرية، مهما كلفهم ذلك، فبنت مبان، ودونت مناهج، ووضعت

أنظمة جديدة جريت سنوات، بين فوضواء زج الأزهر في الحزيمات القاطعة عن العلم، لكن كان الفضل مريعا حيث لم يمكن إنفاذه في العلوم الأصلية التي أصلها وكود من زمن بعيد، ولا تحقق أمل اتخاذ العلوم الكونية الحديثة علما كافية لإعاش العلم والروح العلمي في صالح الإسلام على طراز حديث، بل لم يزيديا في العلوم الأصلية إلا انحرافا في الاتجاه، ونقصا على عمود، ولا في العلوم الكونية غير أن زادوا على مدارس الحكومة بعض مدارس حديثة على مناهج مدارس المعارف ولحت إشراف أساتذة المعارف، وإن كنا لا نذكر بعض النجاح في ساحة الكتابة والخطبة.

والجديد الذي نراه في الأزهر الحديث هو بعث طوائف إلى الغرب؛ ليتفقهوا في دين الإسلام في معاهد المشرقين هناك، وينزلوا قومهم من المسلمين إذا رجعوا، بآراء هؤلاء الذين ليس عملهم سوى شن غارات الصليبيين على الإسلام من جديد، تحت ستار البحث العلمي القبيح، ورد على ذلك انتداب هؤلاء للتخرجين عليهم لترجمة أضر كتبهم وإذاعتها في الأوساط الإسلامية بدون رد شاف يكون ترياقا لسمومها الفتاكة، ولا نقض كافل لطع أضرارها، فيكونون كتابهم يحشوا ليكونوا حربا على بني قومهم وأهل دينهم!! وهذا قلب للأوضاع قطع.

وكان الأزهر في قديمه قائما بتخريج علماء أجلاء في العلوم الإسلامية بالمعنى الصحيح، حتى إذا اجتأ بعض من يتعدى طوره من الأدعياء في العلم على النيل من بعض التعاليم الإسلامية اتبرى رجال أكفاء من العلماء لرد عادته وإيقاف المعتدي عند حده بحجج نامضة.

وأما الآن فتري بين سمع العلماء ويصرهم من ينال أصول الإسلام السنة وغيرها، بين حسين وآخر بدون أن يقوم أحد منهم برد هذا العدوان الصارخ بطريق علمي إلا نائرا، فإن كان هذا من قلة إلتصهم بطرق دفع العدوان، وإهمالهم لعلوم السنة المؤهلة للرد، فهذه مصيبة، وإن كان من عدم اعتمادهم بالذنب عن السنة التي يبنى عليها بيان الذكر الحكيم، واستنباط الأحكام الشرعية، فهذه أقطع الصيبتين. على أن ما يدرس من الحديث في الأقسام النظامية الحديثة لا يزيد على أحاديث يسيرة في العدد، وهكذا عملهم في

تراجعت رجال الرواية وعلوم دراسة الحديث، فبمثل هذا القدر الضئيل من العلم، لا يمكن دفع عادية المعتدى الأثيم.

فلا غنى لنا عن الاحتفاظ بأهرتنا القديم بعلومه الأصلية المعروفة، ومن جعلتها أصول الإسلام الستة، ومن السهل جداً بدون أن تتحمل الحزينة عبثاً ثقيلاً، تخصيص شيوخ من علماء الأزهر لتدريس تلك العلوم في الجامع الأزهر، فمثل الكشف شيخ مثلاً، وثلث لرتشاف الضرب لأبي حيان شيخ، وتكمل من الأصول الستة شيخ وهكذا، على أن يكون تدريس الحديث مقصوراً على ضبط المتن طبق الرواية وضبط الأسماء والأنساب والكنى والألقاب في ذلك الكتاب بتعويد الطلبة على مراجعة كتب الرجال والبحث الشامل، ويكون الشيخ القائم بتدريس أحد كتب الستة مكلّفاً بصحة ضبط هذا الكتاب طبق الرواية، ويكون تلقى الطلبة الحديث منه بطريق السرد، تتم قراءة الكتاب في أسبوعين؛ لأن التوسع في الشرح قاطع عن إكمال كتب الستة كما هو مطلوب. ثم أوقات التدريس في الأزهر تجعل في ساعات لاتتصادم ساعات الدراسة في الأقسام النظامية، فبذلك يحصل لتكوين طلبة الأقسام النظامية من المقصور في دروس الجامع الأزهر مع إلزامهم بالثبات بتخيرات أحد كتب الستة وبإتمامه عند شيخ ذلك الكتاب، فبهذا يتمكنون من التوسع في العلوم الإسلامية التي يقرر تدريسها في الجامع الأزهر بعد بحث شامل.

فيكون ما يصرف عليهم من أوقاف الأزهر عن استحقاق شرعي باتفاق الأئمة، لأن الأزهر إنما هو اسم جامع معروف المكان ومحدد الأركان، والواقفون لطلبة الأزهر إنما أرادوا بوقفهم طلبة العلوم الإسلامية في الجامع الأزهر، فصرف مبالغ من أوقاف هؤلاء الواقفين على طلبة معهد في شبرا أو في البرموني مثلاً بمجرد عدهما في زمن متأخر فرعين من الأزهر لا يكون إلا رتباً شاذة لا يسره الفقه الثوارث عن الأئمة المشوعين، وأحق الناس بالبعد عن الشبهات هم العلماء وطلبة العلم، فمن تعود منهم أن يتناول ما لا يحل له في دور الطلب لا ينتظر منه خير في الدعوة إلى الله. ثم إن القول بأن الأزهر قسم عام، من قبيل عذ الأصل فرعاء، كما أن الحكم بحرمان طلبة العلم في الجامع الأزهر من إيراد أوقاف الجامع الأزهر نفسه باعتباره لا يعد

من أقسام الأزهر بسبب إلغاء القسم العام، في وقت يتحدث فيه عن العيد الألفي لهذا المعهد التاريخي يكون من قبيل عد الأصل القائم ذاتلا، وهذا وذلك من الغرابة بمكان.

لكن الله سبحانه لطيف فعاد الأزهر موضع دراسة رسمية يستحق طلبته من لوفاته ما نص عليه الواقفون.

فبالنظر إلى أنه لا يمكن الاقتصاد والاقتصاد في العلوم الأصلية بدون ضرر يلحق بالإسلام، نتظر من القائمين بشؤون الأزهر أن يذكروا في استيفاء الأزهر القديم على قدمه معهداً تاريخياً يتولى فيه تدريس تلك العلوم أساتذة خاصة من شيوخ الأزهر، مصوناً عن المساس به والتضييق فيه حرصاً على الفائدة العامة الشاملة لطلبة جميع الأقطار الإسلامية وأداء للأمانة على الوجه الصحيح، لأن علوم الأزهر القديم من قبيل الحاجيات، وأما الأقسام النظامية فعلومها من قبيل الكماليات، تزيد وتنقص باعتبار الظروف والغايات، في حين أن العلوم الأزهرية القديمة الأصلية غير قابلة للإقلال منها بالنظر إلى الغاية الأصلية.

ومجمل القول أن الاحتفاظ بالأقسام النظامية بدون أن تطفى علومها على العلوم الأصلية، مع كمال السهر على أخلاق الطلبة وعلى قيامهم بواجباتهم الدينية والمدرسية من غير أن تساهل، ومع العناية بتخريجهم واصطفائهم من بين الراغبين في الالتحاق بالمعهد في مبدأ الأمر بكل اهتمام تعدد من الوسائل الجوهرية لتحقيق الغايات من الدراسات الأزهرية وإعلاء شأن الأزهر وسمعته في جميع الأقطار، زيادة على ماله من الزعامة الدينية المعترف بها في جميع الأقاليم. كما أن ترك المعارف الدخيلة تطفى على العلوم الأصلية قاصي بالحرمين من القيلين. ولنا حود إلى الموضوع إن شاء الله تعالى في فرصة أخرى تيسيراً لوجوه الإصلاح المنشود في الأزهر القديم، في إدارته ودرسته وتنقيف طلبته ليتمكنوا من أداء الأمانة التي حملوها كما يجب، والله سبحانه ولى التوفيق.

كلمة عن خالد بن الوليد - رضي الله عنه -

وقتل مالك بن نويرة

نرى في المدة الأخيرة اتجاه عدة من نوابغ الكتاب إلى الكتابة عن السيرة النبوية وسير الراشدين من الخلفاء فتسر من هذا الاتجاه علماء منا بأن القتل الأعلى في النهوض بالامة هو سيرة المصطفى - صلوات الله وسلامه عليه - وسير أصحابه - رضي الله عنهم -، فاطلاّع الجماهير على الحقائق الناصحة من آثاء فصدر الأول صافية من كل شائبة، نحفزهم إلى الاعتصام بسيرهم في الحرص على تعاليم الإسلام والاستمانة في الدفاع عن حريم الإسلام.

وليس بخاف على القارئ الكريم مبلغ سعي أعداء الإسلام في كل دور، ووجوه تجدد مكروهم في كل طبقة. فمن ألوان مكروهم في عهد تدوين الروايات اندساس أئام منهم بين نقلة الأخبار متلعقين بخير أزيائهم فنروج أكاذيب بينهم مما يشوه سمعة الإسلام وسمعة الفاتحين بالدعوة إلى الإسلام، فراجت تلك الأكاذيب المديرة على نقله لم يؤثروا بصيرة ناقدة فخطبوها في الكتب، حتى ظلت يتنوع بها الكاذبون في كل قرن للكيد بالإسلام لكن الله سبحانه أقام ببالغ فضله جهالة تضع الموازين القسط لتعرف الأثاء الصافية العيار من تيهجج الأخبار، فأصبحت تعاليم الإسلام وآثاء الإسلام في حوز أمين من دس الساميين عند من يعرف أن يزتها بظك الموازين.

وكانت طريقة كتاب الغرب في النيل من الإسلام طريقة الإقذاع للجرء والبهت الصرغ إلى أن جدد لهم منذ قرنين منهج في تشويه الحقائق، يتصيدون أكاذيب من كتب الشرق، متظاهرين بمظهر البحث العلمي اليرى فأخذ من له صلة بهم من أبناء الشرق الأعرجاء، ينخدع بكتاباتهم وينشر خزائلاتهم بين بني قومه فاستشرى الشر، ووجب تداول الأمر.

فأصبح من الحتم اللازم على كتاب «السيرة اليوم»، أن يأخذوا حذرهم وأسلحتهم إزاء الكتب المؤلفة في السير في الشرق والغرب قديما وحديثا، وأن يضاعفوا السعي في تحجج الحقائق بالموازين المعتمدة عند أهل النقد، بدون أن يجعلوا لأقلامهم الحرية المطلقة التي تعودوها في سبك القصص والروايات

العصرية والموضوعات الأدبية في الصحف السارة، محتاطين ضاية الاحتياط في إبداع آرائهم ونقولهم في الكتاب، متريثين إلى ظهور نتيجة عرضها لمحك النقد الصحيح، فإذا تبصروا هكذا في تعرف دخالل الكتب الشرقية خاصة يسهل عليهم القضاء على صنوف الكيد في كتب الغربيين.

فمن رجال كتب السير في الشرق محمد بن إسحاق، وقد كذبه كثير من أهل النقد، ومن قواه اشترط في رواياته شروطا لا تتوفر في مواضع الرتبة من رواياته، وفي الطهرست ابن النديم في ترجمته ما يحسن الاطلاع عليه، روايته زياد البكائي مختلف فيه ضعفه النسائي، وتركه ابن المديني وقال أبو حاتم لا يحتج به، وروايته الآخر سلمة بن الفضل الرازي مختلف فيه، يقول أبو حاتم عنه أيضا: لا يحتج به، وروايته سلمة هذا هو محمد بن حميد الرازي مختلف فيه وقد كذبه كثيرون أشبع تكذيب، وبطريقه يسوق ابن جرير الطبري روايات ابن إسحاق.

ومنهم هشام بن محمد الكلبي وأبو وهما معروفان بالكذب.

ومنهم محمد بن عمر الواقدي وقد كذبه أنس، والذين وثقوا لا يبتكرون أن في رواياته كثيرا من الأعيان الكاذبة حيث كان يروي عن كل من هب ودب، والخير لا يسلم عالم يسلم مثله.

ومنهم سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب الردة والفتوح، ويقول عنه أبو حاتم: متروك الحديث، شبه حديثه حديث الواقدي، وقال الحاكم: أنهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط. وقال ابن حبان: قلوا إنه كان يضع الحديث يروي الموضوعات عن الألبات، أنهم بالزندقة، وضعفه غير واحد. وروايته شعيب بن إبراهيم يقول عنه الذهبي: فيه جهالة، ويقول ابن عدي: ليس بالمعروف، وله أحاديث وأخبار فيها ما فيه لحامل على السلف أم. والرازي عنه السري بن يحيى غير موثق وهو شيخ ابن جرير في رواياته عن سيف، وأما من فوق سيف من الرجال فمجاهيل في الغالب.

ومنهم موسى بن عتبة وقد أثروا عليه غيرا إلا أن رواياته عن ابن شهاب

وقد ذكر الإسماعيلي أنه لم يسمع منه شيئاً، وابن شهاب تغلب عليه المراسيل في باب المغازي والسير، ومراسيله شبه الريح عند أهل النقد.

ومهم محمد بن عائذ الدمشقي، ويقول عنه أبو داود هو كما شاء الله، وهو رواية الوليد بن مسلم، واليعقوبي شيخي متحمل.

وأما أبو الفرج الأصبهاني صاحب الأغاني فمن رجال الأسمار لا من مصادر صحيح الأخبار كان يأتي بأعاجيب بعثنا وأحبرنا وقد اتهم، وقال النوبختي كان أكذب الناس، يدخل سوق الوراقين وهي عامرة والدكاكين مملوءة بالكتب فيشتري كثيرا من الصحف ويحملها إلى بيته ثم تكون رواياته كلها منها. وقد أغنى الله تعالى أهل العلم عن هذا الظنين الوسخ.

وثالث لمناذج من حملة الروايات في السير والمغازي واتهم السوجهة إلى بعضهم في باب الرواية، تدعو المريض على العلم الصحيح إلى إبعاد النظر فيما يكتب في السير، فلذا أحاط من يكتب في السير خبرا بأحوال الرواة وباختلاف الروايات في موضوع كتابته، لا يتسرع في تدوين كل ما يراه لئلا يكون حروبا على أهل دينه بصره.

فلذا رأينا من يكتب في خالد بن الوليد الخزومي -رحمته- مثلا، يستمرسل في وصفه بدون تححيص الروايات يكون وقع في فخ نصبه الغربيون لأهل الشرق في التنكبة بالشرق بسبب ابتكائه، وهذا بطل عظيم من أبطال الإسلام وقائد بارع لا مثل له وله مواقف عظيمة في سبيل الإسلام في مؤتة وبلاد اليمن والشام والعراق وبه زالت أهل الردة من الوجود فتصوير مثله بصورة رجل شهواني سفاح، مما ينادى على مصوره بالويل والثبور، نعم هو استعمل السيف في بني جذيمة حينما قالوا: «صبياناً، صبياناً» وظاهر قولهم يدل على الاعتراف المكسر بأنهم دخلوا في دين الصابئة فحكم فيهم السيف أخذاً بحكم «من بدل دينه» وتبرأ إلى -رحمته- مما صنع خالد إذ ذاك، لإعلام أن عمله هذا لم يكن بأمر خاص منه -رحمته- ولذا لم يعزله ولا اقتصر منه بعد أن لاح احتمال كون كلمتهم تلك من قبيل منق اللسان، واكتفى بأن يبدى المختولين من بيت مال المسلمين إزالة لما عسى أن يعلق بالنفوس من عمل خالد. فلما دام الظاهر يشهد لخالد لا بعد أكتما عند أهل العلم بالشرع.

وفي موقعة مؤتة أفلد خالد جيش المسلمين مرفوح الرأس موفور الكرامة فحار لقب سيف الله من فطر المسلمين فينتهي هذا على المقتول بسيفه أنه مقتول بسيف الله في عداد أعداء الله.

وأما مالك بن نويرة فإنه كان قدم المدينة وأسلم فاستعمله رسول الله - ﷺ - على جباية زكاة قومه، ولذلك ذكره من ذكره في عداد الصحابة، وبعد وفاته - ﷺ - خان مالك العهد والتحق بسجاح المشيئة، وأبى دفع الزكاة مرارا وتكرارا عند النقاش معه في ذلك واجترأ أن يقول «صاحبكم كان يقول كذا» فمسل خالد في صرامته وحزمه ضد أهل الردة - رمو شاهد يرى مالا يراه الغائب - إذا قسا على مثل مالك هذا، لا يعد أنه اقترف ذنبا، والقتل والنسي من أحكام الردة. ولذا لم يذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» وأصاب.

وأما إذا نظرنا إلى المسألة بمنظار الغرب فأى حكومة مدنية تعاقب الموطف الذي خان عهده والتحق بالعدو - مثل مالك - بأقل من عقوبة الإعدام؟! وأما في أمر مالك بن نويرة روايات منها أن أبا بكر - رضي الله عنه - كان أمر خالدًا بقتل مالك على ما في شرح الحماسة للخطيب الشيرازي وغيره. ومنها أن مالكا وقومه كانوا قاتلوا سرايا خالد في البطاح فهزمتهم السرايا وأسروا مالكا وأصحابه على ما ذكره البلاذري في الفتح. ومنها أن السرية ألقوا القبض على مالك وأصحابه بالبطاح ثم اختلفوا في الشهادة في حقهم فأمر خالد بحبسهم لينظر في أمرهم باعتبار أن الشهادات إذا تهاوت تساقطت فحدث ما أدى إلى قتلهم خطأ، على ما ذكره ابن جرير الطبري. ومنها أن مالكا ناقش خالدًا في أمر الزكاة وقال «إن صاحبكم كان يزعم ذلك» فقال خالد: «أمر صاحبنا وليس بصاحبك»! يا ضاررا! اضرب عقه! فضربت عقه على ما في تاريخ ابن كثير. وقال القاضي عياض في «الشفاء» عند الكلام في كلمات الردة: «واحتج إبراهيم بن حسين بن خالد الفقيه في مثل هذا بقتل خالد بن الوليد مالك بن نويرة لقوله: «صاحبكم» وهذا الفقيه هو ابن مرتبيل المالكي كان عدلا بالفقه بصيرا بالحجة أخذ عن سحنون ومطرف وعلى بن معبد وتوفي سنة ٢٤٠هـ. وقوله «صاحبكم» هنا لا يحتمل غير التبرؤ منه - ﷺ - بالنظر إلى ملايات القول المذكور.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾^(١) فاستشاع القول فريش باعتبار أنهم صحبوه وخبروا عقله وأحواله وأمين هذا من ذاك ١١٩. وكل كلمة لها مع صاحبها مقام لا يكون لها مع غيرها كما هو معلوم. وتزوج النسبة بعد انقضاء عدتها هو الواقع في الروايات عند ابن جرير وابن كثير وغيرهما. ولا خيار على ذلك أصلاً، لأن ما لكنا إن قتل خطأ فقد انقضت عدة امرأته ثم تزوجت. وإن قتل عمداً على الردة فقد انقضت عدة امرأته أيضاً فستزوجت بعد تمام العدة فماتاً في هذا ١١٩.

وأما ما يحدك حول تزوج محالد بها من الخيالات الشائنة فليس إلا صنع يد الكذابين، ولم يذكر شيء منه يستد مشعل قطلاً عن أن يكون مروياً برجال ثقات، وبعت بعض الأسرى الردة إلى المدينة فيما سبق لأجل إعلام أهلها التصار الإسلام لا يوجب الاستمرار على بيعت الأسرى إلى المدينة، ولو صحت رواية قتله لمسلم بغير حق ونزوه على امرأته بدون نكاح لاستحال أن يليه أبو بكر - عليه السلام - في قيادة الجيش لبعده - عليه السلام - عن الاعتصام بفاجر سيفك، ولسان سيرته يقول في كل موقف: ﴿وَمَا كُنْتُ مَتَّخِذُ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾^(٢)، ولما يعود من ذلك على الإسلام من سوء القالة في أعطر الأيام - أيام حرب الردة - وقد لقب الوحي خالداً بلقب سيف الله تشریفاً له أفلا يكون من المحال أن يصف الوحي بهذا اللقب سالكا فاجر ١٢١.

وأما أداه إلى بكر لدينه من بيت مال المسلمين فانتفاء بالمصطفى - عليه السلام - فيما فعله في وقعة بني جذيمة، تهدة للخواطر، ونسكيتاً للنفس في أثناء ثرواتها، مراعاة للاحتمال الأبعد في باب السياسة، وإما عابه على النكاح في أثناء الحرب على خلاف تقاليد العرب.

وأما ما يعزى إلى عمر - عليه السلام - من الكلمات القاسية في حقه فيكفي في إثبات عدم صحتها قول عمر عندما عزل خالداً: «ما عزلتك عن ربة» وأي ربة أشنع مما يعزوه إليه الخراصون على لسان عمر، بل كوضع ذلك عنه لرماء بالجنادل وقتله رجلاً بالحجارة، لأن الإسلام لا يعرف المحابة، وتصور

(١) سورة التكاوير: الآية ٢٢.

(٢) سورة الكهف: الآية ٥٦.

الكاتب خلافاً بين أبي بكر وعمر في السياسة، يقضى عليه عمل عمر معه عندما تولى الخلافة كما سبق. وفي ذلك الخيال الباطل وصم مثل أبي بكر ومثل عمر في أن واحد بما هما يرشاهن منه كل البراءة. ولست أدري كيف استجار هذا الكاتب المسلم لنفسه أن يقول عند تصويره لأبي بكر: «إن التزم في تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول التواضع العظيمة من أمثال خالد» -كبوت كلمة تخرج من أفواههم- ولا يعرف الإسلام ديناً للخاصة وديناً للعامة وإنما هذا رأي أناس لا شأن للإسلام بفلسفتهم.

ولاشك أن خالداً من أعظم المجتهدين في علم تعبئة الجيوش وتدبير الحروب فلو تنزلنا غاية النزول وقلنا إنه أخطأ في قتله «وهو شاهد» وأصاب من استنكر عمله «وهو غائب» وجب الاعتراف بأن الإثم مرفوع عنه كما سبق، وإليه يشير ما يروى عن أبي بكر أنه قال: «عنه يا عمر! تأول فاعظاً فارفع لسائك عن خالده» على أن خالداً أخطأ في عمله بالظاهر الراجح فيكون غير متأول في الحقيقة.

وليس في استطاعة أحد أن يسوق متناً واحداً صاحبها يصم خالداً بمخالفة الشرع في هذه المسألة مع أن خبر الأحاد لا يفيد علماً في مثل هذا الموضوع، وهذا المطلب علمي يحتاج إلى دليل يفيد العلم.

وابن جرير الطبري عمدة أمثال ابن الأثير وأبي الفداء وابن كثير وابن الوردي فيما مروده من عمل خالد إزاء ابن زبيرة مع أن ابن جرير على جلالة قدره في الحديث والتفسير والفقه والتاريخ لم يضمن أصلاً صحة ما أورده في تاريخه بل قال في (١-٥): «فما كان في كتابي هذا مما يستنكره قارئ أو يستشعره سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهها في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قبلنا وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا وإنما أدبنا ذلك على نحو ما لدى إلينا». وقال هناك أيضاً «إنا لم نقصد تكتيباً هذا قصد الاحتجاج...» وبهذا يعلم أنه تبرأ من عهدة رواياته في التاريخ وحملها على أكتاف روايتها له وقد أشرنا إلى أحوال الرجال في أساليب ابن جرير فيما سبق.

وأما أحذوثة التأليف فغير ثابتة لأنها من مقطوعات ابن شهيد، ومراسيله شبه الريح عند يحيى بن سعيد القطان وغيره، وسامع ابن عقبة عنه يقيه الحافظ الإسماعيلي كما في «أحكام الراسيل» و«تهذيب التهذيب». ويقول ابن معين في محمد بن فضيل الراوى عن ابن عقبة: ليس بثقة، والزهير ابن بكار الراوى عنه كثير المناكير.

وصفوة القول أن تدوين أبناء الصدر الأول كيفما اتفق بدون تمحيصها بالطرق العلمية المعروفة، والاكتفاء ببيكها في أساليب روائية عصرية جليلة خلاصة بدون أى إشارة إلى مصادر القول وبدون أى عناية بتوثيق الروايات وتحليلها، مما تكون فيه خطورة بالغة وتشكيك في مواضع اليقين وتأثير غير حميد في النفوس، ولا سيما في نفوس النشء الحديث الذي افتتن بأساليب كتب مخصوصين، فسود أن نرى هؤلاء يعمدون النظر في مؤلفاتهم بدقة بالغة، لإصلاح ما شططت أقلامهم فيه عن الانتهاء الصحيح حتى يتموا البحوث فيخرجوا كتبهم في الطبعات الأخرى كما يرضاه التمهيس العلمى والنقد الصحيح والبحث الوافى. ومن الله سبحانه التوفيق والتسديد.

رد استطورة

في سبب وفاة الإمام الشافعى -رحمه-

طلب أحد الباحثين أن أكتب كلمة في تحقيق سبب وفاة الإمام الشافعى -رحمه- فقلت سبق أن نشرت بحوث مستفيضة في تحقيق ذلك في جريدة الأهرام قبل سنين.

وكان الأستاذ الأثرى الكبير السيد حسن عبد الوهاب فند إذ ذاك أقصوه وفاته بشجة أصابته، وأبده في ذلك الأستاذ الأديب السيد عبد الغنى سلامة مشكوراً فضلهما حيث كانا أعادنا الحق إلى نصايه، فقال محدثى لكن نشر حديثاً أحد القضاة السابقين من يذكر بنيل درجتين وبالاتساء إلى مذهبين كتاباً في تاريخ الإمام الشافعى يؤكد فيه: «أنه كان سبب موته ما جرى في حقه -رحمه- من إى الحياء فتيان...» فوجب تأييد الحق في ذلك. فاقول مستعياً بالله:

إن موت الإمام الشافعي -رحمته- لم يكن إلا من مرض أصيب به وطال أمده. ودعوى إصابته بشجة قاضية ما هي إلا حديث خرافة، وقد أخرج الحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس بمعالى ابن إدريس» ٨٣ و ٨٤ - بطريق أبي سعيد محمد بن عقیل القریابی عن الربیع: «... كان الشافعي عليلًا شديد العلة وربما خرج الدم وهو راكب حتى تمثّل سراويله وغرقه» -يعنى من البواسير- ويطريق ابن المنذر عن ابن الحكم: «كان الشافعي قد مرض من هذا الياصور مرضاً شديداً حتى ساء خلقه فسمعت يقول إنى لأكنى الخطأ وأنا أعرفه» -يعنى من ترك الحمية- ويطريق جعفر بن محمد بن عبيد الله عن أبي الوليد ابن الجبرود: «قال وجه المأمون بحمل الشافعي ليواليه القضاء فوصل الرسول والشافعي عليل شديد العلة»، ويطريق أبي نعيم الجرجاني سمعت الربيع يقول: «جاء رسول الخليفة إلى الشافعي بمصر يدعو ليواليه القضاء، فقال الشافعي: اللهم إن كان خيراً لى فى دينى ودنياى وعاقبة امرى فأمنه وإلا فاتقبضنى إليك». قال فتوفى بعد هذه الدعوة بثلاثة أيام والرسول على يابه».

وتلك الأخبار تدل على أنه كان مريضاً وبه كان موته، وأما إصابته بشجة عينة فلم ترد بسند يلتفت إليه وإنما وردت فى كلام بعض الإخباريين أصحاب الأسفار الذين يجمعون كل فت وسعين بدون عظام ولا إمام فمنهم من رمى أشهب الإمام بها وهو يرى الساحة من مثل هذه التهمة الشنيعة: وكل ما فعله أن دعا عليه حيث ضال صدره من ردوده كما يظهر من توالى التأسيس وغيره، وكان الأجدر بمقامه أن يدعو له لا عليه لأنه لو لا ردود العلماء بعضهم على بعض لما نضج الفسقه الإسلامى، ومنهم من عزاهما إلى فتیان بن أبى السمع، وهذا أيضاً باطل.

قال ابن حجر فى «توالى التأسيس» ٨٦-: «لقد اشتهر أن سبب موت الشافعي أن فتیان بن أبى السمع المالكى المصرى وقعت بينه وبين الشافعي مناظرة فبدلت من فتیان بأميرة فرفعت إلى أمير مصر فطلبه وعززه فحطد على ذلك قتل الشافعي ليلاً فضره بمفتاح حديد فشق فمضى الشافعي منها إلى أن مات. وأسم لو ذلك من وجه معتد»، وليس ابن حجر عن يقصر فى البحث عن مثل هذا التباء فهو لم يقل ما قاله إلا بعد بحث شامل، وهو من أصحاب الاستقراء التام فى مثل هذه البحوث لا سيما فى نأ يشهد بإمامه فيكون هذا الخبر مما لا ظل له من الحقيقة.

وقال أبو عبد الله محمد الرامى الأندلسى فى (التنصار الفقير السالك للإمام الكبير مالك) وهو من مخطوطات دار الكتب المصرية - عند كلامه فيما يعزى إلى قتيان: «لم يصح ولم يغل من وجهه بعد به» على أن الحكاية معها ما يكذبها، لأنه لو كان قتيان قتل الشافعى هكذا لاقتص منه فوراً وليس مثل الشافعى ممن يظل دمه ولا سيما أن والى مصر إذ ذاك السرى بن الحكم كان عزوه على سببه بذرت منه فى الشافعى فيها لخرى أن لا يهمل أمر القصاص لو كان مات بضره، والقتل بالحديد يوجب القود اتفاقاً.

وقتيان هذا هو أبو الحياء قتيان بن أبى السمح عبد الله بن السمح بن أسامة بن بكير التجيبى من فقهاء المالكية فى عصره، عاش بعد الشافعى سنة كاملة ومات حشاً أنه سنة ٢٠٥ هـ. ومثله مهما ضاق غليله لا يرمى بمثل تلك الجنابة.

وأما ما ذكره ياقوت فى معجم الأدياء من تعزيز قتيان وتعصب قوم سفهاء له فهو عين ما ذكره القضاعى فى الخطط كما تجد نقل ذلك عنه فى مخطوط قديم منسوخ سنة ٦٣٠ هـ محفوظ فى التيمورية (رقم ٥٧٨ تاريخ) لكن القضاعى ليس ممن يتوخى الصحة فى رواياته. وياقوت جرد غالب ترجمة الشافعى من تاريخ ابن عساكر بحذف الأسانيد فأصبحت رواياته غير مميزة الغث من السمين فلو استكملت ترجمة الشافعى فى نسخة ابن عساكر المصرية من نسخة الأستانة وأفردت بالطبع مع الأسانيد لكأنت من أحسن ما يرجع إليه فى أبناء الشافعى - رحمه -. وكان الجدير بمثل أبى حيان الأندلسى أن يرفع عن تخليد هذه الأسطورة الباطلة بشعره حيث قال:

فشج بمفتاح الحديد جبينه فراح قتيلاً لا بواء ولا نعيًا

ولو سئل من أين صحت الحكاية عنده لما استطاع أن ينهش بيث شفة، وقد رد عليه الرامى الأندلسى فى تنصاره رداً قاسياً.

ومن جملة ما ينقل الرامى عن خط أبى البركات العرقى عن الشمس البرملوى عن بعض المالكية: «أن دعاء أشهب عليه كان: اللهم إن كانت لك فى مذهب مالك حاجة فاقبض هذا إليك فاستجب فيه فمريض فمات - رحمه الله -. لكن هذا لا يصح صدوره عن عالم فضيلاً عن مثل أشهب فى ورعه

وامامته، وأثر الاختلاق ظاهر عليه، ومن الذى يستلج نسبة الحاجة إلى الله الغنى عن العالمين؟ الذى صح عن أشهب هو ما ذكره القاضى عياض فى المصارف وابن حجر فى تولى التائيس والياض فى مرقاة الجنان وابن العماد فى الشذرات من الهدى عليه بالوت فقط وليس فيها نسبة الحاجة إلى الله سبحانه أصلاً. ومنهم من يقول إنه رفع أمر الشافعى إلى القاضى لكثرة رده على مالك، فخرجوه إلى بيت القاضى فارخف واشتد مرضه. ومنهم من يقول: حضر من المدينة رجل يهلول كان غلام مالك فصححه حيث كان استاء مما بلغه عنه من رده على مالك.

وكل تلك الأقايسى أساطير ملفضة لا أصل لها وإن شئ به بعض المؤلفين كتبهم، وما يؤسف له كثرة اختلاق روايات فى صدد التحزب لهذه المطائفة أو لتلك الطائفة من الفقهاء وتخليدها فى الكتب بدون أسانيد من أناس متطفلين على الفقه إلى أن بلغ الأمر ببعضهم إلى عزو صنف من الاعتناء إلى علماء أبرياء، وما ذلك منهم إلا من وقلة الدين وضعف اليقين.

وصفوة القول أن الإمام الشافعى -رحمه- كان فى موضع إجلال عند جميع علماء المذهب، ولم يمت بشجة لا من أشهب ولا من فتيان ولا من غيرهما بل مات موتاً عادياً بمرضه بعد أن خدم الدين خدمة عظيمة بمؤلفاته الخالدة وبأصحابه الذين تخرجوا عليه فى الفقه ونشروا علمه فى الآفاق، -رحمه- وعن سائر أئمة الدين أجمعين، ورفع مقامهم فى أعلى عليين، وتغنمهم برصونه وخبراته، وفى هذا القدر كفاية فى تبين الحق فى هذا الموضوع والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل.

مصنفات الإمام أبى جعفر الطحاوى

على ذكر الخروج لرؤية الهلال قديماً

كنت أطلع البارحة صفحة من التاريخ فمر بى فإن قاضى مصر كان يخرج بالناس قديماً لرؤية الهلال فى رجب والذى بعده احتياطاً لشهر رمضان بجامع محمود بالقرافة وأول من خرج من القضاة بالناس إليه أبو عثمان أحمد بن إبراهيم بن حماد البغدادى المالكى المتولى قضاء مصر من قبل الخليفة بعد الثلاثمائة، كما ذكره ابن زولاق والقاضى عياض.

وكان هذا القاضي مع كونه قاضي القضاة يتردد إلى الإمام أبي جعفر الطحاوي ليسمع من تصانيفه، واتفق مجيء شخص لاستفتاء الطحاوي عن مسألة والقاضي عنده فقال له الطحاوي: مذهب القاضي «أيده الله» كذا وكذا، فقال السائل ما جئت إلى القاضي، إنما جئت إليك، فقال: يا هذا هو كما قلت: فأعاد السائل، فقال له القاضي أخيه «أيده الله» برأيك، فقال له الطحاوي حيث أذن القاضي «أيده الله» اقتضيه ثم أفتاه. ولقد قال الحافظ السخاوي في التبر المسبوك بعد هذه الحكاية: فكان ذلك من أدب الطحاوي وفضله، كما أن مجيء القاضي إليه أيضًا من أدبه وفضله ورحمهما الله.

فأثارت هذه الحكاية في نفس لوحة وإكبارك لتلك النفوس الطيبة العالية، وأسفاً على نفوس جاهلة تهوى في هاربة الهوان كلما لردادت لخطرة وإعجاباً بالنفس في العلم. وقاضي القضاة في ذلك العهد في مثل مصر لم يكن ليعين إلا من أفاض أهل العلم، ومع ذلك نراه لا يأمي أن يستفيد العلم ممن يراه أعلم منه وإن لم يكن على منعه.

ثم ذكرت في جلالته مقدار الطحاوي في التقه والحديث ومعرفة الرجال وفي كثرة مؤلفاته المتنوعة، وإعمال كتبه وتركها في خزانات الكتب طعنة للعت والأرض فازدبت أسفاً. وليس بمذكور ما تقوم به مصر من إحياء كتب للأقدمين في الأدب، ولكن عنايتها بإحياء تراث كبار الأئمة في العلوم ولاسيما الذين هم من أبناء مصر ليست بشيء يذكر بالنظر إلى الواجب. وهذا الركود المشهود في الهمم يجب ألا يقصد عن التنويه بمثل الطحاوي ومؤلفاته ولعل ذلك يجد أننا مصغية في يوم من الأيام فلا بأس أن نترجم له ترجمة مختصرة هنا توطئة للذكر مصنفاته.

فأبو جعفر الطحاوي هذا هو الاسم للجهت الحافظ للزوخ النسابة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي. ولد بطحنا الأشمونين بالصعيد الأدنى كما ذكره ياقوت في المشترك. وميلاده سنة تسع وعشرين ومائتين على الصحيح على ما ذكره أبو سعيد بن يونس ورواية عن الطحاوي نفسه، ومثل ذلك في أنساب السمعاني وفي كتاب التقييد لمعرفة رواة المسانيد لأبن نقطة. تفقه على بكار بن قتيبة وابن أبي عمران وأبي خازم عبد الحميد

بعد أن أخذ العلم عن عماله المرنى صاحب الشافعى. وفى شيوخه كثرة وقد جمع عبد العزيز بن أبى طاهر النخعى جزءاً فى مشايخ الطحاوى.

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلى فى الإرشاد فى ترجمة المرنى: «كان الطحاوى ابن أخت المرنى، وقال له أحمد بن محمد الشروطى: لم خالفت خالك واخترت مذهب أبى حنيفة؟ فقال: لأنى كنت أرى خالى يدين النظر فى كتب أبى حنيفة، فلذلك انتقلت إليه» ولما ما ذكره الصيمرى نقلاً عن أبى بكر الخوارزمى فى سبب انتقاله إلى مذهب أهل العراق لخير منقطع لا تقوم بمثله حجة، على أن لفظ «والله لا جاء منك شيء» ليس مما يوجب الكفارة فى المذهبين على الصورة البينة فى الخير المنقطع.

والطحاوى شارك مسلماً فى الرواية عن يونس بن عبد الأعلى كما شارك أبا داود وابن ماجه والنسائى فى الرواية عن هارون بن سعيد الأبلجى مثله. قال البدر العيىنى كان عمر الطحاوى حين مات البخارى صاحب الصحيح سبعاً وعشرين سنة، وحين مات مسلم اثنتين وثلاثين سنة، وحين مات أبو داود ستاً وأربعين سنة، وحين مات الترمذى خمسین سنة، وحين مات النسائى أربعاً وسبعين سنة، وحين مات ابن ماجه أربعاً وأربعين سنة، وحين مات الإمام أحمد بن حنبل اثنتى عشرة سنة اهد، ثم قال: ولا يشك منصف أن الطحاوى أثبت فى استنباط الأحكام من القرآن ومن الأحاديث النبوية وأقعد فى الفقه من غير من عاصره ستاً أو شاركه رواية من أصحاب الصحاح والسق، وهذا إنما يظهر بالنظر فى كلامه وكلامهم اهد.

قال أبو سعيد بن يونس فى تاريخ العلماء المصرين: كان الطحاوى ثقة ثباتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلق مثله اهد. ومثله فى تاريخ ابن عساكر بحروقه، وقال ابن عبد البر: كان الطحاوى كوفى المذهب، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء اهد وقال السمعانى: كان الطحاوى إماماً ثقة فقيهاً عاقلاً اهد، وقال ابن الجوزى فى المنتظم: وكان الطحاوى ثباتاً فقيهاً عاقلاً اهد. وقال صيطة: واتفقوا على فضله وصدقه ورعده ورعه اهد. وقال البدر العيىنى: وأما الطحاوى فإيمانه مجمع عليه فى ثقته وديانته وأمانته وفضيلته الثامة وبه الطولى فى الحديث وعلمه وناسخه ومنسوخه، ولم يخلقه فيها أحد ولقد اثبت عليه الحلف والخلف اهد.

قال الذهبي: كان ثقة دينا عالما عاقلا ا هـ. وذكر في طبقاته ما يدل على مبلغ براعة الطحاوي في الفقه والحديث وإماتة فيهما. وقال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة الطحاوي: وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة ا هـ.

وما ذكره ابن تيمية في حقه عند توهين حديث أسماء إنما هو مجازفة من مجازفاتة، وليس أدل على ذلك من الاطلاع على كتبه، وما كتبه كثير من الحفاظ في حديث أسماء برغم ابن تيمية الذي ألف في أغلاطه في الرجال خاصة أبو بكر الصامت الحنبل جزماء، وحق لك أنه يقع ولا يتكلم في مثل ذلك. ولا كلام في صحة الحديث من حيث الصناعة، لكن حكمه حكم اعتبار الأحاديث الصحيحة في المطالب العلمية، ومعرفة الطحاوي بالعلل لا يتجاهلها إلا من اعتل بعلل لأدواء لها، نسأل الله السلامة.

ومن جملة من روى عنه من الحفاظ أبو القاسم بن أبي العوام ومسلعة ابن القاسم القرطبي والطبراني صاحب المعجم وابن يونس صاحب التاريخ وخنجر البغدادي وأبو بكر بن المظفر وابن الحشاش وابن المظفر وابن عدي صاحب الكامل وغيرهم. وقد ألف بعضهم جزءا في الذين أدخلوا العلم عنه.

وتوفي بمصر سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. أغدق الله على جده سبحانه روضاته. وقبره ظاهر يزور على يمين السالك لشارع الليث قبل الإمام الشافعي قرب آخر موقف الترام في الشارع الموازي لشارع الترام ببيتا.

وأما تصانيفه ففي غاية من الحسن والجمع والتحقيق وكثرة الفوائد، ولم تحظ مصر بطبع شيء منها رغم كون مصنفها من متأخر رادي النيل، سوى رسالة صغيرة سبقها بلاد في طبعها. وهذا مما يؤسف له.

ومن مصنفاته الممتعة كتاب معاني الآثار، وهو يحاكم بين أدلة المسائل الخلافية بأن يسوق بسنده الأخبار التي تنصك بها أهل الخلاف في تلك المسائل، ويخرج من الأبحاث بما يقع الباحث المصنف الشيرازي من التفصيل الأعمى، وليس لهذا الكتاب نظير في التفقيه وتعليم طريق التفقه ونزيرة ملكة التفقه رغم إعراض من أعرض عنه، ولذلك كان شيخنا العلامة الأستاذ محمد

خالص الشرواني - رحمه الله - اختاره في عداد كتب الدراسة مع الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله.

وكان لأهل العلم عناية خاصة بتدريس كتاب معاني الآثار وروايته وتلخيصه وشرحه. ومن شراحه الحافظ أبو محمد التيجي مؤلف اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، والحافظ عبد القادر القرشي صاحب الحاوي في تخريج أحاديث الطحاوي، والحافظ البدر العيني وله شرحان كبيران عليه: أحدهما ملخص عن الكلام في رجاله بخلاف الآخر، وكلا الشرحين في غاية من النفع في الكلام على أحاديث الأحكام، قد عني بتدريسه سنين متطاولة في المؤيدية، وله أيضا كتاب مفرد لرجاله. وكتاب القرشي، وكتب العيني من محفوظات دار الكتب المصرية على خرم فيها، فباحثا لو طبع تلك الكتب القيمة.

وكتاب معاني الآثار طبع مرات في الهند لكن أين جمال الطبع المصري من الطبع الهندي؟ ورواية هذا الكتاب أبو بكر بن المقرئ.

ومنها بيان مشكل الحديث المعروف بمشكل الآثار في نفي التشديد عن الأحاديث واستخراج الأحكام منها، وروايته أبو القاسم هشام بن محمد بن أبي خليفة الرعي، وهو من محفوظات مكتبة طبعه الله شيخ الإسلام في استنبول تحت أرقام (٢٧٣-٢٧٩) في سبعة مجلدات ضخمة. وهي نسخة صحيحة مقرونة من رواية الرعي المذكور قائلها وصححها ابن السائق المترجم في «الضوء اللامع».

والقسم المطبوع منه في أربع مجلدات في حيدر آباد الدكن ربما لا يكون نصف الكتاب.

ومن أطلع على اختلاف الحديث للإمام الشافعي - رحمه الله - ومختلف الحديث لابن قتيبة ثم أطلع على كتاب الطحاوي هذا يزدد إعجالا له وإكباراً ومعرفة لحضاره العظيم وكم كنا نود لو طبع بمصر تمام الكتاب من النسخة المذكورة.

ومنها كتاب أحكام القرآن في نحو عشرين جزءاً. ويقول القاضي عياض في الإكمال «إن له ألف ورقة في تفسير القرآن» وهو أحكام القرآن له.

ومنها اختلاف علماء الأمصار في نحو مائة وثلاثين جزءاً، اختصره أبو بكر الرزائي، واختصاره هو الموجود في مكتبة جاز الله باصطبول وغيرها. وأما الأصل علم أنظر به، وأما القطعة الموجودة بدار الكتب المصرية فهي من المختصر، وفي المختصر يذكر أسئلة الأئمة الأربعة وأصحابهم وأقوال النخعي وعثمان البني والأوزاعي والثوري والليث بن سعد وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن حي، وغيرهم عن مصعب الأطلح على آرائهم في المسائل الخلافية، فبالت الأصل بحث عنه وطلع هو لو مختصره.

ومنها الشروط الكبير في التوثيق في نحو أربعين جزءاً، قام بطبع جزء يسير من بعض المشرقين، وقطع منه توجد في مكتبة مراد منلا وفي مكتبة علي باث الشهيد باصطبول بدون أن تتم بها نسخة كاملة، وله أيضاً الشروط الأوسط ومختصر الشروط في خمسة أجزاء، والأخير من محفوظات مكتبة فيض الله المذكورة، ومختصر الطحار في النسخة من محفوظات مكتبة الأزهر ومكتبة جاز الله وفيض الله المذكورتين ومن أحسن شروحه شرح أبي بكر الرزائي، وقطعة منه توجد بدار الكتب المصرية. وله أيضاً النوادر الفقهية في عشر أجزاء، وكتب النوادر والحكميات في نحو عشرين جزءاً، وجزء في حكم أرض مكة وجزء في قسم الفق والفتاوى، وخمسة أجزاء في الرد على المدلسين لحسين بن علي الكرايسي الذي أعطى حجة لأهله السنة بكتابه هذا حيث حاول فيه توهين الرواة من غير أهل الحجاز، وكلمة أحمد في كتاب الكرايسي هذا المذكورة في شرح علل الترمذي لابن رجب.

وله أيضاً جزآن في الرد على عيسى بن أبيان وجزء في الرد على أبي عبيد في النسب، وجزآن في اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين، وجزء في الرواية، وله شرح الجامع الكبير للإمام محمد وشرح الجامع الصغير له أيضاً، وكتاب للمحاضر والسجلات، وكتاب الوصايا والفرافص، وكتاب التاريخ الكبير، وكتاب في الحل وأحكامها وصفاتها وأجناسها وما روى فيها من خبر في نحو أربعين جزءاً، وكتاب مناقب أبي حنيفة وأصحابه في مجلد، والعليلة المشهورة، وجزء في النسوة بين حدثا وأخبرنا، وقد لخصه ابن عبد البر في جامع بيان العلم. وله كتاب سنن الشافعي جمع فيه ما سمعه من

المزني من أحداث الشافعي، والشافعية يروون ثلث الأحاديث بطريقته، وله غير ذلك.

وتلك شجرة من فضائل هذا الإمام الجليل. وكتبه في حاجة إلى دراسة خاصة وبحث خاص، ولو كان مثل هذا العالم في الغرب لتدب أهل الشأن لتلك الدراسة وذلك البحث رجالا خاصة، بل تراهم يعملون هذا في بعض رجال الشرق. لكن أصبحنا بعدد عن تقدير مقادير الرجال أغنياء بما نستقي من أذهنتنا فقط عن البحث والتنقيب، ولو زاحمناهم في البحث والتعب وراء اجتلاء معارفنا وباعدناهم في الزواجات وصنوف القنوط، لكان لنا شأن غير شأننا، والله ولي الهداية والإنهاض.

ترجمة «كاتب جلبي»

مؤلف (كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون)

من أهم العلوم علم أحوال المؤلفات فبأنه أول مرحلة من مراحل البحث لمن لم يعود الاقتناع في العلم بما حضر وأراد التعمق في العلم الذي يعنيه بكل ما أمكن، ومن لا يعلم ما ألف من الكتب في موضوع بحثه يقول عليه أمد لحصه بدون أن يحصل منه على طائل.

ومن أشهر ما ألف في علم أحوال الكتب، كتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» للعلامة مصطفى بن عبد الله الاصطقبولي المعروف بكاتب جلبي، من رجال الدولة العثمانية في القرن الحادي عشر، وإن لم يترجم له في خلاصة الأثر، وقد رأيت سرد ترجمته لرغبة كثير من الباحثين في معرفة أحوال هذا المؤلف الفذ، حيث كان «كشف الظنون» أول كتاب يتناولونه للبحث عما يريدونه من الكتب، وقد آتاه الله شهرة بالغة بين أهل العلم في الشرق والغرب، وإلى الفاروق الكريم خلاصة ترجمته:

إن مؤلف الكتاب المذكور هو العلامة الشيخ مصطفى بن عبد الله الحنفي الاصطقبولي، وهو معروف بين العلماء بلقب «كاتب جلبي» وبين زملائه الكتاب بلقب «حاجي خليفة» لقوة بذكره بعد أن حج وترقى بين الكتاب - في القسم الذي كان موظفا فيه - إلى رتبة النيابة عن رئيس القسم على

مصطلح العثمانيين، وذلك أن صغار الكتاب يسمون في مصطلحهم الملازمين وفوقهم الخلفاء، وفوقهم الرئيس الأعلى للكتاب، ومؤلف الكشف معروف بين المستشرقين باسم (حاجي قافله) على طبق ما يلهج به العوام في عاصمة الخلافة.

وقد ولد صاحب الترجمة باصطنبول سنة ألف وسبع عشرة من التاريخ الهجري على ما يرويه هو نفسه عن والدته في كتابه أسلم الوصول إلى طبقات الفحول للحفوظ في خزنة على باشا الشهيد بالآستانة، وهو بخطه. وتعلم مبادئ العلوم من علماء العاصمة على طريقة الناشئين في ذلك العهد، وبرع في مدة قصيرة في الكتابة والحساب والسباقه -وهي كتابة رمزية تستعمل في الأمور المالية فقط- وكان كثير من الكتاب يستشكفونها في ذلك العهد وقيل جداً من يعرفها اليوم -بالحقاقه بقلم محاسبات الجيش الأناضولى سنة ١٠٣٢ حتى أصبح من ملازمي القلم المذكور، ينتقل في البلاد على طبق ما يتدب له من الأعمال الكتابية والحسابية للجيش المتنقل؛ لأن والده كان من الصنف العسكري، فاتخذ تلمه هذا المسلك العسكري مسلماً له يعيش به.

وبعد أن عاد من محاصرة أروڤ الروم «أرض روم» إلى الأمشاة سنة ١٠٣٨ قصد جامع السلطان محمد خان القاتح باصطنبول يوماً فرأى الشيخ محمد بن مصطفى الباليكسرى المعروف بقاضى زاده، يلقى الدرس فيه، وكان عالماً طلق اللسان عظيم التأثير في نفوس سامعيه، فاجتذبه سحر بيانه إلى طلب العلم، فقرأ عليه علم التفسير، وشرح الشريف الجرجاني على التواتر، وإحياء علوم الدين للغزالي، والدرر شرح الغرر لملا خسرو في الفقه، والطريقة المحمدية للنسفي محمد البركوى، وكان قاضى زاده هذا تلميذ فضل الله ابن مؤلف الطريقة المحمدية السابق ذكرها، وهو أخذ العلم عن والده المذكور.

وبعد خمس سنوات انتقل صاحب الترجمة إلى حلب بحكم وظيفته في الجيش، وأقام الجيش هناك طول الشتاء، فألهم في أثناء ذلك تحرير أسماء الكتب التي يجدها عند الوارثين الكتيبيين وفي خزانات الكتب حتى اشتمل على بذلك مدة إقامته بحلب، وحج من حلب في موسم سنة ١٠٤٣. وبعد أن

حج دوز عاد ولحق سنة ١٠٤٤ بالجيوش في ديار بكر. ورافق الجيش في عدة حروب ولا سيما حرب «روان» ثم عاد إلى الأستانة سنة ١٠٤٥ عام وفاة شيخه القاضي زاده المذكور، فشرح صاحب الترجمة في إتمام المهمة التي كان ابتدأها في حلب -وهي مهمة تدوين أسماء المؤلفات- وأكمل إكمالاً تاماً على المطالعة والتنقيب عن الكتب، ولا سيما كتب التاريخ والطبقات والوفيات، في خزائن الكتب بالأستانة، وألوح باقتناء المؤلفات واشترائها، وساعده على ذلك أموال ورثها من بعض قرابته سنة ١٠٤٧ حتى صرف لشراء الكتب نحو ثلاثمائة ألف عثماني، ولم يشارك الجيش في الحروب بعد حرب «روان» مفضلاً الإقامة بالأستانة على الرحيل مع الجيش.

واختار من بين العلماء العلامة مصطفى الأمرح القاضي ليكون استاذاً له فلاممه عدة سنين بعد وفاة شيخه السابق ذكره -وكان استاذ هذا أبرع مشايخه في المعقول والمنقول، وكان له نظر عال في صاحب الترجمة- وقد تلقى عن أستاذة هذا تفسير الفيضاني، وشرح مختصر المتن للمفاتيح عقد الدين في الأصول، وشرح أشكال التأسيس، وشرح الجفميين، وعروض الأندلس، وتوضيح في الأصول، وشرح الطوابع، وشرح هداية الحكمة وآداب البحث، وشرح الفتاوى على الأثرية، وشرح التهذيب، وشرح الشمسية، وغير ذلك، وكانت وفاة شيخه هذا في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٠٦٣ عن ثمانين سنة.

ومن جملة شيوخه أيضاً الشيخ عبد الله الكردي المدرس بأها صوفيا المتوفى سنة ١٠٦٤ وكان ضليعاً في المعقول والمنقول أيضاً، وكانت ملازمته لدرسه سنة ١٠٤٩، وتلقى سنة ١٠٥٠ العلوم العربية من الشيخ محمد الألباني المتوفى سنة ١٠٥٤، وكان صاحب تحقيق وتدقيق في العربية لا يتداخل فيما لا يحسنه من العلوم العقلية، ومن جملة شيوخه أيضاً الشيخ ولي الدين -تلميذ الشيخ أحمد بن حيدر السهرني صاحب محمد أمين بن صدر الدين الشرواني العالم المشهور- تلقى منه المنطق والمعاني والبيان بمناسبة وروده الأستانة سنة ١٠٥٠، ومن شيوخه أيضاً الشيخ ولي الدين التتاشوي الواعظ المتوفى سنة ١٠٦٥، لازمه سنتين من سنة ١٠٥٢، في الشريعة والفقه

المصطلح والحديث فأجازه بمردياته عن شيخه للحديث إبراهيم اللغاني المصري المشهور، وأصبح له سند متصل يكتب الحديث ومرديات للحديث المشاهير.

ثم اشتغل صاحب الترجمة بتفريس العلوم وإلقاء الدروس على الطلاب نحو عشر سنين على طريقة مشايخ ذلك العهد.

ثم توفي فجأة في ١٥ من ذي الحجة سنة ٦٧ ٦ هـ عن خمسين سنة، كما في «معيار الدول ومسار الملل» ودفن في ساحة الكتاب التسوب إليه على شمال التل من جهة «وفا» إلى غور «برك» بالأمستلة رحمة الله تعالى ورضوانه عليه.

(وقد ذكرت هنا شيوخه وما تلقاه عنهم من الكتب ليعلم ما اشتغل فيه من العلوم حتى صار أملاً للتكلم عنها في «كشف الظنون»، ومؤلفاته الكثيرة تدل على مبلغ براعته في العلوم والفنون).

ومن مؤلفاته القيمة «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» وهو من أوسع ما بأيدي الباحثين اليوم من الكتب المؤلفة في استقصاء ذكر المؤلفات في الإسلام وأنفعها في بيان أحوال الكتب، وإن كان لا يخلو من أخطاء في اللقيات وأسماء المؤلفين كما هو شأن من قام بنفسه بمثل هذه المهمة العظيمة المشكورة، وقد غمطه حظه المشرق هربلو الفرنسي، وهذه جامع الفوائد السمين، مع أن هذا المشرق إنما يركن في كتابه «مكتبة الشرق» على كشف الظنون، بل استمد جل ما في كتابه من هذا الكتاب، ويوجد بين المشرقين من ينصف ويناصر صاحب الكشف ضد ذاك المشرق.

وكشف الظنون في مجلدين ضخمين يتكلم على نحو ثلاثمائة علم وفن مرتب على الحروف في أسماء الكتب، وهو يحتوي على نحو (١٤٥٠١) من أسماء الكتب والرسائل، وعلى نحو (٩٥١٢) من أسماء المؤلفين، والشيخ إبراهيم الواعظ في جامع «آرابه جيلرا» بالأمستلة - المتوفى سنة ١١٨٧ بقرب مصر أثناء عودته من الحج - له ذيل على كشف الظنون تمتع طبع بمزوجة مع الأصل بمصر في سنة ١٢٧٤، وأعيد طبعه بالأمستلة سنة ١٣١٠ على طبع الطبعة المصرية، وصاحب الذيل المذكور تلميذ للحديث عبد الله بن محمد

الاماسي يوسف أفندي زاده مؤلف «نجاح القارى فى شرح صحيح البخارى» فى ثلاثين مجلداً.

وسبق أن طبع الكشف فى لايبزيغ سنة ١٨٣٥-١٨٥٨ ميلادية بمعرفة المشرق الألمانى «فلوكس» طابع فهرست ابن النديم مع «كارتون» ذيل الشيخ أحمد طاهر حنيف زاده المشرقى سنة ١٢١٧- وكان قد جمع فى ذيله ما استدركه على الكشف بما وجدته فى ست وعشرين خزنة من خزائن الكتب فى الأستانة ومصر والشام وحلب، فأصبح ما طبعه المشرق (فلوكس) فى سبعة مجلدات.

ومن ذيل على كشف الظنون شيخ الإسلام العلامة السند عارف حكمة صاحب المكتبة المعروفة بالمدينة المنورة - المتوفى سنة ١٢٧٥-.

وأجمع ما ألف من الذيل عليه - فيما نعلم - كتاب «إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون» فى مجلدين ضخمين تأليف العالم البحاث إسماعيل باشا الهندلى المتقاعد من مديرية الشعبة الثانية من دائرة الضبطية باصطنبول - المتوفى سنة ١٢٣٩- المذنون فى مقبرة «ما قرى كوى» فى الأستانة، وقد ألف هذا الذيل بسمى متواصل منه فى نحو ثلاثين سنة، وراى على الأصل مع ما فى طبعة أوربة نحو ١٩٠٠ كتاب، وله أيضا كتاب (أسماء المؤلفين وأثار المصنفين) فى ثلاثة مجلدات حاول فيه أن يجمع المؤلفين من صدر الإسلام بأسمائهم وكتائبهم، مع ذكر أسماء مؤلفاتهم على طراز الطبعة الأوربية، وكان الذيل المذكور محفوظاً عند أسرة المؤلف بالأستانة.

والخاص أن كشف الظنون هو المرجع الوحيد إلى اليوم فى الكشف عن الكتب القديمة، ومن أتى بعده حالة عليه سواء عرف جمعيته وفضله أم لم يعرف، وأما كتب الأقدمين فى هذا الصدد فليست بمتناول أبدينا.

ولصاحب الكشف مؤلفات أخرى، منها «تقويم التواريخ» ألفه فى شهرين سنة ١٠٥٣ وبه حاز رتبة (الخليفة الثانى) ومنها «تحفة الكبار فى أسفار البحار» فى الحروب البحرية العثمانية، ومنها جهاننما (مرى العالم) فى تقويم البلدان يديع فى بابها، ومنها سلم الوصول إلى طبقات الفحول» فى مجلد

كثير ألفه على ثلاثة أقسام: (١) التراجم (٢) الكنى والأنساب (٣) فوائد تاريخية، ومنها «رجم الرجيم بالين والجيم» فى المسائل الغريبة والفتاوى العجيبة، ولم أطلع عليه، ومنها «مستور العمل لإصلاح الحال» فى تنظيم شؤون الدولة، ومنها «الإلهام المقدس من الفيض الأقدس» فى حكم فائده وقت العشاء من الأقاليم، ومنها «الواعى النور فى ترجمة أطلس مينور» ومنها «تحفة الأعيان فى الحكم والأمثال والأشعار» فى المحاضرات، ومنها «فذلكة أقوال الأعيان فى علم التاريخ والأخبار»، ومنها «جامع المتن» يحتوى على ثلاثين متنا من الشون للدولة، ومنها ميزان الحق فى اختيار الأحق رسالة نافعة فيما يجب الأخذ به فى أمور يحتدم فيها الجدل، وفى آخره ترجم لنفسه كما يفعل فى سلم الوصول، ومنها «فذلكة» فى مجلدين يذكر فيها ما بين ١٠٠٠ و ١٠٦٥ من الآباء العثمانية، ومنها «شرح الرسالة الحمدية» لعلى المعروف بقوشجى فى علم الهيئة، ومنها (روثى السلطة) وهو تاريخ خاص بالآستانة، وله غير ذلك من المؤلفات.

وقد ألق صدقنا الأستاذ المؤرخ طاهر بك -رحمه الله- جزءاً فى ترجمة صاحب الترجمة، وتوسع أيضا فى ترجمته فى كتابه عن المؤلفين العثمانيين.

ولا يتسع المقام لأكثر مما ذكرناه، وفيه كفاية فى معرفة أحواله ومنزله فى العلوم ومقدار خدماته العلمية، كافأ الله سبحانه برضوانه وأعلى منزلته فى الجنة.

(مؤلف)

(روح البيان فى تفسير القرآن)

هو العالم المفسر الأصولى الفقيه المتكلم الصوفى «واعظ الشيخ إسماعيل حقى الجبلوتى الطريقة البيرومى البلد الحنفى المذهب» وقد ذكر فى طرة بعض مجاميعه بخطه أن أصل أسرته من السلالات على ما سمعه من والده، ووالده هو مصطفى بن يريم بن شاه خفا بنده.

وقد ولد للترجم له فى بلدة «آيدوس» من بلاد بلغاريا الآن. وتلقى

مبادئ العلوم فى بلدته وبلدة شتى ثم رحل إلى اصطنبول، ولازم الشيخ عثمان الفضلى المعروف بالآبازارى، وتخرج فى العلوم لديه، ثم ذهب إلى مصر فالتقى من الشيخ إبراهيم البرماوى الأزهرى فاستجار، فأجازه، ثم رحل إلى دمشق واتخذ عن الشيخ أبى المذهب محمد بن عبد الباقي الحنبلى فاستجاره فأجازه. واجتمع هناك بالشيخ عبد الفتى التابلسى رحمه الله وجرى بينهما بعض مناقشات فى التصوف.

ثم عاد إلى اصطنبول واشتغل بالوعظ والتذكير والإرشاد هناك ثم تنقل فى كثير من البلاد العثمانية، وأقام مدة فى «سكوبه» فى البانيا، ومدة أخرى فى «نكفور طاغى» قرب القردنيل. ثم ألقى عصا التنجيد فى مدينة «بروسه» أقدم عاصمة للدولة العثمانية. وبى بها خاتمة، انصرف فيه إلى التأليف والإرشاد والوعظ والتذكير إلى أن توفى هناك سنة ١١٣٧ هـ. ودفن فى خانقائه قرب «طوبازارى» سوق الملح فى وسط المدينة المذكورة، ولم تزل أغلب مؤلفاته بخطه محفوظة فى الخانقاه المذكورة رحمه الله.

وله من المؤلفات ما يزيد على مائة مؤلف، فمنها روح البيان فى تفسير القرآن فى أربعة مجلدات ضخام، للوعاظ شغف عظيم به، لما فيه من الحكايات المرفقة للقلوب، وفيه نقول كثيرة عن كتب فارسية، وفيه كثير من إرشادات الصوفية بل يكثر النقل فيه من التأويلات النجمية لصاحب منارات «سائرین»، وفيه أيضا من وجوه البيان ما تستلذه الأسماع، إلا أنه لا ينحاشى عن النقل عن كل من هب ودب على غلوه فى وحدة الوجود، ومنها شرح المتنوى فى مجلدين ضخمين، وشرح المحمدية لليازجى فى مجلدين كذلك، وشرح الأربعين النووية فى مجلد، وكتاب النجاة فى التصوف والتوحيد، وتمام الفيض، وشرح نخبة الفكر فى مجلد كبير، وشرح إجازة البرماوى، وشرح إجازة أبى المذهب الشافعى، وشرح ملتقى الأبحر فى الفقه الحنفى، وشرح المقدمة الكيدانية فى الفقه، وشرح الأصول لتيسير الوصول، والحق الصريح والكشف الصحيح، وأسرار الحج، والواردات الكبرى، وشرح الأصول العشرة، وشرح الصلاة المشيشية، وكتاب الخطاب يشرح فى أوائله الإيمان والتوحيد، ثم يتوسع فى بيان معارف الشيوخ الثلاثة الشيخ الأكبر

وصلى الدين القونوى والشيخ عثمان الفضلى الأتبارى شيخه، وترجم لهم ويذكر سيرهم وكراماتهم، وله تعليقات على تفسير الفاتحة للبيضاوى، وعلى تفسير سورة النبأ للبيضاوى، وشرح شعب الإيمان، وكتاب الكبائر، ومجموعة الخطب، وشرح الآداب، وحياء البال، وسلوك الملوك، وكتاب الأنوار، وكتاب الحروف، والتواجد، والأصول السبعة، والصكوك، والرسالة الجامعة للمسائل النافعة، وراحة الروح، وديوان الحقائق، والكتر المكنى، والفرق اللغوية، والسلسلة الجلوتية. وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة، وفي آخر ديوانه المطبوع فوائد كثيرة متفرقة من خطه رحمه الله.

وقد ترجم له مؤلف تراجم المؤلفين العثمانيين في نحو أربع صفحات، ومؤلف حديقة الجوامع في نحو ثلاث صفحات عند ذكره للجامع الأحمدي في استكدار بمناسبة كون الشرح له واعطا في الجامع المذكور مدة، وقد امتحن صاحب الترجمة مرات بالنفى والتغريب سبب مسألة وحدة الوجود، وكان واعظاً أصولياً فقيهاً طويل النفس في بحوثه على تساهل منه في القل من كل كتاب، (واعظاً ورعاً للغاية، عابداً صاحب مواجيد وأحوال، ذا جبهة في الدفاع عن الصوفية، كثير الاحتكاك بعلماء الظاهر.

والطريقة الجلوتية التي يتبع إليها على خلاف الجلوتية في المنزلة يتطلب الوحدة في الكثرة بدون اختلاء ولا انفراد ولا الجمع عن الناس كما هو مشروح في كتب الفهوم، وقد أخذ صاحب الترجمة الطريقة الجلوتية عن شيخه السيد عثمان ابن السيد فتح الله الفضلى الأتبارى الشونى في «مناخوسة» في جزيرة قبرص سنة ١١٠٢ هـ عن ٦١ سنة، وكان شيخه هذا صادق الوجد باهر الذكاء، وله من المؤلفات مصباح القلب شرح مفتاح الغيب للصدر القونوى، ومرة أسرار العرفان على إعجاز البيان للصدر القونوى أيضاً، وشرح السقيح في أصول الفقه، وهداية المتحيرين في الحكمة والكيمياء، والتجليات البرقية شرح ميمية الشيخ الأكبر التي أولها لنا من أمره روح وجسم وحاشية الطول، وشرح المضنية في الآداب وغير ذلك.

والسيد عثمان الفضلى هذا ولد في «شمنى» من بلاد بلغاريا الآن. وأقام في شمنى وآيدوس وقلبة واصطنبول وغيرها من البلدان واشتغل فيها

بالتدريس والإرشاد وطالت مدة إقامته بالأستانة إلى أن تولى منها بمسمى الحساد إلى ماخومة وتوفي بها سنة ١١٠٢ هـ كما سبق ونسبته إلى «آبازاري» - سوق الخيل - بأصطنبول لسكنائه بها.

وهو أخذ الطريقة الجلوتية عن الشيخ عبد الله الواعظ المعروف بذكر زاده المتوفى سنة ٦٨ ١ المدفون في اسكندار وراء نكية المساكين عند مقبرة «قراجه أحمد دده» رحمه الله.

وهو أخذها عن الشيخ أحمد الخطيب المعروف بذكر زاده المتوفى سنة ١٠٣٢ المدفون في زاويته في «أترنه» وهو أخذها عن الشيخ محمود هدائي الجلوتي دفين اسكندار في زاويته المعروفة سنة ١٠٣٨ هـ وكان شيخ السلطان أحمد الأول، وكان عبد الغني التابلسي نزل في تكيته عندما رحل إلى الأستانة وألف لمعات البرق التجدي في شرح تجليات محمود المستدي شرحاً لكتاب التجليات من مؤلفات الشيخ محمود هدائي المذكور.

ومبدأ أمر هذا الشيخ أنه من بلدة «مصري حصار» وتلقى العلوم من الأستاذ الفقيه الشيخ رمضان الصوفي القاضى ابن القاضى المعروف بناظر زاده، من أفاضل علماء عصره وهو أخذ العلم عن عبد الباقي العربي عن علي الجمالي عن ملا خسرو، وناب عن أستاذه ناظر زاده في القضاء بدمشق ثم بمصر ثم ببروسة.

وحينما ذهب إلى مصر نياية عن أستاذه في القضاء لقي هناك الشيخ كريم الدين الخلوتى من كبار خلفاء العارف محمد دمرداش الخلوتى المشهور فأخذ عنه الطريقة الدمرداشية الخلوتية فأخذ ينهل من منهل التصوف، ولما عاد إلى أصطنبول وذهب إلى بروسة للنهاية عن أستاذه ناظر زاده في القضاء اجتذبه الشيخ العارف محمد محيي الدين الجلوتى المعروف بأفتاده هناك وسلك لديه وبه تربي وعليه تخرج في التصوف. وتوفي الشيخ أفتاده في بروسة سنة ٩٨٨ هـ وضريحه هناك معروف. وهو أخذ عن الشيخ خضر دده القعد المتوفى سنة ٩١٣ وهو أخذ عن الشيخ نعمان المعروف بالخاج بيرم الولي الأنصروى المتوفى سنة ٨٣٣ هـ صاحب الضريح والجامع المشهور في أنقرة وشيخ الطريقة البيرامية التي كانت معروفة في الدلر العثمانية. وهو أخذ عن

الشيخ حميد الدين حامد بن موسى القيسرى الأكراني المتوفى سنة ٨١٥هـ عن صدر الدين بن صفى الدين الأردبيلي عن أبيه عن إبراهيم الزاهد الكيلاني عن جمال الدين التبريزي عن الشهاب محمد التبريزي عن ركن الدين محمد الزنجاني عن قطب الدين الأبهري عن أبي النجيب السهروردي بإسناده المعروفة.

وكان صاحب روح البيان يقول إن الطريقة الجلوتية من جهة النشر كانت هلالاً في عهد إبراهيم الزاهد الكيلاني، ولعمراً في دور الشيخ الختاه، ويدرأ في عهد الشيخ محمود هاشمي.

وهذا القدر من البيان يكفي في التعريف بأحوال مؤلف روح البيان وإسناده طريقته الجلوتية وبشره في التصوف ورحمة الله وغفر لنا وله.

والبحث المفصل عن الطريقة الجلوتية في «تبيان وسائل الحقائق في بيان سلاسل الطوائف» في ثلاثة مجلدات للشيخ كمال الدين الحريري أمين مكتبة الفاتح باصطنبول الشرفى سنة ١٢٩٩هـ. رحمه الله.

ترجمة العلامة إسماعيل الكلبوى

ولعة من أنباء بعض شيوخه

ما يزهى العالم الدينى قوة لدى الحجج وتوفراً في الغريفة واستقامة في النظر ووضوحاً في البيان وغوصاً في المعاني الامتزاج من العلوم الكونية إلى جنب ما احتواه من العلوم الشرعية، فالعالم الذي يجمع بين المفعول والمقول تكون له منزلة العليا بين العلماء في جميع الاذوار. بشرط أن يحافظ على التوازن بين معارفه في المقول والمقول بدون أن يسمح لطغيان أحد العلمين على الآخر، فيكون مثل هذا العالم قرة عيون العلماء وغرة ناصعة في جبين الدهر، فمن قصر في أحدهما يكون تفكيره متضائق الأفق وبصيرته البصيرة المدى جامداً أو جاحداً. وأما من جمع بينهما بشرطه فهو الموفق لخدمة الدين وتنشئة العلماء الموفقين.

ومن جمع إلى علم الدين معارف عصره من الرياضيات والطبيعات، في أوائل القرن الهجرى المنصرم العلامة إسماعيل الكلبوى صاحب المؤلفات

الملتزمة في المنطق وآداب المناظرة وعلم أصول الدين والجبر والحساب والهندسة ونحوها من العلوم. وقد نعت مؤلفاته الشهرة البالغة والطيران الحديث في الاقطار، لكن لا توجد لهذا العالم الفذ ترجمة شافية في الكتب التي هي تحتناول أيدي علماء هذه الديار، فقرأت في ترجمته فائدة بجمهرة أهل العلم فتدوئك ترجمته باحتصار من الكتب المؤلفة في هذا الشأن: الكتنبوي هذا هو العلامة المحقق الرياضي المنطقي الأصولي الجدلي النظار الفقيه القاضي الشيخ إسماعيل بن مصطفى بن محمود الكتنبوي نسبة إلى «كتنب» بفتحين فسكون بالكاف الفارسية - نطقها كالجيم في لهجة مصر - بلدة بقضاء «تروق أخاج» في لواء «صاروخان» من ولاية «إزمير» في غربي الأناضول، ولد بها سنة ١١٤٣هـ من بيت علم وفصل هناك، وأجداده كانوا يشغلون التدريس والإفتاء في البلدة المذكورة.

وتوفي والده وابنه هذا طفل ليس له من يسهر على تعليمه حتى بقي مدة يسرح في النهو واللعب مع لداته، ثم صادفه أحد أصدقاء والده وهو يرتع ويلعب مع أقرانه بالجور فعاتبه قائلاً له: تعسا لك تلعب أيامك بالنهو واللعب وآباءك وأجدادك هؤلاء المشاهير في العلم فأتوا هذا الكلام فيه بعد التأخير، فتنصرف إلى أن حصل من مبادئ العلوم ما يؤهله للرحيل إلى اصطنبول لتحصيل العلم هناك فلورحل إليها وتلقى العلوم من أفاضل أساتذتها إلى أن اكتمل بداره.

ومن جملة أساتذته الذين لأرهم العلامة الشيخ عثمان بن مصطفى بن إبراهيم الياسيني المتوفى سنة ١١٨٧ - وهو معروف بالسعة في الفقه وقوة الاستحضار لقواعد العلوم وجودة الإلقاء - ومنهم العلامة الأوحى والجيهذ المفرد السيد محمد الأمين بن يوسف بن إسماعيل بن عبد اللطيف الأضالي «الأنطالي» المعروف بابن مفتي أنطاليا المدهر بمفتي رايه الكبير الملقب بخزانة العلوم «أباقلی كتنبخان» وهو صعدة الكتنبوي في العلوم وبه تخرج فيها، وأستاده هذا كان آية الله في قوة الحفظ ودقة الفهم والانتفاع في العلوم، حتى إن العلامة الكبير أحمد جودة باشا صاحب مجلة الأحكام قبل في تاريخه الكبير: إنه لم يظأ لرضي اصطنبول بعده من يقارب شأوه في العلوم، مع أنه

أدرك ورود أمثال القصر الأكونسي والعلامة محمد النجدي وغيرهما من المشاهير، ولم يكن من دينه المبالغة فيما يقول.

ولا بأس في الاستطراد يذكر شيء من أحوال أستاذنا هذا بالنظر إلى أن الكليني غرس يد هذا الأستاذ الفذ، والصلة بين براعة الأستاذ وانشكاف مواهب التلميذ أمر غير منكر، فشيخ الكليني هذا ولد في أخصاها سنة ١١١٢ وتلقى العلوم عن والده تلميذ محض مرآة الأصول عبد الرزاق بن مصطفى الانطاكي وعن أبي سعيد محمد بن مصطفى الحادمي تلميذ العلامة أحمد الفارابي، وعن المحدث أبي محمد عبد الله بن محمد الأماشي صاحب «لجام الفاري في شرح صحيح البخاري» في ثلاثين مجلداً، وعن أحمد حارم ابن عبد الرحمن بن عبد الله الأركلبي الأصل معني «نوشهر» تلميذ والده المنخرج على العلامة علي النثاري القيصري المشهور، وأسانيدهم مبسوطة في آيات شيوخ مشايخنا رحمهم الله.

بعد أن أتم «مفتي زاده» هذا العلوم على شيوخه هؤلاء اتفق أن رأى وكالة المشيخة الإسلامية على أعباء إجراء امتحان بين مشاهير قديماء العلماء المدرسين لتولية المتفوق منهم وظيفة كبرى ذات مرتبة ضخمة، وكان في ذلك العهد يتولى وكالة المشيخة «وكالة التدريس» التي من اختصاصها الإشراف الفعلي على شؤون العلم في المعاهد العلامة الكبير أستاذ الأساتذة الشيخ أحمد بن محمد الفارابي صاحب المؤلفات المعروفة والشهرة العظيمة المرحول إليه من الأقطار المتوفي سنة ١١٦٣، وله عند نفسه أيضاً ما يجعله ينظر إلى كبار علماء عصره بمنظار مصغر جد التصغير، فيادر شيخ الكليني هذا إلى أن يطلب من الفارابي أن يأمر بتسجيل اسمه ليحتمل مع هؤلاء الكبار المتسابقين، فيقال له الفارابي بشيء من عدم الاكتراف: هذا امتحان خطير لوظيفة خطيرة ليس لغير المشاهير من العلماء المدرسين فضلاً عن طلبة العلم أن يخطب تلك الغاية بطلب التابق في الامتحان. ولما سمع «مفتي زاده» هذا الكلام منه جاوبه قائلًا له: ليس قصدي مزاحمتهم في تلك الوظيفة، وإنما مرادى أن أظهر ما في الزاوية من الخبايا. فتعجب الفارابي من هذا الجواب الجريء من بعده في عداد الطلبة بعد، مع أن كبار أهل العلم من أهل

عصره ما كانوا يجتريها على مثل ذلك الجواب لعظم منزلته عندهم في العلم، فقال له القارآبادي: لك ما تريد.

فكان «مفتى زاده» أول من قام لما نودي المساقون لأجل الامتحان ولا تسأل عن مبلغ تشدد القارآبادي في امتحانه عن العلوم، لكن أسقط في يده حيث وحده بهراً لا ساحل له في النقول والمقولات يكسح الأسئلة بغرض علومه المشدقة، حتى اضطر القارآبادي إلى الاعتراف بفضله والتبويه بأمره مشيراً إليه بالفعود إلى جنبه وقائلاً له على ملا الأتجاه: «أنت خزنة العلوم حقاً» فيبقى «آياتي» كتيخانة لقياً له طول حياته. وهذا مبدأ انتشار ذكره الرفيع، وبعد وفاة القارآبادي خلا لمفتى زاده الجو فأصبح المرجع الوحيد في حل المشكلات في عصره بدون مضاعف، بل كان أصحاب الدعاوى العربية من علماء عصره يذوبون ضالّة أمام علمه الواسع.

وبما وقع له في أوائل اشتهاؤه أن العلامة مصطفى بن محمد السمرجلاني كان ورد الأسئلة وله ذكاء وغوص في العلوم الأدبية والعقلية - بل يقول عنه المرادي: آية الله في العلوم العقلية - وكان ينشئ مجالس الوزراء من أهل العلم فيكلمهم بما ينم عن دهاو عريضة في العلم واستخفاف بعلماء العاصمة حتى وقع له مثل ذلك في مجلس الوزير العالم محمد راجب باشا مؤلف «سفينة الراجب» ودفينة الطالب» فأحب أن يجمع بينه وبين عالم من علماء العاصمة يعرفه مقدار نفسه ويقفه عند حده بلطف حتى دهاو و«مفتى زاده» المذكورة إلى سهرة في قصر الباشا فجرى هناك من الأبحاث العلمية ما يعرفه حالة العلم بالعاصمة ويسكت عن النقول فيهم. وكان هذا للمجلس العلمي الذي دام ثلاث ساعات من أفكة المجالس العلمية كما هو مشهور.

ومن البند اللطيفة من أحوال «مفتى زاده» هذا أن ملوك الإسلام كان من عادتهم المتوارثة من أقدم القرون إجراء مناقشات علمية بين العلماء المشاهير في عصر كل منهم في مجالس خاصة في أوقات يحضرها عليك العصر ووزراءه يستمعوا إلى درس يلقيه كئبر من العلماء ويتتلب لمناقشته جماعة منهم من المروقين ببجودة الإيراد والإصدار، فيكون مثل هذا المجلس من أمتع المجالس وأنفعها من ناحية تنمية الشعور الديني في القلوب ومن جهة معرفة مراتبه

علماء العصر من كتب؛ ليكون ولي الأمر على ينة من أحوال العلماء فى التولية والترقية توسيداً للأمر إلى أهله.

وقد اردت صحف التاريخ بأبناء أمثال تلك المجالس فى عهد المتصور والمهدى والرشيد والمأمون وغيرهم من خلفاء بغداد، وكذلك ما كان يجرى فى مجالس الملوك بمصر فى عهد الدولة البحرية والدولة البرجية من مباحثات العلماء بمحضر الملوك والوزراء. فتدرك ما يذكره أبو الحسن فى السجوم الزاهرة من درس ألفاء العلامة الشمس الدبرى فى جامع المؤيد، ودرس ألفاء العلامة العلاء السيرامى قبله فى جامع الظاهر. وأما ما كان يلقى الشيوخ بالقلعة المصرية من دروس الحديث بمحضر الملوك والوزراء والعلماء فقل من لا يشير إليها من الأقدمين فى تولىهم وكل ذلك لتلك العادة الشريفة.

وكانت الدولة العثمانية تجرى على هذه العادة المتولدة، يستدب أهل الشأن فى كل سنة ثمانية من كبار العلماء لإلقاء كل منهم درساً دينياً من تفسير البيضاوى فى القصر السلطانى فى يوم عاشر من شهر رمضان. ويحضر درس كل عالم منهم جماعة من العلماء لا يقل عددهم عن خمسة عشر عالماً يناقشونه فيما يلقى بكل حرية؛ فتجرى مباحثاتهم العلمية هذه برأى من جلالة الملك وسميع منه ومحضر من وزراء الدولة، واستمرت هذه العادة المستحسنة إلى انقراض الدولة المذكورة.

وفى عهد السلطان عبد الحميد الأول بلغت مناقشات العلماء فى تلك الدروس حداً لا يستحسن؛ حيث لم يكن السائل يقتنع بالجواب ولا اللجب يتمكن من الإقناع للطلاب متراهم فى العلم فصدر الأمر الملكى بحضور مفتى زادة الكبير فى تلك الدروس كلها ليكون الحكيم فى المباحثات بينهم فيقول للمخطئ قد أخطأت وللمصيب قد أصبت، فعادت مياه المناقشات إلى مجاريها من غير تعطيل للدروس إذعانا من الجميع لقوله الفصل.

ولم يزل مفتى زادة هذا ينشئ العلماء طيقة بعد طيقة إلى أن مات سنة ١٢١٢ عن مائة سنة بعد وفاة تلاميذه كلهم؛ ولعلك كان كثير من تلاميذ تلاميذه حضروا عليه وأخذوا عنه الإجازة ليعلم إسنادهم.

فالكنتبوي تخرج على مثل هذا العالم الكبير فلا غرو إذا هو أبدع في مؤلفاته. وكان نجاح الكنتبوي في الامتحان للالتحاق بزمرة العلماء للموسين سنة ١١٧٧هـ. ولم يزل يدرس ويؤلف ويلزم شيخه لحل ما يستشكله إلى أن ولي قضاء «يكيشهر نزار» -في نسايا- سنة ١٢٠٤ ومات بها سنة ١٢٠٥ بعد أن تلقى خطاب عتاب من شيخ الإسلام، ومكتوب على شاهد قبره هناك ما ترجمته: «الفاخرة لروح أفضل المتأخرين وعمدة المصنفين إسماعيل الكنتبوي قاضي يكيشهر سابقاً» ولا أدري هل يحافظ اليونان على قبره اليوم أم لا.

وما يدل على براعته في العلوم الرياضية أنه حضر مهندس فرنسي إلى العاصمة وقابل وزير الخارجية ورئيس الكتاب متساوياً عما إذا كان في عاصمة العثمانيين من يجيد العلوم الرياضية ويفهم هذا مشيراً إلى جدول قدمه في (اللغاريتم)، فأحال وزير الخارجية ذلك المهندس إلى الكنتبوي وبعث إلى بيته، ولما رأى المهندس الشيخ وملايسته وحالة بيته اعتقد أنه لم يلق ما يشده ومع ذلك ترك الجدول عند الشيخ وطلب منه أن يجاوبه ليوم عنه، ولما ذهب إليه في الميعاد المحدد وجد الشيخ ألف رسالة ممتعة في «اللغاريتم» في مفاصل بغاية من الإيجاز والتوسع، فتحير المهندس غاية التحير لكون إيجاد جدول «اللغاريتم» في أوروبا قريب العهد إذ ذاك، وقال لوزير الخارجية «لو كان هذا العالم في بلادنا لكنت قبعته بقدر وزنه ذهباً، ثم طلب من الوزير أن يسمح له في أخذ صورة الأستاذ الكنتبوي فدعوه إلى الوزارة، فلما رآه، ملايسته وجدوها غير صالحة فزعوها وألبسوه قفوة من طراز ما كان يلبسه وزراء ذلك العهد فرسم المهندس صورة الكنتبوي من غير أن يمكنوه من الامتناع ثم نزع القفوة ونظر إلى الصورة قائلاً «الحمد لله رأيت نفسي لأبس قفوة» وكان ذلك سنة ١٢٠١هـ.

وفي عهد السلطان سليم الثالث استعرض الجيش في «كياغدن» في الأستانة تحت رعاية جلالة الملك وأجريت هناك تربيات حربية ثم أطلقت مدافع إلى هدف معين، لكن القنابل المرمية طاشت عن الرمي ولم تصب الهدف، فغضب جلالة الملك من الخطأ في حساب قوة المدفع وبعد الرمي مع العلق في توجيه المدفع، ولم تكن كيفية إطلاق المدافع إذ ذاك وصلت إلى ما

وصلت إليه اليوم من النعم والكمال، فذكر عند جلالة أحد الأئمة مبلغ برعة الكتوى في الحسابات الدقيقة والأمور الميكانيكية، فأحضر وأمره الملك أن يعدل وضع المنافع فقام الكتوى بحساب قوة المدفع وثقل القنبلة وبعد الهدف وأنم تعديل وضع المدفع على وفق ذلك ثم أمر بإطلاقه إلى الهدف فأصابت الطلقات كلها على التعاقب تحت تصفيق القوف من المشاهدين فلقى عمله هذا الاستحسان العظيم عند جلالة الملك فصدر الأمر الملكي الكريم بتخصيص اثني عشر رطلا من الأرز تصرف كل يوم إلى الأستاذ وفريته مدى الدهر، ولم يزل أحفاده يتقاضون هذا المنفعة من الأرز إلى أن غادرت البلاد.

ومطر لطيف جداً أن يقوم شيخ من مشايخ الدين بما عجز عنه كبار رجال الفن في ذلك العهد، وكانت القابة هناك لا تغلو عن ليوت إلى أن تبدلت الأرض، فمدير الرصد هناك كان من المشايخ إلى اليوم، وضياء بث الرياضي البحري المشهور كان تلميذ العلامة الشيخ حسين الفاروق رئيس الفكريين وكان يلزمه إلى أن غادرت البلاد، وحيات هذا الشيخ الورع الفاروق ملأى بالغروب أطال الله بقاءه إن كان حيا ورحمه الله إن كان انتقل إلى الآخرة.

والكتوى من المؤلفات سوى رسالته في «اللوحات» حاشيته الكبيرة على شرح العضدية للدواني في أصول الدين، وكان كتابه هذا في عداد كتب الدراسة يعني بدرسه غاية الاعتناء وفيه من التحقيقات ما لا تغنى عنه كتب المتقدمين، وله أيضاً حاشية على كتاب أبي الفتح في تهذيب المنطق وحاشية عظيمة على كتاب أبي الفتح أيضاً في الأدب، ولهما المترلة العليا عند العلماء، باعتبار أنهما تعلمان طرق التصرف في العلوم، وتدريبان على وجوه الانتباه واليقظ للأجوبة المرضية عند النقاد عن الأسئلة الدقيقة في الفنون وهذان الكتابان يمثلان خير تمثيل - باستطاعتهم في العلوم - ما كان عليه علماء تلك البلاد من الغوص في عبارات أهل العلم واستقاء المعاني الدقيقة من مطاوي تلك العبارات على طبق العلوم التي يتدرب عليها الطلاب، فالطالب الذي أنم درس القسطن ثم تمرن على ما في الكتابين من طرق الفهم ووجه الأخذ والرد في العلوم يكون على ثقة من النجاح الباهر في امتحان

العالية الكبرى، وهما مثالات متجسدان يقيدان طريق المناقشات فى العلم فى تلك البلاد.

كما أن شيخ «مسوفى عربى» من كبار العلماء كان هنا مثالا حيا للمناقشات الأخرية.

ومن مؤلفات الكلتبوى أيضا تعليقه على الفوائد الضيائية للجسم، وشرح الأثرية فى المطق، والبرهان وهو كتاب مذهب يدعى فى المنطق الصورى، ومفتاح باب الموجهات المعروف برسالة الإمكان، وكان هذا فى هذه كتب الدراسة كالبرهان هناك، وأين سوانح التوجهات المستندة من مفتاح باب الموجهات من الأصل؟ وآداب المناظرة، ورسائل الامتحان، وتعيين القبلة، وأصلاح الفتشات، وحاشية كبرى على شرح الهداية الأثرية فى الحكمة. وتلك الكتب كلها مطبوعة.

وله أيضا «العمل بالربيع للجيب» و«كسورات الحساب» فى الكسورات وسائر الأعمال المهمة فى الحساب وسائل الجبر، و«الحاشية على حاشية عبد الحكيم السبكوتى على شرح السعد للعقائد النافية» والأخيران يدار الكتب العامة بميدان بايزيد فى الأمشاة، و«وحدة الوجود» وهى محفوظة بخزانة القناص، كما أن «حاشيته على أبى الفتح فى الأدب» موجودة بها بخطه رحمه الله. وأبو الفتح هذا من أصحاب عصام الدين الأسفراينى معروف عنهم بلقب «ميرابى الفتح» وقد تولى سنة ٩٧٦ وكان حسنى النسب فلقب بلقب الأمير لأن عادة العجم تلقب الشرفاء بلقب الأمير ثم يخففونه ويقولون بقله «مير».

وكنت رأيت عند الشيخ الكبير الفارلى السابق ذكره عهد خياه بك الرياضى أيضا بعض رسائل مخطوطة للكلتبوى، ولا استحضر اسمها الآن أغدق الله على جدته سحائب الرضوان وأعلى منزلته فى غرفات الجنان.

وقد تخرج به علماء أجلاء منهم قرة عليل الأقحصارى ومحمد أمين ابن عثمان الزعفرانيولى، وعبد الوهاب بن عثمان الياسينى شيخ الإسلام فيما بعد وهو ابن أستاذنا، ونسبة أسرته إلى السورة حيث كان أحد أجداده وقلنا

وقفاً لقراءة سورة «يس» في بعض الجوامع، فجرى هذا اللقب عليه وعلى أحفاده.

ومن تلاميذ الكنتوي أيضاً شيخ المشايخ على الفكري ابن محمد الصالح الأخصوي المتوفى في «قلبة» سنة ١٢٣٦ متفياً بها، وهو من تلقى منه ومن شيوخه مفتي زاده الكبير وأجيز منهما، كما أجيز من محمد المنيب العينتاني ومن مصطفى الريزوي المعروف بدباغ زاده قاضي مصر بعد أن تلقى منهما العلم أيضاً، والأخيران أخذنا العلم عن العلامة إسماعيل بن محمد القونوي محشي أنوار التنزيل.

وكل هؤلاء من مشاهير العلماء في تلك البلاد وأساتيدهم في العلوم المذكورة في أثبات المشايخ قوى الإسناد، وبالأخصوي تخرج إبراهيم بن محمد الأسبري شيخ العلامة سليمان بن الحسن الكريدي، وبالكريدي تخرج المحافظ محمد غالب شيخ علامة الديار الشيخ أحمد شاكِر بن خليل الاصطهبولي، وقد أدركت الأخير وحظيت بدعواته المباركة، وبه تخرج شفي وعمدني العلامة إبراهيم حفي بن إسماعيل بن عمر الأكتني، وأستاذي وقدمتي التحرير الشهير الشيخ علي زين العابدين بن الحسن بن موسى الألبوني رحمهم الله تعالى وأعلى منازلهم في الجنة.

فقيد العلم

العلامة إسماعيل صائب سنجر

الأمم الرشيدة تعني بذكرى عظمائها في كل ناحية من نواحي العلم والعمل، استنهاها لهم من يخلطهم فيها. وقد مضت سنتان تقريباً منذ مات صديقنا الأستاذ الكبير إسماعيل صائب المدير العام لخزانات الكتب العامة في اصطنبول - رحمه الله - فأرى من الواجب على المتحدث عن هذا الرجل العظيم بذلك المناسبة:

كان - رحمه الله - رجب الصدر سهل العريكة، لين الجانب، كريم الخلق سمحاً، دمث الأخلاق صبوراً بحاثاً متقياً، قوى الذاكرة متصرفاً بكلية إلى مطالعة الكتب وتحقيقها ليل نهار، ولم يكن لباحث في الكتب مطمع وراء

تتقيبه، وكان اقنى كثيرا من نواهد الخطوط، وكان هو المقزع الوحيد والمرجع الأخير في تعرف أحوال الكتب البادرة، بؤمه الشرقي والغربي والمصري والهندي فيحدون عنده ما يشفى غلبهم في تحقيق ما يشنون حيث يصف فائسهم المشودة بكل دقة لكون نواهد الكتب في خزانات اصطبول ماثلة أمام عينيه. ولم يكن -رحمه الله- يفتن بشيء من علمه على أحد.

وقد تولى وظائف كبيرة من وظائف العلم وكان من أفذاذ شيوخ العلم في جامع أبي يزيد ومن كبار أساتذة معهد التخصص في علم أصول الدين والعلوم الفلسفية ومن أجلة المدرسين في الجامعة وقد زاملهم في نشأة رجال المستقبل مدة، ثم استقال من درسه في الجامعة لأسباب لا داعي إلى شرحها هنا، وكان منصرفا كل الانصراف إلى شؤون خزانات الكتب بالعاصمة القديمة موافقا في بحوثه إلى أن لقي ربه، رحمه الله.

وكان من أواخر أعماله المجيدة مشاركة اللجنة القائمة بتسيق كشف الطون وتحقيقه على مسودة المؤلف ومببته، فواصل العمل مع أعضاء تلك اللجنة حتى أتم معهم وضع مقدمة ممتعة للكتاب وترجمة مؤلفه جامعة، وشاركهم أيضا في تحقيق الكتاب ولبيز ما زيد في الطباعات إلى أواخر حرف الألف، وقد مضى على هذا الطبع الرشيد زملاؤنا الفضلاء الأستاذ التحرير السيد محمد شرف الدين من أساتذة الجامعة ومن أفذاذ شيوخ جامع أبي يزيد، والأستاذ البهانة السيد رفعت الكليسي المعلم في الجامعة مع مؤازرة لهم تالعة من العلامة الأستاذ المعمر الشيخ حسين عوني العربيكسري حتى صدر كشف الطون على أبداع حلية وأكمل تسيق.

وكان صديقنا لا يترهب شاردة إلا ويقتنصها في نسخته من كشف الطون ولا يلقى في أحد الفهارس غلظة إلا ويصلحها في الحال، ومن نلاحظ ذلك أنك ترى فهرس المكتبة العامة الحميدية في ميدان أبي يزيد ذكر كتاب مطبوع ينسب للسعد الثفنازاني في الرد على الشيخ الأكبر، فتجد الأستاذ يكتب في طرته أنه ليس السعد وإنما هو للعلاء البخاري أحد تلامذة السعد محفوظ تحت الرقم الثاني بخط قديم، واسم الكتاب «فاخضة الملحدين» وناسره غير في صلب الكتاب قول المصنف (قال السعد في شرح المقاصد) إلى قوله (قلت في شرح المقاصد).

وكتت ذهبت إلى قسطنطين في أثناء الحرب العامة لافتتاح معهد هناك، فرأيت فيما رأيت هناك من نوازل المخطوطات كتاب «الجمع بين التقوى والتقوى في مهمات الدين والدنيا» لأبي العلاء صاعد بن أحمد بن أبي بكر قراري من رجال القرن السادس، في مجلدين، يحوى الكتاب أقسام العلم والعمل والأخلاق على ترتيب بديع - يطول شرحه هنا - وهو يجمع خلاص الأئمة بأن يجعل قول هذا الإمام موجب التقوى وفاء موجب التقوى، فسأته عن ترجمة مؤلفه فقال لا أدري في ترجمته ما يزيد على ما في الجواهر للفتية، فبدأت أشرح له عن مؤلف الكتاب وأقول إنه كان مدرساً في المدرسة الحنفية في الرقة في عهد نور الدين الشهيد، وأنه ألف الكتاب سنة ٥٥٧هـ، وأنه أدرك لها التجيب السهر وردى وتلقى العلم من شرف الدين الدمشقي مدرس النظامية ببغداد، وأنه تفقه على صاحب «البايع»، وإن له من التأليفات خلاصة اليزان في الأصول، ونديم الأمراء في المحاضرات. فقام فوراً فأتى بنسخته من كشف الظنون وقال كنت تبحث عن هذا المؤلف بمناسبة أن الدكتور ريش طبع عدة مقامات لعدة من الأدباء بينها المقامات لهذا المؤلف مفيدة في مكتبة القاتح باسم المقامات الحنفية، ولم نعلم من أحوال المؤلف سوى أنه معاصر للشمس الشهرزورى وبالكتاب الذي اطلعت عليه علمنا كثيراً من أحواله وأنه مؤلف المقامات لأنه يحيل في هوامشها إلى كتاب «نديم الأمراء» فسر وسررت، وهذا كان دأبه في البحوث، رحمه الله وأغنى على جهته سحب وهضاته.

فقيه الإسلام العالم الرباني

الشيخ يوسف الدجوى

انتقل إلى رحمة الله سبحانه ذلك العلامة الأوحيد والتحرير المقرب الشيخ أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن أحمد بن نصر الدجوى عضو جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف، بين العشامين من ليلة الأربعاء، وأم الجماعة في الصلاة عليه فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر في مسجد الأميرة فريال في حزة النخل، وحملت جنازته على الأكتاف في جماعة كبيرة جداً من علماء الأزهر وغيرهم من عارفي قدره العظيم إلى مدفنه في مقبرة «عين

شمس، وأودع مقره الأخير بعد العصر من نهار الأربعاء خامس صفر الحير من سنة ١٣٦٥هـ عن ثمان وسبعين سنة قضاها في الأعمال الصالحة ونشر العلوم النافعة والدعوة إلى الله بالحكمة والوعظة الحسنة، والجهد في سبيله بقلمه ولسانه.

وكان -رحمه الله- آية في الذكاء وسرعة الحساطر وجودة البيان وقوة الذاكرة وسعة العلم، يحضر حلقات دروسه في الأزهر الشريف مئات تهاون الألف من العلماء وعلماء العلوم، يصفون إصفاء كليا إلى بيانه الساحر وإفائه الجذاب ويتهلون من هذا المنهل العذب، وكان هو مفسر الأزهر ومحدثه وفيلسوفه وكاتبه وخطيبه بحث بين أهل طيقته من العلماء.

وكان موضع ثقة الجماهير من الشعوب الإسلامية في شتى الأنظار، اعترافا منهم بسعة علمه وعظم إخلاصه وبالف وورعه، تتوارد إليه استفتاءات من شتى الأنظار والجهات.

وكان سمحا كريما يتهلل وجهه سرورا عندما يتمكن من قضاء حاجة من رجع إليه في أمر ما، وكان عطفه على الغريب بما لا يتصور الزهد عليه، وذلك بما هو مذكور له في آخره.

وله مؤلفات ممتعة سارت بها الركبان إلى شتى البلدان، ومقالاته النافعة في شتى المواضيع لم تزل تنشر في الجرائد والمجلات العربية إلى آخر لحظة من أيام حياته رحمه الله، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ولد الأستاذ -رحمه الله- في "دجوة" من أعمال قلوب بمصر سنة ١٢٨٧هـ من أب عربي من بني حبيب، وأم من سلالة سيدنا الحسن البسط -رحمته-، ولما أصيب بفقد البصر في صغره برز الجندري أعطت أمه تيكى وتأنم فقال لها والدعا -من كبار الصالحين في زمانه- لا تحزنى إن الله سبحانه سيعوض عن بصره بنافذة تجعله عالما كبيرا، يرجع إليه في حل المشكلات، فعادت أمه هذه الكلمة كلمة تسلية مجردة، لكن الله سبحانه حقق ما قاله أبوها فيه حتى أصبح هذا الطفل -فيما بعد- عالما عالميا مشهورا في الأفق.

وحفظ القرآن الكريم في بلدته ثم أرسله والده شيخ العرب أحمد بن

نصر إلى الأزهر الشريف فلقى العلوم من كبار أساتذته من سنة ١٣٠١هـ إلى سنة ١٣١٧هـ حتى دخل في امتحان العالمية في شهر صفر من سنة ١٣١٧هـ فحاز شهادة العالمية بنسوق عظيم وأعجب به محتواه من كبار أهل العلم حتى قصد منزله الشيخ راضي الحفني المشهور بالبراعة في العلوم إذ فاك مع نوع من الترفع عن أهل طبقة، وهناء بهذا التوفيق ودعا له بكل خير، وعد هذا منقبة عظيمة له بين أتباعه وفاتحة خير لوجوه التوفيق في سبيل العلم، إلى أن أصبح نجما مثاقفا في سماء جماعة كبار العلماء.

وله شيوخ أجلاء في العلوم، ومن أعظم شيوخه الشيخ هرون بن عبد الرزاق البنجاوي المتوفى سنة ١٣٣٦هـ عن ٨٧ سنة - وهو عمدة - والشيخ أحمد الرفاعي القيومي المتوفى سنة ١٣٢٦هـ عن سن عالية، والشيخ محمد ابن سالم طحوم المتوفى سنة ١٣٣٦هـ. والشيخ أحمد فائد الزرقاني والشيخ رزق بن صفر البرقاعي، والشيخ داود، وسليم البشري شيخ الجامع الأزهر، وهؤلاء من السادات المالكية، ومن كبار شيوخه أيضا الشيخ محمد البحيري والشيخ عطية العدوي الشافعيان.

وكان شيخه في علوم القراءة هو المقرئ المشهور الشيخ حسن الجريسي الكبير، وسنده في علوم القراءة معروف.

وأما هرون والرفاعي وطحوم والزرقاني فقد أخذوا عن الشيخ أحمد منة الله الشبامي المتوفى سنة ١٢٩٢هـ عن الأمير الكبير المتوفى سنة ١٢٣٢هـ وأما رزق والبشري وداود فقد أخذوا عن الشيخ محمد الصفدي المالكي المتوفى سنة ١٢٩٤هـ. وهو عن الأمير الكبير أيضا، وأما البحيري والعدوي فقد أخذوا عن إبراهيم السقا الشافعي المتوفى سنة ١٢٩٨هـ عن الأمير الصغير المتوفى سنة ١٢٤٨هـ عن والده الأمير الكبير، وإلى الأمير الكبير انتهى أسانيد هؤلاء شيوخ الأعلام، وللمشيخ أحمد منة الله ثبت مطبوع من ترجمة عبيد القادر الرفاعي، يسوق فيه سنده بطريق البهي، على أغلاط مطبعية كثيرة فيه، والشيخ طحوم أخذ أيضا عن الشيخ أحمد ضياء الدين الكيمشخانوي صاحب رموز الأحاديث وشرحه المتوفى سنة ١٣١١هـ. وهو أخذ عن السيد أحمد بن سليمان الأروادي المتوفى سنة ١٢٧٥هـ. وعن مصطفى البلط المتوفى سنة

١٢٨٤هـ. فالأرواوى أخذ عن ابن عابدين وحامد العطار وعبد الرحمن الكزيرى والشهاب الصاوى والأربعة أثبات معروفة، والميلط له ثبت، أخذ عن الأمير الكبير والشتوانى تلميذى على الصغيدى والشتوانى أخذاً أيضاً عن مرتضى الزيلى، وأساتيد هؤلاء وأثباتهم معروفة جامعة لأثبات من تقدمهم، حشرنا الله سبحانه وإياهم تحت لواء حبسببه المصطفى - ﷺ - ونفعنا بعلومهم.

وقد تلقيت من الأستاذ الدجوى - رحمه الله - موطأ الإمام مالك من رواية يحيى الليثى فى محالٍ آخرها فى اليوم الثانى والعشرين من صفر سنة ١٣٦٦هـ بقراءتى عليه جميعه إلا بعض مواضع يسيرة منه، فبأنه ناوئى فيها الشيخ على الخصوص فى بعض المجالس، فأجازنى به وبجميع ماله من الروايات إجازة عامة ومساق سنه فى الموطأ عن أحمد من الله عن الأمير الكبير بسننه بطريق السقاط، ورجال هذا السند كلهم من المالكية من الأستاذ الدجوى إلى الإمام مالك - رحمه الله -.

أعلى الله مقام الراحل الكريم فى الجنة، وغفر لنا ولده، وألهم المحالة الكرام وقويه ذكوراً وإناك الصبر وأطال بقائهم فى غير وعافيه.

فقيه العلم والدين

العلامة محمد راغب الطباخ الحلبى

انتقل إلى رحمة الله فى أواخر رمضان المبارك (سنة ١٣٧٠) فضيلة الأستاذ الكبير العلامة عالم الديار الحلبية ومؤرخها البارز الشيخ محمد راغب الطباخ بعد أن قضى ٧٨ سنة من عمره العاصر بالصلاح والتفوى وخدمة العلم تدريساً وفتوى، وتأليفاً وإملاء، وقد حزن حزناً عميقاً غارغره فضله من رجال الأمة فى شتى الأنظار، فدعوا الله عز وجل أن يتغمده برحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويسلمهم قويه وتلاميذته وإخوانه هنا وهناك الصبر والسلوان، ويعوض عنه من يقوم مقامه فى خدمة الدين والعلم بكل إتقان.

وكان - رحمه الله - من أركان المجمع العلمى العربى بدمشق ومن يؤازره جمعية إحياء المعارف النعمانية فى حيدر أباد الدكن.

ومؤلفاته فى غاية الكثرة، ومن أهمها «إعلام النبلاء فى تاريخ حلب
الشهداء» فى سبعة مجلدات، قد جمع وأوعى ما يتعلق بتلك البلاد لمأجاء
واقاد، وكتابه «الشفاعة الإسلامية» من أواخر مؤلفاته، وهو أيضا بالغ النفع،
واختصاره للأثبات المحلية نافع فى بابه، وأغلب مؤلفاته مطبوع، وأما ما أحياء
من مفاخر السلف بالطبع والشر فى غاية الكثرة، وقد أصدر بعض المجلات
فى حلب عدداً خاصاً بمناسبة وفاته، أعلى الله سبحانه مقامه فى الجنة
وسامحه وإياتا يمنة وكرمه.

كلمة عن حياة

السيد محمد أمين الخانجي

شيخ الكتبيين

جلال الموت قد يفعل المصاب عن تصور مبلغ المعية، حتى إذا هذات
هزته العيفة شعر بمبلغ الحصار من فقد الفقيه، سواء فى ذلك فقيد الدار وفقيد
الأسرة أو القطر أو الأمة. وهكذا نشر بالتم فقيد العلم السيد محمد أمين
الخانجي - رحمه الله - كلما طال ما الزمن حيث ترك فراغاً لا يعلا بعده فى
زمن قريب على ما يظهر، وقد انتقل إلى جوار ربه يوم السبت ١٤ جمادى
الأولى سنة ١٣٥٨هـ بعد عمر طويل عامر بكل خير، وقد واريته فى مشفى
أسرته وراء السيدة نفيسة ميكيا عليه من صدقه وسائر الأصدقاء والمعارف
وانه أحد الأدباء بمرئية مؤثرة جداً. ألحق الله عليه غيث رحمته وأبكنه
فسبح جنته.

وحيثما فقدناه لم يفقد أهله رئيس الأسرة فقط ولا الصديق صدقه
فحسب بل فقد أهل العلم فى مشارق الأرض ومغاربها الاختصاصى الوحيد
فى معرفة الكتب النادرة القديمة والمخطوطات الأثرية الثمينة، ولم تكن هذه
المعرفة منه حقاً بلا تعب بل كانت نتيجة ممارسة طويلة منه امتدت نحو نصف
قرن، والظروف لوائيه شرقاً وغرباً بما آتاه الله تعالى من بظلة بالغة ودكاء
مفرط وذائقة قوية أهله للاختصاص فى ذلك اختصاصاً لا يشاركه أحد فيه -
فيما تعلم - وليس لذلك مدمرة خاصة تخرج الاختصاصيين غير طول
الممارسة ومواتاة الظروف وقابلية النفس، ومن الغريب أنك كلما سألت عن

كتاب نادر سقطر به قبل ستين متناولہ۔ كنت لخدمه يحيك واصلًا للكتاب أدق وصف ومبينًا من باعه منه إن لم بعد ذلك من أسرار المهنة، وكان شلبد الحرص على إبقاء ما يظفر به من النوادر فى إحدى خزانات الأقطار الإسلامية ما وجد إلى ذلك سبيلًا.

وكان موضع ثقة فى استيراد الكتب عند كبار العلماء أصحاب المكتبات العامة أو الخاصة بمصر والآستانة: من أمثال صاحب السيف والقلم العلامة الوطنى الكبير لطيف باشا سليم، والعلامة للحقن فقيده العلم أحمد باشا نيمور، وشيخ العمريه البحالة الكبير أحمد زكى باشا، وشيخ الفقهاء الشيخ محمد بخيت والأستاذ الكبير نور الدين بك مصطفى، والوجيه الثرى أحمد بك طلعت والوزير العالم مختار باشا، والبهانة إسماعيل باشا مؤلف ذيل كشف الظنون، وشيخنا العلامة محمد خالص الشروانى، والأستاذ الكبير إسماعيل حقى بك الأزمرى رحمهم الله، وغير هؤلاء من أصحاب المكتبات الفاخرة قد استوردوا إلى مكتباتهم كتورا ثبينة وآثارا نادرة بواسطته سوى ما استوردته مكتبة الجامعة ودار الكتب المصرية أيام كانت الهمم منصرفة إلى شراء الكتب الشرقية بالدرجة الأولى.

وكان متجسره بالفاهرة مجمع الفضلاء، وندوة العلماء، كما كان فرعه بالآستانة ملتقى الباحثين ومجتمع المثقفين، يزوره الأمير والوزير والعالم الكبير والصغير يتجافون فيه أطراف الحديث فى أنفع الكتب من العلوم، ويتعارف فيه أهل الفضل بعضهم مع بعض.

والكتب التى قام بطبعها من خيرة الكتب ويحس أهل العلم النصفون أن لطبوعاته عظيم الأثر فى توجيه بحوث العلماء فى عصره؛ لأن الكتب لا تقل أهمية فى استنهاض الهمم عن الآستانة الألفاظ حيث لا يصل إلى كبار الآستانة إلى آحاد، وأما الكتب فتصل إلى الأيدى كلها فتشعر ثمرتها عند أصحاب القابليات القطرية.

وجملة ما طبعه من الكتب القيمة ما بين كبير فى مجلدات أو صغير فى مجلد أو جزء تناهز أربعمائة كتاب ورسالة، وما وقع بيده من المخطوطات النادرة لرد دون لأستدرك على ما فى كشف الظنون مثله بل ما يزيد عليه

بكثير، وكان -رحمه الله- أميناً جداً ووجيهاً محترماً جداً عند معارفه من أهل الشرق والغرب. ولم يخلف ثروة كبيرة بسبب كوارث انتابت مالهته لكن خلف ذكرى جميلة خالدة ما خلدت كتبه في البيئات العلمية.

وكانت معرفتي به منذ أربعين سنة وطول هذه المدة كان يشنا إغلاء مشين أورد، وبزورى، يعبرنى أنذر ما عنده لأطلع على ما فيه إشباعاً لنهمنى، بل كثيراً ما كان يأخذ من المكتبات الخاصة مقابل رهن كبير بعض كتب مما كان يسمح تشوقى إليه فأنقضى وطرى منه شاكراً فضله، وكان لا يخلو من الاستئناس برأى فى بعض توادد المخطوطات.

وكان يراجعنى فيما يشبه فى أمره من الأعلام ونصوص بعض ما يطبعه من الكتب بين حين وآخر بدون أن تشوب هذه الصلة العلمية المديدة ثنائية مادية، وكانت إعارته للكتب مفسورة على ما اشتراء منها لنفسه بنفسه، وأما فى الصفقات التى يكون هو وسيطاً فيها فلم يكن يعير شيئاً منها قاتلاً: يدى فيها يد أمانة لا أستطيع إعارتها إلا أن بينها كيت وكيت من التوادد، وهذا أدل دليل على مبلغ أمانته إزاء من لا يضمن عليه بشئ عزيز لديه، وكان يحافظ على الموضوع ليشمك من أداء الصلوات فى أول وقتها؛ كيف ويته يحطب بيت عريق لى الجدد والسود من السادة الحسينيين، وقد كان جدد هذه الأسرة المكرمة توطن حلب الشهباء فى القرن السابع الهجرى، وحججهم معروفة ولهم بها أوقاف أهلية يتقاضى أفراد الأسرة غلتها، ولهم بها خان (فندق) كبير ترى ينزله المسافرون تحت تصرف الأسرة فنسوا فى القرن الأخير إلى الخان المذكور بزيادة «جى» الفريدة للنسبة فى لغة الترك فعرفوا بلقب «الخانى» وكان ميلاده بحلب فى حدود سنة ١٢٨٠ وحصل بها مبادئ العلوم وجود الخط فأخذ ينسخ الكتب، فحبب إليه النسخ الاشتغال بالتجارة فى الكتب حتى نقل متجره إلى القاهرة فى حدود سنة ١٣١٦هـ.

وخلف انجماً لا يحياء من أهل العلم والأدب، وكرهات دينات، وترك أصهاراً فضلاء ألهمهم الله الصبر وأطال أعمارهم ووقفهم لكل خير، وأعلى منزلة الفقيد فى الجنة.

طرف من آباء العلم والعلماء

كانت أساتيد علماء دار الخلافة فى علوم التفسير والحديث والفقه والأصليين والعلوم العربية متشبكة مع أساتيد علماء الحجاز ومصر والشام وحلب والعراق والبلاد المغربية لكثرة التواصل بين علمائها برحلاتهم إما طلباً للعلم أو نشره له.

وانت ترى أمثال السيد الشريف الحرجاني، والشمس محمد بن حمزة الفناري صاحب فصول الدفاع، ويدر الدين السماوي صاحب جامع الفصولين يرحلون إلى مصر؛ لتلقى العلم من صاحب العناية أكمل الدين البهرتي شيخ جامع شيخون بالصلبة، كما ترى رحلة الضياء القرني والعلاء السيرسي ومحيى الدين الكاتياجي البرغسي وأمثالهم إلى مصر، لنشر العلم.

وكذلك نجد أمثال الشمس بن الجزري، والشمس أحمد الكوراني، وأبي عبد الله محمد مافوش التونسي المحدث الفيلسوف، وإبراهيم الحلبي - صاحب الملتقى - واليدر الغزي، ومحيى بن محمد الشاري - مؤلف المحاكمات بين الزمخشري وابن عطية وأبي حيان فى مواطن اختلافهم فى التفسير - والشهاب الحفاجي، وصاحب جمع الفوائد وصلة الخلف محمد بن محمد بن سليمان الروداني، وابن همام صاحب تحفة الرازي فى تخريج أحاديث البيضاوي، وإبراهيم الحلبي المازري صاحب اللمعة، ومصطفى السفرجلاني، ومحمد هبة الله البجلي، والشيخ حسن العطار، ومحمد بن علي التميمي التونسي، وأبي القاسم بن محمد الطرابلسي، ومحمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي، ومحمد الخضر بن ما بأبي الشنقيطي، ومكي بن عزوز، وإسماعيل الصفائح، وصالح التونسي وغيرهم من أفاضل العلماء يرحلون فى مختلف القرون إلى عاصمة الخلافة فيلاقون أهل العلم هناك ويلقون منهم كل ترحيب وتكريم على منازلهم فى العلم، وينشرون العلم فى تلك الزمعة مدة بقائهم بها.

ونرى شارح صحيح مسلم سليمان الفاضل بن أحمد المحدث يجمع إلى أساتيد أساتيد صلة الخلف ويثبت سلطان الزاخي ويثبت على الشيرازي، كما يحجمه فيلاد الخيازي، أبو محمد عبد الله بن محمد الأسامي المصوفي

يوسف القدي زاده للحدث المشهور والمفرد الكبير إلى أساتيد بطريق أبيه
أساتيد علي المنصوري وأساتيد الشيخ سليمان الفاضل وثبت الكورني بواسطة
الحقق قرا خليل بن الحسن، وكذلك يجمع حامد البندري أساتيد البلاد في
كتابه جامع القهارس، وعبد القادر بن خليل كذلك زاده في المطرب العرب
الجامع لأهل المشرق والمغرب، وهكذا تجدهم يرحلون إلى البلاد العربية
ليجمعون شتات الأساتيد في العلوم الشرعية والعربية.

وأما العلوم العقلية على تنوع فنونها فأساتيد علماء تلك الربوع فيها
نتهى إلى شيوخ العلم في بلاد العجم من أصحاب سعد الدين الشافرائي،
والسيد الشريف الجرجاني، وجلال الدين محمد بن أسعد الدواني وغيرهم.

وكان لعلماء الأتراك عناية خاصة بالعلوم العقلية في جميع أدوار
التاريخ، واهتمام مصر بها أيضاً كان جيداً إلى عهد العالم المصري الكبير
الحسن الجبرتي الرياضي الطائر الصيت، حتى إن القاضي عبد الله بن عثمان
القمي الملقب بناتارجق زاده المعروف بإتقان العلوم الرياضية كرميله الكلبي
لما ولي قضاء مصر زار الأستاذ الجبرتي وذكر له رغبته في تلقى بعض الكتب
في العلوم الرياضية منه فاعتذر الأستاذ الجبرتي قائلاً له: إنني كبرت وأراك
جيد الحظ من تلك العلوم بحيث تستغنى عنى، فألف القاضي وقال: إنما
كنت قلت قضاء مصر على أمل الاستفادة من واسع علومكم، وهذا القاضي
كان من رجال الإصلاح في الدولة وله لوائح إصلاحية معروفة ولولا تصرفه
إلى شؤون الدولة وتولييه أعمالاً حكومية مرهقة لأنتج من المؤلفات النافعة مالا
يقدر عما أنتجه زميله للتحقق الكلبي، وهما كانا كفرنسي وهان بين تلاميذ
الحقق مفتي زاده الكبير المذكور في ترجمة الكلبي.

وبعد عهد الجبرتي انتقل التبريز في العلوم الرياضية وما إليها شيئاً فشيئاً
إلى غير الشايخ هنا، وأما هناك فقد استمر فيهم إلى الانقلاب المعروف، بل
مدير الرصد هناك إلى اليوم هو الأستاذ الكبير الشيخ محمد فطرن الرياضي
الشهور.

ولأستاذ علي القوشجي وابن الكمال والحسياني وخواجه زاده وابن
الخطيب وعبد الرحمن بن المؤيد والخليل الأسود ومفتي زاده الكبير والكلبي

وأبو الشوارب الأولهوى، وناقض المصطلحات العنية في كلية الطب إلى العربية بكل إجابة الشيخ حسين والشيخ عبد الكريم الأماشي - أباء بيض في العلوم العقلية، ومن عرف ذلك لا يشك في مبلغ الرغبة فيها في تلك الأصناف مدى القرون، وأهل الشأن كلما شعروا بضعف من هذه الناحية، كانوا يباغنون باجتناب أرباب الاختصاص من أقطار العالم، وكم كان ما غشوا التنس الخافض الفيلسوف السابق ذكره يلقى من الترحيب ليدرس في تلك الربوع فيستفيد الشيء من علمه الواسع.

وكان المحقق محمد أمين بن صدر الدين الشرواني المتوفى سنة ١٠٣٦ من التوايح في العلوم العقلية في بلاد العجم، وحينما استقبل الشر في أفريجان كان الوزير تصوح باشا انتدب لتهدئة الفتى في تلك الديار، وفي أثناء رحفه وجد العالم المذكور قد انتجأ إلى البلاد العثمانية فرحب به غاية الترحيب وعند انتهاء تسكين الفتنة استصحبه إلى دار الخلافة، ولما رآه علماء العاصمة أعجبوا بدقة نظاره واختصاصه البالغ في العلوم العقلية، فطلبوا إليه أن يلقى دروساً في تلك العلوم فانخرط في سلك المدرسين هناك، وبدأ يدرس فاجتمع عليه من الأفاضل ما يزيد عددهم على ثلاثمائة رجل فأنعش في نفوسهم روح التحق في تلك العلوم وملا البلاد علماء.

ومما وقع له هناك أنه لما سمع عصره قاضي زاده الرياضى (وهو غير شارح الجفمينى) بصيت الشرواني هذا حضر إلى الأستاذة بغية اختيار علم هذا النزول الكريم وقصده إلى منزله نوأ، فأخبروا الشرواني بتقديم قاضى زاده لاختبار علمه فلم يكثر حتى دخل إليه، فنهض الأستاذ قليلاً ثم جلس فقال له قاضى زاده عدى ثلاثون سؤالاً في أنواع العلوم، أريد جوابها منك، (وكان الشرواني مضطجماً على الوسادة) فقال: «والله لا وقعت جنى عن الوسادة حتى أجيئك عنها، هات ما هناك» فشرع قاضى زاده يورد له السؤال، فقبل أن يتمه بهجيه عنه بلا لكث ولا لمل وبقبل السائل الجواب ويكتبه عنه إلى أن أتى على الجميع، فأسقط قاضى زاده في يده وتبين له أنه بحر لا ساحل له فطار صيته كل مطار.

وكان تخرج الشرواني هذا في العلوم على المحقق أحمد المجلى بهم

فتح، والحسين الخلخالي تلميذ حبيب الله مرزاجان الشيرازي تلميذ جمال الدين محمود الشيرازي تلميذ الجلال الدواني، وهؤلاء كلهم يحور في العلوم العقلية. وللشرواني هذا «العقائد الخلقانية» تشتمل على ثلاثة وخمسين علما تدل على مبلغ براعته في العلوم. وله «شرح جبهة الوحيدة» للفتاوى صعب المسلك، كان في عداد كتب الدراسة قبل النظام، وله أيضا «المبدأ والمعاد» منيع في بابه وله «شرح قواعد العقائد» للغزالي مهم جدا. وكل مؤلفاته تدل على استبحاره في العلوم.

وحفيده محمد صادق بن فيض الله تولى مشيخة الإسلام ثم توفي سنة ١١٢١هـ.

ومن أتبه تلاميذ الشرواني محمد بن علي الأمدى المعروف بملا جلي (وكان الصلابة شيخ الإسلام حسين حسنى المتوفى سنة ١٢٣٠ من أحفاده) وكان نسيج وحده في العلوم العقلية، وكان السلطان مراد الرابع المعروف بشدة البطش سر بديار بكر في أثناء عهده من بغداد قلقى هناك هذا العالم وكان يلغى صيته في العلوم فاستصحبه إلى دار السلطنة وقال له: «اخبر علماء العاصمة؛ لتكون على بينة من منازل العلماء في العلم والفضل وليظهر فرق ما بين سكة الحبيب الواسعة الأردن ولايسى العمائم الكبيرة» ولم يكن في استطاع أحد منهم معارضة هذا الملك، لشدة فتكه بالمعارضين، فالف الأستاذ رسالة سماها «الأمثلة» وذكر فيها سبعة مباحث من مبيعة علوم، فيأمر علماء الحاضرة بتأليف رسائل في الإجابة عن تلك المسائل، ثم عرضت على الأستاذ فاطلع عليها فوجد «ثنتين منها فقط في أعلى درجات القبول، هما رسالتا عبد الرحيم بن محمد الأتقي «أطه» ومحمد البهائي «تولى مشيخة الإسلام هنا وذاك فيما بعد» ووجد باقي الرسائل دونهما في منازل متناولة من النيرة إلى الخفيضة، والغريب أن عبد الرحيم كان في مبدأ نشأته رحل إلى الخلخالي والنجلى وحصل العلم عندهما ثم عند تلميذهما محمد أمين الشرواني، كما أن البهائي كان درس العلم في نشأته عند عبد الرحيم فتكون علومهم من تبع واحد.

ثم ألف الأستاذ الأمدى رسالة أخرى أسماها «الاجوبة» في صدد

التوسع فى جواب أسئلته، واشتهرت هذه الرسالة بالتموذج العلوم، كما ألف رسالة أخرى سماها «الرد والقبول» أبان فيها باطل الأجوبة من صوابها فى تلك الرسائل، وله أيضا تحريرات وحواش على الكتب مقبولة مرغوبة.

ومن أنباء المعاصمة أن أحد تلاميذه المشغوفين بتحقيقاته أتاه يوما ليودعه حيث كان أبوه ولى قضاء ديار بكر وأراد أن يستصحب ابنه هذا فأخذ هذا الابن يبكى ملء عينيه فقال له الأستاذ لما هذا البكاء؟ فقال: طرمتنى من تحقيقات أستاذ مطلع القرن، فقال له الأستاذ: هون عليك، هنالك تلميذ لى زفته العلم رفا حتى أصبح اليوم هو أقوى منى فى العلم وأدق فى النظر لكبير سنى ونشاطه وقوته فتستفيد منه أكثر مما تستفيد منى وهو عبد الرحمن بن إبراهيم السهرانى الأمدى مدرس المسعودية فى ديار بكر، فخرج منهطل الوجه مستبشراً فوجده كما وصفه شيخه. وهذه شهادة عظيمة من أستاذ عظيم لتلميذ بذت عظيتمته للملا فيما بعد.

وهكذا بنى ملاجلى الأمدى ينشر العلم بالأساتذة مدة طويلة يلقى كل احترام ثم عين لقضاء القضاء ببغداد ثم بالشام فتوفى بها سنة ١٠٦٦ ودفن بمقبرة سنان باشا رحمه الله. وكانت وفاة تلميذه عبد الرحمن الأمدى فى تلك السنة أيضا على التحقيق.

وتلميذ الرحمن الأمدى هذا من الرسائل ما يريد على أربعين رسالة فى غوامض العلوم، وتحريراته مرغوب فيها جدا لدى محققى تلك الديار وهو من المؤلفين لإبداع معان كثيرة فى عبارات وجيزة.

ومن نماذج ذلك أن المتكلمين تراهم يضطربون جفا فى لا تنهى القدررات والمعلومات مع اختصاص القدرة بالممكن وشمول العلم للممكن وغيره، فيركبون كل مركب فى التخلص من النقص الولد بذلك على برهن التطبيق، والمحقق إسماعيل السنوى يقل فى رسالة ألقيها فى الرد على الدوائى فى مسألة العلم عن عبد الرحمن الأمدى هذا قوله «وأما تعلق علم الله سبحانه بالأمور الغير الشاعية فلا يجرى فيه التطبيق لأنهم اعتبروا فى جريان التطبيق بالفعل وادعوا البداهة فى أن التطبيق بالفعل لا يتحقق بدون وجود الأحاد فى الخارج، والعلم لا يستلزم الوجود، ويعمل القنوى عليه فى هذا البحث»

ومن أحاط بأطراف الحديث وعلم مرمى نزاع القوم في المسألة وجد هذه الكلمة في غاية المثانة في دفع شكوك هؤلاء بعد الجزم بأن لا تنافي المقدورات «لا يفتى» بمعنى أنه ما من مقدور متحقق إلا وبعده مقدور مفترض، لا بمعنى أن لا تحقق في الخارج بالفعل من المقدورات غير متناه. وتفصيل ذلك في رسالة القنوي وهي محفوظة في التيمورية.

ولسنا في العلوم العقلية ننسب إلى عبد الرحمن الأمدى هذا بسننا إلى إسماعيل القنوي عن عبد الكريم القنوي الأمدى عن عثمان الدوري النيسري عن علي الشارقي النيسري عن رجب بن أحمد القيسري الأمدى عنه. وأما سند الدواني فمن أبيه عن السيد الشريف عن محمد مبارکشاه عن القطب الرازي عن القطب الشيرازي وعلي بن عمر الكاظمي وهما عن النصير الطوسي عن القطب المصري إبراهيم بن علي عن الفخر الرازي عن المجد الجيلي عن محمد بن يحيى النيسابوري عن الغزالي عن إمام الحرمين. أعلى الله منازلهم في الجنة ونفعنا بعلومهم.

طرف من أنباء العلم والعلماء

ليس بخاف ما في استذكاري أنباء أهل العلم والورع من استنهاض الهمم إلى اقتفاء آثارهم، مع ما في ذلك من استئثار الرحمة، وإذا فلا بأس أن نتحدث للنراء اليوم عن بعض أنباء مقتضية من هذا القبيل، وفي ذلك ذكرى للذاكرين، وهجرة للمعتبرين.

ومن المعلوم أن ملوك بني عثمان كانت لهم صفتان: صفة الخلافة وصفة السلطنة، وكان مشايخ الإسلام يتوبون عن الملوك في صفة الخلافة كما كان الصُدور ورؤساء الوزراء يمثلون صفة السلطنة نيابة عنهم، وكان علو منزلة مشيخة الإسلام على رئاسة الوزراء بنسبة ما للخلافة الإسلامية من الجلالة والمهابة أيام كان الدين الإسلامي في أعلى ذروة الإجلال عند رجال الدولة وأفراد الأمة، وكان آية العلماء وأعلمهم وأورعهم هو الذي يولى مقام المشيخة الإسلامية احتفاظاً بمهابته العظيمة في القلوب، وتأثيره العميق في توجيه شؤون الأمة إلى غير المجتمع الإسلامي.

والذين تولوا هذا المقام السامى طول مدة الحكم العثمانى إلى عهد تحريد الخلافة من الحكم نحو ١٢٧ شيئا من مشايخ الإسلام على اختلاف منازلهم. ولو أقررت تراجم هؤلاء بالتأليف لراى الجمهور موافق غير فى أنسابهم، وكان هناك أسر معروفة بالعلم والفضل سبق أن تولى منهم غير واحد هذا المقام العالى، فمنهم آل سعد الدين الأماجد، ولا يحصى عند أهل الفضل منهم فى عدة قرون، والذين حللوا مقام المشيخة الإسلامية خاصة ستة رجال منهم: فأولهم شيخ الإسلام محمد سعد الدين بن حسن جان التيريزى المتوفى سنة ١٠٠٨ تخرج فى العلوم على شيخ الإسلام أبى السعود العمادى ثم حاز المقامات العالية إلى أن أصبح شيخ الإسلام فى الدولة، وهو معروف بسعة العلم، وحسن التدبير، والكماسة البالغة، تخرج عليه الشهاب الحفاجى العالم المصرى المشهور، وأبوه كان تلميذ السلطان سليم الأول، وكان من سلالة التولى الكبير السيد محمد بهاء الدين الحسينى البطارى قدس سره شيخ العلامة السيد الشريف الجرجانى فى التصوف، وكان سعد الدين هذا أول من تولى هذا المقام من هذه الأسرة الكريمة.

وكان بمعية السلطان محمد الثالث فى حرب هونغاريا المعروفة بموقعة «كبرى»، وبعد أن انتصر الجيش الإسلامى بادرى ذى بدء لحالفت دول من أهل الصليب وكروا على جيش الإسلام، وحاضروهم بشدة متناعية، إلى أن قاربوا مخيم السلطان، وبدأ الضعف فى صفوف المجاهدين حتى هم السلطان أن يتراجع، فقام الشيخ سعد الدين هذا وأمسك بزمام حصان السلطان وحول اتجاهه إلى جهة جيش العدو بكل رباطة جأش رغم تدفق جيش العدو من كل جانب كالميل الجرار، وقال للسلطان بصوت جهورى تتجلاوب أصدائه فى الصفوف: «إنما نعيش مثل هذا اليوم!! نموت ولا نرى ذل الإسلام» فاثارت كلمته هذه روح الحماس البالغ فى نفس السلطان، وفى الجيش كله حتى خاضرو صفوف العدو وحملوا عليها حملة المستميت، فكتب الله للإسلام النصر المبين، بعد أن ذاقوا مرارة الانهزام كما هو مدون فى التاريخ.

وكان هذا الانتصار أشبه شىء بانتصار الملك السلجوقى ألب أرسلان - بعد أن ينس وكاد أن يستسلم - وأسرته للملك أرماتوس سنة ٤٦٣ بحملة

صادقة أشعلت نار حماسها في نفس الملك كلمة الشيخ أبي نصر محمد من عبد الملك البخاري العالم المشهور سواء بسواء.

وبذكرنا هذا وذلك ما فعل شيخ مشايخنا الشيخ أحمد ضياء الدين الكمشخاني المحدث المتوفى سنة ١٣١١ هـ من مشايخ الشيخ بخت- حيث حارب الروس في جهة الشرق متطوعا، ونمت قيادته جماعة من العلماء والطلاب، وكذا صنع شيخ مشايخنا العلامة أحمد شاكربن خليل المتوفى سنة ١٣١٥ حيث ساق كتيبة من متطوعي العلماء والطلاب حتى فتحوا مدينة «علكسايغ» في حرب السرب، وتلقى هذا الأستاذ الكبير يوم الفتح عطية الجمعة باسم الخليفة حيث صلى الجمعة في أكبر كنيسة هناك.

ونرجع إلى الكلام عن الشيخ سعد الدين فنقول إنه قد أنجب أولاداً عرفوا بالفضل الثام والعلم والواسع، وكان الناس يتعجبون من نشأتهم كلهم أتماراً في العلم والدين، فبعثوا امرأة تسأل أمهم كيف تمكنت من تنشئتهم هذه النساء، فقالت: ما أرضعت أحداً منهم بدون طهارة كبرى في حينها، وكنت أتيح عن كل منهم في كل جمعة ما أتصدق بلحمه على الفقراء، فنشأوا كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها.

وكان محمد سعد الدين هو الثاني والعشرين من مشايخ الإسلام في الدولة وقد تولى المشيخة اثنان من أبنائه وهما: محمد بن سعد الدين المتوفى سنة ١٠٢٤ ومحمد سعد بن سعد الدين المتوفى سنة ١٠٣٤، فالأول هو الرابع والعشرون من مشايخ الإسلام في الدولة وكان علمه ولطنته وورعه موضع اتفاق الجميع، وكان استحضاره لمسائل الفقه وقوة حافظته مضرب مثل، ومن غرائب ما وقع له كما يذكره المحقق في خلاصة الأثر أنه ركب يوما البحر إلى بستان له وكان أمين الفتوى في خلعتيه، وكان زمن توزيع الفتاوى قد قرب، فقال شيخ الإسلام لأمين الفتوى: أخرج الأسئلة وأقرأها على الاستحضر أجوبتها فإذا وصلنا إلى البستان سهلت الكتابة عليها، فأخرجها أمين الفتوى وأقرأها حتى أتى على آخرها، وكان الأمين يضع القروء أمامه في الزورق الذي هم فيه؛ فهب ريح عاصفة وألقت الأوراق في البحر، فاضطرب الأمين لذلك غاية الاضطراب فقال له شيخ الإسلام: لا بأس عليك

اكتب ما أملى عليك، وأخذ يملأ عليه الأسئلة المكتوبة وهو يكتب حتى لم يبقَ منها شيء، وكانت تنوف على سائة وهذا من القليل على مبلغ قوته في الحفظ واستحضار المسائل، وكفى لهذه الأمة من علماء من هذا الطراز في الحفظ وسعة العلم، الأمر الذي قد يستعده من لم يدرس أحوال حفاظ هذه الأمة.

ومحمد سعد الدين هذا هو الذي بعث إليه السلطان أحمد الأول -باني ذلك الجامع البديع ذي المآذن الست قرب أيا صوفيا- كبير حجابيه بخط سلطاني يسأله فيه «ما هو الخلل الطارئ على كيان الدولة وشؤون الرعية مع النصر الموعود لهذه الأمة؟» فأخذ الشيخ الخط السلطاني من يد كبير الحجاب وكتب تحته بعد مد باء الجواب على الوجه المعتاد في الإلتزامات «مالي ولهذا الأمر؟ كتبه محمد بن سعد الدين» وأعاد الورق إلى السدة الملكية، فأحسده السلطان غضباً، واغشاه جد الخيط، حيث اعتبر أن شيخ الإسلام لم يلتفت إلى سؤاله، فطلب للمثول بين يديه في الحال، فحضر وأخذ السلطان يعاتبه مر العتاب على خلاف ما هو المعتاد من التسامح مع مشايخ الإسلام، وقال كيف تقول: أنا مالي في أمر يهمني جداً وتهمل الجواب؟ فقال شيخ الإسلام: كلا بل جدويت على سؤال مولانا أدق جواب، فسمعتي كانت عتية رجال الدولة وأفراد الأمة بما يخصهم أنفسهم فقط دون التفات إلى ما بهم ضرره الجميع أو يشمل نفعه قائلين: مالي ولهذا الأمر؟ فقد طمت البلية، وعمت النسيبة، لأنصراهم إلى منافعهم الشخصية دون النفع العام، ولما شرح شيخ الإسلام كلامه هذا الشرح أعجب به السلطان جداً وتجل من عتابه وسعى في إرضائه سعيًا بالغاً، واتعم عليه بثلاث خلع فاخرة، كما أتانا بذلك التاريخ.

وثالث الكلمة (أما مالي) على وجلزنها هي علة العلل في طرود الخلل في كل زمن.

وكان أحمد بن سعد الدين هو الخامس والعشرين من مشايخ الإسلام، وكان مع أخيه كفرسي رهان في العلم والتفضل، وشارك في حرب «لوان» بمعية السلطان، وللعلم يبلغ صرامته في الحق نذكر كلمته الصريحة للسلطان عند استفحال الشرور حيث قال للسلطان مصطفى خان الأول: «إن أمر

الملكة المختل، وإن الأعداء تسلطت علينا، ونحن نخشى ضياع الملك، وأنت لست بلاقئ للسلطنة» حتى تم ما تم.

وبعد وفاة شيخ الإسلام أسعد هذا أراد السلطان عثمان الثاني في استطلاع آراء كبار العلماء فيمن يحلّقه؛ فعمل بين يدي جلالته السلطان العالم الكبير الحسين بن محمد المعروف بأخي زاده، فقال للسلطان: «كل من وقف على قدمي بحضوركم، ورفعت إليه ثلاثمائة مسألة وكتب جواب المائتين من غير مراجعة، فليول مقام الإفتاء». وهذا من النبل على مبلغ سعة الشيخ أسعد في العلم بحيث يجب أن يكون من يخلفه بهذا الوصف.

وبنه أبو سعيد المتوفى سنة ١٠٧٢ رابع من ولي الشيخة من هذه الأسرة، وهو التاسع والعشرون من مشايخ الإسلام.

ومحمد البهائي بن عبد العزيز بن سعد الدين المتوفى سنة ١٠٦٤ هو خامس من ولي مشيخة الإسلام من هذه الأسرة، وهو الثاني والثلاثون من مشايخ الإسلام في الدولة وكان معروفاً بالذكاء البالغ، وكان يتسب بهائياً لتلا يضيع نسه حيث كان مليل الولي الكبير السيد محمد بهاء الدين البحارى المعروف بشاه نقشبند السابق ذكره، وكان محمد البهائي ثاني اثنين أجازا من علماء العاصمة الإجابة عن أسئلة العلامة الحكيم ملاجلبي الأمدي في خواص العلوم، حيث أمره السلطان مراد الرابع أن يختير علماء العاصمة، ليكون على بينة من منارلهم في العلم، وحديث اليوم لا يتسع لبيان كيفية اختيار علماء العاصمة، وربما تعود إلى هذا البحث في حديث آخر إن شاء الله تعالى.

وأخر من ولي المشيخة الإسلامية من هذه الأسرة هو فيض الله بن أبي سعيد بن أسعد بن سعد الدين المتوفى سنة ١١١٠ وهو السابع والأربعون من مشايخ الإسلام، وله إلمام بعلم الهيئة والفلك أيضاً. ولنا نقصد استيفاء تراجم هؤلاء الستة هنا، وله مقام آخر، وإنما أردنا الإشارة إلى مواضع العبر من تراجمهم لمن أراد أن يذكر.

من أتباع العلم والعلماء

قال الإمام أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري في ترجمة الإمام أبي الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي رحمه الله: كان أبو الحسن مع غزارة علمه وكثرة رواياته عظيم العبادة كثير الصوم والصلاة شديد الورع صبوراً على الفقر والحاجة عزوفاً عما في أيدي الناس، حدثني أبو القاسم علي بن محمد ابن هلال الواسطي: ما رأيت عيناى في معناه مثله، قال لما أصابه الفالج في آخر عمره حضرته في بيته وحضر أصحابه أبو بكر الدامغاني وأبو علي الشامي وأبو عبد الله البصري وقالوا هذا مريض يحتاج إلى نفقة وعلاج وهو مقل، ولا نحب أن نذله للناس فيجب أن نكتب إلى سيف الدولة ونطلب منه ما ينفق عليه، ففعلوا ذلك، وأحسن أبو الحسن بما هم فيه، فسأل عن ذلك، فأخبر به فبكى وقال اللهم لا تجعل رزقي إلا من حيث عودتي، فمات قبل أن يعمل سيف الدولة شيئاً، ثم ورد كتاب سيف الدولة ومعه عشرة آلاف درهم ووعد أن يمد ذلك بأمثاله فتصدق به.

وحدثني أبو القاسم علي بن محمد بن هلال، قال كان أبو الحسن شديد الخلق لمن ينظر في القضاء، وكان إذا ولى أحد من أصحابه القضاء هجره وأبعد فوالى الحكيم من أصحابه أبو القاسم علي بن محمد التنوخي وكان مقدما في اللغة والكلام مع معرفته بالعربية وقوته في الشعر، فهجره أبو الحسن وقطع مكائشه، وكان يدخل بغداد ولا يمكنه الدخول عليه فإذا سئل في بابه يقول: كان يعاشرني علي الفقر والحاجة، وبلغني أنه الآن ينفق علي ماقدته في كل يوم دينار، وما علمته ورث ميراثا ولا أتمهر فريح وما أعرف لهذه الشفقة وجهها، قال لما الشيخ أبو القاسم علي بن محمد الواسطي: وعهدى به أنه دخل آخر دخلة دخلها بغداد وحضر المجالسي وكلم ابن أبي هريرة - وكان ينقل ما يجري بينهما إلى أبي الحسن - فكانه لأن قلبه لأبي القاسم التنوخي فخطوب في أن يأذن له في الدخول عليه فسكت، قال فرأيت أبا القاسم التنوخي وقد دخل مجلسه وعليه ثيابه ومرفقه وقد انكب فيأس رأسه وقعد بين يديه، فقسم في وجهه وما كلمه بحرف وودعه أبو القاسم وخرج. ولو ذكرنا ما عندنا من أخبار أبي الحسن لاحتجنا إلى كتاب مفرد،

ورأى ذكرنا ما لأبد منه وتوفي أبو الحسن ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاثمائة، وحلى عليه القاضي أبو تمام الحسن بن محمد الهاشمي الزيني وكان من أصحابه، وقيل إن مولده سنة ستين ومائتين. وكان المتولي لشمله إبراهيم بن شهاب وأبو عبد الله بن رزام - والشاشي هو صاحب الرد على الباطنية - ودفن بحذاء مجده في درب الحسن بن زيد على نهر الواسطيين.

وكان أبو الحسن جعل التدريس لأبي علي أحمد بن محمد الشاشي حينما أصابه الفالج، واقتوى إلى أبي بكر الدامغانى، وكان يقول ما جاءنا أحفظ من أبي علي الشاشي حدثنا أبو محمد العماني قال: حضرت أبا علي الشاشي في مجلته، وقد جاء أبو جعفر الهندواني مسلماً عليه فما قام إليه، فأخذ يمتحه بمائل الأصول وكانت على طرف لسان أبي علي، فلما فرغ امتحن أبا جعفر بشيء من مسائل التواريخ فلم يكن أبو جعفر يحفظها فكان ذلك سبب حفظ الهندواني للتواريخ، وقال لأبي علي جئتكم رازقاً لا متعلماً فلما قام نهض له أبو علي الشاشي، وتوفي أبو علي الشاشي سنة أربع ولربعين وثلاثمائة. حدثني أبو الفرج العماني، وكان قد أدرك الشيخ أبا الحسن ودرس عليه، قال أوصى أبو علي الشاشي أن يرجعوا من مساراته ويفرقوا دفاتره على أصحابه ويتصدقوا بتركته - وكانت تسعمائة درهم عند ثلاثة أنفس يعيش من فضل ذلك - وأن لا يجلسوا له في عزاء ففعلوا ذلك، وحضر أبو عبد الله الداعي وأبو تمام الزيني - رحمهما الله - جنازته وتفرقة كتبه وتركته، ثم تفرقوا. وكان أبو بكر الدامغانى أقام على الطحاري سنين كثيرة ثم أقام على أبي الحسن، وكان إماماً في العلم والدين مشاركاً إليه في الورع والزهادة.

وكان أبو بكر أحمد بن علي الرازي المصافي من أصحاب الكرخي، وكان خرج إلى نيسابور مع الحاكم النيسابوري برأى أبي الحسن الكرخي ومشورته، ومات الكرخي وهو في نيسابور ثم عاد إلى بغداد سنة أربع ولربعين وثلاثمائة وأبو علي الشاشي حليل حلة الموت، فجلس للتدريس في مسجد أبي الحسن الكرخي، وانتهت الرحلة إليه، وكان على طريقة من تقدم في الورع والزهادة والعبادة، وخطوب على قضاء القضاة مرتين فاستمتع. حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري قال حدثني أبو بكر محمد بن

صالح الأبهري قال خاطبني المطيع على قضاء القضاء، وكان السفير في ذلك أبو الحسن بن أبي عمرو الشرايين، فلبثت عليه وأشرت بأبي بكر أحمد بن علي الرازي، فأحضر للخطاب على ذلك وسألني أبو الحسن بن أبي عمرو معونته عليه فخطوب فامتنع وخلوت به ووقفت فقال لي تشير على بذلك، فقلت لا أرى لك ذلك ثم قلنا إلى بين يدي أبي الحسين بن أبي عمرو وأعاد خطابه فعدت إلى معونته، فقال لي اليس قد شاورتك فأشرت إلى أن لا أقبل فوجه أبو الحسن بن أبي عمرو من ذلك وقال تشير علينا بإنسان ثم تشير عليه أن لا يفعل! قلت نعم إمامي في ذلك مالك بن انس أشار على أهل المدينة أن يقدموا نافعًا القلبي في مسجد رسول الله - ﷺ - وأشار على نافع أن لا يفعل، فقلت له في ذلك فقال أشرت عليكم بنافع لأنني لا أعرف مثله وأشرت عليه أن لا يفعل لأنه يحصل له أعداء وحساد فكذلك أنا أشرت عليكم به لأنني لا أعرف مثله وأشرت عليه أن لا يفعل لأنه أسلم لدينه.

هكذا كانت تلك النفوس الطامعة، على صلاة الأبهري في مذهبه وصرامة الجصاص في الذهب كما يظهر من أحكام القرآن والفصول في الأصول وشرح الجامع الكبير وشرح مختصر الطحاوي وشرح مختصر الكرخي له. وتوفي أبو بكر الرازي الجصاص ببغداد صباح ذي الحجة سنة ٤٣٧هـ - رحمه الله - ولنا في صفة بيان سعة دائرة علمه بالحديث والرجال والفقه وأصوله، وكتبه أصدق شاهد على ذلك. فطوبى لمن اتخذ هؤلاء قدوة في العلم والدين.

من أنباء العلم والعلماء

العالم النبوي يجب أن يكون مثل الأعلى في التمسك بالهدى الدين في العقيدة والعمل والخلق، مواطنًا مظهره لمخبره في جميع التواصي، صليًا إمام من تهادته نفسه الاعتناء على الحق، لا تلين له قناة إزاء من يحاول التلاعب بالشرع، شفيقًا رفيقًا لين الجانب عند إرشاده للخلق، بحسب حساب ما يعلو على مدارك العامة عند تقويم عوجهم وهدايتهم إلى الفضائل وتعويدهم لإيهاهم الطوعية لأحكام الشرع في كل صغير وكبير، أسدًا مغوارًا لا يخضع لمن يريد من كرامته، قائمًا من الدنيا بما يلهم صلبه، ومن الآخرة بما يرضى ربه، من

غير أن بدع سبيلا للمادة إلى أن يعيش حبها ويبقى في قلبه، ومن قل للمادة وعمل للمادة، منحرفا عن الجادة، فهو عابد مادة، وعلماء كل شعب عنوان لأحوالهم الروحية، ورمز لكراماتهم ومهانتهم، وأبى الله أن يجعل على رأس شعب كريمة غير خيار العلماء.

ولختيار العلماء وشراهم غلّاج في طبقات كتب التاريخ، يكون في استذكارها غير، فلا يأس أن نذكر بعض ما هو تحت نظر الناظرين، وفي ذلك ذكرى للذاكرين، مما يذكره ابن قتيبة أن أبا جعفر التصور العباسي لما ولي الخلافة وحج بلغه عن ابن أبي ذئب، ومالك، وابن سميان ما كثر خاطره، فطلبهم بغية إلى سرائق الخلافة بالليل فكان آخر من حضر هو مالك - رحمه الله - فوجد ابن أبي ذئب وابن سميان جالسين قاعه أبو جعفر بالجلوس فجلس، فذا في جنب كل منهم شاعر سيفه ألمع وحامل عمود من حديد، ثم التفت الخليفة إليهم وقال:

أما بعد معشر الفقهاء فقد بلغ أمير المؤمنين عنكم ما ضيق به صدره، وكنتم أحق الناس بالكف من استئكم، وأولاهم بلزوم الطاعة والنصيحة في السر والعلانية لمن استخلفه الله عليكم، قال مالك فقلت: يا أمير المؤمنين قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَرُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ بَادِئِينَ﴾ (١).

فقال أبو جعفر: على ذلكم، أي الرجال أنا عندكم، أمن أئمة العدل أم من أئمة الجور؟ فقال مالك فقلت: أناشدك أن تعفيني من الكلام في هذا. قال: قد أعفأك أمير المؤمنين، ثم التفت إلى ابن سميان فقال له: أي الرجال أنا عندك؟ فقال ابن سميان: أنت خير الرجال شجيت الله الحرام وتجاهد العدو، وتؤمن السبل، وأمن الضعيف بك أن يأكله القوي، وبك قوام الدين، فأنت خير الرجال، وأعدل الأئمة. ثم التفت إلى ابن أبي ذئب فسأله فقال: أي الرجال أنا عندك؟ قال: أنت والله عندي شر الرجال: استأثرت بمال الله ورسوله وسهم ذوي القربى واليتامى والمساكين، وأهلك الضعيف وأبغيت

المقوى وأمسكت أموالهم، فما حجتك قدماً بين يدي الله؟ فقال له أبو جعفر: ويحك ما تقول أتعتقل؟ انظر ما أمامك! فقال: نعم قد رأيت أسباقاً وإنما هو الموت ولأبد منه؛ عاجله خير من آجله، ثم خرجا.

قال مالك وجلس فقال أبو جعفر إني لأجد رائحة الخنوط عليك قلت لما جئني رسولك بالليل ظنته القتل فأغتسلت ولحنت ولبست ثياب كفتي، فقال سيحان الله ما كنت لأتلم الإسلام وأمسى في نقضه، عائد بالله مما قلت! فاتصرف إلى مصرك راشداً مهدياً. فاتصرف مالك صباح قد، وبعث الخليفة من وراءهم بصور فيها دنائير جمعة مع شرطي أوصاه بقطع رأس ابن أبي ذئب إن قبلها، وبقطع رأس ابن سمعان إن لم قبلها، وترك مالك حراً في الأخط والرفض، فأخذ ابن سمعان فسلم، ورفض ابن أبي ذئب فسلم، وأخذها مالك لحاجته إليها.

وما كان مالك ليقول من جائز إنه عادل إلا أنه لم يكن في صراحة ابن أبي ذئب، ولذا ترى الإمام الشافعي - رحمه الله - يأسف كل الأسف حيث لم يدرك ابن أبي ذئب. والفرق بينهما وبين ابن سمعان فرق ما بينهما في كتب الرجال.

وكان لأبي جعفر المتصور بعض مناقب وفضائل معروفة في العلم والعمل لكن الإمامة العظمى لها في الإسلام مقام عظيم، لا تتجمع الجود في ناحية من النواحي لأنه إنما يأتي الكدر من رأس العين؛ ولذا كان أبو حنيفة يزيد على هؤلاء ويقول إنه لص متغلب كما في تفسير الزمخشري، ومالك هو عالم دار الهجرة، وابن أبي ذئب من شيوخ الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله -، وابن سمعان من قضاة السوء اللدائنين، واسمه عبد الله بن زياد المخزومي، سامحه الله وآلهما رشدنا، وجعلنا مع الحق جيشاً كان.

من أنباء العلم والعلماء

إن أحق الطوائف بالأمانة وصدق التمسك بالمبادئ التوجيهية، هم طائفة العلماء حراس شرع الله سبحانه وأمناء الله في أرضه، لأن صلاح الأمة متوط بصلاحهم وفسادها ناشئ من فسادهم. فإذا هم أجدر الناس بالابتعاد عن

طرفي قصد الأمور ليقفوا أمة وسطا عدولا شهداء على الناس بالحق لا يميلون إلى الإفراط ولا إلى التفریط يأبون التطع البالغ والتساعل المزدري فلا يكون من شأنهم الجعود على كل قديم ولا الجعود مسيرة للملحدين.

لقد حرم العالم الاعتصام بالكتاب والسنة وأخذ يتكبد هدى الأئمة مستهفلا هجر الشرع الثوارث، مجاريا لكل مبدأ مستحدث فهناك انطواء صحائف الشرع والأصل وهلاك الحسنة والنيل وشعور الإلحاد وعموم الفساد، فمثله لابد وأن يلقى جزاء عمله في العاجل قبل ما أعد له من العذاب الأجل، والشعب الذي يدع مثله يعمت فسادا بدون أن يقطع يده الأئمة لا يلقى سوى الويال والتكال.

وأما العالم الذي يخاف مقام ربه الشظيم الجبار، العزيز القهار ويتحدث باسم شرع الله سبحانه فلا بد وأن يقف حيث تقف الأدلة إن كان من أرباب الحق، وأن يقتصر على أقوال أئمة الهدى المعترف بإمامتهم عند الأمة خلقا عن سلف الحقولة أقوالهم بطريق الاستفاضة مدى القرون إن كان يجري في محجة اتباع أحد منهم - عنه -.

وأما إن كان ممن لا هم له غير ملء الكرش ولم القرش قام الدين أم فقد فكفاه ذلك حزيا له في الدنيا والآخرة، ومثله لا يخشى الله ولا يخشى الناس أن يفتش عن كل من عب ودب فيضل ويضل، وفي مثله قال رسول الله - ﷺ - فيما أخرجه البخاري «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا فاستلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» فإذا وسد الأمر إلى أصحاب النفوس الصغيرة لا تلقى الجماعة من ذلك سوى الانحلال والصغار والزوال، وإليه يشير قوله - ﷺ - «من أشراط الساعة أن يفتش العلم عند الأصاغر».

وإذا اجتمع في المرء الشقوتان الجهل والتجرد على الله، ووسد إليه الأمر فهناك الطامة الكبرى، حيث لا يكون حده ورج يحجزه عن تخطي حدود الله، ولا علم يتصور به من الوقوع في مهامة الجهل. وليس يأتي التقلب في الرأي والتحول من شيء إلى شيء في باب الدين إلا من قلة العلم

وفقدان النور، وفي مثل هذا التقلب يقول مالك -رحمه-: «أيدع دينه كل يوم لدين جديد» كما ذكره ابن عبد البر، والجسر بالحق في كل ربع سنة السلف الصالح، والتلاعب به شأن كل منافق.

وقد اتفقت كلمة علماء هذه الأمة على أن من الواجب على من أقام نفسه مقام المتحدث عن شرع الله أن يكون عالماً بكتاب الله وسنة رسوله وبمواطن الإجماع ومواضع الخلاف، ومن يعتد أو لا يعتد بخلافهم وإلا يهوى رأيه به ويمتاعبه في هوة سحيقة لا قرار لها.

وليس من شك أن شرع الله نافذ الأحكام عند كل مسلم بدون أن يحتاج إلى تصديق أي مجلس، وإنما المحتاج إلى تصديق مجالس الشورى في نفاذ أحكامه هو القوتين الوضعية، فمجرد تصديق البرلمانات على الاقتراحات الوضعية تكون نافذة الأحكام، لا تسوغ مخالفتها في نظر دساتير الدول. لكن التصديق المذكور لا يجعل ما ليس من شرع الله، من شرع ولا ما هو من شرع الله ليس من شرع الله، فيبقى الشرع شرعاً والدانون قانوناً بعد استكمال أحوار الشفتين، ولذا كانت العادة الشيعية في الحكومات الإسلامية عرض المقترحات التي تفسر الشرع الإسلامي على علماء الشرع الأماء على شرع الله قبل عرضها على البرلمانات، ليحكم ما إذا كانت المقترحات لا تصادم الشرع، حلوا من تصديق ما فيه مخالفة صريحة للشرع.

وكانت السنة الشيعية منع من يعلم الناس وجوه الحيل وآراء الشذاذ من الإفتاء ليبقى الفقه الإسلامي خالياً من الشوب صائياً، وكان علماء الشرع المؤسد إليهم ينتظر في المسائل التي لها تعلق بالشرع، لا يعلمون المجازاة ولا المحاباة وإنما يكون نصب أعينهم تحييص الحق وإبطال الباطل، علما منهم بأن هذا اليوم له غدا، وللغد حساب، وعادة عرض المقترحات على علماء الشرع هي العادة المرعية بمصر أيضاً وستبقى كذلك مدى الدهر إن شاء الله تعالى.

بيد أننا نرى علماء اليوم قطعوا شوطاً بعيداً في التساهل وتوسيع الدائرة في النقل عن كل قائل، بسند وبدون سند، ومن غير الثقات إلى حال الراوي وحال المروي وحال المروي عنه عند ثقافت أهل العلم، ومن خسر نظر إلى مخالفته لكتاب الله وسنة رسوله وعمل الأمة خلفاً عن سلف، وبدون إيلاء أي حجة في تأييد ما تخيروه، ولا يعلم منتهى ذلك غير الله سبحانه.

وكنيت التحدث مع بعض الأصدقاء من العلماء في موضع التسرع في باب التشريع وكان في جملة ما قلته له: تعلمون أن البلاد التي تجري فيها أحكام الإسلام كانت واسعة الرقعة جداً، تشمل القارات الثلاث في الدولة العباسية، بل في الدولة العثمانية بالأمس، وكانت أبواب الفقه كلها من معاملات وحقوقات وغيرها نافذة الأحكام إذ ذاك.

ومع ذلك كان المذهب الواحد يكتفى لإقامة العدل بين سكنة تلك الأقاليم الشاسعة الأرجاء بدون أي شكوى ولا أي تذمر إلا من بعض قضاة السوء وولاة السوء فما بال المسلمين لا يستعنون اليوم بمذهب واحد، ولا بالمذاهب الأربعة المتوارثة، ولا بمذاهب من انفرخت مذاهبهم من أئمة السنة المعروفين، وإن لم تستفص رواية آرائهم استضافة رواية الأئمة الأربعة، وكل ذلك بعد أن ضاقت رقعة بلاد الإسلام إلى الحد الذي تراه، وبعد أن تخلفت للحاكم الشرعية عن الأخذ بأبواب الفقه كلها غير باب التاكيدات والتفاريقات وما إليهما -والسنة الواحدة تستكثر للاضطلاع بمسائل تلك البحوث- فكلما ضاقت رقعة البلاد التي تجري فيها أحكام الإسلام، وضاقت رقعة أبواب الفقه التي يحكم بها في محاكم الإسلام، يأخذ باب التاكيدات والتفاريقات وما إليهما، المأخوذ به في المحاكم ينسح في انبساط بدون أن يقف عند أقوال الأئمة الأربعة ولا أقوال سائر الأئمة، بل يبدأ أصحاب الشأن بتصيدون مسائل على هواهم من كتب الإباضية والروافض وصنوف من الشنادة الحافظين، أفهها معنى ما يقال: «إنا ضاقت الأمر اتسع»!! فضحك صاحبي، ومن شر المعصيات ما يضحك!

والسأهل بهذه الدرجة في القتل والاستشهاد، مما لا يرضاه العالم النور لكن من يدين بمصلحة الطونى -التي شرحناها- يستغنى عن التسرع في معرفة الكتاب والسنة ومسائل الإجماع ومسائل الاختلاف محكما وأيه الشخصى في تخير ما يشاء من أقوال من شاء كأننا من كان القاتل، فيبعد حرمان ابن الأبن السوطي أبوه من ميراث جده مثلاً ظلماً وعدواناً، وإن كان على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة وعمل الأمة إلى اليوم منذ مدة تزيد على ثلاثة عشر قرناً، قال الله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ

وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوجًا»^(١) وقد بين الله سبحانه ذلك النصيب بقوله «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى»^(٢) فعلمنا من ذلك أن الإرث، بالقرب إلى الميت، وأن الأقرب يحجب من دونه فمهما كان الابن أقرب إلى الميت من ابن الابن، يكون ابن الابن ساقطاً بوجود ابن بنصر الكتاب، وقال النبي - ﷺ - فيما أخرجه البيهقي «الحقوا القرانض بأهلها فما بلى فلأولى رجل ذكر» يعني أقرب صلة إلى الميت اتفاقاً فلا يرث ابن الابن مع وجود ابن لذلك، ولا يصح شيء خلاف هذا من صحاح مطلقاً، وقال ابن هبيرة في «الإشراف على مللحبيب الأشراف ١٢٥٥» المقرر من كتابه «الإفصاح في شرح الصحاح»: وأما حجب الجميع ويسمى حجب الإسقاط فإن إجماعهم وقع على أن الابن يسقط وله الابن الفكر والأشئ وأن الأب يسقط الجد والأجداد وأن الأم تسقط الجدة والجدات.

وقال ابن حزم في «مراتب الإجماع» ٢٩٨: «واتفقوا أن الابن وابن الابن يرث وإن سفل إذا كان يرجع بنسب أبائه إلى الميت ولم تحل بين ابنتين منهما أم ما لم يكن هناك ابن حسي أو ابن ابن أقرب منه» فعلم من ذلك قيام الإجماع على حرمان ابن الابن عند وجود ابن- وابن حزم يرى إكفار من ينكر شيئاً من مسائل الإجماع التي دونها في كتابه المذكور.

وأما ما يعزى إلى كتاب «الليل» في المسألة فلا يقيد غير «تليل» على سوء فهم في المسألة وغلط في النقل، وهكذا المسائل التي تعزى إلى كتب الروافض، قال ابن حزم في «مراتب الإجماع»: «وصفة الإجماع هو ما يتفق أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام. . . وإنما نعني بقولنا العلماء من حفظ عت القضا من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعلماء الأمصار وأئمة أهل الحديث ومن تبعهم - ﷺ - أجمعين، ولنا نعني أبا الهذيل ولا ابن الأصم ولا بشر بن العنصر ولا إبراهيم بن سيار ولا جعفر بن حرب ولا جعفر بن مبشر ولا ثعامة ولا أبا عثمان ولا الرقاشي ولا الأزرق والصفري ولا جهال

(١) سورة النساء الآية ٧

(٢) سورة النساء: الآية ١١.

الإباضية ولا أهل الرفض، فإن هؤلاء لم يعتنوا من تشييف الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها ولا البحث عن أحكام القرآن لتمييز حق الفشيا من باطلها بطرف محمود بل اشتغلوا عن ذلك بالجسدال في أصول الاعتقادات ولكل قوم علمهم» اهـ.

ولا بأس أن نقل هنا ما علقته على الكتاب المذكور عند الكلام في الإباضية وأهل الرفض حيث قلت: «والإباضية هم أتباع عبد الله بن إياض من الخوارج ويعدّه اللائكان في «شرح السنة» معاصرا لأبي الهذيل وليس بصحيح، ويوجد منهم اليوم طوائف في الجزائر وطرابلس الغرب وحضرموت والبحرين وزنجبار وقد شرح المصنف نحلته في «الفصل» ولهم كتب مطبوعة في الجزائر ومصر وزنجبار. ويوجد في المكتبة الظاهرية يدعى كتاب «الكشف والبيان عن التحل والأفهان» لمحمد سعيد القلهاقي الإباضي، يعد مذاهب الأئمة التبوعيين من فرق الزبيح، وليس هؤلاء الإباضية من الذين يقولون على فقههم وهو أحدث من خضاب شيخهم، وليس لهم علم بالسنة لا ابتعادهم عن الأمة وتكفيرهم لها فلا يتلقون السنة من الذين يكفرونهم - بالطبع - فيقولون من أجهل خلق الله بالسنة، ولا فقه حيث لا تكون سنة، وهذا ظاهر جدا. وأما أهل الرفض فقد شرح مذاهبهم الأصلية والفرعية المحدث عبد العزيز الدهلوي في «التحفة الاثني عشرية» باللغة الفارسية بتوسع وقد لخص ترجمتها إلى العربية الشيخ محمود شكرى الألويسى وهما مطبوعان في الهند، ومن الكتب المستعنة في هذا الباب «الصارم الجديد في الرد على ابن أبي حديد» كتاب ضخيم لعالم بغداد في القرن الثاني عشر المحتاج للنظار المشهور العلامة عبد الله السويدي المترجم في «سلك الدرر» وهو من محفوظات مكتبة الفاتح بالأسنانه. وفي ديوان أجوبة المسائل في كتاب «الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإبريئة» للمفسر الألويسى مسائل في قروعههم يسترشد بها إلى مبلغ سقوط نحلته أصلا وفرعا فلا يكون لامثالهم شأن في مسائل الإجماع».

فلا يعرج على كتب الفريقين إلا من يجهل دخائل التحلنين، فنسأل الله السلامة.

وأما استنباح حرمان الحفيد من ميراث جده بالعقل المجرد فلا يعقل إلا من يرى المساواة بين أفراد البشر في الثروة والغنى، لكن الله سبحانه يفتي هذا ويفتر ذلك، والناس لا يزالون مختلفين في الواهب والأرداق والخطوة وليس إلما جعلهم مساوية في كل شيء، أنليس هناك من يرث عشرات الآلاف من الدنانير، حينما لا يرث تسعون في المائة من المسلمين شروي فقير؟ والمؤمنون إخوة فهل يسوع لنا بهذا العذر أن نستلب عشرات الآلاف من موارث الأغنياء ونجمعها في عزلة باسم توزيعها على الفقراء على حد سواه؟ ومثل هذا الخيال لا يصدر إلا من فلسفة هائفة نالقة.

والحفيد الذي نتحدث عنه إن كان أبوه غنيا فبغنى أبيه يستغنى عن مال جده، وإن كان فقيرا فهو أسوة غيره من الفقراء في العالم، وكم في الدنيا من فقير لم يرث ولم يرث، ويزيد هذا الحفيد على سائر الفقراء مزية من جهة أنه يمكنه استغلال عطف جده الغنى فيصدق عليه جده كل خير: هبة أو وقفا أو وصية، ثم تورث هذا الحفيد -الذي مات أبوه- من مال جده مع حرمان من في طفته من الحفدة الذين آبلأهم أحياء، يكون محض إجحاف وحيف، لمساواة هؤلاء لهذا في درجة القرب إلى الميت ولا نصيب للحفدة من استحقاق آبلأهم الأحياء من الميراث عند تورث هذا فظهر أن العدل فيما قرره الشرع، والحيف فيما يقترحه المشرعون على خلاف الشرع، وشفقة الجد الطبيعية لا تدع الجد يحرم ابن ابنة من نعمة غناه إن كان جديرا بالشفقة والهمة والوقف والوصية أهوب واسعة تسع الحفيد وغيره.

وأما النزوع بالقوانين الغربية في استكار حرمان الحفيد من الميراث فمن أوهى النزاعات، لأنها تجعل الميراث لمن يوصى به له كاتما من كان، وفي ذلك من وجوه حرمان الأقربين ما لا بدع مجالاً للكلام في حرمان بعض الأبعدين، هذا.

ثم إن الأئمة الأربعة -رحمهم الله- كالحلقة المعرعة لا يدري أين طرفاها ولهم من المنال السامية ما لا يسامى عند من يستذكر ما للفقهاء السبعة في المدينة من الفقه الناضج وكثرة الأصحاب، وما للإمام مالك -رحمته- من السعي الحديث في جمع علومهم واستثمار مناهجهم وأصولهم بكفاية عمارة وروح عظيم، وما انتشر له من العلم في مشرق الأرض ومغربها.

وما للمجمع القسفى الذى كان يجمع فحول أهل الاجتهاد ويرأسه أبو حنيفة -رحمته- فى العراق من الطريقة المثلى فى التدريب على الفقه التقديرى وتكوين المسائل بعد أخذ ورد مديدين لا بدعان ناحية لم تنوس من نواحي التفكير فيها عن قوصى دقيق وورع عظيم، كما أشرت إلى الروايات فى ذلك فى مقدمة نصب الراية حتى قاضت علومهم وملأت ما بين الحافظين كتبهم طبقة فطيفة وأصبح فقههم مدار الحكم فى أغلب محاكم المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها مدى القرون رغم إباء الإمام أبى حنيفة نفسه عن القضاء.

وما للإمام الشافعى -رحمته- من السعى البالغ الشمر فى الجمع بين الطريقتين والمقارنة بين مسائل الطائفتين، وزيادة مبادئ فقهية تدعو إلى انضواء طائفة من المحققين المستعدين عن أهل الاستنباط من القسبلين تحت رايته حتى نشر الله له من العلم ما يعلمه الفاضل والدانى.

وهكذا الإمام أحمد -رحمته- فى المحاكمة بين المذاهب وكثرة الحديث.

وهؤلاء لا يساسون فى القوصى وكثرة الأصحاب وكثرة الاتباع على تولى القرون واستفاضة النقول عنهم. فمن يحاول أن ينزهم فى آخر الزمن يجنى على العلم جناية لا تغفر.

ومن ألحظ ما نسمعه فى هذا الصدد قول القائل فى هضم جانب أبى حنيفة ألم يكن الأخذ بأقواله فى محاكم مصر لميزة فيه بل لتكون الحليفة العثمانى على مذهبه؟ وهذا جهل عظيم بمنازل الأئمة وتاريخ الفقه! أليس مذهبه أقدم للمذاهب تنفيذا لأحكامه فى المحاكم وأعرسها انسحابا منها فى مشارق الأرض ومغاربها كما هو مشهود عند كل ذى عينين فتونك محاكم الدولة العباسية والدولة الفزنوية والحوارمية والزنية والسلجوقية والبهرية والبرجية ودول أترقية إلى عهد المملى بانيس، والدول المصرية غير دولة العبيديين- ودول الهند والافغان ويخارى تجد فيها ما لهذا المذهب من القدر المعلى فى باب القضاء، هؤلاء كلهم كانوا يرعون الحليفة العثمانى فى الأحل بالمذهب، أم ابن خلدون حينما قال ما قاله عند كلامه فى مذهب مالك الذى هو مذهبه كن يرعى الحليفة العثمانى؟ والعثمانيون ما كانوا يحلمون بالخلافة إذ ذاك، والإمام الشافعى -رحمته- هو الذى يقول فيه «الناس كلهم عيال فى

الفقه على أبي حنيفة» والحاصل أن تلك الكلمة أبشع كلمة تصدر عن يدهم بالنسبة والنفية وتاريخهما، وهكذا الهوى يجعل المرء ينطق بما يكذبه التاريخ بقلم عريض، نسأل الله الصون.

من أنباء العلم والعلماء

كان السلف الصالح -رحمته- في غاية التوفى من التسرع في الإفتاء لبعدهم كل البعد عن الاتصاف لأرباب الأهواء، بل كانوا لا يفتنون قبل أن يعدوا ما يكون جواباً عن وجه إفتانهم فإذا لم يظهر لهم وجه الصواب في المسألة كوضح الصبح كان جوابهم «لا أدري» حذراً من أن يتخلدوا فتنة إلى جهنم، وكانت مجالس العلم في عهدهم في غاية الجلال والهيبة والوقار، والذين يحضرونها كانوا كأنهم على رؤسهم الطير، كما كان الصحابة -رضي الله عنهم- في مجلس النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وقد ذكر الحافظ أبو العرب محمد بن أحمد التميمي في «طبقات علماء إفريقية» ما يستعجب به المتعبرون، فأسوته هنا ليسعلم كيف كان مجلس عالم دار الهجرة الإمام مالك بن أنس -رحمته- وكيف كان ترويه في الإفتاء وهذا يعطينا صورة صادقة من سيرة السلف الصالح في مجالسهم وأجوبتهم عن المسائل. قال أبو العرب في كتابه المذكور:

قال أبو بكر حدثني أبو سهل فرات بن محمد قال: حدثني عبد الله بن أبي حسان قال: أتيت إلى مالك بن أنس فأصحبته قد ارتفع -يعني انتهى درسه وعاد إلى بيته- وباب داره مغلق، فدفقت الباب فخرجت جارية صفراء فقالت لي: من أهل المسائل أنت لم من أهل الحاجات؟ فقلت لها: رجل غريب أتيت إلى أبي عبد الله «مالك» مسلماً عليه، فقالت لي: ليس هذا وقتك، ادخل السقيفة. فدخلت فلما كان وقت خروجه فتحت الجارية الباب فإذا بمجلس كبير مفروش بالعساق والتكآت من أول المجلس إلى آخره، وفي صدر المجلس منرفة عظيمة ومكتأة على اليمين وأخرى على الشمال وأخرى إلى الخلف، فقلت في نفسي هذا مجلس الشيخ ثم دخلت فخرجت الجارية وفي حضنها مراوح فوضعت على كل مكتأة مروحة، ثم دخل مشايخ فقعدوا، ثم أخرج مالك بهادي بين تلك الجارية الصفراء وفتي، ورجلاه تخطان في

الأرض من الكبر، وكأني أنظر إلى جماله وبهائه، وكأني أنظر إلى شعر رأسه قد تصفقت من الجموعة، حتى أتوا به إلى ذلك المجلس فجلس وسوى عليه ثيابه، فلما استوى قاعدا سلم فعم بسلامه فردوا - سبحانه -، فقمتم إليه فدفعت إليه كتابا أحمله إليه ثم قرأ الكتاب فالتفت إلى القوم فقال لهم هذا كتاب ابن خنثم - من قدماء أصحابه - أتاني في هذا الرجل يخبرني عن حاله في بلد وقدره وقد قال رسول الله - ﷺ - : «إذا جاءكم حميد قوم فاكرموه» قال فقمتم من بين يديه فأوسع لي رجل، فذكروا له العلم فقال لا يؤخذ هذا العلم إلا ممن يورث بهم في دينهم، قال ثم يأتي الرجل فيسأل عن المسألة، وأنا قاعد وقد أخذ بضبعيه، ونوه بالسؤال وأداه حقه من التمشي، فرمى قال - العلم أوسع من ذلك والله أعلم -.

سئل عن اثنين وعشرين مسألة وأنا أحصياهما فما أجاب إلا في اثنين منها ولم يجب في الاثنين إلا أكثر من «لا حول ولا قوة إلا بالله» قال ثم اختلفت إليه فلم يزل مكرما لي رحمة الله ورضوانه عليه اهـ.

وعن ابن أبي حنن راوي هذا الخبر يحكي أبو العرب أيضا له دخل على «الأمير» زيادة الله بن إبراهيم فأصاب عنده أسد بن القنرات وأبا محرز وهما يتناظران في النبل «المعروف عند أهل العراق» وأبو محرز يذهب إلى تحليله، وأسد يذهب إلى تحريره «كما هو رأى شيخه محمد بن الحسن وهو المقتضى به في مذهب الخنفية» فلما قعد ابن أبي حسان قال له زيادة الله : ما تقول يا أبا محمد في النبل؟ فقال له : قد علمت سوء رأيي فيه، وقاضيك يتناظران فيه بين يديك . فقال له : ناظر أنت ودعهما ثم قال لهما : اسكنا . فقال له ما تفعل : فقال ابن أبي حسان له - أصلح الله الأمير - كم دية العقل؟ فقال الأمير : وما لهذا من هذا؟ فقال إن جوابك ينتظر سؤالي . فقال دية العقل ألف دينار فقال له - أصلح الله الأمير أفيعمد الرجل إلى ما فيه ألف دينار فيبيعه، بزعججة لا تساوي نصف درهم؟ فقال له : يا أبا محمد إنه يزول ويرجع . فقال له : بعد ماذا؟ أصلح الله الأمير - بعد أن قاء في لحيته وكشف عن سوحته وقتل هذا وضرب هذا فقال له الأمير : صدقت والله صدقت اهـ.

وبعد هذا الاستطراد أعود وأقول هكذا كان مجلس الإمام مالك -
رحمته- وهكذا كان ثرويه في الإفتاء مع جمعه لعلوم قلها المدينة -ولها الله
تشريفا- ومع مستظاهرة لأحاديث أهل المدينة. وقد أسند ابن عبد البر عن عبد
الرحمن بن مهدي أنه قال: كنا عند مالك بن أنس، فجاءه رجل فقال له: يا
أبا عبد الله جئتك من مسيرة مئة شهر حملني أهل بلدي مسألة أسألك عنها،
قال فسل، فسأله الرجل عن المسألة فقال: لا أحسنها. قال فبهت الرجل كأنه
قد جاء إلى من يعلم كل شيء، فقال أي شيء أقول لأهل بلدي إن رجعت
إليهم؟ قال: نقول لهم: قال مالك لا أحسن.

وقد أسند الخطيب في «الفقيه والمتفقه» عن أبي حنيفة -رحمته- أنه قال
«من تكلم في شيء من العلم وتخلده وهو يظن أن الله لا يسأله عنه كيف
أفتيت في دين الله فقد سهت عليه نفسه ودينه» وأسند عنه أيضا أنه قال:
«لولا الفرق من الله أن يصيب العلم ما أفتيت أحدا، يكون له لها وعلي
الوزر». وقال ابن عباس -رحمته-: كنت أسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من
أصحاب النبي -ﷺ-. وأخرج الخطيب أيضا عن عبد الرحمن بن أبي
الزناد عن أبيه أنه قال «أدركت بالمدينة مائة أو قريبا من مائة -يعني من أهل
العلم- كلهم مأمونون ما يؤخذ عن رجل منهم حرف من الفقه يقال به ليس
من أهله» وقال عمر بن خلدة القاضي لتلميذه ربيعة عن أبي عبد الرحمن شيخ
مالك: «يا ربيعة لو أنك فتى الناس فإذا جاءك رجل يسألك فلا يكن همك أن
تخرجه مما وقع فيه ولكن همتك أن تتخلص مما سألك عنه».

وقال مالك -رحمته-: «من أحب أن يجيب عن مسألة فليعرض نفسه
على الجنة والدار كيف يكون خلاصه في الآخرة ثم يجيب». وقال «ما شيء
أشد على من أن يسأل عن مسألة من الحلال والحرام» لأن هذا هو القطع في
حكم الله ولقد أدركنا أهل العلم بلدنا وإن أحدهم إذا سئل عن المسألة كأنما
الموت أشرف عليه اهـ.

ومثل مالك يسأل عن اثنين وعشرين مسألة ولا يجيب إلا عن مسألتين
منها، لكن لو سألت كوادن متفقه اليوم عن مسألتين لأجابوك عنهما وزادوك
جواب عشرين من المسائل الأخرى وحملوا على أكثرهم مسؤولية سائل ما

أنزل الله بها من سلطان مما يتخط حكما نافيًا مدى الدهر بدون مبالاة بمخالفتها لكتاب الله وصلة رسوله وفقه فقهائه الملة، مكتفين بوجود ضابط حتى ناصية الدهر بتقولها، الفاضح علم هؤلاء الكواكبي أوسع من علم قضاة الملة الأئمة الشيوعيين، كلا بل الأئمة أبناء الله في أرضه هم بحور العلم ولكن استولت عليهم مخالفة الله في أمر دينه، بخلاف قاتني اليوم فإن مخالفة الله زالت من قلوبهم زيادة على جهلهم الفظيع بشرع الله فلا يهابون بأن يحملوا قناطر إلى النار.

نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وندعوه سبحانه أن يولي أمور العلماء خير العلماء، ويهبنا رشدًا ويصلح علماء السوء وأحوالهم ليبيدوا شرهم عن الأمة المحمدية فيكون الدين كله لله.
(من هجر التاريخ)

سليمان بن عبد الملك وأبو حازم

قل بين ملوك بني أمية من لم يقطع كيل ماعذ.
وكان عبد الملك بن مروان عالمًا دينًا في مبدأ أمره، ثم أثر فيه الملك تأثيرًا غير حميد حتى قال الحسن البصري فيه «أما أقول في رجل الحجاج سبعة من سيئاته» والحجاج بن يوسف الشافعي هو الذي يقول فيه عمر بن عبد العزيز: «لوجأت كل أمة بمنافقها وجئت بالحجاج لفضلتهم».

ولعبد الملك أبناء تولوا الملك: أولهم الوليد، كان بعيدًا عن العلم لحماة ومع ذلك له بعض أعمال طيبة، وهو باني جامع دمشق ومجدد المسجد النبوي تحت إشراف عامل المدينة عمر بن عبد العزيز.

وأنهيم سليمان كان فصيح اللسان بعيدًا عن الذم، كثير الإصفاء للمصالحين من العلماء ملما بالعلم، وكان لعمر بن عبد العزيز تأثير حميد في تقويم أعماله كما أن الآراء وجاء بن حيوة أثرًا ملموسًا في توجيهه وهو الذي أشار عليه بأن يجعل عمر بن عبد العزيز ولي عهد له فعقل.

وكان محمد بن شهاب الزهري من المقربين عند عبد الملك وأبنائه الوليد وسليمان يزيد وهشام.

وقد أخرج الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي في «السنن» بسنده إلى الضحاك بن موسى أنه قال «مر سليمان بن عبد الملك بالمدينة وهو يريد مكة فأقام بها أياماً فقال: هل بالمدينة أحد أترك أحدًا من أصحاب النبي - ﷺ ؟ فقالوا له: أبو حازم. فأرسل إليه. فلما دخل عليه قال له: يا أبا حازم ما هذا الجفاء؟ قال أبو حازم: يا أمير المؤمنين وأى جفاء رأيت مني؟ قال أتاني وجوه أهل المدينة ولم تأنس! قال يا أمير المؤمنين أعليك بالله أن تقول ما لم يكن، ما عرفني قبل هذا اليوم. ولا أنا رأيك قال: فالتفت سليمان إلى محمد بن شهاب الزهري فقال أصاب الشيخ وأعطت.

قال سليمان: وماذا نكرو الموت؟ قال لأنكم أخرتكم الآخرة وعمرتم الدنيا فكروهم أنه تستقلوا من الممران إلى الخراب. قال: أصبت يا أبا حازم فكيف القدوم هنا على الله؟ قال أما الحسن فكانتائب يقدم على أهله، وأما المسيء فكان لا يبق يقدم على مولاه. فبكى سليمان وقال: ليت شعري ماذا عند الله؟ قال: امرئ عملك على كتاب الله. قال: وفي أي مكان أجده؟ قال: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٢) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٣) قال سليمان: فأين رحمة الله يا أبا حازم؟ قال أبو حازم: رحمة الله قريب من المحسنين. قال فأى القول أفضل؟ قال: قول الحق عبد من تخافه أو ترجوه. قال: فأى المؤمنين أكس؟ قال رجل عمل بطاعة الله، ودل الناس عليها. قال فأى المؤمنين أحسن؟ قال: رجل انحط في هوى أخيه وهو ظالم فباع آخرته بدنيا غيره.

قال له سليمان: أصبت فما تقول فيما نحن فيه؟ قال يا أمير المؤمنين تعفني؟ قال له سليمان: لا، ولكن نصيحة تلقبها إلى. قال: يا أمير المؤمنين إن آباءك قهرروا الناس بالسيف وأخذوا هذا الملك عنوة على غير مشورة من المسلمين ولا رضا لهم حتى قتلوا منهم مقتلة عظيمة وقد ارتحلوا عنها ظرو شعرت ما قالوه وما قيل لهم، ولفظ ابن قتيبة «فقال بعض جلسائه: يس ما

قلت يا أقرر أمير المؤمنين يستقبل بهذا؟ فقال أبو حازم: اسكت يا كاذب! فإنا أهلك فرعون هامان وهامان فرعون، إن الله قد أخذ على العلماء لبيته للناس ولا يكتمنونه، ولا يبلونه وراء ظهورهم.

إلى آخر تلك المحادثة النفسية باللغة الأثر في النفس، البغية الحكم، المذكورة ببعض اختلاف في «السز للدارمي» و «الإمامة والسياسة لأبن قتيبة» و «حلية الأولياء لأبن نعيم» هكذا يكون الناصح الأسير، القائم بواجبه في الدين.

وأبو حازم هذا هو سلعة بن دينار المخزومي ولاء كان من شيوخ الزهري وأحد معمر حكيما، أعرج أقرر، وفي ظهره حجرة. ومن الحكم المأثورة عنه أنه قال: إنما السلطان سوق، إن تلقى عنده الباطل جاءه الباطل، وإن نفق عنده الحق جاءه الحق.

بعض أغلاط تاريخية

ولا بأس أن نستطرد هنا بالإشارة إلى بعض أغلاط تاريخية في أبي حازم بسوت من بعض كبار أهل العلم من قلة اهتمامهم بالتاريخ، وهو العلم الذي لا يستغنى عنه في ساحة من ساحات العلوم.

وذلك أن ابن الجوزي ذكر في «المنتظم» أن الغزالي قال في بعض كتبه «إن سليمان بن عبد الملك بعث إلى أبي حازم: ابعت إلى من إفتارك، فبعث إليه نخلة مقلوبة فبقي سليمان ثلاثة أيام لا يأكل ثم أقطر عليها وجامع زوجته فنجاست بعيد العزيز فلما بلغ ولد له صبر بين عيد العزير» فقال ابن الجوزي «هذا من أقيح الأشياء لأن صبر ابن عم سليمان، وهو الذي ولاء فقد جعله ابن أخته» وعبد الملك وعبد العزيز كانا أخوين.

ومن هذا القبيل ما ذكره القزالي في «شرح التنقيح»: «وقد ذكر أبو حازم حديثا في مجلس هارون الرشيد وحضره ابن شهاب الزهري فقال ابن شهاب: لا أعرف هذا الحديث، فقال له أبو حازم: أكل سنة رسول الله ﷺ حرفتها؟ فقال: لا. فقال: أكلتها؟ فقال: لا. قال: أنصفها؟ فسكت فقال له اجعل هذا من النصف الذي لم تعرفه» ووجه الخطأ في هذا الخبر أن

الزهري مات سنة ١٢٤هـ وأبو حازم بعد سنة ١٤٠هـ قبل أن يولد الرشيد، وإنما جرى مثل هذه الحادثة بينهما في مجلس سليمان بن عبد الملك في حديث سعد بن أبي وقاص - رحمه الله - في السلام يعني وشمالاً في الصلاة حتى قال أبو حازم للزهري قد علمته ورويته قبل أن تطلع أضراسك في رأسك، كما ذكره ابن قتيبة وغيره يعطى اختلاف في سوق الحكاية.

ومن هذا القبيل أيضاً زعم ابن خلدون في مقدمته - على جلالة قدره في التاريخ - جريان مكائبات بين سفیان الثوري والرشيد، مع أن الثوري كان محتضياً في أواخر عهد التصور وضمن المهدي إلى أن تنولى بالبصرة في حالة الاحتباء سنة ١٦١هـ ولم يكن الرشيد إلا ابن اثني عشرة سنة عند وفاة الثوري، وإنما ولي الرشيد الخلافة سنة ١٧٠هـ فلا يتصور أن يجري بينهما مراسلات لأقل خلافته ولا بعدها، ومن يكون بتلك السن لا يعتل أن يرسل الثوري بالبصرة وخاصة مع ما بين والده المهدي والثوري، وهكذا لم يخل مثل ابن خلدون أيضاً من الانخداع بأفانيس الوعاظ.

وكذلك قول القرافي في أبي مسلم الأصفهاني صاحب القول المعروف في النسخ، إنه عمرو بن يحيى قاله أبو إسحاق في التلمع ١هـ. والصحيح أنه محمد بن بحر وقد تصحف عليه الأسماء، ومترلة الغزالي في العلم عالية جداً وكذا القرافي لكن البشر لا يخطو من سهو وغلط مهما علت مترلته.

وإذا ذكرت ما ذكرته تبعهما للفتاة، وتحذيراً من إهمال علم التاريخ وعلم الرجال - والله سبحانه ولي التسهيل.

من عبر التاريخ

رأي الشيخ محمد عبده في بعض المسائل

شخصية الأستاذ الشيخ محمد عبده لها أهميتها، ودراستها تملو كثيراً من الحقائق، ولها موضع غير هذا الموضع. وإنما أريد هنا لفت النظر إلى كلمة له منشورة في مجلة المار سنة ١٣٢٤هـ في صدد ذكر مآثره، وهي تقديراً لجهده وعمله وتفكيره في دور من أنوار حياته، وتلك الكلمة في لائحة

كان رفعها إلى شيخ الإسلام أحمد سعد العرباني سنة ١٣٠٤هـ. ومن جملة ما يقول الأستاذ محمد عبده فيها :

«... إن من له قلب من أهل الدين الإسلامي يرى أن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالث العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله، فرائها وحججها المحظلة لسلطان الدين، الكافلة بقاء حوزته، وليس للدين سلطان في سواها، وأنا والحمد لله على هذه العقيدة، عليها تحيا وعليها تموت..»

ومن ظن أن اسم الوطن ومصصلحة البلاد وما شاكل ذلك من الألفاظ الطائفة بقوم مقام الدين في إنهاض الهمم وسوقها إلى الغايات المطلوبة منها فقد ضل سواء السبيل. المسلمون قد تخيف الدهر نفوسهم، وأثحت الآلام على معاندهم، وروحت عرى يقينهم، بما غشيتهم من ظلمات الجهل بأصول دينهم، وقد تبع الضعف فساد في الأخلاق، وانتكاس في الطباع، وانحطاط في الأنفس، حتى أصبح الجمهور الأغلب منهم أشبه بالحيوانات الرثع، غيبة همهم أن يعيشوا إلى منقطع أجيالهم يأكلون ويشربون ويتناسلون ويشفسون في المذات البهيمية، وسواء عليهم بعد ذلك أكانت العزة لله ورسوله وخليفته، أو كانت العزة لساند عليهم من غيرهم..»

هذا الضعف الديني قد نهج لشياطين الأحتاب سبل الدخول إلى قلوب كثير من المسلمين، واستمالة أهوائهم إلى الأخذ بدماساتهم، والإصغاء إلى رساوسهم فخلوا عقول عدد غير قليل، ثم انبثت دهانهم في أطراف البلاد الإسلامية حتى العثمانية لتضليل المسلمين فلا ترى بقعة من البقاع إلا فيها مدرسة الأمريكانيين أو اليسوعيين أو العزارية أو الفرير أو جمعية أخرى من الجمعيات الدينية الأوربية.

والمسلمون لا يشتكون من إرسال أولادهم إلى تلك المدارس طمعا في تعليمهم بعض العلوم المظنون نفعها في معيشتهم أو تحصيلهم بعض اللغات الأوربية التي يحسبونها ضرورية لسعادتهم في مستقبل حياتهم. ولم يختص هذا التساهل المحزن بالعامية والجهال بل تعدى العرفيين بالنعصب في دينهم بل لبعض ذوي المناصب الدينية الإسلامية.

وأولئك الضعفاء أولاد المسلمين يدخلون إلى تلك المدارس الأجنبية في سن السذاجة وغرارة الصبا والخذالة ولا يسمعون إلا ما يخالف أحكام الشرع الحمدي، بل لا يطرق أسماعهم إلا ما يزرى على دينهم وعقائدهم... فلا تنفصس سنو تعليمهم إلا وقد خسوت قلوبهم من كل عقد إسلامي وأصبحوا كفارا تحت حجاب اسم الإسلام ولا يفك الأمر عند ذلك بل تعقد قلوبهم على محبة الأجانب وتنجذب القواضيم إلى مجازاتهم ويكونون طوعا لهم فيما يريدونه منهم، ثم يفتنون ما تدنس به نفوسهم بين السحابة بالقول والعمل، فيهيرون بذلك ويلا على الأمة ورزية على الدولة، تعود بالله... .

هذا بعض ما يقوله الأستاذ الإمام إذ ذاك، ومن الكتب النافعة في دراسة تلك الشخصية القذة (التاريخ السري للاحتلال) للترجم بمعرفة جريدة البلاغ الغراء و (مصر الحديثة) للورد كرومر - ترجمة المؤيد - ومحاضرات معالي الوزير الحكيم الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا ومحاضرات الشيخ عبد الوهاب النجار، سوى ما كتبه صاحب المنار في تاريخ الأستاذ الإمام، وفي ذلك عبر بالغة وذكرى للفاكرين.

صلاح المجتمع الإسلامي بصلاح الأسرة

من استعرض أحوال المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يجد كثيرا مما يحز في النفس: تحلل خلق في المجتمع، بعد أن كان مزدهنا بالأخلاق الفاضلة، ورخصا الذل بعد عز شامخ، وضعف شامل بجميع نواحي الحياة بعد قوة رفعت شأن المسلمين إلى ما فوق السماكين، وقلة ميالة بما حل بهم من تحاذل ينظر بالسقوط من مستوى أمة لها عزها وكيانها، إذا لم يتشارك الأمر حفلا، الأمة وأهل الحل والعقد منهم بمشهى الاهتمام.

وليس من شك أن صلاح المجتمع الإسلامي بصلاح أسرته، وصلاح الأسرة بصلاح أفرادها فمضى بدأ التفاضل في الأسرة عن فساد يطرأ على بعض أفرادها، فهناك تبدأ الأسرة تنهار وتتحلل بعدوى مرض هذا العضو في الأسرة.

فبانهيار الأسرة تنهار اليلة التي تكونت من أمثال تلك الأسرة، وهكذا

متصاعد العدوى إلى وحدات المجتمع الإسلامي كلها، فتصبح الممالك الإسلامية في بقاع الأرض على اختلاف شعوبها أشبه شيء بوحدات عسكرية متخاذلة لا تجمعها قيادة.

ومثل تلك الوحدات المتفككة العرى لا يكون مبعث انتصار في أي ساحة من ساحات الكفاح، بل يكون سبباً لقبلاً على أكتاف الأمة الإسلامية يسرع بها إلى سقوط لا نهو في بعده إلا إذا تداركنا الله بفعله.

ونحن في مثل هذا الوضع الخفيف في حافة الهوة المنذرة بالانتهيار في كل لحظة، والإسلام دين علم وعمل.

وأي يكون هذا وذلك إذا لم يكن هناك من يسهر سهرًا دقيقًا على سير العلم والعمل في الأمة، ويتخذ تدابير تحول دون استفحال الشر في المجتمع بكل تبصر في كل ناحية؟.

فلئن نحن في حاجة ماسة إلى تشكيلات جماعات إسلامية متصاعدة تقوم بهذا الواجب في الأسر والمجتمعات والبلدان والممالك، بعد دراسات شاملة وبعد تقرير مالا بد من تقريره في مؤتمرات تعقد لهذه الغاية الشريفة، مع السعي البالغ في تعارف شعوب المسلمين لتمكين الجماعة من تفويم أurd المعرج عنهم بالشاور والتأور، واصلاح ما يحتاج إلى الاصلاح بكل عناية بدون أن يقول أحد «أنا مالي» بل يعتقد أن من الواجب عليه أن يحب لأخيه ما يحبه لنفسه وإلا لا يكون إذ ذاك مؤمنًا، كما ورد في الحديث الشريف.

وهذا التضامن الاجتماعي هو مرمى وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشرع الإسلامي، والمسلم بهتم بشؤون أخيه المسلم قدر ما بهتم بشؤون نفسه.

ويحدثنا التاريخ أن السلطان أحمد الأول العثماني -مسيّد ذلك الجامع الخالد في الأستانة- بعث كبير حجاجه إلى شيخ الإسلام في الدولة إذ ذاك محمد بن سعد الدين يسألَه بكتاب عن سبب الخلل الطارئ على كيان الأمة وشؤون الرعية مع انصر الموهود للمسلمين. فأخذ الشيخ الخط من يد كبير الحجاب وكتب تحت بعد مد باء «الجواب» على الوجه المعتاد في الإفتاءات

عالي ولهذا الأمر كتبه محمد بن سعد الدين. وأعاد الورقة إلى السدة السلطانية، فحفظها السلطان جد الغبط حيث ظن أن شيخ الإسلام لم يلتفت إلى سؤاله، فاستحضره وأخذ يعاتبه ويقول كيف تقول «أنا مالي؟» في أمر يهمني جداً وتهمل الجواب. فقال شيخ الإسلام: كلا بل أجبت عن السؤال أدنى جواباً فمتى كانت عناية رجال الدولة وأفراد الأمة بما يخصهم أنفسهم فقط دون الثغرات إلى ما يهم ضرره الجميع أو يشمل نفعه، قاتلين مالي ولهذا الأمر؟ فقط طمت الهبة وعمت العصية لانصرافهم إلى منافعهم الشخصية دون النفع العام.

ولا شرح شيخ الإسلام كلامه هذا الشرح أعجب به السلطان جداً وعمل من عتابه فسمي في إرضائه معياً بالغا.

وكلمة «أنا مالي» على وحارتها هي حلة العزل في طرود الخلل على شؤون الأمة في كل زمن، فلا بد من وجود تشكيلات من رجال مختصين على درجات متصاعدة تسهر على شؤون المسلمين الاجتماعية وتقرر ما هو في صالحهم في دهر الأخطار، فإذا ذلك تدخل شؤونهم في طريق الإصلاح.

لكن لا يتم هذا برجال رسميين ولا بشيوخ هرمين ولا بكهول شغلهم الخور بل بشباب أقوياء في العزم والحزم يسهون في رضا الله سبحانه مخلصين لله -جل شأنه- بعزائم على قدر قوة إيمانهم، ومن الله سبحانه التوفيق والتسديد.

مأثرة عظيمة

للسيدة قوت القلوب الدمرداشية

بمناسبة ذكرى والدها العظيم

كنت قبل مدة عند صديقتنا الأستاذة الشيخة محمد عبد الرسول بدور الكتب المصرية، فحضر أحد سراء القوم فأخذ يتحدث مع الأستاذ بشأن طبع كتاب أرصد له حديثاً ثلاثمائة جنية، ففضلت الخروج متأثراً ابتعاداً عن مشاركتهم في الحديث فيما لا شأن لي به، وملء قلبي الأمل بما سمعت وفهمت أن سيدة باردة خصصت هذا المبلغ لطبع كتاب من كتب الذين باسم

والدها رحمه الله، فأكبرت هذا التفكير وهذا الاتجاه وأعجبت جد الإعجاب بهذه الوسيلة الطيبة المستكرة في سبيل إحياء مآثر علماء الدين من كبار السلف، فصرت أسأل في نفسي قائلاً: يا ترى من هي تلك السيدة التي زوت الرجال في استئان مثل هذه السنة الحسنة المشكورة صفى الدهر؟ في الوقت الذي فيه تصرف غالب الناس رجالاً ونساءً إلى مالا يرضى الله ورسوله ولا يخلد للجيل الحاضر ذكرى جميلة في المستقبل.

وبدا فكري يحول بين خيار الكتب متاثلاً أيضاً عما يراود طبعه منها، وأول ما منع في قلبي من الكتب الجسدية بالطبع كتاب «إمتاع الأسماع» في تاريخ حياة الرسول صلوات الله وسلامه عليه، لتقى الدين أحمد بن علي المقرئ، ذلك المؤرخ الطائر الصيت رغم من يرميه بتكليف الأنبياء على ما يوحى إليه إبعاده من الحكم، لعلمى بأن هذا الكتاب الممتع حقا في بابه - لم يزل قائداً في دار الكتب المصرية لا يعنى بطبعه أحد.

ثم رأيت في الصحف اليومية أن الاختيار وقع بالفعل على طبع كتاب «الإمتاع» المذكور فسررت من هذا القرار ومن هذا التوارد في الخواطر، وعلمت أيضاً من تلك الصحف أن صاحبة المشروع هي صاحبة العصمة «قوت القلوب» السابقة إلى إسداء كل غير لكل مشروع خيرى، أسوة بوالدها رحمه الله، فأردت إحيائها بعصمتها وإجلالاً لوالدها العظيم منشئ ذلك المستشفى المائل أمام كل ناظر منبأ عن عظمة منشئه وإخلاص واقفه، هكذا تكون النفوس الكبيرة في مواساة الأمة بكل وسيلة، وفي ابتكار ما يستجلب الرحمة والدعوات، في كل التماسيات.

وكم كنا نود نهضة من هذا القبيل توجه شطرا من عناية المثربين نحو إحياء الكتب الدينية المتعة مما ليس في استطاعة كل طابع نشره مالم يطمئن إلى رواجه التجارى وكفها وراء القادة.

وقد ضربت السيدة البارة -بفضلها هذا على العلم- أمثلة طيبة يؤتى بها في تخليد الذكرى، فلها منا ألف شكر على هذه الأريحية الفلدة، آمين أن تصبح هذه النواة المباركة شجرة طيبة بأسفة الفروع، وقد أثمرت ثمرات طيبة بالتعاهد المتواصل إلى أن يتم إحياء ما سلفنا من المآثر الفاعرة، وحفظها من

أن تبقى طعمة للأرض والعت، الأمر الذي يندى به جبين الحر نجلا، وفي ذلك الترياق الوافي ضد انتشار سموم الإلحاد.

ونحن نرى المستشرقين ينشرون مؤلفات للأقدمين، لكن لهم في نشرها مآرب وغايات خاصة، ودائرة المعارف العشوائية في حيدر آباد الدكن في الهند نراها جادة في نشر كتب عظيمة فنشكرها، لكن ينقصها في الغالب القيام بالتصحيح الواجب، والمغرب الأقصى قام من زمن غير بعيد بنشر كتب مهمة يحصر على حيايه.

وحظ مصر ليس بقليل في القيام بأعباء نشر كثير من كتب الأدب، وكل ذلك يعد من النهضة البهتة، لكن يمز علينا أن نرى مصر قبلة العلم قليلة الاكتراث باستجلاب كل منفع فخم فسخم من كتب السلف من أقطار العالم، غير مهتمة -كما يجب- بإحيائها بعد تحفيظها وتصحيحها، وكل من يرى أن ابن مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، والإشراف لابن المذخر، والتمهيد لابن عبد البر؟ بل أين كتب أبي جعفر الطحاوي المصري؟ بل أين شرح معاني الآثار للبدر العيني عالم مصر؟ وتلك كتب منزلة «أبي جاد» أحاديث الأحكام لمن يريد البحث في المسائل وأدلتها، وأين نهاية المطلب في واحد وخمسين مجلدا لإمام الحرمين؟ وأين الشامل لابن الصباغ، وأين التواتر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني في تسعة عشر مجلدا؟ وأين الكشف والبيان في علم الحيوان لأبي الصنع المزني في ستين مجلدا؟ وأين شروح الأصول الستة، وأين شرح ابن سيد الناس على جامع الترمذي وتكملة للزين العراقي؟ وأين تلك الكتب الممتعة في شتى العلوم؟ إلى مالا آخر له من الآثار العظيمة الإسلامية، والسعي في إحياء تلك المفاهيم فخر عماد على منصة الدهر؟

ربما تلقى بعض من قبل في مثله:

نزدق معلنا ليقول قسوم من الأديباء زنديق ظريف
فقد بقي الزنديق فيه وسمًا وما قيل الظريف ولا الخفيف

يتظاهر بالاستهزاء من الإنشادة بذكر مصنفات البدر العيني لما حرق عنه من أنه كان يرى كراهة الصلاة في مساجد العبيدين مالم تغير معالمها، حيث

كان يرى أنهم لم يؤسوا بنائها على التقوى بل بنوها لتكون مراكز للدعوة الناس رجلا ونساء إلى نحلتهن المعروفة، ومن استعرض أحوال العبيدين وما كانوا عليه من فتح باب الإباحة بشئ الوسائل واتخاذ مثل الأزهر دارا للدعوة إلى الباطنية تحت منار التشيع، وساحة لاستئصال المعتقدات علنا جهارا على الصحابة - عليهم السلام - وأخرى أعلامهم - يعذر البدر العيني، كفقير ورع ومؤرخ يقطر، في تشده ذلك التشدد الذى أدى بأصحاب الشأن في عصره إلى تغيير معالم الأزهر، وتوسيع أرضه من كل جانب واستبدال بلاطه وحيطانه وسقوفه ولركانه بحيث أصبح جامعا جديدا بكل معنى الكلمة في غير أرضه وسماته، حتى أضفى منارا للهدى ينشر نور علوم السنة في الأفانق، ومعملا لأهل السنة منذ تولى أمره أهل الحق.

وكفى الأزهر فخرا ما قام به من الخدمات العظيمة للدين الإسلامى منذ ذلك الحين بدون احتياج إلى التعرّيج لعهد الوزير ابن كلثوم اليهودى فقيهه العبيدين الذى يقول فيه ابن عساكر: «كان يهوديا من أهل بغداد غيبثا ذا مكر وله حيل ودهاء وفيه فطنة وذكاء» إلى أن ذكر كيف أسلم طمعا في الوزارة، ولا إلى العود لعهد فقيههم الآخر النعمان المصرونى الذى يقول عنه الذهبي في تاريخه الكبير: «وتصانيفه تدل على زندقته وإنسلاخه من الدين أو أنه مناقق ناقض القوم، كما ورد أن مغربا جاء إليه فقال: قد عزم الخادم على الدخول في الدعوة فقال ما يحملك على ذلك؟ قال الذى حمل سيدنا، قال يا ولدى: نحن أدخلنا في هواهم حلواهم فأتت لما قد تدخل؟».

وصاحبة العصمة السيدة البارة قد أجادت جد الإجابة في اختيار الموضوع والكتاب، ووفقت كل التوفيق في أمرها بنشر «الإمناج للعقريزى الذى هو من أحسن ما ألف في حياة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - وإن حوى بعض مالا يرضاه السخاوى.

ولى هذا العمل النبيل تقوية للصلة الروحية بفخر المرسلين، وتخليد لأرواح النشء الحديث بأبناء دعوته وسيرته - صلى الله عليه وسلم - وفى ذلك أيضا ترسيخ الكافة الكافية في النفوس ضد دعاة المروق من أبناء الغرب والشرق، وفيه أيضا لفت أنظار الشفقتين إلى أن تلك الثقافة هي الثقافة التى يتطلبها الشرق

المسلم وأن راية القمصاني - عليه السلام هي الراية التي لا يبلى مسلم بها بديلاً، وفيه أيضاً استنهاض للهمم نحو إحياء تراث الأجداد.

أطلق الله يداً صاحبة العصمة مع تحملها التحجب في خير وعافية، مسئلة كل خير لكل مشروع خيري، وأعلى منزلة وأدها العظيم - الباعث على هذه المأثرة - في غرف الجنان، وأدام ذكره الجميلة في قلوب الأمة.

كلمة عن مقالات بالغة النفع

تندفق سموم الإلحاد منذ سنين متطاولة مشرقة إلى البيئات الإسلامية فتسرى في العروق ولكاد لا تدع في محاربا عرقاً ينضى بغيرة الإسلام حيث قل جداً من يفكر في تزيق واقع يمنع تأثير تلك السموم أو يحدث متاعه تبطن تأثيرها في النفوس فضلاً عن اتخاذ حواجز تحول دون تدفقها.

وكذلك تتحدر صنوف من نزغات الجاهلية الجهلالة، والوثنية الحرقاء منذ أمد بعيد مغرمة إلى تلك البيئات، فتجد أنانا صاغية تستسيغها وقلوبها خالية تقبلها، فتستسلم نفوس للهلاك في الدارين حيث لا تلقى تلك الشرور في سبيل مروءتها من يغار على الدين كما يجب ويسعى في إنقاذ الموقف.

بل يحدث من تفاضل هذين التيارين وازدراجهما ما يلهب قلب كل غيور من عموم التفرنج والتبرح وشمول الرذيلة ونقص قلال الفضيلة وسيادة المذلة والخنوع والرجوع إلى الهمجية.

وكلما طال بنا الزمن وامتد الأمد، يزداد ذاك التدفق وهذا الانحدار سرعة وحظورة حتى كاد أن يغمرها مغفل الدفاع عن الدين والفضيلة والعلم.

والحراس من سافاتنا العلماء نيام أو مشغولون للتيار الجارف، فالكبار سكوت قانعون بالقوت! والصغار في سبيل الحصول على أساليب ترفيهم وفي الأشياء متواكسين في أمر الذب عن الفضيلة والعقيدة المتوارثة والفقه المتوارث والخلق الإسلامي الرحيم فاعلمين حماس الشباب غير مفكرين في رضا رب الأرباب، فيزول شيئاً فشيئاً الاستمسك بالعقيدة المتوارثة المنجية في الدنيا والآخرة، ويدخل أمل الاحتفاظ بالشرع الأخير المسعد للمسلمين أمام عزهم تاركين، موجهين النزغات مسروق وأنظمة وضعية ملبسة تؤدي إلى انحلال كيان الإسلام.

وإزاء هذا المنظر الرهيب يكاد اليأس يستولى على النفس قاطعاً الأمل من أن يجد بصيصاً من نور يخترق هذا الظلام الدامس بخطوة بخطوة لولا طائفة من الطلقة الوسطى من علماء الأزهر الشريف، ولا سيما جماعة الوعاظ ممن ترفعوا عن استكانة الكبار وأطباج الصغار فشكلوا طريق مناصرة الحق حيثما كان، داعين إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ومحاذين للشياطين بالتي هي أحسن، ومضحين بكل مرتخص وغال في سبيل المحافظة على الحق وعلى الفضيلة وعلى العزة، مستبشرين أن القيام بالواجب هو أسنى المطالب.

ومن هؤلاء الصفوة المختارة الأستاذ الجليل الشيخ محمد إسماعيل عبد رب النبي -حفظه الله- فإنه -أطال الله بقاءه- بعد أن تخرج في العلوم على أئمة من شيوخ الأزهر وأحرز شهادة العالية لازم شيخ فقهاء عصره فصيلة العلامة الشيخ محمد بخيت -رحمه الله- فتدرب عنده مدة طويلة على تجميع المسائل ووجوه إقامة الدلائل، فنمت مواهبه، وظهرت مبدئته في الإرشاد والتذكير وبيان الحق ودفع الشكوك وقمع أهل الباطل، وقد أناء الله سبحانه من الشجاعة الأدبية وقوة البيان ما جعله في أول صف من المجاهدين في سبيل الدين في هذا القطر العزيز، يصارع بالحق في كل مكان ويتصر الحق حيثما كان، يدور مع الحق حيثما دار، ويقطع بقلعه المرفف البتار رأس كل مبطل ثرثار، ولا يخاف في ذلك لومة لائم، ولا يعرف الملق والأستكانة والمداجنة، تمسك بعنان براعته يستعمل اللطف في محله والعنف في مستأمله، والنصر حليفه في ردوده ومناظراته لأنه نصير الحق ولسان الصدق.

فاجدر بمثله أن يكون متصمراً بتصر الله سبحانه في كل المواقف.

وهاهنا ردوده على الشياطين في مشروعات تعدد الزوجات الفاضل إن شاء الله، وردوده على المستهترين في الاستهانة بأئمة الاجتهاد ركضاً وراء الاجتهاد في سبيل الشيطان، وفي التغالي في مسائل زيارة القبور والتوسل والبدع وغيرها، وكذلك ردوده على أهل الإلحاد في شتى المواضيع، وردوده على من أنكر وجود الشيطان بتأويل قسرمطى كله هلهل، وردوده الفتالة على منكر نزول عيسى -عليه السلام- في آخر الزمان. وكلم له من مقالات في مواضيع

تتم للجمعية الإسلامي وتنمي في القلوب وروح التمسك بالشرع الآخر. نارك الله فيه ورفقه لكل عمل فيه رفعة للدين وهداية للمسلمين.

الأزهر قبيل عيده الألفي

الأزهر الشريف جامع عالمي معلوم الحدود والمكان يؤمه طلاب العلوم الشرعية من مشارق الأرض ومغاربها على اختلاف ألسنتهم وألوانهم، وقد أرسد لطلبة علوم الشرع فيه أوقافا نادرة رجال أخیار من ملوك وأمراء وأثرياء من عهد الملك الظاهر بيبرس فأصبح منار هدى للعالم الإسلامي كله.

ومصر تعنى كل هذه العناية به لأنه ليس في العالم معهد سواء يؤمه طلاب العلوم الشرعية من شعوب الإسلام كلها على توالي القرون، وبهذا أصبحت مصر زعيمة الشرق الإسلامي كله.

وقد رأينا بالأمس صدور تشريع يقضى بأن طلبة العلوم في الكليات وسائر أقسام النظام في أنحاء العاصمة البعيدة عن جدران الجامع الأزهر يستحقون من ربح أوقاف طلبة الجامع الأزهر باعتبار أنها قروح للأزهر، ونرى اليوم -قبيل العيد الألفي لتلك الجامع الخالد- صدور تشريع جديد يحرم طلبة العلم بالأزهر نفسه ربح أوقاف طلبة الأزهر أنفسهم بالنص على حرمان الذين يحضرون الدروس الحرة -التي ستحدث بالأزهر- من كل استحقاق، مع حمل متسببه على اختلاف أعمارهم من العطفولة إلى الهرم على الانتساب لأقسام النظام.

وليس يخاف أن الغرباء الذين يقصدون الأزهر من شتى الشعوب في أقطار العالم كانوا موضع رعاية خاصة وتساهل بالنظر إلى اختلاف لغاتهم وتفاوت ألسنتهم وبعد بلادهم، فلم يأخذوا بالنظام الدقيق لاقطع عن الأزهر الطلاب من تلك الأقطار فتحرم بلادهم نور العلم من هذا المنار الخالد، وأغلبتهم الساحقة يعمدون في أول فرصة إلى بلادهم بعد أن تزودوا بحظهم من العلم بدون إطالة المكث بالأزهر إطالة غير معقولة، وإنما كانت الأقلية الضئيلة منهم يسقون بالأزهر وهم الذين سمح لهم بالبقاء فيه مدة طويلة إلى انقضاء زمن إمكان الكفاح منهم في سبيل الحياة، أولا يكون هؤلاء جديريين

بعدم الإزعاج والإرهاق بما لا قبل لهم به، وليس فى العالم معهد يسمح لمثبيه أن يشيوا فيه حتى إذا بلغوا هنا لا يطبقون فيها الكفاح فى سبيل الحياة ينهضهم بالمراء وهم أصحاب عائلات يعملونهم، ومورد عيشهم ينحصر فيما يتفاوضون من ربح الأهر.

ولما نظن بالسادة أصحاب الشأن بالأهر أن يحيدوا عن مبدأ (عدم شمول حكم القانون لما قبله) فننظر من حكمتهم اتخاذ قرار يطعن هؤلاء فى مثل هذه الظروف الحرجة بإعلان تطبيق حكم القانون على الواقفين إلى الأهر بعد صدوره فقط، أو اقتراح مادة تفى بالغرض فى هذه المسألة تكلمة للقانون الصادر. ولا يتصور أن يكون أصحاب الشأن يرون اليوم أن غايات الواقفين لطلبة العلم فى الأهر من أقطار العالم ما كانت سديدة، وإن كانوا يبينوا اليوم أن المصلحة القاضية بالعدول عن عد الجامع الأهر معها عالميا تؤدى لروقتة طلاب علم الدين من شتى الأناسيم فمن الحكمة -بمناسبة الأحوال الحاضرة- الترفق بغرباء الطلبة الذين احتضنهم الأهر مدة طويلة والنمهل إلى أن تصع الحرب أوزارها نظرا إلى انقطاع صلاتهم ببلادهم فى شوارع الأقطار وحدا من زجهم فى مأساة لا تطاق.

ولما ملأ الحق فى انتظار ذلك من حكمة القائمين بأمر الأهر الشريف.

إيضاح لابد منه بمناسبة مقال لأهرى

قرأت فى مجلة الإسلام الغراء مقالا تحت عنوان «قانون الأهر الأخير والطلبة الأخراب» بتوقيع «أهرى» فذهبت منه أن أهل الشأن بالأهر يسعون فى تلطيف حكم هذا القانون بالنسبة إلى غرباء الطلبة، احتفاظا بصيغة الأهر العالية (وهذا سمى مشكور) وعلمت منه أيضا أن كاتب المقال مع الذين يرون معاودة النظر فى القانون لتلك الغاية (وهذا أيضا طيب جميل).

وبعد أن جاهر هكذا أنه معنا فى الراى يعزود ويحلف بالله (إن القانون المذكور - وإن كان على غير رغبة المشيخة- هو فى مصلحة العلم ومصلحة الطلبة الغرباء ومصلحة بلادهم ومصلحة الأهر ومصر) فليكن لماذا يرى الكاتب معاودة النظر فيه مع الذين يرون ذلك؟ وعهدنا بالأهريين الابتعاد عن

التناقض، ويعد أن نقض الأستاذ هكنا ما أبرمه قبل لحظة ثم بالتم الأهرام لقضاء مجلس الشورى في القسم العام بالنسبة إلى غرباء الطلبة وقارن بينهم كما شاء.

ثم ختم مقاله بعزومالم أقله إلى، وهذا ما يتبرأ منه كل من يحاول الكتابة في المصالح العام وإلا كان سيره في طريق غير معروف وسلوكه في غير مسلك مألوف، وهو الذي قال إن الأهرام كان يرغب في إبقاء القسم العام على ما هو عليه بالنسبة إلى الغرباء، والذي ذكرته أن هناك أقلية ضئيلة طال أمد مكثهم بالأهرام بنسائل أهل الشأن معهم، وسورد عيشتهم ينحصر فيما يستحقون من الوقت فيتبني عدم إزهاقهم بما لا قيل لهم به -بمرة واحدة في هذه المرحلة من الإصلاح- ثم ختمت مقالتي بقولي سبحانه رأيي في غير ليس ولا تعمية فمن الحكمة -باعتبار الأحوال الحاضرة- الترقى بغرباء الطلبة الذين احتضنهم الأهرام مدة طويلة، والنهمل إلى أن تضع الحرب أوزارها نظرا إلى انقطاع صلاتهم ببلادهم في شوابع الاقطار وحسبوا من رجهم في مأساة لا تطاق^٩.

ولا أدري كيف يدل هذا -في نظر الأستاذ- على الدعوة إلى تحويل الأهرام إلى تكية، وإن كانت في نطاق إشراف الأهرام تكايا، فليعله يعد كل من يرى عدم قطع عيش هؤلاء -بمرة واحدة في مثل هذه الظروف داعيا إلى ذلك بغض النظر عن أن يد الأهرام في أوقاف الغرباء يد أمانة.

ووجوه الترفيق بهم لا تخفى على القائمين بأمر الأهرام الشريف. وإن خفيت على الكاتب العائب في غير معتب، فأطلق عمان قلمه بتلك البلاغة المشهورة في إخوانه بالأمس من الأصفياء الأبرار الذين شاموا في العلم وضعفوا وما استكتوا وإن لم يبلغوا مبلغ كاتب المقال في عموم الإرشاد وشمول الدعوة وموافاة الخط، وليس الانتفاع في مثل هذا الموضوع شأن المرشد الحكيم.

فأوصي الأستاذ أن يعيد النظر في مقالتي مع استذكار وجوه الدلالات المتشيرة عند الأهراميين؛ ليعلم أنه وهم فيما نسب إلى وليظهر له أن اقتراح «الإنان لهم بنفشاء بقية حياتهم في الأهرام» لا يمت إلى هذا العاجز بصفة وإنما

هو من كسب ذلك الأزهري الذي لا تعرف نسبه إلى أي أزهري إلى الأزهري الذي كان نكبة قبل اليوم في منطقة أم إلى الأزهري الذي انتزعت منه الدراسة؟ وإسناد أمر إلى من هو يراه منه أباه كل من تعود التفكير فيها يودعه الطروس قبل تسويد البياض به.

وفي الختام أطعن الأستاذ أن صديقه في صف الثمنين للأزهري من أعماق القلوب أن يدوم معقلاً للدين يؤوي للمجاهدين في سبيل العلم بخدائهم الباردة لكل ذي عينين وتأليفهم للمتعة في علوم الإسلام، بعيداً عن أن يكون مرتعاً للمرتزقة عبدة الكروش والهايام، وفي ذلك فخر مصر خاصة وفخر الإسلام عامة.

إحياء علوم السنة بالأزهر

هذا تقرير قدمه الأستاذ محمد راشد الكوثري إلى الشيخ مصطفى عبد الرزاق شيخ الأزهر تلبية لرغبته.

عندنا بكل اغتباط أن حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر -أيده الله بروح من- يوجه في هذه البرهة عناية خاصة إلى إنهاض تعليم الحديث وعلومه في الأزهر الشريف؛ ثلاثي ما عسى أن يترتب على دوام قلة العناية بذلك من سوء الفائة في القائمين بالأمر، بسبب تجويزهم ترك المتخرجين فيه يتسبون في وادي الخيرة عند اختلاف الروايات، لا يعرفون كيف يرجعون رواية على رواية بطريق علمي، ولا يفرون ما هو الصحيح منها، وما هو مقطوع الشك نائف، ولا يهتدون إلى وجه رد العدوان بحجة عند اعتداء عدو أئيم برواية كاذبة على حريم قدس الإسلام وتاريخ صدره الأول، ولا يعرفون بين ما يصلح أن يكون بياناً لمجمل الكتاب، أو مفسراً لمواقع الاشتباه فيه، وما لا يصلح لهذا أو لذلك.

وتلك أمور لا يستلخ أن تسود معهداً إسلامياً قديماً -كالأزهري- لم تزله ولا تزله وفود الشعوب الإسلامية تؤمه منذ مئات من السنين.

ليرتوا من معية الصافي، ويهدوا قلوبهم إنا رجعوا إليهم بما تلقوا هنا من العلوم العالية الإسلامية، وهكذا كان الأزهر الشريف منار الهداية لجميع

الانقطار الإسلامية، حتى أصبح معقد آمال العالم الإسلامي كله في شؤون علم الدين، بحيث يعد أنه لا يفرط في أمر هذا المعهد التاريخي العظيم إلا من لا يبالى أن يفرط في معقل الإسلام الوحيد قام الدين أم قعد.

ولهذه المكانة العظيمة للأهر في نفوس المسلمين عامة نرى ذلك التصميم من الأستاذ الأكبر في غاية من الأهمية، فتدعو الله جل شأنه أن يتم على يده الكريمة هذا الإصلاح المنشود، الرضى عند الله ورسوله وعامة المسلمين وعامتهم في جميع بقاع الأرض، وأن يكافئه على هذا القصد النبيل وهذا العمل الجليل، بكل خير في الدنيا والآخرة، وهو لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

فباعتساب هذا الاتجاه المسود لبيت الإشارة، وقدمت التمنيات، في ذلك الموضوع وما إليه، فإن صادقت قبولاً فالشكر لله على التوفيق، وإن لم تلق ارتياحاً إليها فقد كفى إرضائي لضميري، وإن كان فيها بعض حقائق مرة معادة، فأقول مستعيناً بالله جل جلاله.

إن القصد الأصلي من الدراسات الأزهرية فيما نرى -ومعاً مفكروا المسلمين فيما أظن- تخريج دعاة هداة بصدق، متضلعين في العلوم الإسلامية بحق، منشئين على النكّل العليا في الأخلاق الفاضلة، والشهading النفس، والأدب الاجتماعي، وعلى التصاني في خدمة المجتمع بإخلاص، مدرّبين على طرق الهداية، وإصلاح النفوس والأسر والمجتمعات، فيكون بين الأهر وبين الجامعات المصرية بون شامخ، باعتبار الوسيلة والغاية في آن واحد، حيث كان للتهذيب والعمل الصالح والتوسع في العلوم الإسلامية المقام الأول في الأهر.

وقد أثبت الأهر لنفسه في منصة التاريخ حق البقاء في الوجود معهداً أثرها محفوظ الكيان مدى الأزمان، في علومه الأصلية، وطرازه في التخريج، به أفاض منذ مئات من السنين على العالم الإسلامي، من العلوم العقلية الإسلامية، للهداية إلى سواد السبل، بطريقة الخاص في التعليم والتخريج، ولا تزال مفاخره الخالدة المشكورة ماثلة أمام كل بصير. وأما إحداث جامعة الأزهرية تسير في العلوم الكونية، مع جامعات العصر جنباً لجنب فعمل مبرور

سالم يزد إلى تناسى الغاية الأصلية بإهمال بعض العلوم التى لا غنى عنها للمجتمع الإسلامى فى دور من الأوقار، وإهمال العناية بالتهذيب مظهرا ومخيلا.

لكن نرى بكل أسف الأثر القليل الذى هو معقد آمال المسلمين فى مشرق الأرض ومغاربها فى حالة إهمال عجيب، كما نرى الأقسام النظامية تسودها الفوضى من الباحثين : التعليمية والتهذيبية منذ تأسيسها، على فرض التناقص عن الإهمال الخريب للموسى فى تطبيق مناهجها المرسومة، فضلا عن الحرص على الغاية المطلوبة من وجود الأثر تعليميا وتهذيبا.

فمن المآثر التى تؤذى عبود المسلمين فى العالم أجمع، أن يروا بعض كبار العلماء وصغارهم لا يأتون إن يحلقوا لحاهم، ويظهروا بمظهر الشباب الأغرار، البعداء عن التفكير فى وجوب المحافظة على سمات الوقار بصفة أنهم رجال الدين وهداة الأمة ودعاة السنة، مع ما هو مشهود فى جميع الملل والنحل عامة من استنكار مثل ذلك فى رجال أديانهم ومع ما ورد فى السنة الصحيحة من عشرات الزواجر عن ذلك خاصة، وليس تقسيم السنة -فى زمن متأخر- إلى سنة هدى وسنة دواء، بمعنيهم عن اللوم بعد ثبوت تلك الأحاديث الصحيحة الصريحة الزاجرة عن مثل ذلك -مهما انتاعم المفتون- بل نرى فى كثير من الملأب الفقيه رد شهادة الخلق فى المحاكم الشرعية، فظيلا عن أن يكون قاضيا فيها، ولولا رأى القائل باختلاف أحكام التزكية على اختلاف الأربان لوقع فى الأمر حرج عظيم. وعلى كل حال هذا المظهر فى علماء الدين يؤذى أنظار المسلمين حقا من غير أن يخفف من وقع ذلك فى النفوس استمرار العمل على تلك العادة المتكررة فى بيتنا هذه.

ثم إننا نرى استمرار الدراسة فى الأقسام النظامية عندما يؤذن المؤذن للصلاة ويجب المسلمون داعى الله ويقومون إلى الصلاة فى جنبهم على رأى منهم ويسمع من غير أن يحرك هؤلاء السادة القادة ساكنة فى الإجابة لهذه الدعوة الإلهية، وهذا أيضا منظر يؤذى ويقضى أضرار المؤمنين، بل يحمل العامة على التهاون بأمر الصلاة أو الاستهانة بالعلماء. رحم الله العلامة شمس الدين محمد بن حمزة الفنارى صاحب «فصول البدائع فى أصول

الشرائع المتخرج من جامعة شيخون في الفقه الإسلامي عند العلامة أكمل الدين البهرتي حيث رد شهادة السلطان أبي يزيد الأول العثماني في قضية كان ينظرها قائلا له: إنك لا تواطب على صلاة الجماعة قلنا أرد شهادتك كما هو حكم الشرع الإسلامي.

وإعمال أمر تنشئة الطلبة على مراعاة الآداب الشرعية فضلا عن الفروض والواجبات والسنن بما لا يستأخ أصلا. وهنا نستزل الرحمات على جدت الأستاذ عاطف بركات مدير مدرسة القضاء الشرعي، بما أثر عنه من كلمة في التهذيب معروفة عند معارفه.

ثم إن المرعى المتأصل لا يفتأ يسهر على أحوال الطلبة: في أكلهم وشربهم ونظافتهم وأزيائهم ومخاطباتهم ومعاملاتهم ولهجاتهم، وكيفية سيرهم في الطرقات، وأحوالهم ليلا ونهاراً سهراً ونحاصاً، ليتمكن من تخريج هذه مهلبين حقاً بحيث لا يقال فيهم: «فاقد الشيء لا يعطيه» وهذه الناحية لا تتحمل التوسع فيها من غير أن نألم أو نؤلم أكثر مما سبق، والعيان يخفى عن اليان.

ثم إن ربح الطلبة والعلماء في هذا المعهد في حزيات ومظاهرات قاطمة عن العلم بما لا ترغبه جماعة تحترم نفسها، وتريد المحافظة على سمعتها وتحرص على غايتها، فالرجل الإداري الذي لا يكون حارماً وحاسماً في تلك النواحي ينجى على نفسه وعلى إدارته، وعلى طلبة المعهد الذي يتولى أمره، وليس لئل هذا العضو الفاسد دواء غير البثر.

وبعد هذا التمهيد اليسير أقول:

أولاً: إن الأصلح ليكون محلاً لدراسة العلوم الأصلية في التفسير والحديث ونحوهما هو الجامع الأزهر، لأنه إنما يمكن هناك ربط دروس الحديث ونحوه بما بعد الصلوات من فجر وظهر وعصر ونحو ذلك، من غير حاجة إلى جرس أو بوق أو صفارة أو طبل، وفي ذلك أيضاً مراعاة جلال المدرس، ومحافظة الجميع على الجماعات، وتمكين المدرس من إلقاء درسه تاماً كاملاً، من غير أن تعد أنفاسه بالدقائق والأثبات، كما هو حق الدروس العالية

الإسلامية الحرة، وأما الدروس الباقية فتوزع على أوقات لا تكثر فيها جليلة ولا غرضاء تحول دون الفهم والتفهيم، توزعها حكيماء، بعد تقرير ما يجب تدريسه من شتى العلوم بالنظر إلى الغاية التى يهدف إليها الأزهري.

وثانياً: تعد ساعة فى الأزهري الشريف للبحوث فجمع أشنيات الكتب المتعلقة بالحديث وعلومه، بالشراء والاستساخ والتصوير، من مكبات الغرب والشرق لتكون تحت أبهى الباحثين من الأساتذة والطلبة، ويكلف شيخ الحديث أو لجنة خاصة الطلبة إجراء بحوث خاصة فى موضوعات شائعة من هذا العلم، يحملهم على التردد إلى تلك القاعة، لاستثمار بحوثهم وتحقيق موضوعاتهم فى مدة يسيرة تحدد لهم لإتمام البحث؛ إبعاضاً لروح المنافسة العلمية بينهم فى إحراز نصيب سبق فى البحوث السريعة، وبهذا يحصل تقدم كبير فى العلم، ويكثر الإنتاج العلمى بمشيئة الله سبحانه وتوفيقه. وكفى أمشاطت «دار المصنفين فى ندوة العلماء» بالهند، من خيريات وبركات فى الإنتاج العلمى حتى أصبح للتدوين ذكر جميل فى البيئات العلمية فى العالم.

وعند تقرير افتتاح تلك القاعة الخاصة فى الأزهري يعمل كشف شامل عن الكتب المتخيرة فى الحديث وعلوم الحديث الواجب إحضارها إلى تلك القاعة، من أمثال «التصهيد» شرح الموطأ لأبن عبد البر، و «القبس شرح الموطأ لأبى بكر بن السرى» و «رجال البخارى للباجرى» و «شرح جامع الترمذى لأبن عبد الناس» وتكملة للزى العراقى و «شرح ابن رسلان لسنن أبى داود» و «ثقات المعلى» و «ترتيب الثقات لقاسم بن قطلوبغا» و «الإكمال لمغلطاي» و «المعلل للدرقطنى» و «الإرشاد لأبى يعلى القزوينى» و «الإشراف لأبن المنذر» و «المصنف لأبن أبى شيبه» و «المصنف لعبد الرزاق» و «السنن لسعيد بن منصور» و «المورد الهنئ فى شرح السير لعبد الغنى تأليف القطب عبد الكريم الحلبي» و «جامع التحصيل فى أحكام الراميل للصلاح العلانى و «تطريح أحاديث الاختيار لقاسم بن قطلوبغا» و «تقدمة معرفة الجرح والتعديل لأبن أبى حاتم» و «التقييد لرواة السنن والمسند لأبن نقطة» و «تفريد المهمل لأبى على الشافعى» و «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى للرامهرمزى» و «الإلغام فى قواعد الرواية والسماع للفاضل عياض» و «شرح علل الترمذى

لاين رجب» و «التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي» و «تفليح التحقيق لابن عبد الهادي» و «المشبه للنحوي» التبصير المستب في تحرير المشبه لابن حجر» إلى غير ذلك من الكتب القيمة.

وثالثا: بقرر تدريس الأصول الستة للبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي وابن ماجه، بطريق السرد على طبق الرواية، والاكتفاء بشرح بعض مفردات بسيرة فيها دون التوسع في الشرح ليعكن تلقفها في مدة يسيرة، وكذا موطأ مالك من روايتي محمد بن الحسن ويحيى الليثي، وترتيب مختصر مسند أبي حنيفة لمحمد عابد السدي، ومعاني الآثار للطحاوي، وترتيب مسند الشافعي للسدي المذكور، وسنن الشافعي للطحاوي.

وذلك بأن يعين للتدريس كل منها شيخ خاص يكون مكلفا بتسليم الكتاب على طبق الرواية، مع إلزام طلبة الأقسام النظامية وطلبة الأروقة من الغريب أن يختاروا كتابا منها ليحضره في وقته المحدد عند شيخه الخاص ويلزموا مجلسه إلى إتمام الكتاب، وهكذا يفعلون في الكتب الأخرى كلما تم تلقى كتاب منها، ويكون طريق تلقى الكتاب من الأستاذ بأن يقرأ الطالب الذي على عمن الشيخ صفحة أو نصف صفحة من الكتاب على نودة ورفع صوته ثم يقرأ الذي يليه، وهكذا إلى انتهاء المجلس، فإذا أخطأ القارئ في لفظ رده الشيخ إلى الصواب، فيصلح الجماعة كتبهم بعناية تامة.

ويكون الشيخ مسؤولا عن ضبط الكتاب سديا ومتنا، من أصول معتقدة تدلونها أيدي الحفاظ وضبطوها طبق الرواية، ولا يقبل منه أي تساهل في ضبط الأسماء والكنى والألقاب، بل يضبطها على الوجه ويحمل الطلبة على البحث عنها في مظانها من الكتب في تلك القاعة وغيرها تعويذا لهم على أن يحشوا في العلم، مع توزيع ما يمكن توزيعه عليهم من الكتب الصغيرة في الرجال مثل «خلاصة تهذيب التهذيب للخزرجي» و «تقريب التهذيب لابن حجر» و «المغنى للفتي» ونحوها.

ويلزم الشيخ بأن يكتفى بشرح بعض مفردات في الحديث دون التوسع في الشرح للإتهاء من تلقى الكتاب في أيسر مدة، ليصح المجال لتلقى الكتب الأخرى على طبق الرواية من شيوخها كما هو المطلوب، لأن الإضافة في

الشرح تقطع الطالب عن إتمام الكتب، وليست حاجته إلا إلى ضبط المتن والسند على طيق الرواية، وإلى شرح بعض مفردات يسيرة، وأما التوسع في الشرح فهو في غنية عنه بما في متناول يده من شروح الكتاب.

وقد كنت حضرت مجلس بعض الشيوخ الكبار من أصدقائي في «صحيح البخاري» فوجدته قليل العناية بضبط الأسماء ومختلف الروايات، معنياً بالإضافة في الشرح، فقلت له في مجلس خاص: رأيتك تساهل في ضبط الأسماء وتبين مواضع الاختلاف، مع أن حاجة الطلبة إلى ذلك فقط، وهم ليسوا في حاجة إلى سرد ما في بطون الشروح التي تحت أيديهم. فقال: لا داعي إلى العناية بضبط الأسماء والكنى والألقاب، بعد تحقق صحة المتن فقلت: لعنكم تعدون الأسانيد في أوائل الأحاديث زينة مجردة مع أنها مدار الحكم على الأحاديث بالصحة، وبالتساوت في درجات الصحة، فيعصرقة الأسانيد ورجالها يتمكن العالم من التخلص -عن علم- من مواطن الزلل عن تعارض الروايات، فيرجح ما يرجحه عن بصيرة لا عن هوى ولا عن تقليد، وينبذ ما ينبذ عن حجة ناهضة، فيمدارسة أحوال الرواة ورواياتهم يصبح الباحث كأنه عايش معهم وعاشرهم، فيميز بين من تقبل رواياته مطلقاً وبين من يتقى بعض أحاديثه في الصحاح دون بعض، فلا تقبل رواياته كلها ولا ترد كلها بل يقبل بعضها ويورد بعضها بضوابط معروفة عند أهل هذه الصناعة. فقال: كان مشايخنا يعنون بشرح متن الحديث دون ضبط الأسانيد. فقلت: إذا تساهلتكم أنتم في الرجال هكذا فمن بعدكم يكونون أكثر تساهلاً، فيضيع هكذا هذا العلم الذي لولاه لما علم وجه الصواب بين الروايات المختلفة في التفسير والأحكام وتاريخ الصدر الأول، فسكت على مضض. سامحنا الله وزياد بيمه وكرمه.

وبالأمسي رأينا تلك التقارير التضاربية المدونة عن كتاب «التفصيص للدراسي للجسم» وهي تبقي مدى التدهر مؤقنة بمبلغ علم واضعيتها بصناعة الحديث وعلم الرجال، ومن تعطل في عدم استنكار ما فيه من المخالفات الصارخة لعقيدة التنزيه باسم حرية الرأي نسي أن الأزهر حارس للعقيدة والشرعية! وليس للمدرس أن يسمح للصومح أن يشولوا على البضائع التي حراستها على عائقه باسم أنهم أحرار فيما يعلمون.

ووابعا: يعين شيخ لعلم أصول الحديث المعروف بمصطلح الحديث فيذهب أولا «شرح القية الحديث للعراقي» تأليف السخاوي، ويضم إلى هذا المذهب آراء مختلف الطوائف من الفقهاء في مسائل هذا العلم ليكون أتم وأوفى، وإلى إتمام هذا العمل وإكمال هذا التهذيب يكفى الاستاذ بإقراء شرح النخبة لأمن حنبل مع ضم فوائد إليه من كتاب قاسم بن قطلوبغا عليه ومن شرحى على القارى ومحمد أكرم السندى. وما لا يعمل فى هذا العلم «المحدث الفاضل بين الروى والروى» - أقدم ما ألف فى هذا الفن - و «الإلحاح للفاضل عياض» و «الاقتراح للفاضل ابن دقيق العيد» و «الكناية للمخطيب» و «معرفة علوم الحديث للمحاكم» مع التنبيه إلى ما فى الآخرين من بحوث غير محصاة.

ومدرس هذا العلم فى إمكانه غرس حب علوم الحديث فى نفوس الطلبة والتقدم بهم إلى مستوى عال جدا فى هذا العلم، بإيضاح وجوه الخللان التى تلحق من قلت بضاعته فى هذا العلم مهما برع فى باقى العلوم، مع ضرب أمثلة مثيرة بكثرة مما يلفت أنظارهم إلى مبلغ حاجة العالم إلى هذا العلم ليعلم شأنه بين أترابه عند محاولة تحقيق مسائل فى العلوم لها صلة وثيقة بهذا العلم.

وخامسا: يعين أيضا استاذ لعلم الأحاديث الموضوعية والواقعية، فيشغل «تنزيه الشريعة الموضوعية عن الأخبار الشيعية الموضوعية لأبى الحسن بن عراق الكنائى» أساسا لدراسة هذا الموضوع، ثم أنه من الميزة من جهة أن فى أوله مقدمة تقيى فى الوضع والوضايع مقولة من موضوعات ابن الجوزى، مع زيادة فوائد من غيره، وفى أوله أيضا «الكشف الحديث عمن رمى بوضع الحديث لسيط بن العجمى الحافظ» لكثرة الحاجة إلى معرفة الرجال المعروفين بالوضع عند التحدث عن الأحاديث الموضوعية، وقد رتب أبواب كتابه على فصول يذكر فيها ما اتفق مؤلفو كتب الموضوعات على الحكم عليه بالوضع وما اختلفوا فيه وما ترجع عنده، فإذا استقصى استاذ هذا النوع البحث فى باقى الكتب المؤلفة فى الأحاديث الموضوعية والواقعية مع التنبيه إلى أحوال مؤلفيها من التسرع أو التروى فى الحكم تمكن من إخراج كتاب للناس أجمع وأوفى وأنفع مما تقدم.

وسادساً: يعين مدرس خاص يقوم بتدريس أحكام المراسيل وآراء أهل العلم فيها بعد دراسة شاملة وبعد الاستعانة «بتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» وكتاب «المراسيل» له، و «أحكام المراسيل للإصلاح العلائي» وهو من أرفع الكتب وأوسعها شرحاً لآراء أصحاب المذاهب الفقهية فيها - و «شرح على الترمذي لابن رجب» ونحوها مع لفت النظر إلى الأحاديث المتعلقة في صحيح البخاري، والأحاديث المرسلة والموقوفة فيه ولا سيما في كتاب التفسير منه، وإلى الأحاديث المقطوعة والمرسلة في صحيح مسلم، وبحوث أهل الشأن في هاتين الناحيتين، ومع الإشارة إلى ما في الموطأ والسنة الأربعة من هذا القليل إنما للفتاة وتوسيعاً لأفق البحث.

وسابعاً: يعين أيضاً شيخ خاص لتدريس «التحقيق لابن الجوزي» و «تنزيح التحقيق لابن عبد الهادي على طريقة القارنة بين أدلة طوائف الفقهاء المدونة فيهما رداً وقبولاً، وتعميد الطلبة السعي الحثيث؛ ليصلوا إلى نتيجة إيجابية من المناقشات في تخريج الرواة أو توثيقها في الأخير التي يتمسك بها طوائف الفقهاء. وهذا باب واسع يحمل الشيخ والطلبة على البحث الشامل في كتب كثيرة ألقت لتخريج أحاديث كثير من كتب المذاهب، ويفعل مثل ذلك في «تحفة الراوي في تخريج أحاديث تفسير الفيضاني لابن همام» مع الاستعانة بتخريجي أحاديث الكشاف للزيلعي وابن حجر، وبذلك يحصل التيسر في الأحاديث المدونة في التفسير.

وثامناً: يعين شيخ أيضاً لتدريس السير والمغازي بعد إخراج كتابها مهبطاً في هذا العلم تحت عنوان «علم نقد الرجال» حتى يلقى عصاره بحوثه على الطلبة بحيث تبنى وجوه النقد في حملات المشرقين تحت ستار البحث العلمي البريء. وكتاب الأستاذ شبلو النعماني الهندي وتلميذه وزميله الأستاذ سليمان الندوي في تلخيص السيرة النبوية عن الروايات الزائفة - باللغة الهندية في عدة مجلدات - قد صدقوا فيها كثيراً في فضح دخيلة المستشرقين والرد عليهم. وقد نرحم إلى اللغة الإنجليزية ثم إلى اللغة التركية، والوقام بعض رجال الأدب بترجمته إلى اللغة العربية مع إصلاح بعض مواضع أخطأ فيها لكان هذا عملاً ثامناً يرد به كيد أمثال اليرنس كيناثو الإيطالي وغولد زهير

الهنگارى، وكم من نوابغ الكتاب من اتخذه بتقليدناهم اختصاراً بقلوبهم من مصادر شرقية غير منهمين إلى أن تقولهم رائقة الأساتيد، ولا يستبين أمر المصادر الرائقة والمصادر الجديرة بالاعتماد إلا من هو ملم بأحوال الرجال كما أوضحت ذلك بأمثلك في مقال لى تحت عنوان (خلد بن الوليد وقتل مالك ابن نويرة).

وتامعاً: تلقى بالأزهر محاضرات فى شتى الموضوعات فى علوم الحديث مثل وجوه إعلال الحديث، وأسباب وروده، وناسخه ومنسوخه، وشروط الأئمة فى قبول الأخبار، وأنواع التدليس وأحكامها، وتاريخ تدوين الحديث، وأحوال الحفاظ والمخضرمين والمذللين والمختلطين، وأنفع الكتب وأوثقها فى ضبط الأعلام والألقاب والكنى والأساب، استنهاضاً لهمم الطلبة إلى تحقيق تلك الموضوعات، وتدوين مؤلفات فيها.

ويكون من المشحسن جداً بعد استعادة الأزهر القديم نشاطه العلمى تقرير تدريس «الكشاف للزمخشري» و«جامع البيان فى صناعته النثر والنظم للصبى» بن الأثير» و«ارتشاف المضرب فى قواعد لسان العرب لأبى حيان الأندلسى» فى الأزهر احتفاظاً بعلومه القديمة على تماسق وتناسب، وكذا الفقه والأصول على المذاهب، والتوحيد وأصول التفسير مع العناية بطرق رواية التفسير عن ابن عباس وغيره من الصحابة - رضى الله عنهم -، وتبيين درجاتها صحة وضعفا على المعايير الصحيحة، ولو على طريق إلقاء محاضرات عنها، لا على تساهل السيوطى فى الإقتان.

وعاشراً: تشكل لجنة تسهر على حملات المشرقين والمبشرين، ولتجتمع فى قاعة خاصة أخرى بالأزهر؛ للرفع عادية المعتدين بحجج نافضة بعد بحوث شاملة مع منع لبثاء الأزهر من نشر ما يترجمونه من كتب هؤلاء قبل استعمال الرد على الآراء الباطلة المكونة فيها، بل تولف الردود بلغات الردود عليهم، وتشر فى بلادهم أولاً، ثم تنشر فى البلاد الإسلامية بلغات المسلمين، وهذا هو الأسلم عاقبة، والأتم نفعاً.

وهذا ما سنح بالخاطر مما يرجى فيه خير وإصلاح وتقويم لما أخرج وسحرف عن انجباعه الجدير به، والله سبحانه ولى الهداية لمن استهداه، وله الحمد فى الآخرة والأولى.

الإمام الكوثري

إلى الذين يُكَلِّمُونَ في سبيل الله فلا يشكّمون - ويتألّمون فلا يتعلمون -
- ويذّبون عن شرع طه ولا يتذبذبون - أعدى هذه السيرة للعظة والذكرى -
إنصافاً للمروءة والدين وإرضاء للحق واليقين.

تحريراً بروضة خيري يثا - يوم الخميس

خامس للحرم سنة ١٣٧٢ هـ

أحمد خيري

الحمد لله الحكيم العليم القائل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
الْعُلَمَاءُ﴾^(١) وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ملك الأرض
والسماء، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، خاتم الرسل وسيد الأنبياء،
اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أهل الصفاء والوفاء صلاة
وسلاماً يكونان لنا في هول الحشر نعم الأمل والرجاء.

وبعد: فهذه سيرة رجل له على من الفضل ما لا يحصر إذ أقدمت من
علمه ولجهده ونصحه للشر وكان في ذلك عزوفاً عن الدنيا ألباً عن أن أعرضه
شيئاً من دنياي المادية مقابل ما نكته من نصلاح دنياي الروحية من علمية
ودينية، حريصاً على أن يكون كل ما يمنحه من علومه خالصاً لوجه الله
تعالى لا يرجو فيه الجزاء إلا من ربه الأعلى ولسوف يرضى.

وبما لا شك فيه أن الإسلام ورث رزقاً طامساً وإن الأحناف تكبوا نكبة
واضحة بوفاته إمام العصر، وشيخ علماء مصر الثقل الثاني - اللوذعي الألعى
- الأديب الأريب - الشاعر النائر - الموحد المؤرخ - الفقيه الجدلي للحق -
والمحدث المفصل للفتن - مولانا حجة الله الأستاذ محمد زاهد الكوثري
الكوثري المنتقل إلى رحمة الله تعالى بعد عصر يوم الأحد ١٩ من ذي القعدة
سنة ١٣٧١ إحدى وسبعين عن خمس وسبعين سنة ودون الشهر.

وقد قسمت هذه السيرة إلى ثمانية فصول:

الفصل الأول: في سرد تاريخ حياته من المولد إلى الوفاة

الفصل الثاني: ذكر أهم الأحداث في حياته على ترتيبها الزمني.

الفصل الثالث: وصفه وصفًا دقيقًا.

الفصل الرابع: قصيدتي فيه وهي ٧٥ بيتًا مع شرحها.

الفصل الخامس: في بيان مؤلفاته وتقدماته وتعاليفه ومقالاته.

الفصل السادس: في أمور خاصة به وبني.

الفصل السابع: بيان بعض شيوخه وبعض متأثر كلامه من منظوم ومثور.

الفصل الثامن: تلامذته مرتبة أسماء من تبعه الفكرة منهم على حروف المعجم.

وليس من عادتي أن أكمل المدح جزائيًا كما أتى أطع هذه الترجمة ولا يزال عارفو الرجل والناهلون من فضله أحياء يرددون -ولذلك أقرر أن كل ما سيرد لي هذه الترجمة هو دون حفيظة فضائل الرجل ومناقبه- ومهما يتوهم الجاهل أو الحاسد فيها من الغلو والمبالغة فإن العارف النصف سيرى فيها قصورًا وتقصيرًا.

الفصل الأول

في سرد تاريخ حياته من المولد إلى الوفاة

هو محمد زاهد بن الحسن الحلبي المتوفى في دوزجه يوم الأربعاء ثاني عشر ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ عن مائة سنة، وكان انتقل إليها من قرنته سنة ١٣٠٣ وهو ابن علي الرضا المتوفى بموضع قرية الحاج حسن قبل بنائها وعقب وصولهم مهاجرين من الفوقاس سنة ١٢٨٠ وهو ابن نجم الدين خضوع المتوفى بالفوقاس في حدود سنة ١٢٤٥ وهو ابن أبي الشوفي بالفوقاس حوالي ١٢٢٠ وهو ابن قتيب المتوفى بالفوقاس في حدود سنة ١١٨٠ وهو ابن قاضي التوفي بالفوقاس حوالي ١١٤٠ وينحدر من أصل جبركي من فخذ يعرف جدهم باسم كوتر ومن هنا كانت النسبة ويرجح أن يكون بين قاضي وكوتر نحو سبعة أجيال.

ولد يوم الثلاثاء ٢٧ أو ٢٨ من شوال سنة ١٢٩٦ ست وتسعين مع أذان الفجر في قرية الحاج حسن أفندي وتلقى مبادئ العلوم من شيوخ دوزجه

وخلالها سنة ١٣١١ للأستاذة ونزل عند وصوله في مدرسة دار الحديث التي بناها قاضي العسكر حسن أفندي المتوفى سنة ١٠٤٤ حيث كان ينزل معه موسى الكاظم وطلب العلم في جامع الفاتح على الشيخ إبراهيم حفي الأيني إلى أن توفي سنة ١٣١٨ قسم على الشيخ على زين العابدين الألفونى سنة ١٣٣٦ إلى أن تخرج عليه سنة ١٣٢٢، وكان الامتحان للعلامة في ذلك الوقت يجرى مرة كل خمس سنوات وتصدر به إرادة سلطانية، وكان امتحان المترجم سنة ١٣٢٥ ببلجة رئيسها وكيل الدرس أحمد عاصم المتوفى سنة ١٣٢٩ - وأعضاؤها محمد أسعد الأنصوى الذي ولى مشيخة الإسلام فيما بعد ومصطفى بن عظم الداغستاني المتوفى سنة ١٣٣٦ وإسماعيل زهدى الطوسى المتوفى سنة ١٣٢٧.

وله مشايخ غير هؤلاء ذكر أعليهم وترجم لبعضهم في نشة المعنى (التحرير الوجيز).

ولما نال إنجازاته العلمية سنة ١٣٢٥ اشتغل بالتدريس في جامع الفاتح إلى أوائل الحرب العظمى الماضية التي بدأت في سنة ١٣٣٢ ولما كان ممن قاموا بالتنفيذ الذي أراد أن يقوم به الاتحاديون القائمون بالحكومة العثمانية وقتئذ ذلك التغيير الذي أرادوا به القضاء على العلوم الدينية تحت مستار الإصلاح فقد أصبح عرضة لاعتطاهم.

وتفصيل الأمر: أن النظام القديم كان يقضى بأن الطلبة يختارون شيخاً يحضرون عليه العلوم جميعها من مبتدئها إلى غايتها لمدة خمس عشرة سنة، فأراد أصحاب النظام الجديد إدخال العلوم الحديثة الغربية وتخصيص المدرسين بأن يدرس كل منهم ما يختار له من العلوم لعدة فصول، وجعلوا مدة الدراسة ثمانى سنين، وعقدوا لذلك مجمعا وكان شيخنا من أعضائه فرأى في ذلك قضاء على الدين؛ لقصر مدة الدراسة وكثرة العلوم خصوصاً وأن الطلبة أثرك والعلوم الدينية تستلزم دراسة اللغة العربية فما زال يحتال ويحكر حتى جعل مدة الدراسة اثنتى عشرة سنة غير البدء بستين تحضيريتين، وبعد ذلك ثلاث سنوات للتخصص فأصبحت المدة سبع عشرة سنة، وذلك بمعاونة بعض الصلحاء من أعضاء اللجنة، مما أثار حفيظة صناع الاتحاديين من أعضاء

اللجنة، فسعوا في عزل شيخ الإسلام في ذلك العهد محمد أسعد بن التعمان الأخصوي، وتعيين غيره أئدي الأركوي الذي كان على يقضه لتقديم وصرامته ذا وزع ودين إلى حد ما فلم يثل الاتحاديون مشتغالهم وصدر قانون الإصلاح محققاً لرغبات الجمع وهداماً لشهوات المتطرفين، فلما شمرت الحرب عن ساقها وكان شيخنا اختير له علوم البلاغة والوضع والعروض والتدريس في معاهد نظامية يومياً ما عدا يوم الجمعة، أشار عليه بعض أصدقائه من الاتحاديين بأن وجوده في الأستاذة أثناء الحرب قد يجعله عرضة لبعض الاضطهاد؛ فقال - إنه يود القيام بافتتاح المعهد الفرعي الذي أنشأته الحكومة في قسطنطيني بوسط الأناضول، فصدر الأمر بنقله حيث بقى هناك ثلاث سنوات استغل عقبا وعاد إلى الأستاذة.

وعما حدث له قيل ذهابه إلى قسطنطيني أن الجامعة أرادت تعيين أحد استاذتها لتدريس الفقه وتاريخه فتنافس في ذلك الأساتذة الاتحاديون فرأت الإدارة عقد امتحان وآخره بالثأ أحد زملائه فقدم طلب الدخول في الامتحان آخر يوم وأصبح فإدى الامتحان، وكان الأول في النجاح، ولكن الاتحاديين غاظهم هذا الأمر، فقدم أحد كبار نوابهم وكان زميلاً للشيخ في التدريس بالقناص اسمه فاضل عارف الشوفي سنة ١٣٤١ وطلب من وكيل المعارف الدخول محمد شكري بك أن يوقف تبليغ موافقته للجامعة ففعل - فلما علم الشيخ بذلك رآه وقال له والأخير يعجب من زيارة خصمه - علمت من الصحف بأ تعييني ولما كنت زميلي في التدريس ومن ذوى الجاه الآن فلا بد أن ذلك كان بمساعدتك - واضطر عارف إلى مجاراة الشيخ وقبول شكره وتقاسي معاكسته السائلة.

ولما رأى الاتحاديون أنه لا مناص من تعيين خصصهم اكتضوا بانتداب أحد الأساتذة لهذه الوظيفة ولم يعينوا فيها أحداً حتى لا يتعرضوا للمنفذ بتعيين أحد أعيانهم وتخطي التاجح الأول - وحتى يتفادوا تعيين عدوهم في وظيفة جديدة ذات مرتب حسن.

وعاد الشيخ من قسطنطيني إلى الأستاذة، وفي طريقه غرق في اغتشه شهر وتفصيل ذلك في الفصل الثاني، وكان وصوله إلى الأستاذة عقب

الهدنة مباشرة فعين في دار الشفقة الإسلامية وهي مدرسة ليلية كبيرة تحت إشراف جمعية خيرية.

وساعده نجاحه في الامتحان السابق الذكر على أن يلى تدريس التخصص مع صغر سنه بالنسبة إلى زملائه في تدريس التخصص وذلك بعد نحو شهر من اشتغاله بدار الشفقة الإسلامية - واستمر في ذلك حتى انتخب عضواً في مجلس وكالة الدرس نائباً عن معهد التخصص، وبعد ذلك عين وكيلاً للدرس ورئيساً للمجلس المذكور إلى أن عزل واستمر بعد عزله عضواً بمجلس وكالة الدرس، لأنه لما عين رئيساً لم يعين بدله في العضوية فلما عزل عن الرياسة بقى في العضوية والتدريس إلى أن غادر الأستاذة قاصداً مصر على الباخرة العباسية من بواخر شركة البوستة الخديوية فوصل الإسكندرية يوم الأحد ١٣ من ربيع الآخر سنة ١٣٤١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢م ونزل بالقبارى أياًما ثم سافر إلى القاهرة ونزل بفندق دار السلام بالحى الحسينى أياًما، ثم انتقل إلى شبرا وسكن منزلاً بجوار قسم شبرا أشهراً، ثم سكن بمصر الجديدة لمدة أشهر أيضاً ثم عاد إلى الإسكندرية، ومنها رحل رحلته الأولى إلى الشام قبل انقضاء عام على يوم وصوله من الأستاذة فسافر بالبحر من الإسكندرية إلى بيروت ومنها بسكة الحديد إلى دمشق حيث مكث بها عا يزيد على سنة، ثم عاد بالسكة الحديدية إلى مصر عن طريق فلسطين والقطرة فنزل بقلوان، ثم تحول إلى مدرسة محمد بك أبى الذهب الشولى سنة ١١٨٩ وهي المعروفة بين العامة باسم نكية الأتراك وتقع شمال جامع أبى الذهب الكائن في شمال الجامع الأزهر والظل على ميدان الأزهر ثم رحل الرحلة الثانية إلى الشام سنة ١٣٤٧ عن طريق فلسطين بسكة الحديد، وأقام بدمشق حوالي سنة وعاد بنفس الطريق إلى مصر سنة ١٣٤٨ فنزل بفندق الكلوب المصرى بالحى الحسينى فلما التحق بدار المحفوظات المصرية لتحرير الوثائق التركية بعد اختياره نقل سكنه إلى القلعة ليكون قريباً من عمله، وهناك حضرت عائلته حيث رأها لأول مرة منذ مغادرته الأستاذة. ثم انتقل بعائلته إلى شبرا بقلوان فشارع حسن الأكبر فشارع النزهة بالسكاكنى فشارع سوق العباسية بالمنزل رقم ١٧ فأخير شارع العباسية بالمنزل رقم ١٣٠ حيث ورثه

لأول مرة سنة ١٣٥٦ تم التنقل إلى رقم ٦٠ من شارع العباسية في سنة ١٣٥٧ وفي أوائل سنة ١٣٥٨ انتقل إلى المنزل رقم ٦٣ من شارع العباسية حيث بقى عشر سنوات، وفي أواسط سنة ١٣٦٨ انتقل إلى المنزل رقم ٣ حارة الروم المتضرع من شارع الملك وانتقل منه بعد أشهر يوم الاثنين ٢٠ من شوال سنة ١٣٦٨ إلى المنزل رقم ١٠٤ بشارع العباسية على يسار السالك من مصر إلى مصر الجديدة بجوار قسم التوابل وبه توفي.

وكان قد تزوج بعد اشتغاله بالتدريس وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى بالسيدة الفاضلة النقية التي شاركته الفراحه والزواجه وسكنته في هجرته وطرته وهي لا تشكو ولا تظمر بل كانت مثال المؤمنة الصالحة النقية على الرغم مما نالها من بلاء يؤود الجبال وما نزل بها من أحزان تخط منها الجمال ولم ين على غيرها طول حياته، وورق منها ولدا وثلاث بنات مات الولد واحد من البنات بالأمستة قبل هجرته وماتت البنت بمصر.

فاما الأمسة سنيحة فماتت أثناء إقامته الثانية بحلوان في ٢٠ من شوال سنة ١٣٥٣ بحمص النيفوتيد، وأما السيدة مليحة فقد تزوجت ثم طلقت بسبب صحن وتوفيت ليلة الأحد ٧ من رجب سنة ١٣٦٧ وصلى عليها بالحرم الحسيني يوم الأحد ودفنت مع شقيقاتها وكانت وفاتها نتيجة ضجف هام من تسلط مرض السكر على الرغم من صغر سنها وظلت تصلى إلى ظهر الجمعة ثم أحست بانتهيار فأشهدت والدعا أن عليها أداء الصلاة من عصر الجمعة، فانظر إلى هذه المؤمنة التي تخرج من الدنيا وعليها صلاة يوم واحد بسبب وطأة المرض وشدة الاحتضار وقس هذه الحالة على كثير من يدعون الإسلام ويؤمنون الانتساب إليه ثم لا يعرفون ما هي الصلاة.

وانظر قبل ذلك كله إلى ذلك الرجل الصالح الذي ربي أولاده تربية إسلامية صحيحة ثم احتسبهم عند الله صابراً راضياً واذكر قول رسول الله - ﷺ : «ما من مسلم تدرك له أمتان فيحسن إليهما ما صحبته إلا أدخلته الجنة» (الجامع الصغير للسيوطي وحسنه).

وكان المترجم - رحمه الله - يشكو في سنواته الأخيرة تارة من السكر وتارة من الضغط وآونة من الأملاح وغيرها من أمراض الشيخوخة على أن ذلك لم

يكن لبقعه عن التأليف ولقاء تلاميذه وتعليمهم والرد على الأسئلة التي كانت تأتيه من المسلمين في مختلف البقاع وفي السنة الأخيرة من عمره شعر بضعف في بصره فأجريت له جراحة في إحدى عينيه ثم أصيب باحتباس البول ودخل مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية - بالاجر - وغادره في أواخر ربيع الآخر ولما رزته لأخر مرة وأفطرت عنده يوم الجمعة ٢٧ من رمضان كانت تبدو عليه آثار الضعف ولكنه كان سليم الحواس حديد الذاكرة وأمل على بعض فواته عن مكتبة طويق بالأسنانة التي غادرها منذ أكثر من ثلاثين سنة وفي شوال عامه احتباس البول فدخل المستشفى الإيطالي وغادره بعد شفائه، وقد أكد لي الأخ الشيخ عبد الله عثمان أن المترجم ظل متمتعاً بحواسه إلى أواخر لحظات حياته.

ولما طُعن من يزعم أنه كف قبيل موته يكذب على الله ويكذب على الأحياء من عباده الله، وفي يوم السبت السابق على وفاته شعر بأعراض الحمى، فأحضر له الشيخ عبد الله عثمان وكان يلازمه في الليلة الأخيرة - طبيباً قرر بعد فحصه أنه مصاب (بالأنفلونزا) وأمر له بدواء.

وفي ليلة الأحد اشتدت الحرارة وزاد الضعف، وبعد ظهر يوم الأحد المذكور رأى الشيخ عبد الله أن الحالة تستدعي حضور بعض الإخوان لمعاونته على ما قد يحدث فنزل قبيل العصر ولما عاد في الخامسة إلا ثلثاً وجده انتقل إلى رحمة الله تعالى منذ خمس دقائق أي في الرابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين من بعد ظهر يوم الأحد تاسع عشر ذي القعدة سنة ١٣٧١ إحدى ومسيحين ولم يحضره إلا زوجته التي أوصاها المترجم أن تقرأ الفاتحة عند خروج روحه وقد نفذت وصيته وصلى عليه قبل ظهر الاثنين ٢٠ منه في الجامع الأزهر وأم الناس الشيخ عبد الجليل عيسى شيخ كلية اللغة العربية - كان - ودفن في قراصة الإمام الشافعي في حوش صديقه الشيخ إبراهيم سليم بشارع الرضوان، وهو شارع يتفرع من الشارع الرئيسي الموصل إلى البساتين وينتهي شرقاً إلى الجبل فإذا دخل فيه السائر مستديراً شارع البساتين مستقبلاً جبل المقطم وجد الحوش عن يمينه، فإذا دخله وجد حوشاً صغيراً غير مسقوف وبواجه الداخل قبر مكتوب عليه الفاتحة لروحي سنيحة ومليحة بتي الكوثرى في ٢٠ شوال سنة ١٣٥٢ هـ - ٧ رجب سنة ١٣٦٧ هـ وإلى يمين

الفاصل دفن المترجم في قبر خاص لم تكن عليه كتابة يوم زرته بعد عصر الأربعاء ١٣ من ذى الحجة سنة ١٣٧١- وقد رأيت عند السيد حسان الدين القدسي لوحة من الرخام أعدت لتوضع على القبر مكتوب عليها ما يأتي:

القائمة لروح محمد الزاهد الكوثري وهو الفاضل :

يا واقفاً بشفير اللحد معتبراً قد صار زائراً أس اليوم قد قبراً
فالوت حتم فلا تغفل وكن حذراً من الفجأة وادع للسدى عبراً
فالزاهد الكوثري ثاب بمرقده مسترحماً ضارعاً للعبو منتظراً
توفي في ١٩ (ذا) من سنة ١٣٧١ عن ٧٥ سنة.

وكان -رحمه- أملي على هذا الشعر في ٢٧ من رمضان سنة ١٣٧١ وقال إنه يود أن يكتب على قبره فكانه كان يؤقتي بأن هذا هو آخر لقاء بيتنا في هذه الدنيا الغاية.

وقبره قريب من قبر أبي العباس الطوسي المتكلم للشهود وخوان الله عليهما.

هذا هو الرجل الذي فقد الإسلام وعصره الأحتاف ورزق فيه العلم وتكثرت المروءة واستوحش لقبائه الزهد وشعر مكانه بمصر -رحمه- وأرضاه وأهلى في جنان الخلد منازل ومثواه.

الفصل الثاني

ذكر أهم الأحداث في حياته على ترتيبها الزمني

فأولها: حادث الفرق بأقشهر وتفصيل ذلك أنه عقب الهدنة استقلال من عمله في قسطنطيني، وأراد العودة إلى الأستانة وكان الوقت شتاء ويستحيل السفر بالبراً لكثرة الثلوج وصعوبة السير -وليس إلا طريق البحر الأسود فسار من قسطنطيني إلى إينابولي وهي مينأها على البحر وتبعد عن قسطنطيني نحو مرحلة إلى الشمال وهناك بعد أن طال انتظاره اضطر إلى ركوب باخرة صغيرة قديمة كانت تسير حيناً وتلتف آخر حتى وصل إلى ميناء

إيريلي، وهناك فضل تركها واستقل قارباً يقصد أكششهر وهي ميناء بلدته
تورجه وتبعد عنها نحو خمس ساعات بالعبارة التي تجرها الخيل على نية أن
يقى يبلثته حتى تيسر له سبيل العودة إلى الأمستاتة، وكانت مغادرة إيريلي مع
الفجر وقبل العصر بدت له ولمن معه من الركاب مدينة أكششهر وبدأ
الاضطراب البحر واشتداد هياجه وما أن اشرفوا على الساحل عن بعد حتى
انقلب بهم الزورق ولكنهم ظلوا متمسكين به، ورأهم من كان على الشاطئ
فهموا بأنزال زورق آخر، ولكنهم اضطروا إلى العدول؛ لشدة هياج البحر
واضطراب أمواجه فما كان من اثنين منهم إلا أن غرلا إلى الماء وسيحا ومعهما
حبال طويلة ربطا بها الزورق وعادا لن في البر جلبة وأثناء الجلبة اشتدت
الأمواج المثلثة (وهي بأن تأتي الموجة تالية ثم ثالثة متتاليات) وأدى ذلك
إلى أن أفلت من في البر الحبال وعاد الزورق إلى وسط البحر كما كان، كل
هنا والخرقى متمسكون بالزورق غير شاعرين بما يبذل لإنقاذهم.

فلما اشتدت الأمواج المثلثة أزعجتهم على إغلات الزورق وهنا بدأ الشرخ
يفرق، وكان بما حار بخلفه عند انقلاب الزورق أن لو كان غرق بعيداً لكان
أجدى من فرقه هنا؛ حيث يعثرون على جسده فيترتب على ذلك إزعاج والده
وأعله، فلما بدأ يفرق قال لنفسه أعتكفا الموت غرقاً بهذه السهولة كنت أظنه
أشد من ذلك ثم غاب عن وعيه - ولم يبق إلا على طنين في أذنيه، ثم
بدأت حواسه تعود إليه حتى أفاق، ثم ألزمه منقذوه أن يجرى حتى لا يهلك
عما تحمله من شدة البرد ومقاومة الأمواج ومع وجود كثير يعرفونه لم يعرفه
أحد إلا بعد مدة حين تمت إفاقته وعاد الدم إلى وجهه .

وعلم بعد ذلك أن الرجلين اللذين ربطا الزورق بالحبال كانا في شبابهما
من يعمل في البحر ثم أثريا وتركا تلك الصناعة لعمال تحت أيديهما، فلما
شاهدوا الحادث -وافق عدم وجود أحد لغيرهما بحسن الإنقاذ- نرلا وربطوا
الزورق، ولما اضطرت الأمواج المتقفين إلى إغلات الزورق عادا إلى النزول
وأنقذا جميع الغرقى الذين خرجوا أحياء ولم يمت أحد منهم والله الحمد -ولما
أراد شيخنا مكافأة الآخرين مادياً- وذلك لأن الرجلين اللذين كانا أخوين -
قبل له منهما تكافئتهما فلن تؤثر مكافأتك عليهما لأنهما من الثراء بمكان

عظيم، ولكن لو توسطت لدى الحكومة فشكرت لهما هذا الصنيع لكان أجدى فلما عاد إلى الأستانة وسط بعض أصدقائه لدى الصدر الأعظم فأنعم عليهما بنوط وأشير إلى أن ذلك لشهامتهما.

وعلم الشيخ أنهم عند إخراجه ظنوه قد مات ولكن أحد الشيوخ قال: اعملوا الواجب بأن تضربوه على وجهه وتستغفروا الماء منه - إلى آخر ما يعمل لإنقاذ الفرقى - وما هي إلا هنية حتى أفاق وعاد إليه شعوره وكان معه عند الفرقى مجموعة من أنفس المخطوطات، بلغ الحرص به عليها أن نقلها معه من الأستانة إلى قسطنطيني - ولم يرد تركها هناك - فحملها معه حيث غرقت فيما غرق من متاعه وكان بينها مخطوط.

كان من ضمن ما فيه أن كاتبه ذكر أنه رأى (الأمالي) لأبي يوسف القاضي صاحب الشوفي سنة ١٨٢ في قنطر (دولاب) خاص وأن الكتاب المذكور في ثلثمائة مجلد. وكان هذا الحادث في سنة ١٢٣٧. وكانت المخطوطات سالفة الذكر، منها ما هو من مخطوطات القرن السادس، ومنها ما هو من القرن السابع أي أنها كانت من عيون الذخائر، أما المخطوط الذي ذكر الأمالي فقد كان مخطوطاً بعد الألف، وليس له تاريخ ولا اسم مؤلف ولكن الشيخ يرجح أن مؤلفه هو العلامة (نوح القوسوي) محشي عدد الأحكام شرح غرر الأحكام الشوفي سنة ١٠٧٠ - والمدفون بمصر قرب قبر عقبة بن عامر - وكانت الكتابة مبدئية في كل صفحة من الزاوية ثم تسير في أسطر مائلة حتى تنتهي في الزاوية المقابلة، وكان هذا المخطوط يحتوي على مجموعة رسائل نادرة من ضمنها رسالة لابن حجر الهيتمي الشافعي الشوفي سنة ٩٧٤ في مناقب أبي حنيفة غير (الخيرات الحسان) وكان فيه أيضاً رسالة جاء بها أن مؤلفها رأى في مخطوط قديم رواية عن أبي عاصم العاصري الشافعي أن الأمالي بالوصف السابق ذكره - ولأبي عاصم هذا (المسوط) في الفقه الحنفي في ثلاثين مجلداً وذكر عبد القادر القرشي الشوفي سنة ٧٧٥ أنه موجود بمكتبة نور الدين الشهيد بالشام - وكان هذا المخطوط مما اشتراه شيخنا من تركة شيخه محمد خالص الشرواني الشوفي سنة ١٢٢١ - وما غرق أيضاً يومئذ عبيدة الطحاوي الشوفي سنة ٢٢١ بخط ابن العديم صاحب تاريخ حلب للشوفي سنة

۶۶۰ وعلیه سماعات وغير ذلك من الذخائر والنفائس- ولما انتقل الشيخ لجأ إلى دوزجه ليستجم بها بضعة أيام وفي أثناء ذلك وردت له برفقة من الأستاتة بتعيينه في دار الشفقة الإسلامية فتوجه إلى الأستاتة كما مر ذكره في الفصل الأول.

ولتانيها: عزله المشرف من منصب وكالة الدرس ويحسن أن نذكر معنى الكلمة وسببها وذلك أن السلطان بايزيد الثاني بنى مدرسة وأمر بأن يدرس فيها شيخ الإسلام ومع تطورات الزمن عين مشايخ للإسلام يجيدون السياسة أكثر من العلم فكانوا ينيون عنهم وكيلًا لأداء هذا الدرس عرف باسم وكيل الدرس أو (درس وكيل) كما يقول الترك ثم انتهى الأمر بأن أصبح لشيخ الإسلام ثلاثة وكلاء أحدهم للفتوى ويسمونه (فتوى آميني) أي أمين الفتوى، والثاني: له الإشراف على المعلم والعلماء والمدرّس، وهو وكيل الدرس ووظيفته تقابل منصب شيخ الأزهر بمصر -والثالث: رئيس التحقيقات الشرعية، ووظيفته ضبط أعلام القضاة والإشراف على الشؤون القضائية- أما تعيين القضاة وعزلهم فكان بأمر السلطان بناء على اقتراح شيخ الإسلام وتقرير مجلس القضاة.

وكان سبب عزل الأستاذ عن منصب وكيل الدرس أن لجنة مساعدة منكوبى الحراتى بالأستاتة أرادت هدم مدرسة أنشأها السلطان مصطفى الثالث المشوفى سنة ۱۱۸۷ والمشهور باسم لاله لى -تبنى عليها دارًا لإسعاف المنكوبين تكون بمثابة مأوى لهم، وكانت اللجنة برئاسة شرف السلطان محمد وحيد الدين السادس ورياسة توفيق باشا، فعارض الأستاذ في هدمها، وطلب من شيخ الإسلام أن يعارض فلم يعمل شيئًا، فما كان من الأستاذ إلا أن رفع دعوى لدى المحكمة لفتح هدم المدرسة لأنها مستكملة شرائطها ولا يجوز هدمها إلا بحكم ووكيل عنه محامين ورفعها أمام أحد القضاة المطرشين (أى لابس المطروش) لعدم ثقته بالمعممين وأثناء سير الدعوى ولى توفيق باشا منصب الصدر الأعظم.

وحاولوا لى الأستاذ عما عزمه فلم يفلحوا فاحتجوا بأن صاحب الحق في رفع الدعوى هو شيخ الإسلام، فأخرج لهم الأستاذ نصًا بأن المدرّس

تابعة لتوكيل الدرس فلم يروا بدأ من عزله وتعيين سواه على أنه بنى عضواً في مجلس وكالة الدرس الذي كان رئيسه كما مر ذكره فلم يسكت بل ذهب لمن عطفه وقال له إن سكت فيها ونعمت وإن لم تسكت وتثلاثت عن الدعوى بعزل الحاميين فثق بأني مهاجمك فقال له: أنا أسكت والدعوى تأخذ سيرها، ثم نقلت الأمور ودخل الكماليون الأستانة وقبيل دخولهم غادرهم الأستاذ وهدمت المدرسة بعد ذلك فعلا وبني مكانها بناء مسلم لإدارة الهلال الأحمر وهذه الدار الآن هي مركز الكفر والإلحاد والعبادة بالله بينما كانت المدرسة المهذومة مسكناً للطلبة الذين حصلوا على إجازات علمية وأصبحوا علماء، ولكن لم يتزوجوا فكان يسكنها كل صالح، وكان لشيخنا صديق من حاشية السلطان وحيد الدين وكان ذلك الصديق صالحاً ومثالاً لهدم المدرسة، فقال له الشيخ أخبر السلطان إن السلطان مصطفى لاله لي وإن عرف عنه أنه كان مجنوناً إلا أنه بنى هذه المدرسة المباركة وفي زمنه احترق جامع الفاتح، فجدد بناءه ووقف عليه خيرات جمّة، وله عدة أوقاف وصداقات جارية بالأستانة، فهدم هذه المدرسة المباركة يكون مشتوماً خصوصاً وقد بلغني أن السلطان قال هذا عمل جدي ولا بد قبل هدمه من بناء سواه.

والآن أتف بركة أسائل فيها نفسي كم من علماء الإسلام يستطيع -في سبيل ما يعتقد- أن يقف في وجه من بيده أدنى سلطان فضلاً عن الوقوف في وجه (جلالة) السلطان. أظن أن العدد يكون قليلاً جداً -والكوثري كان من هذا القليل النادر.

وكان مرتب منصب وكيل الدرس خمسة وسبعين جنيها عثمانياً ذهباً في كل شهر وهو مبلغ طائل في تلك الأيام.

وثالثها: اضطراره إلى مغادرة بلاده فلماً بلجته، وسبب ذلك أن الأستاذ كان من المستعسكين بدينهم واستلزم ذلك كراسته الاتحاديين لسزعتهم الإلحادية، فلما ولي الأمر الكماليون وكانوا أشد إلحاداً ولا دينية وبغضاً للإسلام وعلمائه وكل ما يتصل به كما ظهر منهم فيما بعد، فقد رأى أن الخير في مغادرة البلاد مؤقتاً حتى تهدأ الفتنة خصوصاً وقد أخبره بعض المخلصين أن هناك مؤامرة لاعتقاله فخرج من السوق إلى الميناء دون الرجوع إلى منزله حيث استغل الباخرة من الأستانة إلى الإسكندرية كما مر في الفصل الأول.

ويجمل بين أن أعرض في هذا المقام للإصلاح الفاسد الذي رعبه الكماليون وقبضه أئمة من فصلهم الدين عن الدولة، فالدين الإسلامي كما يعلم كل من له أقل إلمام به ليس بقاصر على صلاة وصوم، ولكنه دين سياسة وتنظيم للمجتمع.. فكتب الفقه تبدأ بالعبادات، ولكنها تشمل المعاملات العامة والخاصة والعقوبات والحظر والإباحة، وكتب السير تبحث في الحرب والحكامها وما يترتب عليها والغنائم ومعاملة غير المسلمين مع مراعاة حقوقهم وحفظ ذمتهم، وإجمالاً أقول: إن الدين الإسلامي فيه كل ما يرد من تحقيق مجتمع إنساني مثالي سعيد ولا يطلب فصل الدين عن الدولة إلا الذي لا يعرف ما هو الدين الإسلامي.

ومما لا شك فيه أن هذا الحدث أهم أحداث حياته فقد انتقل فيه من سعة دنيوية فانية إلى ضيق، ولكن العكس حدث فيها يتعلق بالأخيرة وهي خير وأبقى ففضلاً عن أجر مهاجرته إلى الله ورسوله، فقد انتقل من اتق تركي قاصر على دولة واحدة إلى اتق عالى يشمل كل المسلمين - وذلك أن وجوده في مصر هماً له الاتصال بعلماء الإسلام في كثير من البلاد وهماً له حرية القول والتأليف وهماً له أن يكون له تلامذة من مختلف الأجناس والبلدان.

قاما الدنيا فقد غائرها. وقد مضى ضيقها الزائل وهسهه الفاني - وأما الأخيرة فقد قدم عليها حيث يلتقي حزاء ما أقام عباد الله وما علمهم وما نصح لهم به.

وهكذا ترك هذا العالم الجليل وطنه غصياً لدين الله ولو تائق الكمالين لعاش معهم كما عاش سواد، ولكنه فر يدينه إلى مستقبل غامض وتلقفته الأحداث بمصر، فهو حيناً يعيش من ترجمة الوثائق التركية بدار المحفوظات وآرنة يعيش بما تخبره عليه وزارة الأوقاف من الحيرات وفي كل ذلك تراه صابراً راضياً يشكر الله تعالى الذي حفظ عليه دينه.

ولا يشكو بما كان يتعرض له أحياناً من فقر لا خلاص لهم من الأخلاق بحاربونه في مرتبة الضيئل ويشتون عليه غارات شعواء انتهت كلها إلى أن أصبحت هيام وبقى الشيخ راسخاً رسوخ الطود ماضياً فيما عاهد الله تعالى عليه من ذب عن دينه وحفظ لدعائمه تنزيهه فلا يخرج من الدنيا حتى يكون سجل تعاليمه الخالدة النافعة الرائعة الناصحة في سطور تأليفه وصدور تلاميذه.

الفصل الثالث

وصفه وصفاً دقيقاً

كان -رحمه الله- طويل القامة ضخم الهامة مثلي الجسم في غير بدانة خفيف العارضين قصير الذخية أشيب الشعر جميل الصورة حديد السمع والبصر يدبغ الذاكرة جميل الخط، فقد كان خطه يقرأ بسهولة لضبطه قواعده وحرصه على مواضع الخط من الحروف فكان دقته في تحقيقاته وعلمه كانت تنعكس على الأوراق حين يرسم عليها حروفاً ظاهرة جلية. وكان يجيد اللغات العربية والتركية والفارسية والبركسية، وكان إذا تكلم بالعربية تبدو عليه مسحة طفيفة من اللكنة الأعجمية، ولكن كلامه كان واضحاً في عامة العربية وقصيحها، وإذا تكلم بالفصحى أقام الإعراب، وفي بعض الأحيان كنت أخلط عليه تعبيراً أو جملة فيقول: (أعجمي يا شيخ سيك ما تقدم) حتى إذا ظننت أنني ظفرت به أتى بشاهد عربي يزيد وجهة نظره، ومن ثم أصبحت أنا وكثير من تلاميذه لا نعارضه في تعبيراً؛ لتقننا بأنه مستند فيه إلى شاهد لغوي متين. وبالجملة فقد كان عالي الأسلوب، دقيق العبارة، متين التركيب، يختار من اللفاظ ما يحسن به أداء المعنى، كسأله كان يقول الشعر ولكنه لم يكن مبرزاً فيه تميزه في الشعر، وذلك لأنه لم يشغل نفسه به ولعله على حقيقته اقتدى في هذا المقام بالإمام الشافعي -رحمته في قوله-:

ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم أشعر من لبيد

وكان ذا ذاكرة فذة ولا سيما في حفظ الأسماء فكان إذا سمع شيئاً أو رأى أحداً مرة واحدة ذكره ولو بعد سنوات، وهياً له ذلك مع كثرة اطلاعه على المخطوطات النادرة في الأستانة ومصر الشام أن يصبح حجة لا يبارى في علم الرجال وجمع إلى براعته في الحديث ورجاله مهارة فائقة في علم الكلام وتزويه الله سبحانه وتعالى، كما كان أستاذ العصر في علم الأصول والفقه، وكان على عبقريته المدهشة يسره أن يتعقب العلماء -والمراد بالعلماء المدلول الصحيح لهذه الكلمة- وقد قلل يذكر السيد أحمد رافع الطهطاوى المتوفى سنة

١٣٥٥ بخبر دائما مع أنه تعقب بعض تعليقاته في ذيل تذكرة الحفاظ بمؤلفه (التيه والإيقاظ) ولم يخضيه ليدًا تأليف السيد أحمد لأن شيخنا كان يقصد من تعليقه النفع والإفادة وتعقب السيد أحمد كان كذلك.

وكان يرد على مهاجميه ردًا يتفاوت بين جملة في ثانيا كتاب وبين مؤلف خاص فقد اكتفى في الرد على مؤلف تيه الباحث السرى بقوله في ص ٤٨ من حسن التضاضى (يأتى في فصل ذكر مؤلفاته) :- (لمن يشتهى في شيء مما سطرناه... إلى قوله ويرى لمن يطلّق لسانه بكل حدودان في أقدم مكان غير متصون مما يوجب تضاعف السيئات والله ولى الهداية) اهـ. يشير بذلك إلى أن مؤلف تيه الباحث السرى من سكان البلد الحرام، والواقع أن مؤلفه أراد أن يعاتب شيخنا على تعصبه للأحناف فتعصب في تنبيهه للمالكية تعصبا شديداً ظاهراً في مؤلفه.

كما أنه لما أراد أن يرد على طليعة التشكيل رد بمؤلفه الترحيب بنقد النائب - فلما رد معلق الطليعة على المترجم بكتابه (حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه) وحشا كتابه سباً وشتماً لرفع المؤلف عن الرد عليه ترفعاً عن مجازاة المهاترة والسياب. ويلاحظ أن المؤلف لم يكف بسب شيخنا فحسب، ولكنه سب المصرين عموماً الذين يزورون مقام الإمام الحسين - عليه السلام - بمصر. والسبب ليس من شأن العلماء والفقه لولى بالجهلاء. وقد مضى الكوثري وسيمضى شاعره بل منعضى جميعاً ويبقى علم الكوثري وسب شائبه لتقارن الأحيال القادمة بينهما، وحيث يتبين الفث من السمين ويتضح الشاف من الثمين: فأما الزيد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

وقد عاش المترجم طول حياته خصماً لابن تيمية ومنهجه وسرّ آراء الأستاذ بخرج بالترجمة عن النقد وهى مبسطة في كثير من تأليفه وتعاليله، وعلى الرغم من أن لابن تيمية بعض المشاهير الآن بمصر فإنه سيئين إن عاجلاً وإن آجلاً ولو يوم تعرض خفايا الصدور، أن ابن تيمية كان من اللاهين بدين الله، وأنه في جل فتاواه كان يتبع هواه وحسبك فساد رآه في اعتبار السفر لزيارة النبي - ﷺ - سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة.

وقد كان المترجم فى كل ناحية تعرض لها بتأليف أو تعليق يفيد ويجيد وقد يكون هذا ميسوراً لغيره إذا راجع ويبحث، ولكن عبقريّة المترجم كانت فى سرعة رده وحضور ذهنه فى كل ما يوجه إليه من أسئلة أثناء المحاورات العلمية المختلفة فكان دائماً إما يقطع بالجواب الشافى أو يحيل إلى المرجع التالى، وكان إذا تكلم فى موضوع علمى تدفق كالتيل فى قبضائه- وحيث لست ترى المتكلم صامداً واحداً بل ولا جماعة من العلماء وإنما هو دار كسب قيمة تعرض على روادها نقائشها فى دقة وترتيب وإبداع وأمانة.

تعصبه المزعوم

دعنا إلى جلاء هذه النقطة ما نسب إلى الشيخ من التعصب. والتعصب لا يعدو أن تكون غايته الاستمسك باليقين والذب عن الدين، فهذا: فرض لازم على كل مسلم لدينه وعقيدته أو أن يكون تعصباً مذهباً مذهباً للهوى ونزع الشيطان، وهذا ما عصم الله تعالى استاذنا منه. وكتبه وتآلفه شاهدة جميعها بأن تعصبه كان لله ورسوله -ونعم التعصب هذا فإن أبا حنيفة وأتباعه لم يخرجوا عن كونهم من الأمة ومن خير من دافعوا عن الدين الإسلامى- ورعى المترجم بالتعصب من خصومه مردود بأن ملحة الخصم معللة وتخريجه محجوج لخصومته وبفضه- والحالة الوحيدة التى قد يرتكز عليها بعض ذوى الهوى هي أن أحد تلامذته أشار إلى ذلك فى بعض مطبوعاته ولكن حتى هذه الحجة منهارة فإن ذلك التلميذ حرص بعد ذلك على التودد إلى المترجم والإفادة من علمه والتفاخر بالانتساب إليه إلى يومنا هذا مما يدل على اعتناؤه بما قال والفعل يجب القول؛ والأخر ينسخ الأول؛ والحسنة لحق السيئة.

وقد يقول مستورع -وما أكثرهم حين لا يلزمون وأقلامهم إذا اقلهم الخطب- قد يقول هذا التنوع التزهّد أقلنا نكسك عن قوم مضوا ولعل لهذا السم المعسول بعض الوجه إذا كان أذى المؤذى مات بموته، ولكن الطاعنين على أبى حنيفة لا تزال كتبهم موجودة على توالى القرون بل زاد انتشارها بطبعها وقد تجد من يميل إلى ريفها، فالرد عليها قليل بقمع الفساد المتهور ونفع التائه المنحير- والفضيب لله لا يكون تعصباً فإن رأى بعد هذا أنه كذلك

فنعم التعصب هذا لأن السفيه إن لم يذلق له في القول لا يثقل مصرّاً على سفاخته ولا يفتأ سادراً في حمايته .

وأى وزع يكون في الإمساك عن يقول أن إمام ثلثي الأمة فتان هذه الأمة وإن جازته ترى في النوم عليها توب أسود وحولها قيسون - لو أن يلبس جلد كلب ويتوضأ بتبذ ويقول إن هذه هي صلاة الأحناف .

وأى وزع يكون فيمن يثقب ملجم اللسان من أجل سواد عيني الخطيب البغدادي أو إمام الحرمين اللذين لم يتورعا عن ذكر هذه الخالب القفرة التي لا تليق روايتها بحق عوام الناس وقساقتهم فكيف بالإمام الجليل الذي تواضع الناس على إجلاله واتباعه جيلاً بعد جيل .

ويعنف مضطر إذا ضاق فرجه فجرد صمصاماً به يتفرع
فإن الذي تبعاً به من حماقة سقنمه حشماً إذا تذرع

زهده الفريد وعفافه التادر

كان الكوثري في زهده مثلاً حياً لاسمه والعد وكان في عفافه مشرفاً عن الدنيا وعن أهلها إلى حد قد لا يتصور - ولا أستطيع أن أذكر هنا بعض ما أهرق من نواذر عفافه لأنه كان يستحي من ذكرها وينأى من الكلام عن عسره - ولذا يكفيني والله سبحانه وتعالى يعلم صدقي أن أقول أن المترجم كان على قلة ذات يده أعف من رأيت - وإذا كان التعفف عن الدنيا في هذا الزمان أضحي متعسراً على اليسورين مستحيلاً في حق الملحقين فإن الله سبحانه وتعالى أراد عرق هذه الاستحالة فأوجد لنا معسراً عفيفاً - هو الزاهد الكوثري .

ومن فضائل الجملة عزوفه التام عن المماسكة وقد كتب لي السيد حسان الدين الفتامي يقول ضمن كتابه عن الامتنان لما لقيه عند قدومه لدمشق أول مرة - في دار الكتب الظاهرية (وعاشرته فسرأيت من خلقه أنه لا يساوم بانعاماً، ولكن إذا تحقق من غشه تركه ولم يعامله . وأخبرني الشيخ عبد الله الحمصي أنه كان في مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية يعطى ثلاثة من الممرضين ثلاثين قرشاً يومياً ويعطى اثنين يساعدانه في الحمام للغسل كل أسبوع مائة

قرش مرة واحدة يقتل فيها في الأسبوع ويساعده على تنظيف جسمه؛ ويقول للشيخ عبد الله جرت عادة بعض المتدين إلى سلك المشايخ أو العلماء على التقدير والشح والساومة ... فيجب أن نقتطع من رؤوس الناس هذه الفكرة عنهم أهد). قلت: وبهذه المناسبة أذكر أن سبب حرصه على التعرف إليه والتعلم عليه هو أنني لقيته بمكتبة المرحوم السيد محمد أمين الخافعي التوفي سنة ١٣٥٨ وهو يلج على الخافعي في أن يأخذ أكثر مما طلب ويقول له: الكتاب يساوي أكثر وإنما أنت تحط من السعر لأجلنى وهذا أمر لا أقبله.

والخافعي يصمم على الرضى ويقول: إن الثمن الذى أطلبه فيه ربح لى. فعجبت من هذه المحاوراة التى يندر حدوثها قديما ويتعدم حديثا وأحيث أن تكون لى صلة بهذا العالم الفاضل الذى لا يريد استغلال علمه فى أى ناحية مادية وقد تم لى ذلك بحمد الله وكنت أنا الفاتر بتلقى العلم على علامة عصره.

وبما هو مشهور بين عارفيه أنه كان لا يقبل أجراً على تعليمه أحداً ولا على تصحيحه كتاباً، بل كان يقول ما قاله للسيد حسام الدين القدسى لما عرض عليه مائة نسخة من كل كتاب صححه من مطبوعاته (هل يجتمع هذا مع الأجر فى الآخرة) فسكت القدسى.

ولما اشتدت به العلة فى تحريات أيامه وأرهقت أسباب العلاج شرع فى بيع كتبه وامتنع بشأنا من قبول التعاونات المادية التى عرضها عليه بعض الفضلاء من تلاميذه.

وقد عرض عليه فى السنة الأخيرة من حياته مستانان من أساتذة الجامعة هما أبو زهرة والخفيف أن يلقى بعض الدروس فى الشريعة بجامعة فؤاد الأول فاعتذر وألحاً فأصره فلما عاثته فى ذلك قال: إن هذين الفاضلين عرضا ما عرضاء لأطعتهما بئس ما أقوم بواجب التدريس كما ينبغي. وصححتى لا تسمح لى بذلك الآن ولا أستحل لنفسى وقد أوشك الأجل على الانتهاء أن التزم القيام بأمر أتى عاجز عنه أهد. قلت: ولو أن كل مسلم امتنع من أخذ أجر ما لا يقوم به لامتلات خزائن الدول الإسلامية ولا سبعا الحكومة المصرية مما يتوفر لها من ذلك.

وقد ظل طول إقامته بمصر يزلف ويدرس وينصح ويرشد ما وجد إلى ذلك سبيلاً. وكان يشر على تلامذته بطبع النافع من الكتب ونشرها. وكان ممن سمع له السيد عزت العطار فطبع كثيراً من نفاث المخطوطات بإشارته.

وكان المغفور له الصديق النيل الشيخ مصطفى عبد الرزاق يجل استاذنا ويحبه ولا غرور فالفصل يعرفه ذوه. ولما رأى شيخنا حرص شيخ الأزهر على الإفادة من توجيهاته كتب تقريراً ضمه ما يراه لإصلاح الأزهر وإحياء علم الحديث الذي انتثر من الديار المصرية بعد أن كان فيها أشهر حفاظه. ولكن موت الشيخ مصطفى في ربيع الأول سنة ١٣٦٦ جعل هذا التقرير يحفظ ضمن المهملات التي يحفظ فيها كل مشروع نافع في مصر. ولا يزال التقرير موجوداً ولعل شيخ الأزهر الحالي وهو من يعرفون فضل شيخنا بعمل على بعثه والإفادة بما فيه والله ولي التوفيق.

الفصل الرابع

قصيدتي فيه وهي ٧٥ بيتاً مع شرحها

- ١- رزء أنال بقسوة ولجبر
فَفَقَدْتُ مَه تَجَلْدِي وَتَعْبُرِي
- ٢- لَمْ يَقْضِ رِي أَن يَخْلُدْ كَمَالِي
لِي هَذِهِ الدُّنْيَا فُفَيْسِمَ تَكْدُرِي
- ٣- وَالْمَوْتُ خَالَةُ الْحَيَاةِ وَكَلْنَا
بِحَبِيبَاتِنَا إِهَاءَ حَفْمَا الشُّعْرِي
- ٤- لَكِنْ لَقَدْ لَانَ الْأَحْبَابُ كُثْرَةً
مَنْهَا تَلَطَّ النَّفْسُ مِمَّا بَغِيْرِي
- ٥- وَيَخْلُقُ الظَّنُّ الْجَمِيلُ بَرِيَا
وَلَعَّ الْأَسَى مِنْ لَهْفَةِ وَغْمُرِي

٦- وَيَهْرُونَ الْحَزْنَ إِلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ

فِي جَنَّةٍ بِشَفَاعَةِ الْمُتَّقِينَ

٧- مَنْ مَاتَ يُؤْمِنُ بِالْإِلَهِ وَأَحْمَدَ

تَسْلِيْمَةً وَرَحْمَةً رَبِّهِ التَّكْبِيرُ

٨- اللَّهُ فِي مَسْمَعٍ تَلْقَى نَاعِيَهَا

يَأْتِي بِمَكْرُوهِ الْحَدِيثِ مَنْقُورِ

٩- يَنْعَى الْأَعْرَازَ لِلْفُؤَادِ بِذِيْبِهِ

لِنُخَالِهِ كَمَا لَوَّاهِ التَّحِيْرِ

١٠- يَنْعَى الرُّومَةَ إِذْ نَعَى لِي (زَاهِدًا)

يَنْعَى الثَّلَاثَ أَخَا الرِّجَالِ الْأَبْعَرِ

١١- يَنْعَى الشُّهَامَةَ وَالْكَرَامَةَ وَالْوَلَاءَ

وَالصِّدْقَ وَالتَّحْقِيقَ خَيْرَ مَعَارِ

١٢- يَنْعَى لِلْإِسْلَامِ أَخْلَصَ مُسْلِمٍ

فِي عَهْدِنَا وَلَسَامِعِ أَوْ مُبْصِرِ

الْمُنْشَأُ

١٣- يَا ابْنَ الْأَكْثَى هَجَرُوا الْقُتْلَ بِدِينِهِمْ

وَأَسْبَغُوا الْأَنَاضُولَ حِينَ الْمُهْجَرِ

١٤- فَوُلِدَتْ فِيهِ قَوْمٌ جَاعِلُونَ

وَوُرِثَتْ مِنْهُمْ دِينُ طَهِ الْأَكْثَمِ

١٥- وَفَرَسَتْ فِي دَارِ الْعِمَادَةِ طَالِبًا

وَنَهَلَتْ مِنْهَا الصَّفْوَ طَيْرَ مَعْكُورِ

١٦- وَتَنَاسَتْ فِيهَا عَالًا وَمَعْلَمًا

وَخَبِثَتْ مِثْلَ الشَّمْسِ بَيْنَ الْأَنْهَارِ

١٧- وَوَلَّيْتَ خَهِيرَ مَرَاتِبٍ بِجَلْدَةٍ
وَوَقَّعْتَ فِيهَا وَقْفَةَ الْحَرْ الْجَمْرِي

١٨- وَنَشَرْتَ عَلَمًا طَوِيلَ عَمْرِكَ دَاعِيَا
كُلِّ الْأَنَامِ إِلَى الصِّرَاطِ الْأَنُورِ

١٩- أَثَرَتْ شَمْسًا فِي مَدِينَةِ قَيْصَرٍ
وَأَثَرَتْ نَفْسًا فِي مَحِيطِ الْأَزْهَرِ

جِهَادُهُ وَالْأَمَّةُ

٢٠- يَأْمَنُ حَبِيبٌ مَجَاهِدًا بِعَظِيمَةٍ
لَا تَسْخَفُ بِزُخْرَفٍ وَتُثَقِّلُ

٢١- وَالنَّاسُ لِلدَّيَا عِبِيدٌ قَلَمًا
يَرْضَى الْأَنَامُ بِقِلَّةٍ وَتَعَسَّرَ

٢٢- وَالزَّهْدُ مَسْزُوعٌ وَمُعَظَّمُ أَهْلِهِ
يَحْبِبُونَ فِي الْإِسْلَاقِ دُونَ تَخْيِيرِ

٢٣- وَلِذَاكَ كُنْتَ الْقَلْبُ قُلٌّ مُبِيلُهُ
فِي زَعْلِهِ مِنْ مُعَرِّبٍ أَوْ عَاقِلِي

٢٤- لَمَّا أَوَمْتَ كُلِّ مَنَاقِبٍ بِمَزَاحَةٍ
فِي قُرَّةٍ وَحَسَمَانَةٍ وَتَسْطِيرِ

٢٥- وَهَلَلْتَ تَرْدَعًا مِنْ يَحْيَيفٍ بِشِدَّةٍ
عَنْ كُلِّ إِفْسَادٍ وَكُلِّ تَحْيِيرِ

٢٦- كَمْ أَلَوْكَ وَعَمَلُوكَ بِجَاهِلِهِمْ
لَمَّا رَأَوْكَ الشُّعْمَ طَهِيرَ مَسِيرِ

- ٢٧- فَتَرَكْنَاهَا لِمَا رَأَيْتَ هَوَانُهَا
أَضْحَى بِهِ الْإِسْلَامُ ضِيْبَةً مُكْفَّرَ
- ٢٨- وَفَرَرْتُ تَبْغِي وَجْهَ رَبِّكَ وَاضْبًا
عَمَّا قَضَاهُ بِقِسْمَةٍ وَمُقَدَّرَ
- ٢٩- وَحَلَلْتَ أَرْضَ النَّيْلِ ضَيْفًا مُكْرَمًا
وَعَلَدًا نَزِيلُ النَّيْلِ سَبْطَ الْكَوَاكِرِ
- ٣٠- وَالنَّيْلُ يُكْرَمُ ضَيْفُهُ وَيَلَانُهُ
كَمْ رَحَّبْتَ بِالضَيْفِ دُونَ تَعْيِيرِ
- ٣١- فَوَجَدْتَ أَقْوَامًا بِرُوثِكَ قُدْرَةً
فَعَدَدَتْهُمْ لَضَلًا بِصَحْرِ مُلْمِيرِ
- ٣٢- وَلَقَدْ أَسَاءَكَ فِي الْكِنَانَةِ مَعْنَرِ
وَأَيُّ يَكْرَأُ لَهُمْ هَوَانُ مَعْنَرِ
- ٣٣- فَاتْرَكَ لِبَنَامِ الْحَابِدِينَ بِقَيْطِهِمْ
وَأَذْكَرَ مَائِرَ (مَصْطَفَى) النَّهْمِ الثَّرَى
- ٣٤- وَأَذْكَرَ بِسَوَاهِ مِنَ الْأَلَى نَالُوا الْعُلَا
فَعَدَّتْ مُحَابِدُهُمْ حَدِيثَ مَذْكَرِ
- ٣٥- وَإِنَّ لِي بَشَى مَرْوَةً (يُوسُفِي)
وَنَهَامَةً (الْبِلَانِ) يَوْمَ الْقَحْشَرِ
- فَضْلُهُ وَعِلْمُهُ
- ٣٦- قَدْ خَلَدَتْهُ عَلَى الزَّمَانِ مَأْكُرُ
وَالْخُلْدُ لَيْسَ عَلَى الْقَوْرِ بِمِيسَرِ

- ٣٧- رَفَعْتَهُ فَوْقَ مَنَاقِبِ هِجْدَارِهِ
وَمَنَعْتَهُ بِهِ فَارْزُلَانِ بَيْنَ الْعَشْرِ
- ٣٨- رَفَعْتَهُ أُنُوفَ الْحَاسِدِينَ بِعَلِيهِ
وَيَحْسِنُ سِيرَتَهُ وَصِدْقِ الْخَبِيرِ
- ٣٩- قَدْ عَاشَ آيَةً رَبِّهِ فِي عَقْلِهِ
سَبْحَانَهُ الْوَهَّابِ فَاسْمِعْ وَانْظُرْ
- ٤٠- فِي لِقَائِهِ كَالْبِرْذَوِيِّ مُحَمَّدٍ
أَوْ مِثْلِي (عَبْدُ اللَّهِ) أَوْ كَالْكَرْدِيِّ
- ٤١- وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي الرُّجَالِ فَيُنَا
(يَحْيَى) يَحْدِثُ بِالْفَزِيرِ الْأَوَّلِ
- ٤٢- وَإِذَا تَعَرَّضَ لِلْمَقَائِدِ فَسَاحِصًا
فَيُحْمَدُ مُحَمَّدٌ إِنْ شِئْتَ أَوْ كَالْأَشْعَرِيِّ
- ٤٣- أَلْقَيْتَ فِي نَصْرِ الشَّرِيعَةِ صَدَقًا
كَتَبْنَا أَمَلَاتُ فِي اتِّقَمَاعِ الْجَنَرِيِّ
- ٤٤- نَزَهْتَ رَبُّكَ حَسْبَمَا انْتَرَتْ بِهِ
أَيُّ الْكِتَابِ وَمِنَ الْبَدْرِ السَّرِيِّ
- ٤٥- سَجَلْتَ عَلَمَكَ فِي الطُّرُوسِ مَخْلُكًا
مَا بَيْنَ مَخْطُوطٍ وَبَيْنَ مَدْنُورِ
- ٤٦- أَحَقَقْتَ فِي (الْإِسْفَاقِ) شَرَعَ مُحَمَّدٌ
وَعَلَيْتَ فِي (الْإِحْقَاقِ) كُلِّ مَقْطُورِ
- ٤٧- ثُمَّ انْبَرَيْتَ مَيِّمًا كَذِبِ (الْخَطِيءِ)
بِ مَوْثِقَا) فَفَقُوتَ نَعْمَ التَّبَرِيِّ

٤٨ - وَجَلَوْتَ زَيْفًا مَرَّاحِمًا فِي (نظرة)

هَبْرَتَ فَيْسَهَا الْحَقَّ خَيْرَ مَعْبُرٍ

٤٩ - وَابْتُ فِي (النكت الطريفة) مُتَعَبِّقًا

أَرَاءَ شَيْخِكَ مَدَانًا لَا تَنْتَرِي

٥٠ - وَحَوَّيْتُ فِي (الخواوي) مَتَالِبَ صَالِحٍ

وَعَدَيْتُ (بالتبراس) هَدَى فَضْلُفَرٍ

٥١ - وَنَحَفْتُ فِي (محق النطاول) بِاطْلَا

وَاضِلَاتِ (الاستبصار) لِلْمُسْتَبْهِرِ

٥٢ - وَنَشَرْتُ فِي (حمن النقاضي) سَجْرَةً

أَرْجَتْ تَجَرُّوْهُ بِالْمَعْبِيرِ مَعْمَرٍ

٥٣ - أَتَصَفْتُ فِي (الإمتاع) شَيْخِي أَمَةً

وَجَعَلْتُ مِنْ (زفر) الشَّيْذَا كَمَا لَا أَنْفَرِ

٥٤ - وَبَلَّغْتَ قَبْلًا بِالإِمَامِ مُحَمَّدٍ

أَمَدَ (الأماني) مِنْ وَكُورِ الْأَنْفَرِ

٥٥ - فَأَمَّا بِمَا خَطَّتْ بِمِيقِكَ مَخْلَصًا

فِي مَصْرِ أَوْ فِي الشَّامِ أَوْ أَقْشَشْهُرِ

٥٦ - وَاعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ جِلَالُهُ

أَرْضَاءَ مَا أَيْدَحْنَهُ مِنْ أَنْظَرِ

٥٧ - فَافْرَحَ بِجِيزَةٍ مِنْ نَصْرَتِ كَتَابِهِ

وَأَفْرَحَ بِجَعْتِهِ وَفَرَّ وَاسْتَبْشَرَ

٥٨- وَمَعَاكَ حَيَّ الْمَصْطَفَى وَمَحْجَاهِ

وَارْقُلْ هَيْثَا فِي الْحَرِيرِ الْأَخْضَرِ

حَبِ لَذْهَبِهِ

٥٩- أَحَبِّتْ عَلَمَ نَبِيِّ حَيْفَةِ فِي الْوَرَى

وَجَلَوْتَ مَا أَخْفَاهُ مِنَ الْمَعْرِى

٦٠- يَنْتَهِي بَيْنَ الْأَنَامِ مُجَاهِدًا

وَمَوْضِعًا لِقُلِّ الْقَلْبِ الْأَشْهَرِ

٦١- أَلْقَيْتُ خُصَمَاءَ الْإِمَامِ حِجَارَةً

فِي تِلْكَ وَنِصَامِيهِ كَالْجَوْهَرِ

٦٢- وَرَفَعْتُ كَيْدَهُمْ وَرُبَّ مَعَانِدِ

ظَلَّتْ مَقَامَتُهُ طَوَالَ الْأَعْصَرِ

٦٣- حَتَّى تَبَرَّيْتُ لَهُ بِأَقْوَى حُجَّةِ

وَجَعَلْتُ قَوْلَتَهُ حَدِيثَ الْوَقَرِى

٦٤- أَمْسَيْتُ بَيْنَ رَجَالٍ مَذْهَبِ السُّنَى

كَالْبَيْهَقِ الْخِشَاقِى الْمُسْفَرِ

٦٥- أَحَبِّتُ أَيْبَاعَ الْإِمَامِ بِأَنْسَرِهِمْ

وَقَضَيْتُ بَيْنَهُمْ شَيْئًا كَالْعَنْبَرِ

٦٦- وَلَطَّلْنَا عَلَمَيْنِ وَلِصَحَّتْ لِي

وَأَمْرَتِي بِالْمُكْرَفِ دُونَ الْمُتَكْرَمِ

٦٧- لَقِنِ وَتَبَتُّكَ مَا حَبِيتُ قَلْبًا

بِعِضِّ الْجَمِيلِ أَرْدُ غَيْبِهِ مَرْزُودِ

الخاتمة

- ٦٨ - يا معشرَ الأحناف مات فقيهُكم
من كان يدفعُ عنكم من بقية
٦٩ - إني لأخشى أن يعزَّ شبيهُه
في الدين والنسبوى وطيب العُصُر
٧٠ - وبُطيف بي حزني فلذا كسر حِكْمَه
نُظِمْتُ وكسرتُ حديثَ السُّمُرِ
٧١ - (حلف الزمسان لبائتين بمثله)
(حشيتُ بِمِثْلِكَ يا زمان فكفر)
٧٢ - إني وإن أوتيتُ كلَّ فصاحة
وبلاغة فركبتُ غيرَ مقصُر
٧٣ - لمقلبٍ عن وصف ما شاهدته
وعرفته من طُوبٍ ومظهُر
٧٤ - كيف الإحاطة بالفضائل والحجا
والعلم والإخلاص دون تعمُّر
٧٥ - ولذلك أحصى في الكلام وإنما
حسبي إذا أنا قلت (مات الكوثري)

الفصل الخامس

في بيان مؤلفاته وتقدماته وتعليقه ومقالاته

تنقسم مؤلفات الأستاذ إلى قسمين رئيسيين، أولهما: ما ألفه قبل هجرته من الأشارة، والثاني: ما ألفه بعدها والغالب على القسم الأول أنه مخطوط، والثاني على العكس: كما أن مؤلفات القسم الأول لا تدرى عنها شيئاً سوى إرغام المريد الذي لعدى منه نسخاً لتلازمته.

القسم الأول

- ١- نظم عوامل الإعراب (باللغة الفارسية) وهو أول مؤلفاته، مخطوط.
- ٢- إزاحة شبهة الماعم عن عبارة الحرم، مخطوط.
- ٣- الجواب الوفي في الرد على الواعظ الأوفي، مخطوط.
- ٤- تفريح البال بحل تاريخ ابن الكمال، مخطوط.
- ٥- الصحف المنشرة في شرح الأصول العشرة لنجم الدين الطائفة الكبرى، مخطوط.
- ٦- ترويض القريحة بموارين الفكر الصحيحة في المنطق، مخطوط.
- ٧- قرة النواظر في آداب المناظر، مخطوط.
- ٨- النظم العتيد في توسل المريد طبع بأخر تاليفه في ٦ صفحات.
- ٩- إزغام المريد في شرح النظم العتيد لتوسل المريد طبع في الأستانة سنة ١٣٢٨ في ١١٤ صفحة غير الفهرس والتصويبات.
- ١٠- إصعاد الرافق على المراقى، مخطوط.
- ١١- العقد الطامى على العقد النامى على شرح الجامى، مخطوط.
- ١٢- القوائد الكافية في العروض والقافية، طبع وليس عليه اسم المؤلف.
- ١٣- تدريب الوصيف على قواعد التصوف، مخطوط.
- ١٤- تدريب الطلاب على قواعد الإعراب، مخطوط.
- ١٥- حنين المتفجع وأبين المتوجع قصيدة في ويلات الحرب العظمى الأولى طبع.
- ١٦- إهداء وجوه التعدى في كامل ابن عدى، مخطوط.
- ١٧- نقد كتاب الضعفاء للعقيلي، مخطوط.
- ١٨- التعقب الخفي لما ينفيه ابن تيمية من الحديث، مخطوط.
- ١٩- البحوث الولية في مفردات ابن تيمية، مخطوط.
- ٢٠- الروض الناضر الوردى في ترجمة الإمام الريانى السرهندى المتوفى سنة ١٠٣٤ ألفه بفسطاطونى، وهو الكتاب الوحيد الذى ألفه باللغة التركية، مخطوط.

٢١- المدخل العام لعلوم القرآن مخطوط في مجلدين ألفه بالأساتذة وهو أهم مؤلفاته مطلقاً لما فيه من التقصي والمقارنة والبحث سواء من ناحية الموازنة بين المفسرين بالرواية والمفسرين بالتدريسة ومسالكهم وفيما يتعلق بجمع القرآن في أدواره الثلاثة (التي عليه الصلاة والسلام - وأبي بكر وعثمان - وثالثة) وما يتعلق برسم القرآن وقرآته الأربع عشرة وطبقات قرآته، والإمام العام بما ألف في القراءة والرسم وتراجم المفسرين وذلك على توالي القرون، ولم يكن الشيخ يأسف على شيء أسفه على ضياع هذا الكتاب الذي لا يدري ما له، ولعل الله يسهل العثور عليه فقد أخبرني الأستاذ محمد سامي الحناحي أن كتب الشيخ التي كان يملكها ظهرت أخيراً في الأساتذة بعد انقضاء ثلاثين سنة على اختفائها عقب هجرته مما يدل على أنها كانت محفوظة ولعل المدخل يظهر يوماً - ويلاحظ:

أن ما ذكر ألف بعضه بالأساتذة والبعض يدورجة أثناء العطلة المدرسية والبعض بقسطونى.

القسم الثانى

- ١- رفع الريبة عن تخططات ابن قتيبة. مخطوط
- ٢- صفحات البرهان على صفحات المدون طبع في دمشق بمطبعة الشرق سنة ١٣٤٨ في ٥٤ صفحة.
- ٣- الإنشاق على أحكام الطلاق طبع في مطبعة مجلة الإسلام في ١٠٤ صفحة.
- ٤- بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني طبع ضمن الرمائل المتوفرة التي كان يطبعها الحناحي سنة ١٣٥٥ في ٧٢ صفحة غير الفهارس والتصويبات.
- ٥- التحرير الوجيز فيما يتخذه المستعيز طبع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ في ٤٧ صفحة.
- ٦- نايب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب طبع سنة ١٣٦١ في ٢٠٠ صفحة غير مقدمة حافلة في ترجمة الأستاذ.
- ٧- إحقاق الحق بإبطال في مقبض الخلق (٦) طبع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ في ٦٦ صفحة.

- ۸- اقوام المسالك فی بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك طبع فی آخر إحقاق الحق فی الصفحات ۶۷ - ۷۲.
- ۹- تذهیب الناح اللجینی فی ترجمة البدر العینی المتوفی سنة ۸۵۵ لخصها طابع شرحه للبخاری وطبعها بأوله.
- ۱۰- الاهتمام بترجمة ابن الهمام المتوفی سنة ۸۶۱ لم يطبع.
- ۱۱- حطب المفترین بدجاجة العمران. مخطوط.
- ۱۲- تحذیر الخلف من مخاری أذیاء السلف. مخطوط.
- ۱۳- قطرات الفیث من حیاة الملیث المتوفی سنة ۱۷۵ مخطوط.
- ۱۴- الحاروی فی سیرة الإمام أبی جعفر الطحاوی المتوفی سنة ۳۲۱ طبع بمطبعة الأنوار سنة ۱۳۶۸ فی ۴۳ صفحة.
- ۱۵- فصل المقال فی بحث الأوعال ثم سماء فصل المقال فی تمحیص أحداث الأوعال. مخطوط.
- ۱۶- البحوث السنية عن بعض رجال أسانید الطريقة الخلوتية. مخطوط.
- ۱۷- نظرة عابرة فی مزاعم من ینکر نزول عیسی - علیه السلام -. مطبعة أمین عبد الرحمن سنة ۱۳۶۲ فی ۶۷ صفحة غیر التصویات.
- ۱۸- نیراس المهتدی فی اجتناء أنباء العارف دمردانی الحمیدی المتوفی سنة ۹۲۹ مطبعة الأنوار سنة ۱۳۶۴ فی ۳۱ صفحة.
- ۱۹- التذکة الطریفة فی التحدث عن ردود ابن أبی شیبة علی أبی حنيفة مطبعة الأنوار سنة ۱۳۶۵ فی ۲۷۳ صفحة.
- ۲۰- رفع الاشتباه عن مسائل كشف الرزوس ولبس النعال فی شمس طبع سنة ۱۳۶۶ فی ۲۴ صفحة.
- ۲۱- ترجمة العلامة محمدا منیب العتایی المتوفی سنة ۱۲۳۸، مخطوط.
- ۲۲- من عبر التاريخ طبع سنة ۱۳۶۷ فی ۳۲ صفحة نشره السید عزت العطار.
- ۲۳- حسن التقاضی فی سیرة الإمام أبی یوسف القاضی المتوفی سنة ۱۸۲ مطبعة الأنوار سنة ۱۳۶۸ فی ۱۰۳ صفحة.

٢٤- لمحات النظر في سيرة الإمام زفر الكوفي سنة ١٥٨ مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ في ٣٠ صفحة.

٢٥- الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد الكوفي سنة ٢٠٤ وصاحبه محمد بن شجاع الكوفي سنة ٢٦٦ مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ في ٧٠ صفحة.

٢٦- الترحيب بتقد التائب نشرته مكتبة الخانجي سنة ١٣٦٩ في ٥٢ صفحة.

٢٧- محق النظر في مسألة التوسل مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٩ في ١٨ صفحة.

٢٨- تعظيم الأنفاس بذكر سند ابن أركماس طبع ضمن مجموعة سنة ١٣٦٩ مطبعة الأنوار من ص ٩ إلى ص ١١.

٢٩- الإفصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح طبع ضمن المجموعة السابقة من ص ١٢ إلى ص ١٦.

٣٠- الاستبصار في التعبدات عن الجبر والاختيار طبع بمطبعة الأنوار في ذي القعدة سنة ١٣٧٠ وهو آخر ما نشره من مؤلفاته -رحمه الله- . ولعله آخرها نالفاً.

فجملة مؤلفاته التي ألفها هي ٥١ مؤلفاً كما مر ذكره . على أن هناك مؤلفات سماها ولكنها طبعت ضمن الكتب التي كانت مؤلفات الأستاذ بمثابة التعليقات والخواشي لها ولذكر من ذلك :

١- لفت اللحن إلى ما في الاختلاف في اللفظ وهو مقدمة وتعليق على كتاب الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمثبهة لأبن قتيبة طبعه القدس بمطبعة السعادة بمصر في ٨٦ صفحة بما في ذلك الفهارس سنة ١٣٤٩ .

٢- تبيان الظلام المحيم من نورية ابن القيم وهو مقدمة وتعليق على كتاب السلف الصفي في الرد على ابن زفيل للسبكي الكبير . مطبعة السعادة سنة ١٣٥٦ في ١٩٢ صفحة غير الفهارس والتصحيحات وكلمة الناشر .

تقدماته وتعاليقه

لأستاذنا الكوثري -رحمه- تقدمات وتعاليق على كثير من الكتب النافعة وسأكتفي بالكلام على ثلاث منها ثم أسرد أسماء الباقي نقلاً عن آخر مؤلفاته الاستبصار حيث سردها في آخره:

١- مقدمته الحافلة القيمة على نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢ طبع بمصر سنة ١٣٥٧ وتقع من ص ١٧ إلى ص ٤٩ ثم من ص ٥٧ إلى ص ٦٠ من الجزء الأول وتعتبر تاريخاً للفقهاء ومنشأ تطوراتهم. فقد استهلها بكلمة عن فقه أهل العراق ثم استطردها إلى الرأي والاجتهاد ثم تكلم عن الاستحسان وانتقل إلى شروط قبول الأخير ثم استعرض منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد وذكر ٣٣ حبراً من أصحاب علي -عليه السلام- وابن مسعود بالكوفة ثم انتهى إلى طريقة أبي حنيفة في التفتيش وذكر ٩٦ حافظاً من كبار المحدثين الأحناف وانتهى بكلمة في كتب الجرح والتعديل والواقع أن هذه المقدمة تعتبر دستوراً جليلاً ومدخلاً مفيداً للفقهاء الإسلاميين.

٢- مقدمته لكتاب المقدمات الخمس والعشرون من دلالة الحائرين لأين ميمون الفيلسوف الإسرائيلي المتوفى سنة ٦٠٥ طبع مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٩. ومقدمة الأستاذ تقع من ص ٣ إلى ص ٢٣ وفيها عدة أبحاث نفيسة خصوصاً عن الشخصيات الإسرائيلية في تاريخ الإسلام مع استطرادات مفيدة نافعة.

٣- تعلية قيمة على مادة (الجركس) في تعريب دائرة المعارف الإسلامية وتقع تعلية الأستاذ في المجلد السادس ص ٣٤٥ إلى ٣٥٠ - أراد بها تصحيح ما ورد في الدائرة المذكورة عن الجركس فأجاد وأفاد على عادته. أما باقي تقدماته وتعليقه فقد ذكر في ص ٣٨ من مؤلفه الاستبصار بعد سرد أسماء مؤلفاته ما نصه: -وبما قدم له وعلق عليه-:

١- الفترة الميمنية للسراج الغزنوي الهندي في تحقيق نحو مائة وسبعين مسألة رداً على الطريقة البهائية للفخر الرازي.

٢- دفع شبه التشبيه لأين الجوزي.

- ٣- رسالة إلى داود السجستاني في وصف سنة.
- ٤- مناقب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي ومعها أيضًا تعليق الأستاذ أبي الوفاء.
- ٥- ديوان طبقات الحفاظ للحسيني وابن فهد والبيروني.
- ٦- تبين كذب المفتري في الذب عن الإمام الأشعري لابن عساكر.
- ٧- التبصير في الدين وتمييز الفرق الساجية من الفرق الهالكين لأبي الخطير الإسفرائيني.
- ٨- العالم والمعلم رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة.
- ٩- رسالة أبي حنيفة إلى النبي إمام أهل البصرة في الإرجاء.
- ١٠- الفقه الأيسر رواية أبي مطيع.
- ١١- الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي مع ملء الخروم من كلامه وكلام أصحابه.
- ١٢- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين الملقبي.
- ١٣- النعمة في الوجود والقدر وأفعال العباد لإبراهيم بن مصطفى الحلبي القفاري.
- ١٤- كشف أسرار الباطنية لمحمد بن مالك الحمادي.
- ١٥- الروض الزاهر للبدر العيني في سيرة الملك الظاهر (طغرل).
- ١٦- الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح لسيوط ابن الجوزي.
- ١٧- شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر الخدسي والخمسة للحارمي والتعليقات عليهما مسجلة بالتعليقات المهمة على شروط الأئمة.
- ١٨- مراتب الإجماع لابن حزم ونقله لابن تيمية.
- ١٩- أنبذ في أصول المذهب الظاهري لابن حزم.
- ٢٠- اختلاف الموطآت للدارقطني.
- ٢١- كشف المغطى من فضل الموطأ لابن عساكر.
- ٢٢- العقل وفضله لابن أبي الدنيا.
- ٢٣- الحقائق في الفلسفة العالية للبطلانوسي.
- ٢٤- حليقة الإنسان والروح للجلال الدواني.

- ٢٥- العقيدة النظامية لإمام الحرمين.
 - ٢٦- الإتصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني.
 - ٢٧- خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني.
 - ٢٨- التصعد الأحمد لابن الجزري.
 - ٢٩- رغل العلم للذهبي.
 - ٣٠- الأسماء والصفات للبيهقي.
- وبما قدم له وكتب فيه كلمة:-
- ١- شرح مقامة (الخور العين) لنشوان الحميري.
 - ٢- نثر الدر الكونون في فضائل اليمن اليمون للسيد محمد الأملك شيخ رواق اليمن.
 - ٣- الدر المفيد الجامع لمترقات الأسانيد للسيد عبد الواسع اليماني.
 - ٤- بيان مذاهب الباطنية وبطلانها من كتاب قواعد عقائد آل محمد لمحمد ابن الحسن الديلمي.
 - ٥- طبقات ابن سعد من الطبعة المصرية.
 - ٦- فتح الملهم في شرح صحيح مسلم لمولانا العلامة شهير أحمد العثماني رحمه الله.
 - ٧- ترتيب مسند الإمام الشافعي للمحافظ محمد عابد السدي.
 - ٨- أحكام القرآن جمع البيهقي من نصوص الإمام الشافعي -رحمه-.
 - ٩- مناقب الإمام الشافعي للمحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الشافعي.
- ١٠- ذيل الروعشين للمحافظ أبي شامة.
 - ١١- فهرس البخاري لفضيلة الأستاذ الشيخ رضوان محمد رضوان.
 - ١٢- إشارات المرام لككمال الدين البياضي.
 - ١٣- كشف المستر عن فرضية الوتر لعبد الغني البابلي.
 - ١٤- العالم والمتعلم لأبي بكر الوراق الترمذي.
 - ١٥- الأعلام الشرقية للأستاذ ركني مجاهد.
 - ١٦- اقتفاء الغنى عن الحفظ والكتاب للأستاذ حسام الدين القدسي.

١٧- النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية للأستاذ الكبير مصطفى الحماوى رحمه الله.

١٨- انتهى آمال الخطباء له أيضًا.

١٩- براهين الكتاب والسنة للعلامة العارف بالله الشيخ سلامة العزامى.

٢٠- قانون التأويل لحجة الإسلام الغزالى.

٢١- الثمرة البهية للصحابة البدرية ل محمد سالم الحفناوى.

٢٢- كتاب بفناء لابن طيفور.

٢٣- الروض النضير فى شرح المجموع الفقهي الكبير للميافى الصنعائى.

قلت: والزيد على ما مر ذكره ما يأتى:-

١- منية الأملى فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعى للحفاظ ابن قطوبغا، قدم له وحققه ونشر مطبعا بتعليقات الحفاظ قاسم بن قطوبغا على النصف الثانى من الدررية مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٩.

٢- إيضاح الكلام فيما جرى للجز بن عبد السلام فى مسألة الكلام بقلم ولده الشيخ محمد عبد اللطيف الأستاذ من نسخته بمطبعة الأنوار سنة ١٣٧٠ وصححه وعلق بأرله تعليقة.

٣- الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء علق عليه لغاية ص ٨٨ والكتاب طبع سنة ١٣٥٠ فى ١٩٠ صفحة بما فى ذلك مقدمة الناشر والفهارس.

وهناك أشياء من هذا القبيل أخفى الأستاذ فيها نفسه أذكر منها الآتى:

١- تعليقاته الثمينة على تاريخ القوقاز الذى طبع تعريبه بمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٤٠م. وذكرت مسبوقة إلى عالم جركسى جليل.

٢- مذكرات الأمير محمد على توفيق عربها وطبع التعريب فى مطبعة عنانى سنة ١٣٦٦ فى ٥٧ صفحة ولم يذكر فيها اسمه.

٣- بيان الخطوط الجميلة المحفوظة فى المتحف الذى أنشأه الأمير محمد على فى سراى منيل الروضة المطبوع بمطبعة مصر سنة ١٣٧٠ فى ٣٢ صفحة.

٤- بعض وثائق تاريخية من عهد ساكنى الختان إسماعيل باشا وتوقيع باشا انتفاها وأمر بترجمتها الأمير محمد على وطبعت بمطبعة عناني سنة ١٣١٧ في ٩٣ صفحة غير التصويب وذكر بأولها أنها ترجمة الأستاذ -رحمته- وكان الإقتضاح باسمه هنا مخالفاً لما سبق.

وإني أشكر مزيد الشكر كل من يشفضل فيرشدني إلى ما أكون غفلت عنه من مؤلفاته خاصة ومن تقدماته وتعاليقه عامة.

وقد عثر في أوراق المترجم -رحمته- على رسالة بخطه في ١٦ صفحة اسمها (الستى القيد) انتهى فيها أشياء من (العقد الفريد في علو الأسانيد) تأليف العلامة سيدي الشيخ أحمد بن سليمان الأرواى المتوفى سنة ١٢٧٥ فرغ منها المترجم في خامس جمادى الثانية سنة ١٢٥٤. وهي مخطوطة بخطه كما ذكر.

كما عثر على نسخة من (حنين التلجج) طبع قسطنطين سنة ١٣٣٧ وقد مر ذكرها وبأني ذكر بعض أبياتها في الفصل السابع الخاص بذكر شعره ونثره بمشقة الله تعالى. وعلى قدر ما يلكه من جهد لحصر مؤلفات استاذنا -رحمته- وتعاليقه وتقدماته فإني أشعر أن منها ما فائى مضطراً وقد نهى السيد حسام الدين القدسي إلى أن الترجمة الموجودة في صدر الجزء الأول من فتاوى السبكي الذي طبعه سنة ١٣٥٦ والواقعة في ص ١٣-١٥ هي من صنع الأستاذ -رحمته- ولكنه لم يرد أن تذكر باسمه لصغرها وقلة الجهد المبذول فيها ولخلو الكتاب المطبوع من أي مجهود للأستاذ -رحمته- ومن يطالع هذه الترجمة ولا سيما في أواخر ص ١٤ يستشف منها روح الكوثرى ومقدرته وعلمه وسعة أفقه وأخيراً أرجو قبول عذري في ما فائى وتكرار شكرى لمن ينهني إليه.

مقالاته

للمترجم -رحمته- مقالات كثيرة في فنون متشعبة وفي كل مقالة منها من الدروس ما يفيد جماعة وقد كان ينشر في معظم للمجلات التي تمتشى مع نواحي مقالاته على أنه اختص مجلة الإسلام ثم الشرق العربى بمعظم ما نشر وقد حرص بعض فضلاء تلاميذه على جمع مقالاته ونشرها في مجلد مستقل رأوا أن تكون هذه الترجمة في صدره والله المستعان واختاماً أحب أن أسجل أن

للمترجم هذه رسائل علمية وهذه لا يسهل جمعها؛ لأنها متشرة في بضع الأرض حيث كان يرسلها رداً إلى من يسألونه ولا أدرى إذا كان احتفظ بصورها في أوراقه - أما مراسلاته الخاصة معي فمحفوفة بفضل الله وبإني الكلام عليها في الفصل التالي إن شاء الله .

ويحسن التنويه بأن للأستاذ ترجمة نفيسة للسيد عزت العطار في مصر تأييب الخطيب وأخرى للأستاذ السراوى في أول الطبقات الكبرى لابن سعد طبع مصر وقد كتب لى السيد عزت العطار بأن آخر ما كتبه شيخنا بخطه الكريم من تقديمات للكتب مقدمة كتاب جذوة المقتبس الذى طبعه السيد عزت ونشره .

هذه هي صفحة فخار من سجل حياة مجيدة لرجل عاش برغب عن دنياه ويرجو من الله أحراء رجل نقاء الله تعالى من الخطايا كما تقي الثوب الأبيض من الدنس والله المستول أن يفله بالماء والثلج والبرد وأن يكرم نزله بكمه وفضله .

الفصل السادس

فى أمور خاصة بينه وبينى

أكتفى فى هذا الفصل بذكر بعض ما قرأته على الأستاذ - رحمه - مما يكون فى بيانه قائمة عامة، كما أشير إلى بعض ما جاء فى مراسلاته مما يناسب ذلك .

فمما قرأته عليه - كتاب منار الأنوار فى أصول الأحناف لأبى البركات عبد الله بن أحمد النقي الكوفي سنة ٧٠١، نسخة مخطوطة سنة ٩٠٤ ذيلها بالإحازة بخطه وهى عندى برقم ١٢ أصول، وهذا بعض ما قاله الأستاذ :

(أ) تقسيمات التريعات حتى فى أول كتب الأصول من عمل أبى زيد الدبوسى من كبار فقهاء الحنفية ومن يضرب به المثل، توفي ببخارى سنة ٤٣٠ ومن جاورا بعده تابعوه على تقسيماته؛ لسرورهم بها .

(ب) عدم الجمع بين قطع يد السارق وضمان ما سرقه عند الأحناف أمر

لو فطن له الذين يشرعون لعلوموا أن مسألة قطع اليد التي يجعلونها سبباً لتكبيهم الشرع وانكبابهم على القانون الفرنسي ليست جزافاً، وإنما هي مع ضمانتها الشرعية لازمة. ولعل بل نادر من لا يقتضى يده برد ما سرق.

(ج) عدم ضمان النافع بخلافه الأستاذ ويرى وجوب دفع إيجار.

(د) عند الكلام على القسم الأول من أقسام السنة جملة (وهو ما كان من الأحاد في الأصل ثم انتشر) قال الأستاذ: كحديث إنما الأعمال بالنيات.

(هـ) عند ذكر جملة فروع عند بعض المتكلمين لا يصح بيان المجمل والمشارك إلا موصولاً قال الأستاذ هذا هذيان وليس برأى فنهى فلا داعي إلى الوصل.

(و) عند جملة والاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض يتصرف إلى الجميع كالشرط عند الشافعي رحمه الله. وعندنا إلى ما يليه قال الأستاذ: مثل قوله تعالى في سورة النور: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ **(١)** إلا الذين تابوا ﴿فَإِلَّا اسْتِثْنَاءَ يزيل القسق ولكنه لا يزيل عدم قبول الشهادة عنده. خلافاً للشافعي.

(ز) عند الكلام على حديث معاذ -رضي الله عنه- قال الأستاذ أنه يرى صحة حديث معاذ وله في ذلك تعليق على كتاب البيهقي لابن حزم الذي طبعه المبدع عزت العطار.

(ح) عند الكلام على البهراء قال إنها الركعة الواحدة وفي الحديث أنه نهى عن البهراء.

ومما قرأته عليه نصيحة البردة المباركة... ليلة الجمعة ٢٨ من شهر رمضان سنة ١٣٥٨ ثمان وخمسين، وعند الوصول إلى الفصل الأخير قال بأنه يفضل التحلي بالجيم في البيت:

ولن يضيق رسول الله جاهدك بي إذا الكريم تحلى باسم متقم

وذلك لأن الانتظام لا يكون حلية ولكنه من تحليات الحق سبحانه وتعالى لإقامة العدل وتنفيذ النقصان وكتب الإجازة بخطه الشريف وبعد فيه هبة الله

البعلى الثوفى سنة ١٢٢٤ ومحدث الشام صالح الجنينى الثوفى سنة ١١٧٠ وعبد الغنى النابلسى الثوفى سنة ١١٤٣ ولحم الدين الغزى الثوفى سنة ١٠٦١ والذي كان يتعسر عليه الطواف عند حجته الأخيرة من اكتساب الناس عليه لاستجارته - ووالده بدر الدين الغزى الثوفى سنة ٩٨٤ والقاضى زكريا الأنصارى الثوفى سنة ٩٢٦ وغيرهم أقبل أن هؤلاء العلماء الأعلام كلهم أشركوا من أجل سواد عيني أبى عبد الوهاب النجدى. وهل لأنه لم ينهم روايع المعاني الثنى في البردة نرمى عقولنا ونسب سلفنا المنصف ونطبع النجدى المنصف. وما ذا في قول البوصيرى:

يا أكرم الخلق مالى من الود به سواك عند حلول الحادث العمم

والى شرك في هذا البيت للشرع باليقين والإيمان. إن البوصيرى يتكلم عن يوم القيامة، وحديث الشفاعة الطويل الثواتر الذى اتفق عليه البخارى ومسلم صريح فى أن الناس يعمدون يوم القيامة وترددون على الأنبياء رجاء الشفاعة، وإن كل نبي يقول لست لها. فإذا جاءوا النبي - ﷺ - يقول أنا لها ويحمد ربه ويسأله ساجداً فيسجد له حثاً فيخرجهم من النار ويدخلهم الجنة وهكذا عدة مرات حتى لا يبقى فى النار إلا من وجب عليه الخلود وينجو كل مؤمن - والبوصيرى لم يقل غير ما جاء فى الحديث، وجملته يا أكرم الخلق فيها إشارة لمن يتدبر إلى الاعتراف بخالق هؤلاء الخلق، وكلمة سواك فى البيت مرجعها الأنبياء الذين يعتقدون من عدم الشفاعة يومئذ بنص الحديث. والتوجه إلى النبي - ﷺ - فى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ (١) فجعل توبته ورحمته متعلقتين بالتوجه إلى الرسول - ﷺ - واستغفره للمتوجهين فإن قيل إن ذلك فى حياته تمسكاً مع القائل وتركنا جانباً حياة النبي - ﷺ - فى قبره التى سوفن بها وقلنا للمعتزى هل تذكر حياة النبي - ﷺ - يوم القيامة وأنه سيكون فى وسطنا كما كان بين صحابته يوم نزلت آية سورة النساء - فأتين عطاء البوصيرى (٢) - ومقام النبي - ﷺ - الذى يوجب على

لنسلم أن يخدم عليه بصيغة المخاطب الحاضر في كل جلسة عقب ركعتي الصلاة - والرد بين يدي الله تعالى - هذا المقام لا يتحرم له بسوء إلا من ضايق عقله أو ضاع عدله.

فلبوصيري مؤمن ورميه بالشرك بلاء يوقع قائله في مأزق لجعلهم يهتمون بفساد الكلام ويغفلون عن المصائب والكلام. التي تنتهي بتسليم آخر معارف الإسلام إلى الكفار باسم الانحمار وما هو إلا نوع من أنواع الاستعمار والاشغال بدم هذا البلاء قرلى من المهارة والإسفاف. ولكن أين الإنصاف؟.

وبما قرأه عليه أيضاً متن القندوري وهو كتاب مبارك توفرت عند الأحناف أنه إذا قرئ على شيخ صالح كان ميباً لتيسير الرزق ولما لم أجد أصلح من الأستاذ بمصر وذلك لأنى لم أكن عرفت يومئذ الأخ الصالح السيد محمد إبراهيم أبى العيون شيخ معهد الدنيا حالاً فقد قرأته عليه سنة ١٣٥٩ ودعى لى فى عتنامه وكتب الإجازة بخطه، فسر الله تعالى رزقى تيسيراً لم يكن على يلى من حل مبارك لا شبهة فيه ولا رية فله الحمد والشكر والملة.

والكتب التي قرأناها على الأستاذ كثيرة وكنت أحرص دائماً على أن يكتب الإجازة فى آخرها بخطه وسردها بظيل الترجمة.

وقد كتب الأستاذ نفذاً بخطه لمؤلفى إزالة الشبهات بوجود فى آخر الكتاب المذكور.

كما أجازنى بعدة إجازات منها ما لم يدخل فى ثبته (التحرير الوجيز) وكلها بخطه الجميل المبارك.

وقد كتب بعض فوائد وتصحيحات بخطه على نسخة الفقه الأكبر المنسوخة عن مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة وقد جلدت تصحيحات الأستاذ مع فوائد أرسلها الشيخ عبد القادر الشلى الطرابلسى سنة ١٣٦٩ من المدينة المنورة بآخر النسخة المذكورة للحفوظة عندى برقم ٧٥ توحيد.

ومن أهم ما أعتز به مجموعة مراسلاتنا وقد بلغ عددها ٢٥٩ من ذلك ١٥٠ صادرة عني و ١٠٩ واردة من الأستاذ ويوجد بعض خطابات برقم

مكرر لخطاب سابق تعلق المذكور به وجميع مراسلات الأستاذ جليلة مفيدة، واكتفى هنا بالكلام على خمسة أشياء هي ضمن ما ورد فى خمسة خطابات منها:

ففى الخطاب رقم ١٧ المؤرخ ٢٦ من رجب سنة ١٣٥٨ قال: وأما حديث رد الشمس فهو صحيح باعتبار الصناعة وحكمه حكم أخبار الأحاد الصحيحة، وليست ممن يجعل لقدره الله حداً انتهى - قلت. والقدير يؤمن به أيضاً ويرى لحضرات الذين يشككون فيه وفى اشتقاق القمر لتعارض قلت مع نوايس الطبيعة؛ لأن الاشتغال بالجاذبية وجعلها مما يعارض قدرة الله يؤدى إلى مذاهب الشوء والارتقاء والتطور، ورد الإنسان إلى فرد، ورد الفرد إلى سمكة، ورد السمكة إلى ما تسع له عقولهم الفاسدة وعلومهم الجاحدة، والله خلق الكون على ما يشاء وأجرى الكواكب كما يشاء تقدير على أن يرد الشمس ثم يعيدها وعلى أن يشق القمر ثم يعيده دون أن يتأثر شيء من نظام الكون؛ لأن الكون لا يقوم بنفسه وإنما هو قائم بالله الفعال لما يريد.

وفى الخطاب رقم ٤٤ المؤرخ ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦١ إن الإشارة فى طرق حديث الزيارة لأين حجر هي فى حديث رد غيا وليست فى زيارة قبر المصطفى - عليه السلام - كما ظن الكتفى.

وفى الكتاب رقم ١٤١ المؤرخ ٧ من ربيع الآخر سنة ١٣٦٥ إن الكتاب الذى طبعه الشيخ رغب الطباخ الحلى المتوفى سنة ١٣٧٠ باسم الإفصاح هو فى الحقيقة كتاب الإشراف على مذهب الائمة الاشراف الذى هو قطعة من الإفصاح.

وفى الكتاب رقم ٢٠٢ المؤرخ ١٥ من ذى الحجة سنة ١٣٦٧ شرح معنى لوطفرل وأن لو يفتح الهمزة وسكون الراء الذكر والرجل، وأن طفرل بضم الطاء الهملة وسكون الغين المعجمة وضم الراء وسكون اللام هو الصقر وأن كلمة الطفرء مأخوذة من هذا، لأنها على رسم صقر مفتوح الجناحين احد. قلت: وهذه فائدة عامة فإن أحد أساتذة الجامعة نشر فى هذه السنة سنة ١٣٧٢ كتاباً ذكر فيه تفصلاً عن أحد الأجانب أن للطفرء قصة طريفة تفسر نشأتها، فقد اضطر السلطان مراد الأول العثماني إلى أن يعقد معاهدة مع أحد

أعدائه، وكتبت المعاهدة وقرئت عليه ثم قدمت له لكنى يوقع عليها، ولما كان أمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة فقد دهن يده اليسرى بالخير ثم طوى إيهاه وهد أصابعه الثلاثة الشالية إلى أعلى وترك عنصره متفرجاً قليلاً عنها، ثم ضغط بيده على المعاهدة فإذا صورة قريبة من صورة الطغراء التى نعرفها قد ظهرت على الورقة وتناول كتابه هذه الورقة وكتب فى داخل الصورة اسم السلطان واسم أبيه ثم لقب خان وعبارة عز نصره -والأستاذ الجامعى مشكور فى نشر المصدر ومعلوم فى تصديقه الأجانب- لأن ثقافتنا الأخيرة تكاد تكون مستمدة منهم ولكنه معذول؛ لعدم رد هذه الفرية الصادرة عن قلب مغيط من السلطان مراد الذى كان هو وأسلافه وبعض من خلقوه قلى فى حين كل أوربي وهذه العبارة مردودة من أربعة أوجه.

الأول: أنه كان يكفى السلطان التوقيع بأصبع واحد لأن أخذ البصمات لتحقيق الشخصية لم يكن عرف بعد فى تلك الأيام.

والثانى: أن السلطان مسلم والمسلم يعاهد يده اليمنى لا اليسرى.

والثالث: أنه كان يمكن للسلطان أن يأمر أحد أتباعه بالتوقيع نيابة عنه دون أن يلوث يده بالمداد كما يفعل حيان المكاتب.

والرابع: أن الطغراء معروفة قبل ظهور العثمانيين بنحو مائتى سنة وكان الذى يكتبها يعرف باسم الطغرائى. والطغرائى الشاعر المشهور توفى سنة ٥١٣ هـ وأول سلطان عثمانى وهو عثمان ولى الملك سنة ٦٩٩. ومراد الأول ولى سنة ٧٦١ وبذلك يتبين استحالة الفصة نقلاً وحفلاً كما يبين أن الطغراء أقدم من العثمانيين، وأنها -كما قال الأستاذ- نسبة إلى الصقر فى اللغة التركية، واللغة التركية قديمة واحتلاط العرب بالأتراك أقدم من ظهور العثمانيين بعدة قرون.

وفى الكتاب رقم ٢٢٣ المؤرخ ٢٤ من شعبان سنة ١٣٦٩ ذكر أن سودوب بلباء الموحدة فى آخره تصحيف متواتر. وأن الصواب سودون بالنون فى آخره ومعناه (فى الدون) والدون نهر معروف فى شمالى مروج شمالى القوقاز والاسم المركب علم جركسى.

وبهذا يتبين أن مراسلات الأستاذ كانت دائرة معارف عامة فيها من كل

بحر قطرة وأنه كان كالتحلة لجمع رحيق الزهور المختلفة. ثم تفرجه عسلاً حلواً فيه شفاء للناس وكما أن التحلة يؤذيها الزنبور فكذلك لم يسلم الأستاذ من وناير البشر. وفي البشر من هم كالزنبور لا يعملون شيئاً ولا يفيدون أحداً ويعتدون على العاملين النافعين وقد غفل -رحمه- فكتب تقريراً نالها جامعا لقد فيه مؤلفي إزالة الشبهات وهذا التقرير مطبوع بنصه في آخر مؤلفي المذكور.

وكتبت -مع إجلالي التام للأستاذ- الحاشية في أشياء، وكان -رحمه- لا يغضب من ذلك ولا تبرا مني؛ لأنه كان يحب أن يعتقد الإنسان ما يقتنع به ما دام الأمر لا يمس أصول الإسلام المعروفة.

ولا بأس بأن أذكر هنا بعض ما خالفت فيه شيخى الجليل -رحمه- وأرضاه:

أولاً مخالفتي للمذهب الحنفي ومنها:

١- اعتقادي لجاء أبي طالب -رحمه- ولي في ذلك مؤلف خاص سهل الله تعالى إتمامه.

٢- اعتقادي أفضلية سيدنا علي -عليه السلام- على سيدنا أبي بكر -رحمه- ولي في ذلك (القول الجلي) وقد سبقني بعض الحنفية إلى ذلك. وحسبك قوله: رجوع إمامه المفضل مع وجود الفاضل إلى آخر ذلك البحث المشهور وليس هنا مقامه.

٣- حرصى على صوم الأيام الستة من شوال متتالية مبنية باليوم التالي لعيد الفطر مع أن الراجح في المذهب صومها متفرقة ودليلي في حرصى أن الحديث ورد بلفظ من صام رمضان وأتبعه سناً من شوال. والاتباع مفهومة للنوالى لا التفرق -كما أن خيفة توهم أن تظن بما فرض أمر أنزه نفس عنه. فالعوام قبل الخواص يعلمون أن الله تعالى لم يفرض إلا صوم شهر رمضان.

٤- مخالفتي المذاهب الأربعة في الحامل المتوفى عنها زوجها فإنهم يقولون بأقرب الأجلين والروى عن علي -عليه السلام- وابن عباس -عليهما السلام- أبعد

الأجلين وهو الوجه، فإن الحامل التي يموت زوجها طهرًا وتلد عسرًا يصح لها على الرأي الأول أن تتزوج ولا يزال جثمان زوجها مسجى على سريرها لما يدفن بعد- أما على الرأي الثاني فتأخر أربعة أشهر وعشرًا مدة الحداد وهذا أحوط ولا ضرر منه خلافًا للرأي الأول، لأنه في بعض الحالات قد يتأخر وضع الحمل إلى أبعد من أربعة أشهر وعشرًا ومن الحتم انتظار الزوجة حتى تضع وتقتل فلا ضرر عليها أن تنتظر بعد المولود إلى استيفاء أجل الحداد مراعاة لحرمة الزوجية وروابطها المقدسة.

هذه بعض المسائل التي اختلف بها مذهبي وجمعتها ثمان مسائل مبسطة في أول مؤلفي (أبو طالب) أما فيما عداها قلنا حنفى عن عقيدة ويحيى، ما نريد عن يمين وفحص والحمد لله رب العالمين.

وثانيًا: كان -رحمته- يقطع بفساد نسب الفاطميين، والذي لراه أن ذلك محتمل كما أن صحة نسبهم محتملة أيضًا والظن في الأنساب بلا، قديم. وروال الفاطميين وقت أن كان أعدائهم العباسيون لا يزالون ملوكًا ممكن لمن يشاء أن ينشر الظن ويكتب للحاضر والآتي كيف ترمى الأمة التي حكمها الفاطميون بالخضوع إلى يهودي زعيم وهي تتكون وقتئذ من مصر والشام والحجاز واليمن والمغرب فذاك بعض ما خالفته فيه.

واختم هذا الفصل بقولي إنه كان -رحمته- يرى الإسلام من وجهته الصحيحة ولما سأله أجب على العشر بينما أرى خراجية ولا يجمع بينهما في اللجب. والخراج هو الضريبة التي تؤدها للدولة باسم الأصول على الأرض الزراعية والعشر هو ما يجب على الزرع. أجابني بقوله: اعتبر الخراج زكاة وتصدق بالعشر مدخرًا إياه عند الله فنحن في وقت قست فيه القلوب ومعاناة الفقير مجلبة للركة محفظة للرزق. والعاقل يدخر من ماله لما يتوقعه من عسر محتمل مقبل، فكن عاقلًا وادخر عند الله تعالى ما تضمن حفظه ومضاعفته وما تحبه في وقت أنت اسرح ما تكون فيه إليه وهي كلمات طاهرة نقية- صادرة عن نفس مطمئنة نقية.

الفصل السابع

بيان بعض شيوخه

وبعض ماثور كلامه. من منظوم ومثور

ذكر أستاذنا -رحمته- شيوخه وشيوخهم وترجم لهم في ثبته التحرير الوجيز فيما يتغيه المستجيز، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ بالقاهرة وأكتفى هنا بنقل ترجمة خمسة من شيوخه مع ترك الاستطرادات والاقتصار على ترجمة كل شيخ منهم.

فأولهم: والده الشيخ حسن بن علي الكوثري المولود في قوقاسية سنة ١٢٤٥ وتلقى العلم هناك من الشيخ سليمان الشرلي الأزهري المفسر للتوفي شهيداً سنة ١٢٧٧ والشيخ موفق الصويوصي المتوفي سنة ١٢٧٦، والشيخ موسى الحناشي المتوفي ١٣٠٠ والشيخ حسن الصححي المتوفي سنة ١٢٩٥ تلميذ الشيخ شامل المجاهد الجركسي المشهور المتوفي بالمدينة المنورة سنة ١٢٨٧ -ثم هاجر المترجم إلى البلاد العثمانية مع طلبته سنة ١٢٨٠ وبني قرية جنوبى دوزجة بنحو ثلاثة أميال وتدعى باسمه إلى اليوم، وبني بها أيضاً مدرسة كثيرة الغرف لطلبة العلم سنة ١٢٨٤. واجتمع فيها الطلبة -فاستمر على تدريسهم إلى أن بنى أشراف مركز دوزجة سنة ١٣٠٣ فاشتغل بتدريس الطلبة بها إلى أن بنى خاتقها جنب المدرسة فانتقل إليه متخلياً عن شئون المدرسة لانهج تلاميذه -وتفرغ المترجم لإقراء الفقه والحديث وإرشاد السالكين. ومن شيوخ المترجم أيضاً الشيخ دولت المتوفي سنة ١٢٨٤ والشيخ موسى الاستوخاني المكي المتوفي سنة ١٣٠٢ صاحب عبد الله الأرنؤمجي المكي تلميذ مولانا خالد البغدادي اجتمع به سنة ١٢٨٧ في موسم الحج وولى عنه مئة -ومن مشايخ المترجم أيضاً الشيخ أحمد خسياء الدين الكشمشخانوي المولود سنة ١٢٢٧ والمتوفي سنة ١٣١١ وهو عمدة المترجم، وكانت للمترجم -رحمته- يد يضاء في الفقه والحديث، وقد أقرأ أمهات كتب الفقه مرات وراهموز الأحاديث مرات وكان له شغف عظيم بصحيح البخاري، يختهه مطالعة مع شرحي ابن حجر والبدور المعنى ثم يعيده وهكذا -وقد تلقى شيخنا من المترجم الفقه والحديث

وغيرهما وأجاز، بمروياته عامة ومنها دعاء الفرج المبارك للسلس بقول رواه (كتبته رها هو في جيب) - توفي ببلدوجة وشيخنا في بلاد الغربة مهاجراً. وذلك يوم الأربعاء ١٢ من ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ عن مائة سنة - رحمه الله -.

والثانيهم: الشيخ إبراهيم حقي الأكنسي - كان آية في الذكاء، وحسن الإلقاء، ولم ير شيخنا مثله في ذلك بين من أدرك من أهل طبقة - وكانت له يد بيضاء في علوم القراءة.

والأدب العربي - وكان بارعا في الأصلين، والمنطق والحكمة والنسب. وتخرج في العلوم على الشيخ أحمد شاکر المشولي سنة ١٣١٥. وهو عمدة فيها. وقد تخرج عليه نحو مائتي عالم في الطبقة الأولى. وكان شيخنا يلازمه في الطبقة الثانية في عدد لا يقل عن ذلك. إلى أن مرض في شعبان واستمر مريضا حتى موته يوم السبت ٢٧ من شوال سنة ١٣١٨ عن ٥٧ سنة وهو عمدة شيخنا وبمينه في العلوم من صرف ونحو وبلاغه وأدب وفقه وأصول وتوحيد ومصطلح وتفسير وحديث ومنطق وآداب وحكمة إلى غير ذلك مما كان يدرس في الأساتذة ولتخذ - رحمه الله -.

والثالثهم: هو الشيخ علي زين العابدين الأصوني المولود سنة ١٢٦٨ في الأصونيا حيث تعلم مبادئ العلوم في بلده. ثم رحل إلى استامبول فحضر درس العلامة رجب الأرنؤوطي ولما توفي سنة ١٢٨٩ انتقل إلى درس الشيخ أحمد شاکر وبه تخرج في العلوم وأخذ الحديث عن الشيخ حسن القسطنوني. وتلقى برهان الكلبي وغيره من المحققين المشهورين عبد الكريم النادر الأبيصاني المتوفى سنة ١٣٠٠ ودرس العلوم في جامع القناتج. وتخرج عنده طريقتان من أهل العلم الأولى نحو مائة عالم والثانية نحو مائة وأربعين عالما. وكان آية في الورع. حتى أنه بعد أن أتم التدريس في الطبقة الثانية تخلى عن مرتبه ليست مال المسلمين مرتبة لم يعد يستطيع التدريس، فلم يبق وجه لصلته من بيت المال، فطار هذا الخير كل مطار. فكثرت الزوار. فتوهم متوهمون مؤامرة سياسية في التردد بين إليه. فأصلبه بعض أذى إلى أن أذاع بين محبيه ألا يزوروه، فاستع من مسافة الزوار لهذا الحذر إلى الانقلاب الدستوري في الدولة العثمانية سنة ١٣٢٦. ولما أحيل أمر إصلاح المعاهد الدينية إلى العلامة رجب الأرنؤوطي في سنة ١٣٢١ خصه وكلا

للدروس، اختار المترجم فى عداد من اختارهم لمجلس الوكالة فقبل بعد إخراج شديد، وعاد إلى ساحة التوقف بالحكومة وفى سنة ١٣٢٩، عين وكيلًا للدروس، ومن نصائحه لشيخنا عندما تخرج عليه (أن الدرهم لا يدخل محلا ولا ويخرج منه الإخلاص). ولما توفى الشيخ إبراهيم الأكيلى تشغل الأستاذ بوصية منه إلى الأوصى حيث أكمل عليه العلوم. ونعته بأنه قدوته ومساعدته وشيخه وملاؤه توفى المترجم يوم الجمعة ١٨ صفر الخير سنة ١٣٣٦ ودفن بعد ظهر السبت فى مقبرة السلطان محمد القائل -رحمه الله-

ورابعهم: الشيخ حسن القسطنطينى المولود فى بلدة طاطاي سنة ١٢٤٠ تخرج فى العلوم على العلامة أحمد حازم الصغير النوشهرى المتوفى سنة ١٢٨١ حفيد أحمد حازم الكبير المتوفى سنة ١١٦٠ وأخذ الحديث والتصوف عن الكمشخانوى وهو من أقدم أصحابه.

وشارك شيخه فى الأخذ عن السيد أحمد بن سليمان الأرواى المتوفى سنة ١٢٧٥ حين ما ورد الأستاذة سنة ١٢٦٦. وأقام بها ستين يدرس الحديث بآياصوفيا. كما أخذ المترجم عن الشيخ عبد الفتاح العفرى أحد أوصياء مولانا خالد البغدادى دفين صالحية الشام. كان من الوافقين فى الإرشاد ونشر الحديث وسمع شيخنا عليه رموز الأحاديث وغيره وأجازه سنة ١٣١٨ بما جرى ثبت شيخ المترجم وبمروياته عامة. توفى يوم الخميس ٢٣ من صفر ١٣٢٩. عن ٨٩ سنة ودفن قرب شيخه الكمشخانوى فى مقبرة السلطان سليمان -رحمه الله-.

وخامسهم: الشيخ يوسف ضياء الدين الكوشى المولود سنة ١٢٤٥ فى تكوش بولاية سلاتيك ودخل إلى الأستاذة ولأزم درس العلامة الحافظ سيد السيروزى. تلميذ محمد أسعد إمام زاده. ثم تخرج فى العلوم على المحقق على الفكرى بن بهرام الياقورى المتوفى سنة ١٢٩٣ تلميذ العلامة سليمان الكريدى المتوفى سنة ١٢٦٨ وتلقى المترجم للسلسل بالأولية من الشيخ محمد ابن على التميمى المتوفى بالأستاذة سنة ١٢٨٧ وأخذ منه المطول فى ستين. وللمترجم غير ذلك من المشايخ - إلا أن الياقورى هو عمدته. وقد سمع شيخنا من المترجم حديث الرحمة للسلسل بالأولية، وكان المترجم شيخنا طولا نير الوجه مهيأ على سيرة السلف الصالح. ومن مناقبه أنه كان لا

بخطاف لومة لائم في بيان الحق وذلك أن بعض المخفولون من كبار رجال المعارف في حدود سنة ١٣٢٠ رفع تقريراً عن أن في رد المختار لابن عابدين كلمة عامة تشير المخاطر وهي قوله في كتاب الأسيرة من قال لسلطان زماننا عادل فقد كفر.

فصدر الأمر بمصادرة الكتاب فقهى المترجم ومعه العلامة محمد قزعاذ ابن عمر الريزوي المتوفى ١٣٤٣ عن ٨٨ سنة وكان من الشيوخ الهرمين مثله. وقبلاً السلطان عبد الحميد الثاني المتوفى بعد خلعته سنة ١٣٣٦ رحمه الله. وقالا له ما خلاصته: إن العبارة المسوية إلى الكتاب موجودة تقريراً في كل كتاب فقهي وإن مصادرة الكتاب تدمي قلوب المخلصين ومثل هذا العرض كان بعد جراحة بالغة في ذلك العهد، فأمر السلطان بإعادة الكتب إلى أصحابها، ونفى ذلك الموظف الكبير صاحب التقرير إلى إحدى الولايات البعيدة على أن يكون شاريثاً خادماً بسيطاً في البلدية. قلت إن هذه الحسة من السلطان الذي كان لاراد لأمسه وقت ملكه نزولاً على حكم عالمين جليلين تنحصر في بحرهما كثيراً من سيناته. اهـ.

وتوفى الكوثري في ٢٩ من صفر سنة ١٣٣٩، ودفن في مقبرة القناج رضى الله تعالى عنهم.

هذه صفحات ناصعة من سير رجال طلقوا الدنيا ورفضوا في الآخرة طمعاً فيما عند الله تعالى من عظم الأجر وخالد النعيم، وقد اخترت هؤلاء الخمسة من شيوخ الأمتاة الكثيرين وكلهم كان عظيمًا جليلاً يجمع بين العلم والعمل والتضوى والصلاح، واقتصرت على هؤلاء عزوفاً عن الإطالة. والله سبحانه وتعالى ينفعنا بهم ويعلمهمم التي كان لشيخنا الكوثري فضل إيصالها إلينا.

والشيخ الكوثري كما ذكرت من قبل نظم ونثر. وطريقته في النثر يعرفها كل من طلب العلم عليه، وكثيراً ما كنت أقرأ مقالاً يخفى فيه نفسه فاستشفها من عباراته التي يلتزمها في نثره وكنت أكتب له بذلك فكان يعجب في أول الأمر ثم أخذ يمر بعد ذلك - وشعره كما قلت من قبل لا يلبق بقدره خلافاً لشعره. فشعره دون المتوسط. ولكن نثره بعد من أبلغ وأجود ما كتب في العربية على الرغم من أنه لم يكن عربياً.

فمن ماثور نشره قوله: (اللامذهبية قطرة اللاهوتية) وهو قول لو تدبره المتصف لوجده من جوامع الكلم، فإن للشيطان تلبسات وهو يزعم للمرء الوقوع في التسم، ولا يزال به حتى يجتره على ارتكاب الكبائر. والمذاهب الإسلامية كلها توصل إلى السعادة الدنيوية وإلى الجنة في الآخرة، فهي أشبه بعدة طرق توصل إلى مدينة فالسالك في أي طريق منها واصل. أما الذي يسير في هذا الطريق حيناً ثم يعرج إلى الآخر، ثم يحاول تجربة الثالث ثم يسعى إلى سلوك الرابع ينتهي به الأمر إلى التيه في الشعاب وتلنسى عليه المسالك والطرق فلا يصل أبداً.

وكذلك اللامذهبية مهما تزيتها الوساوس وتزيّف بريفتها الكاذب فإنها تؤدي إلى التهاون فالاستخفاف فالجحود. وذلك لأن الأئمة الشيعة - رضوان الله عليهم - ألزم كل منهم من قواعد الكتاب والسنة ما فتح الله به عليه ولهم شروطهم في النسخ ودرجات الحديث ومفهوم الحروف والإجماع والتمييز بين الصحابة وعمل أهل المدينة والقياس والامتثال وغير ذلك مما يعرفه أهله. فإذا اتبع الإنسان مذهباً فمعنى ذلك أنه رجح أدلته، فإذا عاج إلى آخر فمعناه أنه ارتاح إلى براهيته، فإذا انتقل إلى ثالث بدأ الخلط والوساوس يعتريه.

أما إذا أراد أن يأخذ من كل مذهب ما يوافق هواه، فقد أصبح ممن يحتكمون إلى الهوى، وهوى النفس أعظم أسباب ترددها وإعاسها. والتشريع لا يكون عن هوى، ومن المستحيل أن تكون في خلق السلف الصالح الذين شرعوا، وأنا لا أريد التعرض لعلماء هذا الزمن، ولا أنكر أن منهم الصالح النقي، والعامل النقي، ولكن لا يمكن ولا يمكن سوى أن يتفاضل عن تكبيل معظمهم على الدنيا وحرصهم على زخرفها وتعلقهم بأسبابها، فإذا وجد بيتا اليوم من يضرب ليلى القضاة فيصغر حزوافاً من مناصب الدنيا، أو من يمشي في المدينة المنورة حافيا حتى لا يبطأ بتعليه موضعاً وطته التي - ﷺ -، أو من يجلد لأنه امتنع عن مجازاة الخليفة على ما لا يعظفه في القرآن الكريم، إذا وجد أمثال هؤلاء قبلنا منهم أن يضعوا لنا تشريعاً موحداً ومذهباً مفرداً، أما الحال كما نرى في كل بلاد الإسلام فلنعرض بالتواجد على مذاهب السلف الصالح ولا نحاول خلطها ولا مزجها، فكل مذهب منها

فيه الثناء والكفاء لجميع التشريعات العصرية من غربية أو شرقية ويزيد عليها بسمو أصله وطهارة منبهه واستمداده من الله ورسوله - وليتمسك كل منا بمذهبه كما وصل إليهم من سلفه الصالح ولتعلم أن في اختلافهم من التيسير والالطاف الخفية ما يجعل الجملة الخالدة (اختلافهم رحمة) من روائع الحكم.

ومن ماثور قول الأستاذ أيضا (تقوى الوجود بعدم الوجدان ليس بجيد)، وهذه حكمة نفيسة. لأن المرء قد يتعجل فيقطع بنفى ما لا يجده وقد يتأخره سواء فيشتهر الخطأ ويكون عليه وزر، أما إذا قطع بما يعلم وتوقف فيها يجهل فإن ذلك يكون أولى بالباحث وأعمد بالنفع عليه وعلى غيره.

ومن ماثور قوله أيضا: (والفقه صلح لكل زمان ومكان في أيام مجد الإسلام فلا يعقل ألا يصلح لهذا الزمان الذي ظهر فيه للعبان مبلغ الخلل في أنظمة الغرب حتى أصبحت المجتمعات عرضة للانحلال من فساد تلك الأنظمة) وذلك في مقدمة مؤلفه الإشفاق ثم قوله في الصفحة التالية عن مسامرة العابثين بالطلاق بتعبيد طرق لهم (بل هذه المسامرة تزيد في فلك المرض بهم، وتوجب اتساع الخرق على الواقع، وتزيل حكمة استباحة الإيضاح بكلمة الله سبحانه من حصول البركة في الحشرت والتسل بإقامة كلمة بعض التضييقين «المجاهدين» الذين ليس لأهوائهم قرار مقام كلمة الله جل جلاله في ذلك وليس بالأمر الهين الخروج عما يفقهه الأئمة المشهورون إلى أقوال شاذة ما صدرت تلك الأقوال منهم إلا غلطا أو إلى آراء رجال متهمين اختله سمعون في الأرض فسادا إذ زين الشيطان لهم سوء عملهم - وهذه المسامرة هي التي أدت إلى تخلي الفقه عن كثير من أبوابه في المحاكم بأيدي أبنائه الذين عقوه وليس ذلك ناشئا من عدم صلاحية الفقه لكل زمان ومكان بدون تقويض دعائمه أو قصن غوافيه مع قواعده) الخ.

ومن ماثور نظمه قوله ضمن قصيدته حين المنفجع وأبين المتوجع التي طبعها في قسطنطيني في ١٢ من صفر سنة ١٣٣٧ أي بعد أسبوع من الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى وعدة القصيدة ٥٥ بيتا. وفيها يقول:

أرضي مقدسة عنا قد انتزعت آياتها انتبذت للعالمين محلول
أعلامها انتكست صلباتها ارتفعت تنلى بها اليوم تسورا وانجمل

بلا (صلاح) فهل تُرجى استعادتها وما الصلاح لنا في الكون مأمول

وفي آيت الثالث ثورية بين الصلاح ضد الفساد - وبين اسم السلطان صلاح الدين يوسف النوفى سنة ٥٨٩ ومستعيد القدس من الصليبيين في رجب سنة ٥٨٣ وليت شعري ماذا عسى شيخنا فائله وقد أصبحت الأرض المقسمة حكراً لليهود. بعد أن طردوا منها العرب وباقى سكانها من مسلمين ونصارى ولله الأمر من قبل ومن بعد.

وقوله في مطلع قصيدته التى سماها النظم العتيد لتوسل الريد برجال الطريقة النقشبندية الخالدية الضيائية:

حمداً لمن أبدع الأكوان من صدم	هو الغفور لعبد عباد بالندم
ثم الصلاة على مهدي طرائفنا	محمد شمس رشد ضاء فى الظلم
كذا على الآل والأصحاب قاطبة	هم النجوم فتشهدي بهديهم
يارب سهل صعائب السلوك لنا	وجهد يقضي ووصل غير متقصم
بجاء أحمدنا الهادي الشفيع خدام	وذا وسيلتنا فى الحل والحرم

واختتم هذا الفصل بقولى أن استاذنا -رحمه- بلغ قدره فى بقاء الإسلام مبلغاً جليلاً فكان العلماء يتقنون عنه - فى مصنفاتهم كم فعل مولانا ظفر أحمد التهانوي فى كتابه إعلاء السنن. حيث قال فى ص ٥١٦ من الجزء الحادى عشر طبع الهند سنة ١٣٥٧ ما نصه (وبعد فلما كان وقوع الطلاق فى الخبيث ووقوع الطلقات الثلاث بلفظ واحد مما قد كثر فيه الشغب واعتى بالبحث عنه كثير من أهل العلم أصحاب المعالي والرتب وكان من أحسن ما صنف فى الباب كتاب «الإشفاق على أحكام الطلاق» للعلامة محمد واحد الكوثرى المصرى أطال الله بقاءه وتمتع المسلمون ببركات أنفاسه القدسية بحيث أن أذكر هنا ما ذكره مما لم أذكره فى الإعلاء ولا الحبيب فى الإنقاذ) -ولخص بعد ذلك أكثر مباحث كتاب الإشفاق ونقل منه عشرات الصفحات - وقوله المصرى هو على اصطلاح المحققين فى ذكر آخر موطن لمشرحهم كان يقال عن ابن منظور الأفريقى ثم المصرى -وقد سبق أن الأستاذ الكوثرى جركسى الأصل تلمذولى المولد استأمرولى النشأة مصرى المهجر والفاته - وقوله فى آخر

كلامه ولا الحبيب في الإنقاذ بقصد حبيب أحد الكيرانوى مؤلف الإنقاذ من الشبهات في إنقاذ المكروه من الطلقات ضمته صاحب إعلاء السنن في مؤلفه في الجزء الخافى عشر للذكور آتفا.

والآن وقد فرغت من سرد سيرة رجل طلب العلم لله وعمل في دنياه بما سمعه في آخره وكان مثالا يحتذى في إخلاصه وتقواه. وإماما يقتدى في دينه وهذه - لا يسمنى قبل أن أترك القلم إلا سؤال الله سبحانه وتعالى له الرحمة والرفوان وفسح القردوس وأعلى الجنان وأن يحزبه عن علمه وصبره وجهاته وهجرته خيرا وأن يحسن لنا في فقهه ثوابا ويعظم لنا أجرا وأن يوفقنا لرسم خطواته والانتفاع بنفحاته والإفادة من مؤلفاته وأن يقبض علينا من بركاته. بجاه النبي - ﷺ - وسيلة كل مؤمن في الدنيا. وشفيعه في الآخرة وإمامه إلى الجنة. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين.

الفصل الثامن

تلاميذه مرتبة أسماء من تعبه الذاكرة منهم

على حروف المعجم

أرى قبل سرد بعض الأسماء التي أعرفها الإشارة إلى أن الأستاذ - رحمه الله - درس في الأستنة وفي غيرها مدة طويلة وأنه كان لا يشاركه أو يقاربه أحد من أهل طبقة في عدد التلاميذ الذين كانوا يحضرون حلقات دروسه حيث بلغوا الثلاث وإلى الشكر كل من يفضل منهم فيكتب لي بأسماء من يعرف من زملائه في الحضور على الأستاذ وعنواني (روضة خيرى باشا دسونس بحيرة القطر المصرى) فلعلنى أستطيع سرد أكبر عدد منهم في طبعة مقبلة إن شاء الله تعالى.

هذا فيما يتعلق بتلاميذه الذين حضروا عليه قبل هجرته.

أما الذين استجازوه فهم يبلغون المئات أيضا وذلك لأن ثمة «التحرير

الوجيز» طبع منه ٣٠٠ نسخة - ولم يبق منها نسخة واحدة تحت يده - بل كان

ينرى إعادة طبعه قليل مونه لكثرة من كانوا يستجيزونه، ويلاحظ أنه كتب إجازات كثيرة قبل طبع قيته المذكور. وقد أجازنى بأكثر من إجازة بخطه. كما أن الأستاذ أمين سراج نسخ لنفسه بخط يده إجازة وقع له الأستاذ عليها كما أفاد السيد حاتم الدين القدسي. فمن ذلك يتبين أن المستجيزين زادوا على ثلاثمائة، وأظن أن آخر إجازة بثته حررها للأستاذ فؤاد السيد عمارة بدار الكتب المصرية وقد أرائها وتاريخها فى شهر رمضان سنة ١٣٧١. أى قبل وفاة الأستاذ -رحمه الله- بشهرين.

أما تلامذته بعد هجرته فإن عددهم قليل، وذلك لأن الأستاذ اشتغل بعد الهجرة بالمطالعة والتعليق والتأليف ولم يتعرض للتدريس العام ولكنه كان لا يمتنع عن تدريس من يلجأ إليه كما حدث مع الفقير مؤلف هذه الرسالة ومع سواء من الأخوان.

ولما إذ أكتب أسماء بعض التلامذة الذين تيسر لى إحصاؤهم اتبع كل اسم ببيان موضع تعلمته، واسم من أخصرنى به إلا إذا كان ذلك معروفا لدى متابعى هذه هى الأسماء:-

١- حاجى جمال الاصاصونى واعظ فى اصطفيول فى جامع السلطان بايزيد وهو من تلامذة الأستاذ قبل هجرته، كما أفاد القدسي.

٢- السيد حاتم الدين القدسي صاحب مكتبة القدسي بمصر وناسر الضوء للامع فى ١٢ جزءا، ومجموع الزوائد فى عشرة أجزاء، وشذرات الذهب فى ٨ أجزاء عرفه الأستاذ فى رحلته إلى الشام بعد هجرته، وتلمذ عليه وأفاد منه، ونشر بإشارته كثيرا من الكتب النافعة وقد اعتم بعد موت الأستاذ للمقيام بجمع مقالاته والمشاركة فى نشرها وهو الذى جمع لى بعض أسماء تلامذته.

٣- الشيخ حسين بن إسماعيل أطاى بكلية الشريعة ببغداد تلمذ للأستاذ بعد هجرته كما أفاده القدسي.

٤- البرنس حسين خير الدين ابن بنت السلطان عبد العزيز العثمانى المتوفى سنة ١٢٩٣ -كان من تلامذة الأستاذ قبل هجرته- ورايته بمصر بمنزل الأستاذ يقرأ عليه دلائل الخيرات ليستجيزه بها حرصا على دوام الفصلة العلمية

بينهما فيكون من جمع بين الحسين، وقد جمع أيضاً بين حسن الخلق (يفتح الخاء) وحسن الخلق (يضم الخاء) وعليه سمعت العلماء وزعمهم - وهية الأمراء وقتلهم وخطه من أجمل ما رأيته.

٥- الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كان يطلب العلم بالأزهر واشتغل بعد تخرجه بالتدريس في بلدته حلب، وأبته أكثر من مرة بمصر يسأل الأستاذ ويمنحه ويكتب عنه - وبلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه فهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري وهو من تلامذته بعد هجرته.

٦- الشيخ عبد الله بن عثمان الحمصي الجرسى الأصل - وهو ملازم الأستاذ في أواخر أيامه حتى موته، ومن المهتمين لجمع ونشر مقالاته، وكان الأستاذ يزوره في غرفته بمدرسة محمد بك أبي الذهب في ميدان الأزهر - وهو من تلامذته بعد هجرته.

٧- السيد عزت الخطار الحسيني ناشر الكتب النافعة، كان يقرأ على الأستاذ تجارب ما ينشره ونشر له من مؤلفاته تأييد الخطيب، وهو من تلامذته بعد هجرته.

٨- الشيخ علي آق صوي الواعظ في أزمير من تلامذة الأستاذ قبل هجرته كما أقامه القدسي وزاد بأنه كان رئيس الوعظ ثم صار مفتياً بأندلسه بقرب اصطبلول.

٩- الشيخ محمد إبراهيم الحنفي ثم المدني الشهير الحاج إبراهيم الحنفي وهو الذي ألف الأستاذ من أجله رسالته في ابن أركماس كما مر في ص ٤٥٤. حضر مصر في أواخر أيام الأستاذ واجتمع به، وكان ممن صلوا عليه وشيعوه، كان شديد التعلق بالأستاذ وتعلق له بالكتابة وهو في المدينة المنورة - ثم أراد الله له أن يلقاه قبل موته فلقبه بمصر كما سلف القول.

١٠- الشيخ محمد إحسان بن عبد العزيز من أقدم تلامذة الأستاذ بعد هجرته كما أقامه القدسي، وهو الآن مدرس اللغة التركية في جامعة إبراهيم بالقاهرة وشيخ تكية السلطان محمود في درب الجماعيز ومحرر كتاب (المعامل العثماني أبو الفتح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وحياته المدنية) الذي طبع بمصر سنة ١٣٧٢.

١١- الأستاذ محمد أمين سراج بن مصطفى في كلية الشريعة بالأزهر الشريف بمصر تركي الأصل وهو من تلامذة الأستاذ بعد هجرته، وأجازه الأستاذ كما أفاد القديس.

١٢- الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب بالإدارة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية رأته أكثر من مرة بمنزل الأستاذ يتلقى منه ويستفيد - وهو من تلامذته بعد هجرته.

١٣- الشيخ مصطفى عاصم كان بمصر وأجازه الأستاذ كما أفاد القديس.

فهؤلاء هم تلامذة الأستاذ الذين وعظهم بالذاكرة أو لو شئت إليهم - ولم أذكر اسمي في هذا السجل لأنني كرهت أن أتقدم عليهم بحكم حروف المعجم - وقد سبق في هذا المؤلف - أكثر من مرة - أني تشبعت للإمام الكوثري - رحمه الله - بعد هجرته وأقدت منه كثيراً لمدة سنوات طويلة.

على أن الكوثري كانت له رسالة نبيلة في الحياة، هي أبهى أثره وأدوم مخلوقاً من تلامذته، وقد بينها في مؤلفاته، وسيتبين للناس يوماً ما، أن الرجل كان من المجاهدين الصادقين في صمته وإخلاصه ويقين. وأنه كان ينشر العلم لوجه الله. ويدافع عن الدين ابتغاء مرضاة الله.

وإذا كانت الظروف جعلت شهرة الرجل، على انتشارها في حياته، أقل من حقيقته وفضله ودون خلقه وعلمه ونبله، إلا أن الأهم كفضيلة بإصلاح هذا، وسيتبين يوم إن شاء الله تعالى يعرف فيه الناس جميعاً من هو الكوثري، وما هي مؤلفاته القيمة النافعة، المباركة الناجمة. فإن حرف العثر يضرع ولا يضرع، وأريج الرند مهما حصرته فوائده يتشعر ويشع، وشذا الورد لم يخلق ليحبس وإنما لينمو ويذيع.

وإذا أفكر مزكوم نفخ العطور، وطيب المسك والعبير، وحاول تجاهل ذلك. فإن الزكام سيزول يوماً ما ويبنى للطبيب أثره الخالد وعبقه النائد.

والآن وقد تم ما التزمت في مقدمة هذا الكتاب. أرى من المناسب ذكر سند الإمام الكوثري في النسب إلى إمام المذهب - رحمه الله - ثم إلى إمام الأئمة

صلى الله تعالى عليه وسلم . ليتضح به من يتعسر عليه الحصول على نسخة من التحرير الوجيز .

كما نرى رأيت أن أتبع هذا السند قصيدة نظمها يوم الخميس ١٩ من ربيع القعدة سنة ١٣٧٢ بمناسبة مرور سنة على انتفال الأستاذ -رحمته- إلى رحمة الله تعالى ونعيمه وخلفائه وجولائه وجناته ووطنه .

(سند الإمام الكوثرى)

فى الفقه - إلى إمام المذهب أبى حنيفة النعمان

ثم إلى إمام الأئمة وسيد سادات هذه الأمة - رحمه الله -

نصفه مولانا الكوثرى الشافعى بمصر سنة ١٣٧١ على والده وعلى الأستاذين الحافظ إبراهيم حلى الأكرينى وعلى زين العابدين الأكرينى كما سلف القول :-

فالأول - المتوفى سنة ١٣٤٥ كما مر - عن الشيخ أحمد ضياء الدين الكشمخانوى المتوفى سنة ١٣١١ عن السيد أحمد بن سليمان الأروادى المتوفى سنة ١٢٧٥ عن العلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ وسنده مشهور فى ثبته المطبوع وبهذا السند سأل الشرحم إجلاله فى بالقوثرى -وقد سلفت الإشارة إليها- وفيه هبة الله البعلبى المتوفى سنة ١٢٢٤ وصالح ابن إبراهيم الجربينى المتوفى سنة ١١٧٠ وغيرهما من عيون المذهب الحنفى - رحمه الله - وأرضاهم .

والأخيران أى الأكرينى المتوفى سنة ١٣٢٦ والأكرينى المتوفى سنة ١٣١٨ إحداهما على الحافظ أحمد شاكى المتوفى سنة ١٣١٥ عن الحافظ محمد غالب المتوفى سنة ١٢٨٦ عن سليمان بن الحسن الكريدى المتوفى سنة ١٢٦٨ عن إبراهيم بن محمد الإسميرى المتوفى سنة ١٢٥٥ عن على الفكرى بن محمد صالح الأخصوى المتوفى سنة ١٢٣٦ عن محمد منيب العيسوى المتوفى سنة ١٢٣٨ عن إسماعيل بن محمد القسوى المتوفى سنة ١١٩٥ عن عبد الكريم القسوى الأمدى المتوفى سنة ١١٥٠ عن محمد البعلبى الأزهري

المتوفى سنة ١١٣٥ عن عيد الحى الشربلالي عن أبى الإخلاص الحسن الشربلالي المتوفى سنة ١٠٦٩ عن عبد الله بن محمد التحريرى وشمس الدين محمد المحيى القاهرى المتوفى سنة ١٠٤١ كلاهما عن المقدسى المتوفى سنة ١٠٠٤ عن أحمد بن بونس الشلى المتوفى سنة ٩٤٧ عن عبد البر بن الشحنة المتوفى سنة ٩٢١ عن الإمام كمال الدين بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ عن سراج الدين عمر بن على قارئ الهداية المتوفى سنة ٨٢٩ عن حلاء الدين السيرامى المتوفى سنة ٧٩٠ عن جلال الدين الكرلاى شارح الهداية عن عبد العزيز طبخارى صاحب كشف الأسرار المتوفى سنة ٧٣ عن حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى المتوفى سنة ٧٠١ صاحب الكثر عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي -ج- وأخذ قارئ الهداية أيضا عن أكمل الدين محمد بن محمود البابرئى صاحب العناية المتوفى سنة ٧٩٦ عن قوام الدين محمد الكاكى صاحب معراج الدرية المتوفى سنة ٧٤٩ عن الحسين السغفاني صاحب النهاية المتوفى سنة ٧١١ عن حافظ الدين الكبير محمد بن محمد بن نصر طبخارى المتوفى سنة ٦٩٣ عن محمد بن عبد الستار الكردي المتوفى سنة ٦٤٢ عن صاحب الهداية على بن أبى بكر الرغبائى المتوفى سنة ٥٩٣ عن النجم أبى حفص عمر النسفى المتوفى سنة ٥٣٧ عن الأصوين البزدوين فخر الإسلام وصدر الإسلام - فالأول المتوفى سنة ٤٨٢ أخذ عن شمس الأئمة السرخسى المتوفى سنة ٤٨٣ شارح السير الكبير وصاحب المبسوط الطبوع فى ثلاثين جزءا عن شمس الأئمة الحلوائى المتوفى سنة ٤٤٨ عن الحسين بن خضر النسفى المتوفى سنة ٤٢٤ عن محمد بن الفضل البخارى المتوفى سنة ٣٨١ عن عبد الله بن محمد الحارثى المتوفى سنة ٣٤٠ عن محمد بن أحمد بن حفص المتوفى سنة ٢٦٤ عن أبيه أبى حفص الكبير المتوفى سنة ٢١٧ كما فى تاريخ بخارى للترشخى عن الإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب المتوفى سنة ١٨٩ .

وأخذ صدر الإسلام المتوفى سنة ٤٩٣ عن إسماعيل بن عبد الصادق عن عبد الكريم البزدوى المتوفى سنة ٣٩٠ عن إمام الهدى أبى منصور الماتريدى المتوفى سنة ٣٣٣ عن أبى بكر أحمد الجورجائى عن أبى سليمان موسى بن سليمان الجورجائى عن الإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب

لثوفي سنة ١٨٩ من إمام المذهب أبي حنيفة النعمان لثوفي سنة ١٥٠ من حماد بن أبي سليمان لثوفي سنة ١٢٠ من إبراهيم بن يزيد النخعي لثوفي سنة ٩٥ من علقمة بن قيس لثوفي سنة ٦٢ والأسود بن يزيد لثوفي سنة ٧٥ وأبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي القناري المقرئ لثوفي سنة ٧٤ وقيل ٧٣ - فالأولان عن عبد الله بن مسعود لثوفي سنة ٣٢ - رحمته - والسلمي عن سيدنا علي عليه السلام - المستشهد بالكوفة في شهر رمضان سنة ٤٠ - وسيدنا علي وابن مسعود عن خاتم النبيين وقائد الفر المجهلين سيد الأولين والآخرين من ملائكة وجن وإنس وأنبياء ومرسلين المنتقل إلى الرفيق الأعلى فصح يوم الاثنين ١٣ من شهر ربيع الأول سنة ١١ إحدى عشرة صلى الله وسلم وشرف وكرم وبارك عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأصفياء المنقذين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين اهـ.

ذكرى مرور عام

على وفاة فقيد الإسلام الإمام الكوثري

بمصر يوم الأحد ١٩ من ذي القعدة سنة ١٣٧١ - رحمته -

- ١- مضى العام مذ عاد النبي مودعاً
وخلى نرائنا خلقه لا تطيقه
- ٢- فرانجا تجلّى في عراق ترفعت
له زكّرت القلب حين يذوقه
- ٣- فاذنم آمالنا واجزم أنفسنا
والحرق أكبادنا وكيف حريقه
- ٤- واعتقبتنا بعد الناس وحشة
وحل محلّ الراس في العلم سوقه
- ٥- وغاب عن الدنيا بغيبه زاهد
حديث ونوحه يد ولقاه عريقه
- ٦- فقد كان سرساة إذا غلب الهوى
مطرد من ليلته في غيبه

- ٧- وَكُنَّا إِذَا هُبْتُ زَمَانُكَ فَسَدَدَتْ
وَلَا حَتَّ بِتَجَلُّسِهِمُ الْغَوَى بِرُوقِهِ
- ٨- قُرَعْنَا إِلَى الْأَسْتِثْلَا نَرْجُو بِبَانِهِ
لِيُنْذِبَ زُورَ الْقَوْلِ عَنَّا حَقِيقَتُهُ
- ٩- فَمَنْ يَرْتَجِي لِلدَّيْنِ بِخُرْمٍ مِنْ عَرَةِ
وَيَحْمِلُهُ مِنْ زَيْفٍ تَتَلَفَى بِرُوقِهِ
- ١٠- وَيَمْنَعُ عَنْهُ مَلْحَدًا وَمُشِيبَهَا
وَيُرْتَقُ مِنْهُ مَا ثَلَّثَ فَتُصَوِّلُهُ
- ١١- وَيَعْلَمُ بِالْبِرْهَانِ رَأَى أَثْمَرَهُ
وَيُقْصِمُ شَرِيرًا تَقْطَعُ مَرُوقَهُ
- ١٢- وَيُقْصِي عَنِ الدَّيْنِ الْحَنِيفَ عَصَابَتُهُ
بِرَفْرِفِ طَيْرِ الشُّومِ لَيْسَ مَا تَسْوِقُهُ
- ١٣- فَرَاهِمُ وَقَدْ عَجَبُوا بَيْنَ كَضْفَدَعٍ
تَضَاهِلُ فِي ضَحَلٍ وَزَادَ نَقِيبَتُهُ
- ١٤- سَلَامٌ عَلَى الْقُنْيَا فَقَدْ زَالَ زَاعِدُ
وَعَلَيْبٍ يَدْرُ لَا يُرْجَى شَرُوقُهُ
- ١٥- وَنَامَ شَيْخُ الدَّيْنِ عَنْ يَتْمَةِ الْهَدَى
وَقَامَتْ أَسَالِيبُ الْغَفَاقِ وَمَرُوقُهُ
- ١٦- فَيَا رَبِّ ارْشِدْنَا وَاشْجِاخْ دِينَنَا
لِيَبْعَدَ عَنَّا لَاجِرٌ وَقُتُوبُهُ
- ١٧- وَيَا رَبِّ أَكْرَمْنَا بِخُرْمَةِ سَهْدٍ
لَهُ الْجَاهُ إِنْ جَاءَ الْخُفِيفُ بِمَرُوقِهِ
- ١٨- أَضَاعَتْ بِهِ شَرْقُ الْعَقِيقِ مَذْبَعُ
إِلَيْهَا صُنْبًا قَلْبِي وَحَثَّتْ عَرُوقُهُ
- ١٩- شَفَاعَتُهُ حَرَرًا إِذَا نَالَ لِي بِهَا
نَزَلَتْ بِفَسْرَدُوسٍ يَجْلُ خَلُوقُهُ

فهرس مقالات الكوثري

الموضوع	الصفحة
مقدمة الأستاذ الجليل الشيخ محمد يوسف البتوري	٣
الإمام الكوثري: بقلم الأستاذ الكبير الشيخ محمد أبو زهرة	١٣
صاحب السعادة والنضبة الشيخ الكوثري بقلم الشيخ محمد إسماعيل عبد رب النبي	٢٠
مصاحف الأمصار وعظيم عناية هذه الأمة بالقرآن الكريم في جميع الأديار ..	٢٣
ما هي الأحرف السبعة	٣٦
بدعة الصوتية حول القرآن	٤٣
كعب الأحيار والإسرائيليات	٤٦
حول حديثين في حديث من أحاديث رمضان	٥٠
كلمة حول الأحاديث الضعيفة	٥٥
حول حديث الجمل	٦١
ليلة النصف من شعبان	٦٢
أسطورة قتل مرثدة شر قتلة في عهد الصديق	٦٥
حديث معاذ بن جبل في اجتنبوا الرأي	٧١
حديث: إلا وصية لولمثة	٧٥
حديث: "من تشبه بقوم فهو منهم"	٧٨
أحاديث الأحكام وأهم الكتب المؤلفة فيها وتناوب الأقطار في الاستطلاع بأنحاء علوم السنة	٨٠
المرطأ ورواته	٨٥
فتح المظالم في شرح صحيح مسلم	٩٠
الدين والحق	٩٢
نور الله في نظر المسلمين	٩٦

الموضوع	الصفحة
أنسخ الأحكام من حق الإعدام كما يذهب عالم؟	١٠٢
هل تغير الله حق في الإيجاب والتحریم	١٠٩
حديث ومفسران: التجديد	١١٣
حول حديث التجديد	١١٤
حول فكرة التفریب بین الملل	١٢٠
الإسلامية كنطرة اللاتينية	١٢٩
عظورة التسرع فی الإفتاء	١٣٧
كلیمة حول المحارب	١٤٢
حول مسألة للمحارب انتهت حرمة الخليفة والتاريخ مألوفة كلبوری	١٤٨
باء مساجد علی القبر والصلاة إليها	١٥٣
العيد والجمعة	١٥٦
كشفت الرؤوس وليس العسل فی الصلاة	١٦٥
هل تصح عمارة المسجد من زكاة المال؟	١٨٠
حج بیت الله المحرم	١٨٦
محادثة قديمة حول الوقت الأعلى	١٩٠
عظورة المسس بالأولاد الإسلامية	١٩٧
كلیمة أخرى فی الوقت	٢٠٠
تعهد الزوجات والطلاق	٢٠٣
الحكمة فی تعدد الزوجات	٢٠٧
حول تعدد الزوجات أيضاً	٢٠٩
بعث الحكمين عند خرف المشتاق بین الزوجین	٢١٥
حول التضيعة عن الأولاد	٢١٦
منشأ إلزام أهل اللغة بشعار خاص وحكم تلبس المسلم به	٢١٩

الصفحة	الموضوع
٢٢٨	حجاب المرأة
٢٢٣	نظر المرأة إلى شرح الله معيار دينه
٢٢٩	أثر العرف والمصلحة في الأحكام
٢٤٣	داني النجم الطوسي من المصلحة
٢٤٧	العقيدة المتوارثة والعقيدة المتوارثة
٢٤٩	نصوص شفع في تشخيص الأهرام الخليل
٢٥٧	كلمة فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري
٢٦١	إسكندر نزل عيسى - الحكيم - والمرور عقيدة التحسيم
٢٦٢	لما لا في (نظري الدارمي) الذي أيج بشره
٢٦٨	خطورة القول بالحجة فضلاً عن القول بالتحسيم الصريح
٢٧٥	حول خمس النصيمي اليوم
٢٧٧	لحذر الأمة من دعاة الوثنية
٢٨٣	أسطورة الأرواح
٢٨٨	فن المجسمة وصنوف مطايرهم
٢٩٦	كتاب يسمى كتاب السنة وهو كتاب الزيج
٣٠٣	حول النحاكم إلى كتاب المرح والتعديل
٣٠٤	الصراع الأخير بين الإسلام والوثنية
٣٠٧	حول كلمة لعزى إلى السويطي غلطاً
٣١٢	عقيدة التنزيه
٣١٦	كلمة في تنزيه الله سبحانه وتعالى لعلي بن أبي طالب
٣١٧	الرسالة والأهرام
٣٢١	مروقي القضاة
٣٢٤	ينسب إلى أبي حنيفة عند ما تواتر عنه

الصفحة	الموضوع
٣٢٦	الثقة الحقة في الكون
٣٢٧	مسألة الخلود
٣٢٩	حكم محاولة فصل الدين عن الدولة
٣٣٢	ابن عبد الوهاب والشيخ محمد عبده
٣٣٩	معنى التقوى في مسألة التوكل
٣٥٩	مولد خاتم رسل الله عليه لركن الصلوات
٣٦٢	المولد الشريف النبوي
٣٦٥	المولد النبوي والدعوة النبوية ..
٣٦٨	المولد النبوي الشريف
٣٧٠	الإسراء والمعراج
٣٧٤	كلمة عن الإسراء والمعراج
٣٧٦	الهجرة النبوية فاتحة عهد جديد ليأمن
٣٧٩	الهجرة النبوية
٣٨٢	الهجرة النبوية
٣٨٧	ذكرى الهجرة النبوية
٣٩٠	الهجرة النبوية
٣٩١	ذكرى الهجرة النبوية
٣٩٤	ذكرى الهجرة النبوية
٣٩٥	ذكرى الهجرة النبوية والأهر الشريف
٣٩٩	كلمة عن خالد بن الوليد وقتل ملكة بن نويرة
٤٠٥	رد أسطورة في سبب وفاة الإمام الشافعي
٤٠٨	مصنفات الإمام أبي جعفر الطحاوي
٤١٤	ترجمة كاتب جليل مؤلف كشف الظنون

الصفحة	الموضوع
١١٩	مؤلف روح البيان في تفسير القرآن
١٢٣	ترجمة العلامة إسماعيل الكلثوبى وبعض شيوخه
١٣١	فريد العلم العلامة إسماعيل صائب منجر
١٣٣	فريد الإسلام العالم الربانى الشيخ يوسف القدورى
١٣٦	فريد العلم والدين العلامة محمد واقب الطباخ الحلبى
١٣٧	السيد محمد أمين الحلبى شيخ الكتبيين
١٤٠	طرف من آباء العلم والعلماء
١٤٥	طرف من آباء العلم والعلماء
١٥٠	من آباء العلم والعلماء
١٥٢	من آباء العلم والعلماء
١٥٤	من آباء العلم والعلماء
١٦٢	من آباء العلم والعلماء
١٦٥	سليمان بن عبد الملك وأبو حازم
١٦٧	بعض أخطاء تاريخية
١٦٨	رأى الشيخ محمد عبد فى بعض السائل
١٧٠	صلاح للجمع الإسلامى بصلاح الأمراء
١٧٢	مؤثره عظيمة للسيدة قوت القلوب الدمرداشية
١٧٦	كلمة عن مقالات بالغة القنع
١٧٨	الأزهر قبل عبده الأتمى
١٧٩	إيضاح لابد منه بمناسبة مقال لأزهرى
١٨١	إحياء علوم السنه بالأزهر
١٩١	السيرة الذاتية للإمام الكونى
١٩٢	تقسيم السيرة إلى ثمانية فصول

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: في سرد تاريخ حياته من المولد إلى الوفاة	٤٩٢
الفصل الثاني: ذكر أهم الأحداث في حياته على ترتيبها الزمني	٤٩٨
الفصل الثالث: وصفه وصفًا دقيقًا	٥٠٤
الفصل الرابع: قصيدة في الإمام الكوثري مع شرحها ..	٥٠٩
الفصل الخامس: في بيان مؤلفاته وتقدماته وتعاليمه ومقالاته	٥١٦
الفصل السادس: في أمور خاصة	٥٢٦
الفصل السابع: بيان بعض شيوخه وبعض ماثوري كلامه من منظوم ومختصر ..	٥٣٤
الفصل الثامن: تلامذته مبرتبة أسماء من تعبى القائفة منهم على حروف	
المعجم	٥٤١
سنة الإمام الكوثري	٥٤٥
القبور	٥٤٩

من آثار العلامة الكونرى المطبوعة

من مؤلفاته

- الكتب المطبوعة من التحدث عن رمود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة.
 حقائق الحق بإبطال الباطل في منيخ الحقائق، ومعه:
 أقوم المسالك في أخذ مالك عن أبي حنيفة وأخذ أبي حنيفة عن مالك.
 تأييد الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكتايب.
 الترحيب بتقد التأييد.
 من عبر التاريخ.
 الإشتقاق على أحكام الطلاق في فرد على من يقول: إن الثلاث واحدة.
 التحرير الوجيز فيما يتغني المستعيز.
 محن القول في مسألة التوسل.
 نبراس المهتدى في اجتلاء أهواء العارف ومعرفة المحمدى.
 نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الأخرى.
 صفحات البرهان على صفحات العلوان.
 رفع الاشتباه عن حكم كشف الرأس وليس النعال في الصلاة.
 إرواح المرید في شرح النظم العتيد التوسل المرید.
 تعطير الأنفاس بذكر صدق ابن أركماس.
 حنين المنسجع وآلین التوجع.
 الفتاوى الوافية في علمي العروص والمفاية.
 الإفضاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح.
 ملخص تدعيب الناج اللجيني في ترجمة البند العيني في أول شرح البخارى.
 له في الطبعة الثرية.
 الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار.

لمحات النظر فى سيرة الإمام زفر.

حسن النقاضى فى سيرة الإمام أبى يوسف القاضى.

بلوغ الأمانى فى سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيبانى.

الإمتاع فى سيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع.

الحاوى فى سيرة الإمام أبى جعفر الطحاوى.

مقالات الكونرى.

ومما قيل له وعلق عليه

الغرة المنيعة للسراج الفزنوى الهندى فى التحصيل نحو مائة وسبعين مسألة، ردًا على الطريقة النهائية للشيخ الرازى.

دفع شبه التشبه لأبن الجوزى.

رسالة أبى داود فى وصف سنه.

مناقب أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي، ومعها أيضًا تعليق الأستاذ أبى القواء.

ذيول طبقات الحفاظ للنحيسى وابن فهد والسيوطى.

تبين كذب المفترى فى الذب عن الإمام الأشعرى لأبن حناكر.

التبصير فى الدين وتبصير الفرق الناجية من الفرق الهالكين لأبى الطاهر الإسفرائينى.

العلم والعلم.

رسالة أبى حنيفة إلى أبى.

الفتحة الأيسر للإمام أبى حنيفة.

الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى.

التبصير والرد على أهل الأهواء والبدع لأبى الحسين اللطى.

اللمعة فى الوجود والقدر وأفعال العباد لإبراهيم بن مصطفى الحلبي المازنى.

كتشف أسرار الباطنية لمحمد بن مالك الحمادى.

الروض الزاهر فى سيرة الملك الطاهر للبدر العيسى.

شروط الأئمة الستة لحمد بن طاهر المندسي وشروط الحصة للحلومي، والتعليقات عليها مسنداً بالتعليقات المهمة على شروط الأئمة.

السيف الصقيل في الرد على نونية ابن القيم للطنى السبكي، والتعليقات معروفة بإكتمالة الرد ومساعدة بتحديد الظلام الخيم من نونية ابن القيم.

مراتب الإجماع لأبن حزم، ونقد لأبن تيمية.

التبذ لأبن حزم في أصول المذهب الظاهري.

اختلاف الموطآت للدارقطني.

كثيف للطنى من فضل الموطأ لأبن عساكر العقل ومضاه لأبن أبي الدنيا.

الخصائص في الفلسفة العالية للبطلوسي.

حقيقة الإنسان والروح للجلال الدوالي.

العقيدة النظامية لإمام الحرمين.

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني.

منية الأئمة فيما فات الأئمة للعلامة قاسم بن قطلوبغا.

الانتقاء في تاريخ الأئمة الفقهاء، مالك والشافعي وأبي حنيفة لأبن عبد البر.

الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح لسبط ابن الجزري.

الاختلاف في اللفظ في الرد على الجهمية والمثبته لأبن قتيبة، والتعليق يسمى لفت النقط إلى ما في الاختلاف في النقط.

خصائص مسند أحمد لأبن موسى اللدين.

المصعد الاحمد لأبن الجزري.

الاسماء والصفات للبيهقي.

بيان دخل العلم للذهبي.

شرح الحكيم محمد بن أبي بكر التبريزي على المقدمات الخمس والعشرين.

من دلالة الحائرين لموسى بن ميمون.

شرح مقالة (المحور العين) لنشوان الحميري.

الروعي المنصور في شرح للمجموع النظمي الكبير للسياحي الصنعاني.

نثر النثر الكونون في فضائل اليمن للمعتمد السيد محمد الأندلسي.

المعتمد الفريد الجامع لطرفات الاستبصار للسيد عبد الواسع البهاني.

بيان مذهب الباطنية وطلالاته من كتاب قواعد عقائد آل محمد لمحمد بن الحسن النابلسي.

طبقات ابن سعد من الطبعة المصرية.

نصب الراية في التخرير أحداث الهداية للحافظ الزيلعي، تضمنته واسعة وجدول التصويب غير وافيه، فتحتاج إلى إكمال.

فتح القلوب في شرح صحيح مسلم لمولانا العلامة شبير أحمد العثماني رحمه الله.

ترتيب مسند الإمام الشافعي للحافظ محمد عبد الستار.

أحكام الفرق جمع البيهقي من نصوص الإمام الشافعي رحمه الله.

مناقب الإمام الشافعي للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الشافعي.

ذيل الروضتين للحافظ أبي شامة.

فهارس البخاري لتفصيل الأستاذ الشيخ رضوان محمد رضوان.

إشارات المرام لكمال الدين البياضي.

كشف السر عن غرضية الوتر لعبد الغني النابلسي.

العالم والتعلم لأبي بكر الوراق الترمذي.

الأعلام الشرقية للأستاذ زكي حجاج.

انتقاء المغني عن الحفظ والكتاب للأستاذ حسان الدين القدسي.

التهفة الإصلاحية للأسرة الإسلامية للأستاذ مصطفى الحماضي رحمه الله.

متنهي آمال الخطباء له أيضًا.

براهين الكتاب والسنة للعلامة العارف بالله الشيخ سلامة العزامي.

قانون التأويل لحجة الإسلام الغزالي.

الثمرة البهية للصحابة النبوية لمحمد سالم الحفظاري.

كتاب بغداد لأين طيفور.

فتاوى تلى الدين السبكي.

إيضاح الكلام فيما جرى الغزيرين عبد السلام.

تاريخ البوقار.

دفع شبهة من شبهة ونسب ذلك إلى الإمام أحمد للتقوى المحض.

تعليقه على مادة (المركب) في تعريف دائرة المعارف الإسلامية.



المكتبة الشيعية - المكتبة الوطنية

تأليف: محمد باقر المجلسي